









جمهورية مصر العربية  
وزارة الأوقاف

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية  
لجنة إحياء التراث الإسلامي

# كتاب المفوضب

صنعة

أبي العباس محمد بن يزيد البرد  
٢١٠ - ٢٨٥ هـ

الجزء الثاني

تحقيق

محمد عبد الخالق عضيمة  
الأستاذ بجامعة الأزهر

القاهرة

١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

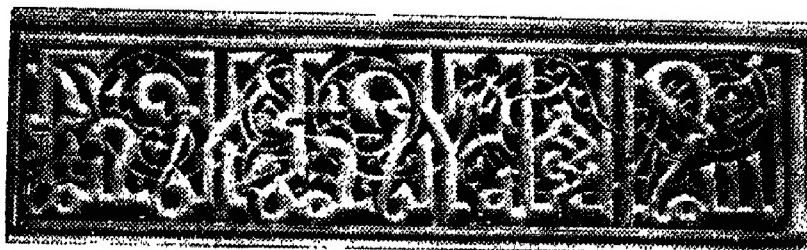




### نموذج الصفحة الاولى من الجزء الاول

★ كان حق هذه اللوحات أن تلحق بمقدمة الجزء الأول ..  
ولكن تأخر تصويرها اضطرنا أن نضعها في هذا الجزء ..





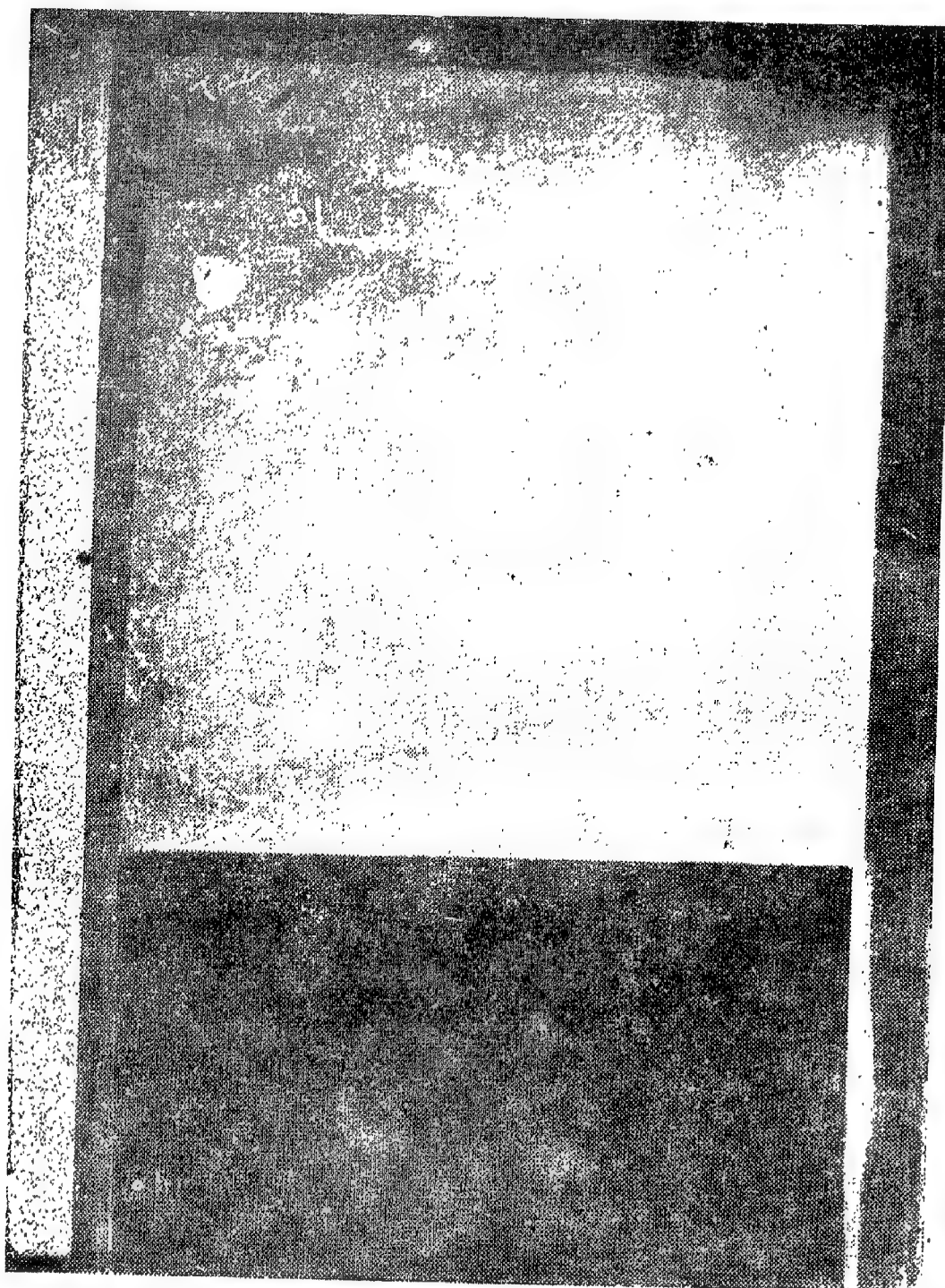




نموذج صفحة العنوان من الجزء الثالث







نموذج الصفحة الأخيرة من الجزء الثاني



## الجزء الثاني

من كتاب المقتضب

---

تصنيف

أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد

---

كتبه مهلهل بن أحمد لأبي الحسن محمد بن حسين العلويّ

---

قرأت هذا الجزء من أوله إلى آخره ، وأصلحت ما فيه ، وصحّحته  
فما كان فيه من إصلاح وتخريج بغير خطّ الكتاب فهو بخطي  
وكتب الحسن بن عبد الله السيرافيّ

---

عارض به نسخته داعياً لمقيّده محمد بن عبد الله بن بركة

الناصرى عفا الله عنه



# المفتضِب

الجزء الثاني



بسم الله الرحمن الرحيم

هذا باب

$\frac{2}{290}$

/ إعراب الأفعال المضارعة

وكيف صار الإعراب فيها دون سائر الأفعال ؟

اعلم أنَّ الأفعالَ إنما دخلها الإعراب لمضارعتها الأسماء ، ولولا ذلك لم يجب أن يُعرب منها شيء .

وذلك أن الأسماء هي المعربة . وما كان غيرَ الأسماء فمألّه لها ، وهي الأفعال ، والحروف<sup>(١)</sup> .

وإنما ضارع الأسماء من الأفعال ما دخلت عليه زائدة من الزوائد الأربع التي تُوجب الفعل غير ماضٍ ، ولكنه يصلحُ لوقتَيْن : لما أنت فيه ، ولما لم يقع .

والزوائد<sup>(٢)</sup> : الألف : وهي علامة المتكلم ، وحقّها أن يقال : همزة .

والياء : وهي علامة الغائب .

والتاء : وهي علامة المخاطب ، وعلامة الأنثى الغائبة<sup>(٣)</sup> .

/ والنون ، وهي المتكلم إذا كان معه غيره<sup>(٤)</sup> . وذلك قولك : أفعلُ أنا ، وتفعلُ أنت أو  $\frac{2}{291}$  هي ، ونفعل نحن ، ويفعل هو .

وإنما قيل لها مضارعة ؛ لأنها تقع مواقعَ الأسماء في المعنى . تقول : زيد يقوم ، وزيد قائم ، فيكون المعنى فيهما واحداً ؛ كما قال عز وجل : (وَلَا تُرِيكَ لَيْحُكُمْ بَيْنَهُمْ) أي احاكيم .

( ١ ) يريد عند التسمية بها

( ٢ ) في سيبويه ج ١ ص ٣ « وحروف الإعراب للأسماء المتكئة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة والتاء والياء والنون ، وذلك قولك : أفعل أنا وتفعل أنت أو هي ويفعل هو ونفعل نحن » .

( ٣ ) لفرد الغائبة ولشأنها .

( ٤ ) والواحد المعظم نفسه .

وتقول : زيد يَأْكُلُ ، فيصْلَحُ أَنْ يَكُونَ فِي حَالِ أَكَلٍ ، وَأَنْ يَأْكُلَ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ ؛ كما تقول : زيد أَكَلَ . أى في حَالِ أَكَلٍ ، وزيد آكِلٌ غدا . وتلحقها الزوائد للمعنى ؛ كما تلحق الأسماء الألف واللام للتعريف ؛ وذلك قولك : سيفعل ، وسوف يفعل ، وتلحقها اللام في (إنَّ زيدًا ليفعل) في معنى لفَاعِلٍ<sup>(١)</sup> .

فالأفعال ثلاثة أصناف : منها هذا المضارع الذى ذكرناه ، و(فَعَلَ) وما كان في معناه للماضى ، وقولك : (افعل) في الأمر . وهذان الصنفان لا يقعان في معانى الأسماء ، ولا تلحقهما الزوائد كما تلحق الأسماء .

$\frac{٢}{٢٩٢}$  فأما ما كان من ذلك على (فَعَلَ) حَقَلَّتْ حروفه أو كَثُرَتْ - إذا أحاط/ به معنى (فَعَلَ) ، نحو : ضرب ، وعلم ، وكرم ، وحَمِدَ ، ودَحْرَجَ ، وانطلق ، وقتندر ، وكلَّم ، واستخرج ، واغْدُوذَنَ ، واغْلُوَطَ ، رقاتل ، وتقاتل ؛ وكلُّ ما كان في هذا المعنى ، وكذلك إن بنيته بناء ما لم يُسمَّ فاعله ، نحو : ضَرِبَ ، ودَحْرَجَ ، واستُخْرِجَ - فهذا كُلُّه مبنى على الفتح .

وكان حتى كُلُّ مبنى أَنْ يُسَكَّنَ آخِرُهُ ، فحَرِّكَ آخِرُ هذا المضارعة المعربة ، وذلك أَنَّهُ يَنْعَتُ به كما يُنْعَتُ بها .

تقول : جاعنى رجل ضَرَبْنَا ، كما تقول : هذا رجل يضربنا ، وضاربُنَا .

وتقع موقع المضارعة في الجزاء في قولك : إن فعلتَ فعلتُ ، فالمعنى : إن تفعلَ أفعَلُ . فلم يسكَّنوها كما لم يسكَّنوا من الأسماء ما ضارِعَ المتمكَّن ، ولا ما جُعِلَ من المتمكَّن في موضع بمنزلة غير المتمكَّن .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣ « وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : إن عبد الله ليفعل فيوافق قولك الفاعل ، حتى كأنك قلت : أن زيداً لفاعل فيما تريد من المعنى . وتلحقه هذه اللام كما لحقت الإسم ولا تلحق (فعل) اللام . وتقول : سيفعل ذلك ، وسوف يفعل ذلك ، فتلحقها هذين الحرفين للمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة . ويبين لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجر ذلك ؛ ألا ترى أنك لو قلت : أن (بتشديد النون) يضرب يأتينا أشباه هذا لم يكن كلاماً إلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعها في المعنى . . . وللدخول اللام قال الله تعالى (وأن ربك ليحكم بينهم) أى لحاكم ولما لحقها من السين وسوف كما لحقت الألف واللام الاسم للمعرفة » . والآية في النحل : ١٢٤ .



فالمضارع من الأسماء : مِنْ عَلٍ يَا فَتَى لَمْ يُسْكَنْوا اللام ، لِأَنَّهُ فِي / النكرة من عَلٍ يَا فَتَى <sup>(١)</sup> .  $\frac{٢}{٢٩٣}$   
والمتمكّن الذى جعل فى موضع بمنزلة غير المتمكّن قولهم : ابدأ بهذا أولُ ويا حكّم .  
وأما الأفعال التى تقع للأمر فلا تضارع المتمكّن ، لِأَنَّهُ لَا تَقَعُ مَوْجِعُ المضارع ، وَلَا يُنْعَتُ  
بها ، فَلِلَّذَلِكَ سَكَنُ آخِرُهَا <sup>(٢)</sup> .

فإن قال قائل : هى مُعَرَبَةٌ مجزومة ، لِأَنَّ معناها الأمرُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قولك : اضرب بمنزلة  
قولك : لِيَضْرِبْ زَيْدٌ فى الأمر - فقوله ذلك يبطل من وجوه :

منها قولك : صه ، ومه ، وَقَدْ ذَكَ فى موضع الأمر ، وكذلك حذارٍ ، ونزالٍ ، ونحوهما ،  
فقد يَقَعُ الشئُ فى معنى الشئ وليس من جنسه .

ومن الدلائل على فساد قوله أَنَّ هذه الأفعال المضارعة فى الإعراب كالأسماء المتمكنة . والأسماء  
إذا دخلت عليها العوامل لم تُغَيَّرْ أَبْنِيَتُهَا ، لِأَنَّمَا تُحْدِثُ فِيهَا الإِعْرَابَ . وكذلك هذه الأفعالُ  
تلحقها العواملُ فتُحْدِثُ لها الإِعْرَابَ بالزوائد التى لحقتها ، وهى التاء ، والهمزة ، والنون ،  
والياء اللواتى فى يَفْعَلُ ، وَتَفْعَلُ ، وَنَفْعَلُ ، وَأَفْعَلُ .

فإذا قلت (افْعَلْ) فى الأمر لم تلحقها عاملا ، ولم تُقَرَّرْها / على لفظها ، أَلَا تَرَى أَنَّ الجوازم  $\frac{٢}{٢٩٤}$   
إذا لحقتها لم تُغَيَّرْ اللفظ نحو قولك : لم يضرب زيد وإن تذهب أذهب ، وكذلك لِيَذْهَبْ  
زيد ، ولا يذهب عبد الله ، فَإِنَّمَا يَلْحَقُهَا العامل وحروفُ المضارعة فيها .

( ١ ) فى سيبويه ج ١ ص ٤ « والفتح فى الأفعال التى لم تجز مجرى المضارعة قولهم ضرب وكذلك كل بناء من الفعل كان  
معناه ( فعل ) ولم يسكنوا آخر ( فعل ) لِأَنَّهُ فِيهَا بَعْضُ ما فى المضارعة . تقول : هذا رجل ضربنا فتصف بها النكرة ، وتكون  
فى موضع ضارب إذا قلت : هذا رجل ضارب . وتقول : إن فعل فعلت فيكون فى معنى إن يفعل أفعل ، فهى فعل كما أَنَّ المضارع  
فعل وقد وقعت موقعها فى أَنَّ وقعت موقع الأسماء فى الوصف كما تقع المضارعة فى الوصف فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء  
ما ضارع المتمكّن ولا ما صير من المتمكّن فى موضع بمنزلة غير المتمكّن فالمضارع من عل حركوه لأنهم قد يقولون : من عل  
فيجرونه وأما المتمكّن الذى جعل بمنزلة غير المتمكّن فى موضع فقولك : ابدأ بهذا أول ويا حكّم » .

وانظر أسرار العربية ص ٣١٥ - ٣١٦ .

( ٢ ) فى سيبويه ج ١ ص ٤ « والوقف قولهم : اضربه فى الأمر لم يحركوها ، لأنها لا يوصف بها ، ولا تقع موقع المضارعة  
فبعدت من المضارعة بعد ( كم ) و ( إذ ) من المتمكنة ، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه : افعل » .

وأنت إذا قلت : ( اذهب ) فليس فيها عامل ، ولا فيها شيء من حروف المضارعة .

فإن قال قائل : الإضمار يعمل فيها . قيل : هذا فاسد من وجهين :

أحدهما : أن الفعل لا يعمل فيه الإضمار إلا أن يعوّض من العامل .

والثاني : أنه لو كان ينجزم بجازم مُضمر لكان حرف المضارعة فيه الذى به يجب الإعراب ، لأنّ المضمر كالظاهر .

ألا ترى أنك لو أردت إضمار (لم) - وكان هذا ممّا يجوز - من قولك : لم يضرب ، فحلفت لم ، لبقيت (يضرب) على لفظها ومعها (لم) .

فإن قال قائل : فلم بناء على مقدار المضارعة ؛ نحو : اضرب ، وانطلق فقد كسرت كما تقول : يضرب وينطلق . وكذلك أقتل كما تقول : يقتل ؟

قيل : إنما لحقت هذه / البنية ؛ لأنه لما<sup>(١)</sup> لم يقع ؛ وكذلك صورة ما لم يقع . فهذا احتجاج مُغنٍ<sup>(٢)</sup> ، وفيه ما هو أكثر من هذا .

<sup>٢</sup>  
٢٩٥

(١) في الأصل لما بتشديد الميم .

(٢) المبرد يرد على الكوفيين في قولهم : ان فعل الأمر معرب لامبى ، وسيكرر هذا الرد في ص ٤١٣ من الأصل وقد عقد الانبارى مسألة لهذا في الانصاف ص ٣٠٣ - ٣١٧ وأسرار العربية ص ٣١٧ - ٣٢٤ كما بسط فيها القول الزغنى في أول شرحه للامية العرب .

## هذا باب تجريد إعراب الأفعال

اعلم أنَّ هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقعَ الأسماء ، مرفوعةً كانت الأسماءُ أو منصوبةً أو مخفوضةً . فوقوعُها مواقعَ الأسماء هو الذى يرفعُها . ولا تنتصب إذا كانت الأسماءُ في موضع نصب ، ولا تنخفض على كلِّ حال ، وإن كانت الأسماءُ في موضع خفض<sup>(١)</sup> .

فلها الرفع ، لأنَّ ما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل . فهي مرفوعةٌ لما ذكرت لك حتَّى يدخل عليها ما ينصبها ، أو يجزمها . وتلك عوامل لها خاصَّة ولا تدخل على الأسماء ، كما لا تدخل عواملُ الأسماء عليها . فكلُّ على حياله .

فأما ما كان منها في موضع رفع فقولك : يقومُ زيد . (يقومُ) في موضع المبتدأ ، وكذلك : زيد يقوم / (يقومُ) في موضع الخبر . وإنَّ زيدا يقوم . (يقوم) في موضع خبر (إنَّ) .

٢  
٢٩٦

وما كان منها في موضع المنصوب ، فنحو : كان زيد يقومُ يا فتى ، وظننت زيدا يقومُ .

وما كان في موضع المجرور فنحو : مرتت برجل يقومُ ، ومررت برجل يقوم أبوه .

فإذا أدخلت على هذه الأفعال (السين) أو (سوف) فقد منعتها بها من كلِّ عامل<sup>(٢)</sup> . وسنأتيك هذا مبيناً في هذا الباب إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٩ « باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة . اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ ، أو اسم بنى على مبتدأ ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبنى على مبتدأ ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب - فإنها مرفوعة ، وكيئوتها في هذا الموضع ألزمتها الرفع ، وهى سبب دخول الرفع فيها . وكيئوتها في موضع الأسماء ترفعها كما ترفع الاسم كيئوته مبتدأ ، فأما ما كان في موضع المبتدأ فقولك : يقول زيد ذاك ، وأما ما كان في موضع المبنى على المبتدأ فقولك زيد يقول ذاك وأما ما كان في موضع غير المبتدأ ولا المبنى عليه فقولك : مرتت برجل يقول ذاك ، وهذا يوم أتيتك ، وهذا زيد يقول ذاك ، وهذا رجل يقول ذاك ، وحسبته ينطلق ، فهكذا هذا وما أشبهه . ومن ذاك أيضاً : هلا يقول زيد ذاك ، ف (يقول) في موضع ابتداء ، و (هلا) لاتعمل في اسم ولا فعل . »

وقال في ص ٤١٠ « من زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء فإنه يلغى له أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم ، ويحرمها إذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم ، ولكنها ترتفع بكيئوتها في موضع الاسم . . . »

وانظر الانصاف ص ٣١٩ - ٣٢٣ وأسرار العربية ص ٢٨ - ٢٩ والأشياء ج ١ ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٢) الفعل المقترن بالسين أو سوف أن وقع بعد (أن) كانت مخففة من الثقيلة و (لن) لنفى سيمفع ، « لم » في الجوازم لنفى الماضى ، ولا يصلح الفعل المقرون بالسين أو سوف أن يقع شرطاً ، ولذلك وجب اقترانه بالفاء إذا وقع جواباً للشرط .

## هذا باب الحروف التي تنصب الأفعال

فمن هذه الحروف (أَنْ) ، وهي والفعلُ بمنزلة مصدره ، إلا أنه مصدرٌ لا يقع في الحال<sup>(١)</sup> .  
إنما يكون إما يقع إن وقعت على مضارع ، ولا مضى إن وقعت على ماضٍ .

فأما وقوعها على المضارع ، فنحو : يسرُّني أَنْ تقومَ . المعنى : يسرُّني قيامك ، لأنَّ القيام  
٢٩٧ لم يقع . والماضي : يسرُّني أَنْ قمتَ . ف(أَنْ) هي أمكنُ / الحروف في نصب الأفعال . وكان الخليل  
يقول : لا ينتصب فعل البتة إلا بأنَّ مضمرة أو مظهرة . وليس القول كما قال لما نذكره إن شاء الله .

ومن هذه الحروف (لَنْ) وهي نفي قولك : سيفعل . تقول : لن يقومَ زيد ، ولن يذهب  
عبد الله .

ولا تتصل بالقسم<sup>(٢)</sup> كما لم يتصل به (سيفعل) .

ومن هذه الحروف (كَي) ، تقول : جئت كي تكرمني ، وكى يسرك زيد .

ومنها (إِذَنْ) ، تقول : إِذَنْ يضررك زيد . فهذه تعمل في الأفعال عملَ عوامل الأسماء في  
الأسماء إذا قلت : ضربت زيدا ، وأشم عمرا .

\* \* \*

واعلم أنَّ هاهنا حروفاً تنتصب بعدها الأفعال وليست الناصبة ، وإنَّما (أَنْ) بعدها مضمرة .  
فالفعل منتصب بـ(أَنْ) وهذه الحروف عِوَضُ منها ، ودالةٌ عليها .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٧ « باب الأفعال المضارعة . اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتتصبها لاتعمل في الأسماء  
كما أن حروف الأسماء التي تنصبها لاتعمل في الأفعال وهي (أَنْ) ، وذلك قولك : أريد أن تفعل . . . » .

وقال في ص ٤٧٥ « فأن مفتوحة تكون على وجوه ، فأحدها : أن تكون فيه أن وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها »  
(٢) في المفتي ج ١ ص ٢٢١ « وتلقى القسم بها ولم نادر جدا كقول أبي طالب :

والله لَنْ يصلوا إليك بجنةٍ لهم حتى أوسدَ في الترابِ دفينًا

فمن هذه الحروف الفاء ، والواو ، وأو ، وحتى ، واللام المكسورة .

\*\*\*

فأما (اللام) فلها موضعان : أحدهما نفي ، والآخر إيجاب . وذلك قوله : جئتكَ لأكرمَكَ<sup>(١)</sup>  
وقوله عز وجل : (لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ / مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ)<sup>(٢)</sup> . فهذا موضع الإيجاب .  $\frac{2}{298}$

وموضع النفي : ما كان زيد ليقوم . وكذلك قوله تبارك وتعالى : (ما كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ  
الْمُؤْمِنِينَ)<sup>(٣)</sup> (وما كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ)<sup>(٤)</sup> .

فإنَّ بعد هذه اللام مضمرة ، وذلك لأنَّ اللام من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء لاتعمل  
في الأفعال . ف(أن) بعدها مضمرة ، فإذا أضمرت (أن) نصبت بها الفعل ودخلت عليها اللام ،  
لأنَّ (أن) والفعل اسم واحد ، كما أنَّها والفعل مصدر . فالعنى : جئت لأن أكرمَكَ ، أى : جئت  
لأكرامَكَ . كقولك : جئت لزيد .

فإن قلت : ما كنت لأضربكَ - فمعناه : ما كنت لهذا الفعل<sup>(٥)</sup> .

\*\*\*

وأما (الفاء) . و(أو) ففيهما معانٍ تُفسَّر على حيالها بعد فراغنا من هذا الباب إن شاء الله .  
وكلا (حتى) ، و (إذن) .

وكان الخليل يقول : إنَّ (أن) بعد (إذن) مضمرة<sup>(٦)</sup> .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ « وأما اللام في قولك : جئتكَ لفعل - فبنزلة (إن) في قولك : إن خيراً فخير وإن شراً  
فشر . إن شئت أظهرت الفعل ههنا وإن شئت خزلته وأضمرته ، وكذلك (أن) بعد اللام إن شئت أظهرته ، وإن شئت أضمرته »

(٢) الفتح : ٢

(٣) آل عمران : ١٧٩

(٤) الأنفال : ٢٣

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ « واعلم أن اللام قد تبيء في موضع لا يجوز فيها الإظهار وذلك ما كان ليفعل فصارت  
(أن) ههنا بمنزلة الفعل في قولك : إياكَ وزيداً ، وكأنك إذا مثلت قلت : ما كان زيد لأن يفعل أى ما كان زيد لهذا الفعل .  
فهذا بمنزلة ودخل فيه معنى نفي كان سيفعل فإذا قلت هذا قلت : ما كان ليفعل كما كان لن يفعل لسيفعل وصارت بدلاً من اللفظ  
بأن »

(٦) في سيبويه ١ : ٤١٢ : « وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال : (أن) بعد إذن مضمرة » .

وكذلك (لن) وإنما هي (لا أن) ولكنك حذف الألف من لا . والهمزة / من (أن) وجعلتها حرفاً واحداً .

وليس القول عندي كما قال ؛ وذلك أنك تقول : زيداً لن أضرب ؛ كما تقول : زيداً سأضرب<sup>(١)</sup> . فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام ؛ لأن (زيداً) كان ينتصب بما في صلة (أن) . ولكن (لن) حرف بمنزلة (أن)<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

وأما (كي) ففيها قولان : أما من أدخل اللام فقال : لكي تقوم يا فتى - فهي عنده والفعل مصدر ؛ كما كان ذلك في (أن) .

(١) السين وسوف يعمل ما بعدهما فيما قبلهما ، فليس لهما صدر الكلام ، وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٥٠ .  
وقد استقيح السهيل في الروض الألف ج ١ ص ٢٨٦ أن يتقدم معمول الفعل على السين فقال ؛ قبيح أن تقول : غداً سأتيك .  
وابن القيم يجعل السين وسوف مما له صدر الكلام . قال في بدائع الفوائد ج ١ ص ٨٩ - ٩٠ : « لاتقول : غدا سيقوم زيد لوجوه :  
منها أن السين تنبئ عن معنى الاستئناف والاستقبال للفعل ، وإنما يكون مستقبلًا بالإضافة إلى ما قبله فإن كان قبله ظرف أخرجه السين عن الوقوع في الظرف فبقى الظرف لعامل فيه فبطل الكلام . فإذا قلت : سيقوم غدا دلت السين على أن الفعل مستقبل بالإضافة إلى ما قبله وليس قبله إلا حالة التكلم ودل لفظ غدا على استقبال اليوم فقطابها .  
الثاني أن السين وسوف من حروف المعاني الداخلة على الجمل ومعناها في نفس المتكلم وإليه يستند لا إلى الاسم المخبر عنه فوجب أن يكون له صدر الكلام كحروف الاستفهام والنفي ، والنهي .  
وفي كلام ابن القيم تحجير لاداعي له فالسين وسوف نزلتا مع الفعل المضارع منزلة أحد حروفه كما تنزل كذلك (لم) ، و (لن) ، و (لا) الناهية .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٧ :  
« فأما الخليل فزعم أنها (لا أن) ولكنهم حذفوا لكثرة في كلامهم كما قالوا : ويلمه يريدون وي لأمه وكما قالوا : يومئذ جعلت بمنزلة حرف واحد كما جعلوا (هلا) بمنزلة حرف واحد وإنما هي : هل ، ولا  
وأما غيره فزعم أنه ليس في (لن) زيادة وليست من كلمتين ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة وإنما في حروف النصب بمنزلة (لم) في حروف الجزم في أنه ليس واحد من الحرفين زائداً . ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : أما زيداً فلن أضرب لأن هذا اسم والفعل صلة فكأنه قال : أما زيداً فلا أضرب له » .

وأما من لم يدخل عليها اللام فقال : كيحه كما تقول : له - ف(أن) عنده بعدها مضمره ؛  
لأنها من عوامل الأسماء كاللام (١) .

---

( ١ ) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٧ « ( كي ) وذلك جيتك لكي تفعل » .

وقال في ص ٤٠٨ « وبعض العرب يجعل ( كي ) بمنزلة حتى وذلك أنهم يقولون : كيحه في الاستفهام فيعملونها في الأسماء كما قالوا : حتامه وحتى متى وله فن قال : كيحه فإنه يضم أن بعدها وأما من أدخل عليها اللام ولم يكن من كلامه كيحه فإنه عندهم بمنزلة ( أن ) وتدخل عليها اللام كما تدخل على أن ، ومن قال : كيحه جعلها بمنزلة اللام » .

## هذا باب

### إذن

اعلم أن (إذن) في عوامل الأفعال كظننت في عوامل الأسماء<sup>(١)</sup>، لأنها تعمل وتُلغى كظننت؛ ألا ترى أنك تقول: ظننت زيدا قائما، وزيدٌ ظننت قائمٌ. إذا أردت زيدا قائم في ظني، وكذلك (إذن) إذا اعتمد الكلام عليها نُصِب بها. وإن كانت بين كلامين أحدهما في الآخر عاملٌ أُلغيت / ولا يجوز أن تعمل في هذا الموضع، كما تعمل (ظننت) إذا قلت: زيدا ظننت قائما؛ لأنَّ عوامل الأفعال لا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنها لا تُصرف.

فأما الموضع الذي تكون فيه مبتدأة وذلك<sup>(٢)</sup> قولك إذا قال لك قائل: أنا أكرمك قلت: إذن أجزيك. وكذلك إن قال: انطلق زيد.. قلت: إذن ينطلق عمرو، ومثله قول الضبي:

أردد حِمَارَكَ لَا تُنْتَزِعْ سَوِيَّتَهُ      إِذْنُ يُرَدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ<sup>(٣)</sup>

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤١٠ «باب إذن - اعلم أن (إذن) إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل أرى في الإسم إذا كانت مبتدأة وذلك قولك إذن أجيتك . . .»

(٢) هكذا بالأصل وصوابه: فذلك

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤١١ على نصب ما بعد إذن لأنها مبتدأة.

السوية: شيء يحمل تحت البرذعة للحمار كالجلس للبعير. والنزع: السلب. وقيد العير مكروب: أي مضيق حتى لا يقدر على الخطو.

قال المرزوقي في قوله: (أزجر حمارك): «هذا مثل، والمعنى: انقبض عن التعرض لنا والدخول في حريمنا فإنك إن لم تفعل ذلك ذمت عاقبة أمرك. وجعل إرسال الحمار في حزام كناية عن التحكك بهم، والتعرض لمسألتهم.

«لا تنزع»: جزم في جواب الأمر على مذهب الكسائي أو بدل.

البيت من أبيات ستة لعبد الله بن عتبة الضبي أوردها المفضل في المفضليات وأبو تمام في الحاسة والأصمعي في الأصمعيات. المفضليات ص ٣٨٢ الأصمعيات ص ٢٦٧ ديوان الحاسة ج ٢ ص ١٤٨ - ١٤٩ الخزائن ج ٣ ص ٥٧٦ وروى: «لا يرتع بروشتنا» - وانظر في أعرابه شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٢٢ والخزائن.



والموضع الذى لا تكون فيه حاملاً البتة قولك : إن تأتى إذن آتاك ، لأنها داخلة بين عامل ومعمول فيه .

وكذلك أنا إذن أكرمك<sup>(١)</sup> .

وكذلك إن كانت في القسم بين المقسم به والمقسم عليه ، نحو قولك : والله إذن لا أكرمك . لأن الكلام معتمد على القسم . فإن قدمتها كان الكلام معتمدا عليها . فكان القسم لغوا ، نحو : إذن والله أضربك ، لأنك تريد : إذن أضربك والله .

فالذى تلغيه / لا يكون مقدماً ، إنما يكون في أضعاف الكلام ، ألا ترى أنك لا تقول :  $\frac{2}{3.1}$  ظننت زيد منطلق ، لأنك إذا قدمت الظن فإنما تبني كلامك على الشك .

وإنما جاز أن تفصل بالقسم بين (إذن) وما عملت فيه من بين سائر حروف الأفعال لتصرفها ، وأنها تستعمل وتلغى ، وتدخل للابتداء ، ولذلك شبهت بظننت من عوامل الأسماء<sup>(٢)</sup>

\*\*\*

واعلم أنها إذا وقعت بعد واو أو فاء ، صلح الإعمال فيها . والإلغاء ، لما أذكره لك وذلك قولك : إن تأتى إذن آتاك وإذن أكرمك . إن شئت رفعت ، وإن شئت نصبت . وإن شئت جزمت .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤١١ « واعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليه فإنها ملغاة لاتنصب البتة ، كما لاتنصب أرى (هضم الألف) إذا كانت بين الفعل والاسم في قولك : كان أرى زيد ذاهباً ، وكما لاتعمل في قولك : أرى ذاهب . ف (إذن) لاتصل في هذا الموضع إلى أن تنصب كما لاتصل أرى هنا إلى أن تنصب ؛ فهذا تفسير الخليل . وذلك قولك : أنا إذن آتاك ، هي ههنا بمنزلة أرى حيث لاتكون إلا ملغاة . ومن ذلك أيضاً قولك : إن تأتى إذن آتاك ، لأن الفعل ههنا معتمد على ما قبل إذن » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤١١ - ٤١٢ « ومن ذلك أيضاً والله إذن لا أفعل من قبل أن (أفعل) معتمد على المبين و (إذن) لغو وليس الكلام ههنا بمنزلة إذا كانت إذن في أوله ، لأن المبين ها هنا الغالبة ألا ترى أنك تقول - إذا كانت إذن مبتدأة - : إذن والله لا أفعل ، لأن الكلام على إذن (والله) لا يعمل شيئاً » .

وقال في ص ٤١٠ « ومن ذلك أيضاً قولك : إذن والله أجيئك والقسم ههنا بمنزلة في أرى إذا قلت : أرى والله زيدا فاعلا »

أما الجزم فعلى العطف على آتاك وإلغاء (إذن) . والنصب على إعمال (إذن) . والرفع على قولك : وأنا أكرمك ، ثم أدخلت (إذن) بين الابتداء والفعل فلم تعمل شيئا<sup>(١)</sup> .

وهذه الآية في مصحف ابن مسعود (وَإِذْ لَا يَلْبَثُوا خَلْفَكَ)<sup>(٢)</sup> [الفاعل فيها] منصوب بإذن والتقدير - والله أعلم - الانصال / بإذن ، وإن رفع فعلى أَنَّ الثاني محمول على الأول كما قال الله عز وجل : ( فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا )<sup>(٣)</sup> أى فهم إذن كذلك .

فالفاء والواو يصلح بعدهما هذا الإضمار على ما وصفت لك من التقدير : وأن تنقطع (إذن) بعدهما مما قبلهما . ثم يدخلان للعطف بعد أن عملت (إذن) . ونظير ذلك قولك : إن تعطى أشكرك وإذن أدعو الله لك . كأنه قال : إذن أدعو الله لك ثم عطف هذه الجملة على ما قبلها ؛ لأن الذى قبلها كلام مستغن .

وقد يجوز أن تقول : إذن أكرمك إذا أخبرت أنك فى حال إكرام<sup>(٤)</sup> ، لأنّها إذا كانت للحال خرجت من حروف النصب ؛ لأنّ حروف النصب إنّما معناه مالم يقع . فهذه حال (إذن) إلى أن نفرد بابا<sup>(٥)</sup> لمسائلها إن شاء الله .

- ( ١ ) فى سيبويه ج ١ ص ٤١١ « واعلم أن إذن إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار ، ان شئت أعملتها كأعمالك ( أرى ) و ( حسبت ) إذا كانت واحدة منهما بين اسمين وذلك قولك : زيدا حسبت أخاك ، وإن شئت ألغيت إذن كإلغائك حسبت إذا قلت : زيد حسبت أخوك . . . وبلغنا أن هذا الحرف فى بعض المصاحف ( وإذن لا يلبثوا خلفك إلا قليلا ) وسمنا بعض العرب قرأها فقال ( وإذن لا يلبثوا ) وأما الإلغاء فقوله إذن لا أجيبك وقال تعالى ( فإذا لا يؤتون الناس نقيرا ) »
- ( ٢ ) الإسراء : ٧٦ - وقراءة خلفك سبعة ( الأنعام ص ٢٨٥ ) وقراءة ( يلبثوا ) شاذة ( شواذ ابن خالوية ص ٧٧ )
- ( ٣ ) النساء : ٥٣

\*\*\*

( إذن ) - الواقعة فى ابتداء الكلام والنافية للمضارع لم تقع فى القرآن الكريم ، وما جاء منها كان بعد الواو والفاء . جاءت بعد الفاء فى آية واحدة وهى المذكورة هنا ، وجاءت بعد الواو فى آيتين الثانية قوله تعالى ( قل لن يتفككم الفرار ان فررتم من الموت أو القتل وإذن لا تتمون إلا قليلا ) الأحزاب ١٦ .

وقد قرئ بنصب المضارع فى الشواذ فى آيتين : فإذا لا يؤتون الناس ، وإذن لا يلبثون ( البحر المحيط ج ٣ ص ٢٧٣ ج ٦ ص ٦٦ وشواذ ابن خالوية ص ٧٧ ) وفى شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ٢٤٤ الفاها أجود وهو لغة القرآن التى قرأ بها السبعة وانظر ابن عيش ج ٧ ص ١٦ ج ٩ ص ١٢ والمنفى ج ١ ص ٢١ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٢٠ .

( ٤ ) فى سيبويه ج ١ ص ٤١٢ ولو قلت : والله إذن أفعل تريد أن تخبر أنك فاعل لم يجوز كما لا يجوز والله أذهب إذن إذا أخبرت أنك فاعل .

( ٥ ) لم يفرد بابا لمسائل إذن كما وعد وإنما استعرض النواصب فى الجزء الرابع ص ٤١٣ من الأصل .

## هذا باب

$\frac{2}{303}$

الفاء وما / ينتصب بعدها  
وما يكون معطوفاً بها على ما قبله

اعلم أن الفاء عاطفة في الفعل ، كما تعطف في الأسماء . تقول : أنت تأتيني فتكرمني ، وأنا أزورك فأحسن إليك ، كما تقول : أنا آتيك ثم أكرمك ، وأنا أزورك وأحسن إليك . هذا إذا كان الثاني داخلاً فيما يدخل فيه الأول . كما تكون الأسماء في قولك : رأيت زيدا فعمراً ، وأتيت الكوفة فالبصرة . فإن خالف الأول الثاني لم يجز أن يُحمَلَ عليه فُحْمِلَ الأول على معناه فانتصب الثاني بإضمار (أن) ، وذلك قولك : ما تأتيني فتكرمني ، وما أزورك فتحدثني .

إن أراد : ما أزورك ، وما تحدثني - كان الرفع <sup>(١)</sup> لا غير ؛ لأن الثاني معطوف على الأول .

وإن أراد : ما أزورك فكيف تحدثني ؟ وما أزورك إلا لم تحدثني ، على معنى : كلما زرتك لم تحدثني - كان النصب ؛ لأن الثاني على خلاف الأول . وتمثيل نصبه أن / يكون  $\frac{4}{304}$  المعنى : ما تكون مني زيارة فيكون حديث منك . فلما ذهبت بالأول إلى الاسم أضمرت (أن) إذا كنت قد عطفت اسماً على اسم ، لأن (أن) وما عملت فيه اسم ، فالمعنى : لم تكن زيارة فإكرام ، وكذلك كل ما كان غير واجب . وهو الأمر ، والنهي ، والاستفهام .

فالأمر : ائتني فأكرمك ، وزرني فأعطيك ، كما قال الشاعر :

يا نائق سيري عنقاً فسيحساً إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحاً <sup>(٢)</sup>

(١) رفع الفعل (فحدثني) له وجهان وكذلك نصبه وسيدكرهما قريباً .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٢١ على نصب الفعل بأن مضمرة بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر .

المنق : ضرب من السير ، والفسيح : الواسع .

والبيت لأبي النجم العجل ، وأراد سليمان بن عبد الملك .

وانظر سر الصناعة ج ١ ص ٢٧٢ واللسان « عنق » وشرح ديوان المتنبي ج ٤ ص ٢٠٤

والنهي مثل لا تأتيني فأكرمك ، كقوله عز وجل : ( لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ )<sup>(١)</sup> وكقوله عز وجل : ( وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي )<sup>(٢)</sup> .

والاستفهام : أتأتيني فأعطيك ؟ لأنه استفهم عن الاتيان ، ولم يستفهم عن الإعطاء .

وإنما يكون إضمار (أن) إذا خالف الأول الثاني . لو قلت : لا تقم فتضرب زيدا لجزمت إذا أردت : لا تقم ، ولا تضرب زيدا . فإذا أردت : لا تقم فتضرب زيدا ، أى فإنك إن  $\frac{٢}{٣٠٥}$  قمت ضربته<sup>(٣)</sup> لم يكن / إلا النصب ، لأنك لم ترد بـ « تضرب » النهي . فصار المعنى : لا يكن منك قيام فيكون منك ضرب لزيد .

وذلك أتأتيني فأكرمك ؟ المعنى : أياكون هذا منك ؟ فإنه متى كان منك كان منى إكرام .

(١) طه ٦١

(٢) طه ٨١

(٣) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٣٠ :

« وذلك لأن فاء الجزاء قياسه أن يجعل الفعل المتقدم عليه الذى هو غير موجب موجباً ويدخل عليه كلمة أن ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاءه كما تقول فى قوله تعالى ( ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ) : أى أن تطغوا فحللوا الغضب حاصل .

## هذا باب

### مسائل هذا الباب

وما يكون فيه معطوفاً أو مبتدأ مرفوعاً  
وما لا يجوز فيه إلا النصب إلا أن يضطرّ شاعر

تقول : ما تأتيني فتحدثني . فالنصب يشتمل على معنيين<sup>(١)</sup> . يجمعهما أن الثاني مخالف  
للأول .

فأحد المعنيين : ما تأتيني إلا لم تحدثني : أي قد يكون منك [إتيان] ولكن لست  
تحدثني .

والمعنى الثاني : لا يكون منك إتيان ولا حديث فاعتباره ما تأتيني مُحَدَّثًا ، وكلما أتيتني  
لم تحدثني .

والوجه الآخر : ما تأتيني فكيف تحدثني ، أي لو أتيتني لحدثتني .

\* \* \*

وأما الرفع فعلى وجهين<sup>(٢)</sup> :

أحدهما : ما تأتيني ، وما تُحدثني ، والآخر شريك للأول داخل معه في النفي .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤١٩ « وتقول : ما تأتيني فتحدثني فالنصب على وجهين من المعاني :

أحدهما : ما تأتيني فكيف تحدثني ، أي لو أتيتني لحدثني .

وأما الآخر : ما تأتيني أبداً إلا لم تحدثني ، أي : منك إتيان كثير ولا حديث منك » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤١٩ « وإن شئت أشركت بين الأول والآخر فدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول : ما تأتيني

فتحدثني كأنك قلت : ما تأتيني ، وما تحدثني . .

وإن شئت رفعت على وجه آخر كأنك قلت : فأنت تحدثنا . . وتقول : ما أتيتنا فتحدثنا فالنصب فيه كالنصب في الأول

وإن شئت رفعت على فأنت تحدثنا الساعة والرفع فيه يجوز على ( ما ) . . . » .

\* \* \*

٢  
٣٠٦

والوجه الثاني أن تقول : ما تأتيني فتحدثني / أي ما تأتيني وأنت تحدثني وتكرمني .

وكذلك ما تعطيني فأشكرُك ، أي : ما تعطيني وأنا أشكرُك على حال . ومثل ذلك في الجزم ألم أعطك فتشكرني ؟ جزم (تشكرني) بلم ودخلا معا في الاستفهام . والرفع على قولك : فأنت تشكرني .

واو قلت : ما أنت بصاحبي فأكرمك - لكان النصب على قولك : فكيف أكرمك ؟ ولم يجزر الرفع على الشركة ، لأنَّ الأول اسم فلا يُشرك الفعلُ معه . ولكن لو حملته على فأنا أكرمك على حال ثمَّ تعطف جملة على جملة لجاز . وعلى هذا قوله :

فما أنت من قيس فتنبِّح دُونَهَا ولا من تميم في الرؤوس الأعْظِمُ (١)

ولو رفع على (أنت تنبِّح على حال) جاز .

= خلاصة ما ذكره سيبويه والمبرد في ( ما تأتيني فتحدثني ) أن نصب الفعل ( فتحدثني ) : يخرج على وجهين :  
(أ) يكون المعنى نفي الحديث لانتفاء شرطه وسببه وهو الإتيان وقد أشارا إلى هذا الوجه بقولها : ماتأتيني فكيف تحدثني ولو أتيتني لحدثني .

(ب) يكون المعنى نفي الحديث أي ما يكون منك إتيان يعقبه حديث وإنما كان منك إتيان لاحديث بعده . يقول الرضي في شرح الكافية عن هذا التوجيه : « ليس في الفاء معنى السببية في هذا الوجه ، وإنما انتصب الفعل على تشبيه هذه الفاء بفاء السببية وإن كان معناها معنى فاء العطف » والمعنيتان في كلام المبرد معنى واحد في الواقع .

ورفع الفعل فتحدثني يخرج على وجهين أيضاً :

الأول : العطف ، كأنك قلت : ما تأتيني وما تحدثني ، فهما جملتان منفيتان .

الثاني : يكون المعنى على نفي الإتيان أي ما تأتينا فأنت تجهل أمرى وتحدثني بما يحدث به الجاهل بحال .

( وانظر في هذه المسألة ابن يعيش ج ٧ ص ٢٧ - ٣٦ شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٣٠ المقي ج ٢ ص ٩٨ ، ١٣٩ - الأشباه والنظائر ج ٣ ص ٥٣ - ٥٤ ) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٢٠ « وتقول : ما أنت منا فتحدثنا لا يكون الفعل محمولا على ( ما ) لأن الذي قبل الفعل ليس من الأفعال فلم يشاكله . قال الفرزدق :

ما أنت من قيس فتنبِّح دُونَهَا ولا من تميم في اللها والفلاصم »

والبيت من قصيدة كبيرة للفرزدق ديوانه ص ٨٥١ - ٨٦١ .

وروايته في الديوان كرواية المقتضب وعلى رواية سيبويه يكون دخله الحرم . كان جرير يكافح عن قيس لخلوته فيهم ، فجعله الفرزدق نباحاً على طريق الاستعارة ونفى عنه الشرف في تميم .

وَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) <sup>(١)</sup> فهو على قولك : لا تأتيني ، فأعطيتك ، أى لو أتيتنى لأعطيتك . وهو الذى ذكرناه فى أحد الوجهين / من قولك :  $\frac{2}{3.7}$  ما تأتيني فتحدثنى إذا أردت : لو أتيتنى لحديثنى .

وتقول : كأنك لا تأتينا فتحدثنا إذا أردت الوجه فى قولك : مُحَدَّثًا وهو الذى ذكرناه فى ما تأتيني فتحدثنى ، أى : كلما أتيتنى لا تحدثنى ، فهو ما تأتيني مُحَدَّثًا . أى قد يكون منك إتيان ولا تحديث ، كما قال :

كَأَنَّكَ لَمْ تَذْبَحْ لِأَهْلِكَ نَعْمَةً فَيُصْبِحُ مَلَقَىٰ بِالْفِئَاءِ إِهَابُهَا <sup>(٢)</sup>

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) <sup>(٣)</sup> . النصب هاهنا محال ؛ لأنه لم يجعل (فيكون) جوابا . هذا بخلاف المعنى ؛ لأنه ليس ههنا شرط . إنما المعنى : فإنه يقول له : كن فيكون ، و (كُنْ) حكاية <sup>(٤)</sup> .

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) <sup>(٥)</sup> فالنصب والرفع .

فَأَمَّا النصب فعلى أن تقول : فيكون يا فتى : والرفع على هو يقول فيكون .

وَأَمَّا قول الشاعر :

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلٍ <sup>(٦)</sup>

---

(١) فاطر : ٣٦ - وفى سبويه ج ١ ص ٤١٩ « فمثل النصب قوله - عز وجل - (لا يقضى عليهم فيموتوا) » .  
 (٢) فى سبويه ج ١ ص ٤٢١ « وتقول : كأنك لم تأتينا فتحدثنا ، إن حملته على الأول جزمت قال رجل من بني دارم : كأنك لم تدبج لأهلك نعمة فيصبح ملق بالفناء إهابها وقال الأعمى « الشاهد فيه نصب ما بعد الفاء على الجواب وإن كان معنى الكلام الإيجاب ، لأنه كان قبل دخول كأن متلفاً على تقدير لم تدبج نعمة فيصبح إهابها ملق ثم دخلت عليه كان فأوجبت فبقى على لفظه منصوباً » . الإهاب : الجلد .

(٣) البقرة : ١١٧ - آل عمران : ٤٧ - مريم : ٣٥ - غافر : ٦٨ .  
 (٤) فى سبويه ج ١ ص ٤٢٣ « ومثله (كن فيكون) كأنه قال : إنما أمرنا ذلك فيكون » .  
 (٥) النحل : ٤٠ ، القراءتان من السبعة . النشر ج ٢ ص ٣٠٤ الأتحاف ص ٢٧٨ .  
 (٦) فى سبويه ج ١ ص ٤٢٦ - ٤٢٧ « وسعنا من ينشد هذا البيت من العرب . . . والرفع أيضاً جائز حسن . . . وينفصب معطوف على الشيء ويجوز رفعه على أن يكون داخلاً فى صلة الذى » .

٢  
٣٠٨

/ فَإِنَّ الرِّفْعَ الْوَجْهَ ؛ لِأَنَّ (يَغْضِبُ) فِي صَلَةِ الَّذِي ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ الَّذِي يَغْضِبُ مِنْهُ صَاحِبِي .

وكان سببويه يقدم النصب ويُنْتَنَى بالرفع . وليس القول عندي كما قال ، لِأَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي يَصِحُّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ إِنَّمَا يَكُونُ بِأَنَّ يَقَعُ (يَغْضِبُ) فِي الصَّلَةِ كَمَا ذَكَرْتَ لَكَ .

ومن أجاز النصب فإنَّما يجعل (يغضب) معطوفاً على الشيء ، وذلك جائز ، ولكنه بعيد . وإنَّما جاز لِأَنَّ الشَّيْءَ مَنْعُوتٌ ، فكان تقديره : وما أنا للشيء الذي هذه حاله ، وَلِأَنَّ يَغْضِبُ صَاحِبِي وَهُوَ كَلَامٌ مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَاهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَقُولُ الْغَضَبُ إِنَّمَا يَقُولُ مَا يُوجِبُ الْغَضَبَ . ومثل هذا يجوز .

تقول : إِنَّمَا جَاءَ بِهِ طَعَامُ زَيْدٍ ، وَالْمَعْنَى إِنَّمَا جِئْتُ مِنْ أَجْلِهِ . وكذلك قولك : إِنَّمَا شَفَاءُ زَيْدِ السَّيْفِ ، وَإِنَّمَا تَحِيَّتُهُ الشَّتْمُ ، أَيْ هَذَا الَّذِي قَدْ أَقَامَهُ مُقَامَ التَّحِيَّةِ وَمُقَامَ الشَّفَاءِ ؛ كَمَا قَالَ :

٢  
٣٠٩ / وَخَيْلٌ قَدْ دَلَفَتْ لَهَا بِخَيْلٍ تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ<sup>(١)</sup>

= وقال الأمل : « الشاهد في نصب يغضب حملاً على معنى ولأن يغضب والتقدير : وما أنا بقول للشيء غير النافع ، ولأن يغضب منه صاحبي أي لست بقول للسبب المؤدى إلى غضبه ، ويجوز ويغضب بالرفع حملاً على صلة الذي وهو أبين وأحسن . وقد رد المبرد على سببويه تقديمه النصب على الرفع ، ولم يقدمه سببويه لأنه عنده أحسن من الرفع وإنما قدمه لما بنى عليه الباب من النصب باضمار أن » مانسبه الأمل هنا للمبرد يوافق ما في المقتضب ، وكذلك ما قاله ابن يعيش ج ٧ ص ٣٦ .

أما الرضى فقد نسب إلى المبرد كلاماً آخر ثم رد عليه .

قال في شرح الكافية ج ٢ ص ٢٣٢ : « وإذا نصبته فهو على الصرف . قال المبرد : لا يجوز ذلك ، لأن فيه نفي النفع والغضب معاً وهو عكس المقصود به لأن مراد الشاعر : الذي يغضب منه صاحبي لا أقوله . قلت : الذي قاله إنما يلزم لو جعلنا هذا الصرف في سياق قوله : ليس نافعي ، لأنه يكون المعنى إذن : لا أقول قولاً لا يجمع نفعي وغضب صاحبي منه . وهذا عكس ما يلبي . . وأما إذا جعلناه في سياق النفي الذي هو ما أنا فلا يفسد المعنى ، لأنه يكون المعنى إذن : لا يكون القول الذي لا ينفعي مع غضب صاحبي منه . وذلك أما بابتغائهما معاً أو بانتفاء أحدهما . . »

ولم يقل المبرد في توجيه نصب الفعل إلا هذا وهو العطف على الشيء .

والبيت لأكثم الفنوي من قصيدة في الأصمعيات ص ٧١ - ٧٤ والخزانة ج ٣ ص ٦١٩ - ٦٢١ وبهذه في الكامل ورغبة الأمل ج ٦ ص ١٠١ والأمال ج ٢ ص ١٥٣ - ٢٠٤ وسهاسة البحرى ص ٢٦٥ ، ٢٧٠ .

( ١ ) استشهد به سببويه في موضعين من كتابه ج ١ ص ٣٦٥ ، ٤٢٩ على أنه جعل الضرب تحية على الاتساع .



فهذا كلام مفهوم وتحقيق لفظه ما ذكرت لك .

وأما قول الله عز وجل : ( أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً )<sup>(١)</sup>  
فهذا هو الوجه ؛ لأنه ليس بجواب ؛ لأن المعنى في قوله : ( أَلَمْ تَرَ ) إنما هو : انتبه وانظر .  
أنزل الله من السماء ماء فكان كذا وكذا .

وليس كقولك : ألم تأت زيدا فيكرمك ؛ لأن الإكرام يقع بالإتيان . وليس اخضرار  
الأرض واقعا من أجل رؤيتك .

وكذلك قوله عز وجل : ( وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ  
فَيَتَعَلَّمُونَ )<sup>(٢)</sup> لأنه لم يجعل سبب تعليمهم قوله ( لَا تَكْفُرْ ) ؛ كما تقول : لا تأتني فأضربك ؛  
لأنه يقول : إنك إن أتيتني ضربتك . وقوله : ( فَلَا تَكْفُرْ ) حكاية عنهم ، وقوله : ،  
( فَيَتَعَلَّمُونَ ) ليس متصلا به . واو كان كذلك كن لا تكفر فتتعلّم يا فتى ، ولكن هو محمول  
على قوله : ( يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحَرَ ) فيتعلمون منهم . لا يصح المعنى إلا على / هذا أو على القطع  $\frac{2}{310}$   
أى : منهم يتعلمون .

وأما قول النابغة<sup>(٣)</sup> :

فلا زال قبرٌ بين بُضرى وجَاسِمٍ      عليه مِنَ الوَسْمِ سَحٌّ وَوَابِلُ  
فِيُنْبِتُ حَسَوَانَا وَعَسُوفَا مُنُورَا      سَأَتْبِعُهُ مِنْ خَيْرِ مَا قَالَ قَائِلُ

= دلت : زحفت . والبت لمرو بن معديكرب وسيأتى في الجزء الرابع أيضاً - والواو . واو رب وخيل مبتدأ . وانظر الخزانة  
ج ٤ ص ٥٣ - ٥٦ وشروح سقط الزند ص ١٧٦ ، ٣٠٥ .

( ١ ) الحج : ٦٣ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤٢٤ « وسألته عن ( أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً )  
فقال : هذا واجب وهو تنبيه كأنك قلت أسمع أنزل الله من السماء ماء فكان كذا وكذا » .

( ٢ ) البقرة : ١٠٢ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤٢٣ « وقال - عز وجل - ( لَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ ) فارتفعت لأنه لم يخبر  
عن الملكين أنهما قالوا لا تكفر فيتعلمون ليجعل كفره سبباً لتعليم غيره ، ولكنه على كفروا فيتعلمون ومثله كن فيكون » .

( ٣ ) في سيبويه ج ١ ص ٤٢٢ « واعلم أنك إن شئت قلت : اتنى فأحدثك ترفع . وزعم الخليل أنك لم ترد أن تجعل الإتيان  
سبباً لحديث ولكنك كأنك قلت : اتنى فأنا من يحدثك البتة جئت أو لم تجيء قال النابغة الذبياني . . ولا زال قبر . . =

فإن الرفع الوجه ، لأنه ليس بجواب . إنما هو فذلك يُنبِت حَوَذاً . واو جعله جواباً لقوله : « فلا زال » كان وجهها جيداً .

وتقول : لا تَمُدُّهَا فَتَشَقُّهَا عَلَى العطف ، فإن أردت الجواب قلت : فَتَشَقُّهَا<sup>(١)</sup> على ما فَسَّرْتُ لك .

وتقول: أين بيتك فأزورك ؟ فإن أردت أن تجعله جواباً [نصبت] ، و [إن]<sup>(٢)</sup> أردت أن تجعل الزيارة واقعة على حال قلت : أين بيتك فأنا أزورك على حال .

وتقول في الجزاء : من يأتني فيكرمني أُعطيه ، لا يكون إلا ذلك ، لأن الكلام معطوف على ما قبله .

/ فإن قلت : من يأتني آتاه فأكرمه كان الجزم الوجه . ، والرفع جائز على القطع على قولك :  
فأنا أكرمه . .  $\frac{2}{311}$

---

— وذلك أنه لم يرد أن يحمل النبات جواباً لقوله ولا زال أن يكون متعلقاً به ولكنه دعاء ثم أخبر بقصة السحاب كأنه قال : فذلك يلبث حوذاً قال الخليل : ولو نصب هذا البيت لجاز ولكننا قبلناه رفعاً .

في معجم البلدان : بصرى : في موضعين ، إحداها بالشام من أعمال دمشق وهي قسبة كورة حوران .  
وجاسم : قرية بينها وبين دمشق ثمانية فراسخ .

والحوذان : نبت طيب الرائحة قال الأزهري عن الحوذانة : رأيتها في رياض الصبان وقيعائها ولها نور أصفر رائحته طيبة وتجميع الحوذان وكذلك العوف والهود والواهل : أخضر المطر .

والبيعان من قصيدة للنايفة في رثاء النعمان بن الحارث النسائي — الديوان ص ٦١ ، ٨٤ وبين رواية سيهويه والمقتضب خلاف يسير في بعض الألفاظ ، أما رواية الديوان في طبعه لخالفة لما في سيهويه والمقتضب . البيتان مجموعان من ثلاثة أبيات ، ورواية الديوان

سقى الفيث قبرا بين بصرى وجاسم      بئس من الوســــمى قطر وواهل

ولا زال ريحان ومهك وعنبر      على منتهاء ديمة ثم هاطل

وينبت حوذاً وسوفاً منورا      سأتبعه من غير ما قال قائل

( ١ ) في سيهويه ج ١ ص ٤٢١ « وتقول : لا تمدوها فتشقها ( بالنصب ) إذا لم تحمل الآخر على الأول . . وتقول لا تمدوها فتشقها ( بالجرم ) إذا أشرت بين الآخر والأول » .

( ٢ ) زيادة يقتضيا استقامة الكلام .

ويجوز النصب وإن كان قبيحاً ؛ لأنَّ الأول ليس بواجب إلا بوقوع غيره .  
وقد قُرئ هذا الحرف على ثلاثة أَضْرُبَ (يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ) بالجزم والرفع والنصب<sup>(١)</sup> .

وينشد هذا البيت رفعاً ونصباً ؛ لأنَّ الجزم يكسر الشعر وإن كان الوجّه ، وهو قوله :  
وَمَنْ يَتَّقِ رَبَّ عَنِ قَوْمِهِ لَا يَزَلْ يَرَى مَصَارِعَ مَظَاوِمٍ مَجْرًا وَمَسَجِبًا  
وَتَذَفُنْ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُبَيِّدْ يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارُ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا<sup>(٢)</sup>  
والواو والفاء في هذا سواء .

فأما قوله :

فَقُلْتُ لَهُ : قَرَّبْ وَلَا تَجْهَدْنِي فَيُذْرِكُ مِنْ أُخْرَى الْقَطَاةِ فَتَزَلِقُ<sup>(٣)</sup>

---

(١) البقرة : ٢٨٤ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٤٧ - ٤٤٨ « . . . إلا أنه قد يجوز النصب بالفاء والواو ، وبلغنا أن بعضهم قرأ ( يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء والله على كل شيء قدير ) » .

\* \* \*

قراءة الرفع في الفعلين ( فيغفر - ويعذب ) سببية ، وكذلك قراءة الجزم فهما أما نصب الفعلين فهو قراءة شاذة . وانظر النشر ج ٢ ص ٢٣٧ شرح الشاطبية ص ١٧٠ والأتحاف ص ١٦٧ وخرج أبو حيان قراءة الرفع على وجهين : أن يجعل الفعل خبر مبتدأ محذوف أو بالمطف جملة من فعل وفاعل على ما تقدم .

وقراءة الجزم عطف على جواب الشرط والنصب بإضمار أن ( البحر المحيط ج ٢ ص ٣٦٠ ) .

(٢) استشهد بهما سيبويه في ج ١ ص ٤٤٩ على نصب الفعل تدفن بإضمار أن وحلل ذلك الأعم بقوله : لأن جواب الشرط قبله وإن كان خبراً فإنه لا يقع إلا بوقوع الفعل الأول فصار غير الواجب .

المسحب : مصدر ميمي من سمحت الشيء إذا جررته .

ككبب : جبل قال عنه ياقوت : هو خلف جبل عرفات مشرف عليها .

يقول : من يتقرب عن قومه يجرى عليه الظلم لعدم ناصره ، فتختفى حسناته ، وتظهر سيئاته فتكون مشهورة كئنا في رأس جبل .

والبيتان للأعشى من قصيدة طويلة هجا فيها عمرو بن المنذر .

الديوان ص ١١٣ - ١١٧ والرواية هناك تخالف ما هنا وما في سيبويه فقد أضيف إلى البيتين ما جعلهما ثلاثة .

(٣) استشهد به سيبويه في ج ١ ص ٤٥٢ على جزم الفعل يدرك بعد الفاء عطفاً على النهى .

فإنما هو على العطف فدخل كله في النفي<sup>(١)</sup>. أراد : ولا يدنك ، ولا تزاقن .

وتقول : إلا تأتني فتكرمتي أقعدك عنك .

فالعزم الوجه في فتكرمتي ، والنصب يجوز من أجل النفي ؛ لأن معناه إلا تأتني مكرما ؛  
كما قال : ما تأتيني فتحدتني . أي ما تأتني محدثا . وعلى هذا ينشد / هذا البيت :

ومن لا يُقَدِّم رِجْلَهُ مَطْمَئِنَّةً      فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزَاقُ<sup>(٢)</sup>

واعلم أن الشاعر إذا اضطرر جاز له أن ينصب في الواجب والنصب على إضمار (أن)<sup>(٣)</sup> .  
يلتزم بالأول إلى الاسم على المعنى فيقول : أنت تأتيني فتكرمتي . تريد : أنت يكون منك  
إتيان فإكرام فهذا لا يجوز في الكلام ، وإنما يجوز في الشعر للضرورة ؛ كما يجوز صرف  
ما لا ينصرف ، وتضعيف ما لا يضعف في الكلام . قال :

سأترك منزلي ليسني تمسيم      وألحق بالعراق فأستريح<sup>(٤)</sup>

— القطاة : مقعد الردف . أذراه عن الفرس : رمى به . ورواية سيبويه فيلرك . يقول هذا لغلظه وقد حمله على فرسه ليصيد  
له ، أي أرفق بالفرس ولا يجهد حتى لا يرى بك .

نسب البيت في سيبويه إلى عمرو بن عمار الطائي وكذلك نسبة الأعم ونسب في اللسان ( ذرى ) إلى إمرئ القيس .  
وهو بديوانه من قصيدة عدتها ٣٧ بيتاً ص ٩١ جمع حسن السندوني وليست هذه القصيدة في شرح الوزير أبي بكر عاصم بن  
أيوب .

( ١ ) ذكرنا في المقدمة ص ١١٨ أن المبرد قد يعبر عن النهي بالنفي .

( ٢ ) في سيبويه ج ١ ص ٤٤٧ « وسأله عن قول ابن زهير : ومن لا يقدم . فقال النصب في هذا جيد ، لأنه أراد هنا من  
المعنى ما أراد في قولك : لا تأتينا إلا لم تحدثنا فكأنه قال : من لا يقدم إلا لم يثبت زلق » .  
ونسب البيت أيضاً الأعم إلى كعب بن زهير وليس في ديوانه بشرح السكري ولا في فوائده .

( ٣ ) في سيبويه ١ : ٤٢٣ : « وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ، ونصب في الاضطراب من حيث انتصب  
في غير الواجب » .

( ٤ ) في سيبويه ج ١ ص ٤٢٣ « وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ونصبه في الاضطراب من حيث انتصب في  
غير الواجب .. فما نصب اضطراراً قول الشاعر : سأترك منزلي . . . » .  
وقال الأعم : ويروي لأستريحا فلا ضرورة فيه على هذا .

وفي الخزانة ج ٣ ص ٦٠٠ « وقال الدمامي في الحاشية الهندية : « لقاتل أن يقول : لا نلسم أن أستريح منصوب بل هو  
مرفوع مؤكدا بالنون الخفيفة موقوفاً عليها بالألف وتأكيده مثل هذا جائز في الضرورة » .

وقال الشاعر :

لنا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الدُّلُّ وَسَطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمَا<sup>(١)</sup>

هذا إنشاد بعضهم ، وهو في الرواية على ما ذكرت لك . وأكثرهم ينشد : «لِيُعْصَمَا»  
وهو الوجه الجيد .

---

== قال البغدادي : وهو من باب غسل الدم بالدم ثم قال :

والبيت لم يمزّه أحد من خدمة كلام سيبويه إلى قائل معين ونسبه العيني وتبعه السيوطي في أبيات المفتي إلى المفيرة بن حنّاء .  
وقد رجعت إلى ديوانه وهو صغير فلم أجده فيه .

وانظر الشمني على المفتي ج ٢ ص ١١ والسيوطي ص ١٦٩ والأبيات المشككة للفارقي ص ١١٠ وأمال الشجري ج ١ ص ٢٧٩ ولم ينسبه أيضاً وروايته في غير المقتضب : والحق بالحجاز .

( ١ ) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٢٣ على نصب فيمصا للضرورة وقال الأهملي ويروي ليعصما فلا ضرورة فيه .

كنى بالهضبة عن عزة قومه ومنعتهم .

ونسب البيت سيبويه إلى طرفة وليس في ديوانه وقد يكون ساقطاً من تصديده في هجاء صهره ص ١١٧ فإنها على روى هذا  
الشاهد ومن البحر الطويل وهو في الأبيات المشككة ص ١١١ غير منسوب .

## هذا باب

### الواو

$\frac{2}{313}$  / اعلم أنَّ الواو في الخبر بمنزلة الفاء ، وكذلك كلُّ موضع يُعطف فيه ما بعدها على ما قبلها فيدخل فيما دخل فيه . وذلك قولك : أنت تأتيني وتكرمني ، وأنا أزورك ، وأعطيك ، ولم آتِكَ وأكرمتكَ ، وهل يذهب زيد ، ويحيى عمرو ؟ إذا استفهمت عنهما جميعاً ، وكذلك : أين يذهب عمرو ، وينطلق عبد الله ؟ ولا تضربنَّ زيدا ، وتشتنَّ عمراً ؛ لأنَّ النهي عنهما جميعاً .

فإن جعلت الثاني جواباً فليس له في جميع الكلام إلا معنى واحد ، وهو الجمع بين الشئيين . وذلك قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن<sup>(١)</sup> . أي لا يكون منك جمع بين هذين .

فإن نهاه عن كل واحد منهما على حال : قال لا تأكل السمك وتشرب اللبن ؛ لأنه أراد : لا تأكل السمك على حال ولا تشرب اللبن على حال .

فتمثيله في الوجه الأول لا يكن منك أكل للسمك ، وأن تشرب اللبن .

وعلى هذا القول ( لا يسعني شيء ويَعْجَزُ عنك )<sup>(٢)</sup> لا معنى للرفع في ( يعجز ) ، لأنه ليس  $\frac{2}{314}$  يخبر / أنَّ الأشياء كلها لا تسعه ، وأنَّ الأشياء كلها لا تعجز عنه ؛ كما قال :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٢٤ « باب الواو . اعلم أنَّ الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء وأنها قد تشرك بين الأول ، والآخر ، كما تشرك الفاء . . . وأنها يحيى ما بعدها مرتفعاً منقطعاً من الأول كما جاء ما بعد الفاء » . وقال في ص ٤٢٥ : « وما يدلك أيضاً على أنَّ الفاء ليست كالواو قولك : مررت بزيد وعمرو ومررت بزيد وعمرو تريد أن تعلم بالفاء أنَّ الآخر مر به بعد الأول وتقول : لا تأكل السمك وتشرب اللبن فلو أدخلت الفاء ههنا فسد المعنى وإن شئت جازمت على النهي في غير هذا الموضع . . . ومنعك أن تهزم في الأول ، لأنه إنما أراد أن يقول له : لا تجمع بين اللبن والسمك ولا ينهاء أن يأكل السمك على حدة ، ويشرب اللبن على حدة فإذا جزم فكانه نهاه أن يأكل السمك على كل حال أو يشرب اللبن على كل حال » وانظر المفتي ج ٢ ص ٩٩ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٢٥ « وتقول : لا يسعني شيء ويعجز عنك فانتصاب الفعل ههنا من الوجه الذي انتصب به في الفاء إلا أنَّ الواو لا يكون موضعاً في الكلام موضع الفاء » .

لَا تَنْسَ عَنْ خُسْلُقٍ وَتَأْتِيْ يَثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ - عَظِيْمٌ<sup>(١)</sup>

أى لا يجتمع أن تنهى وتأتى مثله . ولو جزم كان المعنى فاسداً .

ولو قلت بالفاء : لَا يَسْعَى شَيْءٌ فَيَعْجِزُ عَنْكَ كَانَ جَيِّداً ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ : لَا يَسْعَى شَيْءٌ إِلَّا لَمْ يَعْجِزْ عَنْكَ ، وَلَا يَسْعَى عَاجِزاً عَنْكَ هَذَا تَمْثِيلٌ هَذَا ، كَمَا قُلْتَ لَكَ فِي (مَا تَأْتِيْنِي فَتَحَدِّثْنِي) أَيْ إِلَّا لَمْ تَحَدِّثْنِي ، وَمَا تَأْتِيْنِي مَحَدَّثًا .

فمعنى الواو الجمع بين الشيثين . ونصبها على إضمار (أَنْ) ، كَمَا كَانَ فِي الْفَاءِ . وَتَنْصِبُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَنْصِبُ فِيهِ الْفَاءُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : زُرْنِي وَأَزُورْكَ ، إِنَّمَا هُوَ لَتَكُنْ مِنْكَ زِيَارَةٌ ، وَزِيَارَةٌ مِنِّي .

ولو أراد الأمر في الثاني لقال : زُرْنِي وَلَا زُرْكَ . حَتَّى يَكُونَ الْأَمْرُ جَارِيًا عَلَيْهِمَا .

والنحويون ينشدون هذا البيت على ضربين ، وهو قول الشاعر :

/ لَقَدْ كَانَ فِي حَوَّلِ ثَوَاءٍ ثَوِيَّتُهُ تَقْضَى لُبَّانَاتٌ وَيَسَامُ سَائِمٌ<sup>(٢)</sup>

$\frac{2}{310}$

فيرفع (يسام) لأنه عطفه على فعل وهو تُقْضَى فلا يكون إلا رفعا .

ومن قال : تَقْضَى لُبَّانَاتٌ قَالَ : وَيَسَامُ سَائِمٌ ، لِأَنَّ (تَقْضَى) اسْمٌ ، فَلَمْ يَجْزِ أَنْ تَعْطَفْ عَلَيْهِ فِعْلًا . فَأَضْمِرَ (أَنْ) لِيَجْرِيَ الْمَصْدَرُ عَلَى الْمَصْدَرِ ، فَصَارَ : تَقْضَى لُبَّانَاتٌ وَأَنْ يَسَامُ سَائِمٌ : أَيْ وَسَامَةٌ سَائِمٌ . وَعَلَى هَذَا يَنْشُدُ هَذَا الْبَيْتَ :

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٢٤ على نصب تأني بإضمار أن بعد واو المية والتقدير : لا يكن منك نهي وإتيان . وفي الخزائن ج ٣ ص ٦١٧ « يجوز الرفع على أن الجملة خبر المبتدأ محذوف أى وأنت تأني وعار خبر مبتدأ محذوف وعظيم صفته والتقدير : وهو عار عليك عظيم وهذه الجملة دليل جواب إذا » .

وهذا البيت وجد في قصائد كثيرة - نسبته أبو عبيد القاسم بن سلام في أمثاله إلى المخولك الكنانى وكذلك الأمدى في المؤلفات والمختلف والزعرى في المستقصى والبحر في الحماسة ونسبه سيبويه إلى الأخطل ونسبه الخاتمي لسابق البربرى ونسبه النحوى إلى أبي الأسود الدؤلى . النظر الخزائن ج ٣ ص ٦١٨ - ٦١٩ والمؤلف والمختلف ص ١٧٩ وحماسة البهترى ص ١٧٤ والسيوطى ص ٢٦٤ ، وديوان أبي الأسود الدؤلى ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٢٧ .

لَلْبُسِّ عِبَاءٌ وَتَقَرَّ عَيْسَى أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ<sup>(١)</sup>

أى : وأن تقر عيسى .

فأما قوله :

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِنْخِلَاءُ<sup>(٢)</sup>

فلأنه أراد : ألم يجتمع كَوْنُ هذا منكم ، وَكَوْنُ هذا مني ؟

ولو أراد الأفراد فيهما لم يكن إلا مجزوما . كأنه قال : ألم يكن بيني وبينكم .

والآية تُقْرَأُ على وجهين (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ<sup>(٣)</sup>) على ما ذكرت لك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٢٦ « لمسا لم يستقم أن تحمل وتقر وهو فعل على لبس وهو اسم لما ضمته إلى الاسم وجعلت أحب لها ، ولم ترد قطعة لم يكن بد من إضمار ( أن ) » .

المباة : جبة من صوف . الشفوف : ثياب رفاق تصف البدن واحدا شت بكسر الشين وفتحها .

وفي الخزانة ج ٣ ص ٦٢١ « فإن قلت : ما الفرق بين واو الجمع وواو العطف ؟ وهل هما إلا شيء واحد ؟ قلت : واو الجمع في الأصل للعطف لكنه خص ببعض أحواله وذلك أن المعطوف قد يكون قبل المعطوف عليه في الوجود ، وقد يكون بعده ، وقد يكون معه . فخص واو الجمع بما يكون بمعنى « مع » فهو باعتبار أصل معنى العطف احتاج إلى تقدير مصدر منتزع من الأول وباعتبار اختصاصه المعارض بحال المعية صار كأنه قسم للمعطف المطلق . والبيت لميسون بنت بحدل الكلية زوج معاوية وأم يزيد .

وفي الخزانة ج ٣ ص ٥٩٣ : في غالب كتب النحو لبس بلامين وهو خلاف الرواية الصحيحة ( ولبس ) وانظر حياة الحيوان للديري ج ٢ ص ٢٠٨ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٢٥ على نصب الفعل تكون بإضمار أن بعد واو المعية الواقعة بعد الاستفهام والتقدير : ألم يقع أن أكون جاركم ، وتكون بيني وبينكم المودة .

والبيت للمعينة يقوله لآل الزبرقان بن بدر وكانوا قد جفوه فالتقل عنهم ، وهجاهم . انظر المعنى ج ٤ ص ١٧ والسيوطي ص ٣٢١ والديوان ص ٤٠ .

(٣) آل عمران : ١٤٢ - وقراءة الجزم من الشواذ قال ابن خالويه ص ٢٢ بكسر الميم الحسن ، والألفاظ ص ١٧٩ .

وفي سيبويه ج ١ ص ٤٢٦ « ومن النصب في هذا الباب قوله عز وجل ( ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ) وقد قرأها بعضهم ويعلم الصابرين ( بكسر الميم ) .



## هذا باب

### أو

/ وهي تكون للعطف فتُجْرَى ما بعدها على ما قبلها ؛ كما كان ذلك في الاسم إذا قلت :  $\frac{1}{316}$  ضربت زيدا أو عمرا .

ويكون مضمرًا بعدها (أن) إذا كان المعنى : إلا أن يكون ، وحتى يكون ، وذلك قولك : أنت تضرب زيدا ، أو تكرم عمرا على العطف . وقال الله عز وجل : (سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ<sup>(١)</sup>) أى يكون هذا ، أو يكون هذا .

فأما الموضع الذى تنصب فيه بإضمار (أن) فقولك : لا ألزمنك أو تقضيتى ؛ أى ؛ إلا أن تقضيتى ، وحتى تقضيتى<sup>(٢)</sup> .

وفى مصحف أبى (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا)<sup>(٣)</sup> على معنى إلا أن يسلموا ، وحتى يسلموا .

وقال امرؤ القيس :

فقلت له : لا تبك عينك إنما نحاول ملنا أو نموت فنغترا<sup>(٤)</sup>

(١) الفتح : ١٦ . وفى سيويه ج ١ ص ٤٢٧ « وقال جل وعز (ستدعون إلى قوم أول بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون) إن شئت كان على الإشراك وإن شئت كان على أو هم يسلمون » .

(٢) فى سيويه ج ١ ص ٤٢٧ « وأعلم أن معنى ما انتصب بعد أو على ألا أن ، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التثنية تقول : لألزمك أو تقضيتى ، ولأضربك أو تسبتي فالمعنى لألزمك إلا أن تقضيتى ، ولأضربك إلا أن تسبتي . هذا معنى النصب » .

(٣) فى شواذ ابن خالويه ص ١٤٢ : (أو يسلموا) أبى وعبد الله .

(٤) استشهد به سيويه ج ١ ص ٤٢٧ على نصب المضارع بأن المضمر بعد أو والمعنى على ألا أن نموت . . ولو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين :

على أن تشرك بين الأول والآخر وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول يعنى أو نحن من يموت » .

وفى الخزانة ج ٣ ص ٦٠٩ : قال صاحب التكميل : ويحتمل أن تكون (أو) هنا لغاية أى نحاول الملك إلى أن نموت . . =

أى : إلاً أن نموت

وقال زياداً الأعجم :

وكننت إذا غمزت قنساء قسوم كسرت كعوبها أو تستقيماً<sup>(١)</sup>

/ ويقال : أتجلس أو تقوم يا فتى ؟ كالمعنى : أياكون منك واحد من الأمرين . ٢  
٣١٧

وتقول : هل تكلمنا أو تنبسط إلينا . لا معنى للنصب ها هنا . قال الله عز وجل : ( هل يسمعونكم إذ تدعون . أو ينفعونكم أو يضرون )<sup>(٢)</sup> .

فجملة هذا : أن كل موضع تصلح فيه ( حتى ) ، و ( إلاً أن ) فالنصب فيه جائز جيد إذا أردت هذا المعنى ، والعطف على ما قبله مستعمل في كل موضع .

---

— وأما نصب قوله : فنعذر فبالعطف على نموت على رواية النصب وأما على رواية الرفع فخى . ووجه نصبه الكرماني في شرح أبيات الموشع بأن الفاء للسببية وبمدها أن مفسرة في جواب النى الضمى بتأويل نموت بلا تيق .

والبيت لامرئ القيس قاله لعمرو بن قيس الشكرى حين استصحبه في سيره إلى قيصر وانظر الديوان ص ٩١ وأمال الشجرى ج ١ ص ٣١٩ .

( ١ ) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٢٨ على نصب الفعل ( تستقي ) بإضمار أن بعد أو على معنى : ألا أن تستقيم .

غمزت : لفت ، وهذا مثل ، والمعنى : إذا اشد على جانب قوم رمت تلبينهم حتى يستقيموا .

وكعوبها جمع كعب وكعوب الرمح : النواشر في أطراف الأثايب . انظر المعنى ج ٤ ص ٣٨٥ وأمال الشجرى ج ٢ ص ٣١٩ .

وفى اللسان ( غمز ) قال ابن برى هكذا ذكر سيبويه هذا البيت بنصب تستقيم بأو وجميع البصريين ، وهو في شعره تستقيم بالرفع ، والأبيات كلها ثلاثة لا غير .

وقال السيوطى ص ٧٤ قال الشارح أبيات الإيفاح ، كذا نسب في كتاب سيبويه وكذا رواه منصوباً فتجه عليه الناس واستشهدوا به على النصب بإضمار ( أن ) بعد ( أو ) وقد وقع هذا البيت في قصيدة لزياد الأعجم مرفوعة القوافي وفيها أبيات مجرورة ثم ذكر أربعة أبيات .

( ٢ ) الشعراء : ٧٣ : وفى سيبويه ج ١ ص ٤٨٦ « وتقول : ما أدرى هل تأتينا أو تحدثنا ولت شعري هل تأتينا أو تحدثنا ؟ ( فهل ) هنا بمنزلة ( هل ) في الاستفهام إذا قلت : هل تأتينا وإنما أدخلت ( هل ) هنا لأنك إنما تقول : أعلنى كما أردت ذلك حين قلت : هل أو تحدثنا فجهري هذا مجرى قوله عز وجل : ( هل يسمعونكم إذ تدعون أو ينفعونكم أو يضرون ) » .

## هذا باب

### أن

اعلم أن (أن) والفعل بمنزلة المصدر<sup>(١)</sup>. وهي تقع على الأفعال المضارعة فتنصبها ، وهي صلاتها . ولا تقع مع الفعل حالا ، لأنها لما لا يقع في الحال ، ولكن لما يُستقبل .

فإن وقعت على الماضي ؛ نحو : سرّني أن قمت ، وساعني أن خرجت - كان جيّدا . قال الله عز وجل : (وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ<sup>(٢)</sup> : أَيْ لِأَنْ كَانَ هَذَا فِيهَا مَضَى .

فهذا كله لا يُلْحَقُ الحال ؛ لِأَنَّ الحال لما أنت فيه .

واعلم أن هذه لا تلحق بعد كل فعل ، إِنَّمَا تُلْحَقُ / إِذَا كَانَتْ لما لم يقع بعد ما يكون  $\frac{2}{318}$  توقّعا لا يقينا ؛ لِأَنَّ اليقين ثابت<sup>(٣)</sup> . وذلك قولك : أرجو أن تقوم يا فتى ، وأخاف أن تذهب يا فتى . كما قال : عز وجل : (نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ<sup>(٤)</sup>) .

واو قلت : أعلم أن تقوم يا فتى لم يجز ؛ لِأَنَّ هذا شيء ثابت في علمك ، فهذا من مواضع (أن) الثقيلة ؛ نحو : أعلم أنك تقوم يا فتى .

وتقول : أظن أنك ستقوم ؛ لِأَنَّهُ شيء قد استقرّ في ظنك ؛ كما استقرّ الآخر في علمك ، كما قال الله تبارك اسمه : (الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ<sup>(٥)</sup>) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « أحدهما : أن تكون أن وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها . . . » .

(٢) الأحزاب : ٥٠ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٨١ « وليست (أن) التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموضع لأن ذا موضع يقين وإيجاب . . . فأما ظننت وحسبت وخلت ورأيت فإن (أن) تكون فيها على وجهين : على أنها تكون (أن) التي تنصب الفعل ، وتكون الثقيلة وإن شئت نصبت فجعلتهن بمنزلة خشيت ، وخفت فتقول : ظننت أن لا تفعل ذاك ونظير ذلك (ظن أن يفعل بها فاقرة) و (إن ظننا أن يقربا حدود الله) » .

(٤) المائدة : ٥٢ .

(٥) البقرة : ٤٦ قال عن الآية في كتابه : ما اتفق لفظه واختلف معناه ص ٨ : فهذا يقين لأنهم لو لم يكونوا مستيقنين لكانوا ضلّالا شكاكاً في توحيد الله » .

فإن قيل : إن (يظنون) ها هنا يوقنون . فهكذا هو ، ولكنها في الثبات في الظن وفي إعمالها على الوجه الآخر . إلا أنها إذا أُريد بها العلم لم تكن إلا مثقلة . فإن أُريد بها الشك جاز الأمران جميعاً . والتثقيب في الشك أكثر استعمالاً ، لثباته في الظن كثبات الأخرى في العلم .

فأما الوجه الذي يجوز فيه الخفيفة فإنه متوقع غير ثابت / المعرفة . قال الله عز وجل :  
 تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ<sup>(١)</sup> .

٣١٩

وأما (إن ظننا أن يُقَيِّمًا حَدُودَ اللَّهِ)<sup>(٢)</sup> وقولهم : معناه : أيقننا - فإنما هو شيء متوقع ، الأغلب فيه ذا ، إلا أنه علم ثابت ؛ ألا تراه قال : (فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا)<sup>(٣)</sup> . لما كان أيقنوا .

\* \* \*

واعلم أن (لا) إذا دخلت على (أن) جاز أن تريد به (أن) الثقيلة ، وأن تريد الخفيفة<sup>(٤)</sup> .  
 فإن أردت الثقيلة رفعت ما بعدها ؛ لأنه لا يُحذف منها التثقيب إلا مع الإضمار . وهذا لك في باب (إن وأن) . وإنما تقع الخفيفة والثقيلة على ما قبلها من الأفعال ولا يجوز الإضمار إلا أن تأتي بعوض .

والعوض : (لا) ، أو السين ، أو سوف ، أو نحو ذلك مما يلحق الأفعال<sup>(٥)</sup> .  
 فأما (لا) وحدها فإنه يجوز أن تريد به (أن) التي قبلها الخفيفة ، وتنصب ما بعدها ؛ لأن (لا) لا تفصل بين العامل والمعمول به<sup>(٦)</sup> ، تقول : مررت برجل لا قائم ولا قاعد ؛ كما

(١) القيامة : ٢٥ . وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٨١ .

(٢) البقرة : ٢٣٠ . وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٨١ .

(٣) الكهف : ٥٣ . وقال في كتابه ما اتفق لفظه ص ٩ أي أيقنوا .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٨١ « فلا — إذا أدخلت ههنا — لم تغير الكلام عن حاله » .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « واعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول : قد علمت أن تفعل ذلك ، وقد علمت أن فعل ذلك حتى تقول : سيفعل ، أو قد فعل أو تنى فتدخل (لا) وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضاً مما حذفوا من أنه فكهوا أن يدعوا السين أو قد . إذ قدروا على أن تكون عوضاً ولا تنقص ما يريدون » .

(٦) يريد : لا تكون حاجزاً أو مانعاً من أن يعمل ما قبلها فيما بعدها فهي كمحروف النصب والجزم فليس لها صدر الكلام .

تقول : مررت برجل قائم ، وقاعد . وذلك قولك : أخاف ألا تذهب يافى ، وأظن ألا تقوم /  $\frac{2}{320}$  يافى ، كما قال : (إلا أن يخافا أن لا يُقيما حدود الله) (١) .

وفى «ظننت» وبابها تكون الخفيفة والثقيلة كما وصفت لك . قال الله عز وجل : (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً) (٢) و (أَنْ لَا يَكُونَ) فالرفع على : أنها لا تكون فتنة . وكذلك (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) (٣) : أى أنه لا يرجع إليهم قولاً . (لا يَرَوْنَ) فى معنى يعلمون ، فهو واقع ثابت :

فأما السين وسوف ، فلا يكون قبلهما إلا المثقلة . تقول : علمت أن سيقومون ، وظننت أن سيذهبون ، وأن سوف تقومون ، كما قال : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى) (٤) . ولا يجوز أن تُلغى من العمل والعمل كما وصفت لك .

ولا يجوز ذلك فى السين وسوف ؛ لأنَّهما لا يَلْحَقَانِ على معنى (لا) ، فإنَّما الكلام بعد (لا) على قدر الفصل . قال : (إِلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ) (٥) . ف (يَعْلَمُ) مصوية ، ولا يكون إلا ذلك ؛ لأنَّ (لا) زائدة . وإنَّما هو لأن يعلم . وقوله : (أَنْ لَا يَقْدِرُونَ) إنَّما هو : أنهم لا يقدرُونَ . وهى فى بعض المصاحف (أنَّهم لا يقدرُونَ) .

(١) البقرة : ٢٢٩ .

(٢) المسائدة : ٧١ . والقراءتان برفع الفعل وينصبه من السبعة (غيث النفع ص ٨٦ النشر ج ٢ ص ٢٥٥) .

(٣) طه : ٨٩ . قراءة نصب الفعل من الشواذ (ابن خالويه ص ٨٩) .

وقال أبو حيان الرؤية من الإبصار (البحر المحيط ج ٦ ص ٢٦٩) .

(٤) المزمل : ٢٠ . واسمها ضمير الشأن والجملة خبرها .

(٥) الحديد : ٢٩ . فى سيبويه ج ١ ص ٤٨١ « وقال أيضاً (لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرُونَ على شيء) وزعموا أنها فى مصحف أبي (أنهم لا يقدرُونَ) وفى البحر المحيط ج ٨ ص ٢٢٩ قرأ عبد الله يقدرُوا بحذف النون فإن ناصبة المضارع .

## هذا باب

الفعل بعد (أن) / وانقطاع الآخر من الأول

٢  
٣٢١

اعلم أنك إذا أردت بالتالي ما أردت بالأول من الإجراء على الحرف لم يكن إلا منشوقاً عليه . تقول : أريد أن تقوم فتضرب زيدا ، وأريد أن تأتيني وتكرمني ، وأريد أن تجلس ثم تتحدث يا فتى .

فلإن كان التالي خارجاً عن معنى الأول كان مقطوعاً مستأنفاً ، وذلك قولك : أريد أن تأتيني فتتقعد عني ؟ وأريد أن تكرم زيدا فتُهيئه ؟ فالملعى : أنه لم يرد الإهانة<sup>(١)</sup> . وإنما أراد الإكرام . فكأنه في التمثيل : أريد أن تكرم زيدا فإذا أنت تُهيئه ، وأريد أن تأتيني فإذا أنت تقعد عني ، كما قال :

والشعر لا يَضْبِطُهُ مَنْ يَظْلِمُهُ  
إذا ارتقى فيه لا يَعْلَمُهُ  
[ زَلَّتْ بِهِ إِلَى الْحَضِيضِ قَدَمُهُ ]  
يُرِيدُ أَنْ يُعْصِرَ بِهِ فَيُعْجِمُهُ<sup>(٢)</sup>

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ « باب اشتراك الفعل في أن وانقطاع الآخر من الأول فالحروف التي تشترك الواو ، والفاء و ثم ، واو ، وذلك قولك أريد أن تأتيني ثم تحدثني ، وأريد أن تفعل ذلك وتحسن ، وأريد أن تأتينا فتبايعنا ، وأريد أن تنطق بجمل أو تسكتولو قلت : أريد أن تأتيني ثم تحدثني جاز كأنك قلت : أريد إتيالك ثم تحدثني ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تشترك على هذا المثال . .

، تقول : أريد أن تأتيني فتشتني لم يرد الشتيمة ولكنه قال : كلما أردت إتيالك شتنتني هذا معنى كلامه فن ثم انقطع من أن ه  
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ على رفع الفعل من فيجبهه على إرادة القطع ولا يجوز نصبه لفساد المعنى لأنه لا يريد إصحابه .

ونسب الرجز سيبويه إلى رؤية وكذلك نسبة الأعم ثم قال ويرى الخطيئة . ويوجد هذا الرجز في ختام ديوان الخطيئة ص ١٨٤ وانظر السهول ص ١٦٢ - ١٦٣ فقد ذكر وصية الخطيئة في مرضه الأخير عن الأغاني وغيره وفيها هذا الرجز ويوجد أيضاً في أرجوزة لرؤبة . انظر ديوانه ص ١٨٦ .

أى : فإذا هو يُعجِّمُه . أى : فإذا هو هذه حاله . فعلى هذا يجرى في هذا الباب .  
ولو قال قائل : أريد أن تأتيني وأنت تكرمى ، أى : أريد أن / تأتيني وهذه حالك  $\frac{2}{322}$   
[لجاز] .

وتقول : أريد أن تتكلم بخير أو تسكت يافى<sup>(١)</sup> . فالنصب على وجهين :  
أحدهما : أريد ذا أو ذا .

والوجه الآخر : أن يكون حتى تسكت ، كما تقول : لأجلسن معك أو تنصرف يا فتى .  
على قولك : حتى تنصرف .

فأما قوله عز وجل : ( وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا )<sup>(٢)</sup> فإن النحويين يزعمون أن الكلام ليس محمولاً على أن يكلمه الله ، ولو كان ( يرسل )  
محمولاً على ذلك لبطل المعنى ، لأنه كان يكون ما كان لبشر أن يكلمه الله أو يرسل ، أى  
ما كان لبشر أن يرسل الله إليه رسولا . فهذا لا يكون . ولكن المعنى - والله أعلم - ما كان لبشر  
أن يكلمه الله إلا وحياً ، أى : إلا أن يوحى ، أو يرسل ، فهو محمول على قوله ( وحياً ) ، أى :  
إلا وحياً ، أو إرسالا .

وأهل المدينة يقرءون ( أو يُرْسِلُ رسولا )<sup>(٣)</sup> يريدون : أو هو يرسل رسولا ، أى فهذا كلامه  
ليأهم على ما يؤدیه الوحي والرسول .

(١) أنظر سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ وتقدم قريباً ص ٣٣ .

(٢) الشورى : ٥١ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٢٨ « وسألت الخليل عن قوله عز وجل ( وما كان لبشر أن يكلمه الله  
إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى بإذنه ما يشاء ) فزعم أن النصب محمول على ( أن ) سوى هذه التي قبلها ولو  
كانت هذه الكلمة على ( أن ) هذه لم يكن للكلام وجه ولكنه لما قال ( إلا وحياً ) في معنى إلا أن يوحى وكان أو يرسل فعلاً  
لا يجرى على إلا فأجرى على ( أن ) هذه كأنه قال : إلا أن يوحى أو يرسل لأنه لو قال : إلا وحياً وإلا أن يرسل كان حسناً  
وكان أن يرسل بمنزلة الإرسال فحملوه على ( أن ) إذ لم يجر أن يقولوا أو الا يرسل فكأنه قال : إلا وحياً أو أن يرسل » .

(٣) قراءة رفع الفعل في « يرسل » وتسكين الياء من « فيوحى » سبعة ، وهي قراءة نافع ( شرح الشاطبية ص ٢٧٧ -  
النشر ج ٢ ص ٣٦٨ ) .

وانظر البحر المحيط ج ٧ ص ٥٢٧ .

٢  
٣٢٣ وأما قوله (لِنُبَيِّنَ لَكُمْ / وَنُقَرِّ فِي الْأَرْحَامِ) <sup>(١)</sup> . على <sup>(٢)</sup> ما قبله ، وتمثيله : ونحن نقر في الأرحام ما نشاء .

وأما قوله ( وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ ) فيقرأ رفعا ونصباً .  
فأما النصب فعلى قوله ( ما كان ليبر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس ) <sup>(٣)</sup> أى ما كان له أن يقول للناس ولا أن يأمرهم أن يتخذوا الملائكة .  
ومن قرأ ( يأمرهم ) فلإنما أراد : ولا يأمرهم الله ، وقطعه من الأول .  
فالمعنيان جميعا جيّدان يرجعان إلى شيء واحد إذا حُصّلا .

ولو قال قائل : أريد أن تأتيني ثم تحسن إلى <sup>(٤)</sup> ، لكان معناه : أريد إتيانك ثم قد استقرّ عندى أنك تحسن إلى . أى فهذا منك معلوم عندى . والتقدير في العربية : أريد أن تأتيني ثم أنت تحسن إلى .

\* \* \*

وتقول : أمرته أن [يقوم] <sup>(٥)</sup> يافى . فالمعنى : أمرته بأن يقوم ، إلا أنك حذف حرف الخفض . وحذفه مع أن جيّد .

وإذا كان المضدر على وجهه جاز الخلف ، ولم يكن كحُسنه مع ( أن ) ، لأنها وصلتها

(١) الحج : ٥ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ « وقال عز وجل ( لنبين لكم ونقر في الأرحام ) أى ونحن نقر في الأرحام لأنه ذكر الحديث للبيان ، ولم يذكره للاقرار » .

(٢) حذف الفاء في جواب أما وقد ذكرنا ذلك في المقدمة .

(٣) آل عمران : ٨٠ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ « وقال عز وجل : ( وما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس ) ثم قال سبحانه ( ولا يأمرهم ) فجاءت منقطعة من الأول : لأنه أراد ولا يأمرهم الله وقد نصبها بعضهم على قوله وما كان لبشر أن يأمرهم أن يتخذوا » .

وقراءتا الرفع والنصب في الفعل من « ولا يأمرهم » سيميتان ( غيث النفع ص ٦٧ النشر ج ٢ ص ٢٤٠ ) .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ « ولو قلت : أريد أن تأتيني ثم تحدثني جاز ، كأنك قلت : أريد إتيانك ثم تحدثني » .

(٥) تصحيح السيراني .



اسم . فقد / صار الحرف والفعل والفاعل اسما . وإن اتصل به شيء صار معه في الصلة . فإذا  $\frac{2}{224}$  طال الكلام احتمل الحلف .

فأما المصدر غير (أن) فنحو : أمرتك الخير يا فقي ، كما قال الشاعر :  
 أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وإذا نشب<sup>(١)</sup>  
 فهذا يصلح على المجاز . وأما (أن) فالأحسن فيها الحلف ، كما قال الله عز وجل :  
 (وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا لِيَا) <sup>(٢)</sup> ومعنى قضى ها هنا : أمر .  
 وأما قوله : (وَأَمَرْتُ لِأَن أَكُونَ) <sup>(٣)</sup> فإنما حمل الفعل على المصدر ، فالمعنى - والله أعلم - :  
 أوقع لي هذا الأمر لذا .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧ على حذف حرف الجر ونصب الخير .  
 النشوب : المسال الثابت كالضياع ونحوها ، من نشب الشيء إذا ثبت في موضع ولزمه ، وكأنه أراد بالمسال هنا الإبل خاصة  
 وقيل : النشوب جميع المسال ، فيكون عطفه على الأول مبالغة وتوكيداً ، وسوغ ذلك اختلاف اللفظين .  
 وفي أمالي الشجرى ج ١ ص ٣٦٥ « وما حذفوا منه الباء فعاقبها نصب قولهم : أمرتك الخير ، يريدون : بالخير . والباء  
 كثير أ ما تحذف في قولهم : أمرتك أن تفعل كذا ، فإذا صرحوا بالمصدر قالوا : أمرتك بفعل كذا . وإنما استحسنا حذف  
 الباء مع (أن) لطول (أن) بصلتها فن حذفها في التنزيل قوله تعالى (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات) ومن إثباتها مع المصدر  
 الصريح إثباتها في قوله تعالى (إن الله لا يأمر بالفحشاء) « وانظر ج ٢ ص ٢٤٠ .  
 وقال الأعمى : فإن قلت أمرتك بزيد لم يحز أن تقول : أمرتك زيدا .  
 وفي الخزانة : الفاء الأولى جواب شرط مقدر أي أن تمثل فافعل .  
 وقال الخنمي جواب لما في الجملة من معنى الأمر - والفاء الثانية جواب الأمر . وهي ظاهرة في إفادة التعليل .  
 تركتك : إن كانت بمعنى صيرتك كان ذا مال مفعولاً ثانياً .  
 وإن كانت بمعنى خلفتك كان حالا وقد للتحقيق .

وقد ورد هذا البيت في شعرين : أحدهما في شعر أعشى طرود والثاني في شعر اخنلف في قالله - نسب إلى عمرو بن معد يكرب  
 ولعباس بن مرادس ، ولزراعة بن سائب ، ولخلف بن ندبة .  
 أنظر الخزانة ج ١ ص ١٦٤ - ١٦٦ والمؤتلف والمختلف ص ١٧ ورغبة الأمل ج ١ ص ١٣٦ ج ٨ ص ١٩٢ والسيوطي  
 ص ٢٤٧ - ٢٤٨ وشواهد الكشاف ص ٢١ .

(٢) الإسراء : ٢٣ .

(٣) الزمر : ١٢ . في سيبويه ج ١ ص ٤٧٩ « كما قال عز وجل : (وأمرت لأن أكون أول المسلمين) إنما هو  
 أمرت لهذا » .

وهذه اللام تدخل على المفعول فلا تغيّر معناه ؛ لأنّها لام إضافة ، والفعل معها يجرى مجرى مصدره كما يجرى المصدر مجراه في الرفع والنصب لما بعده ؛ لأنّ المصدر اسم الفِعل . قال الله عزّ وجلّ : (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) (١) .

٢ / وقال بعض المفسّرين في قوله : (قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ) (٢) معناه : رَدَفَكُمْ .

وتقول : ليزيد ضربت ، ولعمرو أكرمت إذا قدّمت المفعول ؛ لتشغّل اللام ما وقعت عليه . فإن أخرته فالأحسن ألاّ تدخلها ، إلّا أن يكون المعنى ما قال المفسّرون فيكون حسناً ، وحذفه أحسن ؛ لأنّ جميع القرآن عليه .

(١) يوسف : ٤٣ .

(٢) النمل : ٧٢ . في البحر المحيط ص ٧ ص ٩٥ « أصل ردف التمدى بمعنى تبع ولحق ، فاحتمل أن يكون مضمناً معنى اللازم ، ولذلك فسره ابن عباس وغيره بأزف وقرب ، لما كان يجرى بعد الشيء قريباً منه ضمن معناه ، أو مزيداً اللام في مفعوله لتأكيد وصول الفعل إليه ، كما زيدت الباء في ( ولا تلقوا بأيديكم ) قاله الزمخشري وقد عدى بمن على سبيل التضمن . . . وقيل ردفه وردف له لفتان . . . » .

## هذا باب

( حتى )

اعلم أنَّ الفعل يُنصب بعدها بإضمار (أن) ؛ وذلك لأنَّ (حتى) من عوامل الأسماء الخافضة لها . تقول : ضربت القومَ حتى زيد ، ودخلت البلادَ حتى الكوفة ، وأكلت السمكة حتى رأسها ؛ أي لم أبق منها شيئاً . فعملها الخفض . وتُدخِلُ الثاني فيما دخل فيه الأول من المعنى ؛ لأنَّ معناها إذا خفضت كمعناها إذا نُسِقَ بها ؛ فلذلك خالفت (إلى) . قال الله عزَّ وجلَّ : (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)<sup>(١)</sup> .

فإذا وقعت عواملُ / الأسماء على الأفعال ، لم يستقيم وصلُّها بها إلَّا على إضمار (أن) ؛ لأنَّ  $\frac{٢}{٣٢٦}$  (أن) والفعل اسمٌ مصدر ، فتكون واقعةً على الأسماء . وذلك قولك : أنا أسير حتى تمتنحى ، وأنا أقف حتى تطلعَ الشمسُ . فإذا نصبت بها على ما وصفت لك كان ذلك على أحد معنيين<sup>(٢)</sup> على (كى) ، وعلى (إلى أن) ؛ لأنَّ (حتى) بمنزلة (إلى) .

فأما التي بمعنى (إلى أن) فقولك : أنا أسير حتى تطلعَ الشمسُ ، وأنا أنام حتى يُسمع الأذان .

وأما الوجه الذى تكون فيه بمنزلة (كى) فقولك : أطع الله حتى يُدخلَكَ الجنةَ وأنا أكلم زيدا حتى يأمرُ لى بشئ .

لكلُّ ما اعتوره واحد من هذين المعنيين ، فالنصب له لازمٌ على ما ذكرت لك .

(١) القدر : هـ .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤١٣ « اعلم أن حتى تنصب على وجهين : فأحدهما أن تجعل الدخول غاية لمسيرك وذلك قولك : سرت حتى أدخلها كأنك قلت : سرت إلى أن أدخلها فالتناسب للفعل ههنا هو الجار في الاسم إذا كان غاية فالفعل إذا كان غاية منصوب والاسم إذا كان غاية جر وهذا قول الخليل وأما الوجه الآخر : فإن يكون السير قد كان والدخول لم يكن وذلك إذا جاءت مثل كي التي فيها إضمار (أن) وفي معناها وذلك قولك : كلمتك حتى تأمر لى بشئ . »

واعلم أن (حتى) يرتفع الفعل بعدها .وهي (حتى) التي تقع في الاسم ناسقةً . نحو :  
ضربت القوم حتى زيدا ضربته<sup>(١)</sup> ومررت بالقوم حتى زيد مررت به ، وجاءي القوم حتى  
زيد جاءني . وقد مضى تفسير هذا في باب الأسماء<sup>(٢)</sup> .

٢ / فالتى تنسّق ثم تنسّق هاهنا ؛ كما كان ذلك في الواو والفاء وثم ، وجميع حروف العطف.

فالرفع يقع بعدها على وجهين<sup>(٣)</sup> يرجعان إلى وجه واحد وإن اختلف موضعاهما<sup>(٤)</sup> :  
وذلك قولك : سرت حتى أدخلها ، أى : كان منى سيرٌ فدخلوا . فأنت تخبر أنك في  
حال دخول اتّصل به سيرك ؛ كما قال الشاعر :

\* فَإِنَّ الْمُنْدَى رِحْلَةً فَرُكُوبُ<sup>(٥)</sup> \*

فليس في هذا معنى (كى) ، ولا (إلى أن) ، إنما خبرت بأن هذا كذا وقع منك .

(١) يجوز في نحو : (ضربت القوم حتى زيدا ضربته) نصب زيد ورفعه . فالنصب من وجهين : بالمطف على المفعول ،  
والثاني بإضمار فعل يفسره الفعل بعده أما الرفع فعل الابتداء والخبر .

أنظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٥٧ والمنى ج ١ ص ١١٦ واللساني ٢٦٦ والخزانة ج ١ ص ٤٤٥ - ٤٤٦ .

(٢) تقدم في ص ١٢ من الجزء الأول قال : ومنها حتى ولها باب على حياله .

والجمهور على أن حتى العاطفة لا تعطف الجمل . أنظر المنى ج ١ ص ١١٣ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤١٣ : « واعلم أن حتى يرفع الفعل بعدها على وجهين ، تقول سرت حتى أدخلها ، بمعنى أنه كان  
دخول متصل بالسير كاتصاله به بالفاء إذا قلت : سرت فأدخلها ، و(أدخلها) ههنا على قولك : هو يدخل وهو يضرب إذا  
كنت تخبر أنه في عمله وأن عمله لم ينقطع فإذا قال حتى أدخلها فكأنه يقول : سرت فإذا أنا في حال دخول فالدخول متصل بالسير  
كاتصاله بالفاء فحتى صارت ههنا بمنزلة إذا وما أشبهها من حروف الابتداء ، لأنها لم تجيء على معنى (إلى أن) ولا معنى (كى)  
فخرجت من حروف النصب كما خرجت إذن منها في قولك : إذن أظنك .

وأما الوجه الآخر فإنه يكون السير قد كان وما أشبهه ويكون الدخول وما أشبهه الآن فن ذلك : لقد سرت حتى أدخلها ما منع  
أى : حتى إلى الآن أدخلها كيف شئت . . ولقد مرض حتى لا يرجوه . . .

(٤) قال السيراني : وأما وجه رفع الفعل بعد حتى فأصلهما وجه واحد . .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٤١٤ « ومثل ذلك مرض حتى يمر به الطائر فيرحمه ، وسرت حتى يعلم الله أنى كمال والفعل ههنا  
متقطع من الأول وهو في الوجه الأول الذى ارتفع به متصل كاتصاله به بالفاء كأنه قيل : سير فدخل كما قال حلقة بن عتبة : -

والوجه الآخر : أن يكون السبب مُتقدِّماً غير مُتصل بما تُخبر عنه ، ثمَّ يكون مؤدِّياً إلى هذا ، كقولك : مرض حتى لا يرجونه ، أى : هو الآن كذلك ، فهو منقطع من الأول ، ووجوده إنما هو في الحال كما ذكرت لك فيما قبله .

فذلك قولي : يرجعان إلى شيء واحد . ومثل ذلك مرض حتى يمرَّ به الطائر فيرحمه . أى هو الآن كذلك .

$\frac{2}{228}$

فمثل / النصب قوله :

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ عَلَيْهِمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ<sup>(١)</sup>.

أى : (إلى أن) . ومثل الرفع تمام البيت ، وهو : (حتى الجياد) .

ونظير الرفع في الأسماء قوله :

فِيَا عَجَبًا حَتَّى كَلَيْبٌ تَسْبِيْ فِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ مُجَاشِيعُ<sup>(٢)</sup>

= ترادى على دمن الحياض فإن تعف فإن المندى رحلة فركوب  
لم يحمل ركوبه الآن ورحلته فيما مضى ولم يحمل الدخول الآن وسيره فيما مضى ولكن الآخر متصل بالأول ولم يقع واحد دون الآخر .

ترادى : مقلوب تراود قا ابن سيده : راديت : مقارب راودته . الدمن والدمنة : البحر ، والتراب يسقط في الماء فيسمى الماء دمناً أيضاً . المندى : مصدر ميمي وهو أن ترضى الإبل قليلاً حول الماء ثم ترد ثانية للشرب . يقول : يعرض عليها يقاتيا الماء في الخوض وهى الدمن فإن عافت الشرب وكرهته فليس إلا الرحلة فركوب . البيت لمقنة بن عبدة من قصيدة طويلة في ديوانه ص ٣ وفي المفضليات ص ٣٩١ - ٣٩٦ وهو في المخصص ج ٧ ص ١٠٠ والسقط ص ٢٥٤ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤١٧ على أن حتى الثانية ابتدائية وقعت بعدها الجملة .  
الارسان : جمع رسن وهو الحبل وقال السيوطى حتى هنا غاية تقع بعدها الجملة المستأنفة لا عاطفة لمصاحبها لو او العطف ولا جارة لرفع الجياد بعدها وزعم الجرى أنها في البيت عاطفة وإن قرنت بالواو كما يقترن لكن بالواو وهى عاطفة .  
يريد أنه سرى بأصحابه غازياً حتى تكمل المطى وتجهد فلا تحتاج إلى قود .  
والبيت لإمرئ القيس من قصيدة في ديوانه ص ١٤١ - ١٤٣ وفي شرحه ص ١١٧ وانظر أسرار العريية ص ٢٦٧ والمخصص ج ١٤ ص ٦١ والسيوطى ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤١٣ على دخول حتى على الجملة . وقال الأندلسى في شرح المفصل : يقع بعد حتى الجملة الإسمية والفعلية ، وتسمى حرف ابتداء وتفيد معناها الذى هو الغاية إما في التحقير ، أو في التعظيم .  
ولو خفف هنا كليب لجاز ويكون ( تسبى ) حالا ، أو مستأنفة وقال ابن المستوفى : وقوله : (ولو خفف هنا كليب=

أى : وحتى كليب هذه حالتها ؛ كما أن نظير النصب : ضربت القوم حتى زيد فى الأسماء  
لأن المعنى : ضربت القوم حتى انتهيت إلى هذا الموضع .

---

= لجاز) محال ، لأن الخفض بعد حتى إما أن يكون بالمطف على المجرور قبلها أو تكون بمعنى إلى ولا مجرور قبلها فتعطف عليه  
وليست بمعنى الغاية إذ ليس ما قبلها مفرداً من جنس ما بعدها فبقى الرفع لا غير .  
وقال البغدادي : « تقول : هي جارة والمفيا غير المذكور والتقدير : فواصباً الناس تسبق حتى كليب وهذا المقدر  
لا بد منه في الابتدائية أيضاً » . وكذا ابن هشام في المعنى .

فيا عجباً روى بتنوين عجباً فيحتمل أن يكون منادى منكراً ويحتمل أن تكون ( يا ) حرف تنبيه وعجباً مصدر منصوب بفعل  
محذوف والتقدير تعجبوا عجباً ، ويحتمل أن تكون يا حرف نداء والمنادى محذوف أى يا قوم تعجبوا عجباً وروى عجباً بدون  
تنوين فالأصل يا عجبى ثم قلبت ياء المتكلم ألفاً وهي لغة وروى ( فواصباً ) بواو الندبة للتوجع .

والبيت للفرزدق من قصيدة في الديوان ص ٥١٦ - ٥٢٢ أنظر الخزانة ج ٤ ص ١٤١ والسيوطى ص ٤ والمفنى ج ١ ص ١١٤

## هذا باب

### مسائل (حتى) في البابين : النصب ، والرفع

تقول : سرت حتى أدخلها ، وتطلع الشمس . إذا أردت معنى (إلى أن) أدخلها .

فإن أردت وجه الرفع لم يجز في قولك : حتى تطلع الشمس ، لأن طلوع الشمس لم يؤدّه فعلك. والصواب أن تقول إذا أردت الرفع : سرت حتى أدخلها ، وحتى تطلع الشمس ؛ /  $\frac{2}{329}$  لأن الدخول كان بعملك ، وطاوع الشمس لا يكون بعملك . فالمعنى : سرت حتى أنا في حال دخول ، وكان ذلك السير إلى أن تطلع الشمس .

وتقول : سرت حتى تطلع الشمس وحتى أدخلها ، وإن شئت أدخلها .

واو قلت : ما سرت حتى أدخلها لم يجز ؛ لأنك لم تخبر بشئ يكون معه الدخول<sup>(١)</sup> .

فإن قلت : أقول : ما سرت حتى أدخلها<sup>(٢)</sup> : أى ما سرت وأنا الساعة أدخلها . قيل : ليس هذا معنى (حتى) . إنما معناها أن يتصل ما بعدها بما قبلها ؛ كما تقول : أكلت السمكة حتى

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤١٧ « واعلم أنه لا يجوز سرت حتى أدخلها وتطلع الشمس يقول إذا رفعت طلوع الشمس لم يجز وإن نصبت وقد رفعت فعلك فهو محال حتى تنصب فعلك من قبل العطف فهذا محال أن ترفع ولم يكن الرفع لأن طلوع الشمس لا يكون أن يؤديه سيرك فترفع تطلع وقد حلت بينه وبين الناصبة ، ويحسن أن تقول سرت حتى تطلع الشمس ، وحتى أدخلها ، كما يجوز أن تقول سرت إلى يوم الجمعة وحتى أدخلها » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤١٦ « واعلم أن الفعل إذا كان غير واجب لم يكن إلا النصب من قبل أنه إذا لم يكن واجباً رجعت حتى إلى أن وكى ولم تعبر من حروف الابتداء » .

\* \* \*

هذا وأرى أن أنقل هنا طرفاً مما قاله ابن هشام ليوضح هذه المسألة - في المعنى ج ١ ص ١١٣ : « واعلم أنه لا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط : أحدها : أن يكون حالاً أو مؤولاً بالحال والثاني أن يكون مسبباً عما قبلها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس ولا ما سرت حتى أدخلها وهل سرت حتى تدخلها ؟ أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير وأما الثاني فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق وجوده ويجوز أيهم سار حتى يدخلها ؟ ومتى سرت حتى أدخلها لأن السبب محقق وإنما الشك في عين الفاعل وفي عين الزمان . . . والثالث أن يكون فضلة فلا يصح في نحو : سيرى حتى أدخلها فلا يبقى المبتدأ بلا خبر ولا في نحو : كان سيرى حتى أدخلها إن قدرت كان ناقصة فإن قدرتها تامة أو قلت : سيرى أمس حتى أدخلها جاز الرفع إلا أن علقته أمس بنفس السير لا باستقرار محذوف » .

رأسها . فالرأس قد دخل في الأكل ، لأن معناها عاملة ومعناها عاطفة واحد وإن اختلف اللفظان .

وأما قوله عز وجل : (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) <sup>(١)</sup> فلانها تقرأ بالنصب والرفع .

فالرفع على قوله فإذا الرسول في حال قوله .

والنصب على معنى إلى أن يقول الرسول .

ولو قلت : كان سيرى حتى أدخلها - لم يجز إلا النصب <sup>(٢)</sup> ، لأن (حتى) في موضع خبر . كأنك قلت : كان سيرى إلى هذا الفعل .

<sup>٢</sup>/<sub>٣٣٠</sub> ولو قلت : كان سيرى سيرا متعبا حتى أدخلها جاز / الرفع والنصب ، لأن الخبر قولك : سيرا متعبا .

وكذلك كان سيرى أمس حتى أدخلها . إن جعلت الخبر حتى وما بعدها لم يكن إلا النصب ، وإن جعلت الخبر في قولك : أمس ، كان النصب والرفع على ما وصفت لك .

---

(١) البقرة : ٢١٤ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤١٧ « وبلغنا أن مجاهداً قرأ هذه الآية (وزلزلوا حتى يقول الرسول) وهي قراءة أهل الحجاز . . .

وقد يجوز أن تقول سرت حتى يدخلها عمرو إذا كان أداه سيرك ومثل ذلك قراءة أهل الحجاز (وزلزلوا حتى يقول الرسول) قراءة الرفع في هذه الآية سبعة أيضاً لنافع . (ثيث النفع ص ٥١ ، النثر ج ٢ ص ٢٢٧ . وانظر البحر المحيط ج ٢ ص ١٤٠) .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤١٥ « وتقول : كان سيرى أمس حتى أدخلها ليس إلا لأنك لو قلت : كان سيرى أمس فإذا أنا أدخلها لم يجز لأنك لم تجعل لكان خبراً وتقول : كان سيرى أمس سبراً متعباً حتى أدخلها لأنك تقول هنا فأدخلها وإذا أنا أدخلها لأنك جعلت لكان خبر وهو قولك : سيرا متعباً » وانظر ما نقلناه من المفتي وما صرح به المبرد من قوله : وإن جعلت الخبر في قولك أمس كان النصب والرفع .



## هذا باب الحروف التي تجزم الأفعال

وهي (لم) و (لما) ، و (لا) في النهي ، و (اللام) في الأمر ، وحروف المجازاة وما اتصل بها على معناها . وذلك قولك : لم يقم عبدُ الله ، ولم يذهب أخوك ، ولا تذهب يا زيد ، ولما يقم عبدُ الله ، ولما يذهب أخوك<sup>(١)</sup> .

والدعاء يجري مجرى الأمر والنهي . وإنما سُمي هذا أمراً ونهياً ، وقيل للآخر طلبٌ للمعنى ، فأما اللفظ فواحد . وذلك قولك في الطلب : اللهم اغفر لي ، ولا يقطع الله يدَ زيد . ولا يغفر لخالده . فإنما تقول : سألت<sup>(٢)</sup> الله . ولا تقل : أمرت الله . وكذلك لو قلت للخليفة : انظر في أمري ، أنصفني / لقلت : سألته ، ولم تقل : أمرته .

٢  
٣٣١

فأما قولك : اضرب واقتل فمبنى غير مجزوم لما قد تقدم من شرحنا له<sup>(٣)</sup> ، ومن أنه ليس فيه حرف من حروف المضارعة التي يجب بها الإعراب .

فاللام في الأمر للغائب ولكل من كان غير مخاطب ، نحو قول القائل : قم ولاقم معك . فاللام جازمة لفعل المتكلم .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ « باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها وذلك لم ، ولما ، واللام التي في الأمر وذلك قولك : ليفعل و (لا) في النهي وذلك قولك : لا تفعل فإنما هما بمنزلة لم » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ « واعلم أن هذه اللام و (لا) في الدعاء بمنزلة في الأمر ، والنهي وذلك قولك : لا يقطع الله يمينك وليجزيك الله خيراً » .

(٣) تقدم في ص ٤ من هذا الجزء وسيعيده في ص ٤١٣ - ٤١٤ من الأصل .

واو كانت المخاطب. لكان جيّداً على الأصل<sup>(١)</sup> ، وإن كان في ذلك أكثر ، لاستغنائهم بقولهم : (افْعَلْ) عن لِيَتَفَعَّلْ . وروى أن رسول الله قرأ : (فَبَدَّلِكَ فَلَتَفَرَحُوا)<sup>(٢)</sup> بالثناء .

---

(١) وقال الرضى ج ٢ ص ٢٣٤ : ويجوز حل قلة إدخال اللام في المضارع المخاطب . . وانظر المفنى ج ١ ص ١٨٦ .  
 (٢) يونس : ٥٨ . وهذه القراءة عشرية . في النشر ج ٢ ص ٢٨٥ « روى رويس بالخطاب وهي قراءة أبي ورويناها مستندة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي لغة لبعض العرب أخبرنا شيخنا . . عن أبي بن كعب رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ ( قل بفعل الله وبرحمته فبدلك فلتفرحوا هو خير مما تجمعون ) يعنى بالخطاب فيما حديث حسن أخرجه أبو داود ، وانظر الأتخاف ص ٢٥٢ والبحر المحيط ج ٥ ص ١٧٢ وانظر ص ٤١٤ من هذا الجزء .

## هذا باب المجازاة وحروفها

وهي تدخل للشرط . ومعنى الشرط : وقوع الشيء لوقوع غيره .

فمن عواملها من الظروف : أين ، متى ، وأنى ، وحيثما .

ومن الأسماء : من ، وما ، وأى ، ومهما .

ومن الحروف التي جاءت لمعنى : إن ، وإذا<sup>(١)</sup> .

وإنما اشتركت فيها الحروف والظروف والأسماء لاشتمال هذا المعنى على جميعها .

$\frac{2}{332}$

فحرفها في الأصل « إن »<sup>(٢)</sup> وهذه كلها / دواخل عليها لاجتماعها .

وكلُّ بابٍ فَاضَّلَهُ شيء واحد ، ثم تدخل عليه دواخل ، لاجتماعها في المعنى . (سنذكر إن) كيف صارت أحق بالجزاء ؟ كما أن الألف أحق بالاستفهام : (إلا) أحق بالاستثناء ، (والو) أحق بالعطف - مفسراً إن شاء الله في هذا الباب الذي نحن فيه .

فأما (إن) فقولك : إن تأنى آتاك ، وجب الإتيان الثاني بالأول ، وإن تُكرمنى أُكرمنك ، وإن تُطع الله يغفر لك ، كقوله عز وجل : ( إِنْ يَنْتَهُوا يَغْفِرَ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ )<sup>(٣)</sup>

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٣١ - ٤٣٢ « باب الجزاء لما يجازى به من الأسماء غير الظروف من ، وما ، وأيم .

وما يجازى به من الظروف أى حين ، ومتى وأين ، وأنى ، وحيثما .

ومن غيرهما : أن ، وإذا ما .

ظاهر كلام المبرد أن (إذا ما) حرف كما يراه سيبويه . ويقول ابن مالك في شرح كافيته ج ٢ ص ٢٨٣ : ومذهب سيبويه أن (إذا) ركبت مع (ما) ففارقتهما الإسمية وصارت حرف شرط مثل (إن) ، ومذهب المبرد وابن السراج وأبى علي ومن تابعهم أن إسميتها باقية مع التركيب ، وأن مدلولها من الزمان صار مستقبلاً بعد أن كان ماضياً ، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه . . .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٥ « وزعم الخليل أن (إن) هي أم حروف الجزاء فسألته لم قلت ذلك ؟ فقال : من قبل أنى أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكون استفهاماً ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء وهذه على حالة واحدة أبداً لا تفارق المجازاة .

(٣) الأنفال : ٣٨ .

(وَلَا تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِّلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ) (١) (وَلَا تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ) (٢).

والمجازاة بـ (إذما) قولك : إذما تأتي آتاك ، كما قال الشاعر :

إذ ما أنيت على الرسول فقل له . حقاً عليك إذا اطمأن المجلس (٣)

ولا يكون الجزاء في ( إذ ) ولا في ( حيث ) بغير (ما) ؛ لأنهما ظرفان يضافان إلى الأفعال .  
 $\frac{2}{333}$  وإذا زدت على كل واحد منهما (ما) منعاً / الإضافة فعملنا . وهذا في آخر الباب يشرح بأكثر من هذا الشرح إن شاء الله (٤) .

وأما المجازاة بـ (مَنْ) فقوله عز وجل : ( وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ) (٥) وقوله : ( فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ) (٦) .

وبـ (ما) قوله : ( مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ) (٧) .

وبـ (أَيْنَ) قوله جل وعز : ( أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمْ الْمَوْتُ ) (٨) . وقال الشاعر :

(١) محمد : ٣٨

(٢) الحجرات : ١٤

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٢ على المجازاة باذما وقال الأعمى ودل على ذلك اثباته بالفاء جواباً لها .

ورواه ابن هشام في سيرته « أما أنيت » وعليه لاشاهد عليه في إذ ما .

اطمأن : سكن . المجلس : قيل يريد أهل المجلس فحذف المضاف ويجوز أن يكون مصدراً ميبياً . وحقاً - منصوب على المصدر المؤكده أو هو نعمت المصدر محذوف .

والبيت من قصيدة للعباس بن مرداس الصحابي قاطها في غزوة حنين يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم . انظر الخزانة ج ٣ ص ٦٣٦ والروض الأنف ج ٢ ص ٢٩٨ وروضة الأمل ج ٣ ص ١٥٨ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٢ - ٤٣٣ « ولا يكون الجزاء في ( حيث ) ولا في ( إذ ) حتى يضم إلى كل واحد منهما ( ما ) . . وإنما منع حيث أن يجازى بها أنك تقول : حيث تكون أكون فتكون وصل لها كأنك قلت : المكان الذي تكون فيه أكون ويبين هذا أنها في الخبر بمنزلة إنما وكأنما ، وإذا أنه يبتدأ بعدها الأسماء أنك تقول : حيث عبد الله قائم زيد ، وأكون حيث زيد قائم . فحيث كهذه الحروف التي تبتدأ بعدها الأسماء في الخبر ولا يكون هذا من حروف الجزاء فإذا ضمنت إليها ( ما ) صارت بمنزلة ( أن ) وما أشبهها ولم يحز فيها ما جاز فيها قبل أن تجيء بما وصارت بمنزلة أما » وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٧ .

(٥) الطلاق : ٢

(٦) الجن : ١٣

(٧) فاطر : ٢٠

(٨) النساء : ٧٨

أَيْنَ تَضْرِبُ بِنَا الْعُدَاةَ تَجِدُنَا نَضْرِبُ الْعَيْسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِ<sup>(١)</sup>

ويدلّائي قوله :

فَأَصْبَحَتْ أَنَّى تَأْتِيهَا تَلْتَبَسُ بِهَا كِلَا مَرَكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلَيْكَ شَاجِرُ<sup>(٢)</sup>

ومن حروف المجازاة (مهما) . وإنّما أخرنا ذكرها ؛ لأنّ الخليل زعم أنّها (ما) مكررة ، وأبدلت من الألف الهاء . و(ما) الثانية زائدة على (ما) الأولى ؛ كما تقول : أين وأينما ، ومتى ومتى ما ، وإنّ وإمّا ، وكذلك حروف المجازاة<sup>(٣)</sup> إلّا ما كان من (حيثما) و(إذما) . فإنّ (ما) فيهما لازمة . لا يكونان للمجازاة إلّا بها ، كما لا تقع (رُبّ) على الأفعال إلّا به (ما) في قوله : (رُبّما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا<sup>(٤)</sup>) ، ولو حُلِفَتْ منها (ما) لم تقع إلّا على الأسماء النكرات ، نحو : رُبّ رجل يافئ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٢ على المجازاة بأنّ وجزم ما بعدها .

العيس : الإبل البيض المفرد أعيس وعيساء - كانوا يرحلون على الإبل فإذا لقوا العدو قاتلوا على الخيل ، ولم يرد أنهم يلقون العدو على الإبل .

والبيت لابن همام السلولى .

في الأصل « العداة » بدل « العداة » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٢ على المجازاة بأنّ وفي طبعة كتاب سيبويه « رَجْلُكَ » بدلا من « رَجْلَيْكَ » .

تلتبس : تشب . شاجر : مضطرب . قال ابن السيد في شرحه : العرب تشبه التشب في المعاني بالركوب على المراكب الصعبة فيقولون : ركبته منى أمرا عظيما ولقد ركبته مركبا صعبا .

وكان البيد جار قد لجأ إليه واعتصم به فضربه معه بالسيف ففصب لبيد لذلك وقال هذه القصيدة مخاطبا عمه فيقول له : إنك ركبته أمرا لاخلص لك منه فانت بمنزلة من ركب ناقه صعبة لا يقدر على النزول عنها سالما لأن رجليه قد اشتبكنا بركائبها وكلا مركبها لا يستقر عليه إن ركب على مركبها المقدم وهو الرجل وجده مركبا صعبا وإن ركب على مركبها المؤخر وهو الكفل مال به وصرعه . وانظر الخزانة ج ٣ ص ١٩٠ - ١٩٣ وديوان لبيد ص ٢١٥ - ٢٢٤ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٣ « وسألت الخليل عن (مهما) فقال : هي (ما) أدخلت معها (ما) لغوا بمنزلة مع (متى) إذا قلت : متى ماتت أنتك بمنزلة مع (أن) إذا قلت : أما تأتى آتاك بمنزلة مع (أين) كما قال سبحانه (أينما تكونوا يدرككم الموت) وبمنزلة مع (أى) إذا قلت (أياها تدعوا فله الأسماء الحسنى) ولكنهم استحبوا أن يكرروا لفظا واحدا فيقولوا : (ماما) فأبدلوا الهاء من الألف التى فى الأولى وقد يجوز أن يكون (مه) كاذم إليها (ما) » .

(٤) الحجر : ٢ وفى سيبويه ١ : ٤٥٩ : « وصيرت للفعل ، كما صيرت للفعل (رهما) » .

/ والمجازاة ب(تأني) قوله : ( أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَتْمَاءُ الْحُسْنَى ) (١).

وب« متى » قول طرفة :

مَتَى تَأْتِنِي أَصْبَحُكَ كَأَسَا رَوِيَّةً وَإِنْ كُنْتُ عَنْهَا غَانِيًا فَاغْنِ وَازْدَدِ (٢)

وهذه الحروف كلها هذا مجازها .

فأصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة ، لأنه يُعربها . ولا يُعرب إلا المضارع . فإذا قلت :  
إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ . (تأتني) مجزومة بـ (إن) ، و(آتكَ) مجزومة بـ (إن) وتأتني (٣) . ونظير ذلك من  
الآسماء قولك : زيد منطلق . فزيد مرفوع بالابتداء . والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ .

ولا تكون المجازاة إلا بفعل ، لأنَّ الجزاء إنما يقع بالفعل ، أو بالفاء لأنَّ معنى الفعل  
فيها (٤) .

فأما الفعل فقولك : إِنْ تَأْتِنِي أَكْرَمَكَ ، وَإِنْ تَزُرْنِي أَرْزَكَ .

#### (١) الامراء : ١١٠

(٢) عد سيبويه (متى) في أدوات المجازاة ج ١ ص ٤٣٢ ولم يمثل لها . ثم ذكر بيت طرفة متى تأتينا نصبحك . . في ج ٢  
ص ٣٠٣ شاهدا على تحريك فعل الأمر ازدد بالكسرة .

أصبحك : أسقك صبحاً وهو شرب الفداء . روية : مروية فويلة بمعنى مفعلة . الغاني المستغنى .

والبيت من معلقة طرفة وهو في شرح التبريزي وليس في شرح الزوزني وانظر جمهرة أشعار العرب ص ١٣٨ وشرح القصائد  
السيح لابن الانباري ص ١٨٧ .

(٣) في الأنصاف في المسألة ٨٤ شرح مذهب المبرد بقوله : « وأما من ذهب إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان  
في جواب الشرط فقال : إنما قلنا ذلك لأن حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط فلا ينفك أحدهما عن صاحبه فلما  
اقتضياهما وجب أن يعمل فيهما كما قالوا في الابتداء والمبتدأ » ثم قال :

غير أن هذا القول ، وإن اعتمد عليه كثير من البصريين ، لا ينفك من ضعف وذلك لأن فعل الشرط فعل والأصل في الفعل  
ألا يعمل في الفعل ، وإذا لم يكن للفعل تأثير في أن يعمل في الفعل وأداة الشرط لها تأثير في الفعل فإضافة  
مالا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له والتحقيق عندئذ أن يقال : إن (أن) هو العامل في جواب الشرط بواسطة فعل الشرط . . «  
وانظر أسرار العربية ص ٣٣٦ - ٣٤٠ وإيضاح علل النحو ص ١٤٠ والخصائص ج ٢ ص ٢٨٨ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٥ « وأعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء . فأما الجواب بالفعل فنحو قولك :  
إِنْ تَأْتِنِي آتَكَ ، وَإِنْ تَضْرِبَ اضْرِبْ ونحو ذلك . وأما الجواب بالفاء فقولك : إِنْ تَأْتِنِي فَأَتَا صاحبك ولا يكون الجواب في هذا  
الموضع بالواو ولا ثم » .

وأما الفاء فقولك : إن تأتي فأننا لك شاكر ، وإن تَقَمَّ فهو خير لك .

وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبل ؛ لأنَّ الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع . فتكون مواضعها مجزومة ، وإن لم يتبين فيها الإعراب ؛ كما أنك إذا قلت : جاءني خمسة عشر رجلا كان موضعه موضع / رفع وإن لم يتبين فيه البناء . وكذلك جاءني مَنْ <sup>٢</sup>/<sub>٣٣٥</sub> عندك ، ومررت بالذي في الدار ؛ كلُّ ذلك غير معرب في اللفظ وموضعه موضع الإعراب .

وذلك قولك : إن أتيتني أكرمته ، وإن جئتني جنتك .

فإن قال قائل : فكيف أزال الحروف هذه الأفعال عن مواضعها وإنما هي لما مضى في الأصل ؟

قيل له : الحروف تفعل ذلك لما تدخل له من المعاني ؛ ألا ترى أنك تقول : زيد يذهب يا فتى فيكون لغير الماضي . فإن قلت : لم يذهب زيد كان بـ (لم) نفياً لما مضى ، وصار معناه : لم يذهب زيد أمين ، واستحال لم يذهب زيد غدا .

\*\*\*

وإنما قلنا : إن (إن) أصلُ الجزاء ؛ لأنك تُجازي بها في كلِّ ضرب منه . تقول : إن تأتي آتيك ، وإن تركب حماراً أركبه ، ثم تصرفها منه في كلِّ شيء . وليس هكذا سائرهما . وسندكر ذلك أجمع .

تقول في (مَنْ) : من يأتي آتية ، فلا يكون ذلك إلا لما يعقل . فإن أردت بها غير ذلك لم يكن .

فإن قال قائل : فقد قال / الله عز وجل : ( وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ <sup>(١)</sup> ) فهذا لغير الآدميين ، وكذلك « وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ » <sup>(٢)</sup> .

قيل : إنما جاز هذا ؛ لأنه قد خلط مع الآدميين غيرهم بقوله (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ

(١) النور : ٤٥

(٢) النور : ٤٥ .

ماو) ، وإذا اختلط المذكوران جرى على أحدهما ما هو للآخر إذا كان في مثل معناه ، لأنَّ المتكلم يبيِّن به ما في الآخر وإن كان لفظه مخالفا . فمن ذلك قول الشاعر :

\* شَرَابُ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ وَإِقْطٌ <sup>(١)</sup> \*

فالتمر والإقط لا يقال فيهما : شَرِبَا ، ولكن أدخلهما مع ما يُشرب فجرى اللفظ واحدا ، والمعنى أنَّ ذلك يصير إلى بطونهم . ومثله :

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَسَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا <sup>(٢)</sup>

لأنَّ معنى المتقَلِّدِ : حامل ، فلما خلط بينهما جرى عليهما لفظ واحد . وعلى هذا أنشدوا بيت الحطيئة :

سَقَوْا جَارَكَ الْعَيْمَانَ لَمَّا جَفَوْتَهُ      وَقُلِّصَ عَنْ بَرْدِ الشَّرَابِ مَشَافِرُهُ  
/ سَنَامًا وَمَعْخَصًا أَنْهَبَا اللَّحْمَ فَانْتَسَتْ      عِظَامُ امْرِئٍ مَا كَانَ يَشْبَعُ طَائِرُهُ <sup>(٣)</sup>

٢  
٣٣٧

(١) الشاهد في عطف تمر على ألبان وإن كان التمر لا يشرب .  
في اللسان : الاقط والاقط : بتثنية الفاء شيء يتخذ من اللبن الخفيض يطبخ ثم يترك حتى يمتلئ . وقال ابن الإعرابي : هو من ألبان الإبل خاصة .

وانظر الكامل ج ٣ ص ٢٣٤ والانصاف ص ٣٥٧ ولم ينسب الرجز إلى قائل معين .  
(٢) في الخصائص ج ٢ ص ٣١ : أي وحاملا رجحا فهذا محمول على معنى الأول لا لفظه .  
وفي أمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٣٢١ : « إن هذا الفن متسع في كلام العرب يقدرون الثاني ما يصلح حمله عليه ، ولا يخرج به عن المراد بالأول فيقدرون هنا : وحاملا رجحا . »  
ونسب البيت في الكامل ج ٣ ص ٢٣٤ إلى عبد الله بن الزبير .

وانظر تأويل مشكل القرآن ص ١١٧ والانصاف ص ٣٥٧ والمخصص ج ٤ ص ١٣٦ وشواهد الكشاف ص ٦٨ وشرح ديوان المتنبي ج ١ ص ٣١٦ ، ج ٣ ص ١٤٢ .

(٣) الطائر : البطن . في المخصص ج ٤ ص ١٣٦ : ذهب بعضهم إلى أنه على حد قوله : متقلداً سيفاً ورجحاً ، وأبو الحسن لا يطرده . وذهب بعضهم إلى أنهم كانوا يلوبون السنام في المحض ثم يشربونه .  
وروى في المخصص ج ١٢ ص ١٨١ قروا جارك . . وكذلك في تأويل مشكل القرآن ص ١١٧ وفي الديوان . والبيتان للحطيئة من قصيدة طويلة في الديوان ص ١٧ - ٢١ .

ويقول السكري : المعنى أنه لما لم يقدر على شرب الماء من شدة البرد قروه سناما وابنا محضا . وأن الحطيئة كان وقتئذ من الهزال بحيث لو وقع عليه طائر ما شبع من لحمه من شدة ما كان به من الهزال . وعلى تفسير المخصص الطائر بالبطن يكون المعنى : ما كان يعرف الشبع . وروى في شرح الحاشية ج ١ ص ٣٦٢ : سقوا جارك . .



وليس هذا بشيء . إنما الرواية : قروا . والدليل على ذلك أنه بدأ بالسنام فلا يقع إلى جانب (سقوا) .

وقال قوم : بلى كان السنام يُذاب في المحض فيشرب . فإن كان كذلك فلا حجة في البيت .

\* \* \*

و«ما» تكون لغير الآدميين ؛ نحو ما تركب أركب ، وما تصنع أصنع . فإن قلت : ما يأتي آتية - تريد : الناس - لم يصلح .

فإن قيل : فقد قال الله عز وجل : ( والسماء وما بناها )<sup>(١)</sup> . ومعناه : ومن بناها ، وكذلك ( إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيما نهم )<sup>(٢)</sup> .

قيل : قد قيل ذلك . والوجه الذي عاينه النحويون غيره ، إنما هو السماء وبنائها ، وإلا على أزواجهم أو ملك أيما نهم . فهي مصادر وإن دلت على غيرها فمن يملك . كقولك : هذا ملك يمينك ، وهذا الثوب نسج أيمن وهذا الدرهم ضرب الأمير . ولو كان على ما قالوا لكان على وضع النعت في موضع المنعوت / لأن «ما» إنما تكون للنوات غير الآدميين . واصفات<sup>٢</sup>  
الآدميين . تقول : من عندك؟ فيقول : زيد . فنقول : ما زيد؟ فيقول : جواد أو بخيل أو نحو ذلك ، فإنما هو لسؤال عن نعت الآدميين<sup>(٣)</sup> . والسؤال عن كل ما يعقل ب«من» كما قال عز وجل : ( أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض )<sup>(٤)</sup> . ف«من» لله عز وجل ؛ كما قال : ( أمن يجيب المضطر إذا دعاه )<sup>(٥)</sup> وهذا في القرآن أكثر . وقال تبارك اسمه : ( ومن

(١) الشمس : ٥

(٢) المؤمنون ٦ والماعز ٣٠

(٣) تقدم هذا الحديث في الجزء الأول ص ٤١ - ٤٢ ، ص ٤٨ مع الآيتين .

(٤) الملك : ١٦

(٥) النمل : ٦٢

عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ<sup>(١)</sup> . يعنى الملائكة . وكذلك فى الجن فى قوله : ( فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسًا ولا رهقًا )<sup>(٢)</sup> فهذا قول لك : إنها لما يُخَاطَب ويعقِل .

\*\*\*

ومن هذه الحروف « متى » ولا تقع إلا للزمان ، نحو : متى تأتئى آتئك ، ومتى خرج زيد ؟ فى الاستفهام . فجواب هذا يوم الجمعة وما أشبهه .

وكذلك « أين » لا تكون إلا للمكان . وذلك كله مخطور معروف / فى الجزء والاستفهام .  
٢  
٣٣٩

فأما « إن » فإنها ليست باسم ولا فعل ، إنما هى حرف ، تقع على كل ما وصلته به ، زمانا كان أو مكانا أو آدميًا أو غير ذلك . تقول : إن يأتئى زيد آتئه . وإن يقيم فى مكان كذا وكذا أقم فيه ، وإن تأتئى يوم الجمعة آتئك فيه .

وكذلك الألف فى الاستفهام . تدخل على كل ضرب منه ، وتتخطئ ذلك إلى التقرير والتسوية :

فالتقرير : قولك : أما جئتئى فأكرمئك . وقوله عز وجل : ( أَلَيْسَ فى جَهَنَّمَ مَذْوَى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ )<sup>(٣)</sup> .

والتسوية : ليت شعرى أقام زيد أم قعد<sup>(٤)</sup> . وقد علمت أزيد فى الدار أم عمرو<sup>(٥)</sup> .  
فأما قولنا فى « إذ » و« حيث » : إنَّ الجزء لا يكون فيهما إلا بما و[ما]<sup>(٦)</sup> ذكرنا من أنَّا سنفسره فهذا موضع تفسيره .

( ١ ) الأنبياء : ١٩

( ٢ ) الجن : ١٣

( ٣ ) الزمر : ٦٠

( ٤ ) تكون همزة التسوية بعد سواء ، وما أبهى ، وما أدرى ، وليت شعرى وانظر سيويه ج ١ ص ٨٣ وسيأتئى هذا الحديث فى الجزء الثالث .

( ٥ ) الهمزة يطلب هنا بها وبأى التمين . وانظر ص ٢٥٧ من الجزء الثالث .

( ٦ ) تصحيح السيرانى .

أما «إذ» فتنبئ عن زمان ماضٍ ، وأسماء الأزمان تضاف إلى الأفعال<sup>(١)</sup> فإذا أُضيفت إليها كانت معها كالشيء الواحد ، ومضى جزمتها فصلت / منها ؛ ألا ترى أنك تقول : جئتكَ  $\frac{٢}{٣٤٠}$  يومَ خرج زيدٌ ، وهذا يومٌ يخرج زيدٌ ، و ( هذا يومٌ ينفعُ الصّادقينَ . صدّقُهُم )<sup>(٢)</sup> - فلما وصلتْها بـ«ما» جعلتهما شيئاً واحداً فانفصلت من الإضافة فعملت .

و«حيثُ» اسم من أسماء المكان مُبهمٌ يفسره ما يضاف إليه . فحيثُ في المكان كحين في الزمان فلما ضارعتها أُضيفت إلى الجمل ، وهي الابتداء والخبر ، أو الفعل والفاعل . فلما وصلتْها بـ«ما» امتنعت من الإضافة فصارت كـ«إذ» إذا وصلتْها بـ«ما» .

فأما سائر الحروف التي ذكرنا سواهما فأنّت في زيادة «ما» وتركها مُبخرٌ . تقول : إن تأتيني آتِكَ ، وإما تأتيني آتِكَ<sup>(٣)</sup> ، وأين تكنْ أكنْ ، وأينما تكنْ أكنْ ، وأيا تُكرمْ يُكرمْكَ ، وأياً تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى<sup>(٤)</sup> .

ف«ما» تدخل على ضربين : أحدهما : أن تكون زائدة للتوكيد / فلا يتغيّر الكلام بها عن  $\frac{٢}{٣٤١}$  عملٍ ولا معنى . فالتوكيد ما ذكرته في هذه الحروف سوى حيثما وإدما . واللازم . ما وقع فيهما . ونظيرهما قولك : إنما زيد أخوك . منعت «ما» «إنَّ» عملها ، وكذلك جئتكَ بعد ما عبد الله قائم ، فهذا خلاف قولك : بعد عبد الله ، وكذلك .:

أَخْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْئَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ<sup>(٥)</sup>

(١) قال في الجزء الرابع ص ٦٢٧ - ٦٢٨ : اهل أنه ما كان من الأزمنة في معنى (إذ) فإنه يضاف إلى الفعل والفاعل ، وإلى الابتداء والخبر كما يكون ذلك في (إذ) . .

(٢) المائدة : ١١٩

(٣) الصحيح أن المبرد لا يرى وجوب توكيد الفعل مع أما كما سيأتى تحقيقه في الجزء الثالث .

(٤) الإسراء : ١١٠

(٥) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٨٣ على زيادة ما كما ذكره المبرد هنا وجعلها كافة لبعد عن الإضافة .

واستشهد به في ص ٦٠ على نصب أم الوليد بعلاقة فإنه اسم مصدر لتعلق وعمل عمل المصدر .

وذكر ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ٢٤٢ أن ( ما ) كافة لبعد عن الإضافة وقال ابن هشام في المفتي ج ٢ ص ١٠ : «وقيل =

وكذلك (رب) ، تقول : رب رجلي ، ولا تقول : رب يقوم زيد . فإذا ألحقت «ما»  
مبناها للأفعال فقلت : ربما يقوم زيد ، و(ربما يؤد الدين كفروا لو كانوا مسلمين<sup>(١)</sup>) .

\*\*\*

وكذلك «قل» تقول : قل رجل يقول ذلك ، فإن أدخلت «ما» امتنعت من الأسما  
وصارت للأفعال ، فقلت : قلما يقوم زيد . ومثل هذا كثير .

\*\*\*

فأما «إذا» فتحتاج إلى الابتداء<sup>(٢)</sup> والجواب . تقول : إذا / جاعني زيد أكرمه . وإذا  
يحيى زيد أعطيته .

ولنما منع «إذا» من أن يجازى بها ، لأنها موقته وحروف الجزاء مبهمة ، ألا ترى  
أنك إذا قلت : إن تأتني آتيك - فأنت لا تدري أيقع منه إتيان أم لا ؟ وكذلك من أتاني  
أتيته . إنما معناه : إن يأتني واحد من الناس آتته .

فإذا قلت : إذا أتيتني وجب أن يكون الإتيان معلوما ، ألا ترى إلى قول الله عز وجل :

---

= ما مصدرية وهو الظاهر ، لأن فيه إبقاء ( بعد ) على أصلها من الإضافة ، لأنها لو لم تكن مضافة لتوت « وكذلك يرى الرضى  
في شرح الكافية ج ٢ ص ٣٥٩ قال :

« وصلة ما المصدرية لا تكون عند سبويه لإفعلية وجوز غيره أن تكون اسمية أيضاً وهو الحق وإن كان ذلك قليلا . . »  
العلاقة : الحب ، الاثنان : جمع فن وهو الفن وأراد بها ذوائب الشعر على سبيل الاستعارة . الثمام : قال أبو حنيفة :  
أخبرني بعض الأعراب قال تنبت الثمامة غيوطاً طوالاً دقاقاً من أصل واحد وإذا جفت ابيضت كلها . . وإذا أحل الثمام كان أشد  
ما يكون بياضاً ويشبه به الشيب . المخلص : ما اعتلط فيه البياض بالسواد . صغر الوليد يدل على شباب المرأة .

والبيت للمرار الفقمي . وانظر الخزانة ج ٤ ص ٤٩٣ - أصلح المنطق ص ٤٥ - وتهذيبه ج ١ ص ٧٧ والسيوطي ص ٢٤٦  
( ١ ) انظر ص ٤٨ من هذا الجزء .

( ٢ ) يريد أول الكلام .

( ٣ ) في سبويه ج ١ ص ٤٣٣ « وسأله عن (إذا) ما منهم أن يجاوزوا بها ، فقال الفعل في إذا بمنزلة في إذ إذا قلت :  
أذكر إذ تقول فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى وبين هذا أن ( إذا ) تحيى وقتاً معلوماً ألا ترى أنك لو قلت : آتيك إذا احمر  
البسر كان حسناً ولو قلت آتيك ان احمر البسر كان قبيحاً ( فإن ) أهدا مبهمة وكذلك حروف الجزاء ( وإذا ) توصل بالفعل  
للفعل في إذا بمنزلة في حين كأنك قلت : الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه . »  
وانظر آمالي الشجرى ج ١ ص ٣٣٣ .

( إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ<sup>(١)</sup> ) ، و( إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ<sup>(٢)</sup> ) و( إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ<sup>(٣)</sup> ) أن هذا واقع لا محالة .

ولا يجوز أن يكون في موضع هذا «إن» ، لأن الله عز وجل - يعلم ، وإن «إنما مخرجها الظن والتوقع فيما يخبر به المخبر . وليس هذا مثل قوله (إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ<sup>(٤)</sup>) لأن هذا راجع إليهم .

وتقول : آتيك إذا احمر البُسْر ، واو قالت : آتيك إن احمر البُسْر - كان محالاً ؛ لأنه واقع لا محالة .

فلإن اضطر الشاعر جاز أن يُجازى بها<sup>(٥)</sup> ، لمضارعتها حروف الجزاء ؛ لأنها داخلة على الفعل  $\frac{٢}{٣٤٣}$  وجوابه . ولابد للفعل الذي يدخل عليه من جواب . فمما جاء ضرورة قوله :

ترفع لي خندف والله يرفع لي نارا إذا ما خبت نيرانهم تقدي<sup>(٦)</sup>

وقال الآخر :

إذا قصرت أسيافنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضارب<sup>(٧)</sup>

( ١ ) الانفطار : ١

( ٢ ) التكوير : ١

( ٣ ) الانشقاق : ١

( ٤ ) الانقبال : ٢٨

( ٥ ) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٤ « وقد أجازوا بها في الشعر مضطرين شبهوا بأن حيث رأوها لما يستقبل وأنه لابد لها من جواب . . فهذا اضطرار وهو في الكلام خطأ »

وفي مجالس ثعلب ص ٩١ - ٩٢ قال أبو العباس : إذا تروى أزرك يجوز في الشعر . .

( ٦ ) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٤ على الجزم بإذا في الضرورة .

خندف : أم الياس . واختر بها الفرزدق لأنه تميمي ، وبنو تميم ينسبون إليها ، ونولت للضرورة ، والله يرفع لي : أي الرفع في الحقيقة هو الله . خبت النار ، من باب نصر : لم يبق منها شيء ، وقيل : سكن لها وبق جمرها ( رواية سيبويه إذا خمدت ) . فقد : تشتعل . وروى مرفوعاً فلا شاهد فيه حينئذ .

يقول : ترفع لي قبيلتي من الشرف ما هو في الشبهة كالنار المتوقدة إذا قعدت بنيري قبيلته .

أنظر الخزانة ج ٣ ص ١٦٢ - ١٦٣ وأمالى الشجري ج ١ ص ٣٣٣ وهو في ديوان الفرزدق ص ٢١٦ مفرداً .

( ٧ ) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٤ على الجزم بإذا للضرورة بدليل عطف فنضارب المجزوم وحرك بالكسرة على الجواب ( كان وصلها ) .

الجيد ما قال كعب بن زهير :

وإذا ما تشاء تبعت منها مَقَرِبَ الشمسِ ناشِطاً مَدْعُوراً<sup>(١)</sup>

وهذه «إذا» التي تحتاج إلى الجواب .

\*\*\*

وله «إذا» موضع آخر وهي التي يقال لها : حرف المفاجأة<sup>(٢)</sup> . وذلك قولك : خرجت فإذا زيدٌ ، وبيننا أسير فإذا الأسد . فهذه لا تكون ابتداء . وتكون جواباً للجزء كالفاء . قال الله

= وقال اللخمي في شرح أبيات الجمل : المعنى إذا ضاقت الحرب عن مجال الخيل واستعمال الرماح نزلنا للضاربة بالسيوف فإن نصرت عن إدراك الأقران خطونا إليهم اقداماً عليهم فألقناهم بهم .  
إلى : متعلقة بخطانا ، والمعنى فنخطو إلى أعدائنا . ولو تعلق (بوصلها) كان فيه الفصل بين المصدر ومموله بممول غير .  
لأن خطانا خبر كان .

وهذا البيت جاء في شعر رويه مجرور وفي شعر رويه مرفوع .

أما الشعر المجرور الروي فهو لقيس بن الخطيم وانظر ديوانه ص ٣٣ - ٤٧ .

وأما الشعر المرفوع فقد وقع في شعرين ، أحدهما في قصيدة للأخضس بن شهاب التغلبي وهي في المفضليات ص ٢٠٣ - ٢٠٨ وفي حاشية أبي تمام ج ٢ ص ٢٤١ - ٢٤٨ . والشعر الثاني لرقم أخى بنى الصادرة المحارب .

انظر الخزانة ج ١ ص ٣٤٤ ج ٣ ص ٢٤ والشعر والشراء ص ٢٨٠ .

( ١ ) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٤ على أن الجيد رفع القمل بعد إذا كما صنع كعب بن زهير .

تبعث : تثير . الناشط : الثور . المدعور : الفزع .

وصف ناقته بالنشاط والسرعة بعد سير النهار كله . شبهها في انبعاثها بسرعة بثور قد دهر من صائد أو سبع .

وانظر ديوان كعب ص ١٥٣ - ١٨٤ .

( ٢ ) ماذا يرى المبرد في ( إذا ) الفجائية ؟ أيراهها حرفاً أم يراها ظرفاً ؟

ظاهر كلامه هنا أنها حرف يدل على المفاجأة وتكون رابطة للجواب كالفاء ولكن ما سيذكره بعد يقطع بأنها ظرف . قال في الجزء الثالث ص ١٥٨ - ١٥٩ من الأصل :

« فأما ( إذا ) التي للمفاجأة فهي التي تسد مسد الخبر ، والاسم بعدها مبتدأ ، وذلك قولك : جئتكَ فإذا زيد وكلمتك فإذا أخوك ، وتأتي هذه جئت ففاجأني زيد ، وكلمتك ففاجأني أخوك وهذه تنفي عن الفاء وتكون جواباً للجزء ، نحو إن تأتي إذا أنا أفرح على حد قولك فأنا أفرح قال الله عز وجل ( وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقطنون ) فقوله ( إذا هم يقطنون ) في موضع يقطنوا . وقوله إن أتت فلك درهم في موضع أن تأتي أعطك درهما ، كما أن قوله عز وجل ( سواء عليكم أذعنتموهم أم أنتم صامتون ) في موضع أم صميم » .

وقال في ص ٢٤١ :

« وتقول خرجت من الدار فإذا زيد لمعنى إذا ههنا المفاجأة فلما قلت على هذا خرجت فإذا زيد قائماً كان جيذاً لأن معنى فإذا زيد أي فإذا زيد قد وافقني فإذا زيد موافق » .

عز وجل : ( وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ<sup>(١)</sup> ) ، لَأَنَّ معناها : قنطوا ، كما أنَّ قولك : إن تأتني فلك درهم - إنما معناه : أعطك درهما .

فكلامه في هذين الموضعين يفيد أن ( إذا ) الفجائية ظرف لئله جعلها تسد مسد خبر المبتدأ ، وأن الكلام معها جملة اسمية في معنى جملة فعلية ، لذلك أرى أن نحمل ما هنا على ما يوافق ما هناك فنحمل لفظة ( حرف ) على الكلمة لا على الحرف الذي هو قسم الاسم والفعل . وهذا استعمال شائع عند سيويه وغيره .

في شرح الكافية ج ١ ص ٩٣ وفي المغني ج ١ ص ٨٠ وغيرهما أن إذا الفجائية ظرف مكان عند المبرد .

( ١ ) الروم : ٣٦ . في سيويه ج ١ ص ٤٣٥ « وسألت الخليل عن قوله عز وجل ( وإن تصيبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون ) فقال : هذا كلام معلق بالكلام الأول ، كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول وهذا هنا في موضع قنطوا كان الجواب بالفاء في موضع الفعل . قال ونظير ذلك قوله ( سلام عليكم أذعنتموهم أم أنتم صامتون ) بمنزلة أم صستم وما يجعلها بمنزلة الفاء أنها لا تنجي مبتدأة ، كما أن الفاء لا تنجي مبتدأة . . » .

من هذا نرى أن حديث المبرد عن الآية إنما هو ترديد لكلام سيويه . والعجيب بعد هذا أن يقول أبو علي الفارسي : قرأت المقتضب لما انتفعت منه بشيء إلا بمسألة واحدة ، وهي وقوع إذا جواباً للشرط في قوله تعالى ( وإن تصيبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون ) .

فهل تقول : إنه قد غنى عن أبي علي مكان الآية في كتاب سيويه ؟

أو تقول بعدم صحة نسبة هذا الحديث إليه ؟

## هذا باب مسائل المجازة وما يجوز فيها ، وما يمتنع منها

تقول : إن تأتني آتاك ، وإن تأتني فلك درهم . هذا وجه الجزاء وموضعه . كما قال عز وجل ( إن ينتهوا يُغفرَ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ<sup>(١)</sup> ) .

فالأصل الفعلُ ، والفاء داخلةٌ عليه ؛ لأنها تُؤدِّي معناه ؛ لأنها لا تقع إلا ومعنى الجزاء فيها موجود ، يقول الرجل : قد أعطيتك درهما ، فتقول : فقد أعطيتك دينارا . أى من أجل ذلك . ويقول : لم أغثَ أميس فتقول : فقد أتاكَ الغوثُ اليوم<sup>(٢)</sup> . ونقول : إن أتيتني فلك درهمٌ ، لأن معناه : إن تأتني . وأو قلت : إن أتيتني آتاك لصلح ؛ كما قال الله عز وجل : ( مَنْ كَانَ يَريِدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِّ إِلَيْهِمْ<sup>(٣)</sup> ) ، لأن معناه : من يكن . وكذلك أو قال : من يأتني أتيتك لجاز : والأول أحسن ؛ لتباعدِ هذا / عن حرف الجزاء . وهو جائز ؛ كما قال الشاعر :

مَنْ يَكِدُنِي بَسِيٍّ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ<sup>(٤)</sup>

وأعدل الكلام : من أتاني أتيتك ، كما أن وجه الكلام : من يأتني آتاك<sup>(٥)</sup> .

( ١ ) الأنفال : ٣٨

( ٢ ) في سبويه ج ١ ص ٤٣٥ « وأعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء فأما الجواب بالفعل . . وأما الجواب بالفاء فتقول إن تأتني فأنا صاحبك . ولا يكون الجواب في هذا الموضع بالواو ولا بهم ألا ترى أن الرجل يقول : افعل كذا وكذا فتقول : فإذا يكون كذا وكذا ويقول : لم أغثَ أميس فيقول فقد أتاكَ الغوثُ اليوم » .

( ٣ ) هود : ١٥ .

( ٤ ) كاده : خدعة ومكر به . والشجا : ما يعترض في الخلق كالمنظم . الوريد : عرق ، قيل هو الودج ، وقيل بجنه . والبيت شاهد على مجيء الشرط مضارعاً مجزوماً والجزاء ماضياً . وسعيد حديثه مرة أخرى قريباً .

البيت لأبي زيد الطائي أنظر الخزانة ج ٣ ص ٦٥٤ - ٦٥٥ والبيئ ج ٤ ص ٤٢٧ - ٤٢٨ .

( ٥ ) في سبويه ١ : ٤٤٨ : « فإذا قلت : إن تفعل فأحسن الكلام أن يكون الجواب أفعل ؛ لأنه نظيره من الفعل ، وإذا قال : إن فعلت فأحسن الكلام أن تقول : فعلت ، لأنه مثله » .



وتقول : من أتاني وتبسط إلى أكرمته ؛ لأن (من أتاني) في موضع (من يأتي) . لا تقع بعد الجزاء إلا ومعناها الاستقبال . والأحسن من أتاني وأكرمني . أتيته : كما أن الأحسن : من يأتي ويكرمني آتية . فهذه أصول ، ثم نذكر بعدها العطف منسقا ، ونكثر في ذلك من المسائل لنوضح أمره إن شاء الله .

فإذا قلت : مَنْ يَأْتِي آتِيه . فـ «مَنْ» هي لهذا الفعل ؛ لأنها اسم فلم يدخل معها اسم آخر ولو قلت : إن يَأْتِي آتِيه على غير مذكور قَبْلُ كان محالا ؛ لأنَّ الفِعْلَ لا فاعِلَ فيه ، لأنَّ «إن» إنما هي حرف جزاء وليست باسم . وكذلك جميع الحروف .

وتقول في الاستفهام : مَنْ جَاءَكَ / وأيُّهم ضربك ؟ وما حبسك ؟ لأنها أسماء .  
فإن قلت : أحبسك ؟ أو هل حبسك ؟ لم يكن بُدُّ من ذكرِ الفاعل ؛ لأنَّ هذه حروف .  
فليس في الأفعال فاعِلون .

وكذلك الظروف التي لا تكون فاعلة إذا ذكرتها لم يكن بُدُّ من ذكرِ الفاعل معها . ولو قلت : أين يكن أكن ، لم يكن كلاما حتى تقول : أين يكن زيد أكن .  
وكذلك في الاستفهام إذا قلت : أين يكون زيد ؟ متى يخرج زيد ؟ تعني المذکور .  
فعلى هذا يجرى ما ذكرت لك .

ولو قلت : مَنْ مَنْ يَأْتِي آتِيه . إذا جعلت «مَنْ» الأولى استفهاما وجعلت الثانية جزاء كان جيذا . فتكون الهاء في آتية ترجع إلى «مَنْ» التي هي استفهام . وتقديرها : أيُّهم من أتاني من الناس أتيته ، أي : من أتاني آتٍ هذا الذي أسأل عنه .

ونظيره : هند مَنْ ضربني ضربتها . أي إن ضربني أحد ضربت هذا .

وتقول : ما مَنْ يَأْتِي آتِيه ؛ لأنَّ «ما» حرف نفي (١) / والحروف لا يرجع إليها شيء ولا إلى الأفعال ، إنما نفيت بهذا هذه الجملة .

(١) في شرح الكافية للرشي ج ٢ ص ٢٤١ « ولا يجوز أن يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع أمرين ، أحدهما : أن يصل تلك الكلمات بلا فصل ، والثاني : أن يحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من المعاني . وذلك كان وكان وظن وأخواتها وما لن . لا تقول : ما من يضرب اضرب . . . »

فإن جعلت «ما» اسما وجعلتها استفهاما أو جزءا أو في معنى الذى - لم يكن بد من راجع إليها.  
فأما الجزء فقولك : ما تركب أركب . والأحسن ما تركب أركبه - نصبت «ما»  
بتركب وأضمرت هاء في تركب .

ولو قلت : ما تركب أركب لجاز . ولا يكون ذلك إلا على إرادة الهاء ، لأنه معلق بما  
قبله ، وذلك في المعنى موجود .

وفي الاستفهام ما حبسك ؟ والمعنى : أى شيء حبسك ؟  
وكذلك : ما أكلته ؟ أى : أى شيء أكلته ؟ فإن حذف الهاء نصبت «ما» لأنها مفعول  
بها كقولك : أيهم ضربت ؟ كما تقول : زيدا ضربت .

\*\*\*

وفي موضع «الذى» قوله : ما يسرني يسرك .  
وتقول : من يأتينا نأتيه مكرمين له ، نصبت مكرمين على الحال والعامل فيها «نأتيه» .  
ولو أردت أن يكون الفعل الأول / عاملا في الحال لقلت : من يأتينا مكرمين له نأتيه . تريد من  
من يأتينا في حال إكرامنا إيَّاه نأتيه . ولو أردت أن يكون مكرمين عاملا فيها «نأتيه» وقد  
قدمتها جاز ، كما تقول : مسرعا جاء زيدا<sup>(١)</sup> .

= يرى المبرد أن ( ما ) التيمية يجوز أن تدخل على أدوات الشرط بخلاف ( ما ) المجازية - ذكر ذلك في نقده على سيبويه  
ص ١٩٨ ورد عليه ابن ولاد في الانتصار بقوله : قال احمد : « وجملة القول في هذا كله أن الجملة المستفهم عنها والمجازى بها  
إذا جاءت بعد حرف عامل أو غير عامل لم تقم إلا جملة . في موضع واحد كأنهما يكونان في موضع خبر ولا تقمان . بعد  
ما ذكر في موضع لا يكون فيه إلا جملة ، وبيان ذلك أن كان وأن لا تقع بعدهما إلا جملة وكذلك إذ وإذا وما ولكن فلم يجوز  
وقوع الجزء والاستفهام بعدهما فإن جعلتهما في موضع الخبر جاز لأن الخبر قد يكون واحدا فتقول : إن زيدا من يأتى يعطيه لأنك  
تقول : إن زيدا أخوك فقد وقمت الجملة أعني جملة المجازاة في موضع الأخ وهو واحد وكذلك ( ما ) .

تقول : إن زيدا أخوك وما زيد من يأتى يعطيه فإن قلت : ما من يأتى يعطيه لم يجوز ، لأنك جعلتها في موضع لا يكون فيه إلا جملة  
وعرضتها لأن يدخل عليها ما يفسد معناها . وأما تفرقة بين ما التيمية والمجازية في هذا الموضع فليس بشيء لأن ما يعمل من الحروف  
وما لا يعمل ههنا سواء . . . الانتصار ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .

( ١ ) تقديم معمول جواب الشرط عليه جائز عند البصريين وقد عقد الانبارى مسألة في الأنصاف لهذا ص ٣٦٣ - ٣٦٧  
رجع مذهب البصريين وانظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٣٨ .

ونقول في مسائل طوال يُمتَحَنُ بها المتعلِّمون

« من يَأْتِيهِ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نَأْتِيهِ عَامِدِينَ تَأْتِ يَكْرُمُكَ » .

إن رفعت ( يَكْرُمُكَ ) فالمسألة جيّدة . لأنّ تقديرها : من يَأْتِيهِ زيد يَأْتِ في حال إكرامه لك . والأجودُ أن تقول : تأتته يكرمك ، لتشغل الفعل بالمفعول إذ كان خبراً . والحذف جائز وليس بجيّد<sup>(١)</sup> . وقولك : « مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نَأْتِيهِ » اسم واحد بمنزلة « زيد » .

ولو جزمت (يُكرمك) على البدل لم يصلح إن أبدلته من تأتٍ ؛ لأنّ (يكرمك) لغيرك . فإن جعلته بدلا من شيء في الصلة لم يصلح ، لخروجه عنها . ولكن لو قلت : إِنْ تَأْتِنِي  $\frac{٢}{٣٤٩}$  أَعْطَيْكَ أَحْسَنَ إِلَيْكَ - جاز وكان حسنا ؛ لأنّ العطية إحسان . فلذلك أبدلته منه . ومثل ذلك قوله عز وجل : ( وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ<sup>(٢)</sup> ) ؛ لأنّ لُقي الأثام هو تضعيف العذاب . وكذلك قول الشاعر :

مَنْ تَأْتِنَا تُلْغِمَ بِنَا فِي دِيَارِنَا نَعْجُ حَطْبًا جَزْلاً وَنَاراً تَأْجُجاً<sup>(٣)</sup>

( ١ ) في حذف الضمير المنصوب من جملة الخبر الذي يعود على المبتدأ خلاف بين البصريين والكوفيين - أجازوه الكوفيون وقرئ في الشواذ ( وكل وعد الله الحسنى ) أنظر سيبويه ١ : ٣٧ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٦٤ .

( ٢ ) الفرقان : ٦٨ - في سيبويه ج ١ ص ٤٤٦ وسأنته عن قوله عز وجل : ( ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له العذاب ) فقال : هذا كالأول لأن مضاعفة العذاب هو لقي الأثام ومثل ذلك من الكلام أن تأتينا نحسن إليك نعطك ونحملك تفسير الإحسان بشيء هو هو وتجعل الآخر بدلا من الأول .

وفي الكامل ج ٦ ص ١٤٢ « قال الله عز ذكره ( ومن يفعل ذلك يلق أثاماً ) ثم فسر فقال ( يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا ) فجزم يضاعف لأنه بدل من قوله ( يلق أثاماً ) إذ كان إياه في المعنى » .

وفي الخزانة ج ٢ ص ٣٧٣ : « الآية من بدل الكل من الكل وهو الظاهر من كلام سيبويه وقد جوز المتأخرون الإبدال الأربعة في الفعل » .

( ٣ ) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٤٦ على جزم الفعل ( تلغم ) لأنه بدل من تأتينا . وفي الخزانة : الحطب الجزل : الغليظ منه ، يريد أنهم يوقدون الجزل من الحطب لتقوى نارهم فينظر إليها الضيوف على بعد ويقصدونها . والتأجج : توقد النار . وتأججاً في البيت ماضٍ والألف للإطلاق وفاعله ضمير النار . وقال أبو حنيفة في كتاب ( النبات ) : النار تذكر وهو قليل وأنشد هذا هذا البيت وبيتاً آخر للشردل . وقال بعضهم : النار مؤنثة لا غير وإنما رد الضمير مذكراً لأنه أراد بها الشهاب وهو مذكر وقيل لأن تأليث النار غير حقيق فيكون على طريقة ( ولا أرض أبقل أبقالها ) وقيل الضمير راجع للحطب لأنه أهم إذ النار إنما تكون به وقيل ليست الألف للإطلاق وإنما هي ضمير الإثنتين : الحطب والنار وذكر لتفليب الحطب على النار .

والبيت من قصيدة لمحمد بن الحر أنظر الخزانة ج ٣ ص ٦٦٠ - ٦٦٤ .

لأنَّ الإتيان إلمام ، كما قال :

إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا تُؤْخَذَ كُرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا<sup>(١)</sup>

لأنَّ قوله : ( تُؤْخَذَ أَوْ تَجِيءَ ) يتأويل المبايعة .

ولو قلت : من يأتنا يسأنا نُعطه على البذل لم يجز<sup>(٢)</sup> إلا أن يكون بدل الغلط . كأنك أردت : من يسأنا نعطه فقلت : من يأتنا غلطاً أو ناسياً ثم ذكرت فاستدركت فوضعت هذا الفعل في موضع ذلك . ونظيره من الأسماء مررت برجل حمار .

وتقول : مَنْ يَأْتِي مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ الَّذِي هُنَا أُخْتُهُ يَأْتِيهِ / أُعْطِيهِ فالمعنى : إِنْ يَأْتِي زَيْدُ أُعْطِيهِ ، لأنَّ هذا الكلام كله في صلة « مَنْ » .

\*\*\*

وتقول : أَيْ الْقَوْمِ الْمُنْطَلِقِ آبَاؤُهُمْ إِنْ يَأْتِيكَ الْكَاسِيهِ ثَوْبًا تُكْرِمُهُ . فتقدير المسألة : أَيْ الْقَوْمِ إِنْ يَأْتِيكَ أَبُوهُ تُكْرِمُهُ ، و« أَيْ » هنا استفهام .

وتقول : أَيْهُمْ يَأْتِيهِ الشَّاتِمُ أَخَاهُ الْمَعْطِيهِ دَرَهْمًا يَنْطَلِقُ إِلَيْهِ . فمعناه : أَيْهُمْ يَأْتِيهِ زَيْدٌ يَنْطَلِقُ إِلَيْهِ . فما ورد عليك من المسائل فقيسه على هذا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

( ١ ) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٧٨ على إبدال تؤخذ من تباع ، لأنه مع قوله أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا تفسيراً للمبايعة إذ هي لا تكون إلا على أحد الوجهين : إكراه أو طاعة .

وفي الخزانة « والبذل في الحقيقة إنما هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه وهو كقولهم : الرمان حلو حامض وإن كان يقال في اللفظ أن يبيء معطوف على تؤخذ وظاهر كلام سيبويه أنه بدل أشمال وإبدال الفعل من الفعل هو إبدال مفرد من مفرد » .

أراد بقوله : الله القسم ، والأصل ( والله ) فحذف حرف القسم ونصب المقسم به .

والبيت من الأبيات الخمسين في سيبويه التي لا يعرف لها قائل . الخزانة ج ٢ ص ٣٧٣ .

( ٢ ) في سيبويه ج ١ ص ٤٤٦ « وسأله هل يكون : إِنْ تَأْتَا تَسْأَلُنَا نَعْطُكَ ؟ فقال : هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول ، لأن الأول الفعل والآخر تفسير له وهو هو ، والسؤال لا يكون الإتيان ، ولكنه يجوز على الغلط والنسيان ثم يتدارك كلامه ، ونظيره ذلك في الأسماء مررت برجل حمار ، كأنه نسي ثم تدارك كلامه » .

## هذا باب

ما يرتفع بين المجزومين وما يمتنع من ذلك<sup>(١)</sup>

نقول : إن تأتينا تسألنا نُعطِكَ . تريد : إن تأتينا سائلا ، كما قال :

متى تأتِ تعشُو إلى ضوءِ نارهِ تجدُ خيرَ نارٍ عندها خيرُ موقِدٍ<sup>(٢)</sup>

أراد : متى تأتِ عاشِبا إلى ضوءِ نارهِ تجدُ . وقال الآخر :

/ وَمَنْ لَا يَزَلْ يَسْجِمُ النَّاسَ نَفْسَهُ وَلَا يَغْنِيهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ يُسَامِرُ<sup>(٣)</sup>

$\frac{2}{301}$

فقوله : (يستحمل الناس نفسه) إنما هو خير (يزال) كأنه قال : من لا يزل مستحملا .

ولو قلت : مَنْ يَأْتِنَا وَيَسْأَلُنَا نُعْطِيهِ عَلَى هَذَا كَانَ مُحَالًا ، لَأَنَّهُ لَا تَقُولُ : متى تأتِ وعاشِبا<sup>(٤)</sup>

ولا جاءني زيد وراكبا . ولكن إن أضمرت جاز ققلت : إن تأتينا وتسألنا نُعطِكَ . تريد :

إن تأتينا وهذه حالكَ نُعطِكَ . والوجه الجيدُ إن تأتينا وتسألنا نُعطِكَ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٤٥ « هذا باب ما يرتفع بين المجزومين وينجزم بينهما فأما ما يرتفع بينهما فقوله : إن تأتِ تسألني أعطِكَ وإن تأتِ تمشي أمش معك ؛ وذلك لأنك أردت . إن تأتِ سائلا يكن ذلك » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٤٥ على رفع الفعل (تعشُو) لوقوعه موقع الحال . في المقصور والمملود لابن ولاد ص ٧١ : عشا يعشُو إذا استضاء ببصر ضيف في ظلمة ، وقال الأعمى : متى تأتِ عاشِبا أي في الظلام وهو العشاء .

والبيت للحطيفة من قصيدة في الديوان ص ٣٢ - ٣٨ وانظر أمال الشجري ج ٢ ص ٢٧٨ والمعنى ج ٤ ص ٤٣٩ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٤٥ على رفع الفعل (يستحمل) لأنه ليس بشرط ولا جزاء وإنما هو خبر لايزال . والبيت من معلقة زهير ، وروى في شرح التبريزي ص ١٢٦ هكذا .

من لا يزل يسترحل الناس نفسه ولا يغنيها يوما من الدل يندم

لن روى يسترحل أراد أن يجعل نفسه كالراحلة للناس يركبونه ويذمونه . ومن روى يستحمل الناس أراد يجعل الناس على عيه . وقد يكون المعنى : أن يكون عالة على الناس .

وقال المازني : قال لى أبو زيد : قرأت هذه القصيدة على أبي عمرو بن العلاء فقال لى : قرأت هذه القصيدة منذ خمسين سنة فلم أسمع هذا البيت إلا منك . وانظر ديوان زهير ص ٣٢ وشرح المملقات لابن الانباري ص ٢٨٤ - ٢٨٥ .

(٤) لأن واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت المجرد من قد .

وتقول : إن تأتينا ثم تسألنا نُعطِكَ . لم يجز إلا جزم (تسألنا) ، لأن (ثم) من حروف العطف . ولا يستقيم الإضمار هنا بعدها<sup>(١)</sup> . ولو قلت : إن تأتينا ثم تسألنا ، تريد : ثم أنت تسألنا تريد الحال لم يصلح ، لأن (ثم) لما بعد ؛ ألا ترى أنك تقول : لقيت زيدا وعمرو يتكلم أى : لقيت زيدا وعمرو هذه حاله : كما قال الله عز وجل : ( يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ )<sup>(٢)</sup> . أى إذ طائفة في هذه الحالة . ولو وضعت (ثم) هاهنا لم يستقيم .

\*\*\*

وتقول : مَنْ إن يأتِيه زيد يكرمه / يُعطِكَ في الدار . ف«مَنْ» في موضع الذي ، و«إن» للجزاء (يكرمه) حال معناها مكرما له . و«يعطيه» جواب الجزاء ، وفي «الدار» خبر «مَنْ» .

ولو قلت : مَنْ يَأْتِي آتِيه أحسن إليه كان جيذا . يكون «أحسن إليه» حالا ويكون منقطعا من الأول . كأنك لما تم الكلام قلت : أنا أحسن إليه .

وتقول : مَنْ يَأْتِي آتِيه . وأكرمته ، ومن يَأْتِي آتِيه فأكرمته ، ومن يَأْتِي آتِيه أكرمته . وكذلك جميع حروف العطف التي تقع هاهنا ، وإن شئت قلت : من يَأْتِي آتِيه وأكرمته ، أى وأنا أكرمته ، وإن شئت على الحال ، وإن شئت فصلته عما قبله ، وجعلتها جملة معطوفة معلقة بجملة .

وتقول في الفاء : مَنْ يَأْتِي آتِيه فأكرمته على القطع من الأول وعطف جملة على جملة ؛ وكذلك «ثم»<sup>(٣)</sup> .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٤٦ « وأما ما ينجزم بين الهزومين فقولك إن تأتني ثم تسألني أعطك ، وإن تأتني فتسألني أعطك ، وإن تأتني وتسألني أعطك ، وإن تأتني وتساعدني أعطك .

وذلك لأن هذه الحروف يشركن الآخر فيما دخل فيه الأول . . ولا يجوز في ذا الفعل الرفع . . . » .

وقال في ص ٤٤٧ « واعلم أن (ثم) لا ينصب بها ، كما ينصب بالوار والفاء ولم يجعلوها مما يضر بعده (أن) وليس يدخلها من المعاني . ما يدخل في الفاء وليس منها معنى الواو ولكنها تشرك ويبتدأ بها واعلم أن (ثم) إذا أدخلته على الفعل الذي بين الهزومين لم يكن إلا جزماً لأنه ليس مما ينصب ، ولا يحسن الابتداء . . . » .

(٢) آل عمران : ١٥٤ - في سيبويه ج ١ ص ٤٧ « وأما قوله عز وجل ( يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم ) فإنما وجهه على أن يغشى طائفة منكم ، وطائفة في هذه الحال . كأنه قال : إذ طائفة في هذه الحال فإنما جملة وقتاً ولم يرد أن يجعلها وأو عطف لإنجاء وار الابتداء . » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٤٧ « فإذا انقضى الكلام ثم جئت (ثم) ، فإن شئت جزمت ، وإن شئت رفعت وكذلك الوار

ولمّا جاز الإضمار هاهنا ، ولم يجر حيث كانا متوسطين بين الجزاء وجوابه ؛ لأنّ الكلام قد تمّ فاحتمل / الاستثناف ، ولا تكون الحال في «ثم» ولا الفاء ؛ لأنّهما لا تكونان إلّا بعد .  $\frac{2}{303}$  إلّا أنّ الفاء ، والواو يجوز بعدهما النصب على إضمار «أن» ؛ لأنّ الجزاء غير واجب آخره إلّا بوجوب أوله . وقد تقدّم ذكرنا لهذا في باب الفاء والواو .

وقد قرئ هذا الحرف على ثلاثة أوجه : ( يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ ) بالجزم وهو أجودها ، ويليه الرفع ، ثمّ النصب . والأمر فيه على ما ذكرت لك (١) .

ولو قلت : من لا يأتني فيكرمني آتته كان النصب جيّدا من أجل النفي . وصار كقولك : ما تأتيني فتكرمني : أي كلّما أتيتني لم تُكرمني . فموضعه لم تأتي مُكرّما ، وما هنا - أعني في الجزاء - إلى ذا يرجع إذا قلت : من لا يأتني فيكرمني آتته ، لأنّ معناه : من لا يأتني مكرّما .

وقال :

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزَلْقِي (٢)

/ كأنّه قال : من لا يقدم رجله مُثبّتا .

$\frac{2}{304}$

والفأخال الله تعالى ( وإن يقاتلوكم ويولكم الأديار ثم لا ينصرون ) وقال تعالى ( وإن تولوا يسهل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم )

إلا أنّه قد يجوز النصب بالفاء والواو . . .

( ١ ) أنظر ص ٢٢ من هذا الجزء وأنظر التعليق وسيبويه ج ١ ص ٤٤٨ .

( ٢ ) تقدم في ص ٢٣ من هذا الجزء .

## هذا باب

ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه  
وما لا يجوز إلا في الشعر اضطراراً

أما ما يجوز في الكلام فنحو : آتيك إن آتيتني ، وأزورك إن زرتني . ويقول القائل :  
أعطيني درهماً ؟ فأقول : إن جاء زيد . وتقول : أنت ظالمٌ إن فعلت . فإن قلت : آتى من  
أنا ، وأصنع ما تصنع لم يكن ها هنا جزاء ، وذلك أن حروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها .

ولو قلت : آتى من آتى ، للزمك أن يكون منصوباً بالفعل الذي قبلها . وهذا لا يكون ؛  
لأن الجزاء منفصل كالاستفهام<sup>(١)</sup> ، ولو قلت : آتيك متى آتيتني ، أو أقوم أين قمت - على  
أن تجعل «متى» و«أين» ظرفين لما بعدهما - كان جيّداً ، وكاننا منقطعتين من الفعل الأول ،  
 $\frac{٢}{٣٥٥}$  إلا أنك لما ذكرته سداً مسداً جواب الجزاء . فإن أردت أن يكونا ظرفين لما قبلهما / استحال ؛  
لأن الجزاء لا يعمل فيه ما قبله ؛ كما لا يعمل هو فيما قبله ؛ ألا ترى أنك لا تقول : زيدا  
إن تأت يكرمك<sup>(٢)</sup> ، ولا زيدا متى تأت تحبّه . فإذا كان الفعل ماضياً بعد حرف الجزاء جاز  
أن يتقدّم الجواب ؛ لأن «إن» لا تعمل في لفظه شيئاً ، وإنما هو في موضع الجزاء ، فكذلك  
جوابه يسدّ مسداً جواب الجزاء .

ويحسن في الكلام : إن آتيتني لأقومن ، وإن لم تأتني لأغضببن .

(١) أنظر تعليل ذلك في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٤١ .

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٣٨ « ولا يجوز عند البصريين تقديم معمول الشرط على أداة الشرط ، نحو : زيدا  
إن تضرب يضربك . وكذا معمول الجزاء فلا يجوز زيدا إن جئتني أضرب بالجزم بل إنما أقول : أضرب مرفوعاً ليكون الشرط  
متوسلاً وزيداً أضرب دالا على جزائه أي إن جئتني فزيداً أضرب وعلة ذلك كله إن لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام ولا  
يجوز أيضاً زيدا إن جاءك فأكرمه لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير أن ما لا ينصب بنفسه لا يفسر » .



فسيبويه يذهب إلى أنه على التقديم والتأخير ، كأنه قال : لأعطين إن لم تأتني ولا أقوم إن أتيتني<sup>(١)</sup> .

والذي قال لا يصلح عندي ؛ لأنَّ الجواب في موضعه فلا يجب أن يقدر لغيره ، ألا ترى أنك تقول : يضرب غلامه زيد ، لأنَّ «زيد» في المعنى مُقَدَّم ، لأنَّ حق الفاعل أن يكون قبل المفعول . ولو قلت : ضرب غلامه زيدا - لم يجز ، لأنَّ الفاعل في موضعه فلا يجوز أن يُقَدَّر لغيره<sup>(٢)</sup> .

ولكن القول عندي أن يكون الكلام إذا لم يجز في موضع الجواب مبتدأ على معنى مايقع بعد الفاء ، فكأنك/ قدرته وأنت تريد الفاء<sup>(٣)</sup> ، كما أنك تقول : أعجبتني الذي ضرب  $\frac{2}{306}$  زيدا ، فإن جعلت الألف واللام في موضع الذي كان صلتها على معنى صلة الذي لا على لفظها .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٦ « وزعم أنه لا يحسن في الكلام أن تأتي لأفعلن من قبل أن ( لأفعلن ) تجيء مبتدأة ، ألا ترى أن الرجل يقول : لأفعلن كذا وكذا فلو قلت : إن أتيتني لأكرمك ، وإن لم تأتني لأغضبك جاز » .

صريح كلام سيبويه أن هذا ما اجتمع فيه القسم والشرط ، وتقدم القسم فالجواب له ولام التوطئة مخلوطة . قال ج ١ ص ٤٣٦ « فلو قلت : إن أتيتني لأكرمك ، وإن لم تأتني لأغضبك جاز ، لأنه في معنى : لن أتيتني لأكرمك ، ولن لم تأتني لأغضبك ، ولابد من هذه اللام مضمرة أو مظهرة لأنها لليمين » .

والسيرافي رد كلام المبرد فقال : فيه وجهان : أحدهما : تقدير الفاء ، أي : إن أتيتني فلأفعلن ، والآخر نية التقديم كأنه قال : لأفعلن إن لم تأتني . . وانظر المعنى لابن هشام ج ٢ ص ١٧٢ .

(٢) كلام المبرد هنا صريح لا يحتمل تأويلا في أنه لا يجوز عنده تقديم الفاعل المتصل به ضمير المفعول على المفعول وقد أعاد هذا الحديث في الجزء الرابع ص ٤٤٤ من الأصل وجعله من المحال قال : « ألا ترى أنك تقول : ضرب غلامه زيد ، لأنَّ الغلام في المعنى مؤخر والفاعل في الحقيقة قبل المفعول ولو قلت ضرب غلامه زيدا كان محالا ، لأنَّ الغلام في موضعه لا يجوز أن ينوي به غير ذلك الموضع » .

والرضي ينسب إلى المبرد أنه أجاز ذلك مع الأخفش . وفي شرح الكافية ج ٢ ص ٥ « ما أجاز المبرد والأخفش من نحو ضرب غلامه زيدا أعنى اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس بأضعف مما ارتكبه البصرية . » والمرزباني في الموشح ص ٦١ ينقل عن المبرد أن مثل ذلك ردى عند أهل العربية وربما جاز في الضرورة .

(٣) في المعنى ج ٢ ص ٤٨ : « أقوم من نحو قولك : إن قام زيد أقوم : المبرد يرى أنه على إضمار الفاء ، وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم وأن الأصل أقوم إن قام زيد ، وأن جواب الشرط مخلوف ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيا ينفي على هذا مسألتان ، إحداهما : أنه هل يجوز زيدا أن اتاني أكرمه بنصب زيد فسيبويه يميزه ، كما يميز زيدا أكرمه إن اتاني والقياس المنع عند المبرد ، لأنه في سياق أداة الشرط ، فلا يعمل فيما تقدم على الشرط فلا يفسر عاملا فيه .

تقول : أصحبنى الضاربُ زيدا ، لأنَّ الألف واللام للأسماء ، فلا يَلِيان «ضرب» ، لامتناع ما يكون للاسماء من الأفعال .

فمن ذلك قول زهير :

وإنَّ أتاهُ خليلٌ يومَ مسألة يقولُ : لا غائبٌ مالى ولا حَرَمٌ<sup>(١)</sup>

فقلوه : «يقول» على إرادة الفاء على ما ذكرت لك .

ومن ذلك قول الله عزَّ وجلَّ : ( وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ . فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ<sup>(٢)</sup> ) الفاء لابد منها في جواب «أما» ، فقد صارت ها هنا جوابا لها ، والفاء وما بعدها يسدَّان مسدَّ جواب «إِنْ» .

ولو كان هذا في الكلام : أمَّا إِنْ كان زيد عندك فله درهم ، لكان تقديره : مهما يكن من

= الثانية : أنه إذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف هل يجرم أو لا ؟ فعل قول سيبويه لا يجوز الجزم ، وعلى قول المبرد ينبغي أن يجوز الرفع بالمطف على لفظ الفعل والجرم بالمطف على محل الفاء وما بعدها والتقدير فأنا أقوم .

وانظر المتن أيضاً في ج ٢ ص ٦٩ وشرح الكافية ج ٢ ص ٢٤٣ والبحر المحيط ج ٢ ص ٤٢٨ - ٤٢٩ .

( ١ ) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٦ على رفع الفعل ( يقول ) على نية التقديم والتأخير . الخليل : من الخلة وهى الفقر .

البيت من قصيدة لزهير في مدح هرم بن سنان . الديوان ص ١٤٥ - ١٦٣ والسيوطى ص ٢٨٣ - ٢٨٤ ، والكامل ج ٢ ص ١٠٩ .

( ٢ ) الواقعة : ٩٠ - ٩١ . في سيبويه ج ١ ص ٤٤٢ وأما قوله عز وجل : ( وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ . فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ) ، فإنما هو كقولك : أما غداً فلك ذلك وحسنت ( إِنْ كَانَ ) لأنه لم يجرم بها ، كما حسنت في كقولك : وأنت ظالم إِنْ فعلت .

وفى شرح الكافية ج ٢ ص ٢٤٢ « وأما ( أما ) فإن كان بعدها ( من ) أو ( ما ) أو ( أى ) وبعدها فعل مضارع فإنه يتبع جعلها شرطية ، لأن الجواب لا ما دون كلمة الشرط التى بعدها ، ويتبع جزم الشرط مع أنه لا جواب له ظاهراً كما قلنا في آتيك إِنْ تأتى فالأولى جعلها موصولة نحو أما من يأتينى فأنى أكرمه .

وإن كان بعدها ماضى جاز جعلها شرطية وموصولة نحو أما من أتانى فأنى أكرمه قال تعالى : ( فأما إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ . فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ) .

في البحر المحيط ج ٨ ص ٢١٦ : ( وإذا اجتمع شرطان كان الجواب للسابق منهما وجواب الثانى محذوف ، ولذلك كان فعل الشرط ماضى اللفظ أو مصحوباً بلم ، وأغنى عنه جواب أما . هذا مذهب سيبويه ، وذهب أبو على الفارسى إلى أن الفاء جواب ( إِنْ ) وجواب أما محذوف وله قول موافق للمذهب سيبويه ، وذهب الأخفش إلى أن الفاء جواب لأما والشرط معاً ( و انظر أمانى الشجرى ج ١ ص ٣٥٦ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٦٩ .

شيء فلزيد درهم إن كان عندك ، لأن «أما» فيها معنى الجزاء / واقع ولأبَد من الفاء .  $\frac{2}{307}$   
وتقديرها ما ذكرت لك .

ألا ترى أنك تقول : أما زيد فمتطلق ، (فأما اليتيم فلا تقهر) فالمعنى : مهما يكن من شيء فلا تقهر اليتيم .

ولو اضطرَّ شاعر فحذف الفاء وهو يريد لها لجاز ، كما قل :

أما القتال لا قتالَ لَدَيْسِكُمُو ولكن سِيراً في عِراضِ المَوَاقِبِ<sup>(١)</sup>

وأما ما لا يجوز إلا في الشعر فهو : إن تأتني آتيك ، وأنت ظالم إن تأتني ، لأنها قد جزمت<sup>(٢)</sup> ، ولأن الجزاء في موضعه ، فلا يجوز في قول البصريين في الكلام إلا أن توقع الجواب فعلاً مضارعاً مجزوماً أو فاء ، إلا في الشعر .

فأما إن تأتني آتيك ، فإن بعضهم قد يُجيزه في غير الشعر<sup>(٣)</sup> ، كما أجازوا إن آتيتني آتيك . وقد مضى قولنا في الفصل بينهما .

قال الشاعر على إرادة الفاء :

ولاني متى أشرف على الجانِبِ الذي به أنت من بين الجَوَانِبِ ناظر<sup>(٤)</sup>

(١) العراض : جمع عرض يضم العين وسكون الراء بمعنى الناحية .

المواكب : الجماعة ركبانا أو مشاة ، وقيل ركاب الإبل للزينة .

حذف اسم ( لكن ) . وسيراً مفعول مطلق حذف عامله . في عراض متعلق بالفعل المحدث والبيت للهارث بن خالد الخزومي . وانظر الخزانة ج ١ ص ٢١٧ .

(٢) في سيبويه ١ : ٤٣٦ : « وتصح في الكلام أن تعمل ( إن ) أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال ، حتى تجزئ في اللفظ ، ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله ، ألا ترى أنك تقول : آتيك إن آتيتني ، ولا تقول : آتيك إن تأتني إلا في شعر »  
(٣) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٣٢ « ومثله قليل لم يأت في الكتاب المزبور وقال بعضهم : « لا يجيء » إلا في ضرورة الشعر » .

ويرى ابن مالك جوازه في الاختيار قال في كتابه التوضيح والتصحيح ص ١٥ - ١٦ : « والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً لثبوته في كلام أفصح الفصحاء وكثرة صدوره عن فحول الشعراء » ثم ذكر هذه الأحاديث :  
« من يتم ليلة القدر غفر له ، وقول عائشة رضي الله عنها : « إن أبا بكر رجل أسيء متى يتم مقامك رق » ثم ذكر شواهد من الشعر .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٧٧ وتقديره عنده : وإني ناظر متى أشرف ، على التقديم والتأخير . والمبرد يرى أنه على حذف الفاء وسيبويه يقول في ص ٤٣٨ ولو أريد به حذف الفاء جاز . يقول : لكلئي بك لا أنظر إلى سواك .

٢ / وهو عندى على إرادة الفاء . والبصريون يقولون : هو على إرادة الفاء ، ويصلح أن يكون  
٣٥٨ على التقديم ؛ أى : وإلى ناظر متى أشرف .

وكذلك قول الشاعر :

يا أقرع بن حابس يا أفسرع إنك إن يضرع أخوك تضرع<sup>(١)</sup>

وقال آخر :

فقلت : تحمل فوق طوقك، إنها مطبعة من يأتيها لا يضرها<sup>(٢)</sup>

يريد : لا يضرها من يأتيها .

وأما قول عبد الرحمن بن حسان :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان<sup>(٣)</sup>

فلا اختلاف بين النحويين في أنه على إرادة الفاء ؛ لأن التقديم فيه لا يصلح .

١ - والبيت للى الرمة وانظر الخزنة ج ٣ ص ٦٤٥ - ٦٤٦ والديوان ص ٣٧ - ٤٠ ( طبع بيروت ) .

وهو من قصيدة طويلة في ديوانه طبعة كبيرج ص ٢٣٩ - ٢٥٧ .

( ١ ) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٨ على التقديم والتأخير والتقدير عنده : أنك تصرع ان يصرع أخوك والجواب محذوف .

والرجز لمبرو بن خشارم البجل وله قصة طويلة أنظر الخزنة ج ٣ ص ٣٩٦ - ٤٠٠ وذكر في ج ٢ ص ٦٤٣ ، ج ٤ ص ٥٤١ والكامل ج ٢ ص ١٠٩ ، والروض الألف ج ١ ص ٦٠ ، ص ٢٨٦ .

( ٢ ) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٨ على أن التقديم : لا يضرها من يأتيها . ثم قال أيضاً عنه : ولو أريد به حذف الفاء جاز .

مطبوعة : ملكت وطبع عليها . يصف قرية كثيرة الطعام .

والبيت لأبي ذؤيب وانظر الخزنة ج ٣ ص ٦٤٧ وديوان المهديين ج ١ ص ١٥٤ وشرح الحماسة ج ٣ ص ٦٨ .

( ٣ ) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٥ على حذف الفاء لضرورة الشعر وقال « وسألت عن قوله : إن تأتني أنا كريم فقال : لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر » .

وقال في ص ٤٣٧ « وكما قالوا في اضطرار ان تأتني أنا صاحبك يريد معنى الفاء » .

والبيت نسبة سيبويه لحسان بن ثابت ، ولم أجده في ديوانه .

ونسب في الخزنة لابنه عبد الرحمن بن حسان كما صنع المبرد هنا . ورواه جماعة لكعب ابن مالك الأنصاري وانظر السيوطي

ص ٦٥ وشواهد الكشاف ص ٣١٠ ، والروض الألف ج ١ ص ٢٨٦ .

= المبرد مع سيهويه في أن هذا البيت على تقدير الفاء ولا يصلح فيه غير ذلك . وابن هشام والمعنى والسيوطي ينسبون إلى المبرد أنه منع حذف الفاء حتى في الشعر في المعنى ج ١ ص ١٤١ « الفاء قد تحذف للضرورة كقوله : \* من يفعل الحسنات الله يشكرها \* وعن المبرد أنه منع من ذلك حتى في الشعر ، وزعم أن الرواية : من يفعل الخير فالرحمن يشكره »

وكذلك قال السيوطي ص ٦٥ والمعنى ج ٤ ص ٤٣٣ .

المبرد لم يمنع حذف الفاء في الشعر ، واختار أن تخرج الأبيات التي قال عنها سيهويه أنها على التقديم والتأخير— على حذف الفاء كما تقدم ذلك .

ثم إن المبرد في نقده لكتاب سيهويه قال : إن حذف الفاء إنما يجوز في الشعر على ضعف . قال ذلك نقداً على قول سيهويه ج ١ ص ٣٩٧ : « وإن شئت قلت : أيها تشاء لك فتضمير الفاء فقال المبرد : وهذا خطأ وإنما يجوز في الشعر على ضعف كما ذكر في باب الجزاء وهو قوله : من يفعل الحسنات الله يشكرها . على أن الأصمعي ذكر أن البيت : من يفعل الخير فالرحمن يشكره . وهذا في الشعر كما وصفت لك أيضاً من الضعف .

هذا هو نقد المبرد على عبارة سيهويه وكرر نقده في مسألة أخرى لما قال سيهويه : « وسألت عن ( إن تأنى أنا كريم ) فقال : ولا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر » فقال المبرد : هذا نقض أجازته : ( أيها تشاء لك ) .

وانظر الانتصار ص ١٩٠ - ١٩٧ .

( ملاحظة : عبارة سيهويه التي نقدها المبرد أيها تشاء ساقطة من النسخة المطبوعة في بولاق ج ١ ص ٣٩٧ ولو خلت منها نسخ الكتاب لنبه على ذلك ابن ولاد كما فعل ذلك مراراً في رده على المبرد ) .

## هذا باب

### ما تحتمل حرف الجزاء من الفصل

بينها وبين ما عملت فيه .

أما «إن» إذا لم تجزم، فالفصل بينها وبين ما عملت فيه في الظاهر جائز<sup>(١)</sup> بالاسم . وذلك  
 $\frac{٧}{٣٥٩}$  قوله : إن الله أمكنني من فلان فعلتُ ، / وإن زيد أتاني أكرمتُهُ ، كما قال الشاعر :  
 • عَاوِذَ هَرَاةَ وَإِنْ مَعْمُورُهَا خَرِبًا<sup>(٢)</sup> •

وإنما تفسير هذا : أنك أضمرت الفعل بينها وبين الاسم ، فتقديره : إن أمكنني الله من زيد ،  
 وإن خرب معمورها . ولكنه أضمر هذا ، وجاء بالفعل الظاهر تفسير ما أضمر ، ولولم يُضمر . لم  
 يجز؛ لأنَّ الجزاء لا يكون إلاَّ بالفعل . وإنما احتملت «إن» هذا في الكلام ، لأنَّها أضلُّ الجزاء ،  
 كما تحتمل الألف في الاستفهام تقديم الاسم في نحو قولك : أزيد قام ؟ لأنَّها أضلُّ الاستفهام .  
 لو قلت : هل زيد قام ؟ لم يصلح إلاَّ في الشعر<sup>(٣)</sup> ؛ لأنَّ السؤال إنما هو عن الفعل ، وكذلك

( ١ ) في سيبويه ج ١ ص ٤٥٧ « واعلم أن حروف الجزاء يقيح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم  
 ما ذكرنا إلا أن حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشعر ، لأن حروف الجزاء يدخلها ( فعل ) و ( يفعل ) ويكون فيها  
 الاستفهام فترفع فيها الأسماء وتكون بمنزلة الذي فلما كانت تصرف هذا التصرف وتنفرد الجزم ضارعت ما يجر من الأسماء التي  
 إن شئت استعملتها غير مضافة نحو ضارب عبد الله ، لأنك إن شئت نوت ونصبت ، وإن شئت لم تجاوز الاسم العامل في الآخر  
 يعني ضارب فلذلك لم تكن مثل ( لم ) و ( لا ) في النفي و ( اللام ) في الأمر لأنهن لا يفارقن الجزم ويموز الفرق في الكلام في ( إن )  
 إذا لم يجزم في اللفظ . . فإن جزم في الشعر لأنه يشبه لم . . »

وعقد في الانصاف مسألة لهذا ص ٣٥٩ - ٣٦١ .

( ٢ ) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٥٧ كما فعل المبرد والفصل هنا جائز في الاختيار لأن الفعل ماض .  
 وقال ياقوت : هراة : مدينة عظيمة من أمهات مدن خراسان زارها سنة ٦٠٧ وانظر شرح الحاشية ج ١ ص ١٧٠ وبقيته :  
 وأسد اليوم مشغولاً إذا طربا . وهي أبيات أربعة ذكرها اللسان ( هراة ) قالها شاعر من أهل هراة لما افتتحها عبد الله بن خازم  
 سنة ٦٦ .

( ٣ ) في سيبويه ج ١ ص ٥٢ « واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقيح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم .  
 لو قلت : هل زيد قام ، وأين زيد ضربته ؟ لم يجز إلا في الشعر ، فإذا جاء في الشعر نصبت إلا الألف فإنه يجوز فيها الرفع . . »  
 وانظر ص ٥١ من سيبويه أيضاً .

متى زيدٌ خرج ؟ وأين زيدٌ قام ؟ وجميع حروف الاستفهام - غير أَلِفِ الاستفهام - لا يصلح فيهن إذا اجتمع اسم وفعل إلا تقديم الفعل ، إلا أن يضطر الشاعر .

والفعل في الجزاء أَوْجَبُ ، لأنَّ الجزاء لا يكون إلا بالفعل ، والاستفهام قد يكون عن الأسماء بلا فعل / ، تقول : أزيدُ أخوك ؟ ؟ أزيدُ في الدار ؟ ولا يكون مثلُ هذا في الجزاء وسائر حروف الجزاء سوى «إن» . لا يجوز فيها هذا في الكلام ولا في «إن» إذا جزمت . لا تقول : مَنْ زيدٌ يأتيه بُكرته ، ولا إن زيدٌ يأتيه بُكرته ، ولا أين زيدٌ أتته ، ولا مَنْ زيدٌ أتاه أكرمه . فإن اضطرَّ شاعر جاز فيهنَّ الفصل ، جزمَنْ أو لم يجزَمْ .

وجاز ذلك في حروف الجزاء دون سائر عوامل الأفعال ، لأنه يقع بعدهنَّ المستقبل والماضي . ولا يكون ذلك في غيرهنَّ من العوامل . فلما تَمَكَّنَ هذا التَّمَكَّنَ احتملنَّ الإضمار والفصل .

فمما جاء في الشعر قوله :

صَفْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ      أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَعَلُّ(١)

وقال الآخر :

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَبْتَ وَهُوَ آمِنٌ      وَمَنْ لَا نَجِرُهُ يُمَيِّنُ مِنَّا مُفَرَّعًا(٢)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٥٨ على تقديم الإسم على الفعل مع أيها للضرورة .

الصعدة : القناة التي تثبت مستوية فلا تحتاج إلى تثقيف وتعديل . الحائر : المكان المظلم الوسط المرتفع الحروف ، وإنما قيل له حائر لأن المياه تتحير فيه .

وصف امرأة فشبه قدها بقناة وجعلها في حائر ، لأن ذلك أنعم لها وأشد لثنيها إذا اختلفت الريح .

والبيت من قصيدة لابن جميل ، أنظر الخزانة ج ١ ص ٤٥٧ - ٤٥٨ وأمال الشجري ج ١ ص ٣٣٢ والإنصاف ص ٣٦٠ ونسب الجوهري والأهمل إلى الحسام بن صداد الكلبى .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٥٨ على ما تقدم قبله .

وفي الملقى ج ٢ ص ٥٨ « قولنا : ان الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب - خالف فيه الشلوين فزعم أنها بحسب ما تفسره ، فهي في نحو : زيدا ضربته لا محل لها ، وفي نحو : ( انا كل شيء خلقتنا بقدر ) . . في محل رفع . وقال : فمن نحن نؤمنه . فظهر الجزم ، وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل ، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة » . وفي الهداديات لأبي علي أن الجزم في ذلك بأداة شرط مقدرة .

والبيت لهشام المري ، ونسب إلى مرة بن كعب بن لؤى .

أنظر الخزانة ج ٣ ص ٦٤٠ - ٦٤١ والإنصاف ص ٣٦٠ .

وقال الآخر :

فمَنى وإِغْلُ يَنْبُهُمْ يُحْيُو ۚ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأَنَّ السَّاقِ<sup>(١)</sup>

٢ / واعلم أَنَّ المفعول إذا وقع في هذا الموضع وقد شُغِلَ الفعل عنه انتصب بالفعل المضمر ، ٣٦١  
لأنَّ الذى بعده تفسير له ، كما كان في الاستفهام في قولك : أزيذا ضربته ، (أَبَشْرًا مِنَّا  
وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ)<sup>(٢)</sup> . وذلك قولك : إِنْ زِيدًا تَرَهُ تُكْرِمُهُ ، وَمَنْ زِيدًا يَأْتِيهِ يُعْطِيهِ ، وَإِنْ زِيدًا لَقِيْتَهُ  
أَكْرَمْتُهُ ، وكذلك «إذا» لأنها لا تقع إلا على فِعْلٍ . تقول : إذا زيدا لقيته فأكرمه ، قال :  
لا تَجْزَعِي إِنْ مُنْهِسًا أَهْلَكَتُهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي<sup>(٣)</sup> .

وقال الآخر :

إذا ابنَ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَّغْتِهِ فَقَامَ بِغَايَسٍ بَيْنَ وَضَلَيْكَ جَاوِزًا<sup>(٤)</sup>

( ١ ) من شواهد سيبويه أيضا على ما تقدم .

الواغل : الداخل على الشرب من غير دعوة وهو بمنزلة الوارث في الطعام . ينهم : ينزل بهم .

والبيت من قصيدة لمدى بن زيد المبادي ، أنظر الخزانة ج ١ ص ٤٥٦ - ٤٥٧ .

وأمال الشجرى ج ١ ص ٣٣٢ والانصاف ص ٣٦٠ وحاسة البحري ص ١٤٠ .

( ٢ ) القمر : ٢٤ . وفي سيبويه ج ١ ص ٥١ « فأما الألف فتقديم الإسم فيها قبل الفعل جائز . . . وذلك لأنها حرف  
الاستفهام الذى لا يزول عنه وليس للاستفهام في الأصل غيره » وقال في ج ١ ص ٥٢ « باب ما ينتصب في الألف تقول : أعبد  
الله ضربته ، وأزيذا مرت به . . . في كل هذا قد أضمرت بين الألف والإسم فعلا . . . » .

( ٣ ) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٦٧ على نصب ( منفسا ) بأخبار فعل يدل عليه المذكور .

شئ نفيس ومنفوس ومنفس بالفهم : يتناقض فيه ويرغب .

وعند ذلك فاجزعى « ، قال أبو عل : الفاء الأولى زائدة ، والثانية فاء الجزاء ثم قال : اجعل الزائدة أهما شئت .

البيت آخر قصيدة للنمر بن تولب يصف نفسه فيها بالكرم ويعاتب زوجه على لومها فيه وكان أضافه قوم في الجاهلية  
فمقر لهم أربع قلائص واشترى لهم زق خمر ، وأنظر الخزانة ج ١ ص ١٥٢ ، ٤٥٠ ، ج ٣ ص ٦٤٢ ، ج ٤ ص ٤١٠  
وأمال الشجرى ج ١ ص ٣٣٢ والمثنى ج ١ ص ١٤٢ ، ج ٢ ص ٥٨ والمعنى ج ٢ ص ٥٣٥ والكامل ج ٧ ص ٢٥٠ .

( ٤ ) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٢ برفع ابن وبلال .

وقال الأعل : « و ( إذا ) ما يكون الاسم فيه ميبئيا على الفعل خاصة . فأما أن يكون سيبويه رحمه الله - يعتقد فيها هذا  
ويذكر النصب هنا بعدها وإن كان الباب مما يجوز فيه الرفع والنصب . . . وأما أن يكون مذهبه جواز الرفع والنصب بعد ( إذا )  
وإن كان فيها معنى الشرط لأنها غير عاملة ، ولأن تقديم الإسم فيها على الفعل حسن ويكتفى بما في جملة الإبتداء من ذكر الفعل  
فستفى بذلك عن أن يليها الفعل وكلا المذهبين حسن صحيح » .



ولو رفع هذا رافعٌ على غير الفعل لكان خطأ ، لأنَّ هذه الحروف لا تقع إلا على لأفعال .  
ولكن رفعه يجوز على ما لا ينقض المعنى ، وهو أن يُضمر « بُلِّغ » ، فيكون إذا بُلِّغ ابنُ أبي  
موسى . وقوله : « بَلَّغْتِهِ » إظهارٌ للفعل وتفسيرٌ للفاعل .

— وأقول : ان سيبويه صرح بجواز رفع الإسم بعد ( إذا ) الشرطية في ج ١ : ص ٥٤ وسيتمرض عليه المبرد في هذا .  
الوصل - بكسر الواو : المفصل ، وهو ملحق كل عظيمين ، والمراد بوصليها المفصلان اللذان عند موضع نحرهما .  
وفي الخزانة : « يقدر على مذهب المبرد في رواية رفع ( ابن ) إذا بلغ ابن أبي موسى بالبناء للمفعول فيكون ابن نائب فاعل  
لهذا الفعل المحلوف ، و ( بلال ) . انتهى أن يكون بالرفع لأنه بدل من ابن أو عطف بيان له . وقد رأيت مرفوعا في نسختين  
صحيحتين من إضاح الشمر لأبي على الفارسي إحداها بخط أبي الفتح عثمان بن جنى - « وفي نسخ المتن وغيره نصب ( بلال ) مع  
رفع ( ابن ) قال النمامي : « بلالا » منصوب بفعل محلوف آخره يفسره بلفته . وقد روى بنصب ابن وبلال وهو كذلك في  
الكامل ج ٧ ص ٢٥١ وجعل سيبويه المرفوع مبتدأ قال النحاس : وغلظه المبرد ، لأن ( إذا ) بمنزلة حروف المجازة فلا يجوز  
أن يرتفع ما بعدها بالابتداء .

فقام بفأس جواب إذا ودخلت الفاء على الفعل الماضي لأنه دعاء .

والبيت من قصيدة طويلة لدى الرمة في مدح بلال بن أبي بردة . وقد عيب عليه قوله هذا في مجازة ناقته ، وقد قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم للأَنْصَارِيَّة التي فُتِرَتْ نَحْرَ نَاقَتِهَا إن نَجِثَ عَلَيْهَا مِنَ الْأَسْرِ : لِبَشْمَا جَزَيْتَهَا .

أنظر الخزانة ج ١ ص ٤٥٠ - ٤٥١ الخصائص ج ٢ ص ٣٨٠ أمالي الشجري ج ١ ص ٣٤ السيوطي ص ٢٢٦ والديوان  
ص ٣٧ - ٤٠ وفي طبعة كبرج ص ٢٥٣ برفع ابن وبلال .

\* \* \*

المبرد كان اعترض على سيبويه في تجويزه رفع الإسم بالابتداء بعد ( إذا ) الشرطية وبقى على رأيه في المقتضب ونقل هنا  
لقد المبرد ورد ابن ولاد عليه في الانتصار ص ٣٤ - ٣٧

ومن ذلك قوله : والرفع بعد ( إذا ) و ( حيث ) جائز ( سيبويه ج ١ ص ٥٤ ) في مثل حيث زيد لقيته فأكرمه وإذا زيد  
تلقاه فأكرمه .

قال محمد : أما ( حيث ) فلا بأس بالابتداء الإسم بعدها ، لأنك قد تقول : جلست حيث عبد الله جالس ، وأما ( إذا ) هذه  
فابتداء الإسم بعدها محال . وذلك أنك لا تقول ، اجلس إذا عبد الله جالس وقد نقض هذا قوله : إذا كانت ظروف الزمان في  
معنى الماضي فأضفها إلى الفعل إن شئت وإن شئت فإلى الإبتداء والخبر لأنها في معنى إذ - وإذا تصاف إلى ما ذكرت وإذا كانت  
بمعنى إذا فلا تصفها إلا إلى الفعل لأن إذا لا تصاف إلا إليه . ( أنظر سيبويه ج ١ ص ٤٦١ ) . . وقد أجاز في غير هذا الباب  
للرفع في هذا البيت ( ج ١ ص ٤٢ ) .

إذا ابن أبي موسى بلال بلفته فقام بفأس بين وصليك جازر

ولا يجوز الرفع على ما ذكر ، لأنه يرفعه بالابتداء ، ولكن يجوز على أن يفسر « بلغ » وتعبيره بقوله بلفته ومثل إجازة  
الرفع في أن قوله ( ص ٦٧ ) .

وكذلك : « لا تجزى إن منفس أهلكه » على أن يكون المضمَر « هلك » .

وكذلك هذه الآيات كلها ، وهى : ( إِذَا / السَّمَاءُ انشَقَّتْ )<sup>(١)</sup> و ( إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ )<sup>(٢)</sup> وإنما المعنى - والله أعلم - إذا كُوِّرَتْ الشمس ، وإذا انشَقَّت السماء .

٢  
٢٦٢

والجواب فى جميع هذا موجود ، لأن هذه لا تكون إلا بأجوبة . فالجواب فى قوله :

= لا تجزى أن منفساً أهلكه فإذا هلك فتد ذاك فاجزى

والقول فيه من رفع : أن يكون على إسمارك ( هلك ) أى : أن هلك منفس وتفسيره بقوله هلكه وهذا التفسير فى البيتين قول أبى عثمان .

ورد ابن ولاد على المبرد بقوله :

قال أحمد : « قوله : ابتداء الإسم بعد ( إذا ) محال ، لا تقول : اجلس إذا عبد الله جالس - فهذا لا يجوز بهذا اللفظ . ولا هو الذى أجازة سيويه وإنما يجيز مثل قولك : اجلس إذا عبد الله جالس فتكون الجملة بعد ( إذا ) مبنية من إسم وفعل إلا أن تقدم الإسم على الفعل يقيح من جهة الترتيب فأما أن يكون محالاً فلا ، ولكنه عند سيويه من باب المستقيم القبيح واستقامته من جهة معناه ولفظه ، وقبحه من جهة ترتيبه ، لأنه أولاً قدم الإسم وآخر الفعل وهذا مثل قوله :

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يسوم

وحكم ( قلما ) أن يليها الفعل .

فأما قوله : أنه ناقص ، لأنه ذكر أن ظروف الزمان إذا كانت فى معنى الاستقبال لم تصفها إلا إلى الفعل ، لأن الفعل لا يضاف فلم يصف إذا إلى الفعل فى المسألة التى ردها وهى قوله : إذا عبد الله تلقاه فأكرمه ، لأن الإضافة إلى الفعل إنما هى إضافة إلى الجملة والمعنى سواء قدمت الإسم على الفعل أو الفعل على الإسم فالمعنى فى ذلك واحد غير متغير ولا منتقص وإنما يقيح تقدم الإسم من جهة الترتيب لأن المعنى مختلف فهو إذا قدم الإسم أو أخر إنما يضيف إلى تلك الجملة بعينها ، لأنه لا فرق بين قولنا فى المعنى زيد قام ، وقام زيد وكذلك إذا زيد تلقاه ، وإذا تلقى زيدا فهو واحد فى المعنى ولو كانت ( إذا ) مضافة إلى الفعل دون الفاعل لكنا إذا قدمنا الإسم وأضفنا إليه دون الفعل أيضا خفضنا الإسم ولما لم يكن ذلك كذلك كانت الإضافة إلى الجملة المبنية من إسم وفعل ، وكان المعنى واحداً فى الوجهين أى تقديم الإسم وتقديم الفعل ، لأنهما قبل دخول ( إذا ) متساويان فى جودة المعنى والترتيب وبعد دخول ( إذا ) متساويان فى المعنى غير متساويين فى جودة الترتيب فأما ما حكاه عن أبى عثمان فى تأويل البيتين على قول من رفعهما ( إذا ابن أبى موسى بلال بلنته ) ( ولا تجزى أن منفس أهلكه ) من أنه يفسر إذا بلغ ابن أبى موسى . وإن هلك منفس فهذا الذى تأويله قبيح ، لأنه أضمر ما يرفع ، وفسر بما ينصب وإنما يفسر مثل ما يظهر ليكون ما ظهر مفسراً لما أضمر ، وهذا قول جميعهم ولو جاز ما ذكره لزمه أن يفسر فعلاً ناصباً ، ويفسره بفعل رافع فيقول : أزيده ضرب أبوه على معنى أمنت زيدا ضرب أبوه فان أجاز لك فهو نقض لجميع مذهبهم . . . »

وأقول فبالرغم من دفاع ابن ولاد عن رأى سيويه لما زال رأى المازنى والمبرد قويا .

( ١ ) الانشقاق : ١

( ٢ ) السكوير : ١

(إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) (عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا أُخْفِيََتْ) (١) . والجواب في قوله : (إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ) (٢) (عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ) .

فأما قوله : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ . وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ) فقد قيل فيه أقاويل (٣) :

فقوم يقولون : (فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِرَيْبٍ) هو الجواب ، لأنَّ الفاء وما بعدها جواب ، كما تكون جوابا في الجزاء ، لأنَّ «إِذَا» في معنى الجزاء . وهو كقولك : إذا جاء زيد فلن كَلِّمَكَ فكلِّمهُ . فهذا قول حسن جميل .

وقال قوم : الخبر محذوف ، لعلم المخاطب . كقول القائل عند تشديد الأمر : إذا جاء زيد ، أي إذا جاء زيد علمت ، وكقوله : إِنْ عِشْتُ ، وَيَكِلُ مَا بَعْدَ هَذَا إِلَى مَا يَعْلَمُهُ الْمُخَاطَبُ . كقول القائل : لو رأيت فلانا وفي / يده السيف .

٢  
٣٦٣

وقال قوم آخرون : الواو في مثل هذا تكون زائدة . فقوله : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ . وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ) يجوز أن يكون (إِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ) والواو زائدة . كقولك : حين يقوم زيد حين يأتي عمرو .

وقالوا أيضا : إذا السماء انشَقَّتْ أَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ . وهو أبعد الأقاويل . أعني زيادة الواو (٤) .

(١) أنظر البحر المحيط ج ٨ ص ٤٣٤ .

(٢) الانفطار : ١٠

(٣) ذكر المبرد في جواب (إذا) هنا ثلاثة أقوال وضعف منها واحدا وليس من بينها أن يكون الجواب قوله (فملاقية) على تقدير فانت ملاقية كما نسب إليه ذلك أبو حيان في البحر المحيط ج ٨ ص ٤٤٦ .

(٤) عقد الأنباري في الإنصاف مسألة لاختلاف في زيادة الواو ص ٢٦٨ - ٢٧٢ وصنيع المبرد هنا يشعر بأنه مع البصريين في القول بعدم زيادة الواو وقد خرج الشواهد التي احتج بها الكوفيون لزيادة الواو هل حذف الجواب ويقول : ان حذف الجواب معروف جيد كما قال من زيادة الواو : أنها أبعد الأقاويل ونسب إليه الأنباري بأنه يرى زيادة الواو مع الكوفيين قال : ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد .

ومن قول هؤلاء : إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ عَلَى ذَلِكَ (فَلَمَّا أَسْلَمًا وَتَلَّهِ لِلْجَبِينِ . وَنَادَيْنَاهُ<sup>(١)</sup>) -  
قالوا : المعنى : ناديناه أن يا إبراهيم . قالوا : ومثل ذلك في قوله : (حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ  
أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا<sup>(٢)</sup>) . المعنى عندهم : حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فَتُحِتْ أَبْوَابُهَا ، كما كان في  
الآية التي قبلها . في مواضع من القرآن كثيرة من هذا الضرب قولهم واحد ، وينشدون في ذلك .

حَتَّى إِذَا امْتَلَأَتْ بِطُغُونِكُمْ      وَرَأَيْتُمُ آبَنَاءَكُمْ شَبُوهَا  
وَقَلْبَتُمْ ظَهَرَ الْمَجْنُ      إِنَّا الْغَدُورَ الْفَاحِشَ الْخَبِثُ<sup>(٣)</sup>

قال : وإنما هو : قلبهم ظهر المجن .

٢ / وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين ، والله أعلم بالتأويل . فأنما حذف الخبر فمعروف جيد  
٣٦٤ من ذلك قوله ( وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلُّم بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لَلَّهِ  
الْأَمْرُ جَمِيعًا )<sup>(٤)</sup>.

وقال المبرد هنا في قوله تعالى ( حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ ) المعنى عندهم حتى إذا جاءوها فتحت هو حكاية لاستشهاد الكوفيين  
ثم أبطل هذا التقدير في الآيات والشعر بقوله : وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين فأما حذف الخبر فمعروف جيد فتكون  
الآية عند المبرد ما حذف فيه جواب ( إذا ) والواو عاطفة على الجواب المحذوف . وينسب إلى المبرد ابن هشام في المعنى ج ٢  
ص ٣٦ أنه يرى أن الواو وار الحال ، ويبطل ما نسب ابن هشام إلى المبرد أن المبرد لا يرى أن تقع الجملة المصدرية بماض  
حالاً من غير ( قد ) وجعل الجملة من قوله تعالى ( أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَةٌ صَدُورُهُمْ ) جملة دعائية لا حالية وقال : فأما القراءة  
الصحيحة فأنما هي : أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَةٌ صَدُورُهُمْ ( أنظر ص ٤٤١ من الجزء الرابع ) .

( ١ ) الصافات : ١٠٣

( ٢ ) الزمر : ٧٣ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٥٣ : « وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ ( حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا )  
أَيْنَ جَوَابُهَا ؟ وَعَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ( وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ ) ( وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ ) فَقَالَ : إِنَّ  
الْعَرَبَ قَدْ تَرَكُوا فِي مِثْلِ هَذَا الْخَبَرِ الْجَوَابَ فِي كَلَامِهِمْ لَعَلَّ الْخَبَرَ لِأَيِّ شَيْءٍ وَضَعَ هَذَا الْكَلَامَ ؟ »

( ٣ ) استشهد بالبصريين الفراء في كتابه ( معاني القرآن ) ج ١ ص ١٠٧ ، ٢٣٨ على زيادة الواو في جواب إذا وكذلك  
في مجالس ثعلب ص ٧٤ .

الخب بكسر الخاء وفتحها : الخلداج . ولم ينسب لقاتل . وانظر مشكل القرآن ص ١٩٨ والإنصاف ص ٢٦٩ وأمالى  
الشجرى ج ١ ص ٣٥٨ والخزانة ج ٤ ص ١٤٤ والفرائر ص ٢٩٨ وشرح المطلقات لابن الأنبارى ص ٥٥ .

( ٤ ) الرعد : ٣١ . ويقول في كتابه ( ما اتفق لفظه واختلف معناه ) ص ٣٠ عن هذه الآية : خبره عند المفسرين ؛  
لكان هذا القرآن .

قال الراجز :

لَوْ قَدْ حَدَاهُنَّ أَبَوُ الْجُسُودِ  
بِرَجَزٍ مُسَخَّنٍ رَوِيَّ  
مُسْتَوِيَّاتٍ كَنَسَوَى الْبَرْئِيَّ<sup>(١)</sup>

لم يأتِ بخبرٍ لِعَلِّمِ المخاطب . ومثل هذا الكلام كثير ولا يجوز الحلف حتى يكون المحلوف معلوما بما يدل عليه من متقدم خبر أو مشاهدة حال .

---

٣٠ . والمبرد يعبر عن حذف الجواب بحذف الخبر فعل ذلك هنا وفي كتابه ( ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد ) ص ٣٠ وذكر هذا الرجز هناك أيضا .

ونجد مثل هذا التعبير في كلام أبي عبيدة والاصمعي أنظر الأصمعي ص ٢٧٣ .

( ١ ) هذا الرجز منسوب إلى أبي الجودي في الخزائن ج ٣ ص ١٧١ وهو غير منسوب في الإقتضاب ص ٣٧٧ ، ٤٠٢ وفي الفرائر ص ٢٠٣ وفي كتابه ما اتفق لفظه ص ٣٠ ، وفي اللسان . استغفر في خطبته : إذا مضى واتسع في كلامه . والبرئى : ضرب من القمر أصغر مدور وهو أجود القمر .

## هذا باب

### الأفعال التي تنجزم لدخول معنى الجزاء فيها

وتلك الأفعال جواب ما كان أمراً أو نهياً أو استخباراً ، وذلك / قولك : انت زيدا يُكرمك ،  
ولا تأت زيدا يكن خيراً لك ، وأين بيتك أزرك ؟ .

وإنما انجزمت بمعنى الجزاء<sup>(١)</sup> ، لأنك إذا قلت : انتنى أكرمك ، فإنما المعنى : انتنى. فإن  
تأنتى أكرمك ، لأن الإكرام إنما يجب بالإتيان . وكذلك : لاتقم يكن خيراً لك ، لأن المعنى :  
فإن لم تقم يكن خيراً لك . وأين بيتك أزرك ؟ إنما معناه : إن تعلمنى أزرك .

وقال الله عز وجل : ( يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تُنحيكم من عذاب أليم )  
ثم ذكرها فقال : ( تؤمنون بالله ) فلما انقضى ذكرها قال : ( يغفر لكم )<sup>(٢)</sup> ، لأنه جواب هل .

( ١ ) هناك رأيان في جازم جواب الطلب : الجازم ( ان ) الشرطية المقدرة وهو مذهب سيويه الجازم هو الطلب نفسه  
لما قام مقام أداة الشرط ، وهو مذهب الخليل ، وهذا هو نص كلام سيويه ج ١ ص ٤٤٩ « وإنما انجزم هذا الجواب  
كما انجزم جواب ان تأنتى بأن تأنتى لأنهم جملوه معلقاً بالأول غير مستغن عنه إذ أرادوا الجزاء ، كما أن ان تأنتى غير مستغنية عن  
آتك ، وزعم الخليل : أن هذه الأوائل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب لأنه إذا قال : انتنى آتك فان معنى كلامه : ان  
يكن منك إتيان آتك وإذا قال : أين بيتك أزرك ؟ فكأنه قال : ان أهلك مكان بيتك أزرك لأن قوله : أين بيتك ؟ يريد به  
أعلى ، وإذا قال ليته عندنا يحدثنا فان معنى هذا الكلام : ان يكن عندنا يحدثنا . . وإذا قال لو نزلت فكأنه قال : أنزل »  
وانظر شرح الكافية للرعى ج ٢ ص ٢٤٧ فقد حكى ذلك أيضاً ، أما ابن هشام في المغنى ج ١ ص ١٨٧ وأبو حيان في البحر  
ج ١ ص ١٧٥ فقد حكيا مذهب سيويه ومذهب الخليل على أنهما مذهب واحد وهو انجزم بنفس الطلب والظاهر أن المبرد يرى  
رأى الخليل ويوضح هذا ما يقوله في ص ٤١٨ - ٤١٩ من الأصل واعلم أن جواب الأمر والنهى ينجزم بالأمر والنهى كما  
ينجزم جواب الجزاء بالجزاء وذلك لأن جواب الأمر والنهى يرجع إلى أن يكون جزاء صحيحاً .

وإنما انجزم جواب الاستفهام لأنه يرجع من الجزاء إلى ما يرجع إليه جواب الأمر والنهى وذلك قولك : أين بيتك أزرك ؟  
لأن المعنى بأن أهرقه أزرك .

( ٢ ) الصف : ١٠ ، ١١ - أعرب المبرد هذه الآية هنا بأن جعل تؤمنون بياناً للتجارة ، ويفسر مجزوم لأنه جواب  
الاستفهام وأعاد هذا الأعراب في هذه الآية في ص ٤١٩ من الأصل ؟ .

وإن الشجرى وأبو حيان ينسبان إلى المبرد أنه أعرب يفتر جواباً لقوله ( تؤمنون ) لأنه خبر في معنى الأمر -

وكذلك أعطني أكرمك . وتقول : اِثْنَيْنِ أَشْكُرُكَ ، والتفسير واحد . ولو قلت : لا تَعْصِ اللَّهَ  
يُدْخِلُكَ الْجَنَّةَ - كان جيّدا ، لأنك إنما أضمرتَ مِثْلَ مَا أَظْهَرْتَ . فكأنك قلت : فإنك إن  
لاتَّعَصِهِ يَدْخُلُكَ الْجَنَّةَ ، واعتبره بالفعل الذى يظهر فى معناه ؛ ألا ترى أنك لو وضعت / فِعْلا  $\frac{2}{366}$   
بغير نهى فى موضع ( لا تعص الله ) لكان ( أطع الله ) .

واو قلت : لا تَعْصِ اللَّهَ يَدْخُلُكَ النَّارَ - كان محالا ؛ لأنَّ معناه : أطع الله . وقولك : أطع الله  
يَدْخُلُكَ النَّارَ محالٌ .

وكذلك : لا تَذْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ لايجوز ؛ لأنك إذا قلت : « لا تَذْنُ » فإنما تريد :  
تباعدا ، ولو قلت : تباعد من الأسد يأْكُلُكَ - كان محالا ؛ لأنَّ تباعده منه لايجب أكْله إِيَّاهُ .  
ولكن لو رفعت كان جيّدا . تريد فإنه يَأْكُلُكَ (١) .

وأما قوله : ( وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ (٢) ) وما أشبهه ، فليس ( يقولوا ) جوابا  
( لَقُلْ ) . ولكن المعنى - والله أعلم - : قل لعبادى : قولوا يقولوا .

فى أمال الشجرى ج ١ ص ٢٥٩ : قال أبو العباس المبرد : تؤمنون بالله وتجاهدون خبر معناه الأمر : أى آمنوا بدليل  
الجزم فى يفر وقال غير المبرد عطف بيان على ما قبله ويفر جواب الاستفهام .

وانظر البحر المحيط ج ٨ ص ٢٦٣ .

والمبرد فى إمرأته موافق لسيبويه قال فى ج ١ ص ٤٤٩ :

« وما جاء فى هذا الباب فى القرآن وغيره قوله عز وجل ( هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله  
وتجاهدون فى سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ) ، فلما انقضت الآية قال ( يفر لكم ) » .

والزجاج هو الذى جعل يفر جوابا لتؤمنون لأنه بمعنى آمنوا ( ابن يمشى ج ٧ ص ٤٨ ) .

( ١ ) فى سيبويه ج ١ ص ٤٥١ : « وتقول : لا تدن من الأسد يكن خيرا لك فان قلت : لا تدن من الأسد يأْكُلُكَ فهو  
قبيح إن جزمت وليس وجه كلام الناس ، لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سببا لأكله فان رفعت فالكلام حسن كأنك  
قلت : لا تدن منه فإنه يأْكُلُكَ وإن أدخلت الفاء فهو حسن وذلك قولك لا تدن منه فيأْكُلُكَ وليس كل موضع تدخل فيه الفاء  
يحسن فيه الجزاء . . . » .

وانظر المفتى ج ٢ ص ١٥٠ وابن يمشى ج ٧ ص ٤٨ والبحر المحيط ج ١ ص ١٧٥ - ١٧٧ .

( ٢ ) الإسراء : ٥٣ .

وكذلك ( قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ )<sup>(١)</sup> وإنما هو : قل لهم يفعلوا يفعلوا .

\*\*\*

وتقول : مُرَّةٌ يَحْفَرُهَا ، ومره يحفرها<sup>(٢)</sup> . فالرفع على ثلاثة أوجه / ، والجزم على وجه واحد ، وهو أجود من الرفع ؛ لأنه على الجواب كأنه إن أمرته حفرها .

٢  
٣٦٧

وأما الرفع فأحد وجوهه : أن يكون ( يحفرها ) على قولك : فإنه ممن يحفرها ، كما كان لاتذن من الأسد يأكلك .

ويكون على الحال ، كأنه قال : مره في حال حفره . فلو كان اسما لكان مره حافرا لها .  
ويكون على شيء هو قليل في الكلام ، وذلك أن تريد : مره أن يحفرها ، فتحذف « أن » وترفع الفعل ؛ لأن عامله لا ينضم .

وبعض النحويين من غير البصريين يُجيز النصب على إضمار « أن » . والبصريون يَأْبَوْنَ ذلك إلا أن يكون منها عَوْضٌ ؛ نحو : الفاء والواو وما ذكرناه معهما . ونظير هذا الوجه قول طرفة :

( ١ ) إبراهيم : ٣١ وفي سبويه ج ١ ص ٤٥١ - ٤٥٢ « وتقول : مره يحفرها وقل له يقل ذلك وقال الله عز وجل ( قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم ) » .

وفي أمالي الشجرى ج ٢ ص ١٩٢ « قوله تعالى ( وقل لعبادى يقولوا التى هى أحسن ) وقوله ( قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ) وقوله ( قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله ) اختلف في جزم ( يقولوا ) و ( يغضوا ) و ( يغفروا ) فذهب الأخفش إلى أنهم أجوبة ( قل ) وذهب غيره إلى أنهم أجوبة أمر آخر مضمّر تقديره : قل لعبادى قولوا التى هى أحسن يقولوا وقل للمؤمنين غضوا من أبصاركم يغضوا . . . وهذا أوجه القولين ومن ذلك قوله تعالى ( قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة ) والى يوضح إضمار أمر آخر أن ( قل ) لابد له من جملة تحكى به فالجملة المحكية هى التى ذكرناها ، لأن أمر الله لنبيه بالقول ليس فيه بيان لهم بأن يقيموا الصلاة حتى يقول لهم النبى : أقيموا الصلاة فلا يجوز أن تكون هذه المجرّمات أجوبة لقل . »

وأبو حيان والرضى وابن هشام من ضعف رأى المبرد ( البحر ج ٥ ص ٤٢٦ المنى ج ١ ص ١٨٩ ، شرح الكافية ج ٢ ص ٢٤٨ ) .

( ٢ ) في سبويه ج ١ ص ٤٥١ - ٤٥٢ « وتقول له : مره يحفرها وقل له يقل . . . ولو قلت مره يحفرها على الابتداء كان جيدا وقد جاء رفعه على شيء قليل في الكلام على مره أن يحفرها فإذا لم يذكروا ( أن ) جعلوا المنى بمنزلة فى عسيما نفعل وهو فى الكلام قائل لا يكادون يتكلمون به » .



أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِئِي<sup>(١)</sup>

ومن رأى النصب هناك رأى نصب (أحضر) .

فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ/ عَزَّ وَجَلَّ : ( قُلْ أَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ )<sup>(٢)</sup> فتقديره - والله  $\frac{٢}{٣٦٨}$  أعلم - : قل أفغير الله أعبد فيما تأمروني . «غير» منصوب بـ «أعبد» .

وقد يجوز وهو بعيد على قولك : أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعَى ، فكأن التقدير : قل أفغير الله تأمروني أعبد . فتنصب (غير) بـ «تأمروني» . وقد أجازته سيبويه على هذا ، وهذا قول آخر وهو حلف الباء ، كما قال :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَاغْلُ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ<sup>(٣)</sup>

وأنا أكره هذا الوجه الثاني لبُعْده . ولا يجوز على هذا القول أن ينصب «غيرا» بأعبد ، لأن «أعبد» على هذا في صلة «أن» .

(١) استشهد سيبويه ج ١ ص ٤٥٤ على رفع الفعل بمد حذف «أن»

الوعى : الحرب ، وأصله الأصوات التي تكون فيها ، الشهود ، الحضور .

وفي الخزانة ج ١ ص ٥٨ : « بالرفع فقال سيبويه أصله أن أحضر ، فلما حذف «أن» ارتفع . و«أن أحضر» مجرور بن مقدره . و«أن أشهد» معطوف عليه . وقال المبرد : جملة تحضر حال من الباء ، و«أن أشهد» معطوف على المعنى ، لأنه لما قال : أحضر دل على الحضور . كما تقول : من كذب كان شراله . كذا نقلوا عنه .

وأقول : إن المبرد ذكر شيئا من ذلك فيما يأتي ص ٤١٩ - ٤٢٠ من الأصل . قال : « ألا ترى أنهم يقولون : من كذب كان شراله . يرينون : كان الكذب . وقال الله عز وجل : ( لا تحسبن الذين ييخلون بما آتاهم الله من فضله هو غيرا لهم ) لأن المعنى : البطل هو غير لهم : فدل عليه بقوله : ييخلون . وقال الشاعر : « ألا أيها الزاجري .. » فالمعنى من أن أحضر الوعى ، كقولك حضور الوعى .

هذا ما ذكره المبرد ، ولكنه لم يصرح بأن جملة أحضر حالية .

والبيت من معلقة طرفة ، انظر الخزانة أيضا ج ٣ ص ٥٩٤ ، ٦٢٥ ، وشرح الأنباري ص ١٩٢ - ١٩٣ .

(٢) الزمر : ٦٤ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٥٢ : « وسأله عن قوله عز وجل ( قل أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون ) فقال : تأمروني كقولك : هو يقول ذاك بلغى فبلغى لغو فكذلك تأمروني كأنه قال فيما بلغى وإن شئت كان بمنزلة : ألا أيها الزاجري أحضر الوعى » .

وفي النهر لأبي حيان ج ٧ ص ٤٣٨ : « أفغير منصوب بقوله أعبد وتأمروني جملة اعتراضية بين الفعل ومفعوله كأنه قيل أهيبه غير الله تأمروني .. ويجوز أن تكون تأمروني في موضع الحال .

(٣) البيت تقدم في ص ٣٦ من هذا الجزء .

وأما قوله عز وجل : ( ذَرُّهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا )<sup>(١)</sup> فعل الجواب .

فإن قال قائل : أفأمر الله بذلك ليخوضوا ويلعبوا ؟

قيل : مخرجه من الله - عز وجل - على الوعيد ، كما قال عز وجل : / ( اخْمَلُوا مَا شِئْتُمْ )<sup>(٢)</sup> ٢  
٣٦٩  
( وَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ )<sup>(٣)</sup> .

أما قوله : ( ذَرُّهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ )<sup>(٤)</sup> فإنه ليس بجواب ، ولكن المعنى : ذرهم  
لأعبين ، أي ذرهم في حال لعبهم .

---

(١) الحجر : ٣ - في سيويه ج ١ ص ٤٥١ « وتقول : ذره يقل ذاك وذره يقول ذاك . فالرفع من وجهين :  
أحدهما الابتداء والآخر على قولك : ذره قائلا ذاك فعجل يقول في موضع قائل فقل الجزم قوله عز وجل ( ذرهم يأكلوا  
ويلعبوا ويلتهم الأمل ) ومثل الرفع قوله : ( ذرهم في خوضهم يلعبون ) .

(٢) فصلت : ٤٠

(٣) الكهف : ٢٩

(٤) الأنعام : ٩١ . في البحر المحيط ج ٤ ص ١٧٨ ( يلعبون ) حال من مفعول ذرهم أو من ضمير خوضهم وفي  
خوضهم مطلق بذرهم .. وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥١ - ١٥٢ .

## هذا باب ألفات الوصل والقطع

وهنّ همزات على الحقيقة . فأمّا ألف القطع فهي التي تكون في أول الاسم أصلاً أو زائدة كالأصل . يُبنى عليها الاسم بناءً ، كما يُبنى على الميم الزائدة وغيرها من حروف الزوائد . فاستثنافها ووضعها بما قبلها سواء ، وذلك نحو : هذا أبٌ فاعلم ، وهذا أخٌ يافى . فهذه الأصلية . وكذلك همزة في إبل ، وفي أمر .

فأمّا الزائدة فنحو أحمَر ، وأصْفَر ، وهذا أفضل من ذا ، لأنّه من الفضل والحمرة والصفرة

وأما ألف الوصل فإنّما هي همزة<sup>(١)</sup> . كان الكلام بعدها لا يصلحُ ابتداءؤه ، لأنّ أوله ساكن ولا يُقدّر على ابتداء الساكن . فزيدت / هذه همزة ليُوصلَ بها إلى الكلام بما بعدها<sup>(٢)</sup> . فإن كان قبلها كلام سقطت ، لأنّ الذي قبلها مُعتمد للساكن مُفني ، فلا وجهَ لدخولها .

وكذلك إن تحرّك الحرف الذي بعدها لعلّه توجب ذلك سقطت الألف للاستغناء عنها بتحريك ما بعدها ، لأنّ ابتداءه ممكن ، فإنّما تدخل في الكلام للضرورة إليها . وسنذكر موضعها من الأفعال وما تدخله من الأسماء إن شاء الله .

---

(١) في ص ٨٠ من الجزء الأول مقدّمها بعنوانه بقوله : هذا باب معرفة ألفات القطع . وألفات الوصل .. وما هنا تكرير لما ذكره هناك .

(٢) انظر ص ٨٠ من الجزء الأول .

## هذا باب

### الأفعال التي تدخلها ألف الوصل والأفعال الممتنعة من ذلك

أما ما تدخله ألف الوصل فهو كلُّ فعلٍ كانت الياء وسائر حروف المضارعة تنفتح فيه إذا قلتَ **يَفْعَل** ، قلتَ حروفه أو كثُرت ، إلا أن يتحرَّك ما بعد الفاء فيستغنى عن الألف كما ذكرت لك .

فمن تلك الأفعال : ضرب وعلم / وكُرم ، وتقول إذا أمرت : **إِضْرِبْ زَيْدًا** ، **إِعلم ذلك** ، **أَكْرَمْ يازيد** ؛ لأنَّك تقول : **يُضْرِب** و**يَعْلَم** و**يَكْرُم** ، فالياء من جميع هذا مفتوحة . ٢  
٣٧١

وتقول : **يازيد اضرب عمرا** فتسقط الألف ؛ كما قال عز وجل : ( **قُلِ ادْعُوا اللَّهَ** ) (١) ، وكما قال : ( **وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ** ) (٢) لأن الواو لحقت فسقطت الألف .

وكذلك تقول : **انطلق يازيد** ، وقد انطلقت يازيد ؛ لأن الألف موصولة ؛ لأنَّك تقول في المضارع : **يَنطَلِق** فتتنفتح الياء ، وكذلك إذا قال : **استخرجت مالا** ، **واستخرج إذا أمرت** ؛ لأنَّك تقول : **يَسْتَخرج** . وكلُّ فعلٍ لم نذكره تلحقه هذه العلة فهذا مجراه .

فأما **تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ** ، و**تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ** : نحو : **تَقَاعَسَ الرجلُ** ، و**تَقَدَّمَ الرجلُ** - فإنَّ ألف الوصل لا تلحقه وإن كانت الياء مفتوحة في يتقدَّم ، وفي يتقاعَس ؛ لأنَّ الحرف الذي بعدها متحرَّك وإنما تلحق الألف لسكون ما بعدها .

فإن كان ( **يَفْعَل** ) مضموم الياء لم تكن / الألف إلا مقطوعة ، لأنها تثبت كثبات الأصل (٣) . ٢  
٣٧٢

(١) الإسراء : ١١٠

(٢) الأنفال : ٤١ .

(٣) انظر ص ٨٠ من الأول .

إِذْ كَانَ ضَمُّ الْيَاءِ مِنْ (يَفْعَلُ) إِنَّمَا يَكُونُ لِمَا وَلِيَهُ حَرْفٌ مِنَ الْأَصْلِ ، وَذَلِكَ مَا كَانَ عَلَى (أَفْعَلُ) ؛  
نَحْوُ : أَكْرَمَ ، وَأَحْسَنَ ، وَأَعْطَى ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : يُكْرَمُ ، وَيُحْسَنُ ، وَيُعْطَى ، فَتَنْضُمُ الْيَاءَ ؛  
كَمَا تَنْضُمُ فِي يُدْخِرُ وَيَهْمِلُجُ . فَإِنَّمَا تَثْبِتُ الْأَلْفُ مِنْ أَكْرَمَ ؛ كَمَا تَثْبِتُ الدَّالُّ مِنْ دَخِرُ .  
تَقُولُ : يَا زَيْدُ أَكْرَمَ عَمْرًا ، كَمَا تَقُولُ : دَخِرُجُ . قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ( فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا )<sup>(١)</sup>  
وَقَالَ : ( وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ )<sup>(٢)</sup> بِالْقَطْعِ .

وَكَانَ حَقٌّ هَذَا أَنْ يُقَالَ فِي الْمَضَارِعِ : يُؤَكْرِمُ - مِثْلُ يُدْخِرُجُ - وَيُؤَحْسِنُ . وَلَكِنْ أَطْرَحْتُ  
الْهَمْزَةَ لِمَا أَذْكَرَهُ لَكَ فِي مَوْضِعِهِ<sup>(٣)</sup> إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

\*\*\*

وَكَلُّ (فِعْلٍ) كَانَتْ أَلْفُهُ مَوْصُولَةً فَلَحِقَتْ الْأَلْفُ مَصْدَرُهُ فَهِيَ أَلْفٌ وَصَلْ ، وَإِنْ كَانَ (الْفِعْلُ)  
فِيهِ أَلْفٌ مَقْطُوعَةٌ فَهِيَ فِي مَصْدَرِهِ كَذَلِكَ<sup>(٤)</sup> .

فَأَمَّا الْمَوْصُولَاتُ فَنَحْوُ : الْإِنْطِلَاقُ ، وَالِاسْتِخْرَاجُ ، وَالِاقْتِدَاءُ .

$\frac{2}{373}$

وَأَمَّا الْمَقْطُوعَةُ فَنَحْوُ / : الْإِكْرَامُ ، وَالِإِحْسَانُ ، وَالْإِعْطَاءُ .

وَاعْلَمْ أَنَّ أَلْفَ الْوَصْلِ تُسْتَأْنَفُ مَكْسُورَةً ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ثَالِثُ الْحُرُوفِ مَضْمُومًا<sup>(٥)</sup> فِي جَمِيعِ  
الْأَفْعَالِ وَالْأَسْمَاءِ .

فَأَمَّا الْفِعْلُ فَقَوْلُكَ : اذْهَبْ . اسْتَخْرِجْ . اقْتَدِرْ . وَمَا لَمْ نَذْكُرْهُ فَهَذِهِ حَالُهُ .

وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ فَقَوْلُكَ : ابْنُ ، أُمِّ ، أَنْطِلَاقُ ، اسْتَخْرَاجُ ، اقْتِدَارُ ، أَمْرٌ فَاعِلٌ .

فَأَمَّا مَا ثَالِثُهُ مَضْمُومٌ فَإِنَّ أَلْفَ الْوَصْلِ تُبْتَدَأُ فِيهِ مَضْمُومَةً ، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ ضَمٌّ  
بَعْدَ كَسْرٍ . إِلَّا أَنْ يَكُونَ ضَمٌّ لِإِعْرَابٍ ؛ نَحْوُ فَخِذٍ فَاعِلٍ .

(١) الأعراف : ٢٠٤

(٢) القصص : ٧٧

(٣) سيأتي في ص ٣٨١ من هذا الجزء

(٤) انظر ص ٨١ ، ص ٢٢٨ من الجزء الأول

(٥) انظر ص ٨١ من الجزء الأول .

ولا يكون اسم على (فِعْلٍ) ولا غير اسم . فَلَمَّا كَانَ الثَّالِثُ مَضْمُومًا ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ  
الْأَلْفِ إِلَّا حَرْفٌ سَاكِنٌ - لَمْ يَكُنْ حَاجِزًا ، وَاسْتَوْثِنَتْ مَضْمُومَةٌ ، تَقُولُ : اسْتَضْعِفَ زَيْدٌ ، وَانْطَلِقَ  
بِعِبْدِ اللَّهِ ، وَكَذَلِكَ فِي الْأَمْرِ . تَقُولُ : أُدْخِلْ . اقْعُدْ . ( اَرْكُضْ بِرَجْلِكَ )<sup>(١)</sup> .

وَلِلْمَرْأَةِ مِثْلُ ذَلِكَ : اَرْكُضِي . اُدْخُلِي - وَتَقُولُ : اُعْزِي يَا امْرَأَةٌ ، لِأَنَّ أَصْلَ الزَّائِي الضَّمَّ  
وَأَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا وَاوٌ . وَلَكِنْ الْوَاوُ ذَهَبَتْ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَأَبْدَلَتْ الضَّمَّةُ كَسْرَةً مِنْ أَجْلِ  
الْيَاءِ الَّتِي لِلتَّأْنِيثِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ لِلرَّجُلِ : أَنْتَ تَضْرِبُ / زَيْدًا ، وَلِلْمَرْأَةِ أَنْتَ تَضْرِبِينَ .  
فَإِنَّمَا تَزِيدُ الْيَاءَ وَالنُّونَ بَعْدَ انْفِصَالِ الْفِعْلِ لِتَمَامِهِ . وَتَقُولُ لِلرَّجُلِ : أَنْتَ تَغْزُو ، وَلِلْمَرْأَةِ أَنْتَ  
تَغْزِينَ ، فَتَذْهَبُ الْوَاوُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ عَلَى مَا ذَكَرْتَ لَكَ .

فَإِنَّمَا الْأَلْفُ الَّتِي تَلْحَقُ مَعَ اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ مَفْتُوحَةٌ<sup>(٢)</sup> ، نَحْوُ : الرَّجُلُ ، الْغُلَامُ ، لِأَنَّهَا  
لَيْسَتْ بِاسْمٍ وَلَا فِعْلٍ . وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ ( قَدْ ) وَإِنَّمَا أَلْحِقْتُ لَامَ التَّعْرِيفِ لِسُكُونِ اللَّامِ . فَخُولَفَ  
بِحَرَكَتِهَا لِلذَّكَ .

وَكَذَلِكَ أَلِفُ ( آيْمُنُ ) الَّتِي تَدْخُلُ لِلْقِسْمِ مَفْتُوحَةٌ<sup>(٣)</sup> ، لِأَنَّهُ اسْمٌ غَيْرٌ مَتَمَكِّنٌ ، وَلَيْسَ بِوَاقِعٍ  
إِلَّا فِي الْقِسْمِ ، فَخُولَفَ بِهِ . تَقُولُ : آيْمُنُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنْ ، آيْمُنُ الْكُفَّةِ لِأَفْعَلَنْ .

وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهَا أَلِفٌ وَضَلَّ سَقُوطُهَا فِي الْإِدْرَاجِ ، تَقُولُ : وَآيْمُنُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنْ ، كَمَا قَالَ فِي  
أَخْسَرَى :

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيِّمُنِ اللَّهِ مَا نَذَرَى<sup>(٤)</sup>

وَاعْلَمْ أَنَّ أَلِفَ الْوَصْلِ إِذَا لَحِقَتْهَا أَلِفُ الاسْتِفْهَامِ سَقُطَتْ<sup>(٥)</sup> ، لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ فِي الْكَلَامِ  
مَا يُسْتَفْتَى بِهِ عَنْهَا ، كَمَا ذَكَرْتَ / لَكَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَابَعْدَهَا مَوْصُولًا نَمَا قَبْلَهَا سَقُطَتْ ، لِأَنَّهُ<sup>٢</sup>  
٣٧٥

(١) سورة ص : ٤٢ .

(٢) انظر ص ٨٣ ، ٢٥٣ من الجزء الأول .

(٣) تقدم في ص ١٦٤ ، ٢٥٣ من الجزء الأول .

(٤) تقدم في ص ٢٢٨ من الجزء الأول .

(٥) انظر ص ٨٤ ، ٨٥ ، ١٦٣ ، ٢٥٣ من الجزء الأول .

قد استغنى عنها إذ لم يكن لها معنى إلا التوصل إلى الكلام بما بعدها . وذلك قولك : أنطلقت  
 يارجل ؟ بالفتح ، لأنها ألف الاستفهام ، وكذلك أخرجت شيئاً ؟ فهي الألف التي في قولك :  
 أضربت زيدا ؟ ومثل ذلك ( اتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ ) (١) .

إلا ألف آيْمُن وألف الرجل فإنك إذا استفهمت مددت ؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ؛  
 لأنهما مفتوحتان وألف الاستفهام مفتوحة . تقول : آالرجل قال ذاك ؟ الغلام جاءك ؟ آيْمُنُ الله  
 لأفعلن ؟

## هذا باب

### دخول ألف الوصل في الأسماء غير المصادر

اعلم أنها تدخل في أسما معلومة<sup>(١)</sup> - وتلك الأسماء اختلّت وأزيلت عن وجهها فسكنت أوائلها فدخلتها ألف الوصل لذلك . فإن اتصل بها شيء قبلها سقطت الألفات ؛ / لأنّ ألفات الوصل لا حظ لها في الكلام أكثر من التوصل إلى التكلم بما بعدها . فإذا وصل إلى ذلك بغيرها فلا وجه لذكرها .

ولم يكن حقّ الألف أن تدخل على الأسماء ، كما لم يكن حقّ الأفعال أن تعرب ، ولكن أعرب منها ما ضارع الأسماء . وأدخلت هذه الألف على الأسماء التي اختلّت فنقصت عن تمكّن غيرها من الأسماء .

فمن ذلك ( ابن وابنة ) ؛ لأنّه اسم منقوص قد سقط منه حرف ، وذلك الحرف ياء أو واو فتقول : هذا ابن زيد ، وهذه ابنة زيد ، فتسقط ألف الوصل . وكذلك إن صغرت سقطت ؛ لأنّ فاء الفعل تتحرك وتبتدأ ، وتستغنى عن ألف الوصل . تقول : بُنِيَ وَبُنْيَةٌ ، وكذلك بَنُونُ ، لما حرّكت الياء سقطت الألف . وبنات بمنزلتها .

\*\*\*

ومن هذه الأسماء : ( اسم ) . تقول : بدأت باسم الله . وإذا صغرت قلت : سُمِي .  
و ( إثنان ) كذلك . ولو كان يفرد لكان يجب أن يكون في الواحد ( إثن ) ، ولكنه لا يفرد في العدد فيبطل / معناه .

ومن الغرب من يجعله اسما لليوم على غير معنى العدد فيقول : اليوم الاثن كما يقول : الابن ، واليوم الثنئ . وليس ذلك بالجيد ؛ لأنّ معنى التثنئية أنّ الواحد كان عندهم الأوّل ثمّ

(١) انظر ص ٨٢ ، ٢٢٨ من الجزء الأول . هي لفظة سيوية ، وفي ظنّها أنها ( مطولة ) .



بنوا الاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس على ذلك ؛ كما تقول : اليوم يومان من الشهر ،  
أى تمام يومين .

\*\*\*

ومن ذلك ( إِسْت ) إنما هى على ثلاثة أحرف ، فالسين موضع الفاء ، والثاء موضع العين ،  
والهاء فى موضع اللام . وهى الساقطة ، يدلُّك على ذلك قولك فى التصغير : ( سَتِيَه ) وفى الجمع :  
( أَسْتَاه ) فاعلم .

ومنها ( امرؤ ) فاعلم ، واعتلاله إتباع عينه للامه ، وهذا لا يوجد فى غير ما يعتلُّ من الأسماء .

\*\*\*

ومن ذلك « ابنم » . وإنما هو ابن والميم زائدة ، فزادت فى هذا الاسم المعتلُّ كما ذكرت  
لك ، فاتبعت النون ما وقع فى موضع اللام ؛ كما أتبعَت العينُ اللامَ فيما ذكرت لك . ومعناها  
بزيادة الميم وطرحها واحد . / قال المثلَّمس :

وهلِّ لِىْ أُمٌ غَيْرُهَا إِنْ تَرَكْتُهَا      أبى الله إِنْ أَنْ أَكُونَ لَهَا ابْنَةً<sup>(١)</sup>

وقال الكُمَيْت بن زيد الأسدى :

وَمِنْهَا لَقِيْطٌ وَابْنَمَاهُ وَحَاجِبٌ      مُورِثٌ نَيْسِرَانِ الْمَكَارِمِ لَا الْمُخْبِى<sup>(٢)</sup>

أى وابناه . فألف الوصل فى هذه الأسماء على ما ذكرت .

( ١ ) البيت من قصيدة المثلَّمس فى الأصمعيات ص ٢٨٦ - ٢٨٨ يعاتب فيها خاله وهى فى الخزائن أيضا ج ٤  
ص ٢١٥ - ٢١٦ وانظر العيني ج ٤ ص ٥٦٨ .

( ٢ ) فى اللسان : خبت النار والحرب تخبر خبوا : سكنت وطفنت وغد لها . وأخبيها أنا .. قال الكيت :  
ومنا ضرار وابناه وحاسب      موجه نيران المكارم لا الخبي  
وفى شرح ديوان المثلَّمس : ( ابنم ) لا يبنى ولا يجمع إلا أن الكيت قد ثناه وهو شاذ فقال :  
ومنا ضرار وابناه وحاسب      مورث نيران المدارة لا الخبي  
من تعليق الأصمعيات ص ٢٨٦ وأظن أن رواية نيران المكارم أنسب للمع . وانظر شرح سقط الزند ص

ومن ألفات الوصل الألفُ التي تلتحق مع اللام للتعريف. وإنما زيدت على اللام ، لأنَّ اللام منفصلةٌ تمامًا بعدها ، فجعلت معها اسمًا واحدًا بمنزلة « قَدْ » ، ألا ترى أنَّ المتذكِّر يقول : « قد ، فيقف عليها إلى أن يذكر ما بعدها ، فإن توهم شيئاً فيه ألف الوصل قال : « قدى » يقدر قد انطلقت . قد. استخرجت ، ونحو ذلك .

وكذلك في الألف واللام تقول : جاعلى « ال » وربما قال : « إلى » يريد الابن ، الإنسان ، على تخفيف الميزة فيفصلها كما يفصل البائن من الحروف . قال الراجز :

• دَعْ ذَا وَقَدِّمْ ذَا وَالْحَقِّنَا بِذَلِّ •

فوقف عليها ، ثم قال متذكِّراً لها ولحرف الخفض الذى معها :

• بالشَّخْمِ إِنَّا قَدْ مَلِينَاهُ بَجَلٍ<sup>(١)</sup> •

---

( ١ ) تقدم في ص ٨٤ من الجزء الأول .

## / هذا باب

مصادر الأفعال إذا جاوزت الثلاثة  
صحيحها ومعتلها. والاحتجاج لذلك. وذكر أبيهتها

أما ما كان من ذوات الأربعة فإن الفعل منه يكون على (فَعَّلَل) ماضياً ، ويكون مستقبله على (يُفَعِّلِل).

ومصدره على (فَعَّلَلَة) و (فَعَّلَل) <sup>(١)</sup>؛ نحو : (دَحْرَجْتَهُ دَحْرَجَةً) ، وَهَمَلَجَ الدَّابَّةَ هَمَلَجَةً <sup>(٢)</sup> وَسَرَّهَفْتُهُ سَرَّهَفَةً ، وَسَرَّعَفْتُهُ سَرَّعَفَةً ، وَزَلَزَلُ اللَّهُمَّ زَلْزَلَةً .  
والمضارع يُدَحْرِجُ وَيُسَرِّهِفُ وَيَهْمَلِجُ .

والفعلال ؛ نحو السَّرْهَافُ والسَّرْعَافُ والزَّلْزَالُ .

والمصدر اللازم هو (الفَعَّلَلَة) . والماء لازمة له لأنها بدل من الألف التي تلحق هذا الضرب من المصادر قبل أواخرها نحو ما ذكرنا من السيرْهَافُ والزَّلْزَالُ . قال العجاج :  
\* سَرَّهَفْتُهُ مَا شِئْتُ مِنْ سِرْهَافٍ <sup>(٣)</sup> \*

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤٥ « باب مصادر بنات الأربعة فاللازم لما الذي لا ينكسر عليه أن يمي على مثال فعلة .. وذلك نحو : دحرجته دحرجة وزلزلته زلزلة .. وقد قالوا الزلزال والقلقال ففتحوا » .

قال في ص ٣٤٦ « والفعلة هاهنا بمنزلة المفاعلة في فاعلت والفعلال بمنزلة الفيعال في فاعلت » .

وقال في ص ٣٤٥ : « وإنما ألحقوا الماء عوضاً من الألف التي تكون قبل آخر حرف وذلك ألف زلزال ، وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٠٢ .

(٢) المملجة والمملاج : حسن سير الدابة .

(٣) سرهفيه : أحسنت غداه يريد أنه جهد في تربيته .

وروى في الخصائص ج ١ ص ٢٧ ، ج ٣ ص ١٥٨ وفي السبط ص ٧٨٨ :

سرعهته ماشئت من سرعاف

وهذا الرجز للمجاج يماثل ابنه رؤبة ، وقد رد رؤبة على أبيه برجز آخر ، انظر الخزانة ج ١ ص ٢٤٥ - ٢٤٦ والخصائص ج ١ ص ٢٢٢ وأمال الشجري ج ٢ ص ٢٩٤ والسيوطي ص ٣٢٣ والأرجوزة في ديوان المجاج ص ٤٠ - ٣٨ .

وما كان من ذوات الثلاثة المزيدة الواقعة على هذا الوزن من الأربعة فتحكمه حكم هذه التي وصفناها إذا كانت زيادته للإلحاق<sup>(١)</sup> ، وذلك نحو : حوقلت حوقلة<sup>(٢)</sup> ، وبيطرت بيطرة<sup>(٣)</sup> ،  $\frac{٧}{٣٨٠}$  وجهور بكلامه جهورة<sup>(٤)</sup> . وكذلك : شملت شملة<sup>(٥)</sup> ، وصغرزت / صغرزة<sup>(٦)</sup> ، وسلقيته سلقاة<sup>(٧)</sup> ، يافى ، وجعبيته جعباة<sup>(٨)</sup> يافى .

والمضارع على مثال يُدَخِّرُج ، نحو : يُحَتِّبِي وَيُحَوِّقِل وَيُشَمِّلِل ، وكذلك جميعها . فأمّا مثل الزأزال والسرهاد فالحيقال والسلقاء ، كما قال :

يَا قَوْمُ قَدْ حَوَّقَلْتُ أَوْ ذَنَوْتُ  
وَبَعْضُ حَيْقَالِ الرِّجَالِ الْمَسُوتِ<sup>(٩)</sup>

فإن كان الشيء من ذوات الثلاثة على وزن ذوات الأربعة التي وصفنا من زوائد غير حروف الإلحاق - فإن المضارع كمضارع ذوات الأربعة ؛ لأنّ الوزن واحد ، ولا يكون المصدر

(١) في الأصل : كالحاق .

(٢) كبر وضعف .

(٣) يبطر اليطار الدابة : شق جلدها ليداويها ويقال بطر الجرح يبطره ويطره بطرا . بضم العين وكسرها .

(٤) جهور في كلامه جهورة : علاصوته .

(٥) شمل : أسرع .

(٦) صغرر الشيء فتصمرر : دحرجه فتدحرج واستدار .

(٧) سلقاء : ألقاء على قفاه وكذلك سلقه .

(٨) جعباء جعباة : صرعه .

(٩) في المصنف ج ١ ص ٣٨ - ٣٩ « ويحور عندي أن يكون اشتقاق حوقل من الحفلة وهي ما بق من نفايات القمر لأن قولم : قد حوقل الرجل معناه : كبر وضعف فصار كأنه لم يبق منه إلا نفايته وقال الراجز : يا قوم قد حوقلت ... وهو قريب في المعنى من قولم : شيخ قاحل إذا كبر وييس وليس على نظمه لأجل التقديم والتأخير في الحروف ولكنه قريب من لفظه وقريب من معناه » ، وانظر ج ٣ ص ٧ أيضا .

وروى في المخصص ج ١ ص ١٤ : وبعد حيقال الرجال الموت . وكذلك في اللسان ثم قال ويروى : وبعد حوقال وأراد المصدر فلما استوحش من أن تصير الواو بهاء فتحه .

نسب الرجز إلى رؤبة وانظر ديوانه ص ١٧٠-١٧١ في الزيادات والبيت مفرد هناك .

كمصادرهما ، لأنه غير مُلَحَق بها ، وذلك ما كان على ( فَعَلْتَ ) و ( فاعلت ) و ( أَفَعَلْتَ ) فالوزن على وزن دحرجت<sup>(١)</sup> ، تقول : قَطَعَ يُقَطِّع ، وكَسَرَ يُكَسِّر على مثال يُدْخِرَج . فهذا فَعَلْتَ . وأما ( فاعلت ) فنحو : قَاتِلٌ يُقَاتِلُ ، وضاربٌ يُضَارِب .

وأما ( أَفَعَلْتَ ) فنحو : أَكْرَمَ يُكْرِمُ ، وَأَحْسَنَ يُحْسِنُ . وكان الأصلُ يُؤَكْرِمُ / وَيُؤَحْسِنُ <sup>٢</sup>/<sub>٣٨١</sub> حتى يكونَ على مثال يُدْخِرَج ، لأنَّ همزة أَكْرَمَ مزيدة بحذاء دال دحرج ، وحقُّ المضارع أن ينتظم ما في الماضي من الحروف . ولكنْ حُدِثَتْ هذه الهمزة ، لأنها زائدة ، وتلحقها الهمزة التي يعنى بها المتكلم نفسه ، فتجتمع همزتان ، فكهروا ذلك ، وحذفوها إذ كانت زائدة ، وصارت حروف المضارعة تابعة للهمزة التي يعنى بها المتكلم نفسه ، كما حلفت الواو التي في يعد لوقوعها بين ياء وكسرة وصارت حروف المضارعة تابعة للياء<sup>(٢)</sup> .

ومع هذا فإنهم قد حذفوا الهمزة الأصلية لالتقاء الهمزتين في قولك : كُنْ ، وخُذْ<sup>(٣)</sup> ، فإرارا من أُوْكُل ومن أُوْخُذ ، وأمنوا الاتباس .

فإن اضطرَّ شاعر فقال : يُؤَكْرِم وَيُؤَحْسِن جاز ذلك ، كما قال :

وَصَالِيَسَات كَكَمَا يُؤَثْقَيْنِسْنَ<sup>(٤)</sup>

(١) يريد من الوزن المائلة في عدد الحروف والسكنات ، ولا يريد الوزن الصرى إذ هو مختلف كما هو معروف .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٠ ( وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في يفعل ويفعل وأخواتهما كما ثبتت التاء في تفعلت وتفاعلت في كل حال ولكنهم حذفوا الهمزة في باب افعل من هذا الموضع فاطر د الحذف فيه . لأن الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك وكثر هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه ، كما اجتمعوا على حذف كل وتري وكان هذا أجدر أن يحذف حيث حذفوا ذلك الذي من نفس الحرف لأنه زيادة لحقته زيادة فاجتمع فيه الزيادة وأنه يستثقل وأن له عوضا إذا ذهب .

(٣) الأصل فيها أأكل . أأخذ . فلوجاء على القياس لكان الأمر منهما أوكل . أأخذ . بقلب الهمزة الثانية واوا .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٣ في باب ما يحتل الشعر واستشهد به في ص ٢٠٣ على أن الكاف اسم بمعنى مثل ، كما استشهد به في ج ٢ ص ٣٣١ على بقاء الهمزة في المضارع للضرورة .

/ وكما قال :

كُرَاتُ غُلَامٍ فِي كِسَاءٍ مُؤَرَّنَبٍ<sup>(١)</sup>

وكما قال :

هَإِنَّهُ أَهْلٌ لَّأَنْ يُؤَكْرَمَا<sup>(٢)</sup>

وقد يجرى في الباب الحرف والحرفان على أصولهما وإن كان الاستعمال على غير ذلك ليدل على أصل الباب .

فمن ذلك ( اسْتَحَوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ )<sup>(٣)</sup> ، وأُغِيلَتِ الْمَرْأَةُ<sup>(٤)</sup> . المستعمل في هذا الإغتيال على ما يجده في كتاب التصريف نحو : استجاز وأقام واستقام .

— الصاليات : أراد بها الأثافي لأنها صليت بالنار : أى أحرقت حتى اسودت . والأثافي : جمع أثفية وهى الحجارة التى ينصب عليها القدر .

وفي المنصف ج ١ ص ١٩٢ - ١٩٣ « يؤنثين تحتل وجهين : أحدهما : أن تكون مثل يؤكرم .. وتكون ( أثفية ) عند أفعولة . والوجه الآخر : أن يكون يؤنثين يفعلين بمنزلة يسلفين ويحسين فتكون أثفية على هذا فاعلة .. » وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ١٨٤ والمنصف ج ٢ ص ١٨٥ وج ٣ ص ٨٢ .

الوار عاطفة وليست واو رب . و ( ما ) فى ككما قال الفارسي : يجوز أن تكون مصدرية كأنه قال مثل الأثفاء ، ويجوز أن تكون موصولة بمنزلة الذى ، وقال ابن السيد : الكافان لا يتصلقان بشئ فإن الأولى زائدة والثانية أجريت مجرى الأسماء لدخول الجار عليها .

أى لم يبق من هذه الديار التى غلت من أهلها غير رماد القدر وغير حجارة القدر ، وقال البندادى هو من بحر السريع وربما حسب من لم يحسن العروض أنه من الرجز ( جعل رجزا فى كتاب سيبويه ) وهو لخطام الجاشمى - انظر الخرافة ج ١ ص ٣٦٧ - ٣٦٨ وشواهد الشافية ص ٥٩ والخصائص ج ٢ ص ٣٦٨ وسيمية المبرد فى الجزأين الثالث والرابع . ( ١ ) استشهد سيبويه على بقاء همزة الفعل فى اسم المفعول مؤرنب للضرورة وصدده كافى المنصف ج ١ ص ١٩٢ .

تَدَلَّتْ عَلَى حُصِّ ظِمَامٍ كَأَنَّهَا

وحص : جمع أحص وحصاء ، أى لا ريش عليها . وكساء مؤرنب : متخذ من جلود الأرناب ، والشعر الليل الأخيلية تصف قطاة تدلت على فراخ لها لا ريش عليها .

وهو فى اللسان ( رنب ) وفى سيبويه ج ٢ ص ٣٣١ وشرح الحماسة ج ١ ص ٣٧٤ .

( ٢ ) الشاهد فيه كسابقة وقال البندادى فى شواهد الشافية ص ٥٨ : « وقد بالغت فى مراجعة المواد والمطان فلم أجد قاله ولا تشبهه » ، وانظر الانصاف ص ٧ ، ١٤٨ ، ٤٦١ .

( ٣ ) المجادلة : ١٩ .

( ٤ ) أغيلت المرأة وأهالت : إذا أرضعت ولدها وهى حامل . انظر المنصف ج ٣ ص ٤٥ .

وكذلك ليُجِحت عينه<sup>(١)</sup> . ونحو ذلك :

قد علمت ذاك بنات ألب<sup>(٢)</sup>

فمما جاء على أصله فيما الحمزة فيه قولهم : أوْمُر<sup>(٣)</sup> فهذا كنحو ما وصفت لك في الكلام . ولم يجز في الزائدة مثل هذا في غير الشعر ، لأن الأصلية أمكن . فإذا كان إثباتها ممتنعا فهو من الزيادة أبعد .

\*\*\*

فالمصدر في ( أفعلت ) على مثال الزلزال<sup>(٤)</sup> . ولم يكن فيه مصدر جاء يزكّله لأنه نقص في المضارع فجعل هذا عوضاً ، وذلك نحو : أكرمت إكراماً ، وأعطيته إعطاءً/ ، وأسلمت إسلاماً  $\frac{2}{383}$  فهذا غير منكسر ولا ممتنع في ( أفعلت ) من الصحيح .

\*\*\*

أما ( فاعلت ) فمصدره اللازم مُفاعلة<sup>(٥)</sup> . ما كان فيه لاثنين أو واحد ، وذلك نحو :

( ١ ) . لحنت عينه : لصقت « ومنه قولهم : هو ابن عى لما . أى لاصق النسب .

( ٢ ) ( استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٦١ فقال : إذا سميت رجلاً بألب من قولك : قد علمت ذاك بنات ألب - تركته على حاله » .

واستشهد به في ص ٤٠٣ على فك الإدغام شاذاً - ولم يتكلم عليه الأعل في الموضعين ، ويقول البغدادي : « ولم يورد أبو جعفر النحاس ولا الأعل الشنخري هذا البيت في شواهد سيبويه وكأنهما لم يتنبها لكونه شعراً » .

بنات ألبى : عروق في القلب تكون فيها الرقة . وقيل لأعرابية تعاتب ابنها : مالك لا تدعين عليه ؟ فقالت : تأتي له ذاك بنات ألب . وتقدم في ج ١ ص ١٧١ .

( ٣ ) الأبر من أمر إن كان في أول الكلام فالكثير حذف فائه نحو ( مره ) وإذا كان في حشو الكلام فالكثير إثبات الحمزة كقوله تعالى ( وأمر أهلك بالصلاة ) انظر شرح الشافية للرضي ج ٣ ص ٥٠ وشرح المراح ص ٩٩ وتصريف العزى ص ٤٣ . وفي أمال الشجرى ج ٢ ص ١٧ : إذا دخل على ( مر ) حرف عطف أجمعوا على إعادة حمزته إليه - وفي شرح العزى أحاديث حذف فيها الحمزة مع حرف العطف نحو : فر ، ومر .

( ٤ ) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ « فالمصدر على أفعلت أفعلأ أبداً ، وذلك قولك : أعطيت إعطاءً ، وأخرجت إخراجاً » . وانظر الجزء الأول من المقتضب ص ٧٢ .

( ٥ ) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ « وأما فاعلت فإن المصدر منه اللى لا ينكسر أبداً مفاعلة جعلوا الميم عوضاً من الألف التى بعد أول حرف منه وإلهاء عوض من الألف التى قبل آخر حرف وذلك قولك : جالسته مجالسة وقاعدته مقاعدة وشاربته مشاربة » .

قاتلت مُقاتلة ، وشامت مُشائمة ، وضاربت مُضاربة ، فهذا على مثال دحرجت مُدَحرجة يافى .  
ولم يكن فيه شيء على مثال الدحرجة ؛ لأنه ليس بملحق بفعلت . ويجىء فيه ( الفِعال ) ، نحو :  
قاتلته قِتالا ، وراميته رِماء . وكان الأصلُ ( فِيعالا ) ؛ لأنَّ فاعلت على وزن أفعلت وفعللت ،  
والإكرام ، ولكنَّ ألباء محذوفة من فيعال استخفافاً ، وإن جاء بها جاء فمصيب .

وأما قولنا : ما يكون لاثنيين فنحو : شامت ، وضاربت . لا يكون هذا من واحد ، ولكن  
من اثنين فصاعداً .

وأما ما يكون واحد من هذا الباب فنحو : عاقبت اللص ، وطارقت النعل ، وعافاه الله .  
ولهذا موضع يميز<sup>(١)</sup> فيه إن شاء الله .

\*\*\*

ومن هذا الوزن ( فعلت ) ومصدره التفعيل<sup>(٢)</sup> ؛ لأنه ليس بملحق/ ، فالتاء الزائدة عوض  
من تثقيل العين ، والياء بدل من الألف التي تلحق قبل أواخر المصادر ، وذلك قولك : قطعته  
تقطيعاً ، وكسرتة تكسيراً ، وشمرتة تشميراً .

٢  
٣٨٤

وقال في ص ٢٤٤ « وقد قالوا : ماريته مراء ، وقاتلته قتالا وجاء فعال على فاعلت كثيراً كأنهم حذفوا الياء  
التي جاء بها أولئك في قتال ونحوها . وأما المفاعلة فهي التي تلزم ولا تنكسر كلزوم الاستفعال استفعلت » . وانظر  
المقتضب ج ١ ص ٧٣ .

\*\*\*

والمبرد في نقده لكتاب سيبويه اعترض على قول سيبويه : جعلوا الميم عوضاً عن الألف التي بعد أول حرف منه ..  
فقال :

قال محمد : الاعتلال خطأ من قبل أن الألف الزائدة بعد الفاء في فاعلت قد جاءت بعد الفاء في مفاعلة . ورد عليه  
ابن ولاد في الانتصار ص ٣٠٤ وكذلك عرض أبو الفتح لنقد المبرد ورد عليه في الخصائص ج ٢ ص ٣٠٤ .  
والسيرافي نقده سيبويه في هذا أيضاً وردد كلام المبرد من غير أن ينسبه إليه .

( ١ ) تقدم في الجزء الأول ص ٧٢ - ٧٣ .

( ٢ ) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ « وأما ( فعلت ) فالمصدر منه على التفعيل جعلوا التاء التي في أوله بدلا من العين  
الزائدة في ( فعلت ) وجعلوا الياء بمنزلة ألف الأفعال فغيروا أوله كما غيروا آخره وذلك قولك : كسرت تكسيراً ،  
وعذبته تعذيباً وقد قال ناس : كلنته كلاماً وحملته حملاً أرادوا أن يمحشوا به على الأفعال فكسروا أوله وألحقوا الألف  
قبل آخر حرف فيه .. وقد قال الله عز وجل ( وكذبوا بآياتنا كذابا ) » وانظر المقتضب ج ١ ص ٧٤ .



وكان أصل هذا المصدر ان يكون فعلا كما قلت : أفعلت : إفعالا وزلزلت زلزالا ولكنه غير لبيان أنه ليس بملحق .

ولو جاء به جاء على الأصل لكان مصيباً . كما قال الله عز وجل : ( وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَاباً )<sup>(١)</sup> . فهذا على وزن واحد . أعني ( فعللت ) و ( فاعلت ) و ( أفعلت ) و ( فَعَلَّت ) ، والمملحات بفعللت .

\*\*\*

ويُسَكَّنُ أَوَّلُ الْفِعْلِ من قبيل غير هذا فتلحقها ألف الوصل وتكون على مثال ( انْفَعَلَ ) وذلك نحو : انطاق ، والمصدر على ( الانفعال ) . تقول : انطلق انطلاقاً ، وانكسر انكساراً ، وانفتح انفتاحاً . ولا تلحق النون زائدة ثانية لألف الوصل إلا هذا المثال .

\*\*\*

وفي وزنه ما كان على ( اِفْتَعَلَ ) / والفاء تُسَكَّنُ فتلحقها ألف الوصل فيكون المصدر ( اِفْتِعَال )<sup>(٢)</sup>  $\frac{٢}{٣٨٥}$  وذلك نحو : اقتدر اقتداراً ، واقتحم اقتحاماً ، واكتسب اكتساباً .

ولا تلحق التاء شيئاً من الأفعال زائدة بعد حرف أصلي إلا هذا المثال .

\*\*\*

ويُضَاعَفُ آخِرُ الْفِعْلِ وَيُسَكَّنُ أَوَّلُهُ فتلحقه ألف الوصل ويكون على هذا الوزن ، إلا أن الإِدْغَامَ يُدْرِكُهُ لالتقاء الحرفين من جنس واحد ، وذلك نحو : احمررت واسوددت ، واخضررت . فإذا قلت : احمرر يافقي وما أشبهه ، لحقه الإِدْغَامُ . فهذا قبيل آخر .

\*\*\*

ومن الأفعال ما يقع على مثال ( استفعلت ) . وذلك أَنَّ السِّينَ والتاء زائدتان ، إلا أن السِّينَ ساكنة تلتحقها ألف الوصل ، وذلك نحو : استخرجت ، واستكرمت ، واستعطيت . فالمصدر من ذا ( استمفعالاً ) . تقول : استخرجت استخراجاً ، واستنطقت استنطاقاً .

(١) النبأ : ٢٨ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ « وأما ( افتعلت ) فصدره عليه ( افتعلا ) وألفه موصولة كما كانت موصولة في الفعل وكذلك ما كان على مثاله ولزوم الوصل ههنا كلزوم القطع في أعطيت وذلك قولك : احتبست احتباساً ، وانطقت انطقاً ، لأنه على مثاله ووزنه ، وانظر المقتضب ج ١ ص ٧٥ .

$\frac{2}{386}$  . ويكون على هذا الوزن إلا / أن آخره مضاعف فيدركه الإدغام . وذلك المثال نحو :  
 انْحَارَزْتُ ، وابْيَاضْتُ . على معنى احمررت ، وابْيَضْتُ . إلا أن الأصل ( افعَلْتُ ) .  
 و ( افعَلْتُ ) محذوف منه . والمصدر على وزن مصدر استفعلت ، وتقديره : ( افعِلال ) وذلك :  
 اشْهَابُ الفرس اشْهِيَابَا ، وَاذْهَامٌ اذْهِيَامَا<sup>(١)</sup> ، وابْيَاضٌ ابْيَضَامَا .

\*\*\*

ويكون على هذا الوزن ويسكن أوله فتلحقه ألف الوصل ، إلا أن الواو فيه مضاعفة . وذلك  
 ( افْعُولْتُ ) ومصدره ( افْعُولًا ) ، وذلك : اجْلَوْدُ اجْلَوْدًا ، واغْدُوْطُ اغْدُوْطًا<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

ومن هذا الوزن ما زيدت فيه الواو بين العينين ، فكان على مثال ( افْعُوْعَلْ ) وذلك نحو :  
 اغْدُوْدَن ، وَاغْشَوْشَبَتِ الْأَرْضُ وَاخْلَوَلَقَ للخير . والمصدر ( افْعِيْعَالًا ) على وزن استخراجاً في السكون  
 والحركة ، / وكذلك كلُّ شيءٍ وازن شيئاً فهو يجري مجراه : في سكونه وحركته ، في المضارع  
 والمصدر ، إلا ما ذكرت لك من مخالفة ( فَعَلْ ) و ( أَفْعَلْ ) في المصدر للأربعة ؛ لتفصل بين  
 المُلْحَق وغيره .

ويقع في الوزن ( افْعَنْلَلْ ) من الأربعة والثلاثة ملحقة بالأربعة فذلك نذكره بعد هذا الباب .  
 وقولنا : إنَّ الأفعال إذا وقعت على وزن واحد بغير إلحاق في الثلاثة التي تابعها الزوائد  
 استوت مصادرها فيه بيان كل ما يرد في هذا الباب .

( ١ ) الشبهة : لون بياض يصده سواد في خلاله . والذها : السواد .

( ٢ ) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ « فأما استفعلت فالمصدر عليه الاستفعال وكذلك ما كان على زلته ومثاله يخرج  
 على هذا الوزن وهذا المثال . كما خرج ما كان على مثال افتعلت . وذلك قولك : استخرجت استخراجاً ، واستعصبت  
 استعصايا ، واشهابت إشهياباً ، واقعنست اعنساساً ، واجلوزت اجلوذاً » والنظر المقتضب ج ١ ص ٧٦ - ٧٧ .

وقول المبرد : فالمصدر من ذا استفعلا .. ومصدره افْعُولًا إنما هو حكاية لحال النصب كما هو قول سيبويه في ج ٢  
 ص ٢٤٣ فصدره عليه افتعلا .

اجلوز : أسرع - اعلوط المهر : ركه عريا .

وأعلم أنَّ التاء تلتحق (فاعل) ، و (فَعَّلَ) فيكون الفعل على (تفاعل) و (تَفَعَّلَ) ، كما تلتحق (فَعَّلَ) الذي أضله الأربعة ، وذلك نحو : دحرج ، إذا ذكرت المطاوعة قلت : تَدَحْرَج فيكون المصدر تَدَحْرَجًا . فكذاك تقول : تقطع تقطعا ، وتكسر تكسرا .

وفي / (فَعَّلَ) تقول : تَعَاوَل تَعَاوَلًا ، وتناول تناولًا<sup>(١)</sup> ، لأنَّك تقول : ناولته فتناول ؛  $\frac{٢}{٢٨٨}$  كما تقول : دحرجته فتدحرج ، وكذلك كسرتَه فتكسر .

---

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ « وأما (تفاعلت) فالمصدر التفاعل . كما أن الفعل مصدر (تفعلت) لأن الزنة وعده الحروف واحدة وتفاعلت من فاعلت بمنزلة تفعلت من فعلت وضموا العين لثلاث يشبه الجمع ، ولم يفتحوا لأنه ليس في الكلام تفاعل الأسماء » .

وقال في ص ٢٤٣ « وأما مصدر تفعلت فإنه الفعل جاءوا فيه بجميع ما جاء في فعل وضموا العين لأنه ليس في الكلام اسم حل لفعل ولم يلحقوا الياء فيلتبس بمصدر فعلت » .

## هذا باب

### أفعال المطاوعة

من الأفعال التي فيها الزوائد من الثلاثة ، والأفعال التي لا زوائد فيها منها

وأفعال المطاوعة أفعال لا تتعدى إلى مفعول ، لأنها إخبارٌ عما تريده من فاعلها .

فإذا كان الفعل بغير زيادة فمطاوعه يقع على ( انفعَلَ ) . وقد يدخل عليه ( افتعلَ ) إلا أن الباب ( انفعَلَ )<sup>(١)</sup> ، وذلك قولك : كسرتَه فانكسر . فإنَّ المعنى : ألى أردتُ كسره فبلغت منه إرادتى . وكذلك قطعته فانقطع ، وشويت اللحم فانشوى ، ودفعته فاندفع .

وقد يقع اشتوى في معنى انشوى ؛ لأنَّ ( افتعل ) و ( انفعَلَ ) على وزن .

فأما الأجود في قولك : اشتوى ، فإنَّ / يكون متعدياً على غير معنى الانفعال . تقول اشتوى القومُ ، أى : اتَّخلوا شِواءً . فتقول على هذا : اشتوى القوم لحماً .

<sup>٢</sup>  
٣٨٩

ولا يكون ( انفعَلَ ) من هذا ولا من غيره إلا غير متعدٍّ إلى مفعول .

\*\*\*

وإن كان الفعل على ( أفعل ) فبابه أفعَلته ففعل<sup>(٢)</sup> . ويكون ( فعل ) متعدياً وغير متعدٍّ . وذلك أخرجته فخرج ؛ لأنك كنت تقول ؛ خرج زيد . فإذا فعل به ذلك غيره قلت : أخرجته عبثُ الله ، أى : جعله يخرج . وكذلك : أدخلته الدار فدخلها ؛ أى : جعلته يَدْخلها .

( ١ ) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ « باب ما طارح الذي فعله على فعل وهو يكون على انفعَلَ وافتعل وذلك قولك : كسرتَه فانكسر ، وحطمتَه فانحطم ، وحسرتَه فانحسر ، وشويته فانشوى وبعضهم يقول اشتوى ، وغمته فافتم ، وانتم عربية ؛ وصرفته فانصرف ، وقطعته فانقطع » .

( ٢ ) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ « ونظير فعلته فانفعل وافتعل أفعَلته ففعل ، نحو أدخلته فدخل ، وأخرجته فخرج ، ونحو ذلك » .

فإنما ( أفعلته ) داخلة على ( فَعَلَ ) . تقول : عطا يعطو : إذا تناول ، وأعطيته أنا : ناولته فالأصل ذا ، وما كان من سواه فداخل عليه . تقول : ألبسته فلبس ، وأطعمته فطعم .

فإنما طرَحَت البِثْرَ وطرَحَتها ، وغاض الماء وغيضته<sup>(١)</sup> ، وكسب زيد درهماً وكسبه - فهو على هذا يحذف الزوائد . وكذلك إن كان من غير هذا اللفظ ؛ / نحو : أعطيته فأتخله ، إنما أخذ  $\frac{2}{390}$  في معنى عطا : أي تناول .

فإن كان الفعل على ( فاعِل ) مما يقع لواحد فالمفعول الذي يقع فيه على أنه كان فاعلاً يكون على مُتَفَاعِل ، وفَعْلُهُ على تَفَاعَل .

تقول : ناولته فتناول<sup>(٢)</sup> ، وقاعسته فتقاعَس . هذا إنما يصلح إذا كان ( فاعِل ) للفاعل وحده ؛ نحو : عافاه الله ، وناولت زيدا . فأنما إذا كان من اثنين فهو خارج من هذا . وذلك نحو شامت زيدا ، أي : كان منه إلى مثل ما كان مني إليه ، وقاتلت زيدا ، وضاربت عمرا .

فالغالب من ذا يقع على فَعَل يَفْعَل من الصحيح . تقول : شاتني فشتمتُهُ وحق لي أن أشتمه ، وضاربني فضربته فأننا أضربُهُ . لا يكون الفعل من هذا إلا على مثال قتل يقتل ، وليس من باب ضرب يضرب ولا عِلِم يعلم<sup>(٣)</sup> .

فإن كان الفعل على مثال ( فَعَلت )<sup>(٤)</sup> أو ( فاعلت ) فقد قلنا : إنه يكون على تفاعل وتفعّل

( ١ ) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٤ « وتقول : قتن الرجل وفتنته ، وحزن وحزنته ، ورجع ورجعته . . . » .

وعقد في الخصائص ج ٢ ص ٢١٠ - ٢١٣ فصلاً لذلك عنونه بقوله : « باب في ورود الوفاق مع وجود الخلاف » .

وانظر شرح الشافية ج ١ ص ٨٧ والروض الأنف ج ٢ ص ٣٩ المزهر ج ٢ ص ١٥٤ - ١٥٥ .

( ٢ ) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ « وفي فاعلته فتفاعل وذلك نحو ناولته فتناول وفتحت التاء ، لأن معناه معنى الانفعال والافتعال . . . »

( ٣ ) يريد أن المغالبة يكون فعلها من باب نصر ينصر في الفعل الصحيح وتأق المغالبة من باب ضرب يضرب إذا كان الفعل مثلاً أو أجوف يائي أو ناقصاً يائياً فإن هذه الثلاثة أطرد فيها باب ضرب فلاتحول عنه ولا أريد منها المغالبة . تقول : واعظني لوعظته أهله ، وسأيرني فسرتة أسيره ، وساعاني فسعيته أسميه وانظر الشرح الرضى للشافية ج ١ ص ٧٠ - ٧١ .

( ٤ ) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ « ونظير هذا فعلته فتفعل نحو كسرتة فتكسر ، وعشبتة فتعشى ، وغلبته فتغلبى » .

$\frac{2}{391}$

و ( استَفْعَل ) يكون المطاوع فيه / على مثاله قبل أن تلحقه الزيادة إذا كان المطلوب من فعله .  
وذلك : استنطقته فنَطَقَ ، واستكتمته فكَتَمَ ، واستخرجته فخرَجَ .

فإن كان من غير فعله جاء على لفظ آخر ، نحو : استخبرته فأخبر ، لأنك تريد : سأله  
أن يخبرني وكان فعله أخبر بالالف الثانية . فجاء على مقدار ما كان عليه ، وكذلك : استعلمته  
فأعلمني<sup>(١)</sup> ، فعلى هذا يجرى ما ذكرناه من هذه الأفعال .

(١) في المخصص ج ٣ ص ١٤٠ استخدمته فأخذهني .

وفي ج ٤ ص ١١٢ استخذاني فأخذنيته : أي أعطيتني حذاء .

وفي ج ١٢ ص ١٦٦ استمدنيته فأمداني ، واستأديته فأدني : أي استنصرتني فنصرف .

وفي ج ١٢ ص ٢٩٨ استغثته فأغاثني .

وقال ابن هشام في المغني ج ٢ ص ١١٦ : « المطاوع ينقص درجة من المطاوع كألبسته الثوب فلبسه ، وأقته فقام .

زعم ابن يري أن الفعل ومطاوعه قد يتفقان في التمدى لاثنتين نحو : استخبرته الخبر فأخبرني الخبر ، واستفهمته الحديث  
فأفهمني الحديث ، واستعطيتني درهما فأعطاني درهما .

وفي التمدى الواحد ، نحو : استفتيته فأفتاني ، واستنصحتني فنصحتني . والصواب ما تقدمت لك وهو قول النحويين وما ذكره  
نيس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والإجابة ، وإنما حقيقة المطاوعة أن يدل أحد القائلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله  
لذلك التأثير » .

## هذا باب

ما كان من بنات الأربعة  
والحق به من الثلاثة

فمثال بنات الأربعة التي لا زيادة فيها (فَعَلَل) وذلك ؛ نحو : دحرج وهملج ، وسرَهف .  
وقد مضى قولنا في مصدره .

وتلحق به الثلاثة بالواو ثانية<sup>(١)</sup> فيكون على (فَوَعَل) ؛ وذلك نحو : حَوَقَل ؛ كما تلحق  
اسما ؛ نحو : كوثر وجُورب ، والمصدر كالمصدر .

وتلحق الواو ثالثة فيكون على (فَعَوَل) ؛ / نحو : جَهَوَزَ كَلَامَهُ جَهَوَزَةً ؛ كما يلحقه اسما  $\frac{٢}{٣٩٢}$   
وذلك قولك : جَدُول ، والمصدر كالمصدر .

وتلحقه الياء ثانية فيكون الفعل على (فَيَعَلَل) ؛ وذلك نحو : بيطر . كما يلحقه اسما إذا  
قلت : رجل جَيَدَرٌ وَصَيَرَف . والمصدر كالمصدر تقول : بيطر بيطرة :

وتلحقه الياء رابعة ؛ نحو : سَلَقِي وَجَعَنِي<sup>(٢)</sup> . والمصدر كالمصدر .

ونظيره من الأسماء أَرَطَى ، وَعَلَقَى . ويدلُّك على أَنَّ الألف ليست للتأنيث أنك تقول في  
الواحدة : أَرَطَاةً وعَلَقَاةً ، وهذا مبين في باب التصريف<sup>(٣)</sup> . وإنما نذكر هاهنا شيئا للباب  
الذي ذكرناه .

وكلُّ ما كان ملحقاً بشيء من الفعل فمصدره كمصدره .

(١) انظر الجزء الأول ص ٢٤٤ .

(٢) سلقاه : ألقاه على قفاه ، وجعياه : صرعه .

(٣) انظر الجزء الأول ص ٢٠٤ - ٢٤٤ .

وليس في الأفعال شيء على (فَعِيل) ولكن (فَعِيل) ملحق بهجرع وذلك هِرْتَع وحيثل<sup>(١)</sup> .  
فالعمل من بنات الأربعة بغير زيادة لا يكون إلا على (فَعْلَل) فالأسماء تكون على (فَعْلَل) ؛  
نحو : جعفر . و(فَعْلَل) نحو الترتُّم ، والجُلُّجُل<sup>(٢)</sup> . ويكون على فَعْلِل / نحو : زَهْلِق ، وحنَمِخِم<sup>(٣)</sup>  
ويكون على (فَعْلَل) نحو : هَجَرَع ، وِدِرَهَم ، لتمكُن الأسماء وتقدمها الأفعال .  
وتكون الأسماء على فَعْل ؛ نحو : قَمَطَر ، وسِيَطَر<sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

فأما الأفعال فتلحقها الزيادة ، فيكون الفعل على (تَفَعَّل) ، وهو الفعل الذى يقع على  
(فَعْلَل) ، وذلك ؛ نحو : تدحرج وتَسْرَهف ؛ لأنَّ التقدير : دحرجته فتدحرج . والمصدر (التَفَعَّل) .  
ومصدر (تَفَعَّل) (التَفَعَّل) كقولك : تكسّر تكسرا .  
ومصدر (تفاعل) إنما هو (التَفَاعُل) ؛ نحو : تغافل تغافلا . فاستوت مصادر هذه في  
السكون والحركة ؛ كما استوت أفعالها .  
وتلحق النون الأفعال ثلاثة ، وتُسَكَّن أوائلها ، وتلحقها ألف الوصل ، فيكون على  
(افْعَنْلَل) وذلك نحو : احرنجم ، واخرنطم<sup>(٥)</sup> .  
والملحق به من بنات الثلاثة يكون على ضربين<sup>(٦)</sup> :

أحدهما : أن تضاعف اللام فيكون الوزن (افْعَنْلَل) وإحدى اللامين زائدة ، وذلك نحو : اقعنسس .

- (١) الحثيل : القصير وأما المريع فلم ألق عليه في كتب اللغة وكذلك لم يذكره سيبويه فيما جاء على فعيل ٣٢٥/٢ .  
(٢) الترم من أمثلة سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ ولم يذكر في المعاجم اللغوية وانظر الجزء الأول من المقتضب ص ٦٦ والجلجل :  
الجرس الصغير .  
(٣) الزهلق : الأملس وهو من أمثلة سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ . والحنمخ : نبت له شوك .  
(٤) تقدمت أبيية الإسم الرباعي المجرى في الجزء الأول ص ٦٦ - ٦٧ .  
(٥) اخرنطم : غصب . وانظر الجزء الأول ص ٧٧ ، ٨٧ ، ٢٤٤ ، ٢٥٧ .  
(٦) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٤ « وقد تلحق النون ثلاثة من هذا ما كانت زيادته من موضع اللام وما كانت زيادته ياء آخرة  
ويسكن أول حرف فتلزمه ألف الوصل في الابتداء ويكون الحرف على افعللت وافعللت . فالعنل نحو : اقعنسس وافنننج ،  
وافننلت نحو اسننقت . واخرنبي فكما لحقتا بنات الأربعة وليس فيهما إلا زيادة واحدة كذلك زيد فيهما ما يزداد في بنات الأربعة  
نحو احرنجم واخرنطم » .



والوجه الآخر : أن تُزاد ياءٌ بعد اللام فيكون (افْعَلْ) وذلك ، نحو : اسلنن / ولا يكون  $\frac{2}{394}$  الإلحاق به من بنات الثلاثة غير اِحْرَنْجَم<sup>(١)</sup> ، لأنَّ النون إنما تقع بين حرفين من الأصل فلا يكون فيما ألحق به إلا كذلك .

وتلحق بنات الأربعة الزيادة آخرًا ، ويُسكن أولها فتلحقها ألف الوصل ، فيكون بناء الفعل على افعَلْتُ و افعلَلْ ، إلا أنَّ الإدغام يُدركه ؛ وذلك نحو : اقشعرت ، واقشعر . وكان أصله اقشعرَر . فتظيره من الثلاثة احماَرَرَت ، واشهابَت ، واشهابَ الفرس . ومصدره كمصدره لأنَّ الوزن واحد .

\*\*\*

وكذلك ( استعملت ) الذى لا يكون إلا من الثلاثة ، وذلك قولك : اشهابَ الفرس اشهبابا ؛ كما تقول استخرج استخرجا ، واغْدُوذَن اغْدِيدانا ، واعلوط اعلوطا . وقد مضى قولنا في استواء المصادر في السكون والحركة إذا استوت أفعالها<sup>(٢)</sup> .

ولا يكون الفعل من بنات الخمسة البتة ، إنما يكون من الثلاثة والأربعة . ومثال الخمسة للأسماء خاصة ؛ لقوة الأسماء وتمكُّنها<sup>(٣)</sup> .

وأكثرُ ما يبلُغُ / العددُ في الأسماء بالزيادة سبعةَ أحرف ، ولا يكون ذلك إلا في المصادر  $\frac{2}{390}$  من الثلاثة والأربعة ، وهما : اشهباب و احرنجام ، وما وقع على هذا الوزن من الثلاثة . فأما الخمسة فلا تبلُغُ بالزيادة إلا ستةَ أحرف ؛ لأنَّه ليس منها فعلٌ فيكون لها مصدر كهذه المصادر ، ولكن تلحقها الزوائد كما تلحق سائر الأسماء ، وذلك نحو : عضر فوط ، وعندليب ، وقبعثرى ، وهذا مبينٌ في باب التصريف<sup>(٤)</sup> .

(١) في المنصف ٨٩/١ : « ولم يأت شيء من الأفعال ألحق بِلَوَات الأربع غير هذه الأمثلة المذكورة إلا أنهم قد قالوا : اكوال ، فالحقوه باطمان » .

(٢) انظر ص ١٠٢ . اغدودن ألنبت : طال واسترخى .

اعلوط المهر : ركبته هريا هذا قول أبي عبيدة وقال الأصمى اعتقه .

(٣) انظر الجزء الأول ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٤) في سبويه ج ٢ ص ٣٤١ - ٣٤٢ « باب ما لحقت الزيادة من بنات الخمسة فالياء تلحق خاصة فيكون الحرف حل مثال

---

= في الصفة والإسم . فالإسم : سلسبيل ، وخندريس ، وعندليب ، والصفة : درديس ، وعلميس ، وحبريت ، وعربيس .

ويكون على مثال فعليل في الإسم والصفة فالإسم خزعييل ، والصفة نحو قذعيل ، وخبييل ، وبلعيس ، ودخيل .  
 وتلحق الواو خامسة فيكون الحرف على مثال فعلول نحو عفر فوط وهو اسم ، وقرطوس وهو اسم ، ويستور وهو اسم .  
 وتلحق الألف سادسة لغير التانيث فيكون الحرف على مثال فعلل وهو قليل قالوا قبحري وهو صفة ، وغيفطري وهو صفة .  
 ويكون على مثل فعلول ( بكسر الفاء ) وهو قليل وهو صفة قالوا قرطوس .  
 ومن هذا نعلم أن زوائد الخماسي لا تكون إلا من بين حروف العلة آخرها أو قبل الآخر ، عفر فوط : ذكر العطاء — قبحري :  
 جمل غليظ شديد .

تقدمت أبنية الخماسي المبرد في ج ١ ص ٦٨ .

## هذا باب

### ذوات الثلاثة من الأفعال بغير زيادة

فالأفعال منها تكون على (فَعَلَ) (يَفْعِلُ) لما كان متعلّياً و غير مُتَعَدٍّ .

فأما المتعلّئ فنحو : ضرب يضرب ، وحبس يحبس ، وشم يشم .

وأما غير المتعلّئ فنحو : جلس يجلس ، وحرص يحرص ، وشهق يشهق .

\*\*\*

وتكون على (فَعَلَ) (يَفْعُلُ) فيكون للمتعلّئ وغيره .

فأما المتعلّئ فنحو : قتل يقتل ، وسجن يسجن ، / وعتل يعتل .

٢  
٣٩٦

وأما غير المتعلّئ فنحو : قعد يقعد ، ونظر ينظر من العين ، وعطس يعطس<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

وتكون على (فَعِلَ) (يَفْعِلُ) لما يتعلّئ ولما لا يتعلّئ .

فالمتعلّئ : شرب يشرب ، ولقيم يقيم ، وحلر يحلر .

وأما غير المتعلّئ فنحو : بطر يبطر ، وفقه يفقه ، ولحج يلحج ، وشتر يشتر .

\*\*\*

ويكون على (فَعَلَ يَفْعُلُ) ولا يكون إلا لما لا يتعلّئ . وذلك نحو : كرم يكرم ، وشرف ، وظرف . فهذه أبذية الثلاثة<sup>(٢)</sup> .

(١) في اللسان والقاموس : عطس من بابي ضرب وقتل .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٤ - ٢١٥ « باب بناء الأفعال . . فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبذية على فعل يفعل وفعل

يلعل . . . » .

عطله بمعنى ساقه بجفاء وغلظة جاء من بابي ضرب ونصر وقرى . هما في السبعة (فيث النفع ص ٢٣٦ اللشر ج ٢ ص ٣٧١) .  
لحمت عينه : لصقت . وشرت العين : انقلب جفنها . ويأتى (فقه) معدياً أيضاً .

واعلم أنَّ حروف الحَلَق إذا وقعت من (فعل) المفتوح في موضع العين أو اللام جاء فيه (يَفْعَل) بالفتح ؛ وذلك لأنَّ حروف الحلق من حيز الألف ، والفتحة منها<sup>(١)</sup> .

وإن كان حرف الحلق في موضع العين من الفعل انفتحت العين [ليكون العمل من وجه واحد] .

فأما ما كانت منه في موضع اللام فسنذكره بعد ذكرنا حروف الحلق إن شاء الله .

وهذه الحروف الستة : فأقصاها همزة الهاء ، والمخرج / الثاني العين والحاء ، وأدنى ٢  
٣٩٧ مخارج الحلق إلى الفم الغين والحاء .

فما كان من ذلك في موضع اللام فنحو : قرأ يقرأ ، وبساً به<sup>(٢)</sup> يبساً ، وجبه يجه ، وصنع يصنع ، ونطح ينطح ، وسنح يسنح ، ومنح يمنح ، وسلخ يسلخ<sup>(٣)</sup> ، ونبح ينبح ، ورقاً يرقاً

وما كان في موضع العين فنحو : ذهب يذهب ، وفعل يفعل ، ونحل ينحل ، ونهش ينهش ، وجأر يجأر .

---

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٢ « باب ما يكون يفعل من فعل فيه مفتوحاً وذلك إذا كانت الهمزة أو الهاء أو العين أو الحاء أو الغين أو الخاء لهما أو عينا وذلك قولك : قرأ يقرأ ، وبدأ يبدأ ، وخبأ يخبأ ، وجه يجه ، وقلع يقلع ، ونفع ينفع ، وفرغ يفرغ ، وسبح يسبح ، وضبح يضبح ، وصنع يصنع ، وذبح يدبح ، ومنح يمنح ، وسلخ يسلخ ، ونسخ ينسخ . هذا ما كانت هذه الحروف فيه لامات .

وأما ما كانت فيه عينات فهي كقولك : سأل يسأل ، وثأر يثأر ، وذأل يذأل ، وذهب يذهب (والذالان المر الخفيف) ، وقهر يقهر ، ومهر يمهر ، وبعث يبعث ، وفعل يفعل ، ونحل ينحل ، ونحر ينحر ، وشحج يشحج ، ومث يمث . .

وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق فكروها أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف فجعلوا حركاتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف وإنما الحركات من الألف والياء والواو وكذلك حركاتهم إذ كن عينات . . . »  
(٢) بساً به : أنس .

(٣) سلخ من باب نصر ومنع كما في القاموس واللسان واقتصر سيبويه والمبرد على باب منع .

وإن كان حرف الحلق في موضع الفاء لم يُفتح له شيء<sup>(١)</sup>؛ وذلك أنَّ الفاء لا تكون إلا ساكنة في (يُفعل). وإنما تتحرك في المعتل بحركة غيرها، نحو: يقول ويبيع.

واعلم أنَّ الأصل مستعمل فيما كانت حروف الحلق في موضع عينه أو لامه؛ نحو: زار الأسديزير، ونأم ينثم<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ هذا هو الأصل، والفتح عارض. لما ذكرت لك هاهنا من أجل مصادره<sup>(٣)</sup>، يجري الفعل عليها. ونحن ذاكروها بعد ذكر أسماء الفاعلين / في هذه  $\frac{2}{398}$  الأفعال إن شاء الله.

---

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٤ «باب ما هذه الحروف فيه فاءات... وكرهوا أن يفتحوا هنا حرفاً لو كان في موضع الهمزة لم يحرك أبداً ولزمه السكون فعالهما في الفاء واحدة».

وفي شرح الشافية للرضي ١ ج ١ ص ١١٩ «ولم يفعلوا ذلك إذا كان الفاء حلقياً، إمالة الفاء في المضارع ساكنة فهي ضعيفة بالسكون مية، وإما لأن فتحة العين أذن تبعد من الفاء لأن الفتحة تكون بعد العين التي بعد الفاء».

(٢) نأم: أن، أو صوت صوتاً ضعيفاً.

(٣) تقدم قوله في ص ١١١ من هذا الجزء: لأن حروف الحلق من حيز الألف والفتحة منها.

## هذا باب

### معرفة أسماء الفاعلين في هذه الأفعال وما يلحقها من الزيادة للمبالغة

اعلم أن الاسم ( من ) ( فعل ) على ( فاعل ) ؛ نحو قولك : ضرب فهو ضارب ، وشتم فهو شاتم وكذلك ( فاعل ) نحو : عليم فهو عالم ، وشرب فهو شارب .

\*\*\*

فإن أردت أن تُكثر الفعل كان للتكثير أبنية :

فمن ذلك ( فَعَّال )<sup>(١)</sup> تقول : رجل قَتَّال ، إذا كان يُكثر القَتْل . فَأَمَّا قَاتِلٌ فيكون للقليل والكثير ؛ لأنه الأصل . وعلى هذا تقول : رجل ضَرَّابٌ وشَتَّام ، كما قال :

أخا الحربِ لَبَّاسًا إليها جِلَّالُها وإيس بولَّاجِ الخَوَالِفِ أَعْقَلًا<sup>(٢)</sup>

فهذا ينصب المفعول كما ينصبه ( فاعِلٌ ) ؛ لأنك إنما تريد به ما تريد بفاعل ، إلا أن هذا أكثر مبالغة ؛ ألا تراه يقول : « لَبَّاسًا إليها جِلَّالُها » . ومن كلام العرب : أَمَّا العَسَلُ فَأَنْتَ شَرَّابٌ<sup>(٣)</sup> .

( ١ ) في سيبويه ج ١ ص ٥٦ « وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة . فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى ( فعول ) ( فَعَّال ) ( مفعال ) و ( فَعَال ) و ( فَعَل ) . وقد جاء فعيل كرحيم وعلیم وقدير وسميح وبصير يجوز فيمن ماجاز في فاعل من التقديم والتأخير والإظهار والإضمار » .

( ٢ ) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٥٧ على أماله ( لباسا ) لأنه تكثير لابس فعمل عمله . الولاج : الكثير الولوج في البيوت المتردد فيها لضعف همته .

والخوالف : جمع خالفة وهي عمود في مؤخر البيت .

الأعقل : الذي تصطك ركبتاه عند المشي خلقة أو ضعفاً . وصف رجلا بالشجاعة والإعداد للحرب .

ولسب البيت سيبويه إلى القلاخ بن حزن المنقري .

( ٣ ) في سيبويه ج ١ ص ٥٧ « وسمنا من يقول : أَمَّا العَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ » .

/ من هذه الأبنية (فَعُول) ؛ نحو : ضَرُوب ، وَقَتُول ، وَرَكُوب : تقول : هو ضَرُوب  $\frac{2}{399}$  زِيدًا ، إذا كان يضربه مرة بعد مرة . كما قال :

ضَرُوبٌ بَنَصَلِ السِّيفِ سَوْقَ سِمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ<sup>(١)</sup>  
ومن كلام العرب : إِنَّهُ ضَرُوبٌ رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ .

\*\*\*

ومن هذه الأبنية (مِفْعَال) ؛ نحو : رجلٌ مِضْرَابٌ ، ورجلٌ مِقْتَالٌ . ومن كلام العرب : إِنَّهُ لَمِئْتَحَارٌ بِوَائِكِهَا<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

فأما ما كان على (فَعِيل) ؛ نحو : رَحِيمٌ وعَلِيمٌ ، فقد أجاز سيبويه النصب فيه ، ولا أراه جائزا .

وذلك أَنَّ (فَعِيلًا) إِنَّمَا هو اسم الفاعل من الفعل الذى لا يتعدى . فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له مُلْحَقٌ به .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٥٧ على عمل ضروب .

سوق : جمع ساق . عقر البعير بالسيف : ضرب قوائمه ، وكانوا يعقرون الناقة إذا أرادوا ذبحها أما لتبرك فيكون أسهل لنحرها أو ليماجل الرجل ذلك .

وقال ابن ولاد : سألت أبا إسحق الزجاج لم صار ضروب ونحوه يعمل ، وهو بمنزلة ما استقر وثبت ، وضارب لا يعمل إذا كان كذلك ، فقال : لأنك تريد حالة ملازمة هو فيها وليست تريد أنه فعل مرة واحدة وانقضى الفعل ، كما تريد في ضارب فإذا قلت : هذا ضروب رؤوس الرجال فلما هي حال كان فيها فنحن نحكيها .

قال ابن عصفور : هذا هو الصحيح ، والدليل على صحته قول أبي طالب : \* ضروب بنصل السيف \* لأنه منح به أمية بن المغيرة بما ثبت له واستقر وحكى الحال التى كان فيها من عقر الإبل إذا عدم الزاد ولو أراد المضى المحض ولم يرد حكاية حاله لما صاغ الإتيان بإذا لأنها للمستقبل .

ضروب : خبر مبتدأ محذوف أى هو ضروب . وقوله : فإنك عاقره : التقات .

وذكر ابن الشجرى فى أماليه ج ٢ ص ١٠٦ أن أبا طالب منح بهذه القصيدة النبى - صل الله عليه وسلم - ورد عليه البغدادى . والقصيدة فى الخزائن ج ٢ ص ١٧٥ - ١٧٦ ، ج ٣ ص ٤٤٦ وهى فى ديوان أبي طالب ص ٧٧ - ٨٠ - وانظر المعنى ج ٣ ص ٥٣٩ .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٥٨ « وقال : إنه لمنحار بوائكها » .

البوائك : جمع بالكة وهى الناقة السينة ، من بالك البعير إذا سمن .

والفعل الذى هو لفعل في الأصل إنما هو ما كان على (فعل) : نحو : كرم فهو كريم ،  
وشرف فهو شريف ، وظرف فهو ظرف . فما خرج إليه من باب علم وشهد ورجم فهو ملحق به .  
فإن قلت : راحم وعالم وشاهد ، فهذا اسم الفاعل الذى يراد به الفعل . واحتج سيبويه بقول  
الشاعر :

٢  
١٠٠ / حَتَّى شَاَهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ      بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنْمِ<sup>(١)</sup>

فجعل البيت موضوعا من (فعل) (وفعل) بقوله : عمل ، وكليل .

وليس هذا بحجة في واحد منهما ؛ لأن «مَوْهِنًا» ظرف وايس بمفعول ، والظرف إنما يعمل  
فيه معنى الفِعل كعمل الفِعل ، كان الفعل متعديا أو غير متعد .

وكذلك ما ذَكَرَ في (فعل) . أكثر النحويين على رده ، و (فعل) في قول النحويين  
بمنزلة . فما كان على (فعل) فنحو : فِرَق ، وبَطَر ، وحَلِز .

والحجة في أن هذا لا يعمل أنه لما تنتقل إليه الهيئة . تقول : فلان حلز . أى : ذو حذر ،

(١) هو في سيبويه ١ ص ٥٨ : ظاهر السياق يدل على أنه استشهد به على عمل فعل (اللى هو من صيغ المبالغة) النصب  
في المفعول به فإن الشواهد التي قبله والتي بعده سقت لهذا .

و (كليل) عند سيبويه فعل بمعنى مفعول كسميع بمعنى سمع . وموهنا مفعول به على المجاز ، كما يقال : أتمت يومك .  
والمعنى : أن البرق يكل أوقات الليل بدوامه وتوالي لمعانه ففعل مبالغة مفعول وليس مبالغة فاعل ويعد أن يكون كليل وصفاً بمعنى  
ضعيف وموهناً ظرف لوصف البرق في البيت بقوله : عمل وبقوله : وبات الليل لم ينم ثم أن البرق لو كان ضعيفاً في لمعانه لماشاق  
البقر ، لأنه لا يدل على المطر ولكن البرق إذا تكرر لمعانه واشتد وداهم دل على المطر وشاق البقر ، وأتمب الموهن في ظلمته ،  
لأنه كلما حفر ذهب الظلمة بلمعانه وهكذا .

ويشهد لسيبويه ما رواه الحماني في نوادره من أن بعض العرب يقول في صفة الله هو سميع قوئك وقول غيرك بتنوين سميع  
ونصب ما بعده .

شأها : شاقها كما في شرح السكري وقال الأعمى : ساقها وأزعجها من موضعها إلى الموضع الذى كان منه البرق .  
الموهن : وقت من الليل .

والسكري يرى أن كليلا بمعنى ضعيف كما يراه المبرد .

والبيت من قصيدة لساعدة بن جؤية وهي في ديوان الهذليين ج ١ ص ١٩١ - ٢٠٧ وانظر الخزانة ج ٣ ص ٤٥٠ - ٤٥٦  
والمعنى ج ٢ ص ٧٥ .



وفلان بَطِرٌ ؛ كقولك : ما كان ذا بطرٍ ولقد بَطِرَ ، وما كان ذا حذرٍ ولقد حَلِرَ . فإنما هو كقولك : ما كان ذا شرفٍ ولقد شُرِفَ . وما كان ذا كرمٍ ولقد كُرِمَ .

( فَعِلٌ ) مضارعة ( لَفَعِيل ) . وكذلك يقع ( فَعِلٌ ) و ( فَعِيلٌ ) في معنى ، كقولك : رجل طَبَّ وطبيب ، ومذِل ومَلِيل<sup>(١)</sup> ، وهذا كثير جداً .

واحتج سيبويه بهذا البيت :

حَلِرَ أُمُورًا لَا تَضِيرُ ، وَأَمِنَ ما ليس مُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَرِ<sup>(٢)</sup>

( ١ ) شجر وقلق .

( ٢ ) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٥٨ على إعمال ( فعل ) وهو حذر مبالغة ( حاذر ) وقال الأعمى : « وقد خولف سيبويه في تملى فعل وفعل ، لأنهما بناءان لما لا يتعدى كبطر وأثر وكريم ولثيم . وسيبويه - رحمه الله - لا يراعى موافقته بناء ما لا يتعدى إذا كان منقولاً عن فاعل المتعدى للتكثير وهو القياس مع إثباته بالشاهد وإن كان قد رد استشهاده بالبيت وجعله مصنوعاً ونسب إلى أبي الحسن الأخفش . . وإن كان هذا صحيحاً فلا يضر ذلك سيبويه لأن القياس يعضده . . ولزيد الخيل :

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزْقُونَ عِرْضِي جِحَاشُ الْكَرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ

فقال مزقون عرصى . . وهذا لا يحتمل غير هذا التأويل .

وفي الخزانة « أما ما روى عن اللاحق في البيت فقد حكاه المازني قال : أخبرني أبو يحيى اللاحق قال : سألني سيبويه عن ( فعل ) يتعدى فوضعت له هذا البيت وإذا حكى أبو يحيى مثل هذا عن نفسه ورعى بأن يخبر أنه قليل الأمانة ، لم يكن مثله يقبل قوله ويعترض به على ما قد أثبتته سيبويه وهذا الرجل أحب أن يتجمل بأن سيبويه سأل عن شيء فخير عن نفسه بأنه فعل ما يبطل الجمل . .

قال ابن السيد : معنى البيت يحتمل أمرين : أحدهما : أنه يصف إنساناً بالجهل وقلة المعرفة فيأمن من لا ينبغي أن يؤمن ، ويحذر من لا ينبغي أن يحذر . والوجه الثاني وهو الأشبه عندى أن يكون أراد أن الإنسان جاهل بمواقب الأمور يدبر فيخونه القياس والتدبير . . . » .

انظر الخزانة ج ٣ ص ٤٥٦ - ٤٥٨ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ١٠٧ .

\*\*\*

وخلاف المبرد لسيبويه في عمل فعل وفعل بما تناوله نقده لكتاب سيبويه ورد عليه ابن ولاد ، في الانتصار وهذا نصه من

٣٨ - ٤٣ :

« احتج في تملى فعل بقوله :

أَوْ مَسْحَلٍ شَنِجٍ عَضَادَةٌ سَمَحَجٍ بِسَرَاتِهِ نَسَذَبَ لَهَا وَكُلُومُ

وعضادة سمحج إنما هي منتصبة التصاب هو حسن وجه عبد . وكان أبو عمرو بن العلاء يزعم أن عضادة سمحج ظرف . =

٢  
٤٠١

/ وهذا بيت موضوع مُخْدَت. وإنما القياسُ الحاكمُ على ما يجي من هذا الضرب وغيره .

فإن ذكرت ( فَعُولًا ) من غير فعل لم يَجْرِ مَجْرَى الفِعْل ، وذلك نحو قولك : هذا رسول .  
وايس بمنزلة ضروب ؛ لأنك تقول : رجل ضارب وضروب لن يَكْثُر الضربُ منه . فإذا قلت :  
رسول لم ترد به معنى فعل ، إنما تريد أن غيره أرسله . والفعل منه أرسل يُرسل . والمفعول  
مُرْسَل .

وايس رسول مكثرًا من مرسل ؛ لأن رسولاً قد يستقيم أن يكون أرسل مرة واحدة ، فليس  
للمبالغة .

وأما « ضُرُوبٌ » فمعناه كثرة الضرب .

= واحتج بقوله :

حتى شأها كليلٌ موهِنًا عَمِلُ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنْمِ

وأما موهن فظرف .

ومن ذلك قوله في هذا الباب فعيل يتعدى مثل رحيم وعليم ، فيجوز هذا رحيم زيدا وسميع كلامه ويذكر أنه إنما وضع للمبالغة  
ولم يأت فيه بحجة في شروها غيره . والدليل على أنه غير متعد أن باب فعيل في الأصل إنما هو للفعل غير المتعدى ، نحو كرم وملك  
وظرف ، فلما بنوه هذا البناء ضارعا به ما لا يتعدى . فإن قال قائل أنت لا تقول : رحيم إلا لمن كثر ذلك منه وكذلك عليم؟ قيل  
له : نظيره كريم لا يقال إلا لمن استكثر ذلك فيه - وقد يوجب الاسم تكثير الفعل ولا يجرى مجرى الفاعل ، لأنه ليس باسمه ولكنه  
مشتق من ذلك قولك : رجل صديق وشريب وفسيق وأنت لا تقول : هو شريب الخمر ولكنك تقول للخمر كما تقول عليم بالناس  
وعرف بهم فن أجاز تعدى فعيل فليجوز تعدى فعيل ( مضغفة العين ) وإنما لم يتم هذا أجمع ، لأنه مستقر فيه فعنه ما قد مضى من  
من الأفعال وصار اسما لازما كالكيد والرجل وباب فعيل أجمع إنما هو للكثرة والمبالغة .

وقد ذكر في هذا الباب بعينه : أعبد الله أنت له عديل وأعبد الله أنت له جليس ( ص ٦٠ ) ويقول : لأن جليسا وعديلا  
اسمان ولو أراد اسم الفاعل لقال جالس . فيقال له : وكذلك اسم الفاعل إنما هو في باب فعل إنما هو عالم وراحم وفعيل في باب  
فاعل أيضا كثير عادته فأنا عديل ، وجالسته فأنا جليس ، وعاشرته فأنا عشير ، وخالطته فأنا خليط ، وشاركته فأنا شريك ،  
وذا أكثر من أن يحصى ، وإذا لم يجره مع هذا الاطراد في فعل فنحو رحيم أول ألا يجوز .

\*\*\*

قال أحمد : أما قول محمد : إن ( عضادة سمحج ) منتصب انتصاب هو حسن وجه عبد فليس مثله ؛ لأن هذا الوصف إنما  
يعمل فيما كان من سبب الأول نكرة أو مرفعا بالألف واللام كقولك : هو حسن وجهها وحسن الوجه فقد علم أن الوجه للأول  
وكذلك إذا قلت : هو فاره عبدا علم أن العبد له فإذا قلت هو حسن وجه عبدا علم هذا جاز ولو قلت : هو حسن وجه رجل لم يجر  
أو حسن رجلا وأنت تريد رجلا من الرجال لم يجر وكذلك شنج عضادة سمحج بمنزلة قولك ... هو حسن وجه طويلة لأن السجح  
الطويل على وجه الأرض فلو جاز هذا لقلت هو حسن وجه غريفه أو طويله ومع هذا فهو في النعت أقيح .

فإن كانت الأسماء جارية على أفعالها في الفاعلين والمفعولين عملت عمل أفعالها . لا اختلاف في ذلك بين أحد . ونحن ذاكروها مع ما ذكرنا إن شاء الله .

وذلك أنك إذا أردت التكثير من ذا قلت : مُضَرَّبٌ أَغْنَقَ القومِ ، لأن الاسم على ضَرْبٍ مُضَرَّبٍ . وإنما ذكرنا النصب في ضَرْابٍ ، لأنه في معنى مُضَرَّبٍ ، ألا ترى أنك لا تقول لمن ضرب ضربة واحدة : ضَرْابٌ ، ولا لمن خاط / خَيْطَةً واحدة : خَيْطٌ ، ولا ضُرُوبٌ ، ولا خَيْوُطٌ  $\frac{2}{4.4}$  . وإنما مُضَرَّبٌ من ضَرَبْتِ ، ومستخرج من استخرجت ، ومنطوق من انطلقت .

فاسم الفاعل - قلت حروفه أو كثرت - بمنزلة الفعل المضارع الذي معناه ( يفعل ) . واسم

— وأما ما قاله في ( موهن ) فإنه بعد ساعة من الليل فهو ظرف فإن العرب استعملته استعمال الأسماء وليس كل ما كان من أسماء الأوقات فهو مستعمل ظرفا ، كما أنه ليس كل ما كان من أسماء الأماكن فهو مستعمل ظرفا كالجبل لا تقول : زيد الجبل وإن كان مكانا ولا تقول : زيد مكة وإن كانت مكانا وكذلك الأوقات : منها ما لم يستعمل ظرفا ولو لم يأت بشاهد في ( فعل ) لم يحتاج إلى ذلك لأن ( فعل ) اسم جار على فعل ؛ نحو : حذر فهو حذره وهو مع ذلك للمبالغة فقد اجتمع فيه العلتان اللتان هما أصل الباب في التمدى ولو انفردت إحداها لمدى بسببها فكيف إذا اجتمعتا ؟ ، ألا ترى أن مفعلا ليس بجار على فعل وهو يتمدى ، لأنه للمبالغة قالوا : إنه لمنحار بوائكها . ولما وجد سبويه العرب قد عدت ما هو للمبالغة من أسماء الفاعلين وإن لم يكن جاريا على الفعل وعدت ما هو جار على الفعل حمل الفعل على النحويين اللذين وجدها في كلام العرب وإن كان محمد وغيره قد وافقه على هذا في أصل الباب .

وأما قوله : إن فعلا ما لا يتمدى ، نحو ظرف وكرم فلو سلم هذا إليه لكان في المبالغة التي عدى من أجلها كفاية فكيف وقد اجتمع إلى ذلك أنه اسم لفعل جار عليه نحو : رحم وعلم فهو رحيم وعليم وإذا كان فعيل من فعل ( نحو ) كرم فهو كريم لم يتمد كما ( لا ) يتمدى وإذا كان من فعل متعدى اسم الفاعل ، كما يتمدى الفعل ألا ترى أن ضارباً يتمدى تعدى ضرب ، وجالسا لا يتمدى كما لا يتمدى جلس ففاعل يجرى فعله الذي أجرى عليه وكذلك ( فعيل ) يجرى يجرى فعله الذي أجرى عليه فتقول : هو رحيم زيدا ، كما تقول : رحم زيدا ولا تقول له في كريم وظريف وذلك لأن كرم وظرف لا يتمدان فلم يتمد ما جرى عليهما مشتقا منهما .

وأما قوله : إن إدخال اللام في قوله رحيم لزيد دليل على أنه لا يتمدى فليس بشيء ، لأن اللام قد تدخل مع ضارب فتقول : هو ضارب لزيد بل أنها قد أدخلت مع الفعل في قوله سبحانه ( إن كنتم للرؤيا تعبرون ) فليس دخول اللام ههنا بحجة على أن فعلا لا يتمدى .

وأما إلزامه من عدى فعلا من أجل المبالغة أن يمدى فعلا ، نحو : شريب الخمر فهو لازم وشريب متعد إذا كان للمبالغة وكان اسم الفاعل مشتقا من فعل متعد وإن لم يكن جاريا كما لم يكن منحار بوائكها .

وأما احتجاجه بقوله : أزيد أنت له عدل فعديل ليس للمبالغة ولا هو الأصل فيه فاعل ولا اسم الجارى عليه فليس فيه واحدة من العلتين . وأما قوله فاعل فهو فعيل ؛ نحو : عادل فهو عدل ، وجالس فهو جليس فليس هذا بالاسم الجارى على ( فاعل ) وإنما جاء في حروف محفوفة وليس ذلك بأغرب من فعل فهو فاعل ، نحو فره العبد فهو فاره ونضر الثبت فهو ناضر فهي شواذ كلها وليس يعول على شاذ على أننا قد قلنا أن فعلا وفعلا لو لم يكونا جاريين على الفعل لكالت المبالغة فيهما موجبة لتمدتيهما .

المفعول جار على الفعل المضارع المذى معناه (يُفْعَلُ). تقول: زيدٌ ضاربٌ عمراً ؛ كما تقول :  
زيدٌ يضربُ عمراً . وزيدٌ مضروبٌ سوطاً ، كما تقول : زيدٌ يُضْرَبُ سوطاً .  
فهذه جملة هذا الباب .

\*\*\*

واعلم أنَّ المصادر تنصب الأفعال التي هي منها ، وقد مضى قوانا في هذا وفي مصادر ما جاوز  
عدده الثلاثة<sup>(١)</sup> . ونحن ذاكرو المصادر التي تجرى على الأفعال من ذوات الثلاثة على كثرتها  
واختلافها بعد فراغنا من هذا الباب إن شاء الله .

\*\*\*

اعلم أنَّ المصادر تُلْحَقُهَا الميمُ في أولها زائدة ؛ لأنَّ المصدر مفعولٌ . فإذا كان كذلك جرى  
مَجْرَى المصدر / الذي لا ميم فيه في الإعمال وغيره ، وذلك قولك : ضربته مَضْرَباً : أى ضرباً ،  
وغزوته غَزَوْاً وَمَغْزًى ، وشتمته شَتْمًا وَمَشْتَمًا<sup>(٢)</sup> .  
وتقول : يا عمرو مَشْتَمًا زيداً .

فإن كان المصدر لفعل على أكثر من ثلاثة كان على مثال المفعول ؛ لأنَّ المصدر مفعول .  
وكذلك إن بنيت من الفعل اسماً لمكان أو زمان ، كان كل واحد منهما على مثال المفعول<sup>(٣)</sup> .  
لأنَّ الزمان والمكان مفعول فيهما ؛ وذلك قولك في المصادر : أدخلته مُدْخِلاً ، كما قال عز وجل :  
( أَنْزَلْنِي مُنْزَلاً مُبَارَكًا )<sup>(٤)</sup> و ( بِاسْمِ اللَّهِ مُجْرِبَهَا وَمُرْسَاهَا )<sup>(٥)</sup> .

(١) مصادر غير الثلاثي تقدم حديثها ص ٩٩ - ١٠٣ وعمل المصدر في مسائل الفارق التي نقلناها إلى الجزء الأول .  
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٦ « باب اشتقاقك الأسماء . أما ما كان من فعل يفعل ( بكسر العين ) فإن موضع الفعل مفعول ..  
فإذا أردت المصدر بنيت على مفعول وذلك قولك : أن في ألف درهم لمضرباً أى لضرباً ، قال الله تبارك وتعالى : ( أين المفر ) يريد  
أين الفرار » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٠ « باب تظاير ما ذكرنا بما جاوز بنات الثلاثة .. فالمكان والمصدر يبنى من جميع هذا بناء  
المفعول وكان بناء المفعول أولى به لأن المصدر مفعول والمكان مفعول فيه فيضمون أوله ، كما يضمون المفعول ، لأنه قد خرج  
من بنات الثلاثة فيفعل بأوله ما يفعل بأول مفعوله ، كما أن أول ما ذكرت لك من بنات الثلاثة كأول مفعوله مفتوح وإنما منك  
أن تجعل قبل آخر حرف من مفعوله واوا كواو مضروب أن ذلك ليس من كلامهم ولا بما بنوا عليه . . . » .

(٤) المؤمنون : ٢٩

(٥) هود : ٤١ - قراءة ضم الميم وفتحها في مجراها من السبعة ، واتفق السبعة على ضم ميم مرساها وقرئ في الشواذ  
( غيث النفع ص ١٢٨ شرح الشاطبية ص ٢٢٢ اللخر ج ٢ ص ٢٨٨ شواذ ابن خالوية ص ٦٠ ) .

ويرى أبو حيان أن مجراها ومرساها يحتملان المصدرية واسم الزمان واسم المكان . البحر المحيط ج ٥ ص ٢٢٥ .

وكذلك : سَرَّحَهُ مُسَرِّحًا ، وهذا مُسَرِّحُنَا ، أى فى موضع تَسْرِيحِنَا ، وهذا مُقَامُنَا ، لِأَنَّكَ تريد به المصدر والمكان من أقمت . وعلى ذلك قال الله عز وجل : ( إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا )<sup>(١)</sup> لأنها من أقمت . وقال : « يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَنَا »<sup>(٢)</sup> لأنها من قمت . موضع قيام ومن قرأ ( لا مُقَامَ ) إنما يريد : لا إقامة .

(٣) . . . . .  
 . . . . .  
 . . . . .

٢  
 ٤٠٤

/ قال الشاعر :

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرِّحَى الْقِسْوَانِ      فَلَا عَيْسًا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابًا<sup>(٤)</sup>  
 أى تسريحى . وقال الآخر :

( ١ ) الفرقان : ٦٦

( ٢ ) الأحزاب : ١٣ والقراءتان سبعتان . النشر ج ٢ ص ٣٤٨ .

( ٣ ) الصفحة التى تحمل رقم ٤٠٤ ليست موجودة ويبدو لى أن هذا اضطراب فى كتابة الأرقام فالكلام متصل ومتسق ولا يشعر بنقص وتستدل أيضاً بما ذكره المبرز فى الكامل فقد عرض لهذا الموضوع وهذا نصه ج ٢ ص ٢٥٨ - ٢٦٠ .  
 « وكل مصدر زيدت الميم فى أوله إذا جاوزت الفعل من ذوات الثلاثة فهو على وزن المفعول ، وكذلك إذا أردت الزمان واسم المكان تقول أدخلت زيدا مدخلا كريما ، وسرحته مسرعا حسنا واستخرجت الشيء مستخرجا . قال جرير :

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرِّحَى الْقِسْوَانِ      فَلَا عَيْسًا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابًا

أى تسريحى وقال عز وجل ( وَقُلْ رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنْزِلًا مُبَارَكًا ) ويقال أقت مقاما وقال عز وجل ( إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ) : أى موضع إقامة ، وقال الشاعر :

تطول القصار والطوال يطْلُنْهَا      فَمَنْ يَرَهَا لَا يَنْسَهَا مَا تَكَلَّمَا  
 وما هى إلا فى إزارٍ وعِلْقَةٍ      مُغَارَ بَنِي هَمَامٍ عَلَى حَيِّ خَشَعَمَا

يريد زمن إغارة ابن همام .

فالأيات والشواهد والأمثلة تكاد تتحد فى المقتضب والكامل .

وسبق هذا الحديث فى ص ٦١ من الأصل مع الآيات والشواهد . ويبدو أن تكون هناك صفحة نائصة فى أثناء هذا التمهيل .

( ٤ ) تقدم فى الجزء الأول ص ٧٥ .

وما هي إلا في إزار وعِلْقَسمة مُغَارَ بنِ هَمَامٍ على حَى خَشَعَمًا (١)

أى وقت إغارة ابن همام .

وهذا أوضح من أن يُكثَرَ فيه الاحتجاج ؛ لأن المصدر هو المفعول الصحيح ؛ ألا ترى أنك

( ١ ) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٢٠ فقال « فصيّر مغاراً وقتاً وهو ظرف » والمبرد يقول : أى وقت إغارة وقال في الكامل : يريد زمن إغارة ابن همام فظاهر عبارة سيبويه أن ( مغاراً ) اسم زمان مشتق ويحتمل تفسير المبرد هنا أن يكون جملة اسم زمان مشتقاً كسيبويه ويحتمل أن يكون جملة مصدراً ميمياً ثم قام المصدر الميمي مقام الظرف على تقدير مضاف كجئتك غفوق النجم ويعين هذا الاحتمال الأخير ما سيذكره المبرد في الجزء الرابع ص ٦٢٥ قال : ما كان من المصادر حيناً فإن تقديره حذف المضاف إليه وذلك قولك : موعدهم مقدم الحاج وخفوق النجم كان ذلك خلافة فلان فالمعنى في كل ذلك وقت غفوق النجم وزمن مقدم الحاج وزمن خلافة فلان وعلى هذا قال الشاعر : وما هي إلا في إزار وعِلْقَسمة مغار بن همام . . أى في هذا الوقت .

وأبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٢٠٨ جعله مصدراً ميمياً ناب عن الظرف بتقدير مضاف لأن قوله : على حَى خَشَعَمًا يتعلق به واسم الزمان لا يعمل في الظرف .

ويقول الأعمى : وقد غلط سيبويه في جملة المغار ظرفاً وقد تعلّى إلى حَى خَشَعَمًا على .

وقد وقفت على نصوص كثيرة تمنع من أن يعمل اسم المكان أو اسم الزمان في الظرف . انظر إعراب القرآن للعكبرى ج ١ ص ٨٣ ، ٩١ والبحر المحيط ج ١ ص ١٦٤ وشرح الجار بردى للشافية ص ٧٠ .

وفي حاشية الصبان ج ٢ ص ١٨٠ إجازة أن يعمل اسم المكان واسم الزمان في الظرف لأنه يكتفى برائحة الفعل .

فالمعنى في البيت على أن مغار اسم زمان والذي دعا إلى جملة مصدراً ميمياً عند بعضهم هو تعلق الجار والمجرور به ولو جعل اسم زمان لم يكن هناك داع لتقدير مضاف ويقول أبو حيان في البحر ج ٨ ص ٤٨ :

« بحيا ومات ، ومقدم تستعمل بالوضع مصدراً واسم زمان واسم مكان . فإذا استعملت اسم مكان أو اسم زمان لم يكن ذلك على حذف مضاف قامت هذه مقامه لأنها موضوعة للزمان والمكان كما وضعت للمصدر فهي مشتركة بين هذه المدلولات الثلاثة بخلاف غفوق النجم فإنه وضع للمصدر فقط » .

ولكن المبرد يقدر المضاف مطلقاً وهذا بما لاداعى له عند جملة اسم زمان مشتقاً لأنه يلغى الفرق بين اسم الزمان المشتق والمصدر الميمي في المعنى .

العلقة : بكسر العين : ثوب قصير بلا كين تلبسه الصبية تلعب فيه . وصف امرأة وأرخ لسنها بأنها كانت تلبس هذا الثوب القصير في وقت إغارة ابن همام على هذا الحى .

ونسبه الأعمى كما نسب في كتاب سيبويه وفي الاقتضاب وفي الكامل إلى حميد بن ثور ويقول الشيخ الموصنى : نسبه ابن السيرافى فيما كتبه على شواهد سيبويه إلى حميد بن ثور وقد انتقده أبو محمد الأعرابي في كتابه ( فرحة الأديب ) قال : غر بن السيرافى قصيدة حميد الميمية ، فتوهم أن هذا البيت منها والبيت للطحاح بن عامر - وليس في ديوان حميد .

رغبة الأمل ج ٢ ص ٢٦٠ الاقتضاب ص ١٠٢ والمخصص ج ٤ ص ٣٥ لم ينسبه وشرح الحامسة ج ٢ ص ٣٠٠ ، وشرح سقط الزند ص ٥٥٦ .

إذا قلت : ضربت زيدا ، أنك لم تفعل زيدا<sup>(١)</sup> وإنما فعلت الضرب ، فأوصلته إلى زيد ، وأوقعته به ، لأنك إذا أوقعته به ففعلك . فأما قول الله عز وجل : ( وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا<sup>(٢)</sup> ) فمعناه : عيشًا ، ثم قال : ( وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ<sup>(٣)</sup> ) أى الحيض . فكان أحد المصدرين على ( مفعّل ) والآخر على ( مفعّل ) .

وقوله عز وجل : ( سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ<sup>(٤)</sup> ) .

ومطلع الفجر وما أشبه هذا فله باب<sup>(٥)</sup> يذكر فيه إن شاء الله .

---

( ١ ) هذه العبارة ( ألا ترى أنك إذا قلت ضربت زيدا أنك لم تفعل ) . كررت أن الثانية تأكيداً كما في الآية الكريمة ( أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون ) وسيأتى إعرابها فيما بعد .

( ٢ ) التبا : ١١ - في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٧ « ( وجعلنا النهار معاشاً ) أى جعلناه عيشاً » .

يظهر لى أن معاشاً في الآية اسم زمان قال أبو نحيان : « معاشاً وقت عيش وهو الحياة تتصرفون فيه في حوالمكم وكان القياس أن يأتي على مفعّل بكسر العين » .

وينقل الجمل من الشهاب قوله : وقتاً للمعاش أى تتصرفون فيه في حوالمكم يعنى أنه مصدر ميمي بمعنى المعيشة وهى الحياة وقع هنا ظرفاً كما يقال آتيتك طلوع الفجر لأنه يثبت مجيئه في اللغة اسم زمان ، إذ لو ثبت لم يحتج لتقدير مضاف ( الجمل ج ٤ ص ٤٦٣ - ٤٦٤ ) وهذا كلام لا تحقيق فيه فصياغة الزمان والمكان والمصدر الميمي قياس مطرد والمعنى هو الذى يحدد نوع الصيغة أى مصدر أم زمان أم مكان ؟ وانظر الخزانة ج ٣ ص ٤٣٧ .

( ٣ ) البقرة : ٢٢٢ - وانظر البحر المحيط ج ٢ ص ١٥٦ ، ١٦٧ وفي سيبويه ج ٢ ص ٢٤٧ « وقال ( ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ) أى في الحيض » .

( ٤ ) القدر : ٥ - وانظر البحر ج ٨ ص ٤٩٧

( ٥ ) ربما يريد أن يشير إلى استعمال اسم الزمان ظرفاً فهو الذى سيأتى . أما صياغة اسم الزمان والمكان فقد تكلم عنها هنا وفيها معنى .

## هذا باب

مصادر / ذوات الثلاثة على اختلافها  
وتبيين الأصل فيها

اعلم أن هذا الضرب من المصادر يجيء على أمثلة كثيرة يزوائد وغير زوائد ؛ وذلك أن مجازها مجازُ الأسماء ، والأسماء لاتقع بقياس .

وإنما استوت المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحرف فجرت على قياس واحد ، لأنَّ الفِعْل منها لا يختلف . والثلاثة مختلفة أفعالها الماضية والمضارعة ؛ فلذلك اختلفت مصادرهما ، وجرت مَجْرَى سائر الأسماء .

فمنها ما يجيء على « فَعَلَ » مفتوح الأول ساكن الثاني وهو الأصل ، وسنبين الأصل إن شاء الله .

فما جاء منها على ( فَعَلَ )<sup>(١)</sup> فقولك : ضربت ضرباً ، وقتلت قتلاً ، وشربت شرباً ، ومكثت مكثاً<sup>(٢)</sup> . فهذا قد جاء فيما كان على فَعَلَ يَفْعِلُ ؛ نحو : ضرب يضرب ، وعلى فَعَلَ

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٤ « ويكون المصدر فعلا والاسم فاعلا وأما فعل يفعل ومصدره فقتل يقتل قتلا وخلفه يظله خلفا ودقه يدقه دقا . . وأما فعل يفعل ومصدره فنحو ضرب يضرب ضربا . . وحبس يحبس حبسا وأما فعل يفعل فلحسه يلحسه لحسا ولقمه يلقمه لقما . . وشربه يشربه شربا ويلجه يلجه ملجا » .

وقال في ص ٢١٦ « سكت يسكت سكتا ، هذا الليل يهنا هذا وعجز عجزا وحرد يحرد حردا » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٦ « وقالوا : مكث يمكث مكوثا كما قالوا قعد يقعد قعودا وقال بعضهم مكث ( بضم الكاف ) شبهوه بطرف لأنه فعل لا يتعدى كما أن هذا فعل لا يتعدى وقالوا : المكث ، كما قالوا الشغل ، وكما قالوا القبح » .  
وفي اللسان : المكث : الأناة واللبث والانتظار مكث يمكث مكثا ومكثا ومكوثا ومكاثا ومكائة ومكثى .  
وفي القاموس المكث مثلث الميم وفعله كنصر وكرم .



يَفْعَلُ نحو : قتل يقتل ، وعلى فِعْلٍ يَفْعَلُ ، نحو : شرب يشرب ولقم يلقم ، وعلى فُعْلٍ يَفْعَلُ ؛  
نحو : مكث يَمُكِّث .

\*\*\*

$\frac{2}{2.6}$

ويقع على ( فِعْلٍ ) و ( فُعْلٍ ) بإسكان الثاني وكسر الأول / أو ضمّه .  
فأما الكسر فنحو : عليم عِلْمًا ، ، وحليم حِلْمًا ، وفقه فِقْهًا ، وكذلك فَقْه .  
وأما ما كان مضمومَ الأول فنحو : الشغل تقول : شَغَلْتَهُ شُغْلًا ، وشربته شُرْبًا<sup>(١)</sup> ، وسقيم  
الرجل سُقْمًا .

ويكون على ( فَعْلٍ )<sup>(٢)</sup> ؛ نحو جلبته جَلَبًا ، وطربت طَرَبًا ، وحلب الرجل الشاة حَلَبًا .  
ويكون على ( فَعْلٍ )<sup>(٣)</sup> ؛ نحو : سمين سِمْنًا ، وعظم عِظْمًا ، وكبير كِبَرًا ، وصغر صِغْرًا .  
ويكون على ( فَعْلٍ )<sup>(٤)</sup> ؛ نحو ضحكك ضَحِكًا ، وحلف حَلْفًا ، وخنقه خَنْقًا .  
هذه المصادر بغير زيادة .

وتكون الزيادة فيكون على ( فُعُولٍ )<sup>(٥)</sup> و ( فِعْعَالٍ ) ، نحو : جلس جُلُوسًا ، وقعد قُعُودًا ،  
ووقدت النار وُقُودًا ، وشكرته شُكُورًا ، وكفرتة كُفُورًا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٥ « وقد جاء من مصادر ما ذكرنا على ( فعل ) وذلك ، نحو الشرب ، والشغل .

وقد جاء على ( فعل ) ، نحو فعله فعلا . ونظيره قاله قتيلا » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٥ « وقد جاء مصدر فعل يفعل وفعل يفعل على ( فعل ) وذلك حلبها يحلبها حلبا ، وطردها  
يطردها طردا ، وسرق يسرق سرقا » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٤ « وقد يحى المصدر على ( فعل ) وذلك قولك : الصنر ، والكبر ، والقدم ، والعظم ،  
والفصم » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٦ « وقالوا : لعب يلعب لعبا ، وضحك يضحك ضحكا . كما قالوا الحلف » .

وقال في ص ٢١٥ « وقد جاء المصدر على فعل وذلك خنقه يخنقه خنقا ، وكذب يكذب كذبا ، وقالوا كذابا » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٤ - ٢١٥ « وقد جاء بعض ما ذكرنا من هذه الألفية على ( فعول ) وذلك لزمه يلزمه  
لزوما ، ونهكه نهوكا ، ووردت ورودا ، وجحدته جحودا شبهوه يجلس جلوسا ، وقعد قعودا ، وركن ركونا لأن بناء  
الفعل واحد » .

و (الفعال) <sup>(١)</sup> ، نحو : قُمت قِياما ، وصُمت صِياما ، ولقيته لِقاء .

ويكون على (فعال) <sup>(٢)</sup> ، نحو : ذهب ذهاباً ، وخفيت خفاءً ، وشربت شراباً . يقول بعضهم . هو مصدر . وأما أكثر النحويين فالشراب عنده المشروب . وهذا لا خلاف فيه . وإنما تزعم طائفة أنه يكون للمصدر .

وتقول : جُمِلَ جمالاً ، وخُبِلَ خبالاً ، وكُمِلَ كمالاً .  $\frac{2}{4.7}$

ويكون على هذا الوزن بالهاء نحو : سَفِهَ سَفاهةً ، وضَلَّ ضَلالةً ، وجَهَلَ جَهالةً ، وسَقَمَ سَقامةً <sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

ويكون في المعتل منه بناءً لا يوجد مثله في الصحيح . وذلك أنك لاتجد مصدراً على (فِعْلُولَة) إلا في المعتل ، وذلك شاخ شَيْخوخة ، وصار صَيْرورة ، وكان كينونة . وإنما كان الأصل كَيْنُونَةً <sup>(٤)</sup> ، وصَيْرورة ، وشَيْخوخة . وكان قبل الإدغام كَيْنُونُونَ . ولكن لما كثر العدد ألزموه التخفيف كراهية للتضعيف .

ومثل ذلك قولهم في هَيْن : هَيْن ، وفي سَيْد : سَيْد ، وكذلك مَيْت ، ومَيْت ، ولَيْن ، ولَيْن .

= وقال في ص ٢١٦ « وأما كل عمل لم يتمد إلى منصوب فانه يكون فعله على ما ذكرنا في الذي يتمد ويكون الاسم فاعلاً والمصدر يكون فعولاً وذلك نحو : قعد قعوداً وهو قاعد ، وجلس جلوساً وهو جالس ، وسكت سكوتاً وهو ساكت ، وثبت ثبوتاً وهو ثابت ، وذهب ذهباً وهو ذاهب » .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٥ « وقد جاء بعض مصادر ما ذكرنا على فعال كما جاء على فعول وذلك نحو كذبت كذاها ، وكتبته كتاباً ، وحجبت حجاباً وبعض العرب يقول كتباً على القياس ونظيرها سته سياقا ، ونكحها نكاحاً ، وسفدها سفاداً » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٥ « وقالوا : سمته سماعاً فجاء على (فعال) ، كما جاء على فعول في لزومه لزوماً » .

وقال في ص ٢١٦ « وقالوا : الذهاب والثبات فبنوه على فعال ، كما بنوه على فعول والفعول فيه أكثر » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٦ « وقالوا : لصح لصاحه » .

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ١٢٥ ، ٢٢٢ وسيكرره مراراً .

وجميع ما كان على هذا الوزن . فلما كان التخفيف في العدد الأقل جائزا كان في العدد الأكثر لازماً .

ولا يوجد مصدر على ( فَيَعْلُولُ ) في غير المعتل ، لأن من كلامهم اختصاص المعتل بأبئية لا تكون في غيره . والدليل على أنه ( فَيَعْلُولُ ) أنه لا يكون اسم على ( فَعْلُولُ ) بفتح أوله ، ولم يوجد ذلك إلا في قولهم : صَعْفُوقٌ / ويقال : إنه اسم أعجمي أعرب<sup>(١)</sup> .

$\frac{2}{4.8}$

ومن الدليل على ذلك أن كينونة او كان ( فَعْلُولُ ) لكان كَوْنُونَةُ ، لأنه من الواو ، فهذا واضح جداً .

\*\*\*

والدليل على أن أصل المصادر في الثلاثة ( فَعْل )<sup>(٢)</sup> مسكن الأوسط مفتوح الأول أنك إذا أردت رد جميع هذه المصادر إلى المرة الواحدة فإنما ترجع إلى ( فَعْلَة ) على أي بناء كان بزيادة أو غير زيادة . وذلك قولهم : ذهب ذهاباً ثم تقول : ذهب ذَهَبَةً واحدة . وتقول في القعود : قعدت قَعْدَةً واحدة ، وحلفت حَلْفَةً واحدة ، وحلبته حَلْبَةً واحدة . لا يكون في جميع ذلك إلا هكذا .

و ( الفَعْل ) أقل الأصول والفتحة أخف الحركات . ولا يثبت في الكلام بعد هذا حرف زائد ولا حركة إلا بثبت وتصحيح .

وزعم سيبويه أن الأكثر في الفعل الذي لا يتعدى إلى المفعول أن يأتي على ( فُعُول )<sup>(٣)</sup> وإن كان ( الفَعْل ) هو الأصل : فكأن الواو إنما زيدت / وغير للفصل بين المتعدى وغيره ، وذلك

$\frac{2}{4.9}$

(١) في إصلاح المنطق ص ٢١٩ « كل ما جاء على فعلول فهو مفسوم الأول نحو زبور . . . إلا حرفاً واحداً جاء نادراً وهم بنو صلفوق لحول بالجماعة » .

وقال الجواليقي في المغرب : صفعوق اسم أعجمي وقد تكلمت به العرب . أنظر شواهد الشافية ص ٤ - ٧ - وشرح الرضي الشافعية ج ١ ص ٢٠ ومجمع البلدان .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٩ « وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبداً على فعله على الأصل لأن الأصل ( فعل ) » .

(٣) سيبويه ج ٢ ص ٢١٦ .

نحو : جلست جُلوساً ، ووقدت النار وقوداً ، وإن كان الأصل ما ذكرنا . وقد يجيء هذا فيما لا يتعدى أكثر .

\*\*\*

وجاءت مصادر على (فُعول) <sup>(١)</sup> مفتوحة الأوائل ؛ وذلك قولك : توضأت وضوءاً حسناً ، وتطهرت طهوراً ، وأوليت به ولوعاً ، ووقدت النار وقوداً ، وإن عليه لقبولا . على أن الضم في الوقود أكثر إذا كان مصدراً وأحسن .

---

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٨ « باب ما جاء من المصادر على (فُعول) وذلك قولك : توضأت وضوءاً حسناً ، وتطهرت طهوراً حسناً ، وأوليت به ولوعاً ، وسمننا من العرب من يقول : وقدت النار وقوداً غالباً ، وقبله قبولا والوقود أكثر والوقود (بفتح الواو) : الحطب ، وتقول : إن فلان لقبولا فهذا مفتوح » .

## هذا باب

ما كان من المعتلّ فيما جاوز فعله الثلاثة  
فلزمه الحذف لاعتلاله والإتمام لسلامته

اعلم أنّ المعتلّ يقع على ضربين : محلوفاً ، ومُتمّماً .

فما لزمه الحذف لعلّة تكون تلك العلّة راجعة في مصدره فمصدره معتلّ كاعتلاله . وما سلم  
من الحذف ففعله كان مصدره تاماً ..

فمن ذلك ما يكون من الثلاثة ممّا فاؤه واو ، وذلك نحو : وعد / ووجد . فإذا قلت : يعد<sup>(١)</sup> .  $\frac{٢}{١١٠}$   
ويوجد وقعت الواو بين ياء وكسرة فحُلِفَت لذلك ، فكان يعد ويوجد . وكان الأصل : يُوْجِد  
ويُوْجِد . ولولم تكن الكسرة بعد الياء لَصَحَّت ، كما تصحّ في يُوْجَل ، أو أبدلت ولم تحذف :  
كما تقول : يَبْجَل ويَبْجَل . ويأجل ويأجل .

فإذا قلت : وعداً ، ووَزَنّا صبحَ المصدر ؛ لأنّه لم تلحقه علّة .

فإن قلت : عدّة وزنة أعللت فحُلِفَت<sup>(٢)</sup> ؛ لأنّ الكسرة في الواو .

فالعلّة في المصدر من جهتين : إحداهما : علّة فعله ، والثانية : وقوعها فيه ؛ ألا ترى أنّها  
لو كانت علّة الفعل وحدها لَصَحَّ المصدر كما ذكرت لك في الوعد والوزن .

---

( ١ ) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٢ « تقول : وعدته فأنا أعدّه وعدا ، ووزنته فأنا أزنه وزنا ، وروادته فأنا أئده وأدا ،  
كما قالوا ؛ كسرته فأنا أكسره كسرا ولا يبيّ في ذا الباب يفعل . . واعلم أنّ ذا أصله على قتل يقتل وضرب يضرب فلما كان  
من كلامهم استثنى الواو مع الياء حتى قالوا : يأجل ويوجد كانت الواو مع الفسمة أثقل فصرفوا هذا الباب إلى يفعل فلما  
صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة إذ كرهوها مع ياء فحلفوها . » أنظر ص ٨٨ من الجزء الأول .

( ٢ ) أنظر تعليق رقم ٢ من ص ٨٩ من الجزء الأول .

ولو بنيت اسماً على ( فِعْلَةٌ ) لاثريد به مصدراً لصحّت الواو<sup>(١)</sup> - وذلك مثل الوجهة ،  
فكذلك كلُّ مصدر من المعتلّ . وهذا الذى قدّمت ما اعتلّت فاؤه .

\*\*\*

والذى تعتلّ عينه من باب قال وباع هذا مجراه ، تقول : قُمْتُ قِياماً<sup>(٢)</sup> فإنما حذفت  
موضع العين من قمت ، لاجتماع الساكنين . ولم يلتق في المصدر ساكنان ، ولكن / يلزملك لاعتلال  
الفعل أن تقلب الواو ياءً ، لأنَّ قبلها كسرة . فقد اجتمع فيها شيخان : الكسرة قبلها ، وإعتلالُ  
الفعل . فلذلك قلت : لُذْتُ لِيَاذاً ، وَنِمْتُ نِياماً ، وَقُمْتُ قِيَاماً .

$\frac{2}{411}$

واو كان المصدر ل (مقاومت) لصحّ فقلت : قاومته قبواً ، ولاوذته ليواذاً .

وكان اما غير مصدر نحو : خِوان .

فإن كان المصدر لاعلةً فيه صحّ على ما ذكرت لك . وذلك قولك : قُلْتُ قَوْلًا ، وَجُلْتُ جَوْلًا ،  
وكذلك بِعْتُ بَيْعًا ، وَكَلْتُ كَيْلًا . لا نَقْصَ في شيء من ذلك .

وكذلك إن اعتلّت اللام فلحققت المصدر تلك العلة والفعل بزيادة أو غير زيادة .

(١) أنظر تعليق رقم ٢ من ص ٨٩ من الجزء الأول .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٩ « باب تقلب فيه الواو ياء . وذلك قولك : حلت حبالاً ، وقمت قياماً . وإنما قلبوها  
حيث كانت معتلة في الفعل فأرادوا أن تعتل إذا كانت قبلها كسرة وبعدها حرف يشبه الياء فلما كان ذلك فيها مع الاعتلال لم  
يقروها وكان العمل من وجه واحد أخف عليهم وجسروا على ذلك للاعتلال وتمثل ذلك سوط وسياط » .

\*\*\*

لرى العنوان لما جاوز فعله الثلاثة من المعتل ولم يتكلم إلا عن الفعل المثالي الثلاثى الواوى الفاء وإعلاله وإعلان مصدره وعن  
الفعل الأجوف وقد سبق له الحديث عن هذا في الجزء الأول ص ٨٨ - ٨٩ .

## هذا باب الأمر والنهي

فما كان منهما مجزوماً فإنما جزمه بعامل مُدْخِلٍ عليه . فاللازم له اللام . وذلك قولك :  
لِيَقُمْ زيد . لِيَذْهَبَ عبدُ الله . وتقول : زُرْني وَلَا تُزِرْكَ ، فَتُدْخِلُ اللامَ ، لأنَّ الأمر لك .

فإنما إذا كان / المأمور مخاطباً ففِعْلُهُ مَبْنِيٌّ غَيْرُ مجزوم وذلك قولك : اذهب . انطلق .  $\frac{2}{412}$

وقد كان قوم من النحويين<sup>(١)</sup> يزعمون أنَّ هذا مجزوم ، وذلك خطأ فاحش ، وذلك لأنَّ الإعراب لا يَدْخُلُ من الأفعال إلا فيما كان مضارعاً للأسماء .

والأفعال المضارعة هي التي في أوائلها الزوائد الأربع : : الياء ، والتاء ، والهمزة ، والنون .  
وذلك قولك : أَفْعَلُ أنا ، وَتَفْعَلُ أنت ، وَيَفْعَلُ هو ، وَنَفْعَلُ نحن . فإنما تُدْخِلُ عايتها العوامل  
وهي على هذا اللفظ .

وقولك : اضرب ، وقم ليس فيه شيء من حروف المضارعة ، ولو كانت فيه لم يجر جزمه  
إلا بحرف يدخل عليه فيجزمه . فهذا بين جداً .

ويروى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قرأ (قَبْدَلِكَ فَلتَفْرَحُوا)<sup>(٢)</sup> فهذا مجزوم  
جزمته اللام وجاءت هذه القراءة على أصل الأمر ، فإذا لم يكن الأمر للحاضر المخاطب فلا بد من  
إدخال اللام ، تقول : لِيَقُمْ زيد ، وتقول : زُرْ زيدا / وإيْزِرْكَ . إذا كان الأمر لهما ، لأنَّ زيدا  $\frac{2}{413}$   
غائب ، ولا يكون الأمر له إلا بإدخال اللام .

وكذلك إن قلت : ضَرْبَ زيد فأردت الأمر من هذا : لِيُضْرَبَ زيد ، لأنَّ المأمور ليس  
بمواجه .

(١) يقصد المبرد بقوم من النحويين - الكوفيين وقد عقد الأنباري مسألة في الإنصاف لهذا الخلاف ص ٣٠٣ - ٣١٧  
كما عرض له في أسرار العربية ص ٣١٦ - ٣٢١ .  
(٢) يونس : ٥٨ . قراءة فلتفرحوا بقاء الخطاب من العشرة وانظر تعليق ٢ من ص ٤٥ من هذا الجزء .

واعلم أنَّ الدعاء بمنزلة الأمر والنهي في الجزم والحذف عند المخاطبة ، وإنَّما قيل : دعاء وطلبٌ للمعنى ؛ لأنَّك تأمر مَنْ هو دونك ، وتطلب إلى من أنت دونه . وذلك قولك : ليغفر الله لزيد وتقول : اللهم اغفر لي ؛ كما تقول : اضرب عمراً .

فإنَّما قولك : غفر الله لزيد ، ورحم الله زيدا ، ونحو ذلك - فإنَّ لفظه لفظ الخبر ومعناه الطلب ؛ وإنَّما كان كذلك لِعلم السامع أنَّك لا تخبر عن الله - عزَّ وجلَّ - وإنَّما تسأله . كما أنَّ قولك : عليم الله لأقومن . إنَّما لفظه لفظ رزق الله ومعناه القسم ؛ لأنَّك في قولك : ( عليم ) مُستشهدٌ .

وتقول : يا زيد ليقيم إليك عمرو ، ويازيد ليتدع بني عمرو .

والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام<sup>(١)</sup> للشاعر إذا اضطرَّ ، ويستشهدون على ذلك / بقول متمم بن نويرة .

على مثل أصحاب البعوضة فاحمي  
- لك الويل - حرَّ الوجه أُوَيْبِكَ مَنْ بَكَى<sup>(٢)</sup>  
يريد : أو ليُبَيِّنِكَ مَنْ بَكَى . وقول الآخر :

محمدٌ تغدٍ نفسك كل نفس  
إذا ما خِفتَ من شيء تبألا<sup>(٣)</sup>

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ « واعلم أنَّ هذه اللام و ( لا ) في الدعاء بمنزلة في الأمر والنهي . وذلك قولك : لا يقطع الله يمينك ، وليجزيك الله خيرا . واعلم أنَّ هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمة وكأنهم شبهوها بأن إذا حملت مضمة » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٠٩ على حذف لام الأمر للضرورة .  
في معجم البلدان : البعوضة : ماء لبنى أسد بنجد قرية القمر ، وبهذا الموضع كان مقتل مالك بن نويرة .  
وانظر السيوطي ص ٢٠٤ - ٢٠٥ وأمالى الشجري ج ١ ص ٣٧٥ . وشروح سقط الزند ص ١١٢٤ .  
خس وجهه : خنثه ولطه ، وضربه وقطع عضوا منه . من باب نصر ، وضرب .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ على حذف لام الأمر للضرورة .  
التبأل : سوء العاقبة وهو بمعنى الويال فكان التاء بدل من الواو . قال النحاس : سمعت حل بن سليمان يقول : سمعت محمد بن يزيد يقشد هذا البيت ويلحن قائله وقال : أنشده الكوفيون ، ولا يعرف قائله ولا يتجج به ، ولا يجوز مثله في شعر ولا غيره .



. فلا أرى ذلك على ما قالوا ؛ لأنّ عوامل الأفعال لا تُضمَر<sup>(١)</sup> ، وأضعفها الجازمة ؛ لأنّ الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء . ولكن بيت متمم حُبل على المعنى ؛ لأنّه إذا قال : فاحمِشِي فهو في موضع فلتخمِشِي ، فعطف الثاني على المعنى .

وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف ، على أنّه في كتاب سيبويه على ما ذكرت لك .

وتقول : ايقم زيد ، ويقعد خالد ، وينطلق عبد الله ؛ لأنّك عطفت على اللام .

ولو قلت : قم ويقعد زيد لم يجز الجزم في الكلام . ولكن لو اضطرّ شاعر فحملة على موضع الأوّل - لأنّه تما كان حقّه اللام - كان على ما وصفت لك .

/ واعلم أنّ هذه اللام مكسورة إذا ابتدئت - فإذا كان قبلها فاء أو واو فهي على حالها في  $\frac{2}{110}$  الكسر . وقد يجوز إسكانها ، وهو أكثر على الأسن . تقول : قم وليقم زيد ( فلتقم طائفة منهم معك )<sup>(٢)</sup> ( ولتكن منكم أمة )<sup>(٣)</sup> . وإنما جاز ذلك ؛ لأنّ الواو والفاء لا ينفصلان ، لأنّه لا يتكلّم بحرف واحد . فصارتا بمنزلة ما هو في الكامة ، فأسكنت اللام هرباً من الكسرة . كقولك في علِمَ : علِمَ ، وفي فخذ : فخذ .

= لسب البيت الرضى إلى حسان وليس في ديوانه ، ونسبه ابن هشام في شرح الشلور إلى أبي طالب ، ونسبه بعض شراح أبيات المفصل إلى الأعشى . وليس في ديوان أبي طالب ولا في ديوان الأعشى .

وانظر أمالي الشجري ج ١ ص ٣٧٥ والسيوطي ص ٢٠٤ وشواهد الكشاف ص ٢٥٣ والإنصاف ٣٠٦ والمغني ج ١ ص ١٨٦ ، الخزانة ج ٣ ص ٦٣٠ ، شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٤٩ وشروح سقط الزند ص ١١٢٥ .

ويرى الزحشرى في شرحه للامية العرب أن الأصل في البيت تفدى على الخبر وإنما حذفت الياء للضرورة ( ص ٤ ) ولكنه في المفصل ج ٢ ص ٢٢٠ جعل لام الأمر مخلوطة للضرورة في البيت وانظر ابن يعيش ج ٩ ص ٢٤

( ١ ) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٩ « والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء . . فمن ثم لم يضمروا الجازم ، كما لم يضمروا الجار ، وقد أخبره الشاعر . شبه بأخبارهم رب وواو القسم في كلام بعضهم » .

( ٢ ) النساء : ١٠٢ وقراءة كسر اللام في « فلتقم » من الشواذ ( ابن خالويه ص ٢٨ الاتحاف ١٩٤ البحر المحيط ج ٣ ص ٣٤٠ ) .

( ٣ ) آل عمران : ١٠٤ وبكسر اللام في الشواذ أيضاً ( البحر المحيط ج ٣ ص ٢٠ ) .

وَأَمَّا قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ ( ثُمَّ لَيَقْطَعَنَّ فَلْيَنْظُرْ ) . فَإِنَّ الْإِسْكَانَ فِي لَامٍ ( فليَنْظُرْ ) جَيِّدٌ وَفِي لَامٍ ( لَيَقْطَعَنَّ ) لَحْنٌ<sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ ( ثُمَّ ) مُنْفَصِلَةٌ مِنَ الْكَلِمَةِ . وَقَدْ قَرَأَ بِذَلِكَ يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرِيُّ

\*\*\*

فَأَمَّا حَرْفُ النِّهْيِ فَهُوَ ( لَا )<sup>(٢)</sup> . وَهُوَ يَقَعُ عَلَى فِعْلِ الشَّاهِدِ وَالْغَائِبِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : لَا يَقْمُ زَيْدٌ ، وَلَا تَقْمُ يَا رَجُلُ ، وَلَا تَقْوِي يَا امْرَأَةُ . فَالْفِعْلُ بَعْدَهُ مَجْزُومٌ بِهِ .

وَتَقُولُ : لَا يَقْمُ زَيْدٌ وَلَا يَقْعُدُ عَبْدُ اللَّهِ ، إِنْ عَطَفْتَ نَهْيًا عَلَى نَهْيٍ . وَإِنْ شَتَّ قُلْتَ : لَا يَقْمُ زَيْدٌ ، وَيَقْعُدُ عَبْدُ اللَّهِ . وَهُوَ / بِإِعَادَتِكَ ( لَا ) أَوْضَحُ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : لَا يَقْمُ زَيْدٌ ، وَلَا يَقْعُدُ عَبْدُ اللَّهِ - تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّكَ قَدْ نَهَيْتَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حَيَالِهِ<sup>(٣)</sup> .

وَإِذَا قُلْتَ : وَيَقْعُدُ عَبْدُ اللَّهِ بَغِيرِ ( لَا ) فَهَذَا وَجْهٌ .

وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَقَعُ عِنْدَ السَّامِعِ أَنَّكَ أَرَدْتَ : لَا يَجْتَمِعُ هَذَانِ . فَإِنْ قَعَدَ عَبْدُ اللَّهِ ، وَلَمْ يَقْمِ زَيْدٌ - لَمْ يَكُنِ الْمَأْمُورُ مُخَالَفًا . وَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَقْمِ زَيْدٌ ، وَقَعَدَ عَبْدُ اللَّهِ .

وَوَجْهُ الْاجْتِمَاعِ إِذَا قَصَدْتَهُ أَنْ تَقُولَ : لَا يَقْمِ زَيْدٌ وَيَقْعُدُ عَبْدُ اللَّهِ ، أَيْ : لَا يَجْتَمِعُ قِيَامُ زَيْدٍ ، وَأَنْ يَقْعُدَ عَبْدُ اللَّهِ .

و ( لَا ) الْمُؤَكِّدَةُ تَدْخُلُ فِي النَّهْيِ لِمَعْنَى<sup>(٤)</sup> . تَقُولُ : مَا جِئْتُ زَيْدًا وَلَا عَمْرُوًا إِذَا أَرَدْتَ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِكَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ، عَلَى انْفِرَادٍ وَلَا مَعَ صَاحِبِهِ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : لَمْ يَأْتِنِي زَيْدٌ وَعَمْرُوٌ وَقَدْ أَتَاكَ أَحَدُهُمَا

( ١ ) الْحِجْ : ١٥ - وَالْقِرَاءَةُ بِتَسْكِينِ لَامِ الْأَمْرِ فِي لَيَقْطَعَنَّ الَّتِي قَالَ فِيهَا الْمُبَرِّدُ : إِنَّهَا لَحْنٌ مِنَ السَّبْعَةِ فَقَدْ قَرَأَ بِذَلِكَ أَرْبَعَةٌ مِنَ السَّبْعَةِ وَقَرَأَ ثَلَاثَةٌ بِتَحْرِيكِ اللَّامِ بِالْكَسْرِ .

كَمَا قُرِئَ فِي السَّبْعَةِ أَيْضًا بِتَسْكِينِ لَامِ الْأَمْرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ( ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفْتَهُمَ ) وَقَوْلُ الْمُبَرِّدِ : ( وَقَدْ قَرَأَ بِذَلِكَ يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرِيُّ ) قَدْ يُوْهَمُ أَنَّ ذَلِكَ مَا انْفَرَدَ بِهِ يَعْقُوبٌ وَهُوَ مِنَ الْعَثَرَةِ .

( وَانْظُرْ غَيْثَ النِّفْعِ ص ١٧٣ - شَرْحُ الشَّاطِبِيَّةِ ص ٢٥١ - النَّشْرُ ج ٢ ص ٣٢٦ - الْإِتِّحَافُ ص ٣١٤ ) وَلَيْسَتْ هَذِهِ أَوَّلُ مَرَّةٍ يَلْحَنُ فِيهَا الْمُبَرِّدُ بَعْضَ الْقُرَاءَةِ .

( ٢ ) فِي سَبِيحِيَّةِ ج ١ ص ٤٠٨ « وَلَا فِي النَّهْيِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : لَا تَفْعَلْ فَأَمَّا هُمَا بِمَنْزِلَةِ لَمْ » .

( ٣ ) أَنْظُرْ تَعْلِيْقَ ص ٢ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ .

( ٤ ) فِي الْمَنْعِيِّ ج ١ ص ١٩٧ « إِذَا قُلْتَ مَا جِئْتُ زَيْدًا وَلَا عَمْرُوًا فَالْعَاطِفُ الْوَاوُ ، وَ ( لَا ) تَوْكِيدُ النَّهْيِ » .

لم تكن كاذباً . ف ( لا ) في قولك : لا يقم زيد ، ولا يقم عمرو - يجوز أن تكون التي للنهي ، وتكون المؤكدة التي تقع لما ذكرت لك في كل نفى .

واعلم / أن الطلب من النهي بمنزلة من الأمر ، يجرى على لفظه كما جرى على لفظ الأمر ؛  $\frac{2}{417}$  ألا ترى أنك لا تقول : نهيت من فوق ولكن طلبت إليه . وذلك قولك : لا يقطع الله يد فلان ، ولا يصنع الله لعمرو . فالمرجع واحد ، والمعنى مختلف .

\*\*\*

واعلم أن جواب الأمر والنهي ينجزم بالأمر والنهي<sup>(١)</sup> ، كما ينجزم جواب الجزاء بالجزاء ؛ وذلك لأن جواب الأمر والنهي يرجع إلى أن يكون جزاء صحيحاً . وذلك قولك : اتقني أكرمك ، لأن المعنى : فإنك إن تأتني أكرمك ؛ ألا ترى أن الإكرام إنما يستحق بالإتيان . وكذلك : لاتأب زيداً يكن خيراً لك ؛ لأن المعنى : فإنك إلا تأتته يكن خيراً لك .

ولو قال على هذا : لاتدن من الأسد يأكلك كان محالاً ؛ لأنه إذا قال : « لاتدن » فإنما هو : تباعد ، فتباعد منه لا يكون سبباً لأكله إياه . ولكن إن رفع جاز ، فيكون المعنى : لاتدن من الأسد ثم قال : إنه مما يأكلك<sup>(٢)</sup> .

ولأنما انجزم جواب الاستفهام ؛ لأنه يرجع من الجزاء إلى ما يرجع إليه جواب الأمر والنهي وذلك قولك : أين / بيتك أزرَكَ ؟ لأن المعنى . بيان أعرفه أزرَكَ وكذلك هل تأتيني أعطك ،  $\frac{2}{418}$  وأحسن إليك ؛ لأن المعنى : فإنك إن تفعل أفعل .

فأما قول الله عز وجل : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ) ثم قال : ( تَوَمِّنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ) فإن هذا ليس بجواب ، ولكنه شرح ما دُعوا إليه ، والجواب : ( يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ )<sup>(٣)</sup> .

( ١ ) انظر ص ٨٢ من هذا الجزء .

( ٢ ) في سيبويه ١ : ٤٥١ : « فإن قلت : لا تدن من الأسد يأكلك فهو قبيح إن جزمت ، وليس وجه كلام الناس ، فإن رفعت فالكلام حسن ، وإن أدخلت ألفاء فهو حسن » .

( ٣ ) تقدمت في ص ٨٢ من هذا الجزء .

فإن قال قائل : فهلاً كان الشرح ( أن تؤمنوا ) ، لأنه يدل من تجارة ؟

فالجواب في ذلك أن الفعل يكون دليلاً على مصدره ، فإذا ذكرت ما يدل على الشيء فهو كدرك إياه ، ألا ترى أنهم يقوون : من كذب كان شراً ، يريدون : كان الكذب . وقال الله عز وجل : ( وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ )<sup>(١)</sup> لأن المعنى : البخل هو خيراً لهم ، فدل عليه بقوله ( يبخلون ) . وقال الشاعر :

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدُ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي<sup>(٢)</sup>

فالمعنى : عن أن أحضر الوعى ، كقولك : عن حضور الوعى . فلما ذكر / أحضر الوعى دل على الحضور . وقد نصبه قوم على إضمار « أن » [ وقدموا الرفع ]<sup>(٣)</sup> .

٢  
٤١٩

وسنذكر ذلك باستقصاء العلة فيه إن شاء الله .

فأما الرفع فلأن الأفعال لا تُضمَرُ عواملها ، فإذا حذفت رُفع الفعل وكان دالاً على مصدره بمنزلة الآية وهي ( هَلْ أَذَلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ) ثم قال : ( تُوْمِنُونَ ) . وكذلك لو قال قائل : ماذا يصنع زيد ؟ فقلت : يأكل أو يصلي - لأغناك عن أن تقول : الأكل أو الصلاة . ألا ترى أن الفعل إنما مفعوله اللازم له إنما هو المصدر ، لأن قولك : قد قام زيد بمنزلة قولك : قد كان منه قيام ، والقيام هو النوع الذي تعرفه وتفهمه وأوقلت : ضرب زيد لعلمت أنه قد فعل ضرباً واصلاً إلى مضروب ، إلا أنك لا تعرف المضروب بقوله : ضرب وتعرف المصدر .

وأما الذين نصبوا فلم يأتوا الرفع ، ولكنهم أجازوا معه النصب ؛ لأن المعنى إنما حقه « بأن » ، وقد أبان ذلك فيما بعده بقوله : وأن أشهد اللذات هل أنت مُخْلِدِي ؟ . فجعله بمنزلة الأسماء التي يجيء بعضها محذوفاً للدلالة عليه .

(١) آل عمران : ١٨٠ : « وَلَا يَحْسَبَنَّ » بالياء والتاء سميتان . انظر الإتحاف ص ١٨٣ .

(٢) تقدم في ص ٨٥ من هذا الجزء .

(٣) تصحيح السيراني .

وفي كتاب الله عز وجل : ( يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ )<sup>(١)</sup> فالقول عندنا أن ( مَنْ ) /  $\frac{2}{420}$  مشتملة على الجميع ؛ لأنها تقع للجميع على لفظ الواحد .

وقد ذهب هؤلاء القوم إلى أن المعنى : ومن في الأرض . وليس المعنى عندى كما قالوا<sup>(٢)</sup> وقالوا في بيت حسن :

فَمَنْ يَهْجُوا رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحْهُ وَيَنْصُرْهُ سَوَاءٌ<sup>(٣)</sup>

إنما المعنى : ومن يمدحه وينصره . وليس الأمر عند أهل النظر كذلك ؛ ولكنه جعل ( مَنْ ) نكرة ، وجعل الفعل وصفا لها ، ثم أقام في الثانية الوصف مقام الموصوف . فكأنه قال : وواحد يمدحه وينصره ، لأن الوصف يقع في موضع الموصوف ، إذ كان دالا عليه .

وعلى هذا قول الله عز وجل : ( وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ )<sup>(٤)</sup> .

( ١ ) الرحمن : ٢٩

( ٢ ) حذف الموصول الإسمى أجازة الكوفيون قال ثعلب في مجالسه ص ٤٦٥ :

« اختصم عندى من يقوم ويقعد قال : أجازة الفراء في الاستواء وهو مثله في الحذف والإقرار » .

وفي شرح الكافية ج ٢ ص ٥٧ « وأجاز الكوفيون حذف غير الألف واللام من الموصولات الإسمية خلافا للبصريين . . ولا وجه لمنع البصريين من حيث القياس . إذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وإن كانت فاء أو عينا . . وليس الموصول بالزق منها » .

وقد خرج أبو حيان آيات كثيرة على حذف الموصول الإسمى البحر ج ١ ص ٤٦٥ - ٤٦٦ ج ٢ ص ٣٢٢ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ - ج ٥ ص ٣٧٠ ، ٥١٠ ، ج ٧ ص ١٤٧ ، ٢٩٧ ، ج ٨ ص ٢٢٣ ، ٣٩٩ .

وانظر المعنى ج ٢ ص ١٦٥ ، والخزانة ج ٢ ص ٤٩٠ ، ٥٦٢ .

( ٣ ) البيت من قصيدة لحسان في أول ديوانه وقد شرح هذه القصيدة عبد الله فكرى في الآثار الفكرية ص ٣٥٦ - ٣٩٣ . وهي في كتاب حسن الصحابة ص ١٧ - ٢٨ ومثل بيت حسان قول الأخوص :

إِنِّى لَأَمْدَحُكُمْ وَأَعْلَمُ أَنَّهُ سَيَّانٍ عِنْدَكَ مَنْ يَغُشَّ وَيَنْصَحُ

( ٤ ) النساء ١٥٩ - في سيبويه ج ١ ص ٣٨٥ « وسمنا بعض العرب الموثوق بهم يقولون : ما منها مات حتى رأيته في حال كذا وكذا ، وإنما يريد ما منها واحد مات ومثل ذلك قول الله عز وجل ( وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته ) » وانظر الكامل ج ٧ ص ٩٦ .

وفي الكشاف ج ١ ص ٣١٢ « جملة ليؤمنن به جملة قسبية واقعة صفة لموصوف محذوف تقديره وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به فعوه ( وما منا إلا له مقام معلوم ) ( وإن منكم إلا واردها ) والمعنى : وما من اليهود والنصارى أحد إلا ليؤمنن قبل موته بعيسى وبأنه عبد الله ورسوله يعنى إذا عاين قبل أن تزهر روحه حين لا ينفعه إيمانه لانقطاع وقت التكليف » . =

وقال الشاعر :

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَتَسَارَةٌ أُمُوتٌ وَأُخْرَى أَبْتَغِي الْعَيْشَ . أَكْجَحُ<sup>(١)</sup>

يريد : وتارة أخرى :

وقال :

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ يُقَمِّعُ خَلْفَ رَجُلَيْهِ بِشْنُ<sup>(٢)</sup> ۹

= وفي البحر المحيط ج ٣ ص ٣٩٢ « قال الزجاج : وحذف أحد لأنه مطلوب في كل نفي يدخله الاستثناء نحو ما قام إلا زيد معناه ما قام أحد إلا زيد . . ثم قال معقبا على كلام الزمخشري : وهو غلط فاحش . . صفة (أحد) الجار والمجرور وهو : من أهل الكتاب . وجملة ليؤمن به جواب القسم المحذوف ، القسم وجوابه في موضع رفع خبر المبتدأ الذي هو أحد المحذوف .

وانظر المبنى ج ١ ص ١٦٦

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧٦ على حذف الموصوف . والتقدير فمهما تارة أموت وأخرى . وروايته : وما الدهر إلا تارتان فمهما وكذلك في الكامل بوضع (هل) مكان (وما) ، وعلى رواية المقتضب لا يكون فيه شاهد سوى حذف موصوف (أخرى) .

وفي الخزانة : المعنى : فمهما تارة أموت فيها فحذف تارة وأقام الجملة التي هي صفتها نائبة عنها فصار أموت فيها ، ثم حذف حرف الجر فصار التقدير : أموتها ، ثم حذف الضمير فصار أموت .

وتارة المحذوفة مبتدأ - ومنها خبر مقدم - وأخرى : صفة مبتدأ محذوف . والخبر جملة أبتغي العيش .

والعائد محذوف تقديره فيها . وجملة أكجح ، حال مؤكدة لعاملها وهو أبتغي .

البيت من قصيدة تميم بن مقبل يقول : لا راحة في الدنيا : لأن وقتها قسبان : إما موت وهو مكروه عند النفس ، وإما حياة وكلها سعى في المعيشة - انظر الخزانة ج ٢ ص ٣٠٨ - ٣٠٩ - الكامل ورغبة الآمل ج ٧ ص ٩٦ وديوان تميم بن مقبل ص ٢٤ وهو من قصيدة في الديوان ص ٢٢ - ٣٩ وروايته هناك كرواية سيبويه .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧٥ على حذف الموصوف .

القمقمة : تحريك الشيء اليأس الصلب . الشن : القرية البالية وقمقمتها تكون بوضع الحصى فيها وتحريكها فيسمع منها ضنوت ، وهذا مما يزيد في نفورها . ومنه المثل : لا يقمقع لي بالشنان : يضرب للرجل الشرس الصعب أي لا يهدد .

بنو أقيش : حى من عكل وقال الأصمعي : جمال بنو أقيش حوشية لا ينتفع بها فيضرب بنفارها المثل ( انظر جمهرة أنساب العرب ص ١٩٩ ) .

والبيت من قصيدة النابغة قالها لما قتلت عبس رجلا من أسد فقتلت أسد به اثنين من عبس فأراد عينه بن حصن الغزاري أن يعين عبسا وينقض الحلف الذي بين ذبيان وأسد فقال له النابغة : كأنك لسرعة غضبك وشدة نفورك جبل من جمال بنو أقيش . وجملة يقمقع صفة ثانية أو حال .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٣١٢ والمعنى ج ٤ ص ٦٧ وديوان النابغة ص ٧٧

يريد : كأنك جمل ، وكذلك قال : يُقَعَّقُ خَلْفَ رَجُلَيْهِ .

وقال آخر :

$\frac{2}{821}$

/ وما مِنْهُمَا إِلَّا يُسَرُّ بِنِسْبَةٍ تُقَرِّبُهُ مِنِّي وَإِنْ كَانَ ذَا نَفَرٍ<sup>(١)</sup>

يريد : وما منهما أحد :

وقالوا في أشد من ذا :

مالك عِنْدِي خَيْرٌ سَهْمٌ وَحَجَسَرٌ وَعَيْرٌ كِبْدَاءٌ شَدِيدَةٌ الْوَتَرُ

جَادَتْ بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ<sup>(٢)</sup>

فهذا ما ذكرت لك من اختلافهم واختيار أحد القولين .

(١) البيت لعمران بن حطان الخارجي من قصيدة قالها لما ارتحل هارباً حتى أتى قوماً من الأزد فلم يزل فيهم حتى مات وذكرها المبرد في الكامل ج ٧ ص ٨٧ - ٨٨ وقال في ص ٩٦ عن هذا البيت : الشاهد فيه حذف الموصوف والتقدير : وما منهما أحد فعطف لم المخاطب - ورواية الكامل : تقربني منه وما في المقتضب أنسب لمقام المنح .

(٢) الشاهد فيه حذف الموصوف والتقدير : بكفي رجل أو إنسان وقال البغدادي : الأولى تقدير رام للقرينة . وفي مجالس ثعلب ص ٥١٣ « منهم ضرب زيدا محال إلا أن يقول منهم من ضرب زيدا وقال : لم تقع (من) في موضع الاسم إلا في ثلاثة مواضع :

جادت بكفي كان من أرمى البشر وقوله : ألا رب منهم من يقوم بمالك . . » وقال البغدادي معلقاً على كلام ثعلب : لأن كان فعل ورب حرف ولا يليهما إلا الأسماء ويظهر لي أن ثعلباً يرى زيادة (كان) هنا فالجار والمجرور صفة لمحذوف هو المضاف إليه فلما حذف الموصوف قامت الصفة مقامه فان وقوع الجار والمجرور بعد كان قد يكون خبراً عنها أو متعلقاً بها أو غير ذلك فلا يلزم أن يقوم مقام الاسم ، قوس كبداء : يملأ الكف مقبضها . جادت : أي أحسنت .

وفي الخصائص ج ٢ ص ٣٦٧ . . روى غير هذه الرواية روى « بكفي كان من أرمى البشر » بفتح ميم (من) أي بكفي من هو أرمى البشر وكان على هذا زائدة .

بكفي - متعلق بمحذوف حال ، و (غير) فاعل للجار والمجرور لاعتقاده على نفي أو مبتدأ وعندي متعلق بلك أو خبر آخر .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٣١٢ - والإنصاف ص ٧٥ - السيوطي ص ١٥٧ شواهد الكشاف ص ١٣٧ والرجز لا يعرف قاله .

## هذا باب

ما وقع من الأفعال للجنس على معناه  
وتلك الأفعال : نعم ، وبئس وما وقع في معناهما

اعلم أنّ «نِعَمَ» و «بِئْسَ» كان أصلهما نَعِمَ وبِئْسَ<sup>(١)</sup> ، إلاّ أنّه ما كان ثانيه حرفاً من حروف الحلقِ كما هو على (فَعِلَ) جازت فيه أربعة أوجه اسماً كان أو فعلاً . وذلك قولك : نَعِمَ وبِئْسَ على التام وفَخِذَ ، ويجوز أن تكسر الأوّل لكسرة الثانی فتقول : نَعِمَ وبِئْسَ وفَخِذَ . ويجوز الإسكان ، كما تُسَكَّنُ المضمومات والمكسورات إذ كنّ غيرَ أوّل . وقد تقدم قولنا في ذلك<sup>(٢)</sup> . فيقول / من قولك فَخِذَ : فَعِذَ ، وعِلِمَ : علمَ ومن نَعِمَ : نَعَمَ ومن قولك : فَخِذَ فَعِذَ ، ونَعِمَ وبِئْسَ .

وحروف الحلقِ ستة : الهمزة والهاء وهما أقصاه ، والعينُ والحاء وهما من أوّسطه ، والغين والحاء وهما من أوّله كما يلي اللسان . فكان أصلُ نَعِمَ وبِئْسَ ما ذكرت لك . إلاّ أنّهما الأصل في المدح والذم . فلما كثر استعمالهما ألزما التخفيف ، وجزياً فيه وفي الكسرة كالمثل الذي يلزم طريقة واحدة .

وقد يقول بعضهم نَعِمَ . وكلّ ذلك جائزٌ حسنٌ إذا أثرت استعماله ، أعنى الوجوه الأربعة .

قال الشاعر :

فَفِدَاءُ لِبَنِي قَيْنَسٍ عَلَى مَا أَصَابَ النَّاسَ مِنْ سُوءٍ وَضُرٍّ  
مَا أَقَلَّتْ قَسَدِي أَنَّهُمْ نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبِيرِ<sup>(٣)</sup>

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠١ « وأصل نعم وبئس نعم وبئس . . » وقال في ص ٢٥٥ « إذا كان ثانيه من الحروف الستة فإن فيه أربع لغات مطرد فيه فعل وفعل وإذا كان فعلاً أو اسماً أو صفة فهو سواء . . » .

(٢) نظر الجزء الأول ص ١١٧ ، ٢٦٠ .

(٣) استشهد به سيبويه على استعمال نعم على الأصل نعم ج ٢ ص ٤٠٨ .

قرئ بهذا الأصل في الشواذ : قرأ يحيى بن وثاب ( فنعم عقبى الدار ) ( نعم العبد ) على الأصل نعم ( شواذ ابن خالويه ص ٦٦ - ٦٧ البحر المحيط ج ٥ ص ٣٨٧ ) .



وأما ما ذكرت لك أنه يقع في معناه مقاربا / لهما فنحو : (فَعَلَ) نحو: لَكْرُمَ زيد ،  $\frac{2}{423}$  ولظُرِفَ زيد . وكذلك (حَبِلَا) . ونحن ذاكروا كل باب من هذا على حياله إن شاء الله .

\*\*\*

أما «نِعَم» و «يُبْس» فلا يقعان إلا [على مضمير يفسره ما بعده والتفسير لازم] (١) .  
أو على معرفة بالألف واللام (٢) على معنى الجنس ، ثم يُذكر بعدها المحمود والمدموم .  
فأما ما كان معرفة بالألف واللام فنحو قولك : نِعَمَ الرجلُ زيدٌ ، وبُس الرجلُ عبدُ الله ،  
ونعم الدارُ دارُك . وإن شئت قلت : نِعَمَت الدارُ . لما أذكره لك إن شاء الله ، وبُسَت الدابةُ  
دابَّتُك .

وأما قولك : الرجلُ ، والدابةُ ، والدارُ . فمرتفعات بنعم وبُس ؛ لأنهما فعلان يرتفع  
بهما فاعلاهما .

وأما قولك : زيد ، وما أشبهه — فإن رفعه على ضربين (٣) :

أحدهما : أذك لما قلت : نعم الرجلُ فكأن معناه محمود في الرجال قلت : زيد على  
التفسير كأنه قيل : مَنْ هذا المحمود ؟ فقلت : هو زيد .

— الإقلاق : الرفع وقضى : فاعل وروى قدماء بالتثنية وعليهما ففعول أقلت محلو أي أقلتني ، المبر : اسم فاعل من أبر فلان  
على أصحابه : أي غلبهم . أي هم نعم الساعون في الأمر الغالب الذي عجز الناس عن دفعه — فداء : خبر لمبتدأ محلو أي أنا فداء —  
أنهم : يجوز فتح الحمزة وكسرها لأنها تعليل . البيت من قصيدة طويلة لطرفة بن العبد وهي في ديوانه ص ٦٨ — ٨٣ .

وانظر الخزانة ج ٤ ص ١٠١ — ١٠٢ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٥٥ وشرح الحماسة ج ٢ ص ١٧٣ .

(١) تصحيح السيراني .

(٢) فاعل نعم وبُس إما أن يكون اسماً ظاهراً محل بال ، أو مضافاً لمسا فيه (أل) وإما أن يكون مضمراً مستتراً مفعلاً  
بتكرة بعده فهما موضعان .

والمبرد نقد سيبويه في قوله : (ج ١ ص ٣٠٠ هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً (فقال المبرد : نقص جميع  
ذلك بقواه في هذا الباب وأما قولهم نعم الرجل عبد الله . عمل (نعم) في الرجل ولم يعمل في عبد الله .

أطال المبرد في نقده على خلاف حادثه وهو نقد تحامل فيه وقد رد عليه ابن ولاد في الانتصار (انظر ص ١٤٤ — ١٤٨) .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٠ «وأما قولهم : نعم الرجل عبد الله فهو بمنزلة ذهب أخوه عبد الله عمل الله نعم في الرجل ولم  
يعمل في عبد الله وإذا قال : عبد الله نعم الرجل فهو بمنزلة عبد الله ذهب أخوه أو كأنه قال : نعم الرجل فقيل له من هو ؟ —

والوجه الآخر : أن تكون أردت بزيد التقديم فأخرته ، وكان موضعه أن تقول : زيد  
 $\frac{2}{424}$  نعم / الرجل .

فإن زعم زاعم أن قولك : نعم الرجل زيد إنما ( زيد ) بدل من ( الرجل ) مرتفع بما ارتفع به ، كقولك : مررت بأخيك زيد ، وجاعني الرجل عبد الله . قيل له : إن قولك : جاعني الرجل عبد الله ، إنما تقديره - إذا طرحت الرجل - : جاعني عبد الله . فقل : نعم زيد ، لأنك تزعم أنه بنعم مرتفع . وهذا محال ؛ لأن الرجل ليس يقصد به إلى واحد بعينه<sup>(١)</sup> ، كما تقول : جاعني الرجل ، أي : جاعني الرجل الذي تعرف . وإنما هو واحد من الرجال على غير معهود تريد به هذا الجنس . ويؤول (نعم الرجل) في التقدير إلى أنك تريد معنى محمودا في الرجال ، ثم تعرف المخاطب من هذا المحمود ؟ .

وإذا قلت : بشئ الرجل ، فمعناه : مذموم في الرجال . ثم تفسر من هذا المذموم ؟ بقولك : زيد .

$\frac{2}{425}$  فالرجل وما ذكرت لك بما فيه الألف واللام / دال على الجنس ، والمذكور بعد هو المختص بالحمد والذم . وهذا هاهنا بمنزلة قولك : فلان يفرق الأسد ، إنما تريد هذا الجنس<sup>(٢)</sup> ، وليست تعني أسدا معهودا وكذلك : فلان يحب الدينار والدرهم ، وأهلك الناس الدينار

= فقال عبد الله . وإذا قال عبد الله ، فكأنه قيل له : ما شأنه ؟ فقال : نعم الرجل « .  
 ( ١ ) بعينه : الباء زائدة في التوكيد . وقد جاء في أسلوبه توكيد النكرة . وهو مذهب كوفي . أو هو جار ومجرور صفة لواحد .

( ٢ ) ظاهر كلام سيويه ج ١ ص ٣٠٠ - ٣٠١ - أن ال في فاعل نعم وبشئ للمهد . قال : واعلم أنه محال أن تقول : عبد الله نعم الرجل والرجل غير عبد الله كما أنه محال أن تقول : عبد الله هو فيها وهو غيره . وفي التصريح ج ٢ ص ٩٥ نسب إلى سيويه أنها للجنس حقيقة .

وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٩٠ واعلم أن اللام في نعم الرجل زيد ليست لاستفراق الجنس كما ذهب إليه أبو علي وأتباعه . . . - ٢٩٢ .

وابن الحاجب في شرحه للكافية ص ١١٦ يرى أنها لتعريف المهد الذهني .

وكذلك الجاهلي في شرح الكافية ص ٢٣٢ .

وابن يعيش يرى أنها لتعريف الجنس وليست للمهد ج ٧ ص ١٣٠ . والمبرد صرح بأنها للجنس ، في ص ١٤١ أيضاً وجوز الأمرين المعصم في شرح الكافية ص ٢٧٩ وانظر الجمع ج ٢ ص ٨٤ وشرح الأشموني .

والدرهم ، وأهلك الناس الشاة والبعير . وقال الله عز وجل : ( وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ )<sup>(١)</sup> فهو واقع على الجنس ؛ ألا تراه يقول : (إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) وقال : (إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا )<sup>(٢)</sup> . وقال : (إِلَّا الْمُصَلِّينَ )<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

واعلم أن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام<sup>(٤)</sup> ، وذلك قولك : نعم أخو القوم أنت ، وبئس صاحب الرجل عبد الله .

ولو قلت : نعم الذى فى الدار أنت لم يجز ، لأن الذى بصلته مقصود إليه بعينه . فقد خرج من موضع الاسم الذى لا يكون للجنس وتقول : نعم القائم أنت . ونعم الداخل الدار أنت . والدار بالنصب والخفض ، والنصب أجود على ما ذكرت لك . لأن تعريفك يقع كتعريف / الغلام وإن كان معناه الذى .

٢  
٤٢٦

فإن قلت : قد جاء (وَالَّذِى جَاء بِالصُّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ)<sup>(٥)</sup> فمعناه الجنس . فإن الذى إذا كانت على هذا المذهب صلحت بَعْدَ نِعَم وبئس . وإنما يُكْرَهُ بعد هذا تلك المخصوصة .

(١) المص : ١

(٢) المعارج : ١٩

(٣) المعارج : ٢٢

(٤) فى سيبويه - ١ ص ٣٠١ « فالاسم الذى يظهر بعد نعم إذا كانت نعم عاملة فى الاسم الذى فيه الألف واللام نحو الرجل وما أضيف إليه وما أشبهه نحو غلام الرجل إذا لم ترد شيئاً بعينه » .

(٥) الزمر : ٣٣ - فى البحر المحيط - ٧ ص ٤٢٨ « والذى جنس كانه قال : والفريق الذى جاء بالصدق ويدل عليه أولئك هم المتقون فجمع وفى قراءة عبد الله والذى جاموا بالصدق وصدقوا به » .

وقيل أراد والذين فحذفت النون وهذا ليس بصحيح إذ لو أريد الذين بلفظ الذى لكان التفسير مجموعاً . ثم ذكر أقوالاً أخرى .

وقد خرج أبو حيان آيات كثيرة يراد بالموصول فيها الجنس انظر البحر ج ٤ ص ٢٥٥ - ٢٥٦ ج ٥ ص ٦٩ وحاشية الجمل ج ٤ ص ١٢٧ .

وكذلك لو قلت : نعم القائم في الدار أنت . وأنت تريد به واحدا على معنى المخصوصة لم يجز<sup>(١)</sup> ، لما ذكرت لك من تعريف الجنس . فهذا تفسير ما يقع عليه من المعارف التي بالألف واللام .

\*\*\*

وأما وقوعها على المضممر الذي يفسره ما بعده فهو قوله : نعم رجلاً أنت<sup>(٢)</sup> ، وبشئ في الدار رجلاً أنت ، ونعم دابةً دابَّتكَ . فالمعنى في ذلك : أن في نعم مضمراً يفسره ما بعده وهو هذا المذكور المنصوب ، لأن المبهمة من الأعداد وغيرها إنما يفسرها التبيين . كقولك : عندي عشرون رجلاً ، وهو خير منك عبداً ، لأنك لما قلت : عشرون أبهت فلم يدر على أي شيء هذا العدد / وقع ؟ ، فقلت : رجلاً ونحوه ، لتمييز نوع هذا العدد ، وهو خير منك عبداً ، لأنك إذا قلت : هو خير منك لم يدر قيم فضائه عليه ؟ ، فإذا قلت : أباً ، أو عبداً ، أو نحوه - فإنما تفضله في ذلك النوع . فكذلك «نعم» .

والإضافة نحو قولك : هو أفضلهم عبداً ، وعلى التمرة مثلها زُبداً . فإن قال قائل : فهل يكون المضممر مقدماً ؟ قيل : يكون ذاك إذا كان التفسير له لازماً . فمن ذلك قولك : إنه عبداً الله منطلقاً . وكان زيداً خيراً منك ؛ لأن المعنى : إن الحديث أو إن الأمر عبداً الله منطلقاً ، وكان الحديث زيد «خير» منك<sup>(٣)</sup> ، ولهذا باب<sup>(٤)</sup> يفرد بنفسيره . قال الله عز وجل : (إنه

(١) هكذا حكى الرضى مذهب المبرد في شرح الكافية ج ٢ ص ٢٩٥ والسيوطي في المصح ج ٢ ص ٨٦ ولم يفصل الأشرفي هذا التفصيل فيما نسب إلى المبرد ج ٢ ص ٢٣٧ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٠ « وما انتصب في هذا الباب فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب حسبك به وذلك قولهم : نعم رجلاً عبد الله كأنك قلت : حسبك به رجلاً عبد الله لأن المعنى واحد ومثل ذلك ربه رجلاً . . وحسبك به رجلاً مثل ليم رجلاً في العمل وفي المعنى وذلك لأنها ثناء في استيجابها المنزل الرفيعة ، ولا يجوز لك أن تقول نعم ولا ربه وتسكت لأنهم إنما بدأوا بالإضمار على شريطة التفسير ، وإنما هو إضمار مقدم قبل الاسم » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٠ « وما يضممر لأنه يفسره ما بعده ولا يكون في موضعه مظهر قول العرب : إنه كرام قومك وإنه ذاهبة أمك ، فالهاء إضمار الحديث الذي ذكرت بعد الهاء كأنه في التقدير وإن كان لا يتكلم به قال : إن الأمر ذاهبة أمك » .

(٤) لم يفرد باباً لضمير الشأن ، وإنما تحدث عن ضمير الشأن في باب : « من مسائل كان وأخواتها » . في الجزء الرابع .

مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا (١) أَى : إِنَّ الْخَبِير .

ومنها قولك فى إعمال الأول والثانى : ضَرَبُونى ؛ وضربت إخوتك ؛ لأنَّ الذى بعده من ذِكْرِهِ الْأُخُوَّةَ يفسره فكذلك هذا . قال الله جلَّ وعزَّ : (يَسْأَلُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) (٢) وقال : (نِعَمَ) /  $\frac{٢}{٤٢٨}$  الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ (٣) ، لأنَّه ذُكِرَ قَبْلُ فكذلك جميع هذا .

\*\*\*

وأما « حَبْدًا » فإنَّما كانت فى الأصل : حَبْدًا الشَّيْءُ ؛ لأنَّ (ذَا) اسمٌ مبهم يقع على كلِّ شَيْءٍ . فإنَّما هو حَبٌّ هذا ، مثل قولك : كَرَّمْ هذا . ثمَّ جعلت (حَبٌّ) و (ذَا) اسمًا واحدًا ، فصار متبدلاً (٤) ، ولزم طريقة واحدة على ما وصفت لك فى « نِعَمَ » فتقول : حَبْدًا عبدُ الله ، وحَبْدًا أمةُ الله .

ولا يجوز : حَبْدِهِ ؛ لأنَّهما جُعلا اسمًا واحدًا فى معنى الدح ، فانتقلا عما كانا عليه قبل التسمية ؛ كما يكون ذلك فى الأمثال ؛ نحو : « أَطَرَّى فَإِنَّكَ نَاعِلَةٌ » (٥) ونحو « الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبَنَ » (٦) ؛ لأنَّ أصلَ المثل إنَّما كان لامرأة ، فإنَّما يُضْرَبُ لكلِّ واحدٍ على ما جرى فى الأصل . فإذا قلته للرجل فإنَّما معناه : أنتَ عندى بمنزلة التى قيل لها هذا .

(١) طه : ٧٤ - وفى سيبويه ج ١ ص ٤٣٩ « فإن شغلت هذه الحروف بشئٍ جازيت بها فن ذلك قولك : إنه من يأتنا نأته وقال عز وجل (إنه من يأت ربه مجرمًا فإن له) » .

وانظر الحديث عن ضمير الشأن فى المغنى ج ٢ ص ١٠٠ وابن يعيش ج ٣ ص ١١٤ وشرح الكافية ج ٢ ص ٢٥ - ٢٧ والأشباه ج ٢ ص ١٧٢ .

(٢) الكهف : ٥٠

(٣) سورة ص : ٣٠ - وهذه الآية لم يمد فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة كالتى قبلها .

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٣٠٢ « وزعم الخليل : أن حَبْدًا بمنزلة حب الشئ ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع كما تقول يابن عم فالعم مجرور ألا ترى أنك تقول للمؤنث : حَبْدًا ولا تقول حَبْدَهُ لأنه صار مع حب على ما ذكرت لك وصار المذكر هو اللازم لأنه كالمثل » . وذه اسم إشارة للمؤنث .

(٥) فى اللسان « هذا المثل يقال فى جلادة الرجل ومعناه أى اركب الأمر الشديد فإنك قوى عليه وأصل هذا أن رجلاً قاله لراعية له كانت ترحى فى السهولة وتترك الحزونة فقال لها : أطرى ، أى خلى فى إطار الوادى وهى نواحيه فإنك ناعلة ، أى فإن عليك نملين . . » وروى : أطرى بالظاء المعجمة : أى اركب الظرر وهو الحجر المحدد وانظر أمثال الميدانى ج ١ ص ٤٣٠ .

(٦) يضرب مثلاً لترك الشئ وهو ممكن وطلبه وهو متعذر وأول من قاله عمرو بن عمرو لاختنوس بنت لقيط وكانت تحتها ففركته وكان موبساً فتزوجها عمرو بن معبد وهو ابن عمها وكان شاباً مقترأً فرت به إبل عمرو فسأته البن فقال لها ذلك ، وانظر أمثال الميدانى ج ٢ ص ٦٨ .

فَأَمَّا قَوْلُكَ : نِعِمْتُ وَبِشْتِ<sup>(١)</sup> إِذَا عَنَيْتَ الْمُؤَنَّثَ ، فَلَا تُنْهَمَا فِعْلَانِ لَمْ يَخْرُجَا مِنْ بَابِ  
الْأَفْعَالِ إِلَى التَّسْمِيَةِ ؛ كَمَا فُعِلَ بِحَبٍّ وَ (ذَا) وَكَأَنَّهُمَا عَلَى مِنْهَاجِ الْأَفْعَالِ .

وَمِنْ قَالَ : نِعِمَّ الْمَرْأَةُ وَمَا أَشْبَهَهُ فَلَا تُنْهَمَا فِعْلَانِ / قَدْ كَثُرَا ، وَصَارَا فِي الْمَدْحِ وَالذَّمِّ أَصْلًا ؛  
وَالْحَدَفُ مَوْجُودٌ فِي كُلِّ مَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُمْ إِيَّاهُ . ٢  
٤٢٩

فَأَمَّا ضَرْبُ جَارِيَتِكَ زَيْدًا ، وَجَاءَ أَمْتُكَ ، وَقَامَ هُنْدٌ - فَغَيْرُ جَائِزٍ ؛ لِأَنَّ تَأْنِيثَ هَذَا  
تَأْنِيثٌ حَقِيقِيٌّ . وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ الْحَيَوَانِ لَصَلَحَ وَكَانَ جَيِّدًا ؛ نَحْوُ : هُدَيْمٌ دَارُكَ ، وَغُبَرٌ  
بِلَدَّتِكَ ؛ لِأَنَّهُ تَأْنِيثٌ لَفْظٌ لَا حَقِيقَةٌ تَحْتَهُ ، كَمَا قَالَ عَزُّ وَجَلَّ : ( وَأَخَذَ الْمَلِكُ ظَلَمُوا  
الصَّيْحَةَ )<sup>(٢)</sup> وَقَالَ : ( فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ )<sup>(٣)</sup> . وَقَالَ الشَّاعِرُ :

( ١ ) فِي سَبْيُوهِ ج ١ ص ٣٠١ « وَاعْلَمْ أَنَّ ( نَعِمَ ) تَوْثُّ وَتَذَكُّرٌ وَذَلِكَ قَوْلُكَ نَعِمْتُ الْمَرْأَةُ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : نَعِمَ الْمَرْأَةُ ،  
كَمَا قَالُوا : ذَهَبَ الْمَرْأَةُ وَالْحَدَفُ فِي نَعِمْتُ أَكْثَرَ » .

وَقَالَ فِي ص ٣٠٢ « وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : هَذِهِ الدَّارُ نَعِمْتُ الْبَلَدُ فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ الْبَلَدُ الدَّارَ أَقْبَحُوا التَّاءَ فَصَارَ كَقَوْلِكَ : مَنْ كَانَتْ  
أَمُّكَ ، وَمَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ ؟ وَمَنْ قَالَ نَعِمَ الْمَرْأَةُ قَالَ : نَعِمَ الْبَلَدُ وَكَذَلِكَ : هَذَا الْبَلَدُ نَعِمَ الدَّارُ . . . » .

( ٢ ) هُودُ : ٦٧

( ٣ ) الْبَقَرَةُ : ٢٧٥ - وَفِي سَبْيُوهِ ج ١ ص ٢٣٥ - ٢٣٦ « وَإِنَّمَا لَجَأُوا بِالتَّاءِ لِلتَّائِنِثِ ، لِأَنَّهُ لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعَ الْإِذَا وَكَأَنَّهَا كَالْوَاوِ  
وَالْأَلِفِ وَإِنَّمَا هِيَ كَتَاءُ التَّائِنِثِ فِي طَلْحَةٍ ، وَلَيْسَتْ بِاسْمٍ وَقَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ : قَالَ فَلَانَةٌ وَكَلِمَا طَالَ الْكَلَامُ فَهُوَ أَحْسَنُ نَحْوُ قَوْلِكَ  
حَضَرَ الْقَاضِي أَمْرًا ، لِأَنَّهُ إِذَا طَالَ الْكَلَامُ كَانَ الْحَدَفُ أَجْمَلَ . . . » .

وَمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْمَوَاتِ قَدْ حُدِفَتْ فِيهِ التَّاءُ قَوْلُهُ عَزُّ وَجَلَّ ( فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ) وَقَوْلُهُ ( مَنْ يَحْذَرُ الْغِيظَ )  
الْبَيْتَاتِ ( وَهَذَا النَّحْوُ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ وَهُوَ فِي الْوَاحِدَةِ إِذَا كَانَتْ مِنَ الْآدَمِيِّينَ أَقْلٌ مِنْهُ فِي سَائِرِ الْحَيَوَانِ . . . » .  
وَقَالَ فِي ص ٣٠١ « كَمَا قَالُوا : ذَهَبَ الْمَرْأَةُ . . . » .

\* \* \*

تَعْرِضُ الْمُبَرَّدُ لِنَقْدِ كَلَامِ سَبْيُوهِ هُنَا فَقَالَ :

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ : وَهَذَا خَطَأٌ لَمْ يَوْجَدْ فِي الْقُرْآنِ ، وَلَا كَلَامُ فَصِيحٍ ، وَلَا شِعْرٌ وَلَكِنَّهُ يَجُوزُ فِي غَيْرِ الْمَرْأَةِ أَنْ تَقُولَ :  
عَمْرُ دَارُكَ ، لِأَنَّ الدَّارَ لَيْسَ تَحْتَبُّهَا مَعْنَى تَأْنِيثٍ ، وَلَا تَذَكُّيرٍ ، وَإِنَّمَا تَجْرِي عَلَى اسْمِهَا ، وَلَا فَصْلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ قَوْلِكَ مَنَزَلٌ . فَمِنْ ذَلِكَ  
قَوْلُهُ عَزُّ وَجَلَّ ( فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ) ، لِأَنَّ الْمَوْعِظَةَ وَالْوَعْظَ وَاحِدٌ ، وَكَذَلِكَ « ( وَقَالَ نِسَاءٌ ) » ، لِأَنَّ تَأْنِيثَ الْجَمَاعَةِ  
وَالْجَمِيعِ سَوَاءٌ ، وَلَمْ يَجْزِ هَذَا فِي الْحَيَوَانِ ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ التَّائِنِثُ . وَلَوْ سَمِيتُ امْرَأَةً ، أَوْ شَاةً ، أَوْ كَلْبَةً بِاسْمٍ مَذْكَرٍ بَيْنَهُ فِي التَّائِنِثِ  
لَمَنْعَاهُنَّ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ سَمِيتُ امْرَأَةً بِقَاسِمٍ ، وَجَعَفَرٍ لَقُلْتَ : جَاءَتْنِي قَاسِمٌ ، وَجَعَفَرٌ وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْحَيَوَانِ لِتَأْنِيثِ الْمَعْنَى .

وَقَالَ جَرِيرٌ : ... لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَاطُ أُمَّ سَوَاءٍ

لِأَنَّ ( أُمَّ ) فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ ، وَلِأَنَّهُ قَدْ فَصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ .

لثيم يَحْكُ قَفَا مُقْسِرٍ لثيم مَائِرُهُ قَعْدُ<sup>(١)</sup>

وقال الآخر :

بَعِيدُ الْغَزَاةِ فَمَا إِنَّ يَزَا لُ مُضْطَجِرًا طُرَتْاهُ طَلِيحًا<sup>(٢)</sup>

وَأَمَّا :

\* لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطَلُ أُمَّ سَوَّ<sup>(٣)</sup> \*

— ورد عليه ابن ولاد فقال :

قال أحمد بن محمد : هذا الكلام ظاهر الفساد ، بين الاختلال ، وذلك أنه حكى عن سيبويه أنه روى عن العرب : قال فلانة ثم عطف في ذلك . وهذا موضع التكذيب فيه أشبه من التخطئة ، لأنه ليس بقياس قاسه فبرد عليه ، ويخطأ فيه وإنما ذكر أن بعض العرب قال ذلك . فإن كانت التخطئة لمن قال ذلك من العرب فهذا رجل يحمل كلامه في النحو أضلا وكلام العرب فرعاً فاستجاز أن يخطئها إذا تكلمت بفرع يخالف أصله ، وذكر عن سيبويه أن قال فلانة قليل ثم قال : وهذا لا يجوز لأنه لم يوجد في قرآن ولا شعر ، ولا كلام فصيح لمسا نسبة إلى الضعف . فأما الشعر فهو قد أنشد بيت جرير . وقد مثل سيبويه حذف التاء من فعل المؤنث في مذهب من أجاز ذلك في أحسن تمثيل وهو الذي للنحو أن يفعله وهو أن يمثل ، ويعتل لمسا جاء عن العرب فأما أن يردده فليس ذلك له ، وزعم أن حذفهم التاء من فعل المؤنث كحذفهم علامة التثنية من فعل الاثنين وكذلك الجمع إذا قلت : قام أخواك ، وقام إخوتك . فلما كان ذكر اسم الاثنين يفنى عن إلحاق علامة التثنية في الفعل . فإن قال قائل : إن العرب قد تسمى المذكر باسم المؤنث ، والمؤنث بالمذكر قيل له : وقد تسمى الواحد باسم الاثنين واسم الجمع ، كقولهم : أبانان وعرفات .

أنظر الانتصار ص ١١٩ - ١٢١ . وسيكرر المبرد ما قاله هنا في الجزء الثالث والرابع ص ٢٢١ - ٢٤٣ .

( ١ ) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٣٨ على حذف التاء من لثيمة لأن الفاعل مؤنث مجازي . وقال : « وكان أبو عمرو يقرأ ( خاشعاً أبصارهم ) » رواية سيبويه : قرني يحك .

المقرف : الذي أمه عربية وأبوه غير عربي . فالأقرف من جهة الفعل ، والهجنة من جهة الأم . « مائر » فاعل للثيم وهو موضع الاستشهاد . القعدد : الجبان . وهو بضم الدال ملحق ببرثن ، وبفتحةا ملحق بجحدب ، ولذلك فك إدغامه .

والبيت للفرزدق في هجاء جرير . الديوان ص ٢٠٢ - ٢٠٧ .

( ٢ ) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٣٨ على حذف التاء من « مضطجراً » في المخصص ج ٢ ص ٢٧ الاضطمار : استحكام الضمور وأنشد البيت وفي شرح الديوان : خميص البطن ، من هزال . طرتاه : كشعاه . طليحا : مميا .

والبيت لأبي ذؤيب وروايته في الديوان ج ١ ص ١٣٥ .

تربع الغزاة وما أن يربع مضطجراً . . أى يرجع الغزاة وهو مقم بالغزو .

والبيت وما بعده مما يوصى به الشاعر صاحبه إذا هجرته وأرادت خطفاً له أن تختار ما هو متعصف بهذه الصفات والأهل يقول أنه منح للزبير رضى الله عنه وأنظر الخصائص والتعليق عليها ج ٢ ص ٤١٣ .

( ٣ ) تمامه :

على باب استها صُلْبٌ وشامٌ

فلإنما جاز للضرورة في الشعر جوازاً حسناً. ولو كان مثله في الكلام لكان عند النحويين جائزاً على بُعد. وجوازه للتفرقة بين الاسم والفعل بكلام. فتقديرهم أن ذلك الكلام صار عَوْضاً من علامة / التانيث ؛ نحو : حضر القاضي اليوم امرأة ، ونزل دارك ودار زيد جارية .  
والوجه ما ذكرت لك .

ومن أولى الفعل مؤنثاً حقيقياً لم يجز عندى حذف علامة التانيث فأما قوله :

فكان مِجَنَّى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي ثَلَاثَ شُخُوصٍ كَاعِبَانٍ وَمُعْصِرٍ<sup>(١)</sup>

فلإنما أنث (الشخص) على المعنى ؛ لأنه قصد إلى النساء ، وأبان ذلك بقوله : كاعبان ومُعْصِرٌ .

ومثل ذلك :

فإن كِلَاباً هَلْهَ عَشْرُ أَبْطُنٍ وَأَنْتَ بَرِيٌّ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ<sup>(٢)</sup>

---

= الأخطل : تصغير الأخطل الشاعر المعروف. وصلب : جمع صليب - شام : اسم جمع شامة وهي الخالة ، وأراد بذلك أنه عارف بذلك الموضع .

والبيت لجرير في هجاء الأخطل الديوان ص ٥١٢ - ٥١٥

وانظر الخصائص ج ٢ ص ٤١٤ والمعنى ج ٢ ص ٤٦٨ - ٤٦٩

(١) استشهد به سيويه ج ٢ ص ١٧٥ على تأنيث الشخص مراعاة لمعناه لأنه أراد به المرأة وذكره المبرد في الكامل أيضاً ج ٥ ص ٢٧١ .

وقال ابن السكيت : أنث الشخص لأنها شخص إناث فلو قلت : ثلاثة شخص كان أجود لأن الشخص ذكر وإن كان لأنثى .

المجن : الترس . الكاعب : الجارية حين يبرئ ثديها للنهود .

المعصر : الجارية أول ما أدركت وحاضت يقال : قد أعصرت ، كأنها دخلت عصر شبابها أو بلفظه : دون : بمعنى قديم . كاعبان خبر مبتدأ محذوف على قطع البدل وثلاث خبر كان . والبيت من ربيعة الديوان ص ٨٤ - ٩٥ بشرح الشيخ محي الدين وانظر الخزانة ج ٣ ص ٣١٣ والخصائص ج ٢ ص ٤١٧ .

(٢) استشهد به سيويه ج ٢ ص ١٧٤ على تأنيث البطن وحذف الهاء من العدد المضاف إليها حملا على معنى القبائل ؛ لأنه أراد من البطن القبيلة .

هجا رجلا آدمي نسبة في بني كلاب . نسب في سيويه إلى رجل من بني كلاب وانظر الكامل ج ٥ ص ٢٧٠ والخصائص ج ١٧ ص ١١٧ والمعنى ج ٤ ص ٤٨٤



وقال الله عز وجل : « مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا <sup>(١)</sup> » ، والتقدير - والله أعلم - :  
فله عشر حسنات أمثالها .

فيقول على هذا : هذه الدار نعمت البلد ، لأنك إنما عنيت بالبلد دارا . وكذلك هذا  
البلد نعم الدار ، لأنك إنما قصدت إلى البلد .

واعلم أنه لا يجوز أن تقول : قومك نعموا رجالات <sup>(٢)</sup> ، كما تقول : قومك قاموا . ولا قومك  
بشسوا رجالات ، ولا أخواك بشسا رجلين ، كما تقول : أخواك قاما ، لأن « نِعَمَ » / و « بِشَسَ »  $\frac{2}{431}$   
إنما تقعان مضمراً فيهما فاعلاهما قبل الذكر يفسرهما ما بعدهما من التمييز . ولو كانا نتما  
يضمير فيه لخرجا إلى منهاج سائر الأفعال ، ولم يكن فيهما من المعاني ما شرحناه في صدر  
الباب . فإنما موضعهما أن يقعا على مضمير يفسره ما بعده ، أو على مرفوع بالالف واللام  
تعريف الجنس لما ذكرت لك .

واعلم أنه لا يجوز أن تقول : زيد نعم الرجل ، والرجل غير زيد ، لأن نعم الرجل خبر  
عن زيد <sup>(٣)</sup> . وليس بمنزلة قولك : زيد قام الرجل ، لأن نعم الرجل محمود في الرجال ، كما  
أنك إذا قلت : زيد فاره العبد - لم يكن الفاره من العبيد إلا ما كان له ، أولا ذلك لم يكن  
(فاره) خبرا له .

\*\*\*

واعلم أنه ما كان مثل كَرُمُ زيد ، وشَرَفَ عمرو فإنما معناه في المدح معنى ما تعجبت  
منه نحو : ما أشرفه ، ونحو ذلك أشرف به . وكذلك معنى « نِعَمَ » إذا أردت المدح ، ومعنى

(١) الأتمام : ١٦٠ - وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٣٩ « وإن كان المفعول صفة نائية عن الموصوف اعتبر حال  
الموصوف لا حال الصفة قال الله تعالى ( فله عشر أمثاله ) وإن كان المثل مذكراً إذ المراد بالأمثال الحسنات : أي عشر حسنات  
أمثاله » وانظر سيبويه ج ٢ ص ١٧٥

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠١ « واعلم أنك لا تظهر علامة المضميرين في ( نعم ) ، لا تقول : نعموا رجالات . يكتفون  
بالذي يفسره كما قالوا : مرت بكل . وقال الله عز وجل ( وكل أتوه داخرين ) فحلفوا علامة الإحصار وألزموا الحذف ،  
كما ألزموا نعم بلس الإسكان وكما ألزموا ( غل ) الحذف » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٠ - ٣٠١ « واعلم أنه محال أن تقول : عبد الله نعم الرجل والرجل غير عبد الله ، كما أنه  
محال أن تقول : عبد الله هو فيها وهو غيره » .

«بئس» إذا أردت الذم . ومن ذلك قوله عز وجل : (سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ)<sup>(١)</sup> ؛ كما نقول : نعم  
 ١٣٢ رجلاً أخوك ، وكرم رجلاً / عبد الله .

\*\*\*

واعلم أنك إذا قلت : نعم الرجل رجلاً زيد ، فقولك : (رجلاً) تأكيد : لأنه مستغنى  
 عنه بذكر الرجل أولاً . وإنما هذا بمنزلة قولك : عندي من الدراهم عشرون درهماً . وإنما  
 ذكرت الدرهم تأكيداً ، ولو لم تذكره لم تحتج إليه . وعلى هذا قول الشاعر :

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا      فَنِعَمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَاداً<sup>(٢)</sup>

(١) الأعراف : ١٧٧ - وفي البحر المحيط ج ٣ ص ٢٨٩ «اختلفوا في (فعل) المراد به المدح والذم فذهب الفارسي  
 وأكثر النحويين إلى جواز الحاقه بباب نعم وبئس فقط فلا يكون فاعله إلا بما يكون فاعلاً لهما .

وذهب الأخفش والمبرد إلى جواز الحاقه بباب نعم وبئس فيجمل فاعله كفاعلهما ، وذلك إذا لم يدخله معنى التعجب وإلى جواز  
 إلحاقه بفعل التعجب ، فلا يجرى مجرى نعم وبئس في الفاعل ولا في بقية أحكامهما بل يكون فاعله ما يكون مفعولاً لفعل التعجب .  
 وقال في ج ٤ ص ٤٢٥ عن الآية : «سَاءَ بِمَعْنَى بئس لما استعملت استعمال بئس بنيت على (فعل) وجرت عليها أحكام  
 بئس و (مثلاً) تمييز للضمير المستكن في ساء فاعلاً وهو مفسر بهذا التمييز . . .

ولا بد أن يكون المخصوص بالذم من جنس التمييز فاحتج إلى تقدير حذف أما في التمييز أى ساء أصحاب مثل القوم وأما في  
 المخصوص أى ساء مثلاً مثل القوم .

وانظر شرح الشافية للرضي ج ١ ص ٧٧ والروض الأنف ج ٢ ص ١٦٦ والمغنى ج ٢ ص ١١٥ .

(٢) شرح ابن يعيش مذهب سيبويه وبين وجهة نظره كما شرح مذهب المبرد فقال ج ٧ ص ١٣٢ - ١٣٣ «منع سيبويه  
 (من الجمع بين فاعل نعم وتمييزها) واحتج في ذلك بأن المقصود من المنصوب الدلالة على الجنس وأحدهما كاف عن الآخر .

وأيضاً فإن ذلك ربما أوهم أن الفعل الواحد له فاعلان وذلك أنك رفعت الجنس بأنه فاعل وإذا نصبت النكرة بعد ذلك آذنت  
 بأن الفعل فيه ضمير فاعل لأن النكرة المنصوبة لا تأتي إلا كذلك .

وحجة المبرد في الجواز القلبي في البيان والتوكيد والأول أظهر وهو الذي أراه فأما بيت جرير (تزوّد . .) فإنه أنشده  
 شاهداً على ما ادعى من جواز ذلك فإنه رفع الزاد المعروف بالالف واللام بأنه فاعل نعم وزاد أبيك هو المخصوص بالمنح وزادا .  
 تمييز وتفسير .

والقول عليه أنا لا نسلم أن (زادا) منصوب بنعم وإنما هو مفعول به لتزوّد والتقدير : تزود زادا مثل زاد أبيك فينا ،  
 فلما قدم صفته عليه نصّبها على الحال ويجوز أن يكون مصدراً مؤكداً محذوف الزوائد والمراد تزود وهو قول الفراء ويجوز أن  
 يكون زادا تمييزاً لقوله : مثل زاد أبيك فينا ، كما يقال : لى مثله رجلاً .

وعلى تقدير أن يكون العامل فيه نعم فإن ذلك من ضرورة الشعر ، هكذا قال أبو بكر بن السراج ، وما ثبت للضرورة  
 يتقدر بقدر الضرورة ولا يحل قياسياً .

فَأَمَّا قَوْلُكَ : حَسْبُكَ بِهِ رَجُلًا ، وَوَيْحَهُ رَجُلًا ، وَمَا أَشْبِهَهُ - فَإِنَّ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى مَذْكُورٍ قَدْ تَقَدَّمَ . وَكَذَلِكَ : كُنِيَ بِهِ فَارِسًا ، وَأَبْرَحَتَ فَارِسًا . قَالَ الشَّاعِرُ :

وَمُرَّةُ يَرْمِيهِمْ إِذَا مَا تَبَسَّدُوا وَيَطْعَنُهُمْ شَرًّا فَأَبْرَحَتَ فَارِسًا<sup>(١)</sup>

عَلَى مَعْنَى التَّعَجُّبِ :

\*\*\*

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ رَجُلًا ، فَالْمَعْنَى : مَا رَأَيْتُ مِثْلَ رَجُلٍ أَرَاهُ الْيَوْمَ رَجُلًا ، أَيْ : مَا رَأَيْتُ مِثْلَهُ فِي الرِّجَالِ . وَلَكِنَّهُ . حَذَفَ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ لَهُ ، وَأَنَّ فِيهِ دَلِيلًا ، كَمَا قَالُوا : لَا عَلَيْكَ ؛ أَيْ : لَا بَأْسَ عَلَيْكَ ، وَكَمَا / قَالُوا : أَفْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا<sup>(٢)</sup> ، أَيْ : إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلُ غَيْرَهُ .  $\frac{2}{433}$

= وَفِي الْخَزَانَةِ ج ٤ ص ١١٠ شَوَاهِدُ كَثِيرَةٌ مِثْلُ بَيْتِ جَرِيرٍ .

وَانْظُرِ الْخَصَائِصَ ج ١ ص ٨٣ ، ٣٩٥ - ٣٩٦ ، وَسَيَبُوهُ ج ١ ص ٣٠٠ - ٣٠١ .

وَالْبَيْتُ لَجَرِيرٍ مِنْ قَصِيدَةٍ فِي مَلْحٍ عَمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الدِّيَّانِ ص ١٣٤ - ١٣٧ وَالْخَزَانَةُ ج ٤ ص ١٠٨ - ١١١

(١) اسْتَشْهَدَ بِهِ سَيَبُوهُ ج ١ ص ٢٩٩ عَلَى نَصَبِ فَارِسٍ عَلَى التَّمْيِيزِ قَالَ : فَكَأَنَّهُ قَالَ : فَكُنِيَ بِكَ فَارِسًا .

الْثَّرُورُ : : الطَّلَنُ فِي جَانِبٍ - وَأَصْلُ أَبْرَحَتَ مِنَ الْبَرَاكِ وَهُوَ الْمَتَسِّعُ مِنَ الْأَرْضِ الْمُنْكَشَفِ أَيْ تَبَيَّنَ فَضْلُكَ تَبَيَّنَ الْبَرَاكِ مِنَ الْأَرْضِ وَمَا ثَبَتَ فِيهِ .

وَالْبَيْتُ لِلْعَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسٍ الصَّحَابِيِّ مِنْ قَصِيدَةٍ قَالَهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ قَبْلَ إِسْلَامِهِ وَهِيَ فِي الْأَصْنَمِيَّاتِ ص ٢٣٧ - ٢٤٠ وَالْأَغَانِي ج ١٤ ص ٣١٥ وَبَعْضُهَا فِي الْحَمَاسَةِ ج ٢ ص ١٥ - ١٧ وَالْخَزَانَةُ ج ٣ ص ٥١٨ .

وَالْبَيْتُ فِي السَّمَطِ ص ٣٨٨ وَرَوَاتِهِ كِرَوَايَةُ الْأَصْنَمِيَّاتِ : وَقَرَّةٌ يَحْمِيهِمْ .

وَقَالَ الْأَسْتَاذُ الْمِصْنِيُّ : « فِي الْمَغْرِبِيَّةِ فَوْقَ قَرَّةٍ أَحْسَبَهُ مَرَّةً - وَهَذَا الْحَسْبَانُ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ » .

وَأَقُولُ : إِنَّ هَذِهِ رَوَايَةُ سَيَبُوهِ وَالْمَبْرَدِ ، وَانْظُرِ شُرُوحَ سَقَطِ الزَّلَّةِ ص ٢٤٨

(٢) جَاءَ ذَلِكَ فِي قَوْلِ الرَّاجِزِ :

أَمْرَعَتِ الْأَرْضُ لَوَانًا مَالًا لَوْ أَنَّ نَوْقًا لَكَ أَوْ جَمَالًا

أَوْ ثَلَاثَةً مِنْ غَنَمٍ إِمَّا لَا

الْمَجْمَعُ ج ١ ص ١٢٢ ، وَالْأَشْمُونِيُّ ج ١ ص ٣٠٠

وَفِي سَيَبُوهِ ج ١ ص ١٤٨ « وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : إِمَّا لَا فَكَأَنَّهُ يَقُولُ : أَفْعَلْ هَذَا إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلُ غَيْرَهُ وَلَكِنَّهُمْ حَلَفُوا ذَا لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهُ وَتَصَرَّفُوا حَتَّى اسْتَفْنَوْا عَنْهُ هَذَا » .

وَقَالَ فِي ص ١١٤ « تَأَلَّفَ مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ رَجُلًا أَيْ : كَرَجُلٍ أَرَاهُ الْيَوْمَ رَجُلًا وَإِنَّمَا أَضْمَرُ مَا كَانَ يَقَعُ مَظْهَرًا اسْتِخْفَافًا وَلِأَنَّ الْمُخَاطَبَ يَعْلَمُ مَا يَعْنِي فَجَرَى بِمَنْزِلَةِ الْمَثَلِ كَمَا تَقُولُ : لَا عَلَيْكَ وَقَدْ عَرَفَ الْمُخَاطَبُ مَا تَعْنِي أَنَّهُ لَا بَأْسَ عَلَيْكَ ، وَلَا غَرَّ عَلَيْكَ وَلَكِنَّهُ حَذَفَ لِكَثْرَةِ هَذَا فِي كَلَامِهِمْ وَلَا يَكُونُ هَذَا فِي غَيْرِ لَا عَلَيْكَ » .

فما زائدة ، والتقدير : إن لاتفعل غير هذا فافعل هذا . وكذلك قولهم : عندى درهم ليس غير وليس إلا<sup>(١)</sup> .

وأما قوله :

يا صاحبي ذنأ المسير فسيـراً لا كالعشيـة زائراً ومزوراً<sup>(٢)</sup>

فعلى إضمار فعل كأنه قال : لا أرى كالعشيـة أى كواحد أراه العشيـة ، لأن الزائر والمزور ليسا بالعشيـة فيكون بمنزلة : لا كزيد رجلاً<sup>(٣)</sup> .

( ١ ) سيمقد باباً لهذا يختم به الكتاب .

( ٢ ) فى سيبويه ج ١ ص ٣٥٣ « وأما قول الشاعر ( يا صاحبي . . ) فلا يكون إلا نصباً ، من قبل أن العشيـة ليست بالزائر . وإنما أراد لا أرى كالعشيـة زائراً كما تقول : ما رأيت كاليوم رجلاً ، فكاليوم كقولك فى اليوم ، لأن الكاف ليست باسم وفيه معنى التعجب ، كما قال : تا الله رجلاً ، وسبحان الله رجلاً ، وإنما أراد : تا الله ما رأيت رجلاً ولكنه يترك إظهار الفعل استثناء ، لأن المخاطب يعلم أن هذا الموضع إنما يفسر فيه هذا الفعل لكثرة استعمالهم إياه » .

وفى مجالس ثعلب ص ٣٢١ « وكذا يقولون : لا كاليوم رجلاً ولا كالعشيـة رجلاً ولا كالساعة رجلاً فيجلفون مع الأوقات التى هم فيها » .

وفى الخزانة ج ٢ ص ١١٤ « وإنما لم يحمل الكاف اسماً ، لا مضافاً إلى العشيـة ويكون ( زائراً ) عطف بيان للكاف تبعه على اللفظ لأن الزائر غير العشيـة فلما كان الثانى غير الأول لعدم صحة الحمل جعلت ( لا ) نافية للفعل المقدر دون كونها نافية للمبتدأ » . وقد جوز الرضى أن يكون ( زائراً ) تابهاً بتقدير مضاف فالأصل كزائر العشيـة .

العشى : قيل ما بين الزوال إلى الغروب ، وقيل هو آخر الليل ، وقيل من صلاة المغرب إلى العتمة . وأراد الشاعر بالزائر نفسه ، وبالمزور من يهواه .

والبيت لجريز ، من قصيدة فى هجاء الأعطل ، الديوان ص ٢٨٨ - ٢٩٣

( ٣ ) فى سيبويه ج ١ ص ٣٥٣ - ٣٥٤ « وتقول : لا كالعشيـة عشيـة ، ولا كزيد رجل لأن الآخر هو الأول ولأن زيدا رجل وصار لا كزيد كأنك قلت : لا أحد كزيد ، ثم قلت : رجل ، كما تقول : لا مال له قليل ولا كثير على الموضع . . وإن شئت نصبت . . كأنه قال : لا أحد كزيد رجلاً حمل الرجل على زيد وإن شئت نصبت على ما نصبت عليه لا مال له قليلاً ولا كثيراً » .

وفى شرح الكافية للرضى ج ١ ص ٢٤٣ « لا كزيد رجل » بالرفع ( رجل ) بدل من الكاف التى هى اسم بمعنى مثل المضاف إلى زيد أو صفة على المثل ولا كزيد رجلاً بالنصب تمييز أو صفة على اللفظ « أنظر الخزانة ج ٢ ص ١١٢

ويظهر أن المبرد يسوى بين الأسلوبين : لا كالعشيـة رجلاً ولا كزيد رجلاً وأنظر الروض الأنف ج ٢ ص ١٢٥

## هذا باب

### العدد وتفسير وجوه والعلة فيما وقع منه مختلفاً

اعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقيقته زائدتان :

الأولى منهما : حرف اللين والمدّ ، وهى الألف فى الرفع ، والياء فى الجر والنصب .

والزائدة الثانية : النون ، وحركتها الكسر ، وكان حقها أن تكون ساكنة ولكنها حُرِّكَت لالتقاء الساكنين ، وكُسِّرَتْ على حقيقة ما يقع فى الساكنين إذا التقيا . وذلك قولك : هما المسلمان ، ورأيت / المسلمين .

$\frac{2}{134}$

فأما سيبويه<sup>(١)</sup> فيزعم أن الألف حرف الإعراب ، وكذلك الياء فى الخفض والنصب .

وكان الجرمي<sup>(٢)</sup> يزعم أن الألف حرف الإعراب ؛ كما قال سيبويه ، وكان يزعم أن انقلابها هو الإعراب .

( ١ ) فى سيبويه ج ١ ص ٤ « واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقيقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين ، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون ، وتكون فى الرفع ألفاً ولم تكن واواً ، ليفصل بين الثنية والجمع الذى على حد الثنية ، وتكون فى الجر ياء مفتوحاً ما قبلها ولم يكسر ليفصل بين الثنية والجمع الذى على حد الثنية . وتكون فى النصب كذلك » .

\* \* \*

والمبرد فى نقده لكتاب سيبويه اعترض على هذا بقوله : ص ٦ - ٧ من الانصار : قال محمد بن يزيد : « فزعم أن الألف والياء فى الاثنين ، والواو والياء فى الجمع . حروف الإعراب . وهذا محال ، لأنها لو كانت حروف الإعراب كان الإعراب لازماً لها وهو غير ها ، نحو : دال زيد لمسا كانت حروف الإعراب هى وما أشبهها كان ما يتورها من الضم والكسر والفتح هو الإعراب ، وليست الألف فى الثنية وما ذكرنا معها إعراباً ، لأن الإعراب حركة فى حرف إعراب ولكنها دلالة على الإعراب وهذا قول أبى الحسن الأخفش وأبى عثمان الساذنى . . » .

فى النسخة غرم يقدره الناسخ بمشرة أسطر .

( ٢ ) فى الإنصاف ص ٢٢ « وأما من ذهب إلى أن انقلابها هو الإعراب فقد أفسده بعض النحويين من وجهين : أحدهما : أن هذا يؤدى إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف ، وهذا لا نظير له فى الكلام .

وكان غيرهما يزعم أنَّ الألف والياء هما الإعراب . فإذا قيل له : فأيّ حرف الإعراب ؟ قال : إنّما يكون الإعراب في الحرف إذا كان حركة . فأمّا إذا كان حرفاً قام بنفسه .

والقول الذي نختاره ، ونزعم أنّه لا يجوز غيره - قول أبي الحسن الأخفش<sup>(١)</sup> ، وذلك أنّه يزعم أنَّ الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها ؛ كما كان في الدال من زيد ، ونحوها ، ولكنها دال على الإعراب ؛ لأنّه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه ، ولا يكون إعراب إلا في حرف .

ويقال لأبي عمر : إذا زعمت أنَّ الألف حرف إعراب ، وأنّ انقلابها هو الإعراب - فقد لزمك في ذلك شيان :

أحدهما / : أنّك تزعم أنَّ الإعراب معنى ، وليس بلفظ ، فهذا خلاف ما أعطيته في الواحد . ٢  
٤٣٥

والشئ الآخر : أنّك تعلم أنَّ أول أحوال الاسم الرفع . فأول ما وقعت التثنية وقعت والألف فيها ، فقد وجب ألا يكون فيها في موضع الرفع إعراب ؛ لأنّه لا انقلاب معها .

== والوجه الثاني : أن هذا يؤدي إلى أن تكون التثنية والجمع في حال الرفع مبنيين ، لأن أول أحوال الاسم الرفع ولا انقلاب له ، وأن يكونا في حال النصب والجر مبنيين لانقلابهما ، وليس من مذهب أبي عمر الجرمي أن التثنية والجمع مبنيان في حال من الأحوال .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٦ .

(١) في الإنصاف ص ٢١ « وأما من ذهب إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب فقال : لأنها لو كانت إعراباً لما اختلف معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمة من دال زيد في قولك : قام زيد وما أشبه ذلك .

ولو أنها حرف إعراب كالدال من زيد لما كان فيها دلالة على الإعراب ، كما لو قلت : قام زيد من غير حركة ، وهي تدل على الإعراب ، لأنك إذا قلت : رجلاً علم أنه رفع فدل على أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب .

وهذا القول فاسد وذلك لأن قولهم إن هذه الحروف تدل على الإعراب لا يخلو إما أن تدل على إعراب في الكلمة أو في غيرها فإن كانت تدل على إعراب في الكلمة فوجب أن تقدر في هذه الحروف لأنها أواخر الكلمة فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب كقول أكثر البصريين وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة مبينة وليس من مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد وأبي عثمان المسازني أن التثنية والجمع مبنيان » وانظر شرح الكافية ج ١ / ٢٥ - ٢٦ والجمع ج ١ ص ٤٧ - ٤٨

وقولنا : دليل على الإعراب ، إنما هو أنك تعلم أن الموضع موضع رفع. إذا رأيت الألف ، وموضع خفض ونصب إذا رأيت الياء ، وكذلك الجمع بالواو والنون إذا قلت : مسلمون ، ومسلمين . وكذلك ما كان المفهوم لموضعه حرفاً نحو قولك : أخوك وأخاك وأخيك ، وأبوك وأباك وأبيك ، وذو مال وذا مال ، وذى مال ، وجميع هذه التي يسميها الكوفيون<sup>(١)</sup> مُعرِبةً من مكانين . لا يصلح في القياس إلا ما ذكرنا .

والزائدة الثانية النون إنما هي بدل. بما كان في الواحد من الحركة والتنوين وقد مضى القول في هذا<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

واعلم أنك إذا ذكرت الواحد فقلت : رجل أو فرس أو نحو ذلك ، فقد اجتمع / لك فيه  $\frac{٢}{٤٣٦}$  معرفة العدد ومعرفة النوع .

إذا ثنيت فقلت : رجلان أو فرسان ، فقد جمعت العدد والنوع . وإذا قلت : ثلاثة أفراس لم يجتمع لك في ثلاثة العدد والنوع ، ولكنك ذكرت العدد ثم أضفتها إلى ما تريد من الأنواع . وكان قياس هذا أن تقول : واحد رجل ، واثنان رجال . ولكنك أمكنك أن تذكر الرجل باسمه فيجتمع لك فيه الأمران . ولما كانت التثنية التي هي لضرب واحد من العدد أمكنك ذلك من لفظ الواحد فقلت : رجلان ، وغلامان ، ولم يحسن ذلك في الجمع ، لأنه غير مخطور ، ولا موقوف على عدة ، ولا يفصل بعضه من بعض .

ولو أراد مريد في التثنية ما يريده في الجمع لجاز ذلك في الشعر ، لأنه كان الأصل ، لأن التثنية جمع . وإنما معنى قولك : جمع : أنه ضم شيء إلى شيء . فمن ذلك قول الشاعر :

كَأَنَّ خُصْيِيهِ مِنْ التَّدْلِيلِ    ظَرَفُ جَرَّابٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ<sup>(٣)</sup>

\* \* \*

---

(١) عقد في الإنصاف مسألة لخلاف في إعراب الأسماء الستة ص ١٠ - ١٩ وانظر سيبويه ج ٢ ص ٨٠ ، شرح الكافية ج ١ ص ٢٣ - ٢٤ والمجم ج ١ ص ٣٨ - ٣٩ .

(٢) أنظر الجزء الأول ص ٥ ، ٦ .

(٣) استشهد به سيبويه في موضعين ج ٢ ص ١٧٧ ، ٢٠٢ على إضافة ثلثا إلى حنظل .

٢ / ٤٣٧ / فإذا جمعت الواحد فكان مدكراً ذكرت العدة ، ثم أضفتها إلى الجمع ، لتخبر أن هذه العدة مُقتطعة لما أردت من الجنس الذى ذكرت .

فإن كان المدكّر من ذوات الثلاثة كانت له أبنية تدلّ على أقلّ العدد<sup>(١)</sup> . فمن ذلك ما كان على ( أفعل ) ، نحو : أكّلب ، وأفرّخ ، وأكْبِش . وما كان على ( أفعال ) ، نحو : أجمال ، وأقتاب ، وأمّثال . وما كان على ( أفعلّة ) نحو : أخيرة ، وأقْمِزة ، وأجْريّة . وما كان على ( فَعْلَة ) نحو : صَبِيّة ، وغِلْمَة ، وفِتْيَة .

وما كان من المدكّر مجموعاً بالواو والنون ، نحو : مسلمون وصالحون ، فهو أدنى العدد ، لأنّه على منهاج التثنية .

ونظير ذلك من المؤنث ما كان بالالف والتاء<sup>(٢)</sup> ، نحو : مسلمات ، وصالحات ، وكريمات . وما كان بعد ما وصفنا فهو لأكثر العدد ، وسنفسّر هذا أجمع حتى يُعلم على حقيقته إن شاء الله .

\*\*\*

٢ / ٤٣٨ / اعلم أنّك إذا صغّرت بناءً من العدد يقع فى ذلك / البناء أدنى العدد — فإنّك تردّه إلى

وفى إصلاح المنطق ص ١٦٧ - ١٦٨ تقول : ما أعظم خصيته ، وخصيتيه ولا تكسر الخاء . . الواحد نصى وخصية .

وفى تهذيبه ج ٢ ص ٢٥ : التدلّل : تحرك الشيء الملق واضطرابه . وظرف العجز : خلق متقبض قد تشنج لقدمه .

وفى الخزانة : ظرف العجز : مزودها الذى نخزن فيه متاعها .

الرجز لخطام لمجاشى فى هجاء شيخ كبير .

أنظر الخزانة ج ٣ ص ٣١٤ - ٣١٧ والمخصص ج ١٢ ص ١١٠ - ج ١٣ ص ١٩٦ ج ١٦ ص ٩٨ ج ١٧ ص ٨٩ ، ١٠٠ والحماسة ج ٤ ص ٣٣٨ وإصلاح المنطق ص ١٦٨ والرواية فى كل ما ذكر ظرف عجز إلا فى الحماسة فإن روايتها : سحق جراب .

( ١ ) فى سيبويه ج ١ ص ١٠٥ « وما أجرى هذا المجرى أسماء العدد تقول فيما كان لأدنى العدة بالإضافة إلى ما يبنى لجمع أدنى العدد إلى أدنى العقود » .

( ٢ ) فى سيبويه ج ٢ ص ١٨١ « وقد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير : . » .



أدنى العدد فتُصغَّره . وذلك أنك إذا صغَّرت (كلاً) فقلت : أَكْبَلِب : لأنك إنما تُخبر  
أن العدد قليل . فلنما تردّه إلى ما هو للقليل .

فلو صغَّرت ما هو للعدد الأكثر كنت قد أخبرت أنه قليل كثير في حال . وهذا هو الحال  
ونذكر هذا في باب التصغير<sup>(١)</sup> ، ولكننا ذكرنا منه هاهنا شيئاً لما يجرى في الباب .

\*\*\*

فإذا أردت أن تجمع المذكّر الحقته اسماً من العدة فيه علامة التانيث . وذلك نحو :  
ثلاثة أثواب ، وأربعة رجال . فدخلت هذه الهاء على غير ما دخلت عليه في ضاربة وقائمة ،  
ولكن كدخولها في علامة ، ونسابة ، ورجل ربعة ، وغلّام يَفعة<sup>(٢)</sup> .

فإذا أوقعت العدة على مؤنث أوقعته بغير هاء فقلت : ثلاث نسوة ، وأربع جوار ، وخمس  
بَغلات<sup>(٣)</sup> . وكانت هذه الأسماء مؤنثة بالبنية ، كتانيث عَقرب / ، وعناق ، وشمس ، وقدر .  
٢  
١٣٩

وإن سميت رجلاً بـ(ثلاث) التي تقع على عدة المؤنث لم تصرفه ؛ لأنه اسم مؤنث بمنزلة  
عناق .

وإن سمّيته بـ(ثلاث) من قولك : ثلاثة التي تقع على المذكّر صرفته .

فكذلك يجرى العدد في المؤنث والمذكّر بينَ الثلاثة إلى العشرة في المذكّر . وفيما بين  
الثلاث إلى العشر في المؤنث . قال الله عز وجل : ( سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَازِيَةَ أَيَّامٍ<sup>(٤)</sup> )  
وقال : ( فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِّلسَّائِلِينَ<sup>(٥)</sup> ) وقال : ( عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ فَمِنْ

(١) سيأتي حديثه في هذا الجزء .

(٢) رجل ربعة : بين الطويل والقصير . غلام يَفعة : مراهق .

(٣) في سيبويه ٢ ص ١٧١ « اعلم أن ما جاوز الإثنين إلى العشرة ما واحد مذكر فإن الاسماء التي تبين بها عدته مؤنثة  
فيها الهاء التي هي علامة التانيث وذلك قولك : ثلاثة بنين ، وأربعة أجمال . . وكذلك جميع هذا تثبت فيه الهاء حتى تبلغ العشرة ،  
وإن كان الواحد مؤنثاً فإِنَّكَ تخرج هذه الهاءات من هذه الأسماء وتكون مؤنثة ليست فيها علامة التانيث وذلك قولك : ثلاث بنات ،  
وخمس أيتى ، وسبع ثمرات . . وكذلك جميع هذا حتى تبلغ العشر » .

(٤) الحاقة : ٧

(٥) فصلت : ١٠

أَتَمَمْتُ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ<sup>(١)</sup> ، لَأَنَّ الْوَاحِدَةَ حِجَّةٌ . وقال : ( فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ<sup>(٢)</sup> ) .

فإذا كان في الشيء ما يقع لأدنى العدد أضفت هذه الأسماء إليه فقلت : ثلاثة أَغْلَمَةٌ ، وأربعة أَخْمِيرَةٌ ، وثلاثة أَفْلُسٌ ، وخمسة أعدادٍ .

فإن قلت : ثلاثة حَمِيرٍ ، وخمسة كِلَابٍ - جاز ذلك<sup>(٣)</sup> . على أنك أردت : ثلاثة من

( ١ ) القصص : ٢٧

( ٢ ) البقرة : ١٩٦

( ٣ ) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٦ - ١٧٧ « وقد تقيى خمسة كلاب يراد به خمسة من الكلاب ، كما تقول : هذا صوت كلاب أئى : هذا من هذا الجنس ، وكما تقول : « هذا حب رمان » وقال في ص ٢٠٢ : « سألت الخليل عن ثلاثة كلاب فقال : يجوز في الشعر شبهوه بثلاثة قروود ونحوها ، ويكون ثلاثة كلاب على غير وجه ثلاثة أكلب ولكن على قوله : ثلاثة من الكلاب كأنك قلت : ثلاثة عبيد الله وإن فونت قلت : ثلاثة كلاب على معنى كأنك قلت : ثلاثة ثم قلت كلاب » .

\* \* \*

المبرد في نقده لكتاب سيبويه عرض لهذه المسألة فقال : قال : وسألت الخليل عن قولهم ثلاثة كلاب فقال يجوز في الشعر على غير وجه ثلاثة أكلب ولكن على قوله ثلاثة من الكلاب كما قال ثننا سنظل .

قال محمد : والعرب تقول في أقل العدد في قرء المرأة أقرء قال الله جل وعلا « ثلاثة قروء » فهذا ينقض قوله ؛ إنما يجوز في الشعر .

ورد عليه ابن ولاد في الانتصار فقال :

قال أحمد : نص سيبويه عن الخليل غير ما حكاه وذلك أنه قال : وسألت الخليل عن ثلاثة كلاب فقال : يجوز في الشعر شبهوه بثلاثة قروود ويكون ثلاثة كلاب على غير وجه ثلاثة أكلب ولكن على قوله ثلاثة من الكلاب .

فهذا وجهان : الأول منهما يجوز في الشعر وهو أن يكون ثلاثة كلاب على معنى ثلاثة أكلب ، وكما قالوا : ثلاثة قروود ، إلا أنهم لم يستعملوا الجمع القليل في قروود فيقولوا أقرءوا واستعملوا الكثير للقيل والكثير فجاء في الكلام وشبهوا كلاباً به فجاء في الشعر لاستعمالهم الجمع القليل فيه وهو قولهم : أكلب .

وأما الوجه الثاني الذي على معنى الإضافة إلى الجنس فهو جاز في الكلام والشعر وقد زعم سيبويه في أول الباب أنه يحى خمسة كلاب ولم يقل في الشعر ، وقال : كقولك : خمسة من الكلاب وحذفت من وأضفته إلى الجنس وقال هذا كما تقول صوت كلاب أئى صوت هذا الجنس . وهذا حب رمان والحب ليس برمان وإنما هو منه وكذلك الصوت من الكلاب فكأنه يريد أن هذه العدة من الكلاب وليست بجميع الكلاب وإذا قلت : ثلاثة أكلب فالثلاثة هي الأكلب وإذا لم تستعمل العرب الجمع القليل في مثل هذا استغنت عنه بالكثير فجعلته للقيل والكثير . فن ذلك قولهم : ثلاثة شسوع استغنوا عن أشساع وثلاثة قروود استغنوا عن أقرء وثلاثة قروء استغنوا بها عن أقرء فلما جعلوا الجمع الكثير ههنا ينوب عن القليل والكثير حسنت إضافة العشرة وما دونها إليه ، لأنه قد قام مقام القليل تركهم استعمالهم إياه وجعلهم الكثير ينوب منابه فأما كلاب فإنما ضمت فيه خمسة كلاب لأنهم قد قالوا =

الكلاب ، وخمسة<sup>(١)</sup> من الحمير ، كما قال الله عز وجل / « يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ »<sup>(٢)</sup> .  
وقال الشاعر :

قَدْ جَعَلْتُ مَيَّ عَلَى الظُّبُرَارِ      خَمْسَ بَنَانٍ قَانِيءِ الْأَطْفَارِ<sup>(٣)</sup>

يريد : خمسا من البنان .

واعلم أنه ما لم يكن فيه أدنى العدد فالعدد الذى يكون للكثير جارٍ عليه ما يكون للقليل ،  
كما أنه إذا كان مجموعاً على بعض أبنية العدد ولم يكن له جمع غيره دخل معه الكثير ، وذلك  
نحو قولك : يد وأيد ، ورجل وأرجل . فهذا من أبنية أدنى العدد ولم يكن له جمع غيره فالكثير  
من العدد يُلقب أيضاً بهذا . وكذلك ثلاثة أرسان<sup>(٤)</sup> . وتقول ذلك للكثير ، لأنه لاجمیع له  
إلا ذلك .

= أكلب فكان الأولى أن يضاف العدد إليه إذ كان فيه مستعملاً لم يستغن عنه بكلاب ولو ترك استعمال أكلب واستغنى عنه بكلاب  
لحسن ثلاثة كلاب كما حسن ثلاثة شسوع .

وأما قوله : إن العرب تقول في القليل أقراء فليس ذلك الأصل في جمع فعل القليل إنما هو شاذ فيه فشبه بغيره . وإنما الأصل  
في قليل فعل أفعل وقد ترك استعماله ألته في قرء واستغنوا عنه بفعل . وإذا لم يستعملوا أقل الجمع على الأصل أجازوا أن يضيفوا  
إلى الأكثر لأنهم قد صيره يقوم مقام الأقل وإن كان قوياً إذ كانوا قد أجازوا على ضعف استعمال إضافة العدد إلى أكثر الجمع  
المستعمل منه القليل على الأصل نحو خمسة كلاب فلما أجازوا هذا على ضعف كان ما لم يستعمل له القليل على الأصل قوياً جيداً وهو  
قولهم ثلاثة قروء وبه جاء القرآن .

أنظر الانتصار ص ٢٩٤ - ٢٩٨

وانظر ابن يعيش ج ٦ ص ٢٥ - وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤٣ والبحر المحيط ج ٢ ص ١٨٦

( ١ ) هكذا بالأصل والمناسب لتمثيله أن يقول : خمسة من الكلاب وثلاثة من الحمير .

( ٢ ) البقرة : ٢٢٨

( ٣ ) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ١٧٧ ، ٢٠٢ على إضافة خمس إلى البنان على تقدير خمس من البنان .

الطار : جمع طرر وهى حجارة مستديرة محددة يقال أرض مطرة : إذا كانت كثيرة الطرار . ويروى على الطرار بالطاء  
المهمل ، وهى جمع طرة وهى عقيصة من مقدم الناصية ترسل تحت التاج في صدغ الجارية . والقافى : الشديد الحرارة .

وفي المخصص ج ٢ ص ٧ وإنما أضاف إلى المفرد بحسب إضافة الجنس ( في الأصل : الجنس والتصحيح من اللسان ) وليس  
يعنى بالمفرد أن البنان واحد إنما يعنى أنه لم يكسر عليه واحد لجمع إنها هو كسرة وسر .

والبيت في اللسان ( بنان ) وهو غير منسوب لقائل .

( ٤ ) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « وربما جاء الأفعال يستغنى به أن يكسر الاسم على البناء الذى هو الأكثر العدد فيبنى به  
ما يعنى بذلك البناء من العدد وذلك نحو قتب وأقتاب ورسن وأرسن « الرسن : الحبل .

وأما ما يقع للكثير ولا يجمع على أدنى العدد فنحو قولك : شُسوع<sup>(١)</sup> . فتقول : ثلاثة شُسوع ، فيشترك فيه الأقل والأكثر .

فإذا جاوزت ذوات الثلاثة استوى البناءان . وذلك قولك : عندي ثلاثة دراهم ، ورأيت ثلاثة مساجد<sup>(٢)</sup> .

فإن حُقِرَت / الدراهم قلت : درهماً . تردّه في التحقير إلى بناء يكون لأدنى العدد وجمعت بالألف والتاء ، لأنّ كلّ جماعة من غير الآدميين ترجع إلى التأنيث . وهذا يُبين لك في باب الجمع<sup>(٣)</sup> إن شاء الله .

\*\*\*

وتقول : عندي ثلاثة محمّدين وخمسة جعفرين<sup>(٤)</sup> ؛ لأنّ هذا يجمع بالواو والنون . فإن قلت : محمّد وجعفر ، على أنّك أردت ثلاثة من الجعفر وثلاثة من المحمّد ، كان جيّداً على ما فسّرت لك .

\*\*\*

= وقال في ص ١٧٩ « وذلك قولم : ثلاثة رجلة ، استغنوا بها عن أرجال » .  
وقال في ص ١٨٠ « ورجل وأرجل إلا أنهم لم يجاوزوا الأقل ، كما أنهم لم يجاوزوا الأكف - لم يقولوا : أجراح كما لم يقولوا أفراد » .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « فأما القردة فاستغنوا بها عن أفراد كما قالوا : ثلاثة شسوع فاستغنوا بها عن أشساع » .  
وفي المفصل : وقد روى عن الأخطش أنّه أثبت أشسعا قال ابن يعيش ج ٢ ص ١٢٥ « فأما ما حكاه عن أبي الحسن من أشسع فهو شاذّ قياساً واستعمالاً فأما الاستعمال فما أقله وأما القياس فإنّ الباب في فعل بكسر الفاء أن يجمع على أفعال نحو : عدل وأعدل فجيته على أفعال على خلاف القياس » .

وقال أبو حيان : نقلة أشساع وإن لم يكن شاذّاً استعماله . البحر ج ٢ ص ١٨٧  
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٧ « وأما ما كان من بنات الأربعة لا زيادة فيه فإنه يكسر مل مثال مفاعل وذلك قولك : ضفدع ، وضفادع . فإنّ عنيت الأقل لم تجاوز ذلك . . . » .

(٣) باب تصغير ما كان من الجميع سيأتي في هذا الجزء إن شاء الله .  
(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٥ « باب ما لا يحسن أن تصغير إليه . . . »  
وذلك الوصف تقول هؤلاء ثلاثة قرشيون وثلاثة مسلمون وثلاثة صالحون فهذا وجه الكلام كراهية أن يجعل الصفة كالاسم إلا أن يضطر شاعر . . . » .

فإذا خرجت عن العقد الأول ضمنت إليه اسماً مما كان في أصل العدد إلى أن تُتسَّعه . وذلك قولك : عندي أحد عشر رجلاً ، وخمسة عشر رجلاً<sup>(١)</sup> . بنيت (أحد) مع (عشر) ، وغيَّرت اللفظ للبناء ، وذلك أنك جعلتهما اسماً واحداً . وكان الأصلُ أحدًا وعشرة ، وخمسة وعشرة ، فلما كان أصلُ العدد أن يكون اسماً واحداً يدلُّ على جميع ، نحو : ثلاثة ، وأربعة ، وخمسة - بنواهلين الاسمين فجعلوهما اسماً واحداً ، وألزموهما الفتح ، لأنَّه أخفُّ الحركات ؛ كما قالوا : هو جاري بيَّتَ بيَّت ، ولقيته كَفَّةً كَفَّةً يافتي ، والقوم فيها شَغَرَ بَغَرَ<sup>(٢)</sup> .

فإن قال قائل : فهلاً أعربوه ؛ كما قالوا : حضرموتُ / ، وبعلبكُ ، وما ، أشبههما<sup>(٣)</sup>؟ قيل  $\frac{٢}{٤٢}$  إن (حضرموتَ) بنوا الاسمين فجعلنا اسماً واحداً ، كما فعلوا بما فيه هاء التانيث ، وجعلوا لذلك

== وقد فصل القول في ذلك الرضى فقال في شرح الكافية ج ٢ ص ١٣٩

« وأما الجمع السالم فلا يقع ميزاً للعدد عند سيويه إن كان وصفاً إلا نادراً . . إذ المطلوب من التمييز تعيين الجنس والصفات فاصرة في هذه الفائدة إذ أكثرها للعموم فلذا لا تقول في الجمع المكسر وصفاً : ثلاثة ظرفاء .

وأما غير الوصف فإن كان علماً قل وقوعه ميزاً لأن جمع العلم لابد فيه من الألف واللام ، والفرض الأهم من تمييز العدد بيان الجنس لا التمييز فميزه منكر في الأغلب وإن كان مجروراً فلذا قل ثلاثة الزيديين وثلاث الزينيات . وإن لم يكن علماً فإن جاء فيه مكسر لم يميز بالسالم في الأغلب فلا يقال ثلاث كسرات بل تقول : ثلاث كسر لقلة تمييز العدد بالسالم في غير هذا الموضع وقد جاء قوله تعالى : ( سبع سنبلات ) مع وجود سنابل .

وإن لم يأت له مكسر ميز بالسالم كقوله تعالى : ( ثلاث عورات ) . . . » .

( ١ ) في سيويه ج ٢ ص ١٧١ « فإذا جاوز المذكر العشرة فزاد عليها واحداً قلت : أحد عشر كأنك قلت : أحد جمل وليست في عشر ألف وهما حرفان جملاً اسماً واحداً ضموا أحد إلى عشر ولم يغيروا أحد عن بنائه الذي كان عليه مفرداً حين قلت له أحد وعشرون عاماً وجاء الآخر على غير بنائه حين كان مفرداً والعدد لم يجاوز عشرة » .

( ٢ ) في سيويه ج ٢ ص ٥٣ « ولا يحملون شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا في الحال أو الظرف » وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٨٥

وفي اللسان « لقيته كفة كفة : أى كفاحاً وذلك إذا استقبلته مواجهة .

وفي حديث الزبير : فتلقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم كفة كفة ، أى مواجهة ، كأن كل واحد منهما قد كف صاحبه من مجاوزته إلى غيره ، أى منعه » .

وسعيد حديث تركيب الظروف والأحوال في الجزأين الثالث والرابع .

( ٣ ) باب الإسمين اللذين يحملان اسماً واحداً نحو : حضرموت وبعلبك ومع ذلك يكرَّب سباق في الجزء الثالث إن شاء الله  
ص ٣٥٨ - ٣٥٩

عَلَمًا ، ولم يكن له حدٌ صُرِفَ عنه ، والعدد الذى ذكرت كان له حدٌ صُرِفَ عنه كما ذكرت لك  
فلما عُذِلَ عن وجهه عُذِلَ عن الإعراب .

وَأَمَّا ( اثنا عشر ) فليست هذه سبيله ؛ لَأَنَّهُ تَمَّا فِيهِ دَلِيلُ الإِعْرَابِ تَقُولُ : جاعى الناعشر ،  
ورأيت اثني عشر . فلما كان إعرابه كإعراب رجلين ومسلمين لم يجز أن يُجْعَلَ مع غيره اسماً  
واحداً<sup>(١)</sup> . ولا تجد ذلك فى بناء حضرموت ، ولا فى شئ مما ذكرت لك من : لقيته كَفَّةً كَفَّةً  
ونحوه ولكنهم جمعوا ( عشرة ) بمنزلة النون من اثنين ، إِلَّا أَنَّهَا المعنى الذى أبانت عنه من العدد .

ولو سميت زجلاً اثني عشر ثم رَحِمْتَهُ لَقُلْتُ : يَا اثنَى أَقْبِيلُ ، تحذف الألف مع ( عشر ) ؛ كما  
كنت فاعلاً بالنون لو كانت مكان ( عشر ) .

فَأَمَّا تَغْيِيرُهُمْ (عشر) عن قولك : «عشرة»<sup>(٢)</sup> ؛ فَإِنَّمَا ذَلِكَ لَصَرْفِهَا عَنْ وَجْهِهَا ، وَلَكِنَّكَ أَثْبِتَ  
الهايات للمذكر ؛ كما كنت مثبتها فى ثلاثة وأربعة / ، فتقول : ثلاثة عشر رجلاً ، وأربعة عشر  
رجلاً ، وخمسة عشر إنساناً ، ولم تُثَبِّتْ فى (عشر) هاء وهى للمذكر ؛ لِأَنَّكَ قَدْ أَثْبِتَ الهاء فى  
الاسم الأوَّل ، وهما اسم واحد ، فلا تدخل تأنيثاً على تأنيث ؛ كما لاتقول : حمراء ولا صفراء  
فَأَمَّا الاسم المنصوب الذى يُبَيِّنُ به العدد فنحن ذاكروا فى موضعه مشروحاً إن شاء الله .

فإذا أردت المؤنث أثبت الهاء فى آخر الاسم ؛ لِأَنَّ (عشراً) مذكر فى هذا الموضع ، فأنثته  
لَمَّا قَصَدْتَ إِلَى مَوْثَثَ فَقُلْتَ : ثلاث عشرة امرأة ، وخمس عشرة جارية ؛ لِأَنَّكَ بِنَيْتِهِ بِنَاءً عَلَى

( ١ ) فى سيبويه ج ٢ ص ٥٥ - ٥٦ « وإما اثنا عشر فزعم الخليل : أنه لا يغير عن حاله قبل التسمية وليس بمنزلة خمسة  
عشر وذلك أن الإعراب يقع على الصدر فيصير اثنا فى الرفع واثني فى النصب والجر ، وعشر بمنزلة النون ولا يجوز فيها الإضافة  
كما لا يجوز فى مسلمين ولا تحذف عشر مخافة أن يلتبس بالاثنتين ويكون علم العدد قد ذهب » .  
وقال فى ص ١٧١ « فإن زاد المذكر واحداً على أحد عشر قلت : له اثنا عشر ، وإن له اثني عشر لم تغير الاثنتين عن  
حاله إذا ثبت الواحد غير أنك حذف النون ، لأن عشر بمنزلة النون والحرف الذى قبل النون فى الاثنتين حرف إعراب وليس  
كخمس عشرة . .

وإذا زاد المؤنث واحداً على إحدى عشرة قلت : له ثلثا عشرة واثنتا عشرة وإن له اثني عشرة واثني عشرة ( بكسر الشين )  
وبلغة أهل الحجاز عشرة ( بسكون الشين ) » .

( ٢ ) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧١ - ١٧٢ « وبني الحرف الذى بعد إحدى واثنتين على غير بنائه والعدد لم يجاوز العشر ، كما  
فعل ذلك بالمذكر وقد يكون اللفظ له بناء فى حالة فإذا انتقل عن تلك الحال تغير بناؤه . . . » .

جِدَّة ؛ كما فعلت ذلك بالمذكر ( فسلِمت الأسماء الأولى ؛ كما سلِمت أسماء المذكر )<sup>(١)</sup> وأثبتت الهاء في آخره ، وبنيت العشرة على غير بذائها في قولك : عشرٌ نسوة فقلت : إحدى عشرة ، واثننا عشرة ، وإن شئت قلت : عشرة على غير منهاج عشرة ، ولكنك أسكنت الشين<sup>(٢)</sup> ؛ كما تسكن فخذاً فتقول : فخذ . وعلم فتقول : علم .

وتنصب الاسم الذي تُبين به العدد كما فعلت ذلك في المذكر .

فإن قال قائل : فما بالك قلت : إحدى عشرة . و (إحدى) مؤنثة و (عشرة) فيها هاء التانيث وكذلك اثنتا عشرة<sup>(٣)</sup>

فالجواب في ذلك أن تانيث إحدى بالألف ، وليس بالتانيث الذي / على جهة التذكير ،  $\frac{٢}{٤٤}$  نحو : قائم وقائمة ، وجميل وجميلة . فهما اسمان كانا باثنين ، فوصيلا ، ولكل واحد منهما لفظ من التانيث سوى لفظ الآخر ، ولو كان على لفظه لم يجز . فأما اثنان واثنان ، فإنما أُنث اثنان على اثنتين ولكنه تانيث لا يُفرد له وحد . فالتاء فيه ثابتة ، وإن كان أصلها أن تكون ثما وقفه بالهاء .

ألا ترى أنهم قالوا : (مِذْرَوَان) ؛ لأنه لا يفرد له واحد ، ولو كان ثما ينفرد له واحد لم يكن إلا مِذْرَبَان<sup>(٤)</sup> . وكقوله : عقلته بشنأين<sup>(٥)</sup> ( ولو كان ينفرد منه الواحد لم يكن [لأبشأين]<sup>(٦)</sup> )

\*\*\*

( ١ ) تصحيح السيراق .

( ٢ ) في سيويه ج ٢ ص ١٧١ « وإن جاوز المئذ العشر فزادوا واحداً قلت إحدى عشرة ( مكسورة الشين ) بلفظ تميم كأنما قلت إحدى بنية وبلغه أهل الحجاز عشرة كأنما قلت إحدى ثمرة . »

( ٣ ) في إحدى عشرة جمع بين علامتي تانيث وقد استشكل ذلك أيضاً وأجاب عنه ابن يعيش ج ٦ ص ٢٦ والسيوطي في الأشباه ج ١ ص ٣٢٢ - ٣٢٣

( ٤ ) تقدم في الجزء الأول ص ١٩١

( ٥ ) الياء تحصلت من حيث أنه لم يرد له واحد فتطرق ياءه ولو تطرقت لاستحقت الهمز ومعى عقلته بشنأين أن تشد يديه بطون حبلى فهو حبلى واحد تشد بأحد طرفيه يد البعير وبالطرف الآخر اليد الأخرى . واتفق البصريون والكوفيون على ألا يمزوه ويقال لذلك الحبلى الثنائية . شرح أدب الكاتب للحواليق ص ٤١١

في سيويه ج ٢ ص ٩٥ : وسألت الخليل عن قولهم : عقلته بشنأين وهنأين لم لم يمزوا ؟ فقال : تركوا ذلك حيث لم يفرد الواحد ثم يبنوا عليه فهذا بمنزلة السواة وانظر سيويه أيضاً ص ٣٨٣

( ٦ ) تصحيح السيراق .

فأما نصب الاسم الذي بعد خمسة عشر ، وأحد عشر ، وبعد إحدى عشرة إلى تسع عشرة<sup>(١)</sup> ، فلائنه عدد فيه نية التنوين ولكنه لا ينصرف ، كما تقول : هؤلاء ضوارب زيداً غداً . إذا أردت التنوين ولم يجز أن يكون هذا مضافاً ، لأن الإضافة إنما تكون لما وقع فيه أقل العدد ، وذلك ما بين الثلاثة إلى العشرة . فإذا خرجت عن ذلك خرجت إلى ما تحتاج إلى تبين نوعه . فإن كان منزهة انتصب ما بعده من ذكر / النوع ، وإن كان غير منزهة أضيف إلى الواحد المفرد الذي يدل على النوع .

فإن قال قائل : فهلاً كان هذا كما تجرى عليه الإضافة ، كما تقول : مائة درهم ، وألف درهم ؟

قيل له : لما كان هذا اسمين ضم أحدهما إلى الآخر ، ولم يكن في الأسماء التي هي من اسمين ضم أحدهما إلى الآخر إضافة - كان هذا لاحتياجه إلى النوع بمنزلة ما قد لفظ بتنوينه .

فإن قال [قائل]<sup>(٢)</sup> : فأنت قد تقول : هذا حضر موت زيد . إذا سميت رجلاً (حضر موت) ، ثم أضفته ، كما تقول : هذا زيد عمرو .

قيل : إن إضافته ليست له لازمة . وإنما يكون إذا نكرته ، ثم عرفته بما تضيفه إليه . ( وخمسة عشر ) عدد مبهم لازم له التفسير ، فكانت تكون<sup>(٣)</sup> الإضافة لازمة ، فيكون كأن أصله ثلاثة أسماء قد جعلت اسماً واحداً ، ومثل هذا لا يوجد .

فإن قال : فهلاً جعل ما تبين به النوع جمعاً ، فتقول : خمسة عشر رجلاً ، كما تقول : زيد أقره الناس عبداً ، وأقره الناس عبيداً .

( ١ ) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « ولم يجز حين جاوزت أدنى العقود فيما تبين به من أي صنف العدد إلا أن يكون لفظه واحداً ولا يكون فيه الألف واللام لما ذكرت لك وكذلك هو إلى التسمين » .

واقطر تعليل ذلك في أسرار العربية ص ٢٢٢ وابن يعيش ج ٦ ص ٢٠ - ٢١ وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤٣ - ١٤٤

( ٢ ) تصحيح السيرافي .

( ٣ ) توسط خبر كان إذ لا ليس كما في قوله تعالى : ( فلم يك ينفعهم إيمانهم ) وقوله : ( ألم تك تأتيكم رسلكم ) وبعض التنوين يقدر ضمير الشأن في كان والجملة الفعلية خبرها .



قيل : الفصل بينهما أنك / إذا قلت : زيد أفره الناس عبداً جاز أن تكون تعنى عبداً واحداً ،  $\frac{2}{446}$   
وأن تكون تعنى جماعة . فإذا قلت : عبداً بيّنت الجماعة ، وأنت إذا قلت : خمسة عشر ونحوه  
فقد بيّنت العدد فلم تحتاج إلى النوع فجئت بواحد منكور يدل على جنسه ؛ لأنك قد استغنيت  
عن ذكر الجماعة .

\*\*\*

فإذا ثبت أدنى العقود اشتقت له من اسمه ما فيه دليل على أنك قد خرجت عنه إلى تضعيفه  
والدليل على ذلك ما يلحقه من الزيادة ، وهى الواو والنون فى الرفع ، والياء والنون فى الخفض  
والنصب ، ويجرى مجرى مسالين . وذلك قولك : عندى عشرون رجلاً ، وعشرون جارية ،  
فيسوى فيه المذكّر والمؤنث ؛ لأنه مشتقّ مبهم وإيس من العدد الذى هو أصل . والأصل ما بين  
الواحد إلى العشرة . فكل عدد فمن هذا مشتقّ فى لفظ أو معنى .

\*\*\*

فأما قولهم ( عشرون ) ولم يفتحوا عشر العين ، فقد قيل فيه أقاويل <sup>(١)</sup> .

قال قوم : إنما كُسِرَتْ ؛ ليدلوا على الكسرة التى فى / أول اثنين ؛ لأنها ثنائية عشرة وإيست  $\frac{2}{447}$   
بجمع ، وإيس هذا القول بشئ .

ولكن نقول فى هذا : إنه اسم قد صرف على وجوه : [ فمعناها أنك تقول فى المذكّر : عشرة  
وللمؤنث : عشر بالاسكان <sup>(٢)</sup> ] وإيس على منهاج التكدير ، واو كان على منهاجه لكان حذف الهاء  
لازماً للمذكّر وإثباتها لازماً للمؤنث كسائر الأسماء ؛ نحو : ظريف وظريفة ، ومتكلم  
ومتكلّمة ، وعلى هذا قالوا : خمسة عشر فغيّروه ، وقالوا : خمس عشرة فبنوه على خلاف بناء  
التكدير . فلما كان هذا الاسم مغيراً . فى جميع حالاته ، ولم يكن فى العشرين على منهاج

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « فإذا ضاعفت أدنى العقود كان له اسم من لفظه ولا يثنى المقد ويجرى ذلك الاسم مجرى  
الواحد الذى لحقه الزيادة للجمع ، كما لحقه الزيادة للثنائية ويكون حرف الإعراب الواو والياء وبعدهما النون وذلك قولك  
عشرون درهماً » .

(٢) تصحيح السيراني .

سائر العقود غيره - كان دليلا على مجيئه على غير وجهه ، ألا ترى أنهم لما جمعوا منقوص المؤنث بالواو والنون غيروا أوائله ، ليكون التغيير دليلا على خروجه من بابهِ . وذلك قولك : سنة . ثم تقول : سينون ، فتكسر السين ، وكذلك قلة وقِلون<sup>(١)</sup> .

وأما قولنا : إنه على خلاف العقود ، فإنما هو لأنك اشتقت للثلاثين من الثلاثة ، لأنها  $\frac{٢}{٤٤٨}$  ثلاثة عقود ، وكذلك فعلت بالأربعين والخمسين وما بعده إلى التسعين ، / فكان الواجب إذ اشتقت للثلاثين من الثلاثة أن تنشق للعشرين من الاثنين .

فإن قال قائل : فهلا فعلوا ذلك ؟

فالجواب<sup>(٢)</sup> : أن الاثنين تما إعرابه في وسطه ، فإو فُعلَ به ما فُعلَ بالثلاثة حيث صيرت إلى الثلاثين لبطل معناه ، وصير إلى الأفراد ولم يقع مفردا قط فلامتناع منه كالضرورة .

\*\*\*

فإذا زدت على العشرين واحدا فما فوق إلى العقد الثاني أو واحدة فما فوقها - قلت في المذكر : أحد وعشرون رجلا ، واثنان وعشرون رجلا ، وواحد وعشرون ؛ كما كنت قائلا قبل أن تصله بالعشرين .

فإن قال قائل : فهلا بُنيَ الأحد مع العشرين وما بعد الأحد من الأعداد ؛ كما فُعلَ ذلك بخمسة عشر ونحوه فيجعلان اسما واحدا ، كما كان ذلك في كل عدد قبله .

قيل له : لم يكن لهذا نظير فيما فرط من الأسماء كحضر موت وبعثك ، لا تجد اسمين جعلا اسما واحدا تما أحدهما إعرابه كإعرابه مسليين وقد تقدّم قولنا في هذا حيث ذكرنا اثني عشر .

( ١ ) انظر الجزء الأول ص ٢٤١ والتعليق هناك .

( ٢ ) انظر تعليل أسرار العربية ص ٢٢١ وابن يمين ج ٦ ص ٢٧ - ٢٨ وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤١

فإذا صرنا إلى العقد الذى بعد العشرين كان حاله فيما يجمع معه من العدد كحال (عشرين) وكذلك إعرابه ، إلا أن / اشتقاقه من الثلاثة ؛ لأن التثنية أدنى العقود . وكذلك لما بعده إلى  $\frac{2}{449}$  التسعين<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

إذا صرنا إلى العقد الذى بعدها كان له اسم خارج من هذه الأسماء ، لأن محله محل الثلاثين ثم قبلها ، والأربعين ثم قبلها ، ونحو ذلك . ولم يشتق له من العشرة اسم<sup>٢</sup> إطلاقاً يلتبس بالعشرين ، ولأن العقد حقه أن يكون فيما فرط من الأعداد خارجاً من اسم قبله ، وأصغته لما بعده معرفة كان أو نكرة ؛ كما كنت فاعلاً ذلك بالعقد الأول . وذلك قولك : مائة درهم ومائة الدرهم التى قد عرفت<sup>(٣)</sup> .

ولم يجز أن تقول : عشرون الدرهم<sup>(٣)</sup> ، لأن (درهما) بعد (عشرين) تميز منفصل من العشرين ، والمائة مضافة ، والمضاف يكون معرفة بما يضاف إليه .

\*\*\*

فإذا أردت تعريف (عشرين) وما كان مثلها قلت : العشرون رجلاً ، والثلاثون جارية ؛ كما تقول : الضاربون زيداً ؛ لأن ما بعد التنوين منفصل مما قبله .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « فإن أردت أن تثلث أدنى العقود كان له اسم من لفظ الثلاثة يجرى مجرى الاسم الذى كان للتثنية وذلك قولك ثلاثون عبداً ، وكذلك إلى أن تتسعه وتكون النون لازمة له . كما كان ترك التنوين لازماً للثلاثة إلى العشرة وإنما فعلوا هذا بهذه الأسماء والزموها وجهاً واحداً ، لأنها ليست كالصفة التى فى معنى الفعل ولا التى شئت بها فلم تقو تلك القوة » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « فإذا بلغت المقدر الذى يليه تركت التنوين والنون ، وأصغته ، وجعلت الذى يعمل فيه ، ويبين به العدد من أى صنف هو واحداً ، كما فعلت ذلك فيما نوتت فيه إلا أنك تدخل الألف واللام ، لأن الأول يكون به معرفة ولا يكون المنون به معرفة وذلك قولك : مائة درهم ومائة الدرهم وذلك أن ضاعفته قلت : مائتا درهم ، ومائتا الدينار » .

وانظر تعليل أسرار العربية ص ٢٢٢ وابن يعيش ج ٦ ص ١٩ - ٢٠ وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤٤

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « ولم يجز حين جاوزت أدنى العقود فيما تبين به من أى صنف العدد إلا أن يكون لفظه واحداً ولا يكون فيه الألف واللام لمسا ذكرت لك ، وكذلك حوالى التسمين فيما يعمل فيه ويبين به من أى صنف العدد » .

و(المائة) اسم ليس. التنوين له لازماً ؛ لأنَّ حالَ التنوين ليست حالَ النون ، لأنَّك تقف على النون ولا تقف على التنوين ؛ ولأنَّ النونَ تثبتُ مع الألف واللام ولا يثبت التنوين معها .  
 $\frac{2}{100}$  تقول : المسلمون والصالحون ، ولا تقول : المسلم والصالح ، فتقف/ على التنوين . فكانت (مائة) في بابها كثلاثة في بابها . إلا أنَّ الذي تضاف إليه [مائة واحد في معنى جمع<sup>(١)</sup>] ، والذي يضاف إليه ثلاثة وما أشبهها جَمْع . تقول : ثلاثة دراهم ، ومائة درهم ، والفصلُ بينهما ما يقع في الثلاثة إلى العشرة من أدنى العدد ، وأنَّ المائة كالعشرين ونحوها وإن كانت مضافة . وكذلك صار لفظها للمذكر والمؤنث على هيئة واحدة . تقول : مائة درهم ومائة جارية ، كما كان ذلك في العشرين ونحوها ، ولم يكن هذا في خمسة عشر ، وخمسة عشرة ؛ لأنَّهما مجموعان مما كان واقعاً لأدنى العدد .

فإن اضطرَّ شاعر فنون ، ونصب ما بعده لم يجز أن يقع إلا نكرة ، لأنَّه تمييز ، كما أنه إذا اضطرَّ قال : ثلاثة أثواباً<sup>(٢)</sup> . فمن ذلك قولُ الشاعر :

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالْفَتَاءُ

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في مجالس ثعلب ص ٦٥٢ « يقال : ثلاثة أثواب وثلاثة أثواباً وثلاثة أثواب فيقال : على أثواب ثلاثة » .

وفي سيبويه ج ١ ص ٢٩٣ « لو جاز في الكلام أو اضطرَّ شاعر فيقال : ثلاثة أثواباً كان مناه معنى ثلاثة أثواب » .

(٣) استشهد سيبويه ج ١ ص ١٠٦ ، ٣٩٣ على إثبات النون في مائتين ونصب تمييزها للضرورة .

في المقصور والممدود لابن ولاد ص ٨٣ « الفتاء : المصدر من الشباب ممدود يقال : إنه لفتى بين الفتاء كقولك بين الشباب ، والفعل كفرح » .

نسب البيت في الموضع الأول من سيبويه إلى الربيع بن ضبع الغزاري ، وفي الموضع الثاني إلى يزيد بن ضبة . ونسبه الأمل في الموضعين إلى الربيع ، ونسبه أبو حاتم السجستاني إلى الربيع في كتابه ( المعمرين ) وذكر القصيدة ص ٧ . وكذلك في شرح أدب الكاتب للجبالي ص ٢٦٦ . وفي الانتصاب ص ٣٦٩ وفي الخزانة ج ٣ ص ٣٠٦ - ٣١٠

وانظر المخصص ج ١ ص ٢٨ ج ١٥ ص ١٣٢ ومجالس ثعلب ص ٣٣٢ ، وأمال القالي ج ٣ ص ٢١٤ - ٢١٥ وشروح سقط الزند ص ١٥٩١

فإنما حَسُنَ هذا في المائتين وإن كان ثننية (المائة) ؛ لأنه مما يلزمها النون . فقد رجع في اللفظ إلى حال العشرين / وما أشبهها . ولكن المعنى يوجب فيه الإضافة .

$\frac{2}{401}$

\*\*\*

فأما قولهم : ثلاثمائة وأربعمئة<sup>(١)</sup> ، واختيارهم إيّاه على مائتين ومئات - فإنما ذلك قياس على ما مضى ؛ لأنّ الماضي من العدد هو الأصل ، وما بعده فرْع . فقياسُ هذا قياس قولك : عشرون درهما ، وأحد وعشرون درهما إلى قولك : تسعة وعشرون درهما . فالدرهم مفرد ، لأنّك إذا قلت : ثلاثون [وما بعدها إلى تسعين ثمّ جاوزته]<sup>(٢)</sup> صرت إلى عقْد ليس لفظه من لفظ ما قبله . فكذلك تقول : ثلاثمائة وأربعمئة ؛ لأنّك إذا جاوزت تسعمائة صرت إلى عقْد يخالف لفظه لفظ ما قبله ، وهو قولك : ألف ، ثمّ تقول : ثلاثة آلاف ؛ لأنّ العدد الذي بعده غير خارج منه .

تقول : عشرة آلاف ؛ كما تقول : عشرة أثواب ، وأحد عشر ألفا ؛ كما تقول : أحد عشر ثوباً إلى العقْد الآخر . فلو كنت تقول : عشر مئتين ، وإحدى عشرة مائة - لوجب جمعها في التثنية وما بعده .

وإنما جاز أن تقول : ثلاث مئتين وثلاث مئتين من أجل أنّه مضاف ؛ فشبهته / من جهة  $\frac{2}{402}$  الإضافة لا غير بقولهم : ثلاثة أثوابٍ وثلاث جوارٍ . قال الشاعر :

ثلاث مئتين للملوك وفيّ بها رداي وجلّت عن وجوه الأهاتيم<sup>(٣)</sup>

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٧ « وأما ثلاثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن يكون مئتين أو مئات ولكنهم شبهوه بعشرين وأحد عشر حيث جعلوا ما يبين فيه العدد واحداً ، لأنه اسم لعدد ، كما أن عشرين اسم لعدد . وليس يستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحد ، والمعنى جميع حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام » .

وانظر تعليل ذلك في أسرار العربية ص ٢٢٣ وابن يعيش ج ٦ ص ٢١ وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤٢

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) في ابن يعيش ج ٦ ص ٢٣ « وقد جاء في الشعر على القياس فقالوا ثلاث مئتين وثلاث مئتين لأن الشعراء يقسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة . . وهذا وإن كان القياس إلا أنه شاذ في الاستعمال » .

وقال الآخر :

ثلاثٌ مِثِينٌ قَدْ مَرَزَنَ كَوَامٍ - لا وما أَنَذَا أَرْتَجِي مَرَّ أَرْبَعٍ

\*\*\*

فأبنا قولك : مائة درهم ، ومائة جارية ، وألف غلام ، وألف جارية - فلا يكون فيه إلا هذا ، لأنه ليس بمنزلة ثلاثة وما بعدها إلى عشرة ولا ثلاث عشر ، لأن الثلاث والثلاثة على مِثِينٍ وقع ، أو على ألوف ، أو غير ذلك . ففيهِنَّ أَقَلُّ العدد مما وقعن عليه .

ومجاز مائة وألف في أنه لا يكون لأدنى العدد مجازُ أحد عشر درهما فما فوقُ .

فأما قوله عز وجل : ( وَلَيَسْئُرُنَّ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ) فإنه على البدل لأنه لما قال : ( ثلاثمائة ) ثم ذكر السنين ليَعْلَمَ ما ذلك العدد ؟

= وفي الخزانة ج ٣ ص ٣٠٢ « قيل غرم ثلاث ديات فَرَهَنَ بها رداءه وكانت الدية مائة من الإبل . جلت : كشفت تلك المئون المروهن بها ردائي حين أديتها المار عن وجوه الأهاتم يعني بهم الأهم بن سنان . . » .  
والبيت من قصيدة طويلة للفرزدق يمدح فيها سليمان بن عبد الملك ويهجو قيساً وجريراً - الديوان ص ٨٥١ - ٨٦١ وروايته هناك ص ٨٥٣ :

فلدى لسيوفٍ من نعيمٍ وفى بها ردائي ، وجلت عن وجوه الأهاتم  
وكذلك روايته في النقائص ج ٢ ص ٧٦ وعل هذا فلا شاهد فيه وانظر أمان الشجرى ج ٢ ص ٢٤  
( ١ ) البيت في ابن يعيش ج ٦ ص ٢٣ غير منسوب .

وفي الممرين ص ٢٢ « قالوا وعاش ابن حمزة النوسي واسمه كعب أو عمرو أربعمائة سنة غير عشر سنين فقال :

كبرت وطال العمر حتى كآنى سلمٍ أفاعٍ لَيْلُهُ غير مودعٍ  
فما الموت أفناني ولكن تعابعتْ على سنون من مصيفٍ ومَرَبَعٍ  
ثلاث مِثِين . . .

ثم ذكر بعده بيتين .

( ٢ ) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « وكذلك المقد الذي بعده واحداً كان أو مثنى وذلك قولك : ألف درهم وألفا درهم » .  
وانظر أسرار العربية ص ٢٢٣ وابن يعيش ج ٦ ص ٢٠

ولو قال قائل : أقاموا سنين يافى ، ثم قال : مِثْنِين أو ثلاثمائة لكان على البدل ، ليبين :

كم مقدار تلك السنين ؟

وقد قرأ بعض القراء / بالإضافة فقال : (ثلاث مائة سِنِين)<sup>(١)</sup> وهذا خطأ في الكلام غير جائز .  $\frac{٢}{٤٥٣}$   
ولنما يجوز مثله في الشعر [للضرورة ، وجوازه في الشعر أننا نحمله على المعنى ، لأنه في المعنى  
جماعة وقد جاز<sup>(٢)</sup>] في الشعر أن تُفَرِّد وأنت تريد الجماعة إذا كان في الكلام دليل على  
الجمع<sup>(٣)</sup> فمن ذلك قوله :

(١) الكهف : ٢٥ - قراءة ثلاثمائة سنة بالإضافة مائة إلى سنين قراءة سبعة وإن قال عنها المبرد : إنها خطأ في الكلام غير  
جائزة - في شرح الشاطبية ص ٢٤٠ قرأ حمزة والكسائي : ثلاثمائة سنين بخلاف التنوين على الإضافة وانظر غيث النفع ص ١٥٥  
والنشر ج ٢ ص ٣١٠ والاتحاف ص ٢٨٩ وقال أبو حيان « أنحنى أبو حاتم على هذه القراءة ولا يجوز له ذلك » وقال أبو علي :  
« هذه تصاف في المشهور إلى المفرد وقد تصاف إلى الجمع » « البحر ج ٦ ص ١١٧ ، وانظر الروض الأنف ج ١ ص ١٩٣ -  
١٩٤

(٢) تصحيح السيراني .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٠٧ « وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع حتى قال بعضهم في الشعر  
من ذلك ما لا يستعمل في الكلام » .

\*\*\*

وما جملة سيبويه والمبرد من الضرورة يراه القراء جائزاً في الاحتياط وفي القرآن الكريم آيات كثيرة جداً قرئ فيها بالإفراد  
والجمع في السبعة .

(١) قرئ به أفراد الريح وجميعها في السبعة في هذه الآيات .

(وتصريف الرياح - تدروه الرياح - ومن يرسل الرياح - الله الذي يرسل الرياح - وهو الذي أرسل الرياح - وأرسلنا  
الرياح - إن يشأ يسكن الريح - اشتدت به الريح - يرسل الرياح نشرًا ) انظر شرح الشاطبية ص ١٥٧ والنشر ج ٢ ص ٢٢٣  
(٢) أفراد هب وجمعه في ( واذكر عبادنا إبراهيم وإسماعيل ويعقوب ) ( أليس الله بكاف عبده ) .

(٣) أفراد كتاب وجمعه في هذه الآيات ( كل آمن بالله وملائكته وكتبه - كفى السجل للكتب - وصدقت بكلمات ربها  
وكتبه ) .

(٤) جمع الكافر وإفراده في ( وسيعلم الكفار لمن عقبى الدار ) .

(٥) جمع جدار وإفراده في ( أو من وراء جدر ) .

(٦) جمع نصب وإفراده في ( كأنهم إلى نصب يوفضون ) .

(٧) جمع عظم وإفراده في ( فكسونا العظام لحما ) .

(٨) ( وجعلنا فيها سراجاً ) قرئ في السبعة أيضاً سراجاً .

كُلُوا فِي نِصْفِ بَطْنِكُمْ تَعِيشُوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ نَحْوِيْعُ<sup>(١)</sup>

وقال آخر :

إِنْ تُقْتَلُوا الْيَوْمَ فَقَدْ سُبِينَا فِي خَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا<sup>(٢)</sup>

وينشد : شربنا .

وقال علقمة بن عبدة :

بِهَا جِيفُ الْحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا فَيَبِضُّ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبُ<sup>(٣)</sup>

= (٩) (فانظر إلى آثار رحمة الله) أثر .

(١٠) (وأصبح عليكم نعمة) نعمة

(١١) (فدية طعام مساكين) مسكين وكذلك في (أو كفارة طعام مساكين) .

(١٢) جمع مسجد وإفراده في (أن يعمروا مساجد الله - إنما يعمرون مساجد الله) .

(١٣) (لقد كان لسبأ في مسكنهم) مسكنهم .

(١٤) جمع كبير وإفراده في (يحتجبون - كباثر الإثم) في آيتين .

(١٥) (إذا قيل لكم تفسحوا في المجالس) في المجلس .

(١٦) (فلا أقسم بمواقع النجوم) بموقع .

(١٧) إفراد الصلاة وجمعها وذرية وذريات وأمانة وأمانات - وكلمة وكلمات وخطيئة وخطيئات ورسالة ورسالات ومكانة ومكانات آية وآيات وبينة وبينات . . . وغير ذلك في آيات كثيرة .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٠٨ على وضع المفرد وهو (بطن) موضع الجمع (بطون) للضرورة .

الخميص : الجائع . الصفة للزمن والمعنى لأهله . وتميشوا مجزوم في جواب الأمر .

والبيت من الأبيات الخمسين في سيبويه التي لا يعرف لها قائل .

انظر الخزانة ج ٣ ص ٣٧٩ - ٣٨١ وآمال الشجرى ج ١ ص ٣١١ وابن يمش ج ٦ ص ٢٢ والمخصص ج ١ ص ٣١ ج ٤ ص ٤١ وشواهد الكشاف ص ١٥٩

(٢) استشهد به أيضاً سيبويه ج ١ ص ١٠٧ ونسبه الأعم إلى المسيب بن زيد مناة الفنوي وانظر المخصص ج ١ ص ٣١ ج ١٠ ص ٣٠ وابن يمش ج ٦ ص ٢٢ والخزانة ج ٣ ص ٣٧٩

ورواية المقتضب في الشطر الأول مخالفة لرواية غيره في بعض الألفاظ . وصف أنهم قتلوا من قوم كانوا قد سبوا من قومه في حلوقكم عظم يقتلنا لكم وقد غصصنا نحن أيضاً بسيكم منا .

(٣) استشهد به سيبويه أيضاً ج ١ ص ١٠٧

وصف طريقاً بعيدة فيها مشقة على من سلكها . فجيف الحسرى : وهى المعية من الإبل يتركها أصحابها فتموت مستقرة فيه وعظامها يبض أكلت السباع والطير ما عليها فتمرت ، وجلدها يابس .

والبيت لعلقمة الفحل من قصيدة له في ديوانه ص ٣ - ٥ وهى في المفضليات ص ٣٩١ - ٣٩٦ والخزانة ج ٣ ص ٣٧٩



وأما قوله عز وجل : ( خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ )<sup>(١)</sup> فليس من هذا ؛ لأنَّ السَّمْعَ مصدر ، والمصدر يقع للواحد والجمع .

وكذلك قول الشاعر ، وهو جرير :

إِنَّ الْعُيُونَ الَّتِي فِي طَرْفِهَا مَرَضٌ قَتَلَتْنَا ثُمَّ لَمْ يُخَيِّنْ قَتَلَانَا<sup>(٢)</sup>

لأنَّ الطرف مصدر . وأما قول الله عز وجل : ( ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً )<sup>(٣)</sup> وقوله : ( فَإِنْ طِئِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا )<sup>(٤)</sup> فإنه أفرد / هذا ، لأنَّ مَخْرَجَهُمَا مَخْرَجُ التَّمْيِيزِ ، كما تقول :  $\frac{٢}{١٠٤}$  زيد أحسن الناس ثوباً ، وأفره الناس مركباً . وإنَّه ليحسن ثوباً ، ويكثر أمةً وعبدًا . وقد قالوا في قول العباس بن مرداس قولين وهو :

فقلنا : أَسْلِمُوا إِنَّا أَخَوَكُم فَقَدْ بَرِقَتْ مِنَ الْإِحْنِ الصُّدُورُ<sup>(٥)</sup>

( ١ ) البقرة : ٧

( ٢ ) البيت لجرير من قصيدة طويلة في هجاء الأخطل - الديوان ص ٩٣ - ٩٨ .

( ٣ ) غافر : ٦٧

في تأويل مشكل القرآن ص ٢١٩ أنه من وضع المفرد موضع الجمع .

وفي المخصص ج ١ ص ٣١ قد يقع الطفل على الجميع .

وفي إعراب القرآن للكسرى ج ٢ ص ٧٣ هو واحد في معنى الجمع وقيل التقدير يخرج كل واحد منكم طفلاً كما قال تعالى : ( فاجلدوهم ثمانين جلدة ) أى كل واحد منهم .

وقيل هو مصدر في الأصل فلذلك لم يجمع .

وفي البحر المحيط ج ٦ ص ٣٤٦ « يوصف بالطفل المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ويقال أيضاً طفل وطفلان وأطفال .

وقال المبرد هو اسم يستعمل مصدراً كالرضا والعدل يقع على الواحد والجمع ،

وما نسب أبو حيان إلى المبرد لا يوافق ما قاله المبرد هنا .

( ٤ ) النساء : ٤

( ٥ ) في سيبويه ج ٢ ص ١٠١ « وسألت عن أب فقال : إن ألحقت به النون والزيادة التي قبلها قلت أبون وكذلك أخ تقول

أخون لا تغير البناء إلا أن تحدث العرب شيئاً » .

ولم يذكر سيبويه البيت وإنما ذكره الأعمى للتنظير به .

وذكره ابن قتيبة شاهداً على وضع المفرد موضع الجمع ( تأويل مشكل القرآن ص ٢١٩ ) .

فقال بعضهم : أراد : إِنَّا إِخْوَانُكُمْ ، فوضع الواحد موضعَ الجميع ، كما قال : في خلقكم  
أى فى خلوقكم .

وقال آخرون : لفظه لفظُ الجمع من قولك : أخ وأخون ، ثم تحلف النون وأضاف ؛  
كما تقول : مسلموكم وصالحوكم . وتقول على ذلك : أب وأبون ، وأخ وأخون ؛ كما قال  
الشاعر :

فَلَمَّا بَيَّنَّ أَصْوَاتُنَا بَكَيْنَ وَقَدِينَنَا بِالْأَيْنَا<sup>(١)</sup>

وقال الآخر :

وكان لنا فزارة عمّ سوء وكنت له كشر بني الأئينا<sup>(٢)</sup>

---

= وذكره المخصص ج ١٣ ص ٢١٨ - ٢١٩ على أنه جمع أخ وكذلك فى السان ( أخ ) .

وذكر الوجهين ابن الشجرى الأمالى ج ٢ ص ٣٨ وفى الروض الأنف ج ٢ ص ٢٩٢ - ٢٩٣ والخزانة ج ٢ ص ٢٧٧  
والبيت من قصيدة طويلة للمباس بن مرداس ذكرها ابن هشام فى السيرة وتكلم عليها السهيل .

( ١ ) من شواهد سيبويه ج ٢ ص ١٠١

وهو لزياد بن واصل شاعر جاهل ومعنى البيت كما يقول ابن الأعرابي : أنه يفخر بأبائه قومه وبأمهاتهم من بني عامر وأنهم  
قد أبلوا فى حروبهم فلما عادوا إلى نساءهم وعرفن أصواتهم فدينهم لأجل أنهم أبلوا فى الحروب .

وانظر المخصص ج ١٣ ص ١٧١ ، ج ١٧ ص ٨٦ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٣٧ والروض الأنف ج ٢ ص ٢٩٢ والخزانة  
ج ٢ ص ٢٧٦

( ٢ ) فزارة : أبوحى من خطفان . أنظر جمهرة الأنساب ص ٢٥٥ - ٢٥٩ - السوء بالفتح : المؤذى . يقال : رجل  
سوء بالفتح والإضافة . وعمل سوء . فإن عرفت الأول قلت الرجل السوء والعمل السوء ( بالنقم ) على التمت .  
والبيت لمقبل بن علفة .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٢٧٦ - ٢٧٨ ولوادر أبي زيد ص ١١١ - ١٩١ ، والبيان والتبيين ج ١ ص ١٨٥ - ١٨٦ ،  
ج ٢ ص ٢٥٣ ج ٤ ص ٨٥ ، ١٨٦

## هذا باب

### إضافة العدد واختلاف النحويين فيه

/ اعلم أن قوما يقولون : أخذت الثلاثة الدراهم يا فقي ، وأخذت الخمسة عشر الدرهم .  $\frac{2}{400}$   
وبعضهم يقول : أخذت الخمسة عشر الدرهم ، وأخذت العشرين الدرهم التي تعرف . وهذا  
كله خطأ فاحش .

وعلة من يقول هذا الاعتلال بالرواية ؛ لا أنه يُصيب له في قياس العربية نظيراً .  
ومّا يُبطل هذا القول أن الرواية عن العرب الفصحاء بخلافه . فرواية برواية . والقياس  
حاکمٌ بعدُ أنه لا يُضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال . لا يجوز أن  
تقول : جاءني الغلام زيد ؛ لأنّ الغلام معرفٌ بالإضافة . وكذلك لا تقول : هذه الدار  
صبيد الله ، ولا أخذت الثوب زيد .

وقد اجتمع النحويون على أن هذا لا يجوز ، وإجماعهم حجة على من خالفه منهم . فعلى  
هذا تقول : هذه ثلاثة أثواب ؛ كما تقول : هذا صاحب ثوب . فإن أردت التعريف قلت :  
هذه ثلاثة الأثواب ، كما تقول : هذا صاحب الأثواب ؛ لأنّ المضاف إنّما يعرفه ما يضاف  
إليه<sup>(١)</sup> فيستحيل هذه الثلاثة الأثواب ؛ كما يستحيل هذا الصاحب / الأثواب . وهذا محال  $\frac{2}{406}$   
في كلّ وجه ، ألا ترى أن ذا الرئة لما أراد التعريف قال :

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٥ « وتدخل في المضاف إليه الألف واللام لأنه يكون الأول به معرفة . . . وإذا أدخلت  
الألف واللام قلت : خمسة الأثواب وستة الأجمال » .

وقد عقد الأنباري مسألة هذا الخلاف في الإنصاف ص ١٩٥ - ١٩٩ ورجع مذهب البصريين وانظر إصلاح المنطق  
ص ٣٠٢ ومجالس ثلث ص ٦٥٨ والمخصص ج ١٧ ص ١٢٥ - ١٢٦ وابن يعيش ج ٢ ص ١٢١ ، ج ٦ ص ٣٣ وشرح  
الكافية ج ١ ص ٢٥٥ ، ج ٢ ص ١٤٦ والأشباه ج ٢ ص ١٠٥ .

أَمْنَزَلْتَنِي نِي سَلَامٌ عَلَيَّكُمْ  
هَلِي الْأَزْمَنُ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ  
وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَدْفَعُ الْبُكَاءُ  
ثَلَاثُ الْأَثَانِي وَالرَّسُومُ الْهَلَاقِيَعُ<sup>(١)</sup>

وقال الفرزدق :

مَا زَالَ مُدُّ عَقَدَتِ يَدَاهُ إِزَارَةً . وَدَنَا فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ<sup>(٢)</sup>

فهذا لا يجوز غيره .

وأما قولهم : الخمسة العشر فيستحيل من غير هذا الوجه ، لأن خمسة عشر بمنزلة  
خَضْرَمَوْتٍ وَبَغْلَبِكٍّ وَقَالِي قَلَا وَأَيْدِي سَبَا ، وما أشبه ذلك من الأسمين اللذين يجعلان اسمها  
واحدا .

فإذا كان شيء من ذلك نكرة فإن تعريفه أن تجعل الألف واللام في أوله . لأن الثاني  
قد صار في درج الكلام الأول ، فهذا أَقْبَحُ وَأَشْنَعُ .

وأما قولهم : العشرون الدرهم فيستحيل من وجه ثالث ، وهو أن العدد قد أُحْكِمَ وَبُيِّنَ  
بقولك : عشرون . فإنما يحتاج إلى أن يُعْلَمَ النوع ، فإنما درهم وما / أشبهه للنوع . فإن كانت  
العشرون معلومة قلت : أخذت العشرين درهماً ، أي : التي قد عرفت ، وأيس الدرهم بواحد  
معلوم مقصود إليه . ولو كان كذلك كان لامعنى له بعد العشرين . وكذلك كل رجل جاءني فله

٢  
٤٥٧

( ١ ) استشهد بالبيت الأول سيبويه ج ٢ ص ١٧٨ على جمع زمن على أزمن .

البلقع : الأرض القفر التي لا شيء فيها ، يقال : منزل بلقع ، ودار بلقع .

والبيتان مطلع قصيدة للى الرمة في ديوانه ص ٥٠ وفي طبعة كبردج ص ٣٣٢ وانظر المخصص ج ١٧ ص ١٠٠ - ١٢٥  
وإصلاح المنطق ص ٣٠٣ .

وسعيد ذكرهما المبرد في الثاني والرابع .

( ٢ ) يقال للرجل الذي بلغ الغاية في الفضائل : أدرك خسة الأشبار ، وهو مثل : وقيل : أراد طول السيف لأنه منتهى  
طوله في الأكثر .

وقيل معناه : ارتفع وتجاوز حد الصبا .

والبيت من قصيدة للفرزدق - الديوان ص ٣٧٤ - ٣٨٠ يمدح فيها آل المهلب .

وانظر المعنى ج ٣ ص ٣٢١ والسيوطي ص ٢٥٦ - ٢٥٧ وإصلاح المنطق ص ٣٠٣ .

درهم . إنما المعنى : كلُّ من جاءني من الرجال إذا كانوا واحداً واحداً فله درهم ، ألا تراك  
تقول : كلُّ اثنين جاءني أكرمهما ؛ لأنك تريد : الذين يجيئونك اثنين اثنين . فأوقلت :  
كلُّ الاثنين أو كلُّ الرجل على هذا - لاستحالة .  
فساد هذا بينٌ جداً . وينبغي لمن تبين فساد ما قاله أن يرجع من قبل إلى حقيقة  
القياس ، ولا يَمُضِ على التقليد<sup>(١)</sup> .

---

( ١ ) يريد بهذا الحديث الكوفيين .

## هذا باب ما يضاف من الأعداد المنوثة

اعلم أنك إذا أضفت عددا حذفت منه النون والتعنين ، أى ذلك كان فيه . فتقول :  
هذه عشروك ، وثلاثوك ، وأربعوك ، ورأيت ثلاثيك ، وأربعيك .  
وهذه مائتك ، وألفك .

$\frac{2}{40}$  وتقول : هذه ثلاثة وثلاثوك إذا سميت / بها رجلا . وإن كان عددا في مرضعه قلت :  
هذه ثلاثتك وثلاثوك ، كما تقول : هذا غلامك وجاريتك ، وكذا سبيل كل معطوف .

وتقول : هذه ثلاثة أثوابك ، وهذه ثلاثة أثواب القوم ، لا يكون إلا ذلك ، لأن المضاف  
ينكر حتى يعرفه ما بعده أو ينكره .

وكذلك تقول : هذه مائة درهيك ، وألف دينارك ، وهذه خمسة عشر . تقدر حذف ما فيه  
من التنوين في النية ، كما تقول : هن حواج بيت الله إذا نويت التنوين ، وهن حواج  
بيت الله إذا نويت طرحة ، لأن (فواعل) لا ينصرف . فإنما يقع التنوين في النية ، ويخرج  
مخرج هذا ضارب زيدا وضارب زيد ، كما قال الشاعر :

إذا أم سرباح غدت في طعائني طوالع نجدنا فاضت العين تدمع<sup>(١)</sup>

---

(١) في أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٦٧ « وقد استعملوا (في) مكان (مع) كقول الشاعر : إذا أم سرباح . . أى مع  
طعائن يقال جلس فلان : إذا أتى نجدنا ويقال لنجد : المجلس والبيت في شرح لامية العرب للمبرد ص ٦١ ودوى سرباح بالهاء  
الموحدة هنا وفي شرح اللامية وفي أمالي الشجرى .

وابن منظور يقول : السرياح من الرجال : الطويل وأم سرياح امرأة مشتق منه قال بعض أمراء مكة وقيل هو لدراج  
بن زرة : إذا أم سرياح وفي أصل المقتضب : طوالع نجد . ولكن السرياني صحيح : جوالس نجد وذكر أبو تمام في (الوحشيات)  
قصيدة دراج الغهباني وفيها هذا الشاهد ص ٣٠ - ٣١ .

وقال آخر :

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِلِنَابٍ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ<sup>(١)</sup>

$\frac{2}{109}$

ومن لم يرد التنوين خفض في هذين البيتين وما / أشبههما .

\*\*\*

واعلم أنَّ القياس وأكثر كلام العرب أن تقول : هذه أربعة عشر ، وخمسة عشر فتدعه مفتوحاً على قولك : هذه أربعة عشر ، وخمسة عشر .

وقوم من العرب يقوون : هذه أربعة عشر ، ومررت بأربعة عشر<sup>(٢)</sup> . وهم قليل ، وله وجبة من القياس : وهو أن ترده بالإضافة إلى الإعراب ، كما أنك تقول : ذهب أميس بما فيه ، وذهب أمسك بما فيه ، وتقول : جئت من قبل يا فتي ، فإذا أضفت قلت : من قبلك فهذا ملههم .

وإنما كان القياس المذهب الأول ؛ لأن (خمسة عشر) نكرة . وما لم ترده النكرة إلى أصله لم ترده الإضافة .

(١) الذناب والذئابة بكسر الفاء فيهما والذئاب بالضم والقصر : الذنب . والأنب : الجمل المقطوع السنام . والسنام : يستعار كثيراً للز .

والظهر في هذا البيت على ثلاثة أوجه :

الوجه الأول بالنصب وقال ابن الحاجب في أماليه : نصب الظهر كنصب الوجه في مروت برجل حسن الوجه وهي لغة فصيحة على التشبيه بالمفعول . ومنهم من جعل نصبه على التمييز ولا حاجة إليه .

الثاني رفع الظهر على الفاعلية .

الثالث خفضه بإضافة أجب إليه وقال ابن الحاجب أجب : صفة للذئاب أو عيش .

وقيل البيت :

فَإِنْ يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكُ ربيعُ النَّاسِ والبلدُ الحرامُ

و (نأخذ) معطوف على جواب الشرط فيجوز فيه الجزم والنصب والرفع .

وللأبيات قصة ذكرها البغدادي في الخزائن ج ٤ ص ٩٦ - ٩٨ وانظر ديوان الناهبة الديباني ص ٧٣ والعيني ج ٣ ص ٥٧٩

ج ٤ ص ٤٣٤ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٥١ « واعلم أن العرب تدع خمسة عشر في الإضافة والألف واللام على حال واحدة ، كما تقول :

الحرب أيهم أفضل وكالآن وذلك لكثرة تها في الكلام وأنها نكرة فلا تمييز ومن العرب من يقول : خمسة عشر وهي لغة رديئة » .

أَمَّا (أَمِيس) وَ(قَبْلُ) وَنَحْوُهُمَا فَمَعَارِفٌ . وَلَوْ جَعَلْتَهُنَّ نَكَرَاتٍ لَرَجَعْنَ إِلَى الْإِعْرَابِ ؛ كَمَا رَجَعْنَ إِلَيْهِ فِي الْإِضَافَةِ وَالْأَلْفِ وَاللَّامِ .

وَعَلَى هَذَا قُرِئَ : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ) <sup>(١)</sup> عَلَى النُّكْرَةِ ، عَلَى مِثْلِ قَوْلِكَ : أَوَّلًا وَآخِرًا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي الْإِعْرَابِ : يَا زَيْدُ أَقْبِلْ . فَإِذَا جَعَلْتَهُ نَكْرَةً قُلْتَ : يَا رَجُلًا أَقْبِلْ ، كَمَا نَقُولُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ / فَتَرَدُّهُ النُّكْرَةُ إِلَى الْإِعْرَابِ ؛ كَمَا تَرَدُّهُ الْإِضَافَةُ ؛ أَلَا تَرَكَ تَقُولُ : جَاءَنِي الْخَمْسَةُ عَشَرَ رَجُلًا ، وَالْخَمْسَ عَشْرَةَ امْرَأَةً . فَلَوْ كَانَتْ الْإِضَافَةُ تَرَدُّهُ إِلَى الْإِعْرَابِ لَرَدَدْتَهُ الْأَلْفَ وَاللَّامَ . وَإِنَّمَا أَجَازَ سَيَبُويهِ الضَّمُّ عَلَى بُعْدِ .

\*\*\*

فَأَمَّا قَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ خَمْسَةَ عَشْرِهِمْ ، كَمَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ خَمْسَتِهِمْ . فَغَيْرُ جَائِزٍ عِنْدَنَا الْبَتَّةُ ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ خَمْسَةِ عَشَرَ إِذَا كَانَ عِدَدًا لَمْ يَكُنْ إِلَّا مُفْرَدًا ؛ نَحْوُ : خَمْسَةُ عَشَرَ رَجُلًا ، وَلَمْ يَكُنْ إِلَّا نَكْرَةً ، وَلاَ يَسُ بِنِزَالَةِ خَمْسَةِ وَسْتَةٍ وَبَابِهِمَا إِلَى الْعَشْرِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الثَّلَاثَةَ إِلَى الْعَشْرَةِ مُضَافٌ إِلَى الْمَعْرِفَةِ وَالنُّكْرَةِ . وَعَلَى هَذَا لَا نَقُولُ : أَخَذْتُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا وَثَلَاثِيهِ لِأَنَّ الَّذِي تَبَيَّنَ بِهِ النَّوْعُ لَا يَكُونُ مَعْرِفَةً مُضْمَرَةً وَلَا مَظْهَرَةً .

(١) الروم : ٤ . القراءة بالكسر والتنوين من الشواذ . في البحر المحيط ج ٧ ص ١٦٢ « وقرأ أبو السَّهْلِ والجحدري . . من قبل وبعد بالكسر والتنوين فيهما قال الزَّحَّاشِيُّ : على البحر من غير تقدير مضاف إليه واقتطاعه كأنه قيل قبلًا وبعدًا بمعنى أَوَّلًا وَآخِرًا » .  
والحديث عن الغايات سيأتي في الجزء الثالث إن شاء الله .



## هذا باب

اشتقاقك للعدد اسم الفاعل<sup>(١)</sup> / كقولك  
هذا ثانى اثنين ، وثالث ثلاثة ، ورابع أربعة

٢  
٤٦١

اعلم أنك إذا قلت : هذا ثانى اثنين ، فمعنى هذا : أحد اثنين ؛ كما قال الله عز وجل :  
(إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ<sup>(٢)</sup>) وقال : عز وجل : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ  
ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ<sup>(٣)</sup>) على هذا :

فإن قلت : هذا ثالث اثنين فعلى غير هذا الوجه . إنما معناه : هذا الذى جاء إلى اثنين  
فثَلَّثَهُمَا فمعناه الفِعل . وكذلك هذا رابع ثلاثة . ورابع ثلاثة يا فتى ، لأن معناه : أنه  
رَبِعَهُمْ ، وثَلَّثَهُمْ . وعلى هذا قوله عز وجل : ( مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ  
وَلَا خَمْسَةٌ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ<sup>(٤)</sup> ) . ومثله قوله عز وجل : ( سَيُتَوَلَوْنَ ثَلَاثَةً رَابِعُهُمْ كَذِبُهُمْ<sup>(٥)</sup>)

(١) عنون سيبويه لهذا بقوله ج ٢ ص ١٧٢ هذا باب ذكرك الإسم الذى تبين به العدة كم هى مع تمامها الذى هو من ذلك  
اللفظ .

(٢) التوبة : ٤٠

(٣) المائدة : ٧٣

فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٢ « فبناء الإثنين وما بعده إلى العشرة فاعل وهو مضاف إلى الإسم الذى به يبين العدد وذلك قولك :  
ثانى اثنين قال الله عز وجل ( ثانى اثنين إذ هما فى الغار ) و ( ثالث ثلاثة ) وكذلك ما بعد هذا إلى العشرة وتقول فى المؤنث ما تقول  
فى المذكر إلا أنك تجيء بعلامة التأنيث فى فاعلة وفى ثنتين وإثنين ، وتترك الهاء فى ثلاث وما فوقها إلى العشر » .

(٤) المجادلة : ٧

(٥) الكهف : ٢٢

فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٢ « وتقول : هذا خامس أربعة وذلك أنك تريد أن تقول : هذا الذى خمس الأربعة كما تقول  
خمسهم وربعتهم .

وتقول فى المؤنث : خامسة أربع وكذلك جميع هذا من الثلاثة إلى العشرة وإنما تريد هذا الذى صير أربعة خمسة وقلما تريد  
العرب هذا وهو قياس ألا ترى أنك لا تسع أحدا يقول : ثبت الواحد ولا ثانى واحد » .

وفى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٤٨ « فعل هذا جاز بناء إسم الفاعل من الإثنين إلى العشرة إذ لكل منهما فعل ومصدر نحو  
ثبتت الأحاد ثلثا ، وثلثت الإثنين ثلثا وكذا ربعت الثلاثة إلى عشرت التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين إلا ما لامه حرف  
حلق كأربع وأربع وأربع وقد يكسر هذا على الأصل » .

وتلك الأولى لا يجوز أن تنصب بها ، لأنَّ المعنى : أَحَدُ ثَلَاثَةٍ وَأَحَدُ أَرْبَعَةٍ<sup>(١)</sup> .

فتقول على هذا القول : هذا رَابِعٌ أَرْبَعَةٌ إِذَا كَانَ هُوَ وَثَلَاثُ نِسْوَةٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ دَخَلَ مَعَهُنَّ فَقُلْتُ : (أَرْبَعَةٌ) بِالتَّكْثِيرِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ مَذَكَّرٌ وَمَوْثَنٌ جُعِلَ الْكَلَامُ عَلَى التَّكْثِيرِ ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ .

وتقول على القول الآخر : هذا رَابِعٌ ثَلَاثٌ يَا فَتَى ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُنَّ / وَإِنَّمَا مِثَالُهُ : هَذَا ضَارِبٌ ثَلَاثَ . فَعَلَى هَذَا فَتَأْخُذُ هَذَا الْبَابَ . ٢  
٤٦٢

فَإِذَا جَاوَزَ الْعِقْدَ الْأَوَّلَ فَإِنَّ الْقِيَاسَ عَلَى الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ - وَهُوَ : هَذَا ثَالِثٌ ثَلَاثَةٌ وَرَابِعٌ أَرْبَعَةٌ ، أَيْ : أَحَدُ ثَلَاثَةٍ وَأَحَدُ أَرْبَعَةٍ - أَنْ تَقُولَ : هَذَا حَادِي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ ، وَخَامِسَ عَشَرَ خَمْسَةَ عَشَرَ . وَلَكِنَّ الْعَرَبَ تَسْتَنْقِلُ إِضَافَتَهُ عَلَى التَّمَامِ لَطَوَاهُ فَيَقُولُونَ : هَذَا حَادِي أَحَدَ عَشَرَ ، وَخَامِسَ خَمْسَةَ عَشَرَ<sup>(٢)</sup> . فَيَرْفَعُونَ الْأَوَّلَ بِمَا يَرْفَعُهُ . وَيَنْصِبُونَهُ بِمَا يَنْصِبُهُ ، وَيَخْفَضُونَهُ بِمَا يَخْفَضُهُ ؛ لِأَنَّهُ مَعْرَبٌ .

وَإِنَّمَا مَنَعَهُمْ مِنْ بَنَائِهِ أَنَّ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ لَا تُجْعَلُ اسْمًا وَاحِدًا فِي غَيْرِ الْإِضَافَةِ . وَإِنَّمَا شَبَّهَ خَمْسَةَ عَشَرَ بِحَضْرَمَوْتَ ، وَبَنَى لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ إِزَالَتِهِ عَنْ مَوْضِعِهِ .

فَإِنْ قُلْتُ : هَذَا حَادِي عَشَرَ وَخَامِسَ عَشَرَ ، كَمَا تَقُولُ : هَذَا خَامِسَ وَسَادِسَ - بَنِيْتَهُ عَلَى الْفَتْحِ ؛ لِأَنَّهَا اسْمَانِ . فَحَالُهُمَا كَحَالِ خَمْسَةَ عَشَرَ وَنَحْوِهِ . فَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ يَجْرِي هَذَا الْعَدْدُ .

(١) يَمُورُ عَنْ هَذَا الْمُتَأَخِّرُونَ بِأَنْ فَاعِلٌ مَعْنَى بَعْضٍ فَلَا يَمُورُ وَالْآخَرُ مَعْنَى مُصِيرٍ فَيَمُورُ .

(٢) فِي سَبِيحِهِ ج ٢ ص ١٧٢ - ١٧٣ . « وَمَنْ قَالَ : خَامِسَ خَمْسَةَ قَالَ : خَامِسَ خَمْسَةَ عَشَرَ وَحَادِي أَحَدَ عَشَرَ وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَقُولَ : حَادِي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ لِأَنَّ حَادِي عَشَرَ وَخَامِسَ عَشَرَ مِمَّنْزِلَةُ خَامِسَ وَسَادِسَ وَلَكِنَّهُ يَمُنِي حَادِي عَشَرَ إِلَى عَشَرَ مِمَّنْزِلَةُ حَضْرَمَوْتَ قَالَ : تَقُولُ : حَادِي عَشَرَ فَتَبْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ ، كَمَا قُلْتُ : أَحَدَ عَشَرَ وَمَا أَشْبَهَهُ فَإِنْ قُلْتُ : حَادِي أَحَدَ عَشَرَ فَحَادِي وَمَا أَشْبَهَهُ يَرْفَعُ وَيَجْرِي وَلَا يَبْنِي ، لِأَنَّ أَحَدَ عَشَرَ وَمَا أَشْبَهَهُ مَبْنِي ، فَإِنْ بَنَيْتَ حَادِي وَمَا أَشْبَهَهُ مَعَهَا صَارَتْ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ اسْمًا وَاحِدًا . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : تَقُولُ : ثَالِثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ وَنَحْوِهِ وَهُوَ الْقِيَاسُ وَلَكِنَّهُ حَذَفَ اسْتِخْفَافًا ، لِأَنَّ مَا أَتَقَوَّا دَلِيلٌ عَلَى مَا أَلْفَوْا » .

وَعَقْدٌ فِي الْأَلصَافِ ص ١٩٩ مَسْأَلَةٌ لِهَذَا فَقَالَ : ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ : ثَالِثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ وَذَهَبَ الْبَصَرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ . . .

فإن قلت على قياس قول من قال : هذا رابعٌ ثلاثة وخامسٌ أربعة . فإن النحويين كانوا يقولون : هذا خامسٌ أربعة عشر ، وهذه خامسةٌ أربع / عشرة ، ويقيسون هذا أجمع ،  $\frac{2}{463}$  ، ويقولون : هذا رابعٌ ثلاث عشرة ، إذا كنّ نساء ، فصرنّ به أربعة عشر ، كما تقول : هذا رابعٌ ثلاث ، وخامسٌ أربع . فهذا قول النحويين المتقدمين<sup>(١)</sup> ، وكان أبو الحسن الأخفش لا يراه صواباً ، وذلك لأنك إذا قلت : رابعٌ ثلاثة فإنما تُجرّيه مجرى ضارب ونحوه ، لأنك كنت تقول : كانوا ثلاثة فربّعهم ، وكانوا خمسة فسدّسهم ، ولا يجوز أن تبني فاعلاً من خمسة وعشرة جميعاً ، لأن الأصل : خامس عشر أربعة عشر .

والقياس عندى ما قال ، وهو قول المازني<sup>(٢)</sup>

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٣ « وتقول : هو خامس أربع إذا أردت أنه صير أربع نموة خمسة ولا تكاد العرب تكلم به كما ذكرت لك .

وعلى هذا تقول : رابع ثلاثة عشر ، كما قلت : خامس أربعة عشر . »

\* \* \*

(٢) تناول نقد المبرد لكتاب سيبويه هذه المسألة فقال : ص ٢٨٨ - ٢٩٠ « قال محمد : وهذا خطأ لأنه يريد أن يبنى فاعلاً من فعل نحو ثلث ، وربيع ، وخمس رابع وخامس ونحوه ويلزمه أن يبنى فاعلاً في هذا الموضع من أربعة عشر من الإسمين جميعاً وهذا محال فلا يجوز أن يتكلم بمثل هذا إلا على قول من قال : ثالث ثلاثة فتقول ثالث ثلاثة عشر ، لأن معناه : أحد ثلاثة عشر ، ولا يريد أن يكون فاعلاً من الفعل بمنزلة ضارب من الضرب وترك جواز ما ذكرنا قبل قول الأخفش والمازني . »

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : هذا الذي حكاه عن الأخفش والمازني من الاحتلال في أنه لا يجوز رابع ثلاثة عشر كما جاز رابع أربعة عشر هو بعينه لازم لهم في رابع أربعة عشر وذلك أنهم زعموا أن هذا إنما يستنع من أجل أنك تدفعه أن يبنى فاعلاً من كلمتين : أربعة وعشر وهذا لا يجوز فهم أيضاً إنما قدروا أن يبنوا فاعلاً في الوجه الآخر وهم يريدون اللفظين أحق قولهم : رابع أربعة عشر وذلك أنه في الأصل : رابع عشر أربعة عشر وإنما حذفوا (عشر) استخفافاً ، واستغناء بدلالة الثاني عليه ، وكذلك إذا قالوا : رابع ثلاثة عشر إنما معناه : رابع عشرة ثلاثة عشر ، وحذف (عشر) الأول ودل عليه الثاني وهذا شيء فعلته العرب بنت فاعلاً من الصدر لما لم يجر أن ثبتيه من اللفظين وليس الحذف هنا بقياس قاسم النحويين ومثل ذلك في كلامهم النسبة إلى المحكي ، نحو تأبط شراً إنما تقول : تأبطى فتنسب إلى الصدر ولو لزمه أن يبنى فاعلاً من لفظين في رابع ثلاثة عشر للزمه ذلك في رابع أربعة عشر فإن قال : أنه بنى رابعاً من أربعة وحذف عشراً استخفافاً فكذلك هو في رابع ثلاثة عشر بنى رابعاً من أربعة وحذف (عشر) استخفافاً . ولا فرق بينهما غير مخالفة لفظ أربعة لفظ ثلاثة . فأما بناء (فاعل) في الوجهين فن لفظ واحد ، وحذفت الأخرى ، وكان ، ما أبقوا دليلاً على ما ألقوا ، واستعملت العرب استعمالاً مطرداً في الوجهين ومنهم من يأتي بعشر فيقول رابع عشر ثلاثة عشر ، والحذف أجود وأكثر .

فإذا بلغت العشرين فما بعدها لم تَبْنِ منه فاعِلًا ، لَأَنَّهُ يَلْتَبِسُ بما قبله ، لَأَنَّهُ يَجِيءُ على لفظ العشرين ، والثلاثون على لفظ الثلاثة ، وهكذا إلى التسعين .

فإذا بلغت المائة قلت : كانوا تسعة وتسعين فأمَّا يَتَّهِمُ : إذا جعلتهم مائة . وكانوا تسعمائة فآلَفْتُهُمْ . إذا أردت : (فَعَلْتُهُمْ) ، وآكَفْتُهُمْ . إذا أردت : (أَفْعَلْتُهُمْ) . كلُّ ذلك يقال وجاء في الحديث «أَوَّلُ حَيٍّ آلَفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ / صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - جَهَنَّةُ ، وَقَدْ آلَفَتْ مَعَهُ بَنُو سُلَيْمٍ بَعْدَهُ» .

قال بُجَيْرُ بْنُ زُهَيْرٍ :

صَبَّخْنَاَهُمْ بِآلَفٍ مِنْ سُلَيْمٍ وَسَبْعٍ مِنْ بَنِي عُثْمَانَ وَآفٍ<sup>(١)</sup>

وبنو عثمان بن عمرو بن أَدِّ بْنِ طابِخَةَ بْنِ إِيَّاسِ بْنِ مُضَرَ هُمُ مُزَيْنَةُ .

— فأما قوله : إذا أردت بفاعل الإسم جاز بناؤه وكان معناه أحد أربعة عشر فإذا أردت به الفعل لم يجوز فهذا تحكم بغير حلة وقد جعلت العرب حكم هذا الباب أن يبنى فاعلا من الأول كما ينسب إلى اللفظة الأول ولم يرنا الراد علة مانعة من الوجه الآخر الذي على معنى الفعل غير قوله : يلزمك إذا أردت به الفعل أن تبنى فاعلا من لفظين ولا فرق بين فاعل إذا أردت به الفعل وبين فاعل إذا أردت به الإسم في الاشتقاق وإنما يقع الفرق في النية إذا نويت به الإسم ، ولم ترد إيقاع الفعل فأما في لفظ الاشتقاق فهما سواء ألا ترى أن ضارب زيد أمس ، وضارب زيدا غدا اشتقاقهما واحد اللفظ فهما سواء وإن كنت تريد بالمستقبل إيقاع الفعل وبالماضى الإسم » .

وانظر ابن يعيش ج ٦ ص ٣٦ وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤٩ .

(١) في نسب عدنان وقحطان للمبرد ص ٦ « ومن قبائل بني طابخة بن إلياس بنو أَدِّ بن طابخة وهم بنو مر بن أَدِّ وعبد مناة ابن أَدِّ وضبة بن أَدِّ وعمرو بن أَدِّ وهم مزينة نسبوا إلى أهم » .  
وفي جمهرة أنساب العرب ص ٢٠١ « ولد عمرو بن أَدِّ عثمان وأوس وأمهما مزينة بنت كلب فنسب ولدها إليها » وانظر الروض الأنف ج ٢ ص ٢٨٢ ، والاشتقاق ص ١٨٠ .

والبيت من قصيدة لبجير بن زهير قالها في فتح مكة ذكرها ابن هشام في السيرة .

انظر : الروض الأنف ج ٢ ص ٢٨٢ . ورواية البيت هناك :

صَبَّخْنَاَهُمْ بِآلَفٍ مِنْ سُلَيْمٍ وَأَلَفٍ مِنْ بَنِي عُثْمَانَ وَآفٍ

## هذا باب

ما يُضافُ إليه من العِدَّة من الأجناس وما يمتنع من الإضافة

اعلم أنه كلُّ ما كان اسماً غيرَ نعتٍ فإضافة العدد إليه جيّدة . وذلك قولك : عندي ثلاثة أجمالٍ ، وأربعُ أبنِي ، وخمسةُ دراهمٍ ، وثلاثةُ أنفُسٍ .  
فإن كان نعتاً قُبِحَ ذلك فيه ، إلّا أن يكون مضارعاً للاسم ، واقعاً بمَوْقَعِهِ . وذلك قولك : عندي ثلاثة قرشيّين ، وأربعةُ كرامٍ ، وخمسة ظرفاء<sup>(١)</sup> . هذا قبيحٌ حتّى تقول : ثلاثة رجالٍ قرشيّين . وثلاثة رجالٍ كرامٍ ، ونحو ذلك . فأمّا المضارع للأسماء فنحو : جاءني ثلاثة أمثالِكَ ، وأربعة أشباهِ زيدٍ . كما قال الله عزَّ وجلَّ . « مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا » وقد قرئ : ( فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ) / . فهذه القراءة المختارة<sup>(٢)</sup> عند أهل اللغة ، والتي بدأنا بها  $\frac{٢}{٤٦٥}$  حسنة جميلة .

فإن كان الذى يقع عليه العدد اسماً لجنس من غير الآدميّين لم يُلاقه العددُ إلّا بحرف الإضافة ، وكان مجازُهُ التَّأْنِيثَ ، لأنَّ فِعْلَهُ وَجَمْعَهُ على ذلك ، إذ كان معناه الجماعة ، ألا ترى أنَّك تقول : الجمال تسير ، والجمال يسرن ؟ كما قال الله عز وجلَّ عند ذكر الأصنام : ( رَبُّ إِنْهُمْ أَضَلُّنَا كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ )<sup>(٣)</sup> . وعلى هذا يُجمع ؛ كما تقول : حمّامٌ وحمّامات ، وسرادقٌ وسرادقات .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٥ « باب ما لا يحسن أن تصيغ إليه الأسماء التي يبين بها العدد . . . وذلك الوصف تقول هؤلاء ثلاثة قرشيون وثلاثة مسلمون وثلاثة صالحون فهذا وجه الكلام كراهية أن يجعل الصفة كالإسم إلا أن يضطر شاعر وهذا يدلك على أن النسبات إذا قلت ثلاثة نسبات إنما يحى كأنه وصف المذكر ، لأنه ليس موضعاً يحسن فيه الصفة ، كما يحسن الإسم لئلا يقع إلا وصفا صار المتكلم كأنه قد لفظ بمذكرين ثم وصفهم بها وقال الله جل ثناؤه ( من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ) » .

(٢) الأنعام : ١٦٠ وانظر تعليق ص ١٤٩ من هذا الجزء والكامل ج ٥ ص ٢٧٠

وقراءة « عشر أمثالها » بتنوين عشر ورفع أمثالها قراءة عشرية ليعقوب . النشر ج ٢ ص ٢٦٦ - الالتفات ص ٢٢٠ .

وقرىء في الشواذ بتنوين عشر ونصب أمثالها قرأ بذلك الأعرش الالتفات ص ٢٢٠ .

(٣) إبراهيم : ٣٦

فَأَمَّا الْآدَمِيَّوْنَ فَإِنَّ الْمَذْكُورَ مِنْهُمْ يَجْرَى عَلَى جَمْعِهِ التَّذْكِيرُ ، لِأَنَّ فِعْلَهُ عَلَى ذَلِكَ . تَقُولُ :  
 هُمْ يَضْرِبُونَ زَيْدًا ، وَيَنْطَلِقُونَ ، فَلِلذَلِكَ تَقُولُ : مُسْلِمُونَ وَمَنْطَلِقُونَ ، وَنَحْوَهُ ، وَعَلَى هَذَا تَقُولُ :  
 هُمُ الرِّجَالُ ، وَلَا يَقَعُ مِثْلُ هَذَا إِلَّا لَمَّا يَعْقِلُ .

فَإِنْ قُلْتَ : هُمُ الرِّجَالُ . صَلَحَ عَلَى إِرَادَتِكَ هِيَ جَمَاعَةُ الرِّجَالِ ، كَمَا تَقُولُ : هِيَ الْجَمَالُ .  
 فَأَمَّا ( هُمْ ) فَلَا يَكُونُ إِلَّا لَمَّا يَعْقِلُ .

فَإِذَا أَضَفْتَ إِلَى اسْمِ جِنْسٍ مِنْ غَيْرِ الْآدَمِيِّينَ قُلْتَ : عِنْدِي / ثَلَاثُ مِنَ الْإِبِلِ ، وَثَلَاثُ مِنَ  
 الْغَنَمِ . وَتَقُولُ : عِنْدِي ثَلَاثُ مِنَ الْغَنَمِ ذُكُورٌ وَثَلَاثُ مِنَ الشَّاءِ ذُكُورٌ ، وَكَذَلِكَ مَا أَشَبَّهُ هَذَا<sup>(١)</sup> ،  
 لِأَنَّكَ إِنَّمَا قُلْتَ : ذُكُورٌ بَعْدَ أَنْ أُجْرِيَتْ فِي اسْمِهِ التَّأْنِيثُ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا حَقَّرْتَ الْإِبِلَ  
 وَالْغَنَمَ قُلْتَ : أُبَيْلَةٌ وَغُنَيْمَةٌ . وَتَقُولُ : عِنْدِي ثَلَاثَةُ ذُكُورٍ مِنَ الشَّاءِ ، وَثَلَاثَةُ ذُكُورٍ مِنَ الْإِبِلِ<sup>(٢)</sup>  
 لِأَنَّكَ إِنَّمَا قُلْتَ : مِنَ الْإِبِلِ ، وَمِنَ الشَّاءِ ، بَعْدَ أَنْ جَرَى فِيهِ التَّذْكِيرُ ، كَمَا تَقُولُ : عِنْدِي  
 ثَلَاثَةُ أَشْخَصٍ ، ثُمَّ تَقُولُ : مِنَ النِّسَاءِ<sup>(٣)</sup> ، لِأَنَّكَ أُجْرِيْتَ عَلَيْهِ التَّذْكِيرُ أَوَّلًا عَلَى لَفْظِهِ ،  
 ثُمَّ بَيَّنْتَ بَعْدَهُ مَا تَعْنَى .

وَتَقُولُ : عِنْدِي ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ<sup>(٤)</sup> ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : ثَلَاثُ أَنْفُسٍ . أَمَّا التَّذْكِيرُ فَإِذَا عَنِيَتْ

( ١ ) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧٣ « فَإِذَا جِئْتَ بِالْأَسْمَاءِ الَّتِي تَبِينُ بِهَا الْعِدَّةُ أُجْرِيَتْ الْبَابُ عَلَى التَّأْنِيثِ فِي التَّثْنِثِ إِلَى تِسْعِ عَشْرَةٍ  
 وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ثَلَاثُ شِئَاءٍ ذُكُورٌ ، وَلَهُ ثَلَاثُ مِنَ الشَّاءِ فَأُجْرِيَتْ ذَلِكَ عَلَى الْأَصْلِ ، لِأَنَّ الشَّاءَ أَصْلُهُ التَّأْنِيثُ وَإِنْ وَقَعَتْ عَلَى  
 الْمَذْكَرِ ، كَمَا أَنَّكَ تَقُولُ : هَذِهِ غَنَمٌ ذُكُورٌ فَالْغَنَمُ مَوْثِقَةٌ وَقَدْ يَقَعُ عَلَى الْمَذْكَرِ وَقَالَ الْخَلِيلُ : هَذَا شَاءٌ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى ( هَذَا  
 رَحْمَةً مِنْ رَبِّي ) .

وَتَقُولُ : لَهُ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ ذُكُورٌ وَخَمْسٌ مِنَ الْغَنَمِ ذُكُورٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ إِسْمَانِ مَوْثِقَانِ كَمَا أَنَّ مَا فِيهِ الْهَاءُ مَوْثِقٌ  
 الْأَصْلُ وَإِنْ وَقَعَ عَلَى الْمَذْكَرِ » .

( ٢ ) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧٣ « وَتَقُولُ : لَهُ ثَلَاثَةُ ذُكُورٍ مِنَ الْإِبِلِ ، لِأَنَّكَ لَمْ تَجِءْ بِشَيْءٍ مِنَ التَّأْنِيثِ وَإِنَّمَا ثَلَّثْتَ الْمَذْكَرَ  
 ثُمَّ جِئْتَ بِالْفَتْحِ مِنَ الْإِبِلِ ( لَا تَذْهَبِ الْهَاءُ ، كَمَا أَنَّ قَوْلَكَ : ذُكُورٌ بَعْدَ قَوْلِكَ : مِنَ الْإِبِلِ لَا تَثْبِتُ الْهَاءَ ) .

( ٣ ) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧٣ « وَتَقُولُ : ثَلَاثَةُ أَشْخَصٍ وَإِنْ عَنِيَتْ نِسَاءً لِأَنَّ الشَّخْصَ إِسْمٌ مَذْكَرٌ » .

( ٤ ) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧٣ « وَقَالُوا : ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ ، لِأَنَّ النَّفْسَ عِنْدَهُمْ إِنْسَانٌ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : نَفْسٌ وَاحِدَةٌ  
 فَلَا يَدْخُلُونَ الْهَاءَ » .

وَقَالَ فِي ص ١٧٤ « وَزَعَمَ يُونُسُ عَنْ رُؤْيَا أَنَّهُ قَالَ : ثَلَاثُ أَنْفُسٍ عَلَى تَأْنِيثِ النَّفْسِ ، كَمَا يُقَالُ ثَلَاثُ أَهْلِينَ لِلْمَعْنَى مِنَ النَّاسِ .  
 وَقَالَ كَمَا أَنَّ النَّفْسَ فِي الْمَذْكَرِ أَكْثَرُ » .

بالنفس المذكور. وعلى هذا نقول : عندى نفس واحد ، وإن أردت لفظها قلت : عندى ثلاث أنفس ، لأنها على اللفظ تصغرُ نَفْسَةً . وعلى هذا قوله عز وجل : ( يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمَطْمَئِنَّةُ <sup>(١)</sup> ) وقال عز وجل : ( أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ <sup>(٢)</sup> ) ، وقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا / وَاسْتَكْبَرْتَ وَكُنْتَ <sup>(٣)</sup> ) على مخاطبة النفس ،  $\frac{٢}{٤٦٧}$  وقال : ( كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ <sup>(٤)</sup> ) .

ونقول : ثلاثة أفراس وثلاث أفراس ، لأن الفرس يقع على الذكر والأنثى <sup>(٥)</sup> .

فأما قولك : هذه عين <sup>(٦)</sup> القوم وأنت تعنى الرجل بعينه ، فلأنك وضعته موضع العين بعينها ، فأقمته ذلك المقام . واو سميت رجلا (عينا) لقلت فى تصغيره . فإتاما هذا بمنزلة قولك للمرأة : ما أنت إلا رَجُلٌ ، وللرجل : ما أنت إلا مُرْثَةٌ : لأنك تقصد قصد الشيء بعينه . ففس ما ورد عليك من هذا تُصَبُّ إن شاء الله .

فأما تسميتهم الرجل عُيْنَةً وأذينة فإنما سموا بهما بعد أن ضُمَّتا فى موضعهما ، ولو سميت الرجل (أذنا) ، ثم صغرت لقلت : أذنين فاعلم .

( ١ ) الفجر : ٢٧ .

( ٢ ) الزمر : ٥٦ .

( ٣ ) الزمر : ٥٩ فى شواذ ابن خالويه ص ١٣١ . . بكسر التاء الذى صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضى الله عنه وفى البحر المحيط ج ٧ ص ١٣٦ بكسر الكاف والتاء خطاب للنفس وهى قراءة أبى بكر الصديق وإبنته عائشة رضى الله عنهما وروتهما أم سلمة عن النبى صلى الله عليه وسلم .

( ٤ ) آل عمران : ١٨٥ .

( ٥ ) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٤ « ونقول : ثلاث أفراس إذا أردت المذكر ، لأن الفرس قد ألزموه التأنيث وصار فى كلامهم المؤنث أكثر منه للمذكر حتى صار بمنزلة القدم » .

( ٦ ) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٣ « ومثل ذلك ثلاث أعين وإن كانوا رجلا لأن العين مؤنثة » .

وقال فى ص ١٣٧ : وإذا سميت رجلا بعين وأذن فتحقيقه بغير هاء وتدح الهاء ها هنا . . ويونس يدخل الماء ويحتاج بأذينة .

## هذا باب

### الجمع لما يكون من الأجناس على ( فَعْلَة )

اعلم أنه ما كان من ذلك اسماً فإنك إذا جمعته بالالف والتاء حرّكت أوّسطه<sup>(١)</sup>، لتكون الحركة عَوْضاً من الجاء المحذوفة ، وتكون فرقاً / بين الاسم والنعمة ؛ وذلك قولك في طلحة :  $\frac{٢}{٤٦٨}$  طَلَحَات ، وفي جَفْنَة : جَفْنَات ، وفي صَحْفَة : صَحَفَات ، وكذلك جميع هذا الباب .

قال الشاعر :

لَنَا الْجَفْنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ فِي الضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا<sup>(٢)</sup>

وقال الآخر :

نَضَّرَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنْتُسُوهَا بِسَجِسْتَانَ طَلَحَةَ الطَّلَحَاتِ<sup>(٣)</sup>

( ١ ) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ « وأما ما كان على فعلة فإنك إذا أردت أدنى العدد جمعتها بالتاء وفتحت العين ، وذلك قولك : قصعة وقصعات ، وصحفة وصحفات ، وجفنة وجفنات ، وشفرة وشفرات ، وجمرة وجمرات » .

( ٢ ) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨١ على أن جمع التصحيح قد يراد به الكثير فالجفنات مراد بها الجفان .

الغر : البيض ، ويريد بياض الشحم . والأسياف جمع قلة وأراد به الكثرة .

والبيت لحسان من قصيدته في ديوانه ص ٢٩٦ - ٣٠٢

( ٣ ) روى بحر طلحة وينصبه - جميل ابن عصفور الجمر من الضرورة لأنه حذف المضاف من غير أن يقوم المضاف إليه مقامه . وقال ابن بري : الأضمة عندى أن يخففه بإضافة سجستان إليه لأنه كان أميرها والنصب بتقدير أضي أو منصوب على نزع الخافض والأصل دفنوها بطلحة الطلحات قاله ابن خروف والأول قول البطليوسي أو هو بدل مطابق من ( أعظما ) فتكون أعظما من قبيل ذكر البعض وإرادة الكل .

طلحة الطلحات : أحد الأجياد المشهورين في الإسلام وإسمه طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي وأضيف إلى الطلحات لأنه فاق في الجود خمسة أجياد إسم بكل منهم طلحة ، وقيل غير ذلك واقطر جمهرة الأنساب ص ٢٣٨ والاشتقاق ص ٤٧٥ وشروح سقط الزند ص ٩٥٨ وسجستان : ولاية واسعة .

والبيت أول قصيدة لعبيد الله بن قيس بن الرقيات في رثاء طلحة أفطر الخزاعة ج ٣ ص ٣٩٢ - ٣٩٥ ومعجم البلدان ج ٣ ص ١٩٠ - ١٩١ والقصيدة في الديوان ص ٢٠ - ٢٢ .

ويرى الكوفيون جمع نحو طلحة جميع مذكر سالما وفي الإنصاف مسألة لهذا الخلاف ص ٢٦ - ٣١ . واستدل البصريون لأهمهم بهذا البيت .



فهذا إنما يكون في المفتوح على هذه الهيئة الواحدة ، لأنَّ الفتح أخفَّ الحركات .

\*\*\*

فإن كان الاسم على ( فُعْلَة ) ففيه ثلاثة أوجه <sup>(١)</sup> :

إن شئت قلت : فُعَلات ، وأتبع الضمة الضمة ؛ كما أتبع الفتح الفتح .

وإن شئت جمعته على فُعَلات ، فأبدلت من الضمة الفتح لخفتها .

وإن شئت أسكنت فقلت : فُعَلات ؛ كما تقول في عَضِد : عَضِد ؛ وفي رُسُل : رُسُل . قال

الله عزَّ وجلَّ : ( وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ <sup>(٢)</sup> ) . وواحدًا خُطوة . وقال الشاعر :

وَلَمَّا رَأَوْنَا بَادِيًا رُكْبَانُنَا عَلَى مَوْطِنٍ لَا نَخْلِطُ الْجَدَّ بِالْهَزْلِ <sup>(٣)</sup> /

٢  
٤٦٩

ينشلون : رُكْبَانًا ورُكْبَانًا . وهذه الآية تقرأ على الأوجه الثلاثة . وذلك قوله : ( في الظلمات ، والظلمات ، والظلمات <sup>(٤)</sup> ) .

\*\*\*

( ١ ) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ - ١٨٢ : وأما ما كان فعلة فإنك إذا كسرتة على بناء أدنى المدد ألحقت التاء ، وحركت العين بضمة وذلك قولك : ركة وركبات وغرفة وغرفات وجفرة وجفرات . . ومن العرب من يفتح العين إذا جمع بالتاء فيقول : ركبات وغرفات .

( ٢ ) البقرة : ١٦٨ . قرئ في السبعة خطوات بضم العين وسكونها في جميع القرآن . الإتحاف ص ١٥٢ .

( ٣ ) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨٢ على سماعه الفتح في ركباتنا . ويقول الأعم : زعم بعض النحويين أنه جمع ركة على ركب ثم جمع ركباً على ركبات فهو جمع الجمع وقول سيبويه أصح ، لأنهم يقولون : ثلاث ركبات بالفتح ، كما يقولون ثلاث ركبات بالضم والثلاثة إلى المشرة إنما تضاف إلى أدنى العدد . ركباتنا : فاعل للوصف وذكر لأنه مؤنث مجازي .

يقول : رأونا وقد شمرنا للحرب وكشفنا عن أسواقنا حتى بدت ركباتنا .

ولم ينسب البيت لقاتل معين وهو في ابن يعيش ج ٥ ص ٢٩ .

( ٤ ) في الظلمات - بأداة التمرير في ثلاث آيات الأنعام : ٢٩ ، ١٢٢ ، والأنبياء : ٨٧ .

وقراءة تسكين العين في ظلمات والظلمات في جميع القرآن شاذة قرأ بها الحسن وكذلك قراءة فتح العين أنظر إتحاف فضله للبشر ص ١٣٠ ، ٢٠٥ ، ٣١١ ، ٣٢٥ وشواذ ابن خالويه ص ٢ ، ٣٦ والبحر المحيط ج ١ ص ٨٠ .

وما كان على (فُعلة) ففيه ثلاثة أوجه<sup>(١)</sup>.

أحدها : فِعَلات تُتبع الكسرة الكسرة .

وإن شئت قلت : فِعَلات . فتُبدل الفتحة من الكسرة ، كما أبدلتها من الضمة .

وإن شئت قلت : فِعَلات ، وأسكنت ، كما قلت في إِبِلٍ : إِبِلٌ ، وفي فَعِذٍ : فَعِذٌ ، لاستثقال الكسرة ، وذلك قولك سِدْرَةٌ وسِدْرَاتٌ ، وقربة وقِرَبات . فإن استثقلت قلت : سِدْرَاتٍ وقِرَبَاتٍ ، وفي الإسكان : سِدْرَاتٍ ، وقِرَبَاتٍ .

\*\*\*

وأما الدعوت فإنها لا تكون إلا ساكنة ، للفضل بين الاسم والنعت<sup>(٢)</sup> ، وذلك قولك : ضُخْمة ، وضُخْمات ، وعَبْلة وعَبَلات ، ونُخْلة ونُخْلات .

وأما قولهم في بنى أُمَيَّة الأصغر : العَبَلات - فإنما قصدوا إلى عبلة وهو اسم .

وأما قولهم في جمع رُبعة : رُبَعات - في قولهم : امرأة رُبعة ، ورجل رُبعة - فلائنه يَجْزِي  
عندهم مَجْزِي الاسم . إذ صار يقع للمؤنث / والمذكر على لفظ واحد<sup>(٣)</sup> . بمنزلة قولك : فرس  $\frac{٢}{٤٧٠}$

( ١ ) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٢ « وما كان فعلة فإنك إذا كسرتة على بناء أدنى العدد أدخلت التاء وحركت العين بكسرة وذلك قولك : قربات وسدرات وكسرات . ومن العرب من يفتح العين كما فتحت عين فعلة وذلك قولك قربات وسدرات . . . »

ومن قال غرفات فخفف « قال كسرات » .

( ٢ ) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ « وجميع هذا إذا لحقته التاء للتأنيث كسر على فعال وذلك عبلة وعبال . . . وليس شيء من هذا يمنع من التاء غير أنك لا تحرك الحرف الأوسط لأنه صفة وقالوا : شياء بلجات فحركوا الحرف الأوسط لأن من العرب من يقول : شاة بلجة فإنما جاءوا بالجمع على هذا واتفقوا عليه في الجمع » وانظر مجالس ثعلب ص ٥٩٥ .

وما تقدم يتضح لنا أن المبرد على وفاق مع سيبويه في تحريك عين الإسم دون الصفة ولكن السيوطي في الجمع ينسب إلى المبرد أنه يميز تحريك عين الصفة قياساً قال في ج ١ ص ٢٣ : وتندر كهلات بالفتح كهلة ، وأجاز المبرد القياس عليه . الخدلة : المرأة الغليظة الساق المستديرتها .

( ٣ ) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ « وأما رُبعة فإنهم يقولون : رجال رِيعات ونسوة رِيعات وذلك لأن أصل رُبعة اسم مؤنث وقع على المذكر والمؤنث ، فوصفا به ، ووصف المذكر بهذا الإسم المؤنث كما يوصف المذكر بخمسة حين يقولون رجال خمسة وخمسة اسم مؤنث وصف به المذكر » .

للدنكر والأثني<sup>(١)</sup> كذلك إنسان وبعير ، يقع على المذكر والمؤنث وإن كان في اللفظ مذكراً .  
كما أن ربعة في اللفظ مؤنث وهو يقع على المذكر والمؤنث . فبعير يقع عليهما<sup>(٢)</sup> ومجازه  
في الإبل مجاز قولك : إنسان . وجمل يجرى مجرى رجل . وناقعة يجرى مجرى امرأة .

وأنشدني الزيادي عن الأصمعي لأعرابي :

لَا تَشْتَرِي لَبَنَ الْبَعِيرِ وَعِنْدَنَا عَرَقُ الزَّجَاجَةِ وَانْكَفُ الْمِعْصَارِ<sup>(٣)</sup>

وأما قولهم : شاة لجبة ، وشاة لجبات - فزعم سيوييه . أنهم يقولون : لجبة ولجبة ،  
ولأنما قالوا : لجبات على قولهم لجبة<sup>(٤)</sup> .

— في مجالس ثعلب ص ٥٩٥ « ولم يحك الفراء ولا الكسائي في ربعة إلا التحريك وقال ابن الأعرابي رجال ربعات وربعات ..  
وقال أبو العباس والذي سكن في ربعات جعله مرة على الثمت ومرة على الإسم » .

الربعة : المربعة الخلق ليست بالطويلة ولا بالقصيرة .

( ١ ) في سيوييه ج ٢ ص ١٧٤ « لأن الفرس قد ألزموه التأنيث وصار في كلامهم المؤنث أكثر منه في المذكر » .

( ٢ ) في إصلاح المنطق ص ٣٢٦ « وقال الأصمعي : البعير بمنزلة الإنسان يكون للمذكر والمؤنث .. وكذلك تقول  
للجمل : هذا بعير وللناقعة هذه بعير ، وحكى عن بعض العرب : صرعتني بعير لي أي ناقعة وتقول : شربت من لبن بعير أي من  
لبن ناقتي » وانظر اللسان أيضا .

( ٣ ) البيت في مبادئ اللغة للكسائي ص ١٤٣ وروايته : لا تشتهي لبن .. وشرحه بقوله : يقول : لسان من أهل  
البادوة والناشئين للشفاوة فيكون غاية سهوتنا شرب لبن البعير وعندنا من شراب العنب الكثير الذي يفرق فيه القمح وتخلطه  
منه المعصرة حتى تسيل سلاتها .

المعصار : الذي يعمل فيه الشيء ثم يعصر . وكف . مال وتقاطر - وانظر الخصائص ج ٢ ص ١٨٨ والرواية هناك :  
لا تشربا . وروى في نهاية الأرب ج ١٠ ص ١٠٣ لا تشتهي . وروى في الأغاني ج ٤ ص ٣٧٣ يرواية :

لَا نَبْتَغِي لَبَنَ الْبَعِيرِ وَعِنْدَنَا مَاءُ الزَّبِيبِ وَنَاطِئُ الْمِعْصَارِ

وروى في شروح سقط الزند ص ٢٦ : لا تشرب ماء القلوص وعندنا ..

( ٤ ) في سيوييه ج ٢ ص ٢٠٤ « وقالوا : شياه بلجات فحركوا الحرف الأوسط لأن من العرب من يقول : شاة لجبة  
فإنما جاءوا بالجمع عن هذا ، واتفقوا عليه في الجمع » .

وقال قوم : بل حرك ، لأنه لا يلتبس بالمذكر ، لأنه لا يكون إلا في الإناث . ولو أسكنه مسكن على أنه صفة كان مصيباً<sup>(١)</sup> .

وقد جاء في الأسماء بالإسكان في ( فَعْلَة ) . أنشدوا لدى الرمة :

.. / ورَفَضَاتُ الهوى في المفاصل<sup>(٢)</sup>

$\frac{2}{471}$

وهو جمع رَفْضَة .

( ١ ) أجاز المبرد تسكين العين في لجات ولم يقل ذلك في ربعات وأجازه ثعلب كما ذكرنا في مجالسه وقال السيوطي في الجمع ج ١ ص ٢٤ : وأجاز المبرد التسكين فيهما قياساً وإن لم يسمع ووافقه ابن مالك .  
( ٢ ) قطعة من البيت :

أَبَتْ ذِكْرٌ عَرَّذَنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خَفُوقًا وَرَفَضَاتُ الهوى في المفاصل

قال ابن عصفور : كان ينبغي أن يقول رَفَضَاتُ بالتحريك إلا أنه لما اضطر إلى التسكين حكم لها بحكم الصفة فسكن وما يبين لك صحة ما ذكرته من الحمل على الصفة أن أكثر ما جاء من ذلك في الشعر إنما هو مصدر لقوة شبه المصدر باسم الفاعل الذي هو صفة .

الذكر بكسر الدال وفتح الكاف : جمع ذكر والذكر بالكسر والضم : اسم للذكرته بقلبي وبلساني ذكرى بالكسر والقصر وأنكر الفراء الكسر في القلب وقال : اجملنى على ذكر منك بالضم لا غير .

الأحشاء : جمع حش وهو ما في البطن من موى وكرش وغيرها .

رَفَضَاتُ الهوى : ما تفرق من هواها في قلبه .

خَفُوقًا : مفعول ثان من خفق : إذا اضطرب ، ورَفَضَاتُ الهوى معطوف على ذكر وهو من إضافة المصدر إلى فاعله .

والبيت لدى الرمة من قصيدة في ديوانه ص ٧٠ - ٧٣ وفي طبعة كبرديج ص ٤٩١ - ٥٠١ وانظر الخزانة ج ٣ ص ٤٢٣ -

٤٢٤ وشواهد الشافية ص ١٢٨ - ١٣٢

## هذا باب

ما جاء من هذا في ذوات الياء والواو  
التي ياءتهن ، وواوتهن لامات

وذلك قولك في رَمِيَّة : رَمِيَّات ، وفي غَزْوَة : غَزَوَات ، وفي قَشْوَة : قَشَوَات<sup>(١)</sup> ، كما تقول في (فَعَلَة) ، نحو : حَصَاة وَقَتَاة . حَصِيَّات وَقَنَوَات ، لِأَنَّكَ لو حلفت لالتقاء الساكنين لالتبس بفَعَال من غير المعتل . فَجَرَى ها هنا مَجْرَى غَزَوًا وَرَمِيًا ، لِأَنَّكَ لو أَلْحَقْتَ أَلْفَ غَزَا وَأَلْفَ رَمَى أَلْفَ التثنية - للزمك الحذف لالتقاء الساكنين فالتبس الاثنان بالواحد ، فكُنْتَ تقول للاثنين : غَزَا ، وَرَمَى . فَلَمَّا كَانَ هَذَا عَلَى مَا ذَكَرْتَ لَكَ لَمْ يُحْدَف .

\*\*\*

فَأَمَّا مَا كَانَتْ الْيَاءُ وَالْوَاوُ مِنْهُ فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ فَإِنَّ فِيهِ اخْتِلَافًا<sup>(٢)</sup> .:

أَمَّا الْأَقْبَسُ وَالْأَكْثَرُ فِي لُغَاتِ جَمِيعِ الْعَرَبِ فَإِنَّ تَقُولَ فِي بَيْضَةٍ : بَيْضَات ، وَفِي جَوْزَةٍ : جَوَزَات ، وَفِي لَوْزَةٍ : لَوَزَات .

وَأَمَّا هُدَيْلُ بْنُ مُدْرِكَةَ خَاصَّةً فَيَقُولُونَ : جَوَزَات ، وَبَيْضَات ، وَلَوَزَات / عَلَى مِنْهَاجِ غَيْرِ  $\frac{٢}{٤٧٢}$  الْمُعْتَلِّ ، وَلَا يَقْبَلُونَ وَاحِدَةً مِنْهُمَا أَلْفًا .

فَيَقَالُ : أَلَيْسَ حَقُّ الْوَاوِ وَالْيَاءِ - إِذَا كَانَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فِي مَوْضِعِ حَرَكَةٍ - أَنْ تُقْلَبَ أَلْفًا إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا ؟ .

فَيَقُولُ مَنْ يَحْتِجُّ عَنْهُمْ : إِنَّمَا حُرِّكَتْ هَذِهِ الْيَاءُ وَهَذِهِ الْوَاوُ ، لِأَنَّ الْبَابَ وَقَعَ اسْمًا مُنَحْرَكًا

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ « وبنات الياء والواو بذلك المنزلة تقول : ركوة وركاء وركوات وقشوة وقشاء وقشوات وغلوة وغلأ وغلوات وغلوية وغلأاء وغلبيات » .

القشوة : قفة من خوص تجعل المرأة فيها عطرها وحاجتها .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩١ « وغير وعيرات حركوا الياء وأجمعوا فيها حل لغة هذيل لأنهم يقولون بيضات وجوزات » .

١٠. ألحق المعتل بالصحيح ، لثلا يلتبس [التمت بالمنعوت أجرى هذا الباب في ترك القلب  
مَجْرَى خَوْنَةٍ وَخَوَكَةٍ . لثلا يلتبس] (١) بما أصله فَعَلَةٌ ، نحو : دارة ، وقارة إذا قلت : دارات ،  
وقارات . فصَحَّ هذا لأنَّ أصله السكون ، كما صحَّ العور ، والصَّيْدُ ، وهور ، وصيد ، لأنَّ أصل  
الفاعل ( افْعَلْ ) .

\*\*\*

واعلم أنَّه ما كان من هذا مضموم الأول بما واوه أو ياؤه لام أو مكسور الأول فله أحكام  
نذكرها مفسرة إن شاء الله .

أما ما كان من الواو مضموم الأول (٢) : نحو : غُدوة ورُشوة - فلذلك تقول فيه : رُشوات ،  
وغُدوات . ومن قال : ظُلُمات قال : رُشوات وغُدوات . ومن قال : ظُلُمَات قال : رُشوات ،  
وغُدوات .

ومن كان يقول : رشوة فيكسر أوله / ويقول : غُدوة (٣) فإنه لا يجوز له أن يقول فيه ٢  
٤٧٣  
ماقال في سِدِرَات ، وكِسِرَات ؛ لأنَّه يلزمه قلبُ الواو ياءً ، فتلتبس بنات الواو ببنات الياء .  
ولكنَّه يُسَكِّن إن شاء ، ويفتح إن شاء ، فيقول : رِشوات ، ورِشوات .

وكذلك غُدوة وما أشبهها . ومن قال : مُذِيَةٌ فإنه لا يجوز له جمعها على منهاج قوله :  
ظُلُمَات ؛ لأنَّه يلزمه قلبُ الياء واوا . ولكن يُسَكِّن إن شاء فيقول : مُذِيَّات ، وإن شاء فتح (٤)  
فهذا العارض الذي يدخل في بنات الواو والياء .

ومَجْرَى الباب وأصله ما ذكرت لك .

( ١ ) تصحيح السيرافي .

( ٢ ) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٢ « بنات الواو بهذه الميزة قالوا : خطوة وخطوات وخطى وعروة وعروات وعري .  
ومن العرب من يدع العين من الهمزة في فعلة ويقول عروات وخطوات » .  
« وأما بنات الياء إذا كسرت على بناء الأكثر فهي بمنزلة بنات الواو وذلك قولك : كلية وكل ومديّة ومدى وزبيّة وزبي  
كرهوا أن يجمعوا بالتاء فيحركوا العين بالهمزة فتجئ هذه الياء بعد همزة فلما ثقل عليهم ذلك تركوه واجتزأوا ببناء الأكثر ،  
ومن غفّ قال : كليات ومديات » .

( ٣ ) تتبع غُدوة في كلام النحويين واللغويين فلم أجد ضبطها بكسر الفاء وقد تكون مصحفة عن عدوة فالعدوة مثله  
وقرى في السبعة بالفتن : ضم الفاء وكسرها .

( ٤ ) في شرح الكافية للرعي ج ٢ ص ١٧٦ « وإن كانت اللام ياء نحو كلية لم يميز الإتيان اتفاقاً للثقل ، وأما الفتح  
فالمبرد نص على جوازها ، وليس في كلام سيبويه ما يدل عليه » .

## هذا باب

### الجمع لما كان على ثلاثة أحرف

أما ما كان من غير المعتل على (فعل) فإن بابه في أدنى العدد أن يجمع على (أفعل) ، وذلك قولك : كلب وأكلب وقلس وأقلس : فإن جاوزت إلى الكثير فخرج إلى (فعل) أو (فعل) : وذلك / قولك : : كلاب ، وكما ، وفراخ ، وفروخ ، وقلس . فهذا هو الباب<sup>(١)</sup>

٢  
٤٧٤

فأما ما جاء على (أفعل) فنحو : فرد وأفراد ، وفرخ وأفراخ<sup>(٢)</sup> ، كما قال الشاعر :  
ماذا تقول لأفراخ بلدى طلع حمر الحواصيل لأماء ولا شجر<sup>(٣)</sup>

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٥ « أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فإنك إذا ثلثته إلى أن تمشه فإن تكسبه أفعل وذلك قولك : كلب وأكلب ، وكعب وأكعب ، وفرخ وأفراخ ، ونسبهم أنفسهم فإذا جاوز اليحد هذا فإن البناء قد يحى على فعال وعلى (فعل) وذلك قولك : كلاب ، وكباش ، وبغال وأما الفعول فنسوز ، وبطن وربما كانت فيه اللتان فقالوا : فعول وفعال وذلك قولهم : فروخ وفراخ وكعوب وكعاب ، وفحول وفعال » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٦ « واعلم أنه قد يحى في فعل أفعال مكان أفعل . . . وليس ذلك بالباب في كلام العرب . ومن ذلك قولهم : أفراخ ، وأجداد ، وأفراد ، وأجد عربية وهي الأصل ، وراد وراد والرأ أصل العين » .  
في التنوير النكاح ج ١ ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

\* \* \*

وقد تناول القائل ابن خزيمة في كتابه (التلخيص على أصول الرواة) الكامل هذه التسمية فقال : « وقد أشاء أبو العباس في هذا القول على أنه إنما اتبع أبا بشر عمرو بن عثمان سيبويه . . . وقد جاء عن العرب الفصحاء غير ما ذكره فن ذلك كنهت وأكها . وكف وأكفاف ، وثلج وأثلج ، وقالوا : شيء زائد على كذا وزيد على كذا . . . يجمعوا زيادة على الأزيادة . وقد جمعوا طرفا على أطراف . . . وجمعوا عينا على أعيان ، وقينا وأقيان وقيون ، وطيرا وأطيار وطيور ، وسيرا وأسيار وسيور ودينا وأديان ، وبيتنا وأبيات وسيفنا وأسياف وسيوف والشكل والجمع أشكال والخبر العالم والجمع أخبار وجميع عود أعود وطود أطواد وبر وأبرار وعير وأعيار . . »

وقد خلط ابن خزيمة بين الصحيح والمعتل وسيتكلم المبرد عن تكسير المعتل وقياسه كما عقد له سيبويه بابا ج ٢ ص ١٨٤

(٣) ذو طلع : موضع ذكره ياقوت وذكر قصيدة الخطبة ثم قال ويروى بلى أمر وروى في الكامل بلى مرخ وقال عنه ياقوت ياقوت : « والخطبة التي فيها » على « والبيت مطلع أبيات الخطبة » . وكان قد حبسه في حياء الزبرقان . أنظر الديوان ص ١٣ . والخطبة التي فيها « وهو منجم النحل » في متن رقم ٢٠٠ من المجلد ٩ : ١٤١

وَزَنَدَ وَأَزْنَادٌ ؛ كما قال الشاعر :

وَجِدْتَ - إِذَا اضْطَلَّحُوا - خَيْرَهُمْ وَزَنَدُكَ أَثَقَبُ أَزْنَادِهَا<sup>(١)</sup>

فمَشَبَه بغيره ، خارجٌ عن بابهِ .

وكذلك ما كان على (فَعَلَة) ؛ نحو : فَقَعَ وَفَقَعَةً ، وَجَبَّ وَجِبَّةً<sup>(٢)</sup> .

وكذلك ما كان على (فُعْلَان) ؛ نحو : حَجَلَ وَحِجْلَان ، ورَأَلَ وَرِئْلَان .

وما كان على (فُعْلَان) ؛ نحو : ظَهَرَ وَظُهُرَان ، وَبَطَنَ وَبُطْنَان<sup>(٣)</sup> .

وسنذكر لِمَ جاز أن يجرىء على هذه الأبنية الخارجة عن الأصل عند ذكرنا النعوت إن

شاء الله ؟

\*\*\*

وما كان على (فِعْلٍ) فَإِنَّ أَدْنَى الْعَدَدِ فِيهِ (أَفْعَال) ؛ نحو : جَذَعَ وَأَجْذَاع ، وَعِذَلَ وَأَعْدَال ، وبَثَرَ وَأَبْأَرَ<sup>(٤)</sup> .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٧٦ على جمع زَنَدَ على أَزْنَاد وقال الأعمى : وهو جمع شاذ لأن باب فعل حكمه أن يكسر في القليل على أَفْعَل . والبيت للأعشى من قصيدة طويلة في المدح الديوان ص ٦٩ - ٧٥ . وضرب ثقوب الزند مثلاً لكثرة تحسيره .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٦ « وربما كسروا الفعل على فعلة ، كما كسر على فعال وفعلول وليس ذلك بالأصل وذلك قولهم : جبء - ومو الكأه الحمراء - وجبأة وفقع وفقعة وقعب وقعبة » .  
الفقعة : البيضاء الرخوة من الكأه .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « وقد يجرىء الفعل فعْلَانَا وذلك قولك : ثغب وثغبان - والثغب : الغدير وبطن وبطنان وظهر وظهران .

وقد يجرىء على فعْلَان وهو أقلهما - نحو حجل وحجلان ورأل ورئلان وجحش وجحشان وعبد وعبدان » .

الحجل : ذكر القبيح . الرأل : ولد النعام . وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٢٠٦ ، ص ٣٣٥ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « فنحو بثر وأبأر » وفي إصلاح المنطق ص ١٤٧ « وهى البثر والجمع القليل أبؤر وأبأر » وفي المختص ص ١٠ ص ٣٤ « ومن العرب من يقلب الهزلة فيقول : أبأر » .



فإذا جاوزت أدنى العدد فبابه (فُعُول) <sup>(١)</sup> ؛ نحو : لِيَصَّ وَلُصِصَ ، وَجُدَّعَ وَجُلُوعَ ،  
وَحِمْلَ وَحُمُولَ . وقد تجى على (فِعَال) <sup>(٢)</sup> ، لأنها أخت (فُعُول) ؛ نحو : بشار ، وذئاب .  
/وأما ما يجى على (أَفْعُل) <sup>(٣)</sup> ؛ نحو : ذُتِبَ وَأَذُوبَ ، فداخل على باب (فَعْل) . وهو نظير  $\frac{2}{170}$   
ما جاء من (فَعْل) على أفعال .

وكذلك ذُوبَان <sup>(٤)</sup> . إنما هو بمنزلة ظُهرَان .  
وقولك : حِمْلَ وَحِسْلَةٍ <sup>(٥)</sup> . إنما هو بمنزلة فِقْعَةٍ . كلُّ ذلك خارج عن بابهِ .

\*\*\*

وما كان من هذا على (فُعْل) فأدنى العدد فيه (أَفْعَال) <sup>(٦)</sup> ، وذلك نحو : قُفِّلَ وَأَقْفَالُ ،  
وَجُنْدَ وَأَجْنَادُ ، وَجُحْرَ وَأَجْحَارُ ؛ كما قال :

كِرَامٌ حِينَ تَنْكَفِتُ الْأَفَاعِي إِلَى أَجْحَارِهِنَّ مِنَ الصَّقِيعِ <sup>(٧)</sup>

فإذا جاوزت أدنى العدد فبابه (فُعُول) ، نحو : جُنُودُ ، وَخُرُوجُ .

\*\*\*

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلا فإنه إذا كسر على ما يكون لأدنى العدد كسر  
على أفعال ويجاوزون به بناء أدنى العدد فيكسر على فعول وفعال والفعول فيه أكثر فن ذلك قولهم : حمل وأحمال وحمول وعدل  
وأعدال وعدول وجلع وأجذاع وجلوع وعرق وأعراق وعروق وعلق وأعلاق وعلوق » .  
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وأما الفعل فنحو بَرَّ وأَبَارَ وبَنَارَ وذُتِبَ وذئاب » .  
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ « ورهما بنى فعل على أفعل من أبنية أدنى العدد وذلك قولهم : ذُتِبَ وَأَذُوبَ وقطع وأقطع  
وجرو وأجر وقالوا جراء ، كما قالوا ذئاب ورجل وأرجل إلا أنهم لا يجاوزون الأفعل ، كما أنهم لم يجاوزوا الأكف » .  
(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ « وقالوا في الذئب : ذُوبَان جعلوه ككُتُفٍ وثُغْيَانٍ » .  
(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وقد يكسر على فعلة نحو قرد وقردة وحمل وحسلة » الحمل : ولد الفسب حين يخرج  
من بيشته وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٢١٢ .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٨ « وأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فإنه يكسر من أبنية أدنى العدد على أفعال  
وقد يجاوزون به بناء أدنى العدد فيكسرونه على فعول وفعال وفعول أكثر وذلك قولهم : جند وأجناد وجنود ، وبرد وأبراد  
ويبرد ، وبرج وأبراج وبروج وقالوا جرح وجروح ولم يقولوا أجراح ، كما لم يقولوا أقراد ، وأما الفعل فقولهم :  
جعد وأجماد وجماد ، وقرط وأقراط وقراط » .

(٧) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ على جميع جحر على أجحار .  
الكلت القوم إلى منازلهم : انقلبوا وهنا بمعنى تنقبض . الصقيع : الذى يسقط من السماء شبيه بالثلج . يعنى أنهم كرام  
إذا أجذب الزمان واشتد البرد .  
ولم يلبس لقائل معين .

والمضعف يجئ على (فعل) (١) ؛ لأنهم يكرهون التضعيف والضم ، وذلك قولك : خُفَّ وخِيفَ ، وقُفَّ وقِفَّاف . وأما ما جاء منه مثل جُحِرَ وجِحِرَ ، وَحُبَّ وَحِبَّة (٢) - فبمنزلة فِقْعَةٍ في بابهِ ، وَجِسَلَةٌ في بابهِ . وسنذكر كلَّ ما خرج من شيء من هذه الأبواب عن أضله إن شاء الله .

\*\*\*

أما ما كان من (فعل) من بنات الياء والواو ، فإنه إذا أريد أدنى العدد جُمع على (أفْعَال) (٣) كراهية للضم في الواو والياء أو قلت / (أفْعَل) وذلك قولك : ثوب وأثواب ، وسوط وأسواط والياء نحو : بيئت وأبيات ، وشيخ وأشياخ ، وقيد وأقياد .

فإذا جاوزت أدنى العدد كانت بنات الواو على (فِعال) كراهية لـ (فُعول) من أجل الضمة والواو (٤) ؛ وذلك قولك : سوط وسيياط وحوض وحياض ، وثوب وثياب . وكانت بنات الياء على (فُعول) ؛ لئلا تلتبس إحداهما بالأخرى ، وكانت الضمة مع الياء أخف ؛ وذلك قولك : بيئت وبيوت ، وشيخ وشيوخ ، وقيد وقُيود .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ « والفعل في المضاعف منه كثير وذلك قولهم : إخصاص وخصاص وأعشاش وعشاش وأقشاش وقشاش وأعشاش وأعشاش » . الثبت : جبل غير أنه ليس بطويل في السواء في إثرائه على ما حوله وقد يكون فيه رياءل وقينان .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ « وقد يجيء إذا جاوز بناء أدنى العدد على فعلة نحو جحر وأجحار وجحرة . ونظيره من المضاعف حب وأحاب وحبية نحو قلب وأقلب وقلبة وخرج وخرجة ولم يقولوا إخراج » . الحب : الجرة أو الضخمة منها .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٤ - ١٨٥ « باب . . . أما ما كان (فعلا) من بنات الياء والواو فانك إذا كسرتة على بناء أدنى العدد كسرتة على أفعال وذلك سوط وأسواط ، وثوب وأثواب ، وقوس وأقواس .

ولما منهم أن يبنوه على (أفعل) كراهية الضمة في الواو ، فلما ثقل ذلك بنوه على أفعال ، وله أيضا في ذلك نظائر من غير المحتل نحو : إفواخ وأفراد ورفع وأرفاغ . فلما كان غير المحتل يبنى على هذا البناء كان هذا عندهم أولى » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٥ : « وإذا أرادوا البناء الأكثر بنوه على (فِعال) ، وذلك قولك : سياط وثياب وقياض وقربا بفعولا كراهية الضمة في الواو ، والضمة التي قبل الواو ، فحملوها على (فِعال) . وكانت في هذا الباب أولى إذا كانت متعكة من غير المحتل .

وأما ما كان من بنات الياء وكان (فعلا) فإنك إذا بنيت بناء أدنى العدد بنيت على (أفْعَال) وذلك قولك : بيئت وأبيات وقيد وأقياد وخيط وأخياط وشيخ وأشياخ وذلك أنهم كرهوا الضمة في الياء » . وقال في ص ١٨٦ : « وقالوا : بيئت وأبيات وقيد وأقياد وخيط وأخياط وشيخ وأشياخ وذلك أنهم كرهوا الضمة في الياء » .

« وإذا أردت بناء أكثر العدد بنيت على (فُعول) وذلك قولك : بيوت وخيوط وشيوخ وعيون وأقيود وذلك لأن فعولا . وفعالا كانا شريكين في فعل . . . » .

فَأَمَّا قَوْلُهُ فِي عَيْنٍ : أَغَيْنُ<sup>(١)</sup> فَإِنَّهُ جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ - مَثَلُ كَلْبٍ وَأَكْلَبَ - وَأَعْيَانٌ عَلَى  
البَابِ<sup>(٢)</sup> كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

وَلَكِنَّمَا أَغْسَدُو عَلَى مُفَاضَةٍ دِلَاصٌ كَأَعْيَانِ الْجَرَادِ الْمُنْظَمِ<sup>(٣)</sup>

وَقَالَ الْآخَرُ :

فَقَدْ أَرُوغُ قُلُوبَ الْغَانِيَاتِ بِهِ حَتَّى يَمِلْنَ بِأَجْيَادٍ وَأَعْيَانِ<sup>(٤)</sup>

وَإِذَا اضْطَرَّ شَاعِرٌ جَازَ أَنْ يَقُولَ فِي جَمِيعِ هَذَا (أَفْعَلُ) لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

/ \* لِكُلِّ عَيْشٍ قَدْ لَبَسْتُ أَثُوبًا<sup>(٥)</sup> \* .

\*\*\*

وَمَا كَانَ مِنَ الصَّحِيحِ عَلَى (فَعَلٍ) فَإِنَّ بَابَ جَمْعِهِ (أَفْعَالٌ<sup>(٦)</sup>) ؛ نَحْوُ : جَمَلٌ وَأَجْمَالٌ  
وَقَتَبٌ وَأَقْتَابٌ ، وَصَنَمٌ وَأَصْنَامٌ ، وَأَسَدٌ وَأَسَادٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٨٥ « وَقَدْ بَنُوهُ عَلَى أَفْعَلٍ عَلَى الْأَصْلِ قَالُوا : « أَعَيْنَ » .

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٨٦ « وَقَالُوا : « أَعْيَانٌ » .

(٣) اسْتَشْهَدَ بِهِ سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٨٦

الْمُفَاضَةُ : الدَّرْعُ السَّابِغَةُ ، الدَّلَاصُ : الدَّمُوعُ الصَّقِيلَةُ الْبَرَّاقَةُ . شَبَّهَ حَلْقَهَا فِي الدَّقَّةِ وَالزَّرْقَةِ وَتَقَارِبَ السَّرْدِ بِمِوْنِ جَرَادٍ  
نَظَّمَ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ .

وَنَسَبَهُ فِي السَّنَنِ (عَيْنَ) إِلَى يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْمَدَانِ وَلَمْ يَنْسَبْ فِي سَبْيُوهِ وَانْظُرِ الْمُنْصَفَ ج ٣ ص ٢١ ، ٥١ وَالْمَخْصَصَ ج ١٦  
ص ١٨٥ وَسَبَقَ ذِكْرُهُ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ ص ١٣٢ :

(٤) فِي الْمُنْصَفِ ج ٣ ص ٥١ : أَنْشَدَ أَبُو عَلِيٍّ :

إِذَا تَرَى شَمِطًا فِي الرَّأْسِ لَاحَ بِهِ مِنْ بَعْدِ أَسْوَدَ دَاجِي اللَّوْنِ قَيْنَانِ

فَقَدْ أَرُوغُ قُلُوبَ الْغَانِيَاتِ بِهِ يَمِلْنَ بِأَجْيَادٍ وَأَعْيَانِ

وَذَكَرَ الْبَيْتَيْنِ أَبُو زَيْدٍ فِي النُّوَادِرِ ص ٢٢ وَنَسَبَهُمَا إِلَى رُوَيْ بْنِ شَرِيكَ الْفُجِيِّ .

(٥) تَقَدَّمَ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ ص ٢٩

(٦) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧٧ « وَمَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ وَكَانَ (فَعَلًا) فَإِنَّكَ إِذَا كَسَرْتَهُ لَأَدْنَى الْعَدَدِ بَنَيْتَهُ عَلَى (أَفْعَالٍ)  
وَذَلِكَ تَوَلَّى جَمَلٌ وَأَجْمَالٌ ، وَجَبَلٌ وَأَجْبَالٌ ، وَأَسَدٌ وَأَسَادٌ . فَإِذَا جَاوَزُوا بِهِ أَدْنَى الْعَدَدِ فَإِنَّهُ يَجِيءُ عَلَى فَعَالٍ وَفَعُولٍ » .

• آسَادُ غَيْبِلٍ حِينَ لَا مَنَاصِرَ <sup>(١)</sup> •

فهذا باب جمعه ؛ وقد يجي على (فُعُول) ؛ نحو : أُسُود ، وكذلك فُعَال ؛ نحو : جِمَال ، ويجي على (فُعْلَان) ؛ نحو : خَرَبَ وخِرْبَان <sup>(٢)</sup> ، وعلى (أَفْعُل) <sup>(٣)</sup> ؛ نحو : أَجْبَلْ وَأَزْمَنْ . قال الشاعر :

إِنِّي لَا أَكْنِي بِأَجْبَالٍ عَنْ أَجْبُلِهَا وَيَاسَمِ أَوْدِيَةٍ عَنْ ذِكْرِ وَادِيهَا <sup>(٤)</sup>  
وقال الآخر :

أَمْنَزِلْتَنِي مِ سَلَامٍ عَلَيْكُمْسَا هَلِ الْأَزْمَنْ اللَّائِي مَضَيْنَ ، رَوَاجِعُ <sup>(٥)</sup>  
فيخرج إلى ضُروب من الجمع منها (فُعْلَان) كقولك : حَمَلٌ وَحُمْلَان . وكذلك (فُعْلَان) كقولك : وَرَلٌ وَوَرْلَان <sup>(٦)</sup> .  
فأما البابُ والأصلُ فما صدرنا به .

\*\*\*

وكذلك (فَعِلٌ) بابه (أَفْعَال) <sup>(٧)</sup> . لأنه كفعل في الوزن وإن خالفه في حركة الشائى ؛ نحو :  
كَيْفَ وَأَكْتَفَ ، وَقَخِدَ وَأَفْخَاذَ / وَكَبِدَ وَأَكْبَادَ .

(١) نسب إل سيدنا على كرم الله وجهه في عمرو بن العاص وقبلة :

لَأَصْبِحَنَّ الْعَاصَ وَابْنَ الْعَاصِي سَبْعِينَ أَلْفًا عَاقِدِي النَّوَاصِي  
مُسْتَحْقِقِينَ حَلَقَ الدَّهْلِ لَاحِصِينَ قَدْ جَنَّبُوا الْخَيْلَ مَعَ الْقَلَاصِ

أنظر شواهد الكشف الشيخ عليان ص ٦٦ ولحب ص ١٥٩

(٢) الحرب : ذكر الحباري . وأنظر حياة الحيوان ج ١ ص ٢٦٣

(٣) في سبويه ج ٢ ص ١٧٧ « وبلغنا أن بعضهم يقول : جبل وأَجْبَل » .

(٤) في الكامل ج ١ ص ٢٠٤ كما شبهوا فعلا بفعل في الجمع فقالوا : جبل وأَجْبَل وزمن وأَزْمَنْ . ثم ذكر البيت . وقال الشيخ المرصلي أن الشعر لأعرابي وذكر بقيقته .

وأنظر الخصائص ج ٣ ص ٥٩ ، ٣١٦

(٥) ذكره في الكامل أيضاً ج ١ ص ٢٠٤ وتقدم في ص ١٧٦ من هذا الجزء .

(٦) في سبويه ج ٢ ص ١٧٧ « قد يجي إذا جاوزوا به أدنى العدد على (فُعْلَان) و (فُعْلَان) فأما فُعْلَان فنحو خربان ، ويرقان ، وورلان . وأما فُعْلَان فنحو حملان ، وسلقان ، وأنظر الكامل ج ١ ص ١٨٥ . الورل : دابة على حلقة الضب . أنظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٣٢٨ - ٣٢٩ .

(٧) في سبويه ج ٢ ص ١٧٨ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فإنما تكسره من أهلية أدنى العدد على (أفعال) ، وذلك نحو : كتف وأكتاف ، وكبد وأكباد ، وفخذ وأفخاذ ، ونمر وأنمار وفلما يمازون به لأن هذا البناء نحو كتف أقل من فعل بكثير ، كما أن فعلا أقل من فعل » .

وتخرج إلى (فعل) (١) ؛ نحو : كُهود ، وكُروش . وهو أقل من (فعل) فالأصل ألزم .

\*\*\*

ويكون كذلك (فعل) (٢) ؛ نحو : عضد وأعضاد ، وعجز وأعجاز ، ويخرج إلى (فعال) ؛  
نحو رَجُل ورِجال وسَبْع وسَباع (٣) ؛ كما قالوا : جمال ، ونحوه .

ولم يقولوا : أرجال . لقولهم في أدنى العدد : رَجْلة (٤) .

ومن كلامهم الاستغناء عن الشيء بالشيء حتى يكون المستغنى عنه مُسْقَطا .

واو احتاج شاعر لجاز أن يقول في رَجُل : أرجال ، وفي سَبْع : أسباع لأَنَّهُ الأصل .

وقد يكون البناء في الأصل للأقل فيشركه فيه الأكثر ؛ كما تقول : أرسان ، وأقتاب (٥) .  
فلا يكون جمع غيره .

وقد يكون البناء للأكثر فيشركه الأقل ؛ كما تقول : شُسوع (٦) ، وسَباع ، فيكون لكل  
الأعداد .

( ١ ) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٨ « وقد قالوا : النور ، والوعول ، شبهوها بالأسود ، وهذا النحو قليل » .  
( ٢ ) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان ( فعلا ) فهو كفعل وفعل وهو أقل في الكلام منهما  
وذلك قولك : عجز وأعجاز وعضد وأعضاد » .

( ٣ ) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وقد بنى على فعال قالوا : رجل ورجال وسبع وسباع » .  
( ٤ ) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وذلك قولهم : ثلاثة رجلة استغنوا بها عن أرجال » في المصباح : وقد جمع قليلا على  
رجلة وزان مرة حتى قالوا : لا يوجد جمع على فعلة بفتح الفاء إلا رجلة وكأنة جمع كم .

في اللسان : « وليس في الكلام فعلة جاء جمعا غير رجلة جمع راجل وكأنة جمع كم .  
وقال : وحكى أبو زيد في جمعه : رجلة ( يكسر الجيم ) وهو أيضاً اسم جمع لأن فعلة ليست من أبنية الجموع .  
وذهب أبو العباس إلى أن رجلة مخفف عنه » .  
وإن أراد بأبي العباس المبرد فليس في كلامه هذا التخفيف .

( ٥ ) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « وربما جاء الأفعال يستغنى به عن أن يكسر الاسم على البناء الذي هو لأكثر العدد فيعني به  
ما على بذلك البناء من العدد وذلك نحو : قتب وأقتاب ، ورسن وأرسان ونظير ذلك من باب الفعل الأكف والأرآد » .

( ٦ ) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « فأما القردة فاستغنى بها عن أفراد كما قالوا : ثلاثة شسوع فاستغنوا بها عن أشساع وقالوا :  
ثلاثة قروء فاستغنوا بها عن ثلاثة أقرؤ » .

الشسع : أحد سيور النمل ، وهو الذي يدخل بين أصبعين ، ويدخل طرفه في الثقب الذي في صدر النمل المشدود في الزمام  
( من اللسان ) وانظر المخصص ج ٤ ص ٢١٣ .  
وانظر ص ١٦٠ من هذا الجزء والتعليق عليها .

وإنما اختلف الجمعُ لأنها أسماء ، فيقع الاختلاف في جمعها كالاختلاف في أفرادها ،  
 $\frac{2}{179}$  إلا أننا ذكرنا الباب لنذكر على ما يلزم طريقة واحدة والسبب في اختلاف ما فارقها .

\*\*\*

ويكون على (فعل) فيلزمه. (أفعال) ، لأنه في الوزن بمنزلة ما قبله وإن اختلفت الحركات ؛  
 وذلك قوله : ضلّع وأضلاع ، وعنب وأعنان . وهذا قليل جداً<sup>(١)</sup> .

وقد خرج إلى (فعل) ، كما قالوا : أسود ، ونمور ، وذلك قولك : ضلّع وضلوع .  
 ويكون على (أفعل) ، كما جاء : أزم ، وأجبل ، وذلك قولك : أضلّع<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

فإنما ما كان على (فعل) فإنه مما يلزمه (أفعال)<sup>(٣)</sup> ، ولا يكاد يجاوزها ؛ وذلك قولك :  
 عتق وأعناق ، وطنب وأطناب ، وأذن وآذان .

وقد يجئ من الأبنية المتحركة والساكنة من الثلاثة جمع على (فعل) «ذلك قولك : فرس  
 وزرد ، ونخيل وزرد ، ورجل نط وقوم نط»<sup>(٤)</sup> وتقول : سقف وسقف وإن شئت حرّكت ؛ كما قال  
 الله عز وجل : ( لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرْ بِالرَّحْمَنِ لِيَبْتَغِيَهُمْ سَفْقًا )<sup>(٥)</sup> . وقالوا : رهن ورهن<sup>(٦)</sup>

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان « فعلا » فهو بمنزلة الفعل وهو أقل ذلك قولك :  
 قع وأقاع ومعى وأماء ، وعنب وأعنان ، وضلع وأضلاع ، وأرم وآرام » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وقد قالوا : الضلوع والأروم كما قالوا : النحور وقد قال بعضهم : الأضلع شبهها بالأزمن »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ : « وما كان على ثلاثة أحرف وكان « فعلا » فهو بمنزلة الفعل ، لأنه قليل مثله ، وهو  
 قولك : عتق وأعناق ، وطنب وأطناب ، وأذن وآذان « الطنب : حبل .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ : « وقد كسروا فعلا على فعل فقالوا : رجل كثر وقوم كثر وقالوا : نط ونط وجون  
 وجون وقالوا : سهم حشر وأسهم حشر وسمنا من العرب من يقول : قوم صدق اللقاء والواحد صدق اللقاء وقالوا : فرس ورد  
 ونخيل ورد » .

الورد من الخيل ، بين الكيت والأشقر — والشط : هو الإلي لاشعر على عارضيه .

(٥) الزخرف : ٣٣ .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ « كقولك أسد وأسد ، وهذا قول الخليل ، ومثله رهن ورهن » .

وكان أبو عمرو يقرؤها ( قَرُّهُنَّ مَقْبُوضَةٌ ) ويقول: لا أعرف الرِّهَانُ إِلَّا في الخيل ، وقد قرأ غيره ( فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ )<sup>(١)</sup> . ومن كلام العرب المأثور : غَلِقْتَ الرَّهَانُ بما فيها<sup>(٢)</sup> .

٢  
٤٨٠

وقالوا : أَسَدٌ وَنُمْرٌ ، قال الشاعر :

\* فيها عيائيلُ أسودٌ ونُمْرٌ<sup>(٣)</sup> \*

\* \* \*

فَأَمَّا ( فِيلٌ ) فلم يأت منه إِلَّا القليل . قالوا : إِبِلٌ وآبَالٌ ، وإِطِلٌ وآطَالٌ<sup>(٤)</sup> .

فهذا حكم المتحركة من الثلاثة إِلَّا (فُعلا) فَإِنَّ له نَحْوًا آخر لخروجه عن جميع المتحركات<sup>(٥)</sup> .  
وَأَنَّهُ ما عدل عن فاعل فإليه يُعَدَلُ ، فله نَحْوٌ آخر .

فَأَمَّا غير هذا من الأبنية ، نحو : ( فُعِلَ ) فَإِنَّه ليس في شيء من الكلام . وكذلك ( فُعِلَ ) لا يكون في الأسماء ، إِنَّمَا هو بناء مختص به الفِعْلُ الذي لم يُسَمَّ فاعله نحو : ضُرِبَ وَقُتِلَ .  
إِلَّا أَنْ تكون ساكن الوسط ؛ نحو : رُدٌّ ، وَقِيلَ . فهو بمنزلة كُرٌّ ، وفِيلٌ ، وما أشبه ذلك .

\* \* \*

( ١ ) البقرة : ٢٧٨ - قراءة فرهن بضم الراء والهاء سبعة قرأ بها أبو عمرو وابن كثير ( شرح الشاطبية ص ١٧٠ غيث النفع ص ٥٨ النشر ج ٢ ص ٢٣٧ ) وقرئ في الشواذ فرهن بضم الراء وسكون الهاء ( ابن خالوية ص ١٨ - البحر ج ٢ ص ٣٥٥ ) .

( ٢ ) في الكامل ج ١ ص ٨٩ غلق الرهن : أي لم يوجد له تخلص .  
وفي اللسان : غلق الرهن يغلق غلوقا إذا لم يوجد له تخلص وبقي في يد المرتهن لا يقدر راحته على تخليصه ، وكان هذا من فعل الجاهلية أن الراهن إذا لم يؤد ما عليه في الوقت المعين ملك المرتهن الرهن ، فأبطله الإسلام ، وفي الحديث : لا يغلق الرهن .  
وفي مجمع الأمثال ج ٢ ص ٦١ : غلق الرهن بما فيه يضرب لمن وقع في أمر لا يبرجو انتياشا منه .

( ٣ ) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ١٧٩ على جمع نمر على نمر .  
واستشهد به الرضى في شرح الشافية ج ٣ ص ١٣٢ على أن عيائيل جمع عيل كسيد ثم أشبهت الكسرة فتولدت ياء والأصل عيائل فلم يعتد بهذه الياء فاصلة كما اعتد بها في طواويس .  
أسود بالجهر بالإضافة ، ورويت بالرفع فتكون بدلا من عيائيل .  
والرجز لحكيم بن ممية ، راجز إسلامي معاصر للعجاج .  
وصف قناة لبنت في موضع محفوف بالجبال والشجر .  
وانظر شواهد الشافية ص ٣٧٦ - ٣٨١ .

( ٤ ) لم يثبت عند سيبويه سوى إبل ج ٢ ص ١٧٩ ، ٣١٥ . الاطل : انحصارة .

فَأَمَّا (فُعَلٌ) فَإِنَّ جمعه اللزوم له (فِعْلَان)<sup>(١)</sup> ؛ وذلك قولك : صُرِدَ ، وصِرْدَان ، ونُغِرَ ، ونِغِرَان ، وجُعِلَ . وجِعْلَان . هذا بابُه .

وقد جاء منه شيءٌ على (أَفْعَالٍ) . شبه بسائر المتحرّكات من الثلاثة ، وذلك رُبْعٌ وأَرْبَاعٌ ، وَهَبٌ وأَهْبَاجٌ<sup>(٢)</sup> . فهذا الذى ذكرت لك من اختلاف الجمع بعد لزوم الشيء لبابه إذ كان مجازُهُ مجازَ الأسماء ، وكانت الأسماء / على ضروب من الأبنية .

٢  
٤٨١

\*\*\*

وَأَمَّا ما كان من المعتلِّ متحرّكاً ، نحو : باب ، ودار ، وقاع ، وتاج – فإن أدنى العدد في ذلك أن تقول فيه : (أَفْعَالٍ)<sup>(٣)</sup> نحو : باب وأبواب ، وتاج وأتواج ، وجار وأجوار ، وقاع وأقواع . فَأَمَّا دار فإنهم استغنوا بقولهم : أَدُورُ [ عن أن يقولوا : أَفْعَالٍ ]<sup>(٤)</sup> ، لأنَّهما لأدنى العدد . والمؤنث يقع على هذا الوزن في الجمع<sup>(٥)</sup> ، ألا تراهم قالوا : ذِرَاعٌ وأذُرْع ، وكُرَاعٌ وأكُرْع ، وشِمَالٌ

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فإن العرب تكسره على فعلان . وإن أرادوا أدنى العدد لم يجاوزوه واستغنوا به ، كما استغنوا بأفعل وأفعال فيما ذكرنا فلم يجاوزوه في القليل والكثير وذلك قولك : صرد وصردان ، ونغر ونغران ، وجمل وجملان ، وخز وخزان » .

الصرد طائر فوق المصفور ؛ وقيل هو طائر أبيض نصفه أسود ضخم المنقار . والجمل : دويبة . النغر : طائر كالصنفور . وانظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٥٠ ، ص ٣٠٠ ، ج ١ ص ١٧٧ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وقد أجرت العرب شيئاً منه مجرى فعل هو قولهم ربع وأرباع ورطب وأرطاب كقولك : جمل وأجبال » .

الربع : الفصيل تنتج في الربيع وهو أول النتائج .

الهبع : الفصيل تنتج في آخر النتائج . وانظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٣١٢ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٦ « وأما ما كان (فعلا) فإنه يكسر على أفعال إذا أردت بناء أدنى العدد وذلك نحو قاع ، وأقواع ، وتاج ، وأتواج ، وجار وأجوار » .

(٤) تصحيح السيرافي .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٧ « وما كان مؤنثاً من فعل من هذا الباب فإنه يكسر على أفعال إذا أردت بناء أدنى العدد وذلك دار ودور ، وساق وأسواق ، ونار ، وأنوار ، وهذا قول يونس ونظنه إنما جاء على نظائره في الكلام نحو : جمل وأجمل ، وزمن وأزمن ، وعصا وأعص فلو كان هذا إنما هو للتأنيث لما قالوا : رحي وأرحاء وفي قفا وأقفا من قول من أثت القفا ، وفي قدم أقدام ولما قالوا : غم وأغنام » .



وأشمل ، ولسان وألسن . ومن ذكر اللسان قال : ألسنة ، ومن أنشأها قال : ألسن<sup>(١)</sup> وكذلك نار وأنور ، قال الشاعر :

فلما فقتت الصوت منهم وأطفئت مصابيح شبت بالعشاء وأنور<sup>(٢)</sup>

فلما جاوزت أدنى العدد لانت بابه (فعلان)<sup>(٣)</sup> ؛ وذلك قولك : نارونيران ، وقاع وقيعان ، وتاج وتيجان . فهذا الأصل ، وما دخل بعد فعلية التشبيه الذى وصفت لك .

\* \* \*

وأما قولهم : الفلك للواحد والفلك للجميع<sup>(٤)</sup> فإنه ليس من قولهم : شكاعى واحدة وشكاعى كثير<sup>(٥)</sup> ، وبهمنى واحدة وبهمنى كثير<sup>(٦)</sup> . ولكنهم يجمعون ما كان على (فعل) كما يجمعون ما كان على (فعل) لكثرة اشتراكهما / ألا ترام يقوان : قلفة ، وقلفة ، وصلعة وصلعة . يلتقيان فى أمور كثيرة .

فمن قال : فى أسد : آساد ، قال فى فلك : أفلاك ؛ كما تقول فى قفل : أقفال .

( ١ ) فى سيبويه ج ٢ ص ١٩٤ « وأما من أنت اللسان فهو يقول : السن ومن ذكر قال السنة وقالوا : ذراع وأذرع حيث كانت مؤنثة ولا يجاوز بها هذا البناء وإن منوا الأكثر ، كما فعل ذلك بالألف والأرجل وقالوا شمال وأشمل وقد كسرت على الزيادة التى فيها فقالوا شمائل . . . » .

وانظر الكامل ج ٢ ص ١٢ - ١٣ ، ج ٨ ص ٢١٣ .

( ٢ ) استشهد به فى المخصص ج ١ ص ٥٣ ، ج ١٧ ص ٣ على ابدال الواو المضمومة همزة فى ( أنور ) .

والبيت من رائية عمر بن أبى ربيعة المعروفة وقد ذكرت فى الخزانة فى مواضع متفرقة أنظر ج ٢ ص ٤٢١ - ٤٢٤ ج ٣ ص ٣١٢ ج ٤ ص ٥٥٢ والديوان ص ٨٤ - ٩٥ .

( ٣ ) فى سيبويه ج ٢ ص ١٨٦ « وإذا أردت بناء أكثر العدد كسرت على ( فعلان ) وذلك نحو جبران ، وقيعان ، وتيجان وساج وسيجان ونظير ذلك من غير المتلثيث وشبان ، وخريان ، ومثله فى وقتيان ولم يكونوا ليقولوا : فعول كراهية الضمة فى الواو مع الواو التى بعدها والضممة التى قبلها وجعلوا البناء على ( فعلان ) وقيل فيه ( الفعاع ) لأنهم ألزموه ( فعلان ) فجعلوه بدلا من الفعاع . . . » .

( ٤ ) فى سيبويه ج ٢ ص ١٨١ « وقد كسر حرف منه على ( فعل ) ، كما كسر عليه ( فعل ) وذلك قولك للواحدة هو الفلك فتذكر وللجميع هى الفلك وقال انقذ رجل ( فى الفلك المشحون ) فلما جمع قال ( والفلك التى تجرى فى البحر ) » .

( ٥ ) شكاعى : نبت دقيق .

( ٦ ) نبت تجمد به الفم وجدا شديدا ما دام أخضر .

ومن قال في أسد : أسد ، لزمه أن يقول في جمع فُلك : فُلك . ونظير هذا مما عدده أربعة  
أخرف قولك : دِلاص للواحد ودِلاص للجمع ، وهِجان للواحد وهِجان للجمع<sup>(١)</sup> وذلك لأنه إذا  
قال في جمع فَعِيل : (أَفْعَلَة) قال في جمع فِعَال (أَفْعَلَة) ، نحو : رَغِيف وأَرْغِفَة ، وَجَرِيب  
وَأَجْرِبَة . فيقول على هذا : مِدَاد وأَمِدَّة ، وَزِمَام وأَزِمَة ، وَعِقَال وأَعْقَلَة .

فلذا قال في فَعِيل : (فِعَال) - نحو : كريم وكرام ، وظريف وظراف - لزمه أن يقول في  
مِدَلاص : دِلاص ، وفي هِجان ، هِجان ، إذا أراد الجمع . وبذلك على أنه ليس كمثّل شكاعى  
واحدة وشكاعى جمع قولهم : دِلاصان ، وهِجانان<sup>(٢)</sup> . قال الشاعر :

أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفَعَهُمَا قَلِيلٌ وَمَا لَوْىِ أَخْبَى مِنْ شِمَالِيَا<sup>(٣)</sup>

(١) سيبويه ج ٢ ص ٢٠٩ « زعم الخليل أن قولهم : هِجان للجماعة بمنزلة ظراف وكسروا عليه فعلا فوافق فعلا هاجنا ،  
كما يوافق في الأسماء . وزعم أبو الخطاب أنهم يعملون الشمال جميعا فهذا نظيره وقالوا : شمائل كما قالوا : هِجانن .  
وقالوا : درع دلاص وأدرع دلاص كأنه كجواد وجياد وقالوا : دلص كقولهم : هِجن .  
ويدل على أن دلاصا وهِجانا جمع لدلاص وهِجان وأنه كجواد وجياد وليس كجنب قولهم هِجانان ودلاصان فالتثنية دليل  
في هذا النحو » .

درع دلاص : لينة براقه . الهِجان : الإبل البيضاء .

(٢) استدل سيبويه بالتثنية على أنه ليس بمصدر ، واستدل بها المبرد على أنه ليس باسم جنس جمعي وفي سيبويه ج ٢ ص  
٢٠٢ « قالوا : ابلان » وفي الكامل ج ٦ ص ١٢٢ « وقد يجوز وليس بالوجه رجلا جنبان وامرأة جنبه وقوم أجناب » .  
(٣) استشهد به المخصص ج ١٦ ص ١٥٣ على أن شماليا جمع شمال وقال سيبويه ج ٢ ص ٢٠٩ « وزعم أبو الخطاب :  
أنهم يعملون الشمال جميعا . . وقالوا شمائل » .

وقال البغدادي : « الشمال بمعنى الطبع يكون واحدا وجمعا والمراد في البيت الجمع . وقال السيرافي : هو في البيت جمع وتبعه  
ابن جني في سر الصناعة وإنما جملوه جمعا لأجل ( من ) التمييزية . وقد ذكر جمهور اللغويين أنه مفرد وجمعه شمائل ، قال لبيد :  
هَمْ قَوِي ، وَقَدْ أَنْكَرْتُ مِنْهُمْ شَمَائِلَ بَدَلُوهُمَا مِنْ شَمَالِي  
وأجاز أبو علي في الإيضاح أن يكون ما في البيت مفردا وجمعا وغلب الأفراد وقال بعض شراح كتابه : ألا ترى أنه يسوغ  
أن يكون المعنى وما لوى أخى من طبعي فلذلك لم يجعله نصا في الجمعية .  
والبيت من قصيدة لعبد يغوث في المفضليات ص ١٥٥ - ١٥٨ .

والخزانة ج ١ ص ٣١٣ - ٣١٧ ، وأمالى القلى ج ٣ ص ١٣٢ - ١٣٣ .

واقطر شواهد الشافية ص ١٣٥ - ١٣٦ وشرح أدب الكاتب ص ١٩١ وشرح سقط الزند ص ٥٤٥ .

وأخطأ ابن سيده في نسبة البيت إلى الأسود بن عبد يغوث وقد رد عليه الشنقيطي .

يريد : من شمالي . فجمع فعلا على فعال . وقال الآخر :

أَبَى الشَّتْمُ أَنِّي قَدْ أَصَابُوا كَرِيمِي وَأَنْ لَيْسَ لِهَذِهِ الْخَنَا مِنْ شَمَالِيَا<sup>(١)</sup>

/ فهذا ما ذكرت لك من لواحق الجمع . وإنما الباب ما صدرنا به في جميع ذلك .

٢  
٤٨٣

\*\*\*

واعلم أن هذه المخلوقات أجناس ، وبابها ألا يكون بين واحدما وجمعها إلا الهاء<sup>(٢)</sup> ؛ وذلك قولك : بُرَّةٌ وَبُرٌّ ، وشُعيرةٌ وشُعيرٌ وحَصاةٌ وحصىٌ ، وكذلك سَمَكَةٌ وسَمَكٌ ، وبقرةٌ وبقرٌ ، وطلحةٌ وطلحٌ ، وشجرةٌ وشجرٌ ، ونخلةٌ ونخلٌ .

فإن كان مما يعمله الناس لم يجز هذا المجزئ ، لا يقع مثلٌ هذا في جَفَنَةٍ ، وصحفةٌ ، وقضعةٌ .

وقد يقولون في مثل سِدْرَةٍ وسِدْرٌ ، ودُرَّةٌ ودُرٌّ : سِدْرٌ ودُرٌّ . فالباب ما ذكرت لك . ولكن شبه للوزن بظلمة وظلمٌ ، وكِسْرَةٍ وكِسَرٌ . قال الشاعر :

كَأَنَّهَا دُرَّةٌ مَنَعَمَ بَيْتُهُ فِي نِسْوَةٍ كُنَّ قَبْلَهَا جُرَرًا<sup>(٣)</sup>

(١) الكريمة : أخرج إخراج المصادر وعلى ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا أتاكم كريمة قوم فأكرموا » ويحوز أن تكون الهاء للمبالغة : الخليل : الفهشن من الكلام وفي كتاب المقصور والمبلو لآلين ولاد ص ٣٥ : « ومن المقصور الخنا : الكلام القبيح واختار الفراه فيه أن يكتب بالياء ولم يتركز الحجة لذلك في كتابه المقصور والمبلود ولعل له فيه حجة لا نعلمها وسماها بده على أن هذه الكلمة من الياء أصلها . . . » وحكي غير القراء خنايخو خنا فلا يكتب على هذا المذهب إلا بالألف .  
والبيت لصخر بن عمرو أخى الخنساء من قصيدة في الحاسة ج ٣ ص ١١٠ - ١١١ ومهذب الأغاني ج ٢ ص ٨٧ وذكرها في موضعين من الكامل ج ٢ ص ٣٣٢ ج ٨ ص ٢٢٠ وشروخ سقط الزند ص ٤٤٥ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٣ « باب ما كان واحدا يقع للجميع . . . » فأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان ( فعلا ) فهو نحو طلح والواحدة طلحة ، وبمر والواحدة ممرمة ونخل ونخلة ونخض ونخضة فإذا أردت أدنى العدد جمعت الواحد بالياء وإذا أردت الكثير حذرت إلى الاسم الذي يقع على الجميع ولم تكسر الواحد على بناء آخين . . . وقال في ص ١٨٤ : « لا يروى على ذلك من المضارع فرة وحذرت وقد قالوا درر فكسروا الاسم على الفعل ، « الكلام كسر واسدرة على سدر » .

وانظر الكامل ج ٣ ص ١٤٩ ج ٧ ص ٢٩ ج ٨ ص ٢٦٩ - ٢٦٩ .  
(٣) يروى الرواة أن الربيع بن خنيس عاش حتى أدرك الإسلام ، وأنه قدم الشام على معاوية وبمع حفته ، ودخل حفيده على معاوية فقال له : أقم يا شيخ فقال له : وكيف يقعد من جده بالباب ، فقال له معاوية : لعك من ولد الربيع بن خنيس فقال : أجل . فأمره بالدخول فلما دخل سأله معاوية عن سنة فقال قصيدة منها هذا البيت .

وكذلك تومة وتوم<sup>(١)</sup> ، وإن لم يكن مرثياً محدوداً بالبصر ، قال الشاعر :  
وَكُنَّا كَالْحَرِيقِ أَصَابَ غَابًا      فَيَخْبُو سَاعَةً وَيَهْبُ سَاعاً<sup>(٢)</sup>

والأربعة في هذا بمنزلة الثلاثة ، زوائد كانت أو بغير زوائد . تقول فيما كان بغير زوائد :  
جَعْنَةً وَجَعْنِ<sup>(٣)</sup> ، وَخِمَخِمَةً وَخِمَخِمِ<sup>(٤)</sup> ، وَقِلَقِلَةً وَقِلَقِلِ<sup>(٥)</sup> .

وفي الزوائد ٤ نحو : شَعِيرَةٌ وَشَعِيرِ ، وَقَبِيلَةٌ وَقَبِيلِ ، وما ذكرت لك من قليل هذا يدل على كثير .

٢  
٤٨٤

- 
- وانظر الخزانة ج ٣ ص ٣٠٩ ، والأمالى ج ٢ ص ١٨٥ ، والممرين ص ٦ - ٧ .  
وليس في رواية « الممرين » هذا الشاهد ، وبعض القصيدة في ( ألف باء ) البلوى ج ٢ ص ٨٨ ، وحاسة البحري ص ٣٢٢ ، وأمالى المرتضى ج ١ ص ١٨٥ وشروح سقط الزند ص ١٢٤ .  
( ١ ) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٤ « ومثله التوم يقال : تومة وتومات وتوم ويقال توم » وقال في ص ١٨٩ : « وقد قالوا : تومة وتومات وتوم وقد قالوا : توم ، كما قالوا : درر » .  
وفي اللسان : التومة التولوة وقال الجوهري : حبة تعمل من القضة كاللدرة والتومة : بيضة النعام تشبها بتومة التولوة .  
( ٢ ) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨٩ .  
الغاب : الشجر الملتف . يخبو : يسكن فيه . والساعة : جزء من أجزاء الليل والنهار ، يهب مضاعف لازم جاء من باب نصر على خلاف القياس .  
والبيت للقطامي من قصيدة طويلة في الديوان ص ٣١ - ٤٢ .  
وانظر الكامل ج ٣ ص ١٤٥ والخزانة ج ١ ص ٣٩١ - ٣٩٢ ، ج ٤ ص ٢ .  
( ٣ ) في اللسان : الجعنة : أرومة كل شجرة تبقى على الشتاء والجمع جعئن . ومنهم من يقول للواحد جعئن والجمع الجعائن .  
( ٤ ) في اللسان : الخمخم بالكسر : ثبات تعلق حبه الإبل قال عنزة .  
ما راعني إلا حُمُولَةً أَهْلَهَا      وَسَطَ الدِّيَارِ تَسْفُ حَبَّ الْخِمَخِمِ  
ويقال هو بالخاء وقال أبو حنيفة : الخمخم والحمخم واحد .  
( ٥ ) شجر أو نبات له حب اسود .

## هذا باب ما يُجمع من عدة حروفه أربعة

أما ما كان من ذلك على (فَعِيل) فَإِنَّ أدنى العدد (أَفْعِلَة) <sup>(١)</sup> وذلك قولك : قَفِيزَ وَأَقْفِرَ .  
وجريب وأَجْرِبَة ، ورغيف وأَرْغِفَة . فإذا جاوزت أدنى العدد فإنه يجيء على (فُعْل) وعلى (فُعْلَان) <sup>(٢)</sup>  
نحو : قضيب وقُضِب . ورغيف ورُغِف ، وكتيب وكُتِب ويقال أيضا : رُغِفَان وكُتِبَان  
وقُضِبَان فهذا باب .

وقد تكون الأسماء من هذا على (أَفْعِلَاء) ؛ نحو : نَصِيب وأنصِبَاء ، وصَدِيق وأَصْدِقَاء ؛  
لأنه يجري مَنَجَرَى الأسماء ، ونَحْمِيس وأَحْمَسَاء .

فإن كان مضاعفا أو معتلا فهو يجري على (أَفْعِلَاء) <sup>(٣)</sup> أيضا ؛ كراهية أن تَعْتَوِر

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « وأما ما كان (فعيلا) فإنه في بناء أدنى العدد بمنزلة فعال وفعال ، لأن الزيادة التي فيها  
مدة لم تجيء الياء التي في فعيل لتلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة كما لم تجيء الألف التي في (فعال) و (فعال) لذلك . وهو بمد  
في الزنة والتحرير والسكون مثلهما ، فهن أخوات ، وذلك قولك : جريب وجربة وكتيب وأكتبة . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « ورغيف وأَرْغِفَة ، ورغِفَان ، وجربان ، وكتبان ويكسر على فعل أيضا وذلك قولهم :  
رغيف ورغِف ، وقليب وقلب ، وكتيب وكتب ، وأمِل وأمَل ، وعصيب وعصب ، وعسيب وعسب وعسبان ، وصيلب  
وصلبان وصلب .

وربما كسروا هذا على أفعلاء وذلك نصيب وأنصباء ونحيس وأحساء وربع وأربعاء » وانظر الكامل ج ٣ ص ٩٤ ج ٤ ص ١٣١

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٤ « وقالوا : في التضمين كما قالوا في الجريب وقالوا حزير وأحزة وحزان وقال بعضهم :  
حزان ، كما قالوا : ظلمان وقالوا : سرير وأسرة وسرر ، كما قالوا : قليب وأقلبة وقلب . . »

وقال في ص ٢٠٧ (عن تكسير الصفات) « أما ما كان من هذا مضاعفا فإنه يكسر على فعال كما يكسر غير المضاعف وذلك  
شديد وشداد ، وحديد وحداد .

ونظير فعلاء فيه أفعلاء وذلك شديد وأشداء ، ولبيب وألباء ، ونحيج وأشحاء وإنما دعاهم إلى ذلك إذ كان ما يكسر عليه فعيل  
كراهية التقاء المضاعف وقد يكسرون المضاعف على أفعة نحو أشعة كما كسروه على أفعلاء . . وكما جاز أفعلاء جاز أفعة . .  
نحو أشعة » .

وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٤٥ .



أَيْنَ دُرَيْدٌ وَهُوَ ذُو بَرَأْعِهِ تَعْلُو بِهِ سَلْهَبَةً سُرَاعَةً<sup>(١)</sup>

وثوب رقيق ورُقاق ، وهذا أكثر من أن يُحصى .

\*\*\*

وجمع (فُعَالٍ) في أدنى العدد كجمع «فَعِيلٍ»<sup>(٢)</sup> . وكذلك كلُّ ما كان على أربعة أحرف وثلاثة حُرُفٍ لينٍ . غراب وأغربة ، وذُباب وأذبة . فإذا أردت الكثير قلت : غُرَبَان ، وَحِقْبَان<sup>(٣)</sup> .

فأما (غلام) فيستغنى أن يقال فيه : أغْلِمَ بقولهم : غِلْمَةٌ<sup>(٤)</sup> ، لأنَّهما لأدنى العدد ، ومجازُهما واحدٌ إلا أنَّك حذفْتَ الزيادة ، فإذا حقَّرتَ (غِلْمَةً) فالأجود أن تَرُدَّه إلى بنائه فتقول : أغْلِمَ ، وكذلك صَبِيَّةٌ<sup>(٥)</sup> . واو قلت : صُبْيَةٌ ، وغُلَيْمَةٌ على اللفظ كان جيِّدا حسنا . كما قال الشاعر :

( ١ ) في اللسان (سرع) قال ابن برى : وفرس سريع وسراع ، قال عمر بن معد يكرب :  
حتى تروه كاشفا قناعه تعلو به سَلْهَبَةً سُرَاعَةً  
والسَلْهَبُ من الخيل : الطويل على وجه الأرض ويقال فرس سلَّهَب وسَلْهَبَةٌ للذكر إذا عظم وطالت عظامه .  
وفي كتاب التلخيصات على أغاليط الرواة ( في قسم ما أخذ على فصيح ثلث ) .  
يقال طويل وطوال ، وخفيف وخفاف ، وسريع وسراع ، قال الشاعر :  
خُلِي بِهِ سَلْهَبَةٌ سُرَاعَةً

وروى في المنصف ج ٣ ص ٤٠ :

أَيْنَ دُرَيْدٌ وَهُوَ ذُو بَرَأْعَةٍ تَعْلُو بِهِ سَلْهَبَةً سُرَاعَةً

وفي الأصل : تعلو به . وصححه السيوطي وترك الألف بعد الواو .

( ٢ ) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « وأما ما كان (فعالا) فله في بناء أدنى العدد بمنزلة فعال ، لأنه ليس بينهما شيء إلا الكسر والنقص وذلك قولك : غراب وأغربة ، ومخراج وأخرجة ، وبنات وأبنقة » .

( ٣ ) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « فإذا أردت بناء أكثر العدد كسرته على فعالن وذلك قولك غراب وغربان ، ومخرج ومخرجان ، وبنات وبناتان » .

( ٤ ) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « وغلَام وغلَمان ولم يقولوا : أغلَمه . استغنوا بقولهم : ثلاثة غلِمة ، كما استغنوا بفعية عن أن يقولوا : افتاء » .

( ٥ ) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٤ « ولم يقولوا : أصبئة استغنوا بصبئة عنها » .

صَبِيَّةٌ عَلَى الدُّخَانِ رُمُكًا مَا لِنْ عَدَا أَكْبَرُهُمْ أَنْ زَكَا<sup>(١)</sup>

يقال : زك زكيكا : إذا درج .

وقد قيل : زُقاق وزُقَّاق . ولكن باب جمع (فُعَال) في العددب الكثير (فُعْلَان) ، كما أن باب / جمع (فَعِيل) (فُعْلَان) : نحو : ظليم وظُلَّمان ، وقُضيب وقُضْبَان ، فأدخل كل واحد منهما على صاحبه . فباب فَعِيل في الأسماء على ما وصفت لك<sup>(٢)</sup> .

وقد يجرى على (فُعْل) <sup>(٣)</sup> ، كما ذكرت لك قُضِب ، ورُغِف ، وكُتِب . فأما قولهم : جُدَّ وسُرَّ ، في جمع جديد وسرير - فإنَّ الأضمل والباب جُدَّ ، وسُرَّ . وإنما فتح لكرامة التضعيف مع الضمة<sup>(٤)</sup> .

واعلم أن فَعَالًا ، وفِعَالًا ، وفَعِيلًا ، وفَعُولًا ترجع في الجمع في أدنى العدد إلى شيء واحد ، لأنها مستوية في أنها من الثلاثة ، وأنَّ ثالثها حرف لين ، ألا ترى أنك تقول : قَذال

( ١ ) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٣٩ على أن من العرب من يقول في تصغير صبية فيصنرها على لفظها ويقول الأعم : الأكثر في كلامهم أصيبية يردونه إلى أفعله لا طرادة في جمع فعيل .

الرمك : جمع ارمك . والرمكة : لون كلون الرماد . عدا : جاوز . الزكيك : الدبيب ، يقال : زك زكيكا : إذا دب .

ورواية سيبويه ما أن عدا اصغرهم كما في الديوان والصواب رواية المبرد كما يقول الأعم أي لم يعد كبيرهم أن يدب صغرا وضعفا فكيف صغيرهم .

والرجز لرؤية وانظر العيني ج ٤ ص ٥٣٦ - ٣٧ في اللسان ( صبا ) .

والأرجوزة في ديوان رؤية ص ١٢٩ - ١٣٠ .

( ٣ ) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « وقالوا في المضاعف حين أرادوا بناء أدنى العدد كما قالوا في المضاعف في فعال وذلك قولهم ذباب وأذبة وقالوا حين أرادوا الأكثر ذهان ولم يقتصروا على أدنى العدد لأنهم آمنوا التضعيف » .

( ٣ ) سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ .

( ٤ ) في الكامل ج ٢ ص ٢٤٥ « جمع جديد جدد وكذلك باب فعيل الذي هو اسم أو مضارع للاسم . . . فما كان من المضاعف جاز فيه خاصة أن تبدل من ضمته فتحة ، لأن التضعيف مستثقل ، والفتحة أخف من الضمة فيجوز أن يمال إليها استخفافاً فيقال : جدد وسرر ولا يجوز هذا في مثل قضيب ، لأنه ليس بمضاعف وقد قرأ بعض القراء (على سرر موضونة) » .

وفي سيبويه ج ٢ ص ١٨٢ « والمضاعف بمنزلة ركبة تقول : سرات وسرر وجدة وجدد » .



وَأَقْدِلَةٌ ، وَغَزَالٌ ، وَأَغْزَلَةٌ . وتقول: غِزْلَانٌ ، كما تقول في غراب: غِرْبَانٌ وتقول: قُذْلٌ ، كما تقول جُرْبٌ ، وَكُثْبٌ . وتقول في عمود: أَحْمِدَةٌ<sup>(١)</sup> ، وَحُمْدٌ ، وفي رسول: رُسُلٌ . فمجرى هذا كله واحدٌ . فإن تَرِكَ منه شيءٌ ما فلاستغناء عنه بغيره . فإن جاء منه شيءٌ على غير المنهاج الذى وصفت لك فعلى تسمية الجمع الذى ذكرنا .

فمن ذلك قولهم: عمود وعمد ، وأديم وأدم ، وأفيق وأفق<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

واعلم أنه ما كان من الجمع على مثال (فعل) أو كان واحداً فإن الإسكان جائز<sup>(٣)</sup> ، كما جاز إسكان الحركة فى عَصْدَ هَرَبًا من الضمة ، وذلك قولك: رُسُلٌ ، ورُغْفٌ ، وما أشبه ذلك .

\*\*\*

واعلم أن قولهم: فَصِيلٌ وفِصَالٌ ، وَقَاوِصٌ وَقِلَاصٌ - إنما جاء على وزن (فِعال)<sup>(٤)</sup> . و(فِعال) إنما يكون جَمْعٌ ما كان وصفاً ، نحو: كريم وكِرام ، وظريف وظِرَاف ، ونبييل ونِيبَال ، لأن ذلك فى الأصل كان نعتاً ، وإن جرى مجرى الأسماء ، لأنَّ الفصيل هو حدث المفصول من أمه ، والقلاوص ما حدث ولم يُسَنَّ .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٩٥ « وأما ما كان (فعولا) فهو بمنزلة فعيل إذا أردت بناء أدنى العدد ، لأنها كفعيل فى كل شيء إلا أن زيادتها أو وذلك تعود وأقعدة ، وعمود وأعمدة ، وخروف وأخرقة .

فإن أردت بناء أكثر العدد كسرتة على (فعلان) وذلك خرفان وقمدان وعتود وعدان خالفت (فميلا) كما خالفتها (فعال) فى أول الحروف وقالوا: عمود وعمد وزبور وزبر ، وقلم وقلم فهذا بمنزلة قصب وقلب وكُتِبَ » .

(٢) فى اللسان: والمنينة: الجلد أول ما يدبغ ثم هو أفيق والجمع أفق مثل أديم وأدم والأفق اسم للجمع وليس بجمع لأن فعلا لا يكثر على فعل وقال اللحياني لا يقال فى جمعه أفق البتة .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٥٨ « وإذا تتابعت الضمتان فإن هؤلاء يخففون أيضاً كرهوا ذلك ، كما يكرهون الواوين ، وإنما الضمتان من الواوين فكأن تكره الواوان ، كذلك تكره الضمتان ، لأن الضمة من الواو وذلك قولك: الرسل والطنب والعنق ويريدون الرسل والطنب » .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ١٩٤ « وقالوا: فصيل وفصال شبهوه بظريف وظراف ودخل مع الصفة فى بنائها . كما دخلت الصفة فى بناء الاسم وستره فقالوا: فصيل حيث قالوا: فصيلة كما قالوا ظريفه وتوهوا الصفة حيث أنشأوا وكان هو المفصل من أمه . .

واعلم أنّ قولهم : ظَرِيفٌ وظُرُوفٌ (١) إنّما جُمع على حذف الزائدة وهي الياء ، فجاء على

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٨ « وزعم الخليل أنّ قولهم : ظريف وظُرُوف لم يكثر على ظريف كما أنّ المذاكير لم تكثر على ذكر . وقال أبو عمر : أقول في ظُرُوف هو جمع ظريف كسر على غير بناءه وليس مثل مذاكير والدليل على ذلك أنّك إذا صغرت قلت : ظريفون ولا تقول ذلك في مذاكير » .

\*\*\*

سبق أن ثبت على أنّ في كتاب سيبويه زيادة أضيفت إليه وهي هذا النص من قوله : قال عمر وهذه المسألة مما وجه إليها نقد المبرد ويطلب على ظني أن هذه الزيادة أضيفت إلى الكتاب من نقد المبرد .

\*\*\*

وقد لحص السير في الخلاف بين الخليل والجزمي فقال : الخليل يحمل ظُرُوفاً اسماً للجمع في ظريف أو يحمله جمعا لظرف وإن كان لا يستعمل ويكون ظرف في معنى ظريف ، كما يقال عدل في معنى عادل . . . وقال أبو عمر الجزمي : ظُرُوف جمع لظريف وإن كان الباب في ظريف ألا يجمع على ظُرُوف ، كما أنّ كثيراً من المجموع قد خرجت من بابها .

\*\*\*

ونسوق هنا نص نقد المبرد لسيبويه ، قال : قال أبو عمر الجزمي : ظُرُوف تكسیر ظريف على غير الباب وليست بمنزلة مذاكير ، لأنك لو صغرت ظُرُوفاً قلت : ظريفون فرددته إلى ظريف ، ولو صغرت مذاكير لقلت : مذيكيرات لم تردده إلى ذكر . ورد ابن ولاد على المبرد فقال :

قول أبي عمر : أنّ ظُرُوفاً جمع ظريف على غير الباب غلط . وإنما هو على غير الواحد . وبين الفظتين فرقان : ذلك لأن الذي يجمع على غير الباب مثل قولك : زلد وأزلياد ، وفرد وأفراد . وكان الباب أن يبنى على أفعل كفلس وأفلس وكلب وأكلب . وإنما شبه بجمع وأجداع وففل وأقفال فحمل على غير باب ، لأنه ليس بينهما في البناء اختلاف غير حركة . وأما ظريف فليس كذلك ، لأنه على وزن ( فعمل ) والذي يماثله في البناء ويقاربه فعال كقترال وفعال كبحار وفعول كرسول . فهذه أخواته ، وليس شيء من هذه الأبنية المقاربة يجمع على ( فعول ) فيكون ظُرُوف شاذاً قد حمل على ما قاربه من الأبنية ، ولم يحصل على بابها كما فعل ذلك في فعل وفعل ، وفعل وليس يقال في هذا أنه جاء على غير بناء واحد ، كما كانت ملامح ومذاكير على غير بناء الواحد .

وليس هذا أيضاً بمنزلة ركب ، وجمال وبائر ، لأن هذه المجموع موحدة دالة على معنى الجمع . والدليل على ذلك قولهم : هذا الركب ، وهذا الجمال . فأما ظُرُوف ومذاكير فجميع لذلك لجمع فتقول : هؤلاء الظُرُوف ، كما تقول : هؤلاء الطرفاء ، وتقول المذاكير .

فأما ظُرُوف فهو جمع على غير لفظ واحد ، وليس هو بموحد اللفظ كالراكب للدلالة التي ذكرناها . وعلى هذا قسم سيبويه هذه المجموع وقسم كل نوع منها عن صاحبه .

مثال قُلُوس وأُسود ، وكذلك قُلُوْ (٢) وأَقْلَام ، وَعَدُوْ وأَعْدَاء . إِنَّمَا جاء على حذف الزيادة ، كقُولهم ، عَصُد وأَعْصَاد .

٢  
١٨٩

/ فهذا ما ذكرت لك من دخول الجتمع بعصيه على بعض .

= وإنما لحقه الفلظ في ظروف ، لأنه حقره بلفظ ظريف ثم جمعه وحقر مذاكير بلفظ مذكّار الذي لم يستعمل ، ولم يحقر بلفظ ذكر . فصار هذا عنده فرقاً . والعلة في ذلك أن واحد مذاكير يأتي أبداً في القياس على طريقه واحدة ووزن واحد ، لأن مفاعيل إنما هو جميع للمعال أو مفعول وهما واحد وجميعهما يرجع إلى مثال واحد وكذلك تحقيرهما . . وإنما ظروف فهي مفعول (فعل) تأتي جميعاً لأبنية مختلفة . فلما لم يلزم طريقة واحدة ، ولا كان له مثال من الواحد هو أحق به من غيره ، كما كان للمفاعيل جميعه هل واحدة المستعمل . ومع هذا فليس ذكر من لفظ مذاكير للزوائد التي في لفظ مذاكير ، وليس واحداً من لفظها يستعمل . وواحد ظروف من لفظها مستعمل وإن لم يكن مكسراً عليه الجمع . فهذا الفرق بينهما .

وإنما واحد مذاكير من لفظها مستعمل وأن لم يكن مكسراً عليه الجمع مذكّاراً ولم يستعملوه . فهو بمنزلة عباديد ، لأنهم لم يقولوا : عبيد ولاعباد . فأنت لو حقرت عباديد لقلت : عبيدون أو عبيدات . وإنما ظراف جمع ظريف على القياس والباب وأما ظروف فجمع لم يكسر عليه ظريف . وإن كان واحداً من لفظه وإنما هو بمنزلة شاهد وشهود ، وجالس وجلوس . ولو صغرت هذا كله لرددته إلى الواحد المستعمل ، لأنه من لفظ الجمع . وإن كان غير مكسر عليه . فتقول : شويدون جويلسون كما قلت : ظريفون . حقرت شاهداً وجالساً ثم جمعت بالواو والتون .

وأما مذاكير كما قلنا فبمنزلة عباديد . لم يستعمل له واحداً من لفظه لذلك حقرته على واحدة في القياس . إذ لم تجد له واحداً في الاستعمال من لفظه ، ألا ترى أن سيبويه قد جمع ظروفًا وعباديد في باب واحد ، لأنه جمع على غير الواحد . فقد اتفقا في هذا المعنى واقتربا بأن هذا له واحد مستعمل من لفظه وليس لهذا واحد مستعمل من لفظه .

الانتصار ص ٢٩٧ - ٣٠٠ .

( ١ ) كقنو ، وعدو ، وسمو : المهر .

## هذا باب

### جمع ما لحقته الهمزة في أوله من الثلاثة

وذلك نحو : أفكّل وأيدع ، ولأصبع ولأفيمد وأبلم<sup>(١)</sup> . فهذه الأسماء كلها تُجمع على أفاعل ، نحو : أفاكِل ، وأصابع ، وأبالم .

وكذلك (أفعل) الذى لا يتمّ نعنا إلا بقولك : من كذا يجرى مجرى الأسماء<sup>(٢)</sup> . تقول : الأصاغر والأكابر .

وكل (أفعل) مما يكون نعنا سميت به فلما هذا يخرج . تقول : الأحامز ، والأحامس ، وما كان من هذا للآدميين لم يمتنع من الواو والنون ، كما قال الله عز وجل : (قَالُوا أَنْزِلْ لَكَ وَاتَّبِعَكَ الْأَرْذَلُونَ)<sup>(٣)</sup> و(قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا)<sup>(٤)</sup> فهذا كله على هذا .

ومؤنث (أفعل) الذى يلزمه (من) يكون على (فُعَلَى) ؛ نحو : الأصغر والصغرى والأكبر والكبرى ، والأمجد والمجدى<sup>(٥)</sup> .

(١) الأفكل : الرعدة . الأيدع : الزعفران . الأفيمد : حجر يتخذ منه الكحل . الأبلم : الخوص .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٢١١ « وأما الأصغر والأكبر فإنه يكسر على أفاعل ، ألا ترى أنك لاتصف به كما تصف بأحمر ونحوه لاتقل رجل أصغر ولا رجل أكبر سمعا العرب تقول : الأصاغر ، كما تقول : القشاعة وصيارفة حيث خرج على هذا المثال فلما لم يتمكن هذا فى الصفة كتبكن أحمر أجرى . مجرى أجدل وأفكل ، كما قالوا : الأباطح ، والأساود حيث استعمل استعمال الأسماء .

وإن شئت قلت الأصغرون ، والأكبرون فاجتمع الواو والنون والتكسير ههنا » .

والنظر الكامل ج ١ ص ١٧٨ ، ج ٦ ص ١٢٢ .

(٣) الشعراء : ١١١ .

(٤) الكهف : ١٠٣ .

(٥) فى التصريح ج ٢ ص ١٠٤ : قال أبو سعيد على بن سعيد فى كفاية المستوفى ما ملخصه : ولا يستثنى فى الجمع والتأنيث من السماع . فإن الأشراف والأظرف لم يقل فيهما .

الأشرف ، الشرقى ، والأظرف ، الظرفى . كما قيل ذلك فى الأطول ، والأفضل . وكذلك الأكرم ، والأجد قيل فيهما : الأكارم والأماجد ولم يسبق فيهما الكرمى ، والمجدى .

٢  
٤٩٠

وجُمعهُ بالألف والثاء . تقول : الصغريات ، والكبريات ، وتكسره على (فَعَلَ) <sup>(١)</sup> ، لأن الألف في آخره للتأنيث فتكسر على (فَعَلَ) . فتقول : الصغرى والصنّرة ، والكبرى والكبر ، كما/ تقول : ظُلَمَ وظُلْمٌ ، وغُرِفَ وغُرْفٌ .

\*\*\*

فإن كان (أَفْعَلَ) نعتاً مكشفاً فإنَّ جمعه على (فُعِلَ) <sup>(٢)</sup> ساكن الأوسبط . وذلك قولك : أحمر وحُمُرٌ ، وأخضر وخُضُرٌ ، وأبيض وبَيضٌ ، فانكسرت الهاء لتصح الياء ؛ ولو كان من الواو لثبت على لفظه نحو : أسود وسُودٌ ، وأخوى وخُوٌ .

وكذلك مؤنثه . تقول : حمراء وحُمُرٌ ، وصفراء وصُفُرٌ .

فإن جعلت (أحمر) اسماً جمعته بالواو والنون فقلت : الأحمرون ، والأصفرون . وقلت في المؤنث : حمروات ، وصففروات ، وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم : ليس في الخضروات صِدَاقَةٌ <sup>(٣)</sup> . لأنه ذهب مذهب الاسم . والخضروات في هذا الموضع : ما أُكِلَ رَطْبًا ، ولم يصلح أن يدخر فيؤكل اليابسًا .

== ويرى الرضى في كتابه : شرح الكافية وشرح الشافية أن تأنيث أفعل التفعيل المحل بالقياس ( شرح الكافية ج ٢ ص ١٥٥ - ١٥٦ ، وشرح الشافية ج ٢ ص ٣٢٥ ) .

وصنيع المبرد هنا ثم عده ذلك من المقصور القياسي ص ٦٧ من الجزء الثالث يشعر بأنه يرى قياسيته .

( ١ ) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٥ « وأما ما كان عدة حروفه أربعة أحرف وكان فعل أفعل فإنك تكسره على فعل وذلك قولك : الصغرى والصغر ، والكبرى والكبر والأولى والأول وقال تعالى جده ( إنها لاحدى الكبر ) . »

( ٢ ) في سيبويه ج ٢ ص ٢١١ « وأما ( أفعل ) إذا كان صفة فإنه يكسر على فعل ( كما كسروا ) فعولا على ( فعل ) من الثلاثة وفيه رالدة ، كما أن في فعول زيادة وعدة حروفه كلمة حروف فعول إلا أنهم لا يثقلون في أفعل الجمع العين إلا أن يضطر شاعر وذلك احمر وحمر وأخضر وخضر وأبيض وببيض وأسود وسود وهو ما يكسر على ( فعلا ) وذلك حمرا وسودا وببيضان وشيطان وإدمان والمؤنث من هذا يجمع على فعل وذلك حمراء وحمر وصفراء وصفر » .

( ٣ ) صفحه السيوطي في ( الجامع الصغير ) وقال شارحه المناوي في كتابه ( فيض القدير ) شرح الجامع الصغير ج ٥ ص ٣٧٤ قال الفرهاني في مختصر الدارقطني : وفيه الحارث بن نبهان - ضعفوه وعقبه الترمذى بقوله : إسناده خير صحيح وقال الدمى في المذهب : منقطع وقال عنه أيضاً : طريقه واهية . وانظر تصب الراية للزبيلى ج ٢ ص ٣٨٦ - ٣٨٨

ولو ستميت رجلا (أخمر) لم يجز في جمعه حُر ، لأنَّ هذا إنما يكون جمعاً لما كان نعتاً ،  
ولكن أحامر . فهذا جملة هذا الباب .

\*\*\*

وما كان من الأسماء على (فاعِل) فكان نعتاً فإنَّ جمعه (فاعِلون) ؛ لأنَّ مؤنثه تلحقه الهاء ،  
فيكون جمعه (فاعلات) ؛ وذلك قولك : ضارب وضاربون ، وقائم وقائمون . والمؤنث : قائمة  
وقائمات ، وصائمة وصائمات . فهكذا أمرُ هذا الباب .

فإن أردت أن تكسر المذكر فإنَّ تكسيه يكون على (فُعِل) ، وعلى (فُعَال) <sup>(١)</sup> .

فأما (فُعِل) فنحو : شاهد وشهَد ، وصائم وصُوم . و(فُعَال) : نحو : ضارب وضُرَّاب ،  
وكاتب وكُتَّاب .

ولا يجوز أن يجمع على (فواعِل) <sup>(٢)</sup> ، وإن كان ذلك هو الأصل ؛ لأنَّ (فاعِلَة) تُجمع على  
(فواعِل) . فكهوا التَّيَّاس البنامين ؛ وذلك نحو : ضاربة وضوارب ، وجالسة وجوالس ، وكذلك  
جميع هذا الباب .

وقد قالوا : فارس وفؤارس ؛ لأنَّ هذا لا يكون من نعوت النساء . فأمنوا الالتباس فجاءوا  
به على الأصل .

وقد قالوا : هالك في الهوا لك ؛ لأنَّه مثل مستعمل ، والأمثال تجري على لفظ واحد ،  
فلذلك وقع هذا على أصله :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٦ « وإما ما كان (فاعلا) فإلك تكسره على (فعل) وذلك قولك : شاهد المصر وقوم  
شهيد ، وبازل وبزل ، وشارد وشرد ، وسابق وسبق ، وقارح وقرح ، ومثله من بنات الهاء والواو التي هي عينات صائم وصوم  
وقائم ونوم ، وغائب وغيب ، وحائض وحيض . ومثله من الواو والياء التي هي لامات غزي وعن .

ويكسره أيضاً على فعال ( وذلك قولك : شهاد وجهال وركاب وعراس وزوار وغياپ وهذا النسب كثير .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٢٠ - ١٢١

وإذا اضطرَّ شاعر جاز أن يجمع (فاعلاً) على (فواعل) ؛ لأنه الأصل .

قال الشاعر :

وإذا الرجالُ رأوا يَزِيدُ رأيتَهُمْ    خُضِعَ الرقابُ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ<sup>(١)</sup>

$\frac{2}{497}$

فأما قولهم : عائدٌ وعُودٌ ، وحائِلٌ وحَوَلٌ ، وهالكٌ ومَلَكِي ، وشاعرٌ وشعراءٌ فمجموع على غير بابيه .

فأما ما كان من هذا على (فُعَل) فإنه جاء على حذف الزيادة كما تقول : ورد ووُرد<sup>(٢)</sup> ، وأسَدَ وأسَدَ .

وأما (مَلَكِي) فإنما جاء على مثال (فَعِيل) الذي معناه معنى المفعول ؛ لأنَّ جمع ذلك يكون على (فَعَلَى) ؛ نحو : جريحٌ وجَرْحِي ، وصريعٌ وصَرْعِي ، وكذلك جميع هذا الباب . فلما كان (هالك) إنما هو بلاءٌ أصابه كان في مثل هذا المعنى فجمع على (فَعَلَى) ، لأنَّ معناه معنى (فَعِيل) الذي هو مفعول . وعلى هذا قالوا : مريضٌ ومرَّضِي ؛ لأنه شيءٌ أصابه ، وأنت لا تقول مُرِضٌ ولا ممرض<sup>(٣)</sup> .

فأما قولهم : شاعرٌ وشعراء<sup>(٤)</sup> فإنما جاء على المعنى ؛ لأنه بمنزلة (فَعِيل) الذي هو في معنى الفاعل ؛ نحو : كريمٌ وكُرماءٌ ، وظريفٌ وظُرفاءٌ ، وإنما يقال ذلك لأنَّ قد استكمل الظرف

(١) تقدم في الجزء الأول ص ١٢١

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ « وقالوا : فرس ورد ، وخيل ورد » .

الوردة ؛ حمرة تفسر إلى صبرة . في شرح الشافية للرضي ج ٢ ص ١٥٧ « ويجمع كثيراً على فعل بضمين كبذل وشرف تشبيهاً بفعل لمناسبة له في عدد الحروف ثم تخلف عند تمام بإسكان العين » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٣ : « وقال الخليل : إنما قالوا مرضي وهلكي وموتى وجربى وأشياء ذلك ، لأن ذلك أمر يفتلون به ، وأدخلوا فيه وهم له كارهون ، وأصيبوا به ، فلما كان المعنى معنى المفعول كسروه على هذا المعنى » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٦ . وقد يكسر على (فعلاء) شبه بفعل من الصفات ، كما شبه في فعل بفعل وذلك شاعر وشعراء ، وجاهل وجهلاء ، وعالم وعلماء يقولها من لا يقول إلا عالم وليس من هذا شيء إذا كان للآدميين يمتنع من الوار والنون وليس فعل وفعلاء بالقياس المتسكن من ذا الباب . . .

$\frac{2}{493}$  وعُرف / به . فكذاك جميع هذا الباب . فلما كان (شاعر) لا يقع إلا أن هذه صناعته ، وكان من ذوات الأربعة بالزيادة ، وأصله الثلاثة - كان بمنزلة (فَعِيل) الذي ذكرنا .

ف(فاعِل) و(فَعِيل) من الثلاثة وفي ...<sup>(١)</sup> صنف من هذا زائدة وهي حرف اللين ، كما هي في الباب الذي هو مثله . فلذلك حُمل أحدهما على الآخر .

وقد قالوا في (فَعِيل) : شريف وأشرف ، ويتم وأيتام على حذف الزيادة ، كما قالوا : أقمار وأصنام .

وأما قولهم : خادم وخدم ، وغائب وغيب فإِنَّ هذا ليس يجمع (فاعِل) على صحة إنما هي أسماء للجمع ، ولكنّه في بابهِ كقولك : عمود وعمد ، وأفيق وأفق ، وإهاب وأهب .

واو قالوا : (فَعَل) لكان من أبواب جمع (فاعِل)<sup>(٢)</sup> ، كما أنك لو قلت في (فَعِيل) و(فَعُول) وجميع بابهما : (فُعَل) لكان الباب ، نحو : كتاب وكُتِب ، وإهاب وأُهِب ، وعمود وعمُد ، وكذلك كاتب وكتّبة ، وعالم وعَلَمَة ، وفاسق وفَسَقَة<sup>(٣)</sup> .

فإن كان (فاعِل) من ذوات الواو والياء التي هما لإمان كان جمعه على (فُعَلَة)<sup>(٤)</sup> ، لأنّ فيه مُعاقبة لفُعَلَة في الصحيح . وذلك قولك : قاض وقضاة ، وغاز وغزاة / ، ورام ورّماة .  $\frac{2}{494}$

(١) شبه سيبويه فاعلا بفعل في أن كلاهما يكون صفة ٢ ص ٢٠٦ فيظهر أن الساقط هنا يدور حول هذا المعنى وإن كلا منهما فيه حرف لين زائد ويجوز أن يكون الساقط لفظة « بنائهما » .  
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٦ « وكسر على ( فعل ) لأنه مثله في الزيادة والزنة وعدة الحروف ، وذلك بازل وبزل وشارف وشرف ، وعائد وعوذ ، وحائل وحول ، وعاطل وعيط » .  
وجاء أيضاً في قول الأعشى :

إن تركبوا فركب الخيل عادتنا أو تنزلون فإننا معشسّر نزل

وقد تكلم سيبويه في ج ١ ص ٤٢٩ على رفع تنزلون .

واقطر الخزانة ج ٣ ص ٦١٢ - ٦١٣ وديوان الأعشى ص ٦٣ والمغني ج ٢ ص ١٩٧

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٦ « ويكسرونه على ( فعلة ) وذلك فسقة ، وبررة وجهلة وظلمة وفجرة وكلية ، وهذا كثير ، ومثله خونة وحوكة وباعة » .

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ١٢٥ وسيكرره فيما يأتي أيضاً :

وكلام المبرد في كل هذه المواضع صريح في أن نحو قضاة جمع تكسير لقاض . وابن يمشي والرضى ينسبان إليه القول بأنه اسم جمع .



والمعتل قد يختص بالنبا الذي لا يكون في الصحيح مثله .

من ذلك أن المعتل يكون على مثل «فَيَعْلُ» ، ولا يكون مثل ذلك في الصحيح ؛ نحو :  
سيد ، وميت ، وهين ، ولين ، ونحو ذلك ، ولا يكون في الصحيح إلا (فَيَعْلُ) نحو : جَيِّدٌ<sup>(١)</sup> ،  
وصيرف .

ويجىء المصدر في المعتل على (فَيَعْلُوْلَة) . ولا يكون مثل هذا في الصحيح ، وذلك نحو :  
كَيِّنُونَة ، وقَيِّنُونَة ، وصيرورة . فهذا ما ذكرت لك من أن المعتل يختص بالبناء الذي لا يكون  
مثله في الصحيح .

---

— في شرح المفصل لابن يمين ج ٥ ص ٥٤ « وكان أبو العباس محمد بن يزيد يذهب إلى أن ذلك ليس بتفسير للفاعل على الصحة  
إتجاه أسماء الجمع » .

وفي شرح الشافية للرضي ج ٢ ص ١٥٦ « وإذا كسر على فعلة في المعتل اللام بنسب الفاء . . وقال الفراء : أصله فعل بتشديد  
العين .

وذهب المبرد إلى أنه اسم جمع كفرة وغزى وليس يجمع لعدم فعلة جمعاً في غير هذا النوع .  
وقال سيوريه ج ٢ ص ٢٠٦ « وتظيره من بنات الياء والوار التي هي لام يجمع على (فعلة) نحو : غزاة وقضاة ورماة » .  
(١) الجيدر : القصير .

## هذا باب

### جمع الأسماء التي هي أعلام من الثلاثة<sup>(١)</sup>

اعلم أنَّك لو سَمَّيت رجلاً (عَمْرًا) أو (سَعْدًا) فَإِنَّ أدنى العدد فيه أَغْمَر ، وَأَسْعَد<sup>(٢)</sup> .  
وتقول في الكثير : عُمور ، وسُعود ، كما كنت قائلا : فُلَس وأَفْلَس وفُلوس ، وكَتَب  
وأَكْتَب وكُتُوب . قال الشاعر :

وَشَيْدَ لِي زُرَّارَةٌ بِإِذْخَسَاتٍ وَعَمْرُو الْخَيْرِ إِذْ ذُكِرَ الْعُمُورُ<sup>(٣)</sup>

/ وقال آخر : ٢  
٤٩٥

رَأَيْتُ سُعُودًا مِنْ شُعُوبٍ كَثِيرَةٍ فلم أَرِ سَعْدًا مِثْلَ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ<sup>(٤)</sup>

فإنَّما الجمع بالواو والنون فهو لكل اسم معروف ليس فيه هاء التانيث .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٩٦ باب جمع أسماء الرجال والنساء .

(٢) في سيبويه : « اعلم إنَّك إذا جمعت اسم رجل فأنَّ بالخيار إن شئت الحقت الواو والنون في الرفع والياء والنون في الجر والنصب ، وإن شئت كسرتك للجمع على حد ما تكسر عليه الأسماء للجمع . »

فن ذلك إذا سميت رجلاً يزيد أو عمرو أو بكر كنت بالخيار إن شئت قلت : زيدون ، وإن شئت قلت : أزياد كما قلت :  
أبيات ، وإن شئت قلت : الزيود ، وإن شئت قلت العمور والأحمر . »

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٩٧ على جمع عمرو على عمرو .

شيد : رفع وطول وأصل التشديد تطويل البناء . الباذخ : الشرف العالي ، وزرارة وعمرو من بني دارم .

نسب البيت في سيبويه إلى الفرزدق وليس في المطبوع من ديوانه كما نسب إليه الأعلام والمختص ج ١٧ ص ٨١ واللسان (عمرو)

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٩٧ على جمع سعد على سمود .

الشعوب : جمع شعب وهو فوق القبيلة ، كما أن القبيلة فوق الحى ، وسعد بن مالك : رهط طرفة وانظر جمهرة أنساب  
العرب ص ٣٢٠

والبيت من قصيدة في ديوان طرفة بن العبد ص ٩٩ - ١٠٢ ، وبهضمتا في الأسميات ص ١٦٦ - ١٦٧ وانظر المختص  
ج ١٧ ص ٨١ ، والاشتقاق ص ٥٧

قال الشاعر :

\* أَنَا ابْنُ سَعْدٍ أَكْرَمَ السَّعْدِيْنَ<sup>(١)</sup> \*

فأما ما كان مثل (هند) <sup>(٢)</sup> فإن جمعه هندات ، وهندات ، وهندات ؛ كما قلت لك في مثل كسرة في هذه اللغات ، لأن (هند) ، اسم مؤنث فجمعها بالتاء ولم تكن فيها هاء ، وكذلك قدر ولو سميت بها مؤنثاً فأردت تكسيه قلت : أهناد ، وهنود : كما تقول : جلدع وأجداع وجلوع . وفي (جمل) : أجمال وجمول . قال الشاعر :

أَخَالِدٌ قَدْ خَلَقْتُكَ بَعْدَ هِنْدٍ فَشَيْبَتِي الْخَوَالِدُ وَالْهُنُودُ<sup>(٣)</sup>

فإن سميتها (جُمَلا) و(حُسُنَا) قلت : جُمَلات وحُسُنات / كما تقول : ظَلَمَات وعُرْفَات . <sup>٢</sup>  
٤٩٦ وتقول : جُمَلات وحُسُنات ؛ كما تقول : ظَلَمَات وعُرْفَات .

فإن قيل في هند : هند مثل كسر فكذلك جمل وحسن ؛ مثل ظلم وعرف فجيّد بالغ . ولو سميت امرأة أو رجلاً قدما لقلت : أقْدَام<sup>(٤)</sup> ؛ كما تقول : أضنام وأجمال ؛ لأنّ التكسير يجرى في المذكر والمؤنث مجرى واحداً .

(١) استشهد به سيبويه في ج ١ ص ٢٨٩ فقال : زعم يونس : أنه سمع رؤبة يقول : أنا ابن سعد أكرم السعدينا نصبه على الفخر .

وذكره في ج ٢ ص ٩٦ على جمع سعد جميع مذكر سالماً .

والرجز لرؤبة وهو في ديوانه ص ٩١

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٩٧ « وإن سميتها هند أو جمل فجمعت بالتاء فقلت : جمَلات ثقلت في قول من ثقل ظلمات وهندات فيمن ثقل في الكسرة فقال : كسرات ومن العرب من يقول : كسرات . وإن شئت كسرت كما كسرت بردا وبشرا فقلت : أهناد وأجمال » .

وقال في ص ٩٨ « وقالوا الهنود كما قالوا الجدوع » وقال في ص ٩٦ « وإذا جمعت اسم امرأة فأنث بالخير إن شئت جمعته بالتاء ، وإن شئت كسرت على حد ما تكسر عليه الأسماء للجمع » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٩٨ على تكسير خالدة على خوالد ، وهند على هنود وخالد مرغم خالدة .

والبيت لجرير من قصيدة طويلة في ديوانه ص ١٦٠ - ١٩٦ يهجو فيها التيم والظفر المخصص ج ١٧ ص ٨٢

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٩٧ - ٩٨ « وإن سميت امرأة بقدّم فجمعت بالتاء لثقلت كما تقول : هندات وجمَلات . . . وإن شئت كسرت كما كسرت حبرا . . . » .

فإن أردت الجمع المسلّم ، وعزيت مذكراً قلت : قدّمون : كما نقول : في حسن اسم رجل :  
حسنون . وعلى ما بيّنت لك يجرى الجمع في المسلّم المؤنث فكل ما كان يقع على شيء قبل  
التسمية فإن تكسيره باقٍ عليه إذا سميت به . فأمّا الجمع المسلّم فمنتقل بالتأنيث والتذكير

ولو سميت امرأة عبلة أو طلحة لقلت : عبال وطلّاح<sup>(١)</sup> . ولم يجر أن تقول في طلحة :  
طلّح ، لأن الجمع الذي ليس بينه وبين واحد إلا الهاء إنما يكون للأنواع ، كقولك : ثمرة  
وتمر ، وسدرة ، وسدر ، وشعيرة وشعير .

ولو سميت رجلاً بفخذ لقلت في / التكسير : أفخاذ ، كما كنت قائلاً قبل التسمية به .  
فأمّا الجمع المسلّم ففخّخلون . فقس جميع ما يرد عليك بهذا تُجيب إن شاء الله .

٢  
٤٩٧

---

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٩٨ « ولو سميت رجلاً أو امرأة بمبلة ثم جمعت بالهاء لقلت ، كما ثقلت ثمرة لأنها صارت اسماً  
وقد تألوا المبال لثقلوا حيث صارت اسماً وهم حتى من قریش » وانظر جبهة أنساب العرب ص ٧٤ ، ٧٥

## هذا باب

ما كان اسما على فاعل غير نعت معرفة أو نكرة

اعلم أنَّ ما كان من ذلك لآدميين فغير ممتنع من الواو والنون . لو سميت رجلاً (حائماً) أو (عاصماً) لقلت : حائِمْون ، وعاصِمْون . وإن شئت قلت : حَوَاتِمْ وعَوَاصِمْ ؛ لأنَّه ليس بنعت فتريد أن تفصل بينه وبين مؤنَّثه ، واكتنه اسم . فحكمه حكمُ الأسماء التي على أربعة أحرف . وإن كان لغير الآدميين لم تلحقه الواو والنون . واكتنك تقول : قوادم في قادم الناقة ، وتقول : سواعد في جمع ساعد . هكذا جميع هذا الباب<sup>(١)</sup> .

فإن قال قائل : فقد قال الله عزَّ وجلَّ في غير الآدميين : (لَنُيْرَ رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا) وَالشَّمْسُ / وَالْقَمَرُ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ<sup>(٢)</sup> .

٢  
٤٩٨

فالجواب عن ذلك : أنَّه لما أخبر عنها بالسجود - و ليس من أفعالها وإنما هو من أفعال الآدميين - أجزاها مجزاهم ؛ لأنَّ الآدميين إنما جمِعوا بالواو والنون ، لأنَّ أفعالهم على ذلك . فإذا ذكر غيرهم بذلك الفعل صار في قياسهم ؛ ألا ترى أنَّك تقول : القوم ينطلقون ، ولا تقول : الجمال يسيرون .

وكذلك قوله عزَّ وجلَّ : ( كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ )<sup>(٣)</sup> . لما أخبر عنها أنَّها تفعل - وإنما حقيقتها أن يُفعل بها فتجرى - كانت كما ذكرت لك .

(١) في سيبويه ٢ ص ١٩٨ « وما كان من الأسماء على فاعل أو فاعل فإنه يكسر على بناء فاعل وذلك : ثابِل وتوابِل ، وطابِق وطوابِق ، وحاجِز وحواجز ، وحائِط وحوايط وقد يكسرون الفاعل على فعلان نحو حاجِر وحجران ، وسال وسلان وحائر وحوران . . . » .

(٢) يوسف : ٤

(٣) الأنبياء : ٣٣

ومن ذلك قوله : ( بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ )<sup>(١)</sup> ، إنما ذلك لدعواهم أنها فعالة ، وأنها تُجَبَّد باستحقاق ، وكذلك ( لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ )<sup>(٢)</sup> ومثله : ( قَالَتْ نَحْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ )<sup>(٣)</sup> لَمَّا جعلها مُخَاطَبَةً ومُخَاطَبَةً . وكلُّ ما جاء من هذا فهذا قياسه . قال الشاعر :

تَمَزَّزْتُهَا وَالِدِيكَ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُوا نَعِشَ دَنُوًا فَتَصَوَّبُوا<sup>(٤)</sup>

لما ذكرت من أنه جعل الفعل هذه الكواكب ، وعلى هذا قال الشاعر :

( ١ ) الأنبياء : ٦٣

( ٢ ) الأنبياء : ٦٥

( ٣ ) النمل : ١٨

وفي سيبويه ج ١ ص ٢٤٠ « وأما ( كل في فلك يسبحون ) و ( رأيتم لى ساجدين ) و ( يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم ) فزعم أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع لما ذكرهم بالسجود ، وصار النمل بعكس المنزلة حين جدت عنه ، كما تحدث عن الأناسي ، ( في فلك يسبحون ) لأنها جعلت في طاعتها وفي أنه لا ينبغي لأحد أن يقول : ملطنا بنوء كذا ولا ينبغي لأحد أن يعبد شيئاً منها بمنزلة من يعقل من المخلوقين ، ويسير الأمور » .

( ٤ ) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٤٠ على تذكير بنات نعش لإخباره عنها بالدنو والتصويب كما يخبر عن الآدميين . وقال ابن هشام في المغني ج ٢ ص ٣٧ « وقد تستعمل ( الواو ) لغير العقلاء إذا نزلوا منازلهم نحو قوله تعالى ( يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم ) وذلك لتوجيه الخطاب إليهم وشذ قوله : شربت بها والديك يدعو صباحه . .

والذي جرى على ذلك قوله بنو لا بنات ، والذي سوغ ذلك أن ما فيه من تغيير نظم الواحد شبه بجمع التكسير فسهل فهمه لغير العاقل ولهذا جاز تأنيث فعله نحو ( إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل ) مع امتناع قامت الزيدون » .

المنزل : تمصص الشراب قليلاً قليلاً ، مزه يزه : مصه . ورواية سيبويه : شربت بها .

وبنات نعش : من منازل القمر الثمانية والعشرين .

وتصوب بنات نعش : دفعوها من الأفق للغروب .

وصف خمراً بأكرها بالشرب عند صياح الديك .

في الصحاح : اتفق سيبويه والفقهاء على ترك صرف نعش للمعرفة والتأنيث وقال الدمامي : الظاهر أنه جائز لا واجب لأنه ساكن الوسط .

والبيت للناطقة الجمل . انظر الخزانة ج ٣ ص ٤٢١ - ٤٢٣ والسيوطي ص ٢٦٥

حَتَّى يُقَيِّدَكَ مِنْ بَنِيهِ رَهِينَةً نَعُشُّ وَيَرْهَمَكَ السَّجَاكُ الْفَرْقَدَا<sup>(١)</sup>

فقال : من بنيهِ لَمَّا خَبَّرَ عَنْهُ هَذَا الْفَعْلَ .

---

( ١ ) فِي اللِّسَانِ ( رَهْن ) وَشَاهَدَ رَهْنَتَهُ الشَّيْءُ قَوْلُ الْأَعْمَشِيِّ :

حَتَّى يُقَيِّدَكَ مِنْ بَنِيهِ رَهِينَةً . .

وَرَوَى يُقَيِّدَكَ بِالْفَاءِ كَمَا رَوَى كَذَلِكَ فِي دِيْوَانِ الْأَعْمَشِيِّ ص ٢٣١

وخطأ الأستاذ الميموني في تعليقه على السطر ج ١ ص ١٥٦ رواية يقيدك بالفاء وقال : الصواب بالقاف وهو في أصل المقتضب بالقاف .

ويظهر أنه من قولهم : أقاده خيلاً : أعطاه إياها .

والبيت من قصيدة طويلة للأعشى - الديوان ص ٢٢٧ - ٢٢٣ وقوله :

آلَيْتَ لَا نَعْطِيهِ مِنْ أَبْنَائِنَا رَهْنًا فَيُفْسِدُهُمْ كَمَنْ قَدْ أَفْسَدَا

والمعنى : حلفت على ألا نعطيه الرهائن حتى ترهته نجوم نعش أبنائنا أو يرهته السجاك الفرقدا . . والمعنى : لا يكون ذلك أبداً

## هذا باب

### ما كان على أربعة أحرف أصلية أو فيها حرف زائد

اعلم أنَّ جميعها<sup>(١)</sup> كلُّها يكون على مثال مَفَاعِل<sup>(٢)</sup> في الوزن ، وإن اختلفت مواضعها وحركاتها تقول في جعفر : جعافر ، وفي سَلَهَب : سَلَاهِب ، وفي جدول : جداول ، وفي عجوز : عَجَائِز ، وفي أسودَ - إذا جعلته اسماً : أساودَ / ؛ كما قال الشاعر :

أَسُودُ شَرَى لَا قَتَّ أَسُودَ خَفِيَّةٍ تَسَاقَتَ عَلَى لَوْحٍ دِمَاءُ الْأَسَاوِدِ<sup>(٣)</sup>

وقالوا : الأباطح والأبارق في جمع الأبطح والأبرق<sup>(٤)</sup> ، لأنَّهما - وإن كانا نعتين - قد أُجْريَا مُجْرَى الْأَسْمَاءِ فِي مَعْنَاهَا .

( ١ ) جميع وعامة يجوز أن تليهما العوامل وهما على حالهما في التوكيد ( الأشموني ج ٢ ص ٢٩٤ ) وفيح المبرد أن يكون كلهم اسماً ص ٣٣٥ من الثالث .

( ٢ ) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٧ « أما ما كان من بنات الأربعة لا زيادة فيه فإنه يكسر على مثال مفاعل وذلك قولك : ضفدع وضفادع وحبارج وخنجر وخناجر وجنجن وجناجن وقطر وقاطر فإن عنت الأقل لم تجاوز ذا . . . » .

( ٣ ) ذكره في موضعين من الكامل ج ١ ص ١٧٩ ج ٦ ص ١٢٢ والرواية هناك : تساقوا على حرد - وفسره بقوله : على حرد : على قصد .

وفي الخزانة : حرد بفتح الحاء وسكون الراء مصدر حرد بمعنى قصد من باب ضرب وبمعنى غصب من باب فرح . اللوح : العطن . الشرى : أرض في جهة اليمن وهي مأسدة .

خفية : اسم غيضة ملتفة وهي مأسدة أيضاً .

الأساود : جمع أسود ، وهو العظيم من الحيات وفيه سواد وهو اسم له ، ولو كان وصفاً لجمع على فعل ( بضم فسكون ) .

والبيت للأنثى بن ربيعة .

أنظر الخزانة ج ٢ ص ٥٠٨ - ٥٠٩ - والمقصود والمملود لابن ولاد ص ٥٨ والمخصص ج ١١ ص ٤٨ والمعنى ج ١ ص ٤٨٢ ومعجم البلدان ج ٢ ص ٣٨٠ ، ج ٣ ص ٣٣٠

( ٤ ) في سيبويه ج ٢ ص ٢١١ « كما قالوا الأباطح والأساود حيث استعمل استعمال الأسماء » .

الأبطح : مسيل واسع فيه دقاق الحصى .

الأبرق : أرض غليظة مختلطة بحجارة ورمل متسعة وقيل غليظة فيه حجارة ورمل وطين مختلطة .



وكذلك (الأذهم) إذا عُنيت الحية فهو غير مصروف . ولكنه يجرى مجرى الأسماء في معناه .

وكذلك (الأذهم) إذا عُنيت القيد ، قال الشاعر :

هو القَيْنُ وابنُ القَبْنِ لاقَيْنَ مثله لَفَطَحَ المساحي أَوْ لَجَذَلَ الأَداهم<sup>(١)</sup>

وكذلك ما ذكرت لك في التصغير جاء على مثال واحد أصلياً كان أو زائداً ، اتفقت حركاته أو اختلفت ، إلا في تصغير الترخيم فإنه يحلف منه الزوائد ، ولا تحلف الأصول : وسندكره لك في باب التصغير<sup>(٢)</sup> إن شاء الله .

---

(١) في الكامل ج ١ ص ١٧٨ - ١٧٩ : أسود ان عنيت به الحية وأدم إذا عنيت به القيد وأبطح إذا عنيت به المكان المتبطح وأبرق إذا عنيت به المكان مضارعة للأسماء ، لأنها تدل على ذات الشيء وإن كانت في الأصل نعتاً تقول في جميعها : الأباطح والأبارق والأداهم والأساود ثم ذكر البيت

المساحي : واحدها مسحاة وهي المخرقة من حديد يحمى بها الطين من وجه الأرض . وطلحها : جعلها عريضة .  
وفي اللسان : فطحت الحديدية : إذا عرضتها وسويتها لمسحاة أو معزق أو غيره ثم ذكر البيت . خبر لا ( مثله ) لأنه لا يعرف بالإضافة .

والبيت من قصيدة لجرير في هجاء الفرزدق ، الديوان ص ٥٥٣ - ٥٥٩ وشرح الحماسة ج ٤ ص ٢٧٩

(٢) عقد له باباً هناك .

## هذا باب ما كان على خمسة أحرف كلهن أصل

٢٠١- اعلم أنك إذا أردت جمعه لم يكن لك بدٌّ من حلف حرف / ليكونَ على مثال الجمع .  
والحرف الذى تحلّفه هو الحرفُ الأخير ؛ وذلك لأنَّ الجمعَ يَسْلَمُ حتّى ينتهى إليه فلا يكون  
له موضع ؛ وذلك قولك فى سفرجل : سَفارج ، وفى فرزدق : فرازد ، وفى شمردل<sup>(١)</sup> : شَمَارِد  
وكذلك جميعُ هذا .

وقد يقال فى فرزدق : فرازق ، وإيس ذلك بالجيّد ؛ وذلك لأنَّ الدالَّ من مخرج التاء .  
والتاء من حروف الزيادة . فلَمّا كانت كذلك ، وقَرُبَتْ من الطرف حذفوها : فمن قال ذلك  
لم يقل فى جَحْمَرِش : جَحَارِش ؛ لتباعدِ الميم من الطرف . فهذا يجرى مجرى الغلط . والبابُ  
ما ذكرت لك أولاً .

واعلم أنَّهم يتنكبُّون . جمع بناتِ الخمسة<sup>(٢)</sup> ؛ لكرهيتهم أن يحذفوا من الأصول شيئاً .  
فإذا قالوه قالوه على ما ذكرت لك .

---

(١) الشمردل : الفقى السريع من الإبل .

(٢) ذكر سيويه ج ٢ ص ١١٩ أن تكسير الخماسى المجرى مستكره .

وذكر فى ص ١٠٦ أن تصغيره وتكثيره يحذف لاهه وانظر ص ١٢١

## هذا باب ما عِدُّته خمسةُ أحرف أو أكثر بزيادة تلحقه

فمن ذلك قولهم : صحراء يا فقي ، فإذا جمعت قلت : صحاري<sup>(١)</sup> ؛ وكان / الأصل صحاري<sup>٢</sup> .  
 وإن شئت أن تقوله قلته<sup>(٢)</sup> ، وإن شئت أن تحذفه استخفافاً فعلت . وإنما جاز الإثبات ؛  
 لأن الألف إذا وقعت رابعةً فيما عدته خمسة أحرف ثبتت في التصغير والتكسير . وإنما تحذف  
 إذا لم يوجد من الحذف بُدٌّ . فتقول في مفتاح : مَقَاتِيح ، وفي سِرْدَا ح : سراديج ، وفي جُرْمُوق :  
 جراميق<sup>(٣)</sup> ، وفي قِنْدِيل : قناديل . فلا تحذف شيئاً .

---

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٥ - ١٩٦ « وكذلك ما كانت الألفان في آخره للتأنيث وذلك قولك : صحراء وصحاري وعذراء  
 وعذارى وقد قالوا : صحار وعذار وحذفوا الألف التي قبل علامة التأنيث . . . » .

(٢) جاء هذا الأصل في قول الوليد بن يزيد بن عبد الملك .

وقد أغلّوا على أشقر يغتال الصّحاريّا

أنظر شواهد الشافية ص ٩٥

(٣) السراح : الناقة الطويلة أو السينة . الجرْمُوق : ما يلبس فوق الخف .

## هذا باب

### ما كانت عدته أربعة أحرف وفيه علامة التانيث

أما ما كان من ذلك على (فَعْلَة) فجماعه (فَعَال) <sup>(١)</sup> إذا كان من غير الأنواع التي ذكرنا وذلك قولك : صَحْفَة وصِحَاف . وقَصْعة وقِصَاع ، وجَفْنَة وجِفَان .

وأما قولهم : جَفْنَة ، وجِفَن ، وضَيْعة وضَيَّع - فليس الباب ، إنما هي أسماء المجمع . وإنما الكلام جَفَنَات وجِفَان ، وصَحَفَات وصِحَاف ، وضَيْعَات وضِيَاع .

فإن كان على أربعة أحرف ، والعلامة التي فيه ألف التانيث/ ؛ نحو : حُبَلَى ، وذِفْرَى ، ودُنْيَا - فإن جمعه أن تقول في حُبَلَى : حُبَلَيَات ، وفي دُنْيَا : دُنْيَيَات ، وفي ذِفْرَى : ذِفْرَيَات . وكذلك هذا الباب أجمع . ٢  
٥٠٣

وأما ما كان منه مؤنثا من (أَفْعَل) الذي تصف به : نحو : هذا أفضل من زيد ، وهذا أكبر من عمرو - فإن تكسيره على (فُعَل) . تقول : الدنيا والدُنْيَى . والقُصْيا والقُصَى . وكذلك إن قلت : القصوى <sup>(٢)</sup> ، والكبرى والكُبرى ، والصغرى والصُغْرى .

وإن لم يكن مؤنثا لأَفْعَل فإنه يجمع على (فَعَالَى) في وزن فعالل ، كما قلت في جعفر : جعفر <sup>(٣)</sup> ، وفي جُنْدُب : جنادِب . وذلك قولك في حُبَلَى : حَبَالَى .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ « فإذا جاوزت أدنى العدد كسرت الإسم على فعال وذلك قصة وقصاع وجفنة وجفان وشغرة وشغار وجسرة وجمار وقد جاء على فعول وهو قليل وذلك قولك بكرة وبكر . . . »

(٢) أنظر الجزء الأول ص ١٧١ وسيبويه ج ٢ ص ٣٨٤

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٥ « وأما ما كان عدة حروفه أربعة أحرف وكان فعل أفعل فإنه تكسره على ( فعل ) وذلك قولك الصغرى والصغر . . . وأما ما كان على أربعة أحرف وكان آخره ألف التانيث فإن أردت أن تكسره فإنه تكسره زيادة التي هي للتانيث ويبقى على فعال وتبدل من الياء الألف وذلك نحو قولك في حبل : حبال ، وفي ذفرى ذفارى وقال بعضهم ذفرى وذفار ولم يتنونا ذفرى » .

وكذلك (فَعَلَى) . تقول في ذَفَرى : ذَفَارى<sup>(١)</sup> .

وكذلك (فَعَلَى) . تقول في أَرطى : أَرَاطى<sup>(٢)</sup> .

(١) ذَفَرى فيها لفتان : من نونها جعلها ملحقة بـ ذفرى ، ومن ينون جعل الألف لتأنيث .

وقد صرح بذلك المبرد في الجزء الثالث ص ٢٩٨ من الأصل .

وقال سيبويه ج ٢ ص ٨ - ٩ « فأما ذَفَرى فقد اختلفت العرب فقالوا : هذه ذَفَرى أسيلة فنونوا وهي أقلهما وقالوا : ذَفَرى أسيلة وذلك أنهم أرادوا أن يحملوها ألف تأنيث .  
فأما من نون جعلها ملحقة بهجرع » ( حذفت الفاء في جواب أما وذلك إنما يكون في الضرورة كما صرح بذلك في موضعه ) .  
الذفرى : الموضع الذى يعرق خلف أذن الناقة .

(٢) جعل المبرد ألف أَرطى هنا لتأنيث إنما هو من قبيل السهو فالإجماع على أن الألف زائدة للإلحاق بجعفر بدليل تنوينها ولحاق التاء لها . وقد صرح بذلك المبرد في أربعة مواضع من المقتضب .  
قال في الجزء الثانى ص ٣٩٢ من الأصل ونظيره من الأسماء أَرطى وعلق وبذلك على أن الألف ليست لتأنيث أنك تقول في الواحدة أَرطاة وعلقة وهذا مبين في باب التصريف .

وقال في ص ٢٧ « وذلك قولك في أَرطى أَرطى لأن أَرطى ملحق بجعفر وليست ألفه لتأنيث ألا ترى أنك تقول في الواحدة أَرطاة فلو كانت الألف لتأنيث لم تدخل عليها هاء التأنيث لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث .

وقال في الجزء الثالث ص ٢٩٨ وكذلك أَرطى ملحق بجعفر ووزنه فعل ملحق بفعلل وعلى ذلك تقول في الواحدة أَرطاة وانظر ج ٣ ص ٧٢ وكذلك جعلها زائدة للإلحاق في الكمال ج ٦ ص ١٩٩

وقال سيبويه ج ٢ ص ٩ : وكذلك الأَرطى كلهم يصرف وتذكيره ما يقويك على هذا التفسير وانظر ج ٢ ص ٣٤٤ وتصريف المسازى ج ١ ص ٣٥ - ٣٦ والمنصف ج ٣ ص ٧

## هذا باب

ما كان على خمسة أحرف  
وفيه زيادتان مُلْحِقَتان أو غير مُلْحِقَتين

٢٠٤ / اعلم أنه ما كان كذلك مما استوت فيه زيادتان فلأنك في / حلف ما تشاء منهما مُخَيَّر  
إذا كانا متساويتين ، إما مُلْحِقَتان وإما غير مُلْحِقَتين ؛ وذلك قولك . حَبَنْطَى ودَلَنْطَى  
وسَرَنْدَى<sup>(١)</sup> .

فالنون زائدة وكذلك الألف وهما مُلْحِقَتان بباب سمرجل .  
فإن شئت قلت : حَبَاطٍ ، ودَلَاظٍ . وسَرَادٍ . وإن شئت قلت : حَبَانِطٍ ، ودَلَايِظٍ . وسَرَانِدٍ ،  
لأن الألف في الزيادة كالنون . وكذلك يكون هذا في التصغير .  
ومن ذلك قَلَنْسُوة<sup>(٢)</sup> ؛ لأن الواو والنون زائدتان وهي على مثال قَمَحْدُوة . فإن شئت قلت :  
قَلَانِسٍ فحلفت الواو ، وإن شئت : قلت : قَلَانِسٍ فحلفت النون .  
وكذلك فَعْلُهُما ، يقال تَقَلَّنَسَ وتَقَلَّسَى . والتصغير على هذا جرى .  
فأما جَحَنْفَل<sup>(٣)</sup> فليس فيه إلا جحافل . وكذلك قَرَنْفَل لا يجوز فيه إلا قرافل ؛ لأنه  
ليس هاهنا زيادة إلا النون .

واعلم أن كل شيء حلفت منه فالعوض فيه جائز . وهي ياء تلحق قبل آخره .  
٢٠٥ / وكذلك قولك في سمرجل / سفاريج . وإن شئت قلت في حَبَنْطَى : حَبَاطَى إن حلفت  
النون وعوضت . وإن حلفت الألف وعوضت قلت : حَبَانِيط . والتصغير على هذا يَجْرَى<sup>(٤)</sup>

- 
- (١) تكلم سيبويه عن زيادتي حنطى في التصغير ج ٢ ص ١١٥ وسيأتى :  
الحنطى : القصير العظيم البطن ، الدلنطى : الشديد الدفع يقال دلفه بمنكبه : إذا دفعه . السرندى : الجرى . ويقال اسرنداء :  
إذا ركب .  
(٢) تكلم سيبويه عن زيادتي قلنسوة في التصغير أيضاً ج ٢ ص ١١٥ وسيأتى في ص ٥٢٤ من المقتضب قوله : ( لما كانت  
( قلنسوة ) في وزن قحوة كانت النون بجاء الأصل ، والواو بجاء الزائدة فكان قلنسوة أقيس من قليسية ) .  
(٣) الجحافل : غليظ الشفة .  
(٤) تكلم سيبويه على التعويض عن المألوف في ج ٢ ص ١٠٦ .  
وبين الألبورى في أسرار العربية ص ٣٥٩ لم كان التعويض بالياء دون غيرها ؟ .

## هذا باب

ما تلحقه زائدتان

إحداهما مُلْحَقَة والأخرى غير مُلْحَقَة

اعلم أنَّكَ تُجْرَى الْمُلْحَقُ مُجْرَى الْأَصْلِ فِي الْجَمْعِ وَالتَّصْغِيرِ : وذلك أَنَّ الْمُلْحَقَ إِنَّمَا وُضِعَ بِإِزَاءِ الْأَصْلِ لِتَلْحَقَ الثَّلَاثَةُ بِالْأَرْبَعَةِ وَالْأَرْبَعَةُ بِالْخَمْسَةِ . وذلك قولك في مثل مُسَحَّنِكَ سَحَاكَ ، وفي مُقَنَّعْنَسٍ : قَعَائِسُ<sup>(١)</sup> ، لأنَّ الميم والنون لم تَزَادَا لِتَلْحَقَا بِنَاءِ بِنَاءِ .

وكان سيبويه يقول في مُقَنَّعْنَسٍ : مَقَاعِسُ . وهذا غَلَطٌ شَدِيدٌ ، لأنَّه يقول في محرنجيم : حَرَاَجِمُ . فالسين الثانية في مقعنسس بحذاء الميم في محرنجيم .

فإن قال قائل : إنها زائدة . قيل له : فاليم زائدة أيضا ، إلا أنَّ السين مُلْحَقَة بِالْأَصُولِ وليست الميم كذلك . إنما هي الميم التي تلحق الأسماء من أفعالها/، ألا ترى أنَّ من قال في أسود :  $\frac{2}{\text{أسود}}$  قال في جدول : جُدَيُول ، فأجرى المُلْحَقُ مُجْرَى الْأَصْلِ .

---

(١) اسحكك الليل : اعظم . اقمنس : قال أبو عمرو : سألت الأصمعي : ما الأقماس ؟ فقال : هكذا وقدم بطنه ، وآخر صدره ( أنظر المصنف ج ٣ ص ١٣ ) .  
سأقي في التصغير فقد المبرد لسبويه ورد ابن ولاد عليه .

## هذا باب التصغير وشرح أبوابه ومذاهبه

زعم المازني عن الأصمعي [أنه] قال قال الخليل بن أحمد : وضعتُ التصغير على ثلاثة  
أبنيّة : على فلس ، ودرهم ، ودينار<sup>(١)</sup> .

وذلك أن كلَّ تصغير لا يخرج من مثال فُلَيْس ، ودُرَيْهَم ، ودُنَيْنِير فإن كانت في آخره  
زائدة لم يعتد بها ، وصُغِرَ على أحد هذه الأمثلة ثم جيء بالزوائد مُسَلِّمَةً بعد الفراغ من هذا  
التصغير

---

(١) في ابن يمش ج ٥ ص ١١٦ « وتيل للخليل : لم يثبت التصغير على هذه الأمثلة الثلاثة ؟ فقال : وجدت معاملة الناس  
على فلس ودرهم ودينار . . . » .



## هذا باب ما كان من المذكّر على ثلاثة أحرف

اعلم أنّ تصغيره على مثال (فُتَيْل) مُتَحَرِّكًا كان حرفه الثاني أو ساكنًا : وذلك قولك في  
 فُلَس : فُلَيْس ، وفي عمرو : عُمَيْر ، وكذلك تقول في عُمر ، وفي خِذِر : خُدَيْر ، وفي رَطْب / :  $\frac{٢}{٥٠٧}$   
 رُطْبٍ ، وفي جَمَل : جُمَيْل . لا تبالى ما كانت حر كته ؟ ، لأنّ التصغير يُخرجُه إلى بنائه .  
 وحُكْم التصغير : أن يُضَمَّ أولُه ، ويُفتح الحرف الثاني ، ويُلحق بعده ياء التصغير الثالثة<sup>(١)</sup> .  
 فإن كان الاسم على أربعة أحرف انكسر الحرف الذى بعد ياء التصغير ، كما ينكسر في  
 التَكْسِير ، لأنّ التَكْسِير والتصغير من واد واحد<sup>(٢)</sup> . إلّا أنّ أول التصغير مضموم ، وأوّل الجمع  
 مفتوح ، وعلامة التصغير ياء ثلاثة ساكنة ، وعلامة الجمع ألف ثلاثة . وهما في تغيير الاسم  
 عن بنائه سواء ، وذلك قولك في جعفر : جعيفر وجعافر .

\* \* \*

واعلم أنّه لا يكون اسم على حرفين إلّا وأصله الثلاثة ، فإذا صُغِر فلا بُدَّ من ردِّ ما ذهب  
 منه ، لأنّ التصغير لا يكون في أقلّ من ثلاثة أحرف ؛ وذلك قولك في دم : دُمِي ، لأنّ  
 لأنّ الداهب منه ياء ؛ يدلّك على ذلك أنّك إذا أخرجته إلى الفعل قلت : دَمِيتُ . كما تقول :  
 خَشِيتُ . وتقول في الجمع : دِمَاءٌ فاعلم فتهمزُ الباء ؛ لأنّها طرفٌ بعد ألف زائدة ، كما  
 تقول : رداء وسقاء .

---

(١) في أسرار العربية ص ٣٦١ - ٣٦٢ تعليل لتغييرات التصغير لم كان بالزيادة ؟ ولم كان الزائد ياء ؟ ولم ضم الأول ؟  
 (٢) في سبويه ج ٢ ص ١٠٦ « فالتصغير والجمع بمنزلة واحدة في هذه الأسماء في حروف اللين والكنسار الحرف بعد  
 حرف اللين الثالث وانفتاحه قبل حرف اللين إلّا أن أول التصغير وحرف لينه كما ذكرت لك فالتصغير والجمع من واد واحد » .  
 وانظر الخصائص ج ١ ص ٣٥٤ وأسرار العربية ص ٣٦٢

فإذا فارقت الألف رجعت إلى أصلها فقلت : أَرْدِيَّة ، وَأَسْقِيَّة . ولما اضطرَّ الشاعر رَدَّه إلى أصله فقال :

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَّـرٍ ذَبَحْنَا جَرَى الدَّمْيَانِ بِالْخَبْرِ الْيَقِينِ<sup>(١)</sup>

وتقول في تصغير (غَد) : غُدَى ، لَأَنَّ أَصْلَهُ غَدُو ، فكان تصغيره غُدَيْو يا فتى . ولكن الواو إذا كانت قبلها ياء ساكنة قلبت ياءً وأدغمت الياء فيها ، كما تقول : أَيَّام ، وَأَصْلُهَا : أَيَّوَام لَأَنَّهَا جمع يَوْم . وكذلك سَيِّد ومَيِّت ، إِنَّمَا هُوَ سَيُّود ومَيُّوت ، لَأَنَّهُ من يسود ويموت : وكذلك قَيَّام وقَيُّوم ، إِنَّمَا هُوَ قَيَّوَام ، وقَيُّووم يواوين . وهذا يُحكم في باب التصريف<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

والدليل على أَنَّ اللهاج من (غَد) الواو أَنَّهُمْ يقولون فيه : غَدُو<sup>(٣)</sup> كما يقولون : غَد قال الشاعر :

لَا تَقْلُوْاها وَاذْلُوْاها ذَلُوا إِنَّمَا مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدُوا<sup>(٤)</sup>

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣١

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٧٢ - ١٧٣ ، ٢٢١ - ٢٢٢

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٧٩ « وإِنَّمَا يد وُغِد كل واحد منهما فعل يستدل على ذلك بقول ناس من العرب : أَتَيْكَ غَدُوا يرينون غداً » .

(٤) في كتاب الفاضل للبرد ص ١٩ « ويقال : قُلُوت الإبل : إذا سقتها سوقاً شديداً ودلوتها : إذا هونت عليها السير ثم أنشد البيت » .

وفي أخبار النحويين البصريين ص ٥٩ أن المازني لما دخل على الخليفة وأنشد هذا البيت طلب منه أن يفسره فقال :

لا تقلوها : لا تمنعوها في السير يقال : قُلُوتُهُ إذا سرت به سيراً عنيقاً ، ودلوت : إذا سرت سيراً رفيقاً » .

ومن أمثالهم : ان مع اليوم غداً ، يفسره الراجي للظفر بمراده في عاقبة الأمر وهو في بدله غير ظافر . وهذا الرجز غير منسوب .

أنظر شواهد الشافية ص ٤٤٩ والمنصف ج ١ ص ٦٤ ، ج ٢ ص ١٤٩ والاقتضاب ص ٣٧٣ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٣٥ واللسان (دلو) و (وغدو) وسعيد ذكره في الجزء الثالث .

وقال لبيد بن ربيعة :

/وما الناس إلا كالديارِ وأهلها بها يومَ حُلُوها وغَدُوا يلاقِعُ<sup>(١)</sup>  
وكلُّ ما لم نذكره من هذا الباب فهذا مجازه .

٢  
٥٠٩

( ١ ) استشهد به سيوطي ج ٢ ص ٨٠ على مجيء غدا على الأصل .

البلاقع : الخالية المتغيرة واحدا بلقع .

يقول : الناس في اختلاف أحوالهم ، من خبر وشر ، واجتماع وتفرق ، كالديار : مرة يعمرها أهلها ومرة تغفر منهم .  
أهلها : مبتدأ خبره ( بها ) ، و ( يوم ) ظرف متعلق بمبتدأ الخبر ، و ( غدا ) ظرف لبلاقع ، وبلاقع خبر لمبتدأ محذوف أي وهي خالية غداً .

والبيت من قصيدة للبيد في رثاء أخيه لأمه أريد ، وهي في الديوان ص ١٦٨ - ١٧٢ والشعر والشعراء ص ٢٣٦ .  
والنظر شواهد الشافية ص ٥٠ والخزانة ج ٣ ص ٣٤٨ والمنصف ج ١ ص ٦٤ ، ج ٢ ص ١٤٩ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٣٥ وسيجد ذكره في الجزء الثالث .

## هذا باب ما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف

إِعلم أَنَّهُ ما كان من ذلك لا علامة فيه فَإِنَّكَ إِذا صَغَّرْتَهُ أَلْحَقْتَهُ هاء التَّأْنِيثِ<sup>(١)</sup> الَّتِي هِيَ فِي الْوَصْلِ تاء .

وإن كان بهاء التَّأْنِيثِ ثلاثة أَحرف فقد ذهب منه حرف ، لأنَّ الهاء لا يُعْتَدُّ بِهَا . فيلزمك في التصغير ردُّ ذلك الحرف .

أَمَّا ما كان من ذلك لا هاء فيه فنحو قولك في دار : دُوَيْرَة ، وفي نَعْلٍ : نُعَيْلَة ، وفي هند : هُنَيْدَة . لا يكون إلَّا على ذلك .

فَأَمَّا قولهم في الناب من الإبل : نُيَيْب . فَإِنَّمَا صَغَّرُوهُ بِغَيْرِ هاءٍ لِأَنَّهَا بِهِ سَمِّيَتْ<sup>(٢)</sup> ؛ كما تقول للمرأة : ما أَنْتِ إِلَّا رُجَيْلٌ ؛ لِأَنَّكَ لست تقصد إلى تصغير الرجل .

وكذا قولهم في تصغير الحرب : حُرَيْبٌ إِنَّمَا الْمُقْصودُ/ المصدر من قولك : حربته حرباً . فلو سَمَّينا امرأة حرباً أو ناباً ، لم يجز في تصغيرها إِلَّا حُرَيْبَة<sup>(٣)</sup> . ونُيَيْبَة .

---

( ١ ) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٦ « باب تحقير المؤنث - اعلم أن كل مؤنث كان على ثلاثة أحرف فتحقيره بالهاء وذلك قولك في قدم قديمة وفي يد يديّة وزعم الخليل : أنهم إنما أدخلوا الهاء ليقروا بين المؤنث والمذكر قلت : فأبال عناق ؟ قال : استقلوا الهاء حين كثر العدد فصارت القاف بمنزلة الهاء » .

( ٢ ) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٧ « وسألته عن الناب من الإبل فقال : إنما قالوا : نَيْبٌ لأنهم جعلوا الناب الذكر اسماً لها حين طال نابها على نحو قولك للمرأة : إنما أنت بطين ومثلها أنت حينهم فصار اسماً غالباً » .

( ٣ ) قول المبرد هنا : ( ولو سميت امرأة حرباً لم يجز في تصغيرها إلا حريية ) يشعر بأن حرباً عنده مؤنثة فقط . والبُنيّ والبُهداء ينقلان عن المبرد أن الحرب قد تذكر . قال الشمرى على المغنى ج ٢ ص ٧٣ : قال الخليل : وتصغيرها حريب بلا هاء رواية عن العرب . قال المازني : لأنه في الأصل مصدر وقال المبرد : الحرب قد تذكر .

وفي الخزانة ج ٣ ص ٤٣٦ وقال المبرد : الحرب قد تذكر وأنشد :  
وهو إذا الحرب هفا عقابه مرجم حرب تلتق حرا به  
وفي اللسان وحكى ابن الإعرابي فيها التذكير وأنشد البيت :  
وانظر شواهد الشافية ص ٩٨ .

والفرس يقع للمدكر والأنثى . فإن قصدت إلى الذكر قلت : قُرَيْس ، وإن قصدت إلى الأنثى قلت : قُرَيْسَة<sup>(١)</sup> .

وأما ما جاء على ثلاثة أحرف أحدها هاء التانيث فنحو : (شاة) تقول في تصغيرها: شُوَيْهَة<sup>(٢)</sup> فتردّ الهاء الساقطة .

والدليل على أن الداهب منه هاء قولك في الجمع : شِيَاهُ فاعلم . وتقول في تحقير (شَفَة) : شُفَيْهَة<sup>(٣)</sup> ، لأن الداهب كان هاء . يدلّك على ذلك قولك : شافهت الرجل ، وشَفَة وشِفَاة فاعلم .

ومن ذلك (سنة) فتقول في تصغيرها : سُنَيْهَة وسُنَيْهَة<sup>(٤)</sup> ، لأنه يجتليها أضلان : الواو ، والهاء . فمن قال : سنوات ، واكثريته مُسَانَة ، وقرأ : ( فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّ وَانْظُرْ<sup>(٥)</sup> ) فوصل بغير هاء فهو على قول من أذهب الواو . فهذا يقول / سُنَيْهَة . والأصل  $\frac{٢}{١١}$  سَنَوَة . لا يجوز غيره في قوله . ومن قال : ( لَمْ يَتَسَنَّ وَانْظُرْ ) وقال : اكثريته مسانهة ، فهذا يزعم أن الداهب الهاء . ولا يجوز على قوله إلا سُنَيْهَة ، والأصل عنده سنهه .

وكذلك ما لم يكن فيه من ذوات الحرفين هاء وكان مؤنثاً فأمره مثل ما ذكرت لك ؛ لأنك تردّ الحرف الداهب ، ثم تجريه مجرى هند ، ودعد ، وقدر ، وشمس ، لأنه ما كان على حرفين فلا بد من ردّ الثالث فيه . فإذا ردّ صار بمنزلة ما كان على ثلاثة أحرف بما لم ينقص منه

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٧ « ولو سميت امرأة بفرس لقلت : فريسة » .

وقال في ص ١٧٤ « الفرس قد ألزموه التانيث وصار في كلامهم المؤنث أكثر منه للمذكر » وانظر المقتضب ص ١٧٣ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٦ « وأما الشاة فإن العرب تقول فيه شوى وفي شاة شوية » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٢ « ومن ذلك أيضاً شفة تقول : شفية يدلك على أن اللام هاء شفاء وهي دليل أيضا على أن ما ذهب من شفة اللام وشافهت » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٢ « ومن قال في سنة : سائيت قال : سنية ، ومن قال سانهت قال : سنية » .

(٥) البقرة : ٢٥٩ - القراءة بحذف الهاء من السبعة ، فقد قرأ حمزة والكسائي ويعقوب وخلف بحذف الهاء وصلا وإثباتها وقفاً . والباطون بإثباتها وقفاً ووصلا .

الاتحاف ص ١٦٢ غيث النفع ص ٥٥ .

شيء ؛ وذلك [قولك] (١) في يد : يُدَيِّة ؛ لأنَّ الداهب كان ياء . يدُّك على ذلك قولهم :  
يَدَيْتُ لِيهِ يَدًا ، وكذلك أباد ، وكلُّ ما لم نذكره بما كان على هذا المثال فهذا قياسه .

\* \* \*

واعلم أنَّك إذا سَمَّيتَ مذكَّرًا بمؤنَّث لا علامة فيه أنَّك لا تُلحقه هاء التانيث إذا  
صغَّرته ؛ لأنَّك قد نقاتمه إلى المذكر ؛ وذلك قولك في رجل سَمَّيته هنداً أو شمساً أو عينا :  
عَيْنٌ / ، وشُمَيْسٌ ، وهُنَيْدٌ .

فإن قيل : فقد جاء في الأسماء مثلُ عَيْنَةٍ ، وأَذْيَنَةٍ (٢) .

قيل : إنَّما سُمِّيَ بهما الرجلان بعد أن صغَّرتا وهما مؤنَّثتان . والدليل على ذلك أنَّك لم تسمَّ  
الرجل عينا ولا أذنا ، ثمَّ تأتَّى بهذا إذا صغَّرته . إنَّما أولُ ما سَمَّيتَ به عَيْنَةً وأَذْيَنَةً . فهذا  
بيِّن جدًّا . وكذلك إن سَمَّيتَ امرأةً أو مؤنَّثًا غيرها باسم على ثلاثة أحرف ممَّا يكون للمذكر -  
فلا بدَّ من إلحاق الهاء إذا صغَّرتها . وذلك أنَّك لو سَمَّيتَ امرأةً حَجْرًا (٣) أو عَمْرًا أو عُمَرَ ،  
لم تقل في تصغيرها : إِلَّا عُمَيْرَةً ، وخَجِيرَةً . لا يكون إلَّا ذلك ؛ كما لم يكن في المذكر إلَّا  
ما وصفت لك إذا سَمَّيته بمؤنَّث .

---

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٧ « وإذا سميت رجلا بعين أو أذن فتحقيقه بنين هاء وتُدع الهاء ههنا كما أدخلتها في حجر اسم  
امرأة ويونس يدخل الهاء ويحتج بأذينة وإنما سمى بمحقّر » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٧ « قلت : فما بال المرأة إذا سميت بحجر قلت حَجيرة ؟ قال : لأن حجرا قد صار اسما لها  
علما وصار خالصا وليس بصفة ولا اسما شاركت فيه مذكرا على معنى واحد ولم ترد أن تحقّر الحجر » .

## هذا باب

### تصغير ما كان من المذكّر على أربعة أحرف

اعلم أنّ تصغير ذلك على وزن واحد ، كانت فيه زوائد أو كانت الحروف كلها أصلية  
اختلفت حركاته أو اتفقت / ، كانت الزوائد مُلْحَقَةً أو للمدّ واللين<sup>(١)</sup> ، وذلك قولك في  $\frac{٢}{١١٣}$   
جعفر : جُفَيْر ، وفي قَمَطَر : قُمَيْطَر ، وفي درهم : دُرَيْهَم ، وفي عَلَبَط : عَلْبَيْط<sup>(٢)</sup> ، وفي جُلْجُل :  
جُلْجُل<sup>(٣)</sup> ، وفي زَهْلِق<sup>(٤)</sup> : زُهَيْلِق ، وفي عجوز : عَجِيز ، وفي رَغِيف : رُغَيْف ، وفي كتاب :  
كُتَيْب .

\*\*\*

واعلم أنّ ما كانت فيه الواو متحركة في التكبير زائدة مُلْحَقَةً أو أصلية فأنت في تصغيره  
بالبخيار :

إن شئت أبليت من الواو في التصغير ياءً للياء التي قبلها ، وهو أجود وأقيس .

وإن شئت أظهرت الواو ، كما كانت في التكبير متحركة ، وذلك قولك في أسود :  
أُسَيْد ، وفي أخول : أَحْيَل ، فهذا الأصملي . والزائدة تقول في قَسور : قُسَيْر ، وفي جدول : جُدَيْل  
وإن شئت قلت فيه كله : أسيود ، وقُسيور ، وجُدَيول ، وإنما استجازوا ذلك لما رأوا  
التصغير والجمع على منهاج واحد وكان جمع هذا إنما يكون : قَساور ، وجداول .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٦ « وأما فعيل فلما كان على أربعة أحرف وهو المثال الثاني ، وذلك نحو : جعفر ومطير وقولك في سطر : سيطر وفي غلام غليم فإذا كانت المدة أربعة أحرف صار التصغير على مثال فعيل تتركب جمع أو لم يتحركن اختلفت حركاتهن أو لم تختلف كما صار كل بناء عدة حروفه ثلاثة على فعيل تتركب جمع أو لم يتحركن ، اختلفت حركاتهن أو لم تختلف » .

(٢) رجل علبط وعلابط : ضبخم عظيم .

(٣) غلام جلجل وجلجل : خفيف الروح نشيط في عمله والجلجل : الجرم الصغير أيضاً .

(٤) الزهلق : الحمار السمين المستوى الظهر من الشحم أو الحمار الخفيف .

٢١٤ فَمَّا الْأَوَّلُونَ فَعَلِمُوا أَنَّ الْوَائِئِمَّا تَنْقَلِبُ لِلْيَاءِ الَّتِي قَبْلَهَا ، وَأَنَّ الْأَلْفَ لَا يُوجَدُ فِيهَا / مِثْلُ ذَلِكَ . وَالْوِزْنَ وَاحِدَ . وَالْقَلْبَ لَعَلَّةٍ تَوَجُّهُ . وَكُلُّ قَدْ ذَهَبَ مَدْهَبًا ، إِلَّا أَنَّ الْقَلْبَ أَقْبَسُ لَمَّا ذَكَرْتَ لَكَ<sup>(١)</sup>

فَإِنْ كَانَتْ الْوَائِئِمَّا سَاكِنَةً فِي التَّكْبِيرِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا الْقَلْبُ<sup>(٢)</sup> ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَا تَحَرَّكَتْ وَائِهِ الْوَجْهُ فِيهِ الْقَلْبُ . وَيَجُوزُ الْإِظْهَارُ لِتَحَرُّكِ الْوَائِئِمَّا . فَلَمَّا كَانَتْ الْمُتَحَرِّكَةُ الْوَجْهُ فِيهِ الْقَلْبُ لَمْ يَكُنْ فِي السَّاكِنَةِ غَيْرُهُ ؛ وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي عَجُوزَ : عَجِيزَ ، وَفِي عَمُودَ : عُمَيْدَ .

\* \* \*

وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ فِي ذَوَاتِ الْأَرْبَعَةِ زَائِدَةٌ يَبْلُغُ بِهَا الْخَمْسَةُ فِي الْعَدَدِ بِالْحَاقِ أَوْ غَيْرِ الْحَاقِ — فَإِنَّ تِلْكَ الزَّائِدَةَ تُحذفُ فِي التَّصْغِيرِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ وَائِئِمَّا رَابِعَةً أَوْ يَاءَ أَوْ أَلْفًا فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ . فَإِنَّهَا لَا تُحذفُ<sup>(٣)</sup> ، لِأَنَّهَا تَصِيرُ عَلَى مِثَالِ دُنَيْيَرٍ .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فَالْحذفُ لَازِمٌ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ عَلَى مِثَالِ دُرَيْيَمٍ . وَذَلِكَ

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٣٠ - ١٣١ . « وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي أَسُودَ : أَسِيدَ وَفِي أَعُورَ : أَعِيرَ وَفِي مَرُودَ : مَرِيدَ . . . وَاعْلَمْ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَظْهَرُ الْوَائِئِمَّا فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا وَهُوَ أَبْعَدُ الْوَجْهِينِ يَدْعَاهَا عَلَى حَالِهَا قَبْلَ أَنْ تَحْقُرَ . . . وَاعْلَمْ أَنَّ أَشْيَاءَ تَكُونُ الْوَائِئِمَّا ثَالِثَةً وَتَكُونُ زِيَادَةً فَيَجُوزُ فِيهَا مَا جَازَ فِي أَسُودَ وَذَلِكَ نَحْوُ : جَدُولَ ، وَقَسُورَ تَقُولُ : : جَدِيُولَ ، وَقَسِيُورَ ، كَمَا قُلْتُ : أَسُودَ . . . وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْوَائِئِمَّا حَيَّةٌ وَإِنَّمَا أَخْلَقْتُ الثَّلَاثَةَ بِالْأَرْبَعَةِ أَلَّا تَرَى أَنَّكَ إِذَا كَسَرْتَ هَذَا النِّحْوَ لِلْجَمْعِ تَثْبِتَ الْوَائِئِمَّا ، كَمَا تَثْبِتُ فِي أَسُودَ حِينَ قَالُوا : أَسَاوِدَ وَفِي مَرُودَ حِينَ قَالُوا مَرَاوِدَ وَكَذَلِكَ جَدَاوِلَ وَقَسَاوِرَ . »

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٣١ « وَاعْلَمْ أَنَّ مَنْ قَالَ : أَسُودَ فَإِنَّهُ لَا يَقُولُ فِي مَقَامٍ وَمَقَالٍ : مَقِيُومَ وَمَقِيُولَ لِأَنَّهَا لَوْ ظَهَرَتْ كَانَ الْوَجْهُ أَلَّا تَرَكَ فَإِذَا لَمْ تَظْهَرْ لَمْ تَظْهَرْ فِي التَّحْقِيرِ وَكَانَ أَبْعَدَ لَهَا . . . » وَقَالَ فِي آخِرِ الصَّفْحَةِ « وَأَمَّا وَائِئِمَّا عَجُوزَ وَجَزُورَ فَلِإِنَّهَا لَا تَثْبِتُ أَبَدًا وَإِنَّمَا هِيَ مَدَّةٌ تَبْعَتِ الْفَسْمَةَ وَلَمْ تَجْهَدْ لَتَلْحَقْ بِنَاءِ بِنَاءٍ أَلَّا تَرَى أَنَّهَا تَثْبِتُ فِي الْجَمْعِ إِذَا قُلْتُ : عَجَائِزَ ، فَإِذَا كَانَ الْوَجْهُ فِيهَا يَثْبِتُ فِي الْجَمْعِ أَنْ يَبْدَلَ فَهَذِهِ الْمِثَّةُ الَّتِي لَا تَثْبِتُ فِي الْجَمْعِ لَا يَجُوزُ فِيهَا أَنْ تَثْبِتَ . »

(٣) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٠٦ « وَأَمَّا فَعْمِيلُ فَلِكُلِّ مَا كَانَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ وَكَانَ الرَّابِعُ مِنْهُ وَائِئِمَّا أَوْ أَلْفًا أَوْ يَاءَ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ فِي مَصْبَاحَ : مَصْبِيِيحَ وَفِي قَنْدِيلَ : قَنْدِيلِ وَفِي كَرْدُوسَ : كَرِيدِيسَ وَفِي قَرْبُوسَ : قَرِيِيِسَ وَفِي حَمْصِيِيصَ : حَمِصِيِيصَ » وَقَالَ فِي ص ١١٣ « وَإِذَا حَقَرْتَ الْمَسْرُولَ فَهُوَ مَسِيرِيلُ لَيْسَ إِلَّا هَذَا لِأَنَّ الْوَائِئِمَّا رَابِعَةٌ وَلَوْ كَسَرْتَهُ لِلْجَمْعِ لَمْ تُحذفْ فَكَذَلِكَ لَا تُحذفُ فِي التَّصْغِيرِ فَإِذَا حَقَرْتَ أَوْ كَسَرْتَ وَافَقَ بَهْلُولًا وَأَشْبَاهَهُ . »



قولك في سُرَادِق : سُرَيْدِق ، لَأَنَّ الألف زائدة ، وفي جَعَنْزَل / جُعَيْفِل<sup>(١)</sup> ، لَأَنَّ<sup>٢</sup>  
النون زائدة ، وكذلك ما كان مثل ذلك .

وأما (معاوية) فمن بنات الثلاثة وسند شرح لك أحكامها لتقف عليها إن شاء الله .

\*\*\*

اعلم أَنَّ ذوات الثلاثة إذا لَحِقَتْهَا زائدتان مُسْتَوِيَتَان ، فَأُنت في الحذف بالخيار ، أَيُّهُمَا  
شُتَّ حذفت .

فإن كانت إحداهما مُلْحَقَةً لم يجز حذفها ، وحذفت الأخرى ، لَأَنَّ الملحق كالأصل . فإن  
كانتا مُلْحَقَتَيْنِ فَأُنت في حذف أَيُّهُمَا شُتَّ مُخَيَّر .

وإن كانتا غير مُلْحَقَتَيْنِ وإحداهما للمعنى ، حذفت التي ليست للمعنى ، وَأُبْقِيَت التي  
المعنى من أجلها يُعْلَم .

فأَمَّا ما استوت فيه الزيادتان فقولك في (حَبْنَطِي) : حَبِيطُ فاعلم ، وإن شُتَّ حَبِيطُ<sup>(٣)</sup> ،  
وذلك ؛ لَأَنَّهُ من الثلاثة ، والنون والألف فيه زائدتان مُلْحَقَتَانِ بِسَفَرَجَل . فإن حذفت النون  
قلت : حَبِيطُ ، وإن حذفت الألف قلت : حَبِيطُ ، وإن عَوِضْتَ فيمن حذف النون قلت :  
حَبِيطُ فاعلم ، وفيمن حذف الألف حَبِيطُ .

وكذلك جمعه : تقول : حبانط فاعلم ، وإن عَوِضْتَ قلت : حبانبط .

فإن حذفت النون قلت : حباط وإن / عَوِضْتَ قلت : حَبَاطِي ، فعل هذا يعجرى .

واو حَقَّرَتْ مِثْل (مُعْتَسِل)<sup>(٤)</sup> لقلت : مُعْتَسِلٌ . وإن عَوِضْتَ قلت : مُعْتَسِلٌ . لا يكون إلا

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٩ « وقول في جحنفل : جحيفل وإن شئت جحيفيل كما كنت قالاً ذلك لو كسرتة وإنما  
هذه النون زائدة كواو فدوكس وهي زائدة في جحنفل لأن المعنى العظيم والكثرة » .  
الجحنفل : الغليظ الشفة .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١١٥ « وكذلك حبنطى إن شئت حلفط النون فقلت حبيط وإن شئت حلفط الألف فقلت :  
حبيط ، وذلك لأنهما زائدتان ألحقنا الثلاثة ببنات الخمسة وكلاهما بمنزلة ما هو من نفس الحرف فليس واحدة الحلف ألزم لما منه  
للأخرى » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وإذا حقرت مستهما قلت : مسيمع ومسيمع تجر به مجرى ميسل تحذف الزوائد كما كنت  
حاذلها في تكسيره للجمع لو كسرتة » .

ذلك ، لأن الميم والتاء زائدتان ، والميم للمعنى ، ألا ترى أنك لو قلت : مُغتسل كان مؤدياً للمعنى . فالميم لا تحذف .

فإذا حُذِرَتْ (مُعاوية) فيمن قال : أُسيّد قلت : مُميّة . وكان الأصل مُميّة . ولكنهم إذا اجتمعت ثلاث ياءات في بناء التصغير حُذِفَتْ<sup>(١)</sup> الياء المعتلة لاجتماع الياءات .

ومن قال في أسود : أُسيّد قال في تصغير معاوية : مُعيوية ، لأنه يحذف الألف فيصير مُعيوية ، ولا تجتمع الياءات فيلزمك الحذف<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

فأما ما ذكرت لك تماماً يُحذف لاجتماع الياءات فقولك في تصغير عطاء : عَطَى فاعلم ، لأنك حذفت ياء والأصل : عَطِيّ فصار تصغيره كـتصغير ما كان على ثلاثة أحرف<sup>(٣)</sup>.

فعلى هذا تقول في تصغير (أخوى) : أحي<sup>(٤)</sup> فاعلم على قولك : أُسيّد ، ومن قال : أُسيّد قال : أحيّ فاعلم .

(١) . يحسن أن يكون : حذفوا ليكون هناك رابط لجملة الخبر أو يقال : ولكنه فيكون الضمير ضمير الشأن فيستغنى عن الرابط .

(٢) . في سيبويه ج ٢ ص ١٣١ - ١٣٢ « وأما (معاوية) فإنه يجوز فيها ما جاز في أسود لأن الواو من نفس الحرف وأصلها التحريك وهي تثبت في الجمع ألا ترى أنك تقول : معاو . »

(٣) . في سيبويه ج ٢ ص ١٢٦ « ومن ذلك أيضاً عطاء وقضاء ورشاء تقول : عطى وقضى ورشى لأن هذا البدل لا يلزم . . » وقال في ص ١٣٢ « وأعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخر الحروف ويصير الحرف على مثال فعيل ويمجرى على وجوه العربية وذلك قولك في عطاء : عطى وقضاء : قضى : وسقاية : سقى وإداوة : أدية وفي شواية شوية . . » وانظر الكامل ج ٣ ص ١٩٣ .

(٤) . في سيبويه ج ٢ ص ١٣٢ « وكذلك (أخوى) إلا في قول من قال : أسود ولا تصرفه لأن الزيادة ثابتة في أوله ولا يلتفت إلى قلته ، كما لا يلتفت إلى قلة يضع وأما عيسى فكان يقول أحي ويصرف وهذا خطأ لو جاز ذا لصرفت أصم لأنه أخف من أحمر وصرفت رأس إذا سميت به ولم تهز فقلت : رأس .

وأما أبو عمرو فكان يقول : أحي ولو جاز ذا لقلت في عطاء عطى . . وأما يونس فقله هذا أحي . وهو القياس والصواب » انظر شرح الرضى للشافية ج ١ ص ٢٣١ - ٢٣٤ .

/ ونقول في تصغير (عُثُول) : عُثِيلٌ فاعلم ، لأن فيه زائدتين : الواو وإحدى اللامين .  $\frac{2}{17}$   
والواو أحقُّ عندنا بالطرح ، لأنها من الحروف التي تزداد . واللام مضاعفة من الأصول . وهما  
جميعا للإلحاق بمثل جرّ دخل .

وكان سيبويه<sup>(١)</sup> يختار عُثِيلٌ ، وعُثِيُول فيمن قال : أُسَيُود ، ويقول : هي مُلْحَقَةٌ ، وهي  
أَبْنَةُ من الطَّرَف . وقد يجوز ما قال . ولكن المختار ما ذكرنا ، للعلّة التي شرحنا .

= وقال المبرد في الكامل ج ٣ ص ١٩٣ - ١٩٤ « ونقول في تصغير أحوى : أحيى في قول من قال في أسود : أسيد وهو  
الوجه الجيد . . . »

ومن قال في تصغير أسود : أسيرد . . قال في تصغير أحوى أحيو . »

وصريح كلام المبرد في المقتضب والكامل أنه اختار في تصغير ( أحوى ) ما اختاره سيبويه وهو أحيى بقلب الواو ياء ومنع  
الصرف .

والسيرا في ينسب إليه أنه أبطل رد سيبويه بأصم وقال لأن أصم لم يذهب منه شيء لأن حركة الميم الأولى قد أُلقيت على الصاد  
ثم أخذ يرد على المبرد فقدمه . انظر تعليق السيرا في هامش سيبويه ج ٢ ص ١٣٢ ولم يتناول نقد المبرد لكتاب سيبويه هذه المسألة .

( ١ ) في سيبويه ج ٢ ص ١١٢ « وإذا حقرت ( عثول ) قلت عثيل وعتييل لأنك لو جمعت قلت : عثول وعتاويل وإنما  
صارت الواو تثبت في الجمع والتحقير لأنهم إنما جأوا بهذه الواو لتلحق بنات الثلاثة بالأربعة فصارت عندهم كشين قرشب وصارت  
اللام الزائدة بمنزلة الباء الزائدة في قرشب فحذفها كما حذفوا الباء حين قالوا قرشب فحذفوا ما هو بمنزلة الباء وأثبتوا ما هو بمنزلة  
الشين وكذلك قول العرب وقول الخليل . »

\*\*\*

تناول نقد المبرد لكتاب سيبويه هذه المسألة فقال :

قال محمد : وهذا غلط من قبل أن الواو زائدة واللام مثلها والواو أولى بالحذف لأنها من حروف الزيادة واللام إنما هي من  
حروف التضعيف وليس هكذا قرشب وأنت غير في حذف أيهما شئت إلا أن حذف الواو في قولك : عثيل أجود وهذا قول أبي  
عُثَان .

ورد على المبرد ابن ولاد بقوله :

قال أحمد : وهذا نقض لرده عليه في مقنعنس لأنه جعل الميم أولى بالحذف من السين لأن السين عنده ملحقة وهو يقول :  
إن الراء في عسر أولى بالحذف من الميم فيقول في محمر محمير وفي محار محمير وكذلك الدال من مقدم فهو يحمل الميم أولى بأن يبق  
في الكلمة ويحذف المضاعف ويحذف الملحق للمضاعف ، فينبغي أن يحذف الملحق للميم لأنه يحذف لما ما هو أولى منه .

وأما قوله : إنه غير في حذف أيهما شاء فليس الأمر كذلك إنما يحذف أيهما شاء إذا استوت الزيادة كما كزيادتي قلنسوة وأما  
إذا كانت إحداها أولى من الأخرى أبقينا التي هي أولى كزيادة توجب في الكلمة معنى وأخرى للحشو فتكون التي توجب المعنى أولى  
بالإبقاء والتي للحشو أولى بالإلقاء .

الانتصار ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

ومن عَوْض على قول سيبويه قال : عُشِيلٌ وَعُشَيْلٌ ، وعلى قولنا : عُشَيْلٌ فهذا وجهُ هذا .

\* \* \*

واوَحَقَّرت مثال مفتاح، وقنديل، وشِملان لم تحذف شيئا ، وكُنيت قائلًا : قُنْدِيلٌ ، ومُفَيِّيحٌ ، وشُمَيْلِيلٌ<sup>(١)</sup> ، وذلك لأنَّك كنت قائلًا لو عَوَّضت في مثل سفرجل : سُفَيْرِيج . فأنت - إذا أتيت بها فيما لم تكن فيه - أخرى ألا تحذفها فيما هي فيه أو ما تكون بدلاً منه . وإنما تثبت في هذا الموضع ، لأنَّه موضع تلزمه الكسرة ، والياء إنما هي حرف لين ، فدخلت بدخول ما هو منها / وهو الكسرة ، وكذلك الجمع للدوات الأربعة إنما يعجزرى تصغيره في كلِّ شيء ، فيجزيان فيه على قياس واحد فيما جاوز الثلاثة .

---

— وفي شرح الرضى للشافية ج ١ ص ٢٥٤ وإذا كان السماع عن العرب على ما ذكر سيبويه مع أنه يفتنه قياس ما فلا وجه لما قال المبرد لمجرد القياس .

وأقول : إن سيبويه رجح إلى هذا القياس في تصغير عَفْنِجِج فقال في ج ٢ ص ١١٢ : « وتقول في تحقير عَفْنِجِج عَفْنِجِج وعَفْنِجِج تحذف النون ولا تحذف من اللامين لأن هذه النون بمنزلة واو غنودن وياء خفديد وهي من حروف الزيادة والجم هنا المزيدة بمنزلة الدال المزيدة في غنودن وخفديد وهي بمنزلة ما هو من نفس الحرف لأنها ليست من حروف الزيادة إلا أن تضاعف ، العثول : الكثير اللحم الرخو ، وهو أيضاً الكثير شعر الجسد والرأس .

(١) مضى في ص ٢٤٤ .

## هذا باب

### تحقير بنات الخمسة

اعلم أنَّك إذا صغرت شيئاً على خمسة أحرف كلها أضلُّ فإنَّك لا تحذف من ذلك إلا الحرف الأخير ؛ لأنه يجرى على مثال التحقير ، ثم تَرْتَدِّع عنده . فإنَّما حذفنا الذي يخرج من مثال التحقير<sup>(١)</sup> ؛ وذلك قولك في سَفَرَجَل : سَفَيْرَج ، وفي شَمَرْدَل : شُمَيْرِد ، وفي جَحْمَرِش : جَحْمِير ، وفي جَرْدَحَل<sup>(٢)</sup> : جُرْدِيح . وكذلك إن كانت في ذوات الخمسة زائدة حذفنا ، ثم حذفنا الحرف الأخير من الأصول حتى يصير على هذا المثال ؛ وذلك قولك في عَضِرْفُوط<sup>(٣)</sup> : عَضِيرِف ، وفي عَنْدَلِيلِب : عَنْدِيلِل ، وفي قَبْئَثَرَى : قَبْنَيْث . / والعِوضُ في هذا كله جائز ؛  $\frac{2}{19}$  وذلك قولك : قَبْنَيْث ، وعَضِيرِف . وكذلك كلُّ ما حُذِفَ منه . فهذا قياس هذا الباب .

ومن العرب من يقول في الفرزدق : فريزق . وليس ذلك بالقياس ، إنما هو شبيه بالغلط<sup>(٤)</sup>

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٦ . باب تصغير ما كان على خمسة أحرف . .

وذلك نحو : سفرجل وفرزدق وقبئري وشمردل وجحمرش وصهلقي فتحقير العرب هذه الأسماء سفيرج وفريزق وشميرد وقيمت وصهيل .

وقال في ص ١٢١ « باب تحقير بنات الخمسة - زعم الخليل أنه يقول في سفرجل سفيرج حتى يصير على مثال فعمل وإن شئت قلت سفيرج وإنما تحذف آخر الاسم لأن التحقير يسلم حتى ينتهي إليه ويكون على مثال ما يحقرون من الأربعة . . » .  
(٢) جردحل : جمل غليظ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٢١ « واعلم أن كل زائدة لحقت بنات الخمسة تحذفها في التحقير فإذا صار الاسم خمسة ليست فيه زيادة أجرته مجرى ما ذكرنا من تحقير بنات الخمسة وذلك قولك في عضر فوط عضيرف كأنك حقرت عضر ف وفي قدعمل قديم وقذيل فيمن قال فريزق . . وكذلك الخزيميلة تقول خزيمة ولا يجوز خزيمة لأن الباء ليست من حروف الزيادة » .  
العصفرة : ذكر العطاء . القمثرى : الجمل الضخم .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٢١ « وقال بعضهم فريزق لأن الدال تشبه التاء والتاء من حروف الزيادة والدال من موضعها . . » .  
وكذلك عدرئق . . ولا يجوز في جحمرش حذف الميم وإن كانت تزداد . فهذان قولان والأول أقبس .  
الجحمرش : المعجوز ، الشمردل : السريع من الإبل والفق الحسن الخلق .

وذلك لأنّ التاء من حروف الزيادة ، والدال من موضعها . فلما كانت طَرَفًا ، وكانت أشبه ما في الحرف بحروف الزيادة - حذفتها .

ومن قال هذا قال في جمعه : فرازق . والجيد : فرازد وفُرَيْزِدْ ؛ لأنّ ما كان من حروف الزيادة وما أشبهها إذا وقع أصلياً فهو بمنزلة غيره من الحروف .

ومن قال : فُرَيْزِقْ لم يقل في جَحْمَرِش : جُحَيْرِش ، وإن كانت الميم من حروف الزيادة لبعدها من الطرف . ولكنه يقول في مثل شَمْرَدَل : شُمَيْرِد . وإن كان هذا أبعد ، لأنّ اللام من حروف الزيادة .

## هذا باب

### تصغير الأسماء المبنية من أفعالها

/ اعلم أنك إذا حقّرت (مضروباً) قلت : مُضَيَّرِيب . لا تحذف منه شيئاً ؛ لأنّ الواو رابعة .  $\frac{2}{21}$   
وقد تقدّم القول في هذا وأنت لست تحذف إلا مضطراً .

فإن حقّرت (مُدْحَرَجاً) أو (مُدْخَرَجاً) قلت : دُخَيْرِج ؛ لأنّ الميم زائدة ، وليس ها هنا من حروف الزيادة غيرها .

فإن حقّرت مثل (مُنْطَلِق) قلت : مُطَلِيق<sup>(١)</sup> . تحذف النون ولا تحذف الميم ، وإن كانتا زائدتين ، لأنّ الميم للمعنى ؛ ألا ترى أنك إذا جاوزت الثلاثة أدخلت الميم على كلّ فاعل ومفعول ، وتدخل على المنعول من الثلاثة واسم الزمان ، والمكان ، والمصدر ، كقولك : سرت مَسِيرًا ، وأدخلته مُدْخَلًا كَرِيمًا ، وهذا مَضْرِبُ زيد ، ومَدْخَلُ زيد .

فإن حقّرت مثل (مُقْتَدِر)<sup>(٢)</sup> قلت : مُقَيِّر . تحذف التاء من مفعّل ؛ كما حذفت النون من منفعل ؛ لأنّ العنة قد خرجت على مثال التصغير . فلا بُدَّ من حذف الزيادة .

والعوض / - في جميع هذا جائز ، لأنّك قد حذفت منه . نقول في منطلق إذا عوضت :  $\frac{2}{21}$   
مُطَيِّلِيق ، وفي مقتدر : مُقَيِّدِير .

فإن حقّرت مثل (مُقَاتِل) قلت : مُقَيِّتِل ، تحذف الألف ، وإن عوضت قلت : مُقَيِّتِيل .

فإن حقّرت مثل (مُسْتَضْرِب) قلت : مُضَيَّرِب ، ومضيريب<sup>(٣)</sup> ، تحذف التاء والسين ، ولا تحذف الميم ؛ لما ذكرت لك .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وتقول في منطلق : مطليق ومطليق لأنك لو كسرته كان بمنزلة منقلع في الحذف والعوض »

(٢) تقدم في ص ٢٤٥ تصغير منقلع .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وكذلك مستزاد تحفيرة مزيد لأنه مستعمل فهذه الزيادات تجري على ما ذكرت لك » .

وكذلك ما كان من (مُفْعُولِ) مثل مُفْعُودِن . تحلف الواو وإحدى الدالين ، فتقول :  
مُعِيدِن<sup>(١)</sup> ، وَمُعِيدِينَ . ولا تحلف الميم ، لأنها للمعنى .

وكل ما كان على شيء من الأبنية فهذا قياسه .

وتقول في مثل (مُخَمَّر) : مُخَيِّمِر<sup>(٢)</sup> . تحلف إحدى الراعين .

وكذلك تقول في تصغير (مُخَمَّر) : مُخَيِّمِر . تحلف إحدى الراعين ، ولا تحلف الألف  
لأنها رابعة ، ولو حذفها لم يكن بد من حذف إحدى الراعين ليكون على مثل التصغير والجمع  
على ذلك . تقول : مَحَايِر في مُخَمَّر ، وَمَحَايِير في مُخَمَّر<sup>(٣)</sup> .

وتقول في مثل (مُقَشَّعِر) : قُشَّيْعِر ، وقُشَّيْعِر إن عوّضت / تحلف الميم وإحدى الراعين ،  
لأن الحرف يبقى على أربعة ، فلو حذف غير الميم كنت حاذفاً من الأصل تاركاً الزيادة ،  
فتخرج إلى مثال تصغير مدحرج .

٢  
٥٢٢

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وتقول في مفْعُودِن إن حلفت الدال الآخرة كأنك حققت مفْعُودِن لأنها تبق  
خمسة أحرف رابعتها الواو فتصير بمنزلة جهلول وأشباه ذلك .

وإن حلفت الدال الأولى فهي بمنزلة جوالق كأنك حققت مفْعُودِن » .

وأقول : الأولى هنا حذف الدال الثانية ، لأنه كلما قل الحذف لم يصلح غيره . وسينص على ذلك المبرد وسيبويه ، انظر  
ص ٢٥٦ من هذا الجزء المطبوع .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وتقول في محمر : محييمر ومحيمر كما حققت مقدماً لأنك لو كسرت محمراً للجمع اذهبت  
إحدى الراعين لأنه ليس في الكلام مفاعل » .

صرح المبرد بجمع محمر ، ومحمار جمع تكسير ويقول سيبويه هنا : لو كسرت محمراً للجمع وقال أيضاً في هذه الصفحة :  
لو كسرت ( منطلق ) . لو كسرت ( مستمع ) ولكنه في ج ٢ ص ٢١٠ يمنع تكسير الوصف المبدوء بالميم اسم فاعل أو اسم  
مفعول .

(٣) المبرد جمع نحو محمر ومحمار جمع تكسير وقال في ص ٥٤٩ من الأصل مياسير ، ومياقين ( جمع موسر ، وموقن ) .  
وترى سيبويه يمنع تكسير الأوصاف المبدوءة بالميم سواء كانت اسم فاعل أو مفعول قال في ج ٢ ص ٢١٠ : « والمفعول نحو  
مضروب : مضروبون . . وكذلك مفعول ، ومفعول . . » .

والنظر شرح بالت سعاد لابن هشام ص ٤٠ - ٤٦ .

والظاهر أن ابن مالك لا يمنع ذلك بدليل قوله : « والسين والتاء من كستدح أزل » وغير ذلك .

في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وتقول في محمار محييمر ولا تقل محييمر لأن فيها إذا حلفت الراء ألفاً رابعة فكأنك حققت محمار »



وكذلك (مُطْمِئِنٍّ) . تقول : طُمِئِنُّ ، وطُمِئِنُّ (١) ، إن عَوَّضْتَ . وتقول في مثال (مُحَرَّنَجِم) حَرَّنَجِم ، وحرَّنَجِم إن عَوَّضْتَ . فتحذف الميم والنون لأنهما زائدتان ، ولا تجد من ذلك بُدْأ ، لأنه يبقى على أربعة أحرف .

وكان سيبويه يقول في تصغير (مُقَنَّسٍ) : مُقَنَّسٌ ومُقَنَّسٌ (٢) . وأيس القياس عندي

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٠ « وإذا حقرت مقشرا أو مطمئا حذفت الميم وإحدى النونين حتى يصير إلى مثال ما ذكرنا ولا بد لك من أن تحذف الزائدتين جميعا ، لأنك لو حذفت إحداهما لم يبق ما يبق على مثال فاعل ولا فاعيل . . . وذلك تولك في مقشور قشير وفي مطمئن طمين » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١١٢ « فأما مقننس فلا يبقى منه إذا حذفت إحدى السينين زائدة خامسة ثبتت في تكسيرك الاسم للجميع والتي تبقى هي النون ألا ترى أنه ليس في الكلام مفاعل » .

\* \* \*

وهذه المسألة ما تناوله نقد المبرد لكتاب سيبويه :

علق على قول سيبويه : « وإذا حقرت مقننسا قلت : مقنن تحذف النون وإحدى السينين » بقوله :

قال محمد : وهذا خطأ وهو نقض قوله فيها عليه أصل التغيير عنده وذلك أن الملحق عنده بمنزلة الأصل وعند جميع النحويين وهو يعلم أن سين مقننسن الزائدة ملحقة بجميع محرنجيم ولذلك لم تدغم فيها التي قبلها وقد أوجب في تصغير محرنجيم حذف الميم إذ لم يكن بعدها إلا أصل فكذلك يلزمه فيها كان بمنزلة الأصل أن يقول قميس وهو القياس اللازم .

وقد رد عليه ابن ولاد في الانتصار بقوله :

قال أحمد : وقد زعم محمد في مسألة ذكرها هو بعد هذه المسألة ما ينقض ما ذكره هنا وغلط في المسألتين جميعا وذلك أنه زعم في عثول أن حذف الواو الملحقة أولى من حذف اللام المكررة عن الأصل وقال في تصغيره عثيل وهو مع هذا يزعم أن واو عثول كشين قرشب فترك اللام الزائدة التي هي مكررة عن الأصل وحذف الواو التي في موضع شين قرشب ورأى ذلك أولى بالحذف وقال هي زائدة والزائد أولى بأن يحذف فحصلنا عليه هذا القول ثم رأيناه قد وافق في أن حذف الدال من مقدم وهي مكررة عن الأصل أولى من حذف الميم فقال فيه مقيد ، لأن العرب قالت : مقدم فأثبتت الميم وحذفت الدال ورأت أن إبقاء الميم أولى من إبقاء ما كان مكررا عن الأصل لأن المكرر عن الأصل كالحشو والميم زيدت في الأول لمعنى فكان إبقاء ما زيد لمعنى أولى من إبقاء ما كان حشوا في الكلمة فإذا كان يزعم أنه يحذف الملحق ويبقى المكرر فقد صار المكرر أولى وصارت الميم أولى من المكرر عنده وكذلك هي عند العرب فكيف جاز أن يحذف الميم في مقننس ويبقى السين ؟ وهو يحذف المكرر للميم ويحذف الملحق للمكرر وهذا كلام متناقض بعيد من الصواب .

والذي عليه كلام العرب بما لا يختلف أن الميم أولى من الملحق لأن فيها معنى وليس في الملحق معنى في البناء والملحق أولى من المضاعف الذي ليس بملحق لأن ذلك جرى مجرى الأصل . . .

الانتصار ص ٢٥٣ - ٢٥٥

ما قال ؛ لأن السين في مقعنيس مُلحقة ، والملحق كالأصل . والميم غير مُلحقة . فالقياس :  
قُعْنِيس وقُعْنِيس ، حتى يكون مثل حُرَيْجَم وحُرَيْجَم .

---

= ليس في كلام المبرد تناقض فهو يؤثر بقاء التكرير الذي للإلحاق سواء كان معه زائد آخر للإلحاق نحو مشول أم زائد دل على المعنى كما في نحو : مقعنيس . أما التكرير الذي ليس للإلحاق فيحذف إن كان معه زائد دل على المعنى نحو : محمر ومقدم .

في الخصائص ج ٢ ص ٤٧٨ « في قولهم : خفاف ( جمع خنثي ) تقوية لقول سيويه في تحقير مقعنيس وتكسيره مقاص ومقيس فأعرفه فإنه قوي في بابه » وانظر ج ٢ ص ٦٢ وجه التقوية : إنه حذف الحرف المكرر وهو القاف وأبقى النون وهي زائدة غير مكروية وقال الرضى في شرح الشافية ج ١ ص ٢٥٩ قول سيويه أولى لأن السين وإن كانت للإلحاق بالحرف الأصل وتضعيف الحرف الأصل لكنها طرف إن كانت الزائدة هي الثانية أو قريبة من الطرف إن كانت هي الأولى والميم لها قوة التصدر مع كونها مطردة في إفادة معنى .

## هذا باب

ما لحقته زائدتان : إحداهما مُلْحَقَةٌ والأخرى غير مُلْحَقَةٍ

وذلك قولك : ثمانٍ وثمانٍ

اعلم أنك إذا حقّرت ثمانية وعلائية ، فإنّ أقيس ذلك / - وأجودّه أن تقول : ثُمَيْنِيَّةٌ ،  $\frac{2}{073}$  وَعَلَيْنِيَّةٌ ، وذلك لأنّ الياء فيهما مُلْحَقَةٌ<sup>(١)</sup> واقعةٌ في موقع المتحرّك . والألف غير مُلْحَقَةٌ ولا يقع في موضعها إلّا حرف مدّ ، فإنّما هي بمنزلة ألف عُدَافِرَةٍ<sup>(٢)</sup> ، والياء بمنزلة الراء . فلما ، لم يجز في عُدَافِرَةٍ إلّا عُدَيْنِفِرَةٍ ، فكذلك يجب فيما ذكرت لك .

وقد أجازوا ثُمَيْنِيَّةً ، وَعَلَيْنِيَّةً ، واحتجّوا بأنّهما زائدتان ، وقالوا : الأولى وإن لم تكن مُلْحَقَةٌ فهي بعيدة من الطرف . وهو وجه رديء . كما أنّ قلنسوة لما كانت في وزن قَمَحْدُودَةٍ كانت

---

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٦ « وإذا حقّرت علائية أو ثمانية أو عفارئة فأحسنه أن تقول : عَفِيرِيَّةٌ وَعَلَيْنِيَّةٌ وَثُمَيْنِيَّةٌ من قبل أن الألف ههنا بمنزلة ألف عُدَافِرٍ وصباح . وإنما مد بها الاسم وليست تلحق بناء ببناء والياء لا تكون في آخر الاسم زيادة إلا وهي تلحق بناء ببناء » .

\* \* \*

وقد ردد الرضى في شرح الشافية ج ١ ص ٢٥٧ هذا الكلام فقال : إن ياء ثمانية وعلائية للالحاق .

ولست أدري كيف يكون نحو ثمانية وعلائية ملحقا ؟ والمعروف أن بناء فاعل وفعالة مختص بالجمع فلا يكون مظه في المفردات .

فليس لنا في مفردات العربية بناء يلحق به نحو ثمانية وعلائية ويقول الرضى : إن الياء في مقام الحرف الأصل في نحو ملائكة . وفي كتب الصرفين نصوص كثيرة صريحة في أنه لا بد في الإلحاق من وجود بناء يلحق به وإذا لم يوجد هذا البناء كانت الزيادة لتكثير حروف الكلمة وليست للالحاق .

انظر الخصائص ج ١ ص ٣١٨ - ٣١٩ والمنصف ج ١ ص ١٧٨ وابن يعيش ج ٦ ص ١٤٠ ، ج ٩ ص ١٤٧ والمختصر ج ١ ص ٩٧ والمغنى في تصريف الأفعال ص ٦٩ - ٧١ .

وما أظن أحدا يستسيغ إلحاق المفرد بالجمع وما فائدة الإلحاق حينئذ ؟

(٢) المدافرة : الناقة الشديدة .

النون بحذاء الأَصْلَى والواو بحذاء الواو الزائدة ، فكان قَلْبَيْنِسةً أَقْبَسَ من قَلْبَيْنِية<sup>(١)</sup> . فهذا مَجْرَى هذا .

واعلم أَنَّهُ كُلُّ ما كانت فيه زائدتان إذا حذفت إحداهما ثبتت الأُخرى ، لم تحذف غيرها ، وذلك نحو : عَيْطُموز ، وَعَيْطُموس . تقول : إذا حَقَرْتَ : عُضَيْمِيز ، وَعُطَيْمِيس ؛ لأنَّك لو حذفت الواو لاحتجت أن تحذف الياء ليكون على مثال التصغير . وأنت إذا حذفت / الياء وَخَذَها لم تحتج إلى حذف الواو ؛ لأنَّها تقع رابعةً ، فيصير تحقيره مِثْلَ تحقير سُرحوب ، وقِنْدِيل . فكلُّما قل من الحذف<sup>(٢)</sup> لم يصلح غيره ؛ ألا ترى أَنَّك أو جمعت لم تقل لإعطاميس ، وعضاميز ، وسراحيب ؟ فعلى هذا فأَجْر هذا الباب<sup>(٣)</sup> .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٥ « وذلك نحو قلبينة إن شئت قلت : قلبينة وإن شئت قلت قلبينة ، كما فعلوا ذلك حين كسروا للجمع فقال بعضهم : قلانس وقال بعضهم : قلاس وهذا قول الخليل » .

وقد سوى المبرد بين الزيادتين ولم يرجح وجهاً على آخر في الجزء الأول ص ١١٩ والجزء الثاني ص ٢٣٤ المقسودة : العظم الناقء فوق القفا خلف الرأس .

(٢) المناسب حذف (من) أو يقول : وكل ما

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١١٩ « وتقول في عيطوس : عطيميس ، كما قالوا عطاميس ليس إلا لأنها تبقى واوا رابعة إلا أن يضطر شاعر كما قال غيلان :

فقد قربت ساداتها الروائسا والبكرات الفسج المطاسا

وكذلك عيطسوز عضيميز لأنك لو كسرتة للجمع لقلت : عضاميز » .

العيطسوس : التامة الخلق من الإبل والنساء والمرأة الجميلة .

الميطسوز : المجوز والناقة الضخمة والصخرة الطويلة العظيمة .

## هذا باب

ما يُحَقَّرُ على مثال جمعه  
على القياس لا على المستعمل<sup>(١)</sup>

وذلك قولك في تحقير دائِق : دَوَيْق ، وطابِق : وطَوَيْق ، وخاتم : وخَوَيْم . ولا تلتفت  
إلى قولهم : خواتيم ، ودَوَانِيق ، وطَوَابِيق ؛ لأنَّ الجمع على الحقيقة إنما هو دَوَانِق ، وخَوَاتِم ،  
وطَوَابِق ؛ كما تقول في تَابِل<sup>(٢)</sup> : تَوَابِل ، وفي فارس : فَوارس . وعلى هذا قال الشاعر :

\* وَتُتْرَكُ أَمْوَالُ عَلَيْهَا الْخَوَاتِمُ<sup>(٣)</sup> \*

فَأَمَّا دَوَانِيقُ فَإِنَّ الْيَاءَ زِيدَتْ لِلْمَدِّ فِي تَكْسِيرِهِ ؛ كما تُزَادُ حُرُوفُ / المَدِّ فِي الْوَاحِدِ . وكذلك  $\frac{٢}{٥٢٥}$   
طَوَابِيق .

---

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٠ « باب ما يحقر على تكسيرك إياه لو كسرتَه لجمع على القياس لا على التفسير لجمع على  
غيره — وذلك قولك في خاتم : خَوَيْم ، وطابق : طَوَيْق ، ودائق دَوَيْق والذين قالوا : دَوَانِيق ، وخَوَاتِم ، وطَوَابِيق إنما  
جعلوه تكسير فاعال وإن لم يكن من كلامهم ؛ كما قالوا : ملامح والمستعمل في الكلام لحة ، ولا يقال : ملحمة غير أنهم قد  
قالوا خاتام حدثنا بذلك أبو الخطاب وسعنا من يقول من يوثق به من العرب : خَوَيْم فاذا جمع قال : خَوَاتِم . . »  
(٢) التابل : من أضرار الطعام .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١١٠ « وزعم يونس أن العرب تقول أيضاً : خَوَاتِم ودَوَانِق وطَوَابِق على فاعل كما قالوا :  
قَابِل وتَوَابِل » .

وفي الخصائص ج ٢ ص ٤٩٠ يجوز أن يكون جمع خاتم أى آثار الخواتم ويجوز أن يكون جمع ختم ومثله في الخصص  
ج ١٠ ص ١٠٨

والبيت للأعشى من قصيدة يهجو فيها يزيد بن مسهر الشيباني ، وقوله :

فَأَقْسِمُ إِنَّ جَدَّ التَّقَاطِعِ بَيْنَنَا لَتَصْطَفِقَنَّ يَوْمًا عَلَيْكَ الْمَسَاتِمُ

يقبلن حراماً ما أحلَّ برَبَّنَا وَتُتْرَكُ أَمْوَالُ عَلَيْهَا الْخَوَاتِمُ

والمنى : أن جد التقاطع بيننا لتقتل خلفاً أموالك التي تتر بها عليها الخواتم ولتجتمع عليك النساء في مآتمك يتدبكن  
لألمحت يقتلن : حرام ما أحل بسيدنا .

انظر الديوان ص ٧٧ - ٨١

فَأَمَّا خَوَاتِيمُ فَلِإِنَّهُ عَلَى قِيَاسٍ مِنْ قَالَ : خَاتَامٌ ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

أَعَزُّ ذَاتِ الْمِثْزَرِ الْمُنْشَقُّ أَخَذَتْ خَاتَمِي بِغَيْرِ حَقٍّ<sup>(١)</sup>

فإذا احتاج شاعر إلى زيادة حرف المد في هذا الضرب من الجمع جاز له ؛ للزوم الكسرة ذلك الموضع . وإنما الكسرة من الياء . قال الشاعر :

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصِّيَارِفِ<sup>(٢)</sup>

---

(١) في الكامل ج ٥ ص ٢٥٢ - ٢٥٣ « ونظيره من الكلام سابط وخاتام .

قال الراجز :

يأى ذات الجسورب المنشق أخذت خاتمي بنير حسق

قال أبو الحسن : يقال : خاتم على وزن دائق وخاتم على وزن ضارب وخيتام على وزن ديان وخاتام على وزن سابط « وانظر شواهد الشافية ص ١٤١

وفي اللسان ( غم ) روى الراجز هكذا :

يا هند ذات الجسورب المنشق أخذت خيتامي بنير حسق

ويرى خاتمي :

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠ « وربما ملوا مثل مساجد فيقولون : مساجيد ومناير شبهوها بما جمع على غير واحد في الكلام » ثم أنشد البيت :

وفي الخزانة : ذكر أبو الحسن بن كيسان أنه قد قيل في بعض اللغات درهام قال : فيكون على هذا تصحيح الجمع .

وذكر البيت المبرد في الكامل ج ٣ ص ٨٨ وجعل الياء حرف إشباع من الكسرة .

كل ما رددته فقد نفيت . الهاجرة : وقت اشتداد الحر - التقداد : من نقد الدراهم ، وهو التمييز بين جيدها ورديتها .

وصف ناقته بسرعة السير في الهواجر فيقول : إن يديها لشدة وقها في الحصى ينفيانه ، فيقرع بعضه بعضا ، ويسمع له صوت كصوت الدراهم إذا انتقدتها الصيرى . وانظر الخزانة ج ٢ ص ٢٥٥ - ٢٥٦ وشرح الحماسة ج ٤ ص ٣٧٧ والبيت في ديوان الفرزدق مفردا ص ٥٧٠ .

## هذا باب

ما كان على أربعة أحرف مما آخره حرف تانيث

اعلم أنه ما كان من ذلك فإن ثلثه يُترك مفتوحاً ؛ لثلاثاً تنقلب ألف التانيث . وذلك قولك في حُبلى : حُبَيْلى<sup>(١)</sup> ؛ لأنه لو قيل فيها كما قيل في جعفر : جُعَيْفِر - لصارت الألف ياء فلهبت علامة التانيث .

وكذلك تقول في دِفلى : دُفَيْلى<sup>(٢)</sup> ، وفي دنيا : دُنَيّا .

فإن كانت الألف زائدة لغير التانيث انكسر ما قبلها / وانقلبت ياء . وذلك قولك في  $\frac{٢}{٥٢٦}$  أَرْطى : أَرْيَط<sup>(٣)</sup> ؛ لأنَّ أَرْطى مُلْحَقٌ بجعفر ، وليست ألفه للتانيث . ألا ترى أنك تقول في الواحدة : أَرْطاة ؟ فلو كانت الألف للتانيث لم تدخل عليها هاء التانيث ؛ لأنه لا يدخل تانيث على تانيث .

وتقول في مِرْزى : مُعَيْرِ<sup>(٤)</sup> فاعلم ، وهكذا كل ما كانت ألفه للتانيث .

\* \* \*

فأما الهاء فإنها بمنزلة اسم ضم إلى اسم ؛ ألا ترى أنها تدخل على المذكر ، فلا تُغَيَّرُ ببناءه ؟ فإنما الباب فيها أن يُصَغَّرَ الاسم من أى باب كان على ما يجب في مثله ، ثم تأتي بها ؛ وذلك

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٧ « باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ، ولحقته الزيادة للتانيث ، فصارت عدته مع الزيادة أربعة أحرف . »

وذلك نحو حبل وبشرى وأخرى تقول : حبيب وبشرى وأخبرى ، وذلك أن هذه الألف لما كانت ألف تانيث لم يكسروا الحرف بعد ياء التصغير وجعلوها هاءنا بمنزلة الهاء التي نجى للتانيث . . . »

(٢) الدفل : ثبت .

(٣) انظر ص ٢٣٣ من هذا الجزء .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٧ « وإن جاءت هذه الألف لغير التانيث كسرت الحرف بعد ياء التصغير وصارت ياء . . . وهو قوله في مِرْزى : معير كما ترى ، وفي أَرْطى : أَرْيَط كما ترى . »

قولك في حمدة : حُمَيْدَةٌ<sup>(١)</sup> ، وفي نخلة : نُخَيْلَةٌ ، وفي قسورة : قُسَيْرَةٌ . ومن قال في أسود : أَسْيُود قال : قُسَيُورَةٌ ، وفي هلباجة : هَلْبَيْجَةٌ<sup>(٢)</sup> ، لأنك لو صغرت هلباجا لقلت : هَلْبَيْج فلم تحلف منه شيئا .

٢٧ / فَإِنَّمَا يَجْرَى عَلَى الصَّدْرِ مَا يَجْرَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ تَأْتِي بِالْهَاءِ .

وتقول في تصغير سَفَرَجَلَة : سَفَيْرِجَة ، لأنك كنت قائلا في سفرجل : سَفَيْرِج . فهذا حكم الألف والهاء .

\*\*\*

فأما ما لحقته ألفان التانيث - فإنك قائل فيه ما قلت في الهاء ، لاما قلت في الألف المقصورة وسنبين ذلك إن شاء الله .

تقول في حمراء : حُمَيْرَاء<sup>(٣)</sup> يا فتى ، لأن الآخرا متحرك ، فهو كالهاء . وتقول في خُنْفُسَاء : خُنْفَيْسَاء<sup>(٤)</sup> يا فتى ، لأنك كنت تقول في خُنْفُس : خُنْفَيْس . فإنما تسلم الصدر ، ثم تأتي

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٧ « وذلك قولك في طلحة : طليحة وفي سلمة : سلمية وإنما كانت هاء التانيث بهذه المنزلة لأنها تضم إلى الأسم ، كما يضم (موت) إلى حضر و (بك) إلى بعل » .

(٢) الهلباجة ، بكسر الهاء : الأحق الضخم والأكول الجامع لكل شر .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٧ « باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التانيث بعد ألف فصار مع الألفين خمسة أحرف - اعلم أن تحقيق ذلك كتحقيق ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التانيث لا تكسر الحرف الذي بعد ياء التصغير ولا تغير الألفان عن حالهما قبل التصغير لأنهما بمنزلة الهاء وذلك قولك : حيراء وصفيراء ، وفي طرفاء : طرفاء » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٩ « باب تحقيق ما كان على أربعة أحرف فلحقته ألفا التانيث . . أما ما لحقته ألفا التانيث فخنفساء وخنفساء وقرملاء فاذا حقرت قلت : قرملاء وخنفساء وخنفساء ولا تحلف كما تحلف ألف التانيث لأن الألفين لما كانتا بمنزلة الهاء في بنات الثلاثة لم تحلفا هنا حيث حى آخر الإسم وتحرك كتحرك الهاء وإنما حذقت الألف لأنها حرف ميت . . فأما الممدود فإن آخره حى كحياة الهاء وهو في المعنى مثل ما فيه الهاء فلما اجتمع فيه الأمران جعل بمنزلة ما فيه الهاء والهاء بمنزلة اسم ضم إلى اسم فجعلنا إسماء واحدا . . » .



بالألفين . وتقول في مَعْيُوراء<sup>(١)</sup> : مُعْيِيرَاء . تُسلم الصدور على ما ذكرت لك ؛ لأنَّ الألفين يجريان مَعْجَرَى الهاء .



فإنَّما الألف المقصورة فإنَّها في الاسم كبعضه . وقد ذكرتها لك رابعة بحيث لا يُحذف من التصغير شيء . وسأذكرها خامسة وسادسة .

اعلم أنك إذا صغرت شيئاً فيه الألف المقصورة وهو على / خمسة أحرف بها أو أكثر  $\frac{٢}{٥٢٨}$  ذلك - فإنَّك تحذفها ، كما تحذف الحرف الخامس<sup>(٢)</sup> وما بعده من الأصل والزوائد .

تقول في (قَرَقَرَى) : قُرَيْقِر<sup>(٣)</sup> لأنَّك حَقَرْتَ قَرَقِراً ، فانتَهى التحقير ، وهذه الألف زائدة . ولم تكن لتكون بأقوى من لام سَفَرَجَل وما أشبهها من الأضول ، ولم تكن متحركة ، فتصير كاسم ضمَّ إلى اسم بمنزلة الهاء والألف الممدودة . فألف (قَرَقَرَى) للتأنيث وهي محذوفة لما ذكرت لك .

فإن قلت في مثل (حَبِيرَكِي)<sup>(٤)</sup> وألفه مُدْحَقَةٌ بسفرجل قلت : حَبِيرَك لما ذكرت لك . وإن عوضت قلت : حَبِيرِك ، وقُرَيْقِر .

وإن كانت مع الألف زائدة غيرها حذفت أَيْتَهُمَا شئت ، وذلك قولك في مثل (حُبَارَى)<sup>(٥)</sup> : حُبَيْرَى ، وهو أَقْيَس ؛ لأنَّ الألف الأولى من حُبَارَى زائدة لغير معنى إلَّا للمد . وألف حُبَارَى الأخيرة للتأنيث . فلأنَّ تَبَقَّى التي للمعنى أَقْيَسُ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٧ « وإذا حقرت مبيوراء وملوجاء قلت : مبيليجاء ومعييراء لا تحذف الواو لأنها ليست كالألف مباركة هي رابعة » .

في اللسان : « الأزهرى : المبيورا : الجبير مقصور وقد يقال المبيوراء ممدودة مثل الملوجاء والمشيوخاء والمأثونا بمد كله ويقصر » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٧ « واعلم أن هذه الألف إذا كانت خامسة عندهم فكانت للتأنيث أو لغيره حذفت وذلك قولك في قرقري : قريقري وفي حبركي : حبيرك وإنما صارت هذه الألف إذا كانت خامسة عندهم بمنزلة ألف مبارك وجواق ، لأنها ميتة مثلها ، ولأنها لو كسرت الأسماء للجمع لم تثبت . . . » .

(٣) موضع نخصب بالجماعة . انظر معجم البلدان ج ٤ ص ٣٢٦ .

(٤) القراء الطويل الظهر القصير الرجلين وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٢٠٥ .

(٥) الحبارى : طائر يقع على الذكر والأنثى والواحد والجمع ، ويقال : حباريات . وانظر حياة الحيوان ج ١ ص

وقد قالوا : حُبَيْر ، فحلفوا الأخيرة ، لأنهما زائدتان . وما دون الطرف أقوى بما كان طرفاً .

٢ / وكان أبو عمرو بن العلاء يقول في تصغيرها : حُبَيْرَة<sup>(١)</sup> ، فيحلفها ، ويُبدِّل منها هاء  
٥٢٩ التانيث ، لتكون في الاسم علامة تانيث ، ويفعل ذلك بكل ما فيه ألف التانيث خامسةً  
فضاعداً . ويقول : لم يجز إثباتها لأنها ساكنة . فإذا حلفتها لم أخلِ الاسم من علامة تانيث  
ثابتة ..

ومن قال في حُبَارَى : حُبَيْرَة قال في تحقير (لُغَيْزَى) : لُغَيْزَة<sup>(٢)</sup> على مذهب أبي عمرو .

وقول جميع النحويين يُثبتون الياء في لُغَيْزَى ، لأنهم أوحلفوها لاحتاجوا معها إلى حذف  
الألف . وقد مضى تفسير هذا<sup>(٣)</sup> .

واعلم أنَّ ياء (لُغَيْزَى) ليست بياء التحقير ، لأنَّ ياء التحقير لا تكون إلاً ثالثةً ، وهذه  
رابعةٌ ، كما أنَّ الألف في حُبَارَى لا تكون للجمع ، لأنَّ الجمع من هذا الحيز لا يكون إلاً  
مفتوح الأول ، ولا تكون ألفه إلاً ثالثةً في موضع ياء التصغير .

\* \* \*

واعلم أنَّ سيبويه يقول في تحقير بُرُوكاء ، وَبَرَاكء ، وَخَرَّاسان : بُرَيْكاء ، وَخَرَّيسان ،  
٢ / فيحذف ألف خراسان الأولى / ، وواو بروكاء ، كما يحذف ألف مبارك . وليس هذا بصواب  
٥٣٠

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٥ « وما لا يكون الحذف إلّا من زائدتيه منه للأخرى (حبارى) إن شئت قلت :  
حُبَيْرَى كما قرئ وإن شئت قلت : حُبَيْر وذلك لأن الزائدتين لم يجزيا لطلحقا الثلاثة بالخسة وإنما الألف الآخرة ألف تانيث والأولى  
كواو عجز فلا بد من حذف إحداها لأنك لو كسرتك للجمع لم يكن لك بد من حذف إحداها كما فعلت ذلك بقلنسوة . . وأما أبو  
عمرو فكان يقول : حُبَيْرَة ويجعل الهاء بدلا من الألف التي كانت علامة للتانيث إذا لم يصل إلى أن تثبت » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١١٧ « وإذا حقرت (لغيزى) قلت : لغيز تحذف الألف ولا تحذف الياء الرابعة ؛ لأنك  
لو حلفتها احتجت أيضاً إلى أن تحذف الألف ، فلما اجتمعت زائدتان إن حلفت إحداها ثبتت الأخرى لأن ما يبق لو كسرتك  
كان على مثال مغايل وكانت الأخرى إن حلفتها احتجت إلى حذف الأخرى حين حلفت التي إذا حلفتها استغنيت » .  
اللفيزى : ما يسمى به .

(٣) انظر ص ٢٥٦ من هذا الجزء ، وعبارة المبرد أوضح وأخصر من عبارة سيبويه هنا .

ولا قياس .. إنما القياس ألا يحذف شيئاً ؛ لأنك لست تجعل ألفي التانيث ، ولا الألف والنون بمنزلة ما هو في الاسم . ونحن ذاكرون احتجاجة ، والاحتجاج عليه إن شاء الله .

حُجَّتُهُ أَنَّهُ يَقُولُ : إِذَا وَقَعَتِ الْأَلْفُ ثَالِثَةً فِي مَوْضِعِ أَلْفٍ مُبَارَكٍ حُذِفَتِ الْكَثْرَةُ الْعِدَدُ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْأَلْفَ وَالنُّونَ لَيْسَتَا مِمَّا يَجُوزُ حَذْفُهُ ، وَهُمَا كَهَاءُ التَّانِيثِ فِي اللَّزُومِ ، وَلَيْسَتَا بِمَنْزِلَتِهِمَا فِي أَنَّهَا كَاسْمٍ ضَمَّ إِلَى اسْمٍ . فَتَحَقَّرَ الصَّدْرُ وَتَتَرَكَّ مَا بَعْدَهُ وَلَكِنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ ، هُوَ مِنَ الْاسْمِ .

فَيُقَالُ لَهُ : إِنْ كَانَتَا بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ بِالْاسْمِ وَجِبَ عَلَيْكَ أَلَّا تُحَقَّرَ مَا هُمَا فِيهِ ؛ إِذَا كَانَ عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ بِهِمَا .

وَإِنْ كَانَتَا بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ ضُمَّ إِلَى الصَّدْرِ . وَجِبَ أَنْ يَحَقَّرَ مَا قَبْلَهُمَا ؛ كَمَا تَفْعَلُ ذَلِكَ بِمَا قَبْلَ الْهَاءِ ، ثُمَّ تَأْتِي بِهِمَا ؛ كَمَا تَأْتِي بِالْاسْمِ الْآخِرِ بَعْدَ الْأَوَّلِ فِي مِثْلِ حَضْرَمَوْتِ وَمَعْدٍ يَكْرِبُ . وَكَذَلِكَ حُكْمُ أَلْفِ التَّانِيثِ ، وَيَاءُ النِّسْبِ كَهَاءُ التَّانِيثِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي زَعْفَرَانَ : زُعَيْفِرَانُ ؟ فَلَوْ كَانَتْ / الْأَلْفُ وَالنُّونُ كَالْاِمِّ فِي سَفَرِجَلٍ لَكَانَ هَذَا التَّحْقِيرُ مُحَالًا ، وَلَكِنَّكَ  $\frac{2}{531}$  تَقُولُ فِي خُنْفُسَاءَ : خُنْفُسَاءَ ، وَفِي مَدَائِنِي : مُدَيِّنِي<sup>(١)</sup> . فَإِنَّمَا حَقُّ هَذَا مَا ذَكَرْتَ لَكَ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَا قَبْلَ الْأَلْفِ وَالنُّونِ فِي التَّحْقِيرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُلْحَقَ الْجَمْعِ مَفْتُوحٌ ، وَمَا قَبْلَ أَلْفِي التَّانِيثِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَفْتُوحًا ؛ كَمَا يَكُونُ مَا قَبْلَ الْهَاءِ . فَهَذَا بَيِّنٌ جَدًّا<sup>(٢)</sup> .

(١) فِي الْأَصْلِ : مَدَيِّنِي بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ الثَّالِثَةِ وَتَصْنِيرِ نَحْوِ قِبَائِلٍ عُلَمَا سَيَّاتٍ فِي ص ٢٨٦ .

(٢) تَصْنِيرِ نَحْوِ بَرُوكَاءَ وَبَرَاكَاءَ مَا تَنَاولَهُ فَقَدْ الْمَبْرَدُ لِكِتَابِ سَيَّبِيهِ وَنَسَقَ أَوَّلًا كَلَامَ سَيَّبِيهِ ، ثُمَّ تَبِعَهُ نَقْدَ الْمَبْرَدِ ، ثُمَّ رَدَّ ابْنَ وَلاَدَ .

فِي سَيَّبِيهِ ج ٢ ص ١١٧ « وَإِذَا حَقَرْتَ بَرُوكَاءَ وَجَلُولَاءَ قُلْتَ : بَرِيكَاءَ وَجَلِيلَاءَ ، لِأَنَّكَ لَا تَحْدِفُ هَذِهِ الزَّوَادَ ، لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْهَاءِ وَهِيَ زِيَادَةٌ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ كَأَلْفِ التَّانِيثِ . فَلَمَّا لَمْ يَجِدُوا سَبِيلًا إِلَى حَذْفِهَا ، لِأَنَّهَا كَالْهَاءِ فِي الْأَحْدَفِ خَامِسَةٍ وَكَانَتْ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ كَافٍ مُبَارَكٍ وَرَاءَ عِذَافَرٍ ، وَصَارَتْ الْوَاوُ كَالْأَلْفِ الَّتِي تَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْوَاوِ وَالْيَاءُ الَّتِي تَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْوَاوِ إِذَا كُنَّ سَوَاكُنَ بِمَنْزِلَةِ أَلْفٍ عِذَافَرٍ وَمُبَارَكٍ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ تَثْبُتُ مَعَ الْاسْمِ وَلَيْسَتْ كَهَاءِ التَّانِيثِ » .

وَقَالَ فِي ص ١١٨ « وَلَوْ جَاءَ فِي الْكَلَامِ نَمُولَاءَ مَمْدُودَةٌ لَمْ تَحْدِفِ الْوَاوُ ، لِأَنَّهَا تَلْحَقُ الثَّلَاثَةَ بِالْأَرْبَعَةِ فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ وَذَلِكَ حِينَ تَطْهَرُ الْوَاوُ فَيَمُنُّ قَالَ : أَسْبُودَ فَهَذِهِ الْوَاوُ بِمَنْزِلَةِ وَאוْ أَسْبُودَ .

وَلَوْ كَانَ فِي الْكَلَامِ أَفْلَاءُ الْعَيْنِ مِنْهَا وَلَوْ لَمْ تَحْدِفْهَا ، فَإِنَّمَا هَذِهِ الْوَاوُ كَتُونٌ عَرْضِيَّةٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ كُنْتَ لَا تَحْدِفْهَا لَوْ كَانَ آخِرَ الْاسْمِ أَلْفُ التَّانِيثِ وَلَمْ يَكُنْ لِيَلْزِمَهَا حَذْفُ ، كَمَا لَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ نُونٌ عَرْضِيٌّ لَوْ مَدَدْتَ .

وكان سيبويه يقول في تحقير (جدارين) إذا أردت التثنية : جُدَيْرَان ، فيحقر جدارا ،  
ثم يلحق الألف والنون .

— ومن قال في أسود أسيد وفي جدول جديل قال في فعولاء إن جاءت فعولاء مخففة لأنها صارت بمنزلة السواكن لأنها تغير ها وهي  
في مواضعها فلما ساوتها وخرجت إلى بابها صارت مثلهن في الحذف وهذا قول يونس .

\*\*\*

وهذا هو لفظ المبرد :

« قال محمد : وقوله هذا غلط بين يلزمه أن يقول : بريكاء ، كما كان لو حقر بروكة ( قال ) بريكة واحتجاجة بألف  
مبارك ليس بحجة لأن كاف مبارك من الكلمة فلذلك حذف الألف لأنه لا يصغر خمسة أحرف وزعم تحقيقاً لهذا القول أن من قال  
في أسود أسود وبني منه أملاء فإنه يقول : أسوداء فاعلم ومن قال أسيد فجعلها في اللفظ ( ك ) واو عجوز قال : أسيداء فخففت  
إذ أشبهت السواكن وصارت عنده بمنزلة ألف مبارك وهذا يؤكد ذلك الخطأ لا يجوز على حال إلا أسيداء وأسوداء ولو كان  
مثل عجوز تلحق ألف التأنيث الممدودة لم يجر إلا التشكيل كما قال في بروكاه وهو مثله وفي وزله . »

\*\*\*

ورد على المبرد ابن ولاد بقوله :

قال أحمد : أما إلزامه أن يجعل بروكاه في التحقير كبروكة ، فيثقل ، ويقول بريكاء ، كما يقول : بريكة فليس بصحيح ،  
لأنه وإن جعل الألف الممدودة للتأنيث بمنزلة الهاء في حال فليست بمنزلة الهاء في كل حال .

ألا ترى أنه قد فرق بينهما في غير موضع وفي هذا الموضع بعينه فقال : إن الهززة بمنزلة ما من الكلمة وليست كالحاء لأن الهاء  
كاسم ضم إلى اسم تقول : ضارب ثم تقول : ضاربة فتدخل التأنيث بعد أن تتكلم بالاسم مذكراً ، وليست الألف في حمراء كذلك  
إنما هي مبنية مع الاسم وليست داخلة عليه بعد بنائه واستعماله خالياً منها فجعلها بمنزلة كاف مبارك هذه العلة فهي كهاء التأنيث لأنها  
للتأنيث كالحاء ومتحركة كالحاء فثبت في الاسم الخماسي مصغراً كما تثبت فيه الهاء لمشايتها إياها في هذا المعنى ، ولذلك زعم أنهم  
أجروها مجرى الهاء يريد أنها تثبت في الخماسي ، كما تثبت الهاء في التحقير . وإنما فارقتها في أنها مبنية مع الاسم لا تفارقه ،  
فشابهت بذلك كاف مبارك وراء عذافر فحذف معها الزائد الثالث الذي في موضع ألف مبارك ، كما حذف ألف مبارك ، وخالف  
الهاء في هذا الموضع وأجروها مجرى الهاء في الموضع الذي أشبهتها فأعطوها حقها في الموضعين وإنما قالوا بريكة بالتثنية ولم  
يحذفوا الساكن مع الهاء لأن الهاء لا يمتد بها مع الاسم فكأنك قلت : بروك ثم حقرته والهاء غير معتد بها وكذلك عجوز وليست همزة  
التأنيث كذلك لأنها من بناء الكلمة فحذفت معها الزائد لهذا الفرق الذي بينهما ، ولأنه قد تحذف زوائد الكلمة في ترخيم التصغير لغير  
علة فكيف إذا وقعت حلة توجب الحذف .

فأما إذا وقع في موضع هذا الزائد حرف ملحق أو أصيل كقولك فعولاء فلو جاءت ملحقة في أسود لتكلم بها والواو فيها أصلية  
لم تحذف في التحقير وقالوا فعولاء وأسوداء ، ولم يجر هذا مجرى المدة الزائدة وهذا في لغة من قال : أسود في تحقير أسود وجريول  
في تحقير جريول .

ثم نظر فوجد بعض العرب يجرى هذه الحروف مجرى الحروف السواكن في مثل عجوز فيقول : أسيد ، كما يقول عجين  
فلما أجروها مجرى السواكن في التثنية والقلب في هذه اللغة لزم الحذف في الموضع الذي تحذف فيه هذه السواكن للخفة التي ذكرناها  
في الهززة التي للتأنيث وأنها من بناء الكلمة فوجب حذف السواكن معها ، كما تحذف من الخماسي فجاء سيبويه بقياس اللفتين فن غير ها  
وأجراها مجرى الزائد الساكن حذفها في الموضع الذي يحذف فيه الساكن ومن لم يغيرها وجعلها كالأصل أبقاها ، ولم يحذفها . —

فلماذا سُمي بهما رجل لم يقل: **إِلْأَجْدَيْرَان** على ما ذكرت لك وهذا نقض لجميع أصوله .  
ويقول في تصغير **دجاجة** اسم رجل : **دُجَبَجَتَان** ، فلا يحذف من أجل هاء التانيث :  
ويقول : **دجاجة** بمنزلة **دَرَابَجَرْد** في أنه اسم ضم إلى اسم ، و**دجاجة** بمنزلة **دَرَابَجَرْدَيْن** <sup>(١)</sup> .  
والقياس في هذا كله واحد .

---

= وأما قوله : إن الكاف من مبارك أصلية والهمزة من بروكاه زائدة فالأصل والزائد إن كان من بناء الكلمة يحذف في الخماسي ، ويثبت الزائد والأصل جميعاً إذا لم يخرج عن المثال فنون وعش ثابته في التحقير ككلمات راء جعفر ، ويحذف الأصل في الخماسي فتقول صغير في سفرجل فليس لذكر الزائد والأصل إذا وقع طرفاً في الخماسي معنى إلا أنهما يستويان في الحذف ( الانتصار ص ٢٦٠ - ٢٦٤ ) .

البروكاه : الثبات في الحرب والجد وساحة القتال أيضاً .

جلولاء : ناحية من سواد العراق ومدينة مشهورة بأفريقيا .

وانظر معجم البلدان ج ٢ ص ١٥٦ .

( ١ ) في سيبويه ج ٢ ص ١١٨ « ولو سميت رجلاً جدارين ثم حقرته قللت : جديران ولم تثقل ، لأنك لست تريد معنى التثنية وإنما هو اسم واحد كما أنك لم ترد بثلاثين أن تضعف الثلاث .

وكذلك لو سميت بدجاجة أو ظريفين أو ظريفات خففت .

فإن سميت رجلاً بدجاجة أو دجاجة ثقلت في التحقير لأنه حينئذ بمنزلة دراب جرد والماء بمنزلة جرد الاسم بمنزلة دراب وإنما تحقير ما كان من شيئين كتحقير المصاف فدجاجة كدراب جرد ودجاجة كدراب جردين » .

دراب جرد : كورة بفارس عمرها دراب بن فارس معناه دراب كرد . دراب اسم رجل وكرد معناه عمل فعراب ينقل الكاف إلى الجيم . - معجم البلدان ج ٢ ص ٤٤٦ .

\*\*\*

وقد اعترض المبرد في نقده لكتاب سيبويه على هذا بما اعترض به على تصغير بروكاه ، ورد عليه ابن ولاد بقوله :

جداران وظريفون إذا سميت بهما ثم حقرت يجريان هذا المجزى تحذف منهما حرف اللين ، ولا تثقله ، كما فعلت ذلك في بروكاه ، لأنك قد أجزيت الزياتين مجزى ما هو من الاسم ومبني منه ولم يكن كهاء التانيث التي هي مضمومة إلى الاسم الذي ألحقته به ( بعد تمامه ) ( الانتصار ص ٢٦٥ ) .

## هذا باب ما لحقته الألف والنون زائدتين

٢ / اعلم أنك إذا حُتِرَتْ غَضَبَان ، وسُكِرَان ، ونحوهما قلت : غَضَبِيَّان ، وسُكِرِيَّان<sup>(١)</sup> .

وكذلك إذا حُتِرَتْ (عُثَان) ، أو (عُرِيَان) قلت : عُثِيَّان ، وعُرِيَّان ؛ لأنَّ حقَّ الألف والنون أن يَسْلَمَا على هَيْئَتِهِمَا بَعْدَ تَحْقِيرِ الصَّوَرِ ، إلَّا أن يكون الجمع ملحقا بالأصول. فتفعل ذلك بتصغير الواحد ، فيجوز الواحد في التصغير مَجْرَى الجمع .

فأما الملحق فمثل قولك : (سِرْحَان) تقول في تصغيره : سُرْنَجِين ، لأنَّك تقول في الجمع : سَرَّاجِين . وتقول في (سُلْطَان) : سُلَيْطِين . كقولك في الجمع : سَلَاطِين ، وتقول في (ضِبْعَان) : ضَبَيْعِين . كقولك : ضَبَاعِين . وكذلك قُرْيَان<sup>(٢)</sup> .

واو كنت تقول في (عُثَان) : عُثَامِين في الجمع - أقلت في التصغير : عُثِيَّيْن ؛ ألا ترى أنَّ (فَعْلَان) الذي له (فَعْلَى) ؛ نحو : عطشان ، وسُكِرَان ، وغَضَبَان ، وظَمَّان - لا يكون في جمع شيء منه (فَعَالِين) ؛ لأنَّه لا يكون مُلْحَقًا ؟

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٧ - ١٠٨ « وكذلك فعلان الذي له فعل عندهم لأن هذه النون لما كانت بعد ألف ، وكانت بدلا من ألف التانيث حين أرادوا المذكر صار بمنزلة الهززة التي في حبراء لأنها بدل من الألف ، ألا تراهم أجروا على هذه النون ما كان يحرون على الألف كما يجري على الهززة ما كان يجري على التي هي بدل منها . . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٨ « واعلم أن كل اسم آخره ألف ولون زائدتان وعدة حروف كمدة حروف فعلان كسر للجمع على مفاعيل فإن تحقيره كتحقير سربال شبهه به حيث كسر للجمع كما يكسر سربال وفعل به ما ليس لبابه في الأصل فكما كسر للجمع هذا التكسير حقر هذا التحقير وذلك قولك : سريجين في سرحان لأنك تقول سراحين وضبعان ضبيمين ، لأنك تقول : ضباعين ، وحومان : حوامين لأنهم يقولون : حوامين ، وسلطان : سلاطين لأنهم يقولون سلاطين ويقولون في فرزان : فرزيين لأنهم يقولون : فرازين . . . »

السرحان : الذئب . الضبعان : ذكر الضباع .

فكذلك جميع هذا الباب<sup>(١)</sup>. ما كان ملحق الجمع / وجب في تصغير واحده الإلحاق .  $\frac{٢}{٥٣٣}$   
وما كان غير ملحق الجمع لم يكن تصغيره إلا كتصغير (فَعْلان) الذي له (فَعْلَى) .

---

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٩ « وإذا جاء شيء على عدة حروف سرحان وآخره كآخر سرحان ولم تعلم العرب كثرة  
الجمع فتصغيره كتصغير فعلان الذي له فعل إذا لم تعلم قاله هو مثله في الزيادتين والذي يصير في المعرفة بمنزلة أول به حتى تعلم  
ولو سميت رجلا بسرحان فحقوقه لقلت : سريحين . . . »

والرشي طريقة أخرى ، انظر شرح الشافية ج ١ ص ١٩٦ - ٢٠٠ .

## هذا باب

ما كانت في آخره ألفان زائدتان لغير التانيث  
وذلك نحو: عِلْبَاءٌ ، وَجِرْبَاءٌ ، وَزِيْزَاءٌ ونحوه

اعلم أنَّك لا تقول في تحقيره : إِلَّا عَلَيَّيْ ، وَحُرَيْيْ ، لِأَنَّ الْأَلْفَيْنِ لِيَسْتَأِ لِلتَّانِيثِ .  
إِنَّمَا هُمَا مُلْحِقَتَانِ بِمَثَلِ سِرْدَاحٍ ، لِأَنَّكَ لا تقول فيه : إِلَّا سُرَيْدِيْعٍ ، كَمَا لا تقول في شِمْلَالٍ :  
إِلَّا شُمَيْلِيلٍ .

وكذلك (قُوبَاءٌ) فاعلم ، لِأَنَّ مَنْ قَالَ كَذَا إِنَّمَا أَلْحَقَهُ بِطُومَارٍ . فلا تقول في تصغيره : إِلَّا  
قُوبَيْيْ ، كَمَا تقول في تصغير طُومَارٍ : طُومَيْيرٍ . ولا يجوز فيه إِلَّا التذكير والصرف لما ذُكِرَتْ  
لك<sup>(١)</sup> . ومن قال : هِيَ الْقُوبَاءُ فَأَنْتَ كَنْ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : عُشْرَاءُ ، وَرُحْضَاءُ . فلا يكون تصغيرها  
على هذا إِلَّا قُوبِيَاءُ . ولا ينصرف في معرفة ولا نكرة . وقد مضى القول في ذلك في باب مَالَا  
يَجْرِي / وَمَا لَا يَجْرِي<sup>(٢)</sup> .

وكذلك (غَوْغَاءٌ) . مَنْ ذَكَرَ صَرْفَ وَهُوَ عِنْدَهُ بِمَنْزِلَةِ الْقَضْقَاضِ وَالْخَضْخَاضِ . وَكَانَ حَدِّه  
أَنْ يَقُولَ : غَوْغَاوٍ . وَلَكِنَّكَ هَمَزْتَ الْوَاوَ لَوْقُوعِهَا طَرَفًا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ . فَمَنْ قَالَ هَذَا قَالَ فِي  
التصغير : غُؤْيِيْ ، وَصَرْفَ . وَمَنْ أَنْثَ وَجَعَلَهَا كَعَوْرَاءَ لَمْ يَصَرْفْ ، وَقَالَ فِي التَّصْغِيرِ :  
غُؤْيَغَاءُ<sup>(٣)</sup> فاعلم .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٨ « واعلم أن كل ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته زائدتان فكان ممدوداً منصرفاً فإن تحقيره  
كتحقير الممدود الذي هو بـ حروفه ما فيه الهززة بدلا من ياء من نفس الحرف وإنما صار كذلك لأن هززه بدل من ياء بمنزلة  
الياء التي من نفس الحرف وذلك نحو علباء وحرباء ، تقول عليي وحريي كما تقول في سقاء : سقيي وفي مقلاء : مقيل . »  
العلباء : عرق في النبق . الحرباء : ذكر أم حبين . الزيزاء : ما غلظ من الأرض . القوباء : المرض الجلدي المعروف .  
وقوباء ، وطومار ملحقان بقرطاس بضم القاف . السرداح : الضخم من كل شيء . الطومار : الصحيفة .

(٢) لم يفس القول كما ذكر وإنما يتكلم على ذلك في آخر الجزء الثالث ص ٣٤٠ .  
ثم يعمد الحديث أول الجزء الرابع ص ٣٤١ من الأصل . المشراء : الناقة مضي على حملها عشرة أشهر . الرحضاء : العرق .  
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٠ « وأما غوغاء فن العرب من يجعلها بمنزلة عوراء فيؤنث ولا يصرف ، ومنهم من يجعلها بمنزلة  
قضقاض فيذكر ويصرف ويجعل الفين والواو مضاعفتين بمنزلة القاف والضاد » .



---

— وقال في ص ١٠٨ « واعلم أن من قال غوغاء فجعلها بمنزلة قضقاص وصرف قال غويغي ، ومن لم يصرف وأنت فإنها عنده بمنزلة عوراء يقول : غويغاه كما يقول : عويراء .

ومن قال : قوباء فصرف قال قوبي كما تقول : عليي .

ومن قال : هذه قوباء فأنت ولم يصرف قال قوباء كما قال حميراء » .

والنظر ص ٣٨٦ من سيبويه أيضاً . الفوغاء : الجراد ورعاع الناس .

أسد قضقاص : يحطم كل شيء ، ويقضقض فريسته .

الخصخاض : ضرب من القطران تها به الإبل .

## هذا باب

ما كان على ثلاثة أحرف  
مما حذف منه حرف وجعل مكانه حرف

اعلم أن تصغير ما كان من ذلك بحذف ما زيد فيه ورد ما ذهب منه .  
فأما ما كان في أوله ألف الوصل من هذا الباب فإنها تسقط منه لعلتين :

إحدهما : لتحرك ما بعدها ؛ لأنها إنما دخلت لسكونه .

والعلة الأخرى : أنها زائدة على ما ذكرت لك في أصل الباب .

وذلك / : ابن ، واسم ، واست ، واثنان ، واثنان ، وابنة تأنث ابن . تقول في تصغير  
ابن : بُنَى ؛ لأنّ الذاهب منه ياء أو واو ، يدلّك على ذلك قولهم : أبناء فاعلم . وكذلك اسم  
وأسماء ، تقول في تصغيره : سُمَى .

واثنان بهذه المنزلة : تقول في تصغيره : ثُنَيَان ، لأنّ الألف والنون زائدتان للثنائية .

وتقول في تصغير ابنة : بُنِيَّة . وفي تصغير است : سُنِيَّة ؛ لأنّ الذاهب منه هاء . يدلّك  
على ذلك قولهم : أستاذ<sup>(١)</sup> فاعلم . فهذا مَجْرَى هذا ؛ كما قال في سنة : سُنِيَّة ، وسُنِيَّة . فسُنِيَّة  
فيمن قال : سنوات ، وسُنِيَّة فيمن قال : سنهات . وقد مضى تفسير هذا<sup>(٢)</sup> .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٤ « باب ما ذهب لاهه وكان أوله ألفا موصولة .

فن ذلك اسم وابن تقول : سمي وبني حلفت الألف حين حركت الفاء فاستغنيت عنها وإنما تحتاج إليها في حال السكون ويدلّك  
على أنه إنما ذهب من اسم وابن اللام وأنها الواو أو الياء قولهم : أسماء وأبناء ومن ذلك أيضاً است تقول : سجة يدلك على ذهاب اللام  
وأنها هاء قولك : أستاذ » .

(٢) المحذوف من ستة الهاء أو الواو تقدم في ص ٢٤١ وسيكره في الجزء الثالث ص ١٥١ من الأصل وتكلم من المحذوف  
من ابن وابنة واسم واست في ص ٩٢ ، ٩٣ من هذا الجزء كما تحدث من ذلك في الجزء الأول ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

وأما ما لم تكن فيه ألف الوصل فنحو قولك : أخت . تقول في تصغيرها : أُخْيَه « فمحذف التاء » وترد الواو التي كانت في قولك : أخوات ، وإخوة ، وأخوان .

وكذلك بنت ، وهنت . تقول : هُنْيَة ، وَبُنْيَة ؛ لأنَّ المحذوف من هذه الواو ؛ لأنه يقال : هَنَوَاتُ / (١) قال الشاعر :

$\frac{2}{026}$

أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَّانِي وَمَلَّنِي عَلَى هَنَوَاتٍ كُلِّهَا مُتَتَابِعٌ (٢)

وكذلك تقول في تصغير (هن) : هُنَى .

وقد قال قوم : المحذوف منه هاء ، فقالوا في تصغير هن : هُنْيَة وفي تصغير هنة : هُنْيَة ، وَهْنِيَّة . إلا أنَّ جُمْلَةَ هذا الباب أنه لا يكون المحذوف من الثلاثة إلا حرف لين ياء أو واو أو حرفا خفياً وهو الهاء أو يكون مُضَاعَفًا ، فتحذف منه استثقالا ؛ كما حذف هذا لخفائه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٤ « باب تحقير ما كانت فيه تاء التأنيث .

أعلم أنهم يردون ما كانت فيه تاء التأنيث إلى الأصل كما يردون ما كانت فيه الهاء . . .

وذلك قولك في أخت أخية وفي بنت بنية وذيت ذية وفي هنت : هنية . ومن العرب من يقول في هنت : هنية ، وفي (هن) هنية ، يجعلها بدلا من الياء كما جعلوا الهاء بدلا من الياء في ذه » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٨١ على أن من العرب من يقول في جمع هنت هنوات .

الهنوات : الأفعال القبيحة .

وقال الأعم وروى التابع بالياء وقال هو بمعنى التابع .

ورواه التابع بالياء ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ٣٨ وقال التابع : التهاوت في الشر : قيل هو اللجاج ولا يكون إلا في الشر

وانظر سر الصناعة ج ١ ص ١٦٧ والمنصف ج ٣ ص ١٣٩ واللسان (هنو) ولم ينسب لعاقل معين .

## هذا باب

ما يصغر من الأماكن وما يمنع من التصغير منها

اعلم أنَّ أسماء الأماكن كسائر الأسماء خاصُّها وعامُّها . تقول في دار : دَوْرَة ، كما تقول في هند : هُنْدَة . وكذلك (مكان) . تقول فيه : مُكَيَّن ، وفي بيت : بُيَيْت / وَبَيْتٌ<sup>(١)</sup> .  
فأما الأسماء المبهمة فنحو : خَلْف ، ودُون ، وفَوْق . تقول : خُلَيْف ذاك ، ودَوَيْنَ ذاك ، وفُوَيْقَ ذاك ؛ لأنَّك أردت أن تقرب ما بينهما وتقلِّله<sup>(٢)</sup> .  
فإن قلت : هو عند زيد لم يجر أن تصغر (عند) ؛ وذلك أنَّه قد يكون خَلْفَه بكثير وبقليل ، وكذلك دُونَه ، وفوقه . فإذا صغرتَها قللت المسافة بينهما . وإذا قلت : (عندى) فقد بلغت إلى غاية التقريب . فلا معنى للتصغير<sup>(٣)</sup> .  
وجُمْلَةُ باب الأماكن التذكيرُ إلَّا ما خصَّه التانيث منها نحو قولك : غرفة . وعُليَّه . ومَشْرُقة<sup>(٤)</sup> ، ومَشْرِبة<sup>(٥)</sup> .

(١) كسر الحرف الأول في تصغير نحو : بيت وشيخ من الأجوف الياثي لغة لبعض العرب كما أن ذلك لغة في جمع التكسير أيضاً الذي حل وزن فُعول وقد قرئ في السبعة (في بيوتكم) بكسر الباء .  
انظر غيث النفع ص ٦٤ ، الإتحاف ص ١٧٥ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٨ « واعلم أنك لا تحقر في تحقيرك هذه الأشياء الحين ولكنك تريد أن تقرب حيناً من حين وتقلل ما بينهما ، كما أنك إذا قلت : دوين ذاك وفوق ذاك فلما تقرب الشيء من الشيء وتقلل الذي بينهما وليس المكان بالذي يحقر ومثل ذلك قبيل وبعيد » .

(٣) في المخصص ج ١٤ ص ١١٠ « ولا تصغر (عند) لأن تصغيرها إذا صغرت إنما هو تقريب كما تقول : فوق وهي في نهاية التقريب لأن (عند زيد) لا يكون شيء أقرب إليه مما عنده فلما كانت موضوعة لما يوجه التصغير في غيرها من الظروف إذا صغرت - لم تصغر » .

(٤) المشرقة : موضع القعود للشمس في الشتاء وحكى ابن سيده فيه ثلاث لغات : فتح الراء وضمها وكسرها المخصص ج ١٤ ص ٢٠٢ .

(٥) المشربة - بفتح الراء وضمها : أرض لينة دائمة النبات والفرقة والعملية والصفة . العلية : بالضم والكسر : الغرفة .

وكذلك تأنيث البناء نحو : دار ، إنما هي في بابها بمنزلة نار ، وقدر ، وشمس . وكذلك تقول في تصغيرها : دؤيرة وقد بيّنت لك في باب الظروف<sup>(١)</sup> أن هذه المخصوصة لا يتعدى الفعل إليها ، لأنه لا دليل فيه عليها . وإنما يتصل بها ، كما تتصل بسائر الأسماء ، / وذلك قولك :  $\frac{٢}{٥٣٨}$  قمت في دار زيد ، وذهبت إلى زيد ، ووضعت في يد زيد ، ورأيت أثراً في رجل زيد . ولا يصلح أن تقول : قمت دار زيد ، ولا قمت المسجد الجامع يا فتى ؛ لأن (قمت) لا يدل على مكان مخصوص . وإنما يتعدى إلى ما يتغير الأسماء . فلا يخلو منه شيء أو من بعضه . نحو قمت خلف زيد ، وسرت أمام عبد الله ، وقمت مكاناً . وقد مضى تفسير هذا في باب<sup>(٢)</sup> .

فالظروف إنما هي هذه على الحقيقة . فما جاء منها مؤنثاً بغير علامة : قدام ووراء ، وتصغيرهما : قديمة وورثة<sup>(٣)</sup> .

فإن قلت : فما هاتين لحقت كل واحدة منهما الهاء ، وليستامن الثلاثة ؟ قيل : لأن الباب على التذكير . فلو لم يلحقوها الهاء لم يكن على تأنيث واحد منهما دليل . قال القطامي :

( ١ ) سياق في الجزء الرابع .

( ٢ ) لم يتقدم ذلك وإنما سياق حديث الظروف في الجزء الرابع ص ٦٢٠ من الأصل .

( ٣ ) في الخصائص ج ٣ ص ٢٧٨ - ٢٧٩ « ومن البدل الجارى مجرى الزائد ، عندي لا عند أبي . حل - همزة ( وراء ) ويجب أن تكون مبدلة من حرف علة لقولهم : تواريت عنك إلا أن اللام لما أبدلت همزة أشبهت الزائدة التي في ضبابة فكان أنك لو حقرت ضبابة لقلت : ضبابة فأقررت الهمزة فكذلك قالوا في تحقير وراء : وريئة ويؤكد ذلك قول بعضهم فيها : ورية كما قالوا في صلاة : صلية فهذا ما أراه أنا وأعتقد في وراء هذه وأما أبو علي - رحمه الله - فكان يذهب إلى أن لامها في الأصل همزة وأنها من تركيب وراء وأنها ليست من تركيب وري واستدل على ذلك بثبات الهمزة في التحقير على ما ذكرنا وهذا - لعمري - وجه من أقول إلا أنك تدع معه الظاهر والقياس جميعاً أما الظاهر فلأنها في معنى تواريت وهذه اللام حرف علة لا همزة وأن تكون ياء واجب لتكون الفاء واوا .

وأما القياس فاقدمناه من تشبيه البدل بالزائد » .

وفي شرح الرضى للشافية ج ١ ص ٢٤٤ « وقال بعضهم بل لامة واو أو ياء مثل كساء من رريت بكذا وهو الأشهر فتصغيره على هذا وريه لا غير بحذف الياء الثالثة » .  
ولا يصلح أن تكون اللام واوا لأن الفاء واو .

قُدَيْدِيْمَةُ التَّجْرِيبِ وَالْجِلْمِ ، لَأَنْسَى . أَرَى غَفَلَاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ<sup>(١)</sup>

٢  
٥٣٩

/ وقال الآخر : \* يَوْمٌ قُدَيْدِيْمَةُ الْجُزَاءِ مَسْمُومٌ<sup>(٢)</sup> \*

فكلُّ ما وردَ عليك من هذه الظروف ليست فيه علامةُ التَّأْنِيْثِ فهو على التذكير . تقول في تصغير خَلْفٍ : خُلَيْفٌ ، وَأَمَامَ : أُمَيْمٌ ؛ كما تقول في قَدَالٍ : قُدَيْلٌ<sup>(٣)</sup> . وكلُّ شَيْءٍ يَجْرِي مجرًى (عند) فَغَيْرِ مَصْغَرٍ لما ذكرت لك من امتناعه في المعنى . فكل ذلك سِوَى وَسْوَءٍ يَا فُتًى : إذا أَرَدْتُ بهما معنى المكان ؛ لَأَنَّ قولك : عندى رجل سِوَاكَ ، إِنَّمَا هو : عندى رجل مكانَكَ يحلُّ محلَّكَ ، وَيُغْنِي غِنَاءَكَ . لا يُصْغَرَانِ<sup>(٤)</sup> لِقَلَّةِ تَمَكُّنِهِمَا . فَإِن أَرَدْتَ بقولك (سِوَاءٍ) : الوَسْطَ<sup>(٥)</sup> من قوله عزَّ وجلَّ : (فَرَأَاهُ فِي سِوَاءِ الْجَحِيمِ)<sup>(٦)</sup> وكما قال الشاعر :

(١) قدييمة تصغير قدام ولحقت التاء في التصغير شلودا لأنه زاد عن ثلاثة أحرف وليس في ظروف المكان مؤنث سوى قدام ووراء .

وهزئة (إنى يجوز فيها الفتح على تقدير لام الملة والكسر على الاستثناف .  
والبيت من قصيدة لقطاي في ديوانه ص ٤٣ - ٥٠ ، وذكر في اللسان (قدم) وفي كتاب (المذكر والمؤنث) المبرد ص ١٥ .

وسعيد حديث تأنيث قدام ووراء وذكر الشواهد في الجزء الرابع ص ٣٧٥

(٢) في المخصص ج ٩ ص ٩٠ ابن السكيت . اسم يومنا وسم وسم ، وأنشد أبو علي :

وَقَدْ عَلَوْتُ قَتْدَ وَدَّ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يَوْمٌ قُدَيْدِيْمَةُ الْجُزَاءِ مَسْمُومٌ

ثم ذكره في ج ١٦ ص ٨٣ شاهدا على إلحاق تاء التأنيث في التصغير شلودا .

وانظر اللسان (سم) . الجوزاء : برج من أبراج السماء .

قتود الرحل : جمع قتد أو قتد وهو خشب الرحل . سفعه السوم : لفحه . والبيت من قصيدة مفضلية لمقمة بن عبدة برواية :

وقد علوت قتود الرحل يسفعنني يوم تجيء به الجوزاء مسموم

أنظر شرح المفضليات لابن الأنباري ص ٨١٩ ودار المعارف ص ٥٠٣ وهي في ختام ديوانه .

(٣) القدال : جماع مؤخر الرأس .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٥ «سواك لا يحقر لأنه ليس اسما متكاملا وإنما هو كقولك : مررت برجل ليس بك ،

فكما قبح تحقير (ليس) قبح تحقير سوى » .

وقال في ج ١ ص ٢٠٣ «ويدلك على أن سواك وكزيد بمنزلة الظروف أنك تقول : مررت بمن سواك والذي كزيد

فحسن هذا كحسن من فيها والذي فيها ولا تحسن الأسماء ههنا » .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ١١٢ «وكذلك نصف النهار لأنك قد تقول : بعد نصف النهار وموعدك نصف النهار وكذلك

سواء النهار لأنك تقول : هذا سواء النهار إذا أردت وسطه ، كما تقول : هذا نصف النهار » .

(٦) الصافات : ٥٥

يا وَيَحْ أَنْصَارِ النَّبِيِّ وَرَهْطِهِ بَعْدَ الْمَغِيبِ فِي سَوَاءِ الْمَلْحَدِ<sup>(١)</sup>

صغرت ، فقلت : سَوَى فاعلم . تخلف الياء لاجتماع / الياءات . وكذلك إن أردت بسواء <sup>٢</sup> معنى الاستواء - كقولك هذا درهم سواء ، أى تمام - صغرت ، كما يلزمك فى كل متمكن .

فإن قال قائل : ما معنى قولك : لقلّة تمكّنها ؟

فإنما قلّة تمكّنها : أنهما داخلتان فى معنى (غير) . تقول : عندي رجل سوى زيد ، أى : غير زيد . (وغير) ليس بما يصغر<sup>(٢)</sup> ، لأنك إذا قلت : جاعنى غَيْرُكَ - لم تخصّص واحداً من الناس ، إنما زعمت أنه ليس به ، وليس يجب فيمن كان غير المذكور أن يكون حقيراً . ولو قلت : عندي مثلك فحقّرت البِثْلَ كان جيّداً<sup>(٣)</sup> ، لأنك إذا حقّرت الذى هو مثله زعمت أنه هو حقير ، لأنك حقّرت الآخر من حيث زعمت أنه مثله .

وكذلك تحقير شَيْءٍ ، ونَحْوٍ ، وشَيْءٍ ، لأنّ الشئ لا يُشَبِّهُ الشئ فى جميع حالاته ، وإنما يُشَبِّهُ من حيث تُشَبِّهُ به ، ولا يكون إلّا على مقلّة : تقول : كان خالد القسرى<sup>(٤)</sup> مثلاً حاتم الطائى . لم تُرد / الزمان والقِدَمَ ، ولم تُرد الجاهليّة والإسلام ، ولم تُرد أن القبيلة تجتمع عليهما<sup>٢</sup> ، ولكنك ذكرت جُود خالد ، فقرنته بحاتم لما سبق له .

وكذلك لو قلت : كان جرير كامري القيس بعد أن تذكر الشعر والمرتبة فيه ، فهذا دليل التشبيه . فإن قلت : هذا مُثِيلٌ هذا ، وقد قدّمت نحواً مما ذكرنا - علم أنك حقّرت من حيث حقّرت المشبه به . فبالعنى يصلح اللفظ ويفسد .

( ١ ) البيت لحسان يبكى النوى - صل الله عليه وسلم . من قصيدة فى الديوان ص ٨٧ - ٨٩ وهى فى سيرة ابن هشام - انظر الروض الألف ج ٢ ص ٣٧٩ وأشعار الصحابة ص ٢٦٨ - ٢٧١ والكامل ج ٨ ص ١٣٧ استشهد بالآية وبالبيت على أن سواء بمعنى وسط .

الملحد : بفتح الميم وبضمها لأنه يقال : لحدّه وألحدّه .

( ٢ ) فى سيبويه ج ٢ ص ١٣٥ « ولا يحقر ( غير ) لأنها ليست بمنزلة مثل وليس كل شئ يكون غير الحقير عندك يكون محقراً مثله كما لا يكون كل شئ مثل الحقير حقيراً . . ( غير ) أيضاً ليس باسم ممكن . ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة ولا تجمع ، ولا تدخلها الألف واللام » .

وانظر المخصص ج ١٤ ص ١٠٩ .

( ٣ ) فى سيبويه ج ٢ ص ١٣٥ « وأما قول العرب : هو مثل هذا وأمثال هذا فإنما أرادوا أن يفخروا أن المشبه حقير كما أن المشبه به حقير » .

انظر المخصص ج ١٤ ص ١٠٩ .

( ٤ ) انظر نسبة فى الروض الألف ج ١ ص ١٩ .

## هذا باب

### تحقير الظروف من الأزمنة

والزمان خاصه وعامه يتصل به الفعل . وذلك أن الفعل إنما بُني لما مضى من الزمان ولما لم يمض .

فإذا قلت : ذهب - علم أن هذا فيما مضى من الزمان .

وإذا قلت : سيذهب - علم أنه لما لم يأت من الزمان .

وإذا قلت : هو يأكل - جاز أن تعنى ما هو فيه ، وجاز أن تريد هو يأكل غداً .

والمكان لا يكون / فيه مثل ذلك . فالفعل ينقض كالزمان ، لأن الزمان مرور الأيام والليالي ، والفعل على سنينه يمضي بمضيه . وليست الأمكنة كذلك ، إنما هي جثث ثابتة ، تفصل بينها<sup>(١)</sup> بالعين ، وتعرف بعضها من بعض ، كما تعرف زيداً من عمرو<sup>(٢)</sup> .

فكل متمكن من الزمان يُصغر . تقول : يُؤيم<sup>(٣)</sup> في تصغير يوم ، وعُويم في تصغير عام . وإنما صغرت بالواو دون الياء ؛ لأن ألفه منقلبة من واو . يدل ذلك على ذلك أغوام ، وقولك : عاومت النخلة<sup>(٤)</sup> . وهذا يشرح في باب على حياله بجميع علله<sup>(٥)</sup> إن شاء الله .

وكذلك كل ما كان مثله يُرد في التصغير إلى أصله ؛ تقول في ليل : لَيْيَل ، فأما لَيْيَلِيَّة فلها علة نذكرها في بابها<sup>(٦)</sup> إن شاء الله .

(١) في الأصل : بينهما .

(٢) سيكرر هذا الحديث في الجزئين الثالث والرابع وهو في سيبويه ج ١ ص ١٦ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٦ « واعلم أن اليوم والشهر والساعة يحقرون » .

وانظر المخصص ج ١٤ ص ١١٠ فقد نقل عن السيرافي كلاماً قيماً في معنى تصغير اليوم واليلة والشهر مع أنها محذرة لا تزيد ولا تنقص .

(٤) عاومت النخلة : حملت سنة ، ولم تحمل سنة كمومت .

(٥) سيأت في ص ٢٨٠ من المطبوع .

(٦) سيأت في ص ٢٧٨ من المطبوع .



وتقول فيما كان علماً<sup>(١)</sup> في الأيام كذلك ، في تصغير سبت : سُبَيْتٌ ، وفي تصغير أحد :

( ١ ) سيويه يمنع تصغير أيام الأسبوع ج ٢ ص ١٣٦ .

• • •

وقد رد عليه المبرد في نقده لكتابه فقال : ص ٢٧٥ - ٢٧٦

« زعم أنه لا يحقر الثلاثاء والأربعاء لأنهما وما أشبههما أعلام وإنما يحقر من أسماء الزمان ما كان نكرة .

قال محمد : وهذا خطأ فاحش لأنه إذا جاز تحقير يوم وليلة لأن ذلك بمنزلة رجل وامرأة فكذلك يلزمه أن يكون السبت والأحد كزيد وعمر ، ولا اختلاف بين النحويين في إجازة تحقير اسم المكان معرفة كان أو نكرة » .

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : أما إدعاؤه الإجماع في مسألة خالف فيها سيويه فمخالفته تبطل الإجماع الذي ذكره ولو كان كل من سواه يوافق محمداً فكيف والأمر هل خلاف ما ذكر ؟

ولكننا نبين حجة سيويه ، ونبطل الاعتلال في تخطئه فنقول :

إنما منع تحقير الأعلام من أسماء الزمان لأنها ليست بموضوعة على مقادير كما وضع اليوم على مقدار من الزمان وعدد من الساعات ، ألا ترى أن يوماً يكون جواباً لكم يقول القائل : كم مررت ؟ فيقول المجيب : يوماً أو يومين فإذا كان مقداره أجاز تحقيره وتقليله . فأما السبت والأحد وما جرى مجراها فلم يوضع للمقادير وإنما هي أعلام وسمات لأوقات لا يراد بها المقدار وهي تكون في جواب متى سرت ؟ فيقول المجيب : السبت فلما أريد بها ذلك لم يحز فيها التقليل لأن التحقير في المقادير إنما هو كتحصير الشيء أو تقليل عدده .

وأما زيد وما أشبه فهو وإن كان علماً فقد يسمى به غير واحد ، ولم يحز السبب في كلامهم هذا المجزى ولا سموا به غيره من الأيام .

وأما قوله إن المكان يجري مجرى الزمان فهو كذلك ، ألا ترى أنه لا يجوز تحقير ما كان من الأماكن علماً كمكة وعبان ، لأنه ليست هناك مكة أخرى تكون هذه أصغر منها ، لأن المصغر والمكبر من باب الإضافة تقول : هذا صغير بالإضافة إلى ما هو أكبر منه فإن لم يكن ثم أكبر منه لم يحز أن تنسبه إلى الصغر ولكن يجوز ذلك في التكرات من الأماكن كما جاز في التكرات من الزمان ، فنقول : فربسخر تصغير فرسخ لأنه قد يكون فرسخ أطول من فرسخ على حسب الوضع والتقدير .

فإذا قلت : إن السبت يتكرر كما يتكرر يوم فلو كان يجري هذا مجرى يوم لكان نكرة كيوم ولكنهم جعلوه اسماً لأول كل جمعة فصار كأنه اسم لشيء واحد ولم يوضع على التكرير ولو وضع على التكرير لكان نكرة كما قلنا في يوم .

وانظر المخصص ج ١٤ ص ١١١ فقد نقل أن المازني والجرمي يجيزان التصغير .

• • •

وكلام المبرد هنا سريع في أن أسماء أيام الأسبوع أعلام بدليل قوله :

وتقول فيما كان علماً في الأيام في تصغير سبت . . .

ونسب إليه السيوطي في الجمع أنه خالف سيويه في علميتها قال ج ١ ص ٧٤ :

« وخالف المبرد فقال إنها غير أعلام ولا ماتها للتعريف فإذا زالت صارت نكرات » .

$\frac{2}{543}$  أَحَدٌ ، فِي الْإِثْنَيْنِ : ثُنَيَانِ ، لِأَنَّ الْأَلْفَ أَلْفٌ وَصَلَ فِيهِ / بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ فِي ابْنٍ : بُنَى ، وَفِي اسْمٍ : سُمِيَ ، وَفِي الثَّلَاثَةِ : ثُلَيْثَاءُ فِي قَوْلِ سَبْيُوِيَه ، وَفِي قَوْلَانَا : ثُلَيْثَاءُ ، لِأَنَّكَ إِنَّمَا صَغُرْتَ ثَلَاثًا فَتُسَلِّمُ الصَّدْرَ ، ثُمَّ تَأْتِي بَعْدَهُ بِأَلْفِي الثَّانِيَةِ ، وَفِي الْأَرْبَعَاءِ : الْأَرْبَعَاءُ ، وَفِي الْخَمِيسِ : الْخُمَيْسُ ، وَفِي الْجُمُعَةِ : جُمُعِيَّةٌ .

وَكَذَلِكَ الشُّهُورُ<sup>(١)</sup> . تَقُولُ فِي الْمَحْرَمِ : مُحَيَّرِمٌ . تَحْلِفُ لِأَحَدِي الرَّابِعِينَ حَتَّى تَصِيرَ عَلَى مِثَالِ جَمْفَرٍ . فَإِنْ عَوَّضْتَ قُلْتَ : مُحَيَّرِمٌ ، وَفِي صَفَرٍ : صُفَيْرٌ ، وَفِي رَبِيعٍ : رَبِيعٌ .

وَفِي جَمَادَى أَنْتَ مُخَيَّرٌ : إِنْ شِئْتَ قُلْتَ : جُمَيْدَى وَهِيَ أَجُودٌ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : جُمَيْدٌ وَتَفْسِيرُهُ كَتَفْسِيرِ<sup>(٢)</sup> حُبَارَى ، وَفِي رَجَبٍ : رُجَيْبٌ ، وَفِي شَعْبَانَ : شُعَيْبَانٌ . وَكَذَلِكَ رَمَضَانَ : رُمَيْضَانٌ ، وَفِي شَوَّالٍ ، شُوَيْوِيلٌ ، لِأَنَّهُ فَعَّالٌ مِثْلَ حَمَّادٍ ، وَفِي ذِي الْقَعْدَةِ : ذُوُّ الْقَعْدَةِ ، لِأَنَّ التَّصْغِيرَ إِنَّمَا يَقَعُ عَلَى الْأَسْمَاءِ الْأَوَّلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ صَغُرْتَ غَلَامٌ زَيْدٌ لَقُلْتَ : غُلَيْمٌ زَيْدٌ ؟ فَكَذَلِكَ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ .

$\frac{2}{544}$  وَتَقُولُ فِي أَسْمَاءِ الْأَوْقَاتِ مِنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ كَذَلِكَ . تَقُولُ فِي تَصْغِيرِ سَاعَةٍ : سُوَيْعَةٌ ، وَفِي غُرْنُوقَةٍ : غُرْدِيَّةٌ ، وَفِي بُكَرَةٍ : بُكَيْرَةٌ / وَفِي ضَخْوَةٍ : ضُخْيَةٌ : وَفِي ضُحَى ضُحَى . وَكَذَلِكَ تَصْغِيرُ

= وَيَنْسَبُ إِلَيْهِ الرَّضَى أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ فِي الْإِثْنَيْنِ .

انظر شرح الكافية ج ٢ ص ١٢٧ .

والمبرد إنما خالف سيبويه في أن أجاز تصغيرها ولم يخالفه في علميتها .

قال المبرد في الجزء الثالث ص ٣٣٦ « وأما قولهم الثلاثاء والأربعاء يريدون الثالث والرابع فليس بمعدول لأن المعنى واحد وليس فيه تكثير ولكنه مشتق بمعنى اليوم كالمعدل والمعدل ما كان من الناس والمعدل ما كان من غير ذلك والمعنى في المعادة سواء ألا ترى أن الخميس مصروف فهذان دليلان وكذلك لزوم الألف واللام لهذه الأيام كما يلزم النجم والذهب لأنهما معرفة وقد أبان ذلك الأحد والإثنين لأنه على وجهه » .

وقال في الجزء الرابع ص ٦٠٨ فأما قولهم : النجم إذا أردت الثريا فإنه معرفة بالألف واللام مجعول بهما علما فإن فارقتاه رجع إلى أنه نجم من النجوم والدليل على أنه علم . . . » .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٦ « ولا تحقر أسماء شهور السنة فعلامات ما ذكرنا من الدهر لا تحقر ، إنما يحقر الاسم غير العلم الذي يلزم كل شيء من أمته ، نحو : رجل وامرأة وأشباههما » وانظر المخصص ج ١٤ ص ١١١ .

(٢) انظر ص ٢٦١ .

الضحاء ، لأنك تحلف الياء . فبصير مثل تصغير ضحى ، كما تقول فى تحقير عطاء .  
عطى . وقد مضى القول فى هذا<sup>(١)</sup> .

وتقول فى عشيّة : عشيّة . فأما قولهم : عشيّة ، وعشيّات . ومُغِيرِبان . وأَصِيلان ،  
وأَصِيلان ، وأَصِيلان<sup>(٢)</sup> ، ومُغِيرِبان - فنذكره فى موضعه - مع ذكرنا اللَّيْلِيَّة ، والأَنْبِيَّان  
وما أشبه ذلك<sup>(٣)</sup> ، ثمّ يخالف تصغيره مكبرة إن شاء الله .

وكلّ متمكّن من أسماء الدهر فتصغيره كتصغير نظائره من سائر الأسماء . فعلى هذا  
فأَجْرِهِ ، ألا ترى أنّهم قالوا : آتيك بُعِيدَاتِ بَيْنِ<sup>(٤)</sup> ، وأَجْرُوه مصغراً على تصغير مثله .

(١) تقدم فى ص ٢٤٦ من هذا الجزء .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٣٧ « فى ذلك قول العرب فى مغرب الشمس مغِيرِبان الشمس وفى العشى آتيك عشيّاً وممناً من  
العرب من يقول فى عشيّة : عشيّة فكأنهم حقروا مغِيرِبان وعشيّاً وعشاة .

وسألت الخليل عن قولك : آتيك أصيلاً فقال : إنما هو أصيلان أبدلوا اللام منها وتصديق ذلك قول العرب : آتيك أصيلاً  
وفى شرح الشافية ج ١ ص ٢٦٧ - ٢٦٨ « ولم يصغر شيء من جموع الكثرة على لفظه إلا أصيلان جمع أصيل تشبيهاً بمثان  
فيقال : أصيلان ، وقد يعوض من فوّه اللام فيقال : أصيلان ، وهو شاذ على شاذ » .

وقال الرضى أيضاً ص ٢٧٤ « قياس إنسان أنيسين كسريجين فى سرحان فزادوا الياء فى التصغير شاذاً . . ومن قال إنسان  
أفغان من نسي فأنيسيان قياس عنده . .

وقالوا فى تصغير ليلة ليليلة بزيادة الياء ، كما فى أنيسان وكأنه تصغير ليلة . . . » .

وانظر المخصص ج ١٤ ص ١١٢ - ١١٤ .

(٣) لم يتكلم المبرد فى المقتضب عن التصغير الشاذ فى غير هذا الموضع .

(٤) فى اللسان : « أبو عبيد : يقال : لقيته بعيدات بين : إذا لقيته بعد حين . وقيل : بعيدات بين أى بعيد فراق . وذلك  
إذا كان الرجل يمسك عن اتیان صاحبه الزمان ثم يأتیه ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضاً ثم يأتیه .  
قال : وهو من ظروف الزمان التى لاتتمكّن ولا تستعمل إلا ظرفاً . . . ويقال : لك لتضحك بعيدات بين أى بين المرة ثم  
المرة فى الحين » .

## هذا باب

### تصغير ما كان من الجمع

اعلم أنَّك إذا صغرت جمعا على بناء من أبنية أدنى العدد أقررت اللفظ على حاله . فإن  
 $\frac{2}{0.45}$  صغرته وهو بناء للكثير / رددته إلى أدنى العدد إن كان ذلك فيه . [فإن لم يكن فيه أدنى العدد  
 رددته إلى الواحد ، وصغرته] <sup>(١)</sup> إن كان مذكرا آدميا وجمعه بالواو والنون . وإن كان من  
 غيرهم أو مؤنثا منهم فبالألف والتاء . وقد مضى تفسير هذا <sup>(٢)</sup> . وإنما أعدناه لما بعده .

اعلم أنَّك إذا سميت رجلا بجماعة فإنك تصغر ذلك الاسم كما تصغر الواحد . تقول  
 في رجل اسمه أكُلب : أكُلب ، وكذلك أخيرة تقول فيها : أخيرة ، وفي غلْمة : أغلِمة .  
 لا يكون إلا كذلك .

فإن سمّيته بـغلمان أو غريبان أو قُضبان أو رُعقان كان تصغيره كتصغير غلمان ونحوه .  
 تقول : غلِيمان ، وغُريبان ، وقُضَيَّبان ولا تقول : غُريَّبين ، كما تقول في سرحان : سُرَّحِين ؛  
 لأنَّك إنما قلت : سُرَّحِين لقولك : سَراحِين ؛ لأنَّ (سرحانًا) واحد في الأصل .

فإن قلت : فأنا أقول : مَصِير ومُضِران للجمع ثم أقول في جمع الجمع : مَصَارِين <sup>(٣)</sup> ، فكيف أصغر  
 مُضِرَانًا ؟

فإنَّ مُضِرَانًا تصغيره لا يكون إلا مُصِيرَانًا ، لأنَّه إنما ألحقته الألف والنون المجمع ، فلا  
 $\frac{2}{0.46}$  نغىّر علامة الجمع ؛ ألا ترى أنَّه ما كان على (أفعال) نحو : / أبيات : وأجمال ، وأقتاب  
 لم تقل فيه إلا أجْنِمَال ، وأقْتِتاب ، وأبَيَّات ، فإن كان جمعا لجمع قلت : أبيات وأبَابيت ؛  
 كما تقول : أظفار وأظافير ولكنَّ العلة فيما ذكرت لك .

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) تقدم في ص ١٥٧ من هذا الجزء والنظر سيويه ج ٢ ص ١٤٠ - ١٤١ .

(٣) في اللسان : « المصير : الممى وهو فعل والجمع أمصرة ومصران مثل رغيف ورغفان ومصارين جمع الجمع عند  
 سيويه . قال الأزهري : المصارين جمع المصران جمعت العرب على توهم النون أنها أصلية » .  
 وكان قياس التصغير أن يرد إلى جمع القلة ثم يصغر .

## هذا باب

ما كان على فَعَلٍ من ذوات الياء والواو

نحو : باب وناب ودار وما أشبهه

اعلم أنَّ هذا الجمع<sup>(١)</sup> ينقلب ياؤه وواوه ألفا ، لا نفتح ما قبل كلِّ واحدة منهما؛ نحو: دار ، وغار ، وباب ، إلَّا أنَّ يجيء حرف على أصله لعلَّة مذكورة في باب التصريف<sup>(٢)</sup>؛ نحو: البقود ، والصيّد ، والخوَنَة ، والحَوَكة . فأما مَجْرَى الباب فعلى ما ذكرت لك .

فإن صَحُرَتْ شيئا من ذلك أظهرت فيه حرف الأصل<sup>(٣)</sup> ، وذلك أنَّ ياء التصغير تقع بَعْدَه ساكنة ، فلا يجوز أن تُسَكَّنَه ، فتجتمع بين ساكنين . فإذا حرّكته عاد إلى أصله ، وذلك قولك في تحقير نار: نُؤَيَّرَة ، وباب: بُؤَيَّب . يدلُّك على أنَّ الواو الأصلُ - قولك : أنوار ؛ لأنَّها من النور ، وقولك : بَوَّيْتُ له بابا . وكذلك غار . تقول : غوير ؛ لأنَّه من غار يغور .

فأما (ناب) فتصغيره نُيَّبٌ . فإن قلت : نيبب فإنَّ ذلك يجوز في كلِّ ما كان ثانيه ياء في التصغير<sup>(٤)</sup> / لأنَّه من نيبَّت .

وكذلك (غار) : تقول فيه : غُيِّر ، وغَيِّر ؛ لأنَّه من غَيَّرت<sup>(٥)</sup> ونَيْبَت .

( ١ ) لا يريد الجمع الاصطلاحي .

( ٢ ) تقدم في الجزء الأول ص ١١٣ - ١١٤ .

( ٣ ) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٧ « باب تحقير ما كانت الألف بدلا من هيته . إن كانت بدلا من واو ثم حقرته رددت الواو ، وإن كانت بدلا من ياء رددت الياء ؛ كما أنك لو كسرتَه رددت الواو إن كانت عينه واوا والياء إن كانت عينه ياء وذلك قولك في باب : بويب . كما قلت : أبواب ، وناب : نيبب كما قلت . أنياب وأنيبب . فإن حقرت ناب الإبل فكذلك . . » .

( ٤ ) ذكرنا قبا سبق ص ٢٧١ أن ذلك لغة لبعض العرب .

( ٥ ) قال السيرافي : كقولك في ناب لبيب ، وفي غار غيّر إذا أردت الغيرة .

( هامش سيبويه ج ٢ ص ١٢٧ ) .

وفي القاموس : غار على امرأته وهي عليه تنار غيره وغيرا وغارا .

وفي النهاية لابن الأثير ج ٣ ص ١٧٥ « وفي حديث علي قال يوم الجمل : ما ظنك بامرئ جمع بين هذين الغارين أي الجيشين والغار : الجماعة . هكذا أخرجه أبو موسى في الفين والواو وذكره الهروي في الفين والياء . . » .

وتقول في تصغير (تاج) : تُوِج ، لَّأنَّه من تَوَجَّت . وكلُّ ما لم أذكره لك فهذا مَجْرَاه ، وكذلك سائر ما كان على ثلاثة أحرف ، تقول في عين : عَيْبَنَ وَعَيْبَنَ ، وفي شَيْء : شَيْئَء ، وشَيْئَء ، وكذلك كلُّ ما عَلِمَ أصله من هذا الباب ، فإن لم يُعلم أصله رُدَّ إلى واحده في التكبير أو إلى فِعْله فإنَّ دليله يظهر ، فإن لم يكن مشتقا نُظِر هل تقع فيه الإمالة ؟ فإن كانت ألفه مالة فهو من الياء . وإن كانت مُنْتَصِبَةً لا يجوز فيها الإمالة فهو من الواو<sup>(١)</sup> .

واعلم أنَّ كلَّ حرف كان مكسورا أو مضموما بعده<sup>(٢)</sup> ياء أو واو فليس بدليل ، لأنَّ الواو الساكنة تَقْلِبُهَا الكسرة ياء ، والياء الساكنة تَقْلِبُهَا الضمة واو . فمن ذلك قولك : ميزان وميعاد ، وميقات . تقول في تحتيه : مُوزِن ، ومُؤَيِّق ، ومُؤَيِّع ، لَّأنَّه من الوقت ، والوعد  $\frac{٢}{٥٤٨}$  والوزن . فإنَّما قَلَبْتَ الواو الكسرة / .

وما كان منقلبا لعلَّة ، ففارقته العِلَّة فارقه ما أحدثته ، ألا ترى أنَّك تقول في الجمع : موازين ، ومواعيد ، ومواقيت ، كما تقول : وزنت ، ووعدت ، ووقَّت ؟

ومثل ذلك في الياء مُوسِر ، ومُوقِن . لا يكون في التحقير إلَّا بالياء ؛ لأنَّ الواو إنما جاءت بها الضمة<sup>(٣)</sup> ؛ لَّأنَّها من أَيْقَنْت ، وأَيْسَرْت ، وكذلك : مَيَاسِر ، ومَيَاقِين . فإن حَقَّرْت قلت : مُيَاسِر ، ومُيَاقِن ، تردَّها الحركة إلى أصلها .

( ١ ) في سبويه ج ٢ ص ١٢٧ « وإن جاء اسم نحو الناب لا تدرى أمن الياء هو أم من الواو ، فاحمله على الواو حتى يتبين لك أنها من الياء لأنها مبدلة من الواو أكثر . فاحمله على الأكثر حتى يتبين لك ومن العرب من يقول في ناب : نوب ، فيجىء بالواو ، لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر وهو غلط منهم » .

( ٢ ) في الأصل : بعد .

( ٣ ) في سبويه ج ٢ ص ١٢٥ « باب تحقير كل حرف فيه بدل . . . »

فن ذلك ميزان وميقات وميعاد تقول : موزين ومويد ومويقيت وإنما أبدلوا الياء لاستقالم هذه الواو بعد الكسرة فلما ذهب ما يستقلون رد الحرف إلى أصله وكذلك فعلوا حين كسروه للجمع . . .

وما يحذف منه البدل ويرد الذي من نفس الحرف موقن وموسر وإنما أبدلوا الياء كراهية الياء الساكنة بعد الضمة ، كما كرهوا الواو الساكنة بعد الكسرة فإذا تحركت ذهب ما يستقلون وذلك ميقتن وميسر . . . » .

وكذلك (ريح) . لو حُقِرَتْهَا لَقَلَّتْ : رُويحة ، لأنها من رَوَّحت ، وإنما انقلبت الواو ياء للكسرة قبلها ، وأنها ساكنة ، ألا ترى أنك تقول في الجمع : أزواح . وكذلك ثياب ، وجياض تقول في تصغيرهما : أثياب ، وأحيّاض ؛ لأنك تردّها إلى أقلّ العدد . وإنما تنقلب الواو ياء لياء التصغير قبلها . ولولا ياء التصغير لظهرت لفارقة الكسرة إياها ، فكنت قائلا : أثواب ، وأخواض ، وأسواط . كما تقول : ثوب ...<sup>(١)</sup>

/ وحوض ، وسوط . وكذلك ديمة تحقيرها دُوَيْمة ؛ لأنها من دام يدوم . فهذا وجه هذا  $\frac{٢}{٥٤٩}$

---

(١) وضعت في النسخة ص ٩٠ مكان ص ٥٥٠ كل منهما مكان الأخرى خطأ . فجاء الاضطراب في الموضعين . وينقل ص ٩٠ إلى هنا يستقيم الكلام ، كذلك بوضع ص ٥٥٠ هناك استقام الكلام .

## هذا باب

### ما كانت الواو فيه ثالثة في موضع العين

اعلم، أنّها إذا كانت ظاهرة في موضع العين فأنت فيها بالخيار : إن شئت قلبتها لياء التصغير التي تقع قبلها - وهو الوجه الجيد - فقلت في أسود : أسيد ، وفي أخول : أخيل ، وفي مقود : مقيد . فهذا الأصل .

وأما الملحق فنحو : قسور<sup>(١)</sup> وجدول ، تقول فيهما : قسير ، وجديل ؛ وذلك أنّ الياء الساكنة إذا وقعت قبل الواو المتحركة قلبت الواو لهما ياء ، ثم أدغمت فيها . وقد مضى تفسير هذا<sup>(٢)</sup> . وذلك قولك : ميت ، وسيد ، وهين . إنّما كنّ في الأصل : ميوتا ، وسيدودا ، وهيونا ؛ وكذلك قيام وقيوم ، إنّما هو قيوام وقيووم ، وكذلك أيام ، وفيما ذكرنا دليل على ما يرد منه . فإن شئت / قلت في هذا أجمع بإظهار الواو ، أى في باب أسود ، وجدول ، وقسور ، فقلت : أسود ، وجدول ، وقسور . وإنما جاز ذلك لأنّ الواو ظاهرة حية ، أى متحركة . وهى تظهر في التكسير<sup>(٣)</sup> في قولك : جداول ، وقساور . فشبها هذا التصغير به والوجه ما ذكرت لك أولا .

فإن كانت الواو ساكنة ، أو كانت مبدلة ، لم تظهر في التصغير . فأما الساكنة فنحو واو عجز ، وعمود . لا تقول إلا عجز وعמיד ؛ لأنّ الواو مدّة ، وليست بأصلية ، ولا ملحقّة . ألا ترى أنّك لو جئت بالفعل من جدول ، وقسور لقلت : قسورت ، وجدولت ، فكانت كالأصل . واو قلت : ذلك في عجز لم يعجز ؛ لأنها ليست بمُلحقّة .

(١) القسور ، والقسورة : الأسد .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١١٨ وفي هذا الجزء ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٣) في الأصل : التكبير .



وأما الاصليّة المنقلبة فهو مقام ، ومقال . لا تقول فيهما إلا مُقيم ، ومُقيمٌ ؛ لأنك كنت تختار في الظاهرة المتحرّكة القلبَ للياء التي قبلها . فلم يكن في الساكنة / والمبدلة إلا ما ذكرت  $\frac{٧}{١١}$  لك .

واعلم أنه من قال في أسود : أسود قال في معاوية : معيوية ؛ لان الواو في موضع العين . ومن قال : أسيد على اختيار الوجه الجيد قال : معية<sup>(١)</sup> فيحذف الياء التي حذفتها في تصغير عطاء ونحوه ، لاجتماع الياءات .

ومن كانت (أزوى) عنده (أفعل) قال في تصغيره : أريّة مثل قولك : أسيد . ومن قال : أسود قال : أريوية . ومن كانت عنده (فعل) لم يقل في أريوية : إلا أريّة ؛ لان الواو في موضع اللام على هذا القول ، وإليه كان يذهب الأخفش ، والأول قول سيبويه<sup>(٢)</sup> .

---

(١) تقدم تصغير معاوية في ص ٢٤٦ من هذا الجزء وقد جاء معية في قول الصنع :

وقاء ما معية من أبيه لمن أوفى بعهد أو بعقد

أنظر شواهد الشافية ص ٩٧ وشرح الشافية للرضي ج ١ ص ٢٣١ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٠ - ١٣١ « وذلك قولك في أسود : أسيد ، وفي أمور : أعير ، وفي مرود : مرید ، وفي أحوى : أحي وفي مهوى : مهى ، وفي (أروية) ، أريّة ، وفي مروية ، مريّة » .

وفي شرح الشافية للرضي ج ١ ص ٢٣٥ - ٢٣٦ « وكذا تحذف الياء المشددة المتطرفة الواقعة بعد ياء مشددة إذا لم تكن الثانية للنسبة كما إذا صغرت (مروية) إسم مفعول من روى قلت مريّة والأصل مريية وكذا تصغر أروية فيمن قال : أنها أفمولة وأما من قال فعليه والياء للنسبة فإنه يقول في تصغيرها أريية يباين مشدقتن » .

الأروية : الأثني من الوعول وانظر اللسان فقد عرّض لهذا الخلاف .

وفي المخصص ج ٨ ص ٢٩ « أبو عبيد : الأروية : الأثني من الوعول » .

ابن السكيت : يقولون أروية للذكر والأثني » .

## هذا باب

ما كانت الواو منه في موضع اللام

اعلم أنها إذا كانت في موضع اللام فلا سبيل إلى إقرارها على لفظها ، لأنه كان يُختار فيها القلبُ وهي في موضع العين . / فلما صارت في الموضع الذي يحتل فيه ما يصح في موضع العين لم يكن فيها إلا القلب<sup>(١)</sup> . وذلك قولك في غَزُو : غَزَى ، وفي جَرُو : جَرَى ، وفي عُرُو : عَرَى ، وفي تَقَو : تَقَّى ، وفي عُرَواء<sup>(٢)</sup> : عُرَيَاء [يا فتى]<sup>(٣)</sup> . لا يكون إلا ذلك .

ومن قال في (أزوية) : إنها فعلية قال في أزوى : أَرَيَا . ليس غَيْرُ ؛ لأنَّ أروى عنده على هذا القول (فعل) .

ومن جعل أزوى (أفعل) لم يقل إلا أَرَى فاعلم ؛ فيحلف ياء لاجتماع الياءات . ومن قال في أشود : أَسَيَّود على المجاز قال : أَرَيَّو فاعلم<sup>(٤)</sup> . فهذا مَجْرَى هذا الباب .

( ١ ) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٢ « باب تحقير بنات الياء والواو اللاتي لامتن ياءات وواوات .

اعلم أن كل شيء منها كان حل ثلاثة أحرف فان تحقير يكون حل مثال فعل ويجرى على وجوه العربية ، لأن كل ياء أو واو كانت لاما وكان قبلها حرف ساكن جرى مجرى غير المعتل وتكون ياء التصغير مدغمه ، لأنها حرفان من موضع والأول منها ساكن وذلك قولك في قفا : قن وفي فتى : فتى وفي جرو : جرى وفي ظي : ظي . »

وانظر الكامل ج ٣ ص ١٩٤

( ٢ ) المروء : الحسى .

( ٣ ) تصحيح السيرافي وفي الأصل : هريا من غير همزة .

( ٤ ) ذكر المبرد في الموضعين وزن أروى وأزوية عند سيبويه والأخفش وبين ما يترتب على هذا الخلاف في التصغير ولم يرجع رأيا على آخر .

وفي اللسان قتل عن ابن سيده بأن المبرد يرى أن وزن أروى فعل ثم يطله فقال :

« قال ابن سيده : وذهب أبو العباس إلى أنها فعل ، والصحيح أنها أفعل ؛ لكون أزوية أفعولة . »

## هذا باب

ما يسمّى به من الجماعة

اعلم أنّك إذا سمّيت رجلاً بمسجد ، ثم أردت تحقيره قلت : مُسَيِّجِد ، فحلفت الألف الزائدة ؛ / لأنّك لاتصغّر شيئاً على خمسة أحرف . فإن عوضت قلت : مُسَيِّجِيد .

$\frac{2}{553}$

فإن سمّيت بمفاتيح قلت : مُفَيِّيح ، فتحذف الزائدة الثالثة ، وتُقرّ الياء ؛ لأنّها رابعة في الاسم .

فإن سمّيت قبائل أو رسائل قلت : قُبَيْلٌ ، ورُسَيْلٌ في قول جميع النحويّين إلّا يونس ابن حبيب<sup>(١)</sup> ، فإنّه كان يقول : قُبَيْلٌ ، ورُسَيْلٌ . وذلك ردىء في القياس .

أمّا النحويّون فأقرّوا الهمزة ، وحذفوا الألف ، لأنّ الهمزة متحرّكة والألف ساكنة . والمتحرّك حرف حيّ ، وهو في مواضع الملحقّة بالأصول ؛ ألا ترى أنّ الهمزة من قبائل في موضع الفاء من عذافر<sup>(٢)</sup> ، والألف لا تقع من هذا البناء في موضعها إلّا زائدة . فكانت أحقّ بالحذف .

وأمّا يونس فكان يقول : لمّا كانتا زائدتين كانت التي هي أقرب إلى الطرف أولى بالحذف وليس هذا القول بشيء لما ذكرت لك .

فأمّا تحقير هذا الضرب وهو الجمع فلا يجوز فيه إلّا قُبَيْلَات ، ورُسَيْلَات ؛ / لأنّك إنّما حقّرت الواحد نحو : قبيلة ورسالة ، ثمّ جمعته جمع أدنى العدد . وقد مضى القول في هذا<sup>(٣)</sup> .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٧ « وإذا حقّرت رجلاً اسمه قبائل قلت : قبيلٌ وإن شئت قلت : قبيلٌ موضعاً بما حذف والألف أولى بالطرح من الهمزة لأنها كلمة حية لم تجيء للمد وإنما هي بمنزلة جيم مساجد وهمزة برائل وهي في ذلك الموضع والمثال والألف بمنزلة ألف عذافر وهذا قول الخليل وأما يونس فيقول قبيل يحذف الهمزة إذ كانت زائدة ، كما حذفوا ياء قراسية وياء عفارقة وقول الخليل أحسن ، كما أن عفرية أحسن » .

(٢) العذافر : الأسد والعظيم الشديد من الإبل والأثني عذافرة .

(٣) أنظر ص ٢٧٩ من هذا الجزء .

## هذا باب

### تحقير الأسماء المبهمة

اعلم أن هذه الأسماء مخالفةٌ لغيرها في معناها ، وكثيرٌ من لفظها ، وقد تقدّم قولنا فيها .  
وإنما نذكر منه بعضاً استغناءً بما مضى<sup>(١)</sup> .

فمن مخالفتها في المعنى وقوعها على كلِّ ما أوْمأت إليه ، وأما مخالفتها في اللفظ فإن يكون الاسم منها على حرفين أحدهما حرفٌ لين : نحو : ذا ، وتا .

فلإذا صُغِّرَت هذه الأسماء خولف بها جهة التصغير ، فتُرِكَتْ أوائلُها على حالها<sup>(٢)</sup> ، وألحقت ياء التصغير لأنَّها علامة ، فلا يُعرَى المصغَّر منها . ولو عُرِيَ منها لم يكن على التصغير دليل .  
واللحقت ألفٌ في آخرها تدلُّ على ما كانت تدلُّ عليه الضمَّةُ / في غير المبهمة ؛ ألا ترى أن كلَّ اسم تصغَّره من غير المبهمة تضمَّ أوله ؛ نحو : فليس ، ودُرْبهِم ، ودُنِينِير ؟

وذلك قولك في تصغير (ذا) : ذَيَّا ، فإن ألحقت التنبيه قلت : هاذيَّا . وفي تصغير (ذاك) : ذِيَّاكَ ، فإن ألحقت التنبيه ققلت : هاذاك - قلت : هاذِيَّاكَ .

فإن قال قائل : ما بال ياء التصغير لحِقَتْ ثانيةً ، وإنما حَقَّتْها أن تلحق ثالثةً ؟  
قيل : إنما لحِقَتْ ثالثةً ، ولكنك حذفْتَ ياء لاجتماع الياءات ، فصارت ياء التصغير ثانيةً .

(١) الحديث عن أسماء الإشارة سيأتي في الجزء الثالث .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٩ « باب تحقير الأسماء المبهمة » .

اعلم أن التحقير يضم أوائل الأسماء إلا هذه الأسماء فإنه يترك أوائلها على حالها قبل أن تحقر وذلك لأنها لما نحووا في الكلام ليس لغيرها . فأرادوا أن يكون تحقيرها على غير تحقير ما سواها وذلك قولك في هذا : هذيا وذلك : ذياك وفي الأولى : أليا وإنما ألحقوا هذه الألفات في آخرها لتكون أوآخرها على غير حال أوآخر غيرها كما صارت أوائلها على ذلك . قلت : فما بال ياء التصغير ثانية في ذا حين حقرت ؟ قال : هي في الأصل ثالثة ولكنهم حذفوا الياء حين اجتمعت الياءات وإنما حذفوها من ذيا وأما (تيا) فإنما هي تحقير (تا) وقد استعمل ذلك في الكلام .

وكان الأصل : ذِيَّيَا إِذَا قُلْتَ (ذَا) ، فالألف بدل من ياء ، ولا يكون اسم على حرفين في الأصل فقد ذهبت ياء أخرى .

فإن حَقَّرْتَ (ذِه) أَوْ (ذِي) قُلْتَ : تَيَّا . وإنما منعك أن تقول : ذِيَّا كراهة التباس المذكر بال مؤنث<sup>(١)</sup> ، فقلت : تَيَّا ؛ لأنك تقول : (تا) في معنى (ذه) ، وتي . كما تقول : ذِي . فصغرت (تا) لئلا يقع لبس ، فاستغنيت به عن تصغير (ذه) أَوْ (ذِي) على لفظها . قال الشاعر :

/ وَخَبَّرْتُ مَانِي أَنَّمَا الْمَسَوْتُ بِالْقُرَى فَسَكِيفَ وَهَاتَا هَضْبَةً وَقَلِيبٌ<sup>(٢)</sup>

$\frac{2}{556}$

ويروى : روضة وكليب ، أي وهذه . وقال عِمْرَانُ بْنُ حِطَّانٍ :

وَلَيْسَ لِعَيْشِنَا هَذَا مَهَاءٌ وَلَيْسَتْ دَارُنَا هَاتَا بِسَدَارٍ<sup>(٣)</sup>

فإن حَقَّرْتَ (ذَاكَ) قُلْتَ : ذِيَّاكَ . فإن حَقَّرْتَ (ذَلِكَ) قُلْتَ : ذِيَّاكَ .

وإن حَقَّرْتَ (أُولَئِكَ) قُلْتَ : أُولِيَّاكَ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « وكرهوا أن يحقروا المؤنث على هذه ، فيلتبس الأمر .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٣٩ على أنه هاتا بمعنى هذه .

الحصية : الجبل . وأراد بالقلب القبر وأصله البئر كأنه حذر من وباء الأمصار وهي القرى فخرج إلى البادية فرأى قبراً فلم أن الموت لا منجى منه فقال هذا منكراً على من حذره الإقامة في القرى .

والبيت لكعب الغنوي في رثاء أخيه أبي المنوار والقصيد في الأصمعيات ص ٩٧ - ١٠٠ وجمهرة أشعار العرب ، ص ٢٧٤ - ٢٧٩ وأمالى القتالي ج ١ ص ١٤٨ - ١٥١ والسمط ص ٧٧١ والخزانة ج ٤ ص ٣٧٠ - ٣٧٥

(٣) استشهد به سيبويه أيضاً ج ٢ ص ١٣٩ كالبيت السابق .

المهاة : الصفاء والركة وقال الأعمى هو بالهاء وروايته بالهاء تصحيف وقال السيوطي ص ٣١٣ مهاء وزنها فعال ولامها هاء أي صفاء وروثق ومنظر جميل يقال : وجه له مهاء هذا قول النحويين وقال الأصمعي : مهاة بالهاء بوزن فعلة كحصاة والمهاة : البلق والبقرة الوحشية وقيل انه أيضاً بمعنى الصفاء والروثق وفي اللسان : قال ابن بري : الأصمعي يرويه مهاة وهو مقلوب من الماء .

وقال في الكامل ج ٧ ص ١٧ : « وقال أبو العباس : النحويون يثبتون الهاء في الوصل فيقولون : مهاه وتقديره فعال ومنعاه اللع والهاء يقال : وجه له مهاه يا فتى والأصمعي يقول : مهاة تقديرها حصاة يجعل الهاء زائدة وتقديرها في قوله فعلة والمهاة : البلورة والبقرة الوحشية » .

وسياتي مرة أخرى في الجزء الرابع وانظر رغبة الأمل ج ٧ ص ١٧ ففيها بقية الشعر .

والبيت لعمران بن حطان الخارجي .

وإن حَقَرْتُ أُولَى الْمُقْصُورِ قُلْتُ : أُولِيًّا يَا فَتَى .

وإن حَقَرْتُ هَؤُلَاءِ الْمُدُودِ قُلْتُ : هَاؤُلِيَّاءُكَ<sup>(١)</sup> .

وإن حَقَرْتُ هَؤُلَاءِ الْمُقْصُورِ قُلْتُ : هَاؤُلِيَّاءُ يَا فَتَى .

وإنما زدت الألف قبل آخرها لئلا يتحوّل المددود عن لفظه فقلّبوا لذلك . وكان حقيقتها هَؤُلِيَّاءُ ، لأنّ ألاء في وزن غراب . وتحقير غراب غرّاب . وتحقير أُولَى لو كان غير مبهم أُولَى فاعلم . فإن زدت الألف أُولِيَّاءُ<sup>(٢)</sup> .

وتقول في تحقير الذى : اللَّذِيَّ ، وفى / تحقير التى : التِّيَّ . قال الشاعر :

بَعْدَ اللَّتِيَّاءِ وَاللَّتِيَّاءِ وَالَّتِيَّاءِ  
إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ<sup>(٣)</sup>

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « وأما من مد أُولاء فيقول : أُولِيَّاءِ وألقوا هذه الألف لئلا يكون بمنزلة غير المبهم من الأسماء كما فعلوا ذلك في آخر (ذا) وأوله » .

(٢) في عبارة المقتضب سقط ونستطيع أن نعرفه من كلام ابن سيده في المخصص فقد وفاء حقه من الشرح قال في ، ج ١٤ ص ١٠٤ - ١٠٥ :

« فقال أبو العباس المبرد أدخلوا الألف التي تزداد في تصغير المبهم قبل آخره ضرورة وذلك أنهم لو أدخلوها في آخر المصغر لوقع اللبس بين أُولَى المقصورة الذي تقديره هذى وتصغيره أُولِيَّاءُ يا فتى وذلك أنهم إذا صغروا المدود لزمهم أن يدخلوا ياء التصغير بعد اللام ويقلبوا الألف التي قبل الهزمة ويكسروها فتقلب الهزمة ياء فتصير أُولِيَّاءُ كما تقول في غراب : غريب ثم تحذف إحدى الياءات كما حذف من تصغير عطاء ثم تدخل الألف فتصير أُولِيَّاءُ على لفظ المقصور فترك هذا وأدخل الألف قبل آخره بين الياء المشددة والياء المنقلبة إلى الهزمة فصار أُولِيَّاءُ لأنّ ألاء وزنه فعال ، فإذا أدخلت الألف التي تدخل في تصغير المبهم طرفا صارت فعلا وإذا صغرت سقطت الألف لأنها خامسة كما تسقط في حبارى وإذا قدماها صارت رابعة ولم تسقط لأنّ ما كان على خمسة أحرف إذا كان رابعة من حروف المد واللين لم يسقط وما يحتاج به لأبى العباس أنه إذا أدخلت الألف قبل آخره صارت بمنزلة حمراء لأن الألف تدخل بعد ثلاثة أحرف قبل الهزمة للطرف وحمراء إذا صغر لم يحذف منه شيء » .

وانظر كلام المبرد في نقده لكتاب سيبويه الذى سيأتى فيما بعد .

(٣) استشهد سيبويه ج ١ ص ٣٧٦ على حذف الصلة اختصارا لم السامع واقتصر على الشطر الأول واستشهد به ج ٢ ص ١٤٠ على تصغير التى على التيا .

وفى أمالى الشجرى ج ١ ص ٢٤ « أنشد أبو العباس محمد بن يزيد فى المقتضب » :

بَعْدَ اللَّتِيَّاءِ وَالَّتِيَّاءِ وَالَّتِيَّاءِ  
إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ

—

لربّات الموصولين الأولين بصلة لأن صلة الموصول الثالث دلت على ما أراد » .

ولو حَقَّرْتَ (اللائي) لقلت في قول سيبويه : اللَّتَيَاتُ<sup>(١)</sup> . تصَغَّرُ (التي) ، وتجمعها ؛ كما تفعل بالجمع من غير المبهم الذي يحقَّرُ واحده .

وكان الأَخْفَشُ يقول : اللَّوَيَا ؛ لأنه ليس جَمْعٌ (التي) على لفظها ، فإنَّما هو اسم للجمع ؛ كقولك : قوم ونَفَرٌ ، وهذا هو القياس .

\*\*\*

واعلم أنَّك إذا تُنَّيْتُ أو جمعت شيئا من هذه الأسماء - لم تُلَحِقْه ألفا في آخره ؛ من أجل الزيادة التي لحقته ، وذلك قولك في تصغير اللذان : اللذيان ، وفي اللذين : اللذيين . ومن قال : اللذون قال : اللذيون<sup>(٢)</sup> .

وكان الأَخْفَشُ يقول : اللذيين . يذهب إلى أنَّ الزيادة كانت في الواحد ، ثم ذهبت لما جاءت ياء الجمع لالتقاء الساكنين ، فيجعله بمنزلة مُضْمَطَّفَيْنِ . وليس هذا القول بمرضى ؛ لأنَّ زيادة / التثنية والجمع ملحقة .

٢  
٥٥٨

\*\*\*

واعلم أنَّ (مَنْ) و (ما) ، و (أَيَّا) لا يُحَقَّرْنَ<sup>(٣)</sup> ؛ كما لا تُحَقَّرُ الحروف التي دخلن عليها . وكذلك (كَمْ) ، و (كَيْفَ) ، و (أَيْنَ) لا يُحَقَّرْنَ لما ذكرت لك ، وكذلك (مَتَى) ، وهنَّ كلُّهنَّ أسماء .

— وقال البغدادي بعد أن نقل كلام ابن السجري : « أراد اللتيا والتي تأتى على النفوس لأن تأنيث اللتيا والتي ههنا إنما هو لتأنيث الداهية .

وتردت : تفعلت من الردى مصدر ردى يردى : إذا هلك . أو من التردى الذي هو السقوط من علو » .

الخزانة ج ٢ ص ٥٦٠ نسبا الرجز في سيبويه للمعاج والأرجوزة في ديوانه ص ٥ - ٧ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « واللائي لا تحقر استغنوا بجمع الواحد إذا حقر عنه وهو قولهم : اللتيات فلما استغنوا عنه صار مسقطا » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « وإذا تُنَّيْتُ حذفته هذه الألفات كما تحذف ألف ذا وثا لكثرة في الكلام إذا تُنَّيْتُ . . . وكذلك اللذيان إذا قلت اللذيون والتي إذا قلت : اللتيات والتثنية إذا قلت اللذيان واللتيان وذيان » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « ولا تحقر (من) ولا (أى) إذا صار بمنزلة الذى لأنها من حروف الاستفهام . . . (من) لم يلزمه تحقير كما يلزم (الذى) لأنه إنما يريد به معنى (الذى) وقد استغنى عنه بتحقير (الذى) » .

و (كُلُّ) لا يُحَقَّرُ ؛ لَأَنَّهُ عَمُومٌ فَلَيْسَ لِلتَّحْقِيرِ فِيهِ مَعْنَى ؛ لَأَنَّ (كُلًّا) إِنَّمَا أَكْثَرُ بِهِ .  
وكذلك (كِلَا) . وكلُّ ما كان من هذا النحو نَمَا لَمْ نَذْكُرْهُ فِهَذِهِ سَبِيلُهُ ، فَنَجْرِهُ عَلَى هَذَا الْبَابِ .

— تناول نذ المبرد لكتاب سيبويه طرفاً من تصنيف المبهات فقال ص ٢٧٦ :

ومن ذلك قوله في باب تحقير المبهة ذكر أن الألف تلحق في أواخرها .

« قال محمد : وليس كما وصف ، ولكن الألف تلحق في أواخر بعضها وقبل أواخر بعض فالحقته الألف قبل : أولاً ، فيمن مد الياء .

وتصغيره لو زدتها في آخر الياء فتدغم ياء التصغير في ألف آلاء ثم تأتي بالهمزة بعدها ثم تزيد الألف بعد ذلك ولكنهم كرهوا وقوع هذه الألف هاهنا لأن الألف تختلف خامسة من نحو حنبلى وقرقرى فزادوها قبل آخره لأن يكون على مثال التصغير وأرادوا أن يسلم آخره على الكسر .

وقال في هذا الباب : لا يصغر اللاق لاستغنائهم بتصغير التي وجمعها في قولهم : اللتيات وكان الأخفش يقول في تصنيف (اللاق) اللويا (وفى) اللاق اللويتا وهو القياس » .

\* \* \*

ورد ابن ولاد على المبرد بقوله :

« قال أحمد : في هذه المسألة أربعة أجوبة :

منها : أنه لو كان قول سيبويه على ما ذكر عنه لكان إلتزامه صحيحاً ، وذلك أنه إذا تكلم على معظم الباب جاز أن يحمل الكلام عاماً وإن شذ الحرف ، فهذا وجه .

والثاني : أنه ليس الأمر على ما حكاه عنه البتة وذلك أن سيبويه جعل الكلام عاماً في أوائل الأسماء المبهة لا في أواخرها فزعم أن أوائلها لا تغير ثم ذكر الأسماء التي تلحق أواخرها ألف خاصة لا عامة ثم ذكر أولاء الممدودة مفردة بعد ذلك منها وإذا كان هذا هكذا فليس يلزمه ما ذكر وإذا قرئ نص كلامه من الباب علم أن الأمر على خلاف ما ذكر وأنها حكاية ظن .

والوجه الثالث : أن هذه الألف لما كانت تلحق آخر أولى المنقوصة وصار موضعها لها ودخلت الكاف عليها إذا قلت أولياء أخفوها أيضاً هذه الهمزة في المد كما أخفوها الكاف وكانت الألف كأنها في الطرف .

والوجه الرابع ، وهو الذى اختاره : أن تكون الهمزة هي ألف التصغير وذلك أن الياء أدغمت في ألف آلاء فلما انقلبت الألف ياء صارت الهمزة ألفاً وأدغمت عليها ألف التحقير فهمزت لاجتماع ألفين .

وأما قوله : كان ينبغي أن يكون على قياسه أولياء ، فخطأ : لأن الألف لما انقلبت ياء تغيرت الهمزة فصارت ألفاً .

وأما ما حكاه عن الأخفش إنما أجازته قياساً لا سماعاً وسيبويه يذكر أن العرب استغنت فيه بالليات ولم يسمع في كلامها تحقيراً في هذين وقياسه سهل عليه وعلى من هو دونه » .

أنظر الإنصار ص ٢٧٦ - ٢٧٩ .

\* \* \*

في شرح الشافية للرعى ج ١ ص ٣٨٧ : الزجاج يزيد ألف العوض في آخر أولاء كما في أخواته لكنه يقدر همزة أولاء في الأصل ألفاً ولا دليل عليه .



## هذا باب

### أسماء الجمع التي ليس لها واحد من لفظها<sup>(١)</sup>

اعلم أن مجراها في التحقير مجرى الواحد ؛ لأنها وُضِعَتْ أسماء ، كل اسم منها لجماعة ، كما أنك إذا قلت : جماعة - فإنما هو اسم مفرد وإن كان المسمى به جمعاً .

وكذلك لو سميت رجلاً بمسلمين لكان اسماً مجموعاً وإن وقع على واحد . كما قالوا : كِلاب بن ربيعة ، والضُّباب / بن كِلاب ، وكذلك أنمار ، وكذلك يحابر : إنما هو جمع  $\frac{٢}{٥٥٩}$  اليخبور وهو طائر<sup>(٢)</sup> .

وتلك الأسماء : نفر ، وقوم ، ورهط ، وبشر . تقول : بُشَيْر ، وقُوَيْم ، ورُهَيْط .

فإن كان اسماً لجمع غير الآدميين لم يكن إلا مؤنثاً ؛ وقد مضت العلة في ذلك . وذلك قولك : غم ، وإبل . تقول : غُنَيْمَة ، وأُبَيْلَة<sup>(٣)</sup> ، وكذلك نِسوة<sup>(٤)</sup> ، تقول : نُسَيْة ؛ لأنَّ (نِسوة) من امرأة بمنزلة نفر من رجل . فعلى هذا فآجر هذا الباب .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٢ « باب تحقير ما لم يكسر عليه واحد للجمع . . . وذلك قولك في قوم : قويم ، وفي رجل (يسكون الجيم) : رجيل ، وكذلك نفر والرهط والنسوة وإن عني بها أدنى العدد وكذلك الرجل والصحبة هما بمنزلة النسوة » .

(٢) وانظر نسب يحابر وغيرها في جمهرة الأنساب ص ٢٨٢ ، ٢٨٧ ، ٤٠٦ - ٤٠٧ وفي الاشتقاق ص ٤١٢ : يحابر جمع يخبورة وهو ضرب من الطير .

(٣) سيحدث عن ذلك في الجزء الثالث ص ٣٠٧ من الأصل والنظر ص ١٨٦ من هذا الجزء .

(٤) النسوة اسم جمع عند سيبويه أيضا قال في ج ٢ ص ٨٩ : « وليس نسوة بجمع كسر له الواحد » والنظر ص ١٤٢ منه .

وقال أبو حيان : هو جمع تكسير للقلة ( البحر المحيط ج ٥ ص ٢٩٩ ) .

## هذا باب

### التصغير الذي يسميه النحويون تصغير الترقيم<sup>(١)</sup>

وهو أن تصغر الاسم على حذف الزوائد التي فيه . فإن لم تكن فيه زائدة صغرته بكماله ؛ وذلك قولك في حارث : حَرَيْث ، وفي محمد : حُمَيْد ، وكذلك أحمد ، وفي تصغير سُرحوب<sup>(٢)</sup> . سُريحب ، لأن الواو فيه زائدة . وكذلك أو حقّرت عجوزاً لقلت : عَجِيْزة ؛ لأنك إذا حذف الواو بقيت على ثلاثة أحرف / فسميت بها المؤنث ، والمؤنث إذا كان اسماً علماً على ثلاثة أحرف لحقته الهاء في التصغير كما ذكرت لك . وذلك قولك في هند : هُنَيْدَة ، وفي شمس : شَمَيْسَة .

فإن لم تسم بعجوز ، وتركتها نعتاً لقلت : عَجِيْز . كما تقول في (خلق) إذا نعت به المؤنث : خَلِيق .

### تمّ التصغير

( ١ ) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٤ « باب الترقيم في التصغير » .

اعلم أن كل شيء زيد في بنات الثلاثة فهو يجوز لك أن تحذفه في التصغير حتى يصير الكلمة على ثلاثة أحرف . . وذلك قولك في حارث حريث وفي أسود سويد . وزعم الخليل أنه يجوز أيضاً في ضفندد ضفيد . وفي مقننيس قميس ، وكذلك كل شيء كان أصله الثلاثة . وبنات الأربعة في الترقيم بمنزلة الثلاثة تحذف الزوائد حتى يصير الحرف على أربعة لا زائدة فيه .

( ٢ ) السرحوب : الطويل .

## هذا باب

الحروف التي تكون استفهاماً وخبراً  
وسنذكرها مفسرةً في أبوابها إن شاء الله

## هذا باب

(أَيُّ) مضافةً ومفردةً في الاستفهام

اعلم أنَّ (أَيًّا) تقع على شيء هي بعضه ، لا تكون إلا على ذلك في الاستفهام . وذلك قولك :  
أَيُّ إخوتِكَ زيدٌ ؟ فقد علمت أنَّ زيداً أحدها ، ولم تَدْر أَيُّهما هو . وتقول : أَيُّ زيدٍ أَحْسَنُ ؟  
فيكون الجواب : رأسه أم رجله أم يده / ، وما أشبه ذلك .

$\frac{2}{561}$

واعلم أنَّ كُلَّ ما وقعت عليه أَيُّ (فتفسيره بألف الاستفهام و (أم) ، لا تكون إلا على  
ذلك ؛ لأنَّك إذا قلت : أزيد في الدار (أم) عمرو ؟ فعبارة : أَيُّهما في الدار ؟ واو قلت :  
هل زيد منطلق ؟ أو : مَنْ زيد ؟ أو : ما زيد ؟ لم يكن لأَيِّها هنا مَدْخَلٌ ؛ ف(أَيُّ) واقعة على  
كلِّ جماعةٍ مما كانت إذا كانت (أَيُّ) بعضها .

\*\*\*

واعلم أنَّ حروف الاستفهام مختلفة المعاني ، مستوية في المسألة . وسنذكر من مسائل (أَيُّ)  
ما يوضح لك جُمْلته إن شاء الله .

تقول : أَيُّ أصحابِكَ زيدٌ ضربه ؟ ، فالتقدير : أَيُّ أصحابِكَ واحد ضربه زيد ؟ (١) ؛  
لأنَّ قولك : (زيد ضربه) في موضع النعت . وإن شئت كان قولك : «زيد ضربه» خبراً لأَيِّ ،  
وهو أوضح وأحسن في العربية .

(١) فيه حذف الموصوف بالجملة من غير شرط .

ولو قلت : أي الرجلين هند ضاربها أبوها ، لم يكن كلاماً ؛ لأن (أي) ابتداء ولم تأت له بخبر .

فإن قلت : « هند / ضاربها أبوها » في موضع خبره لم يجز ؛ لأن الخبر إذا كان غير الابتداء فلا بد من راجع إليه .

ولو قلت : أي من في الدار إن يأتيا نأتيه ، كان جيّداً<sup>(١)</sup> . كأنك قلت : أي القوم إن يأتيا نأتيه ؛ لأن « من » تكون جمعا على لفظ الواحد وكذلك الاثنان . قال الله عز وجل : ( وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ )<sup>(٢)</sup> وقال : ( وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ )<sup>(٣)</sup> فحمل على اللفظ . وقال : ( بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ )<sup>(٤)</sup> فحمل مرة على اللفظ ، ومرة على المعنى . وقال الشاعر ، فحمل على المعنى :

تَعَشَّ ، فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي      نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِقْبُ يَصْطَحِبَانِ<sup>(٥)</sup>

فهذا مجاز هذه الحروف .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٠ « وتقول في شيء منه ( أي من أن يأتنا نعطه ونكرمه ) فهذا إن جملته استفهاما فأعرابه الرفع ، فهو كلام صحيح من قبل أن ( أن يأتنا نعطه ) صلة لمن ، فكل إسما . ألا ترى أنك تقول : ( من أن يأتنا نعطه بنو فلان ) كأنك قلت : القوم بنو فلان ، ثم أضفت أيا إليه فكأنك قلت : أي القوم نكرمه وأهم نكرم . فإن لم تدخل الهاء في نكرم نصبت كأنك قلت أيهم نكرم . فإن جعلت الكلام خبرا فهو محال لأنه لا يحسن أن تقول في الخبر أيهم نكرم . وفي المطبوعة : نكرمهم والبصريون يعمون حذف الفسير المنصوب المائد على المبتدأ وأجاز ذلك الكوفيون محتجين بقراءة ( وكل وعد الله الحسن ) .

(٢) الأنعام : ٢٥

(٣) يونس : ٤٢ وفي سيبويه ج ١ ص ٤٠٤ : « باب إجرائهم صلة من وخبره إذا عنيت إثنين . . فن ذلك قوله عز وجل ( ومنهم من يستمعون إليك ) » .

(٤) يونس : ٤٠

(٥) البقرة : ١١٢

(٦) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٠٤ على ثنائية يصطحبان حملا على مراعاة معنى ( من ) لأنها كناية عن إثنين .  
وصف أنه أوقد ناراً ، وطرقه الذئب ، فدعا إلى العشاء والصحة .

فَأَمَّا مَنْ فَإِنَّهُ لَا يُعْنَى بِهَا فِي خَبِيرٍ وَلَا اسْتِفْهَامٍ وَلَا جَزَاءٍ إِلَّا مَا يَعْقِلُ . لَا تَقُولُ فِي جَوَابِ مَنْ عِنْدَكَ ؟ : فَرَسٌ وَلَا مَتَاعٌ ، إِنَّمَا تَقُولُ : زَيْدٌ أَوْ هِنْدٌ . قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : «فَمَنْ كَانَ  $\frac{2}{63}$  يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ»<sup>(١)</sup> وَقَالَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَعْنِي الْمَلَائِكَةُ : (وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ)<sup>(٢)</sup> وَقَالَ جَلَّ اسْمُهُ : (أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ)<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

فَأَمَّا «مَا» فَتَكُونُ لِلنَّوَاتِ غَيْرِ الْأَدْمِيِّينَ ، وَلِنَعَوَاتِ الْأَدْمِيِّينَ . إِذَا قَالَ : مَا عِنْدَكَ ؟ قُلْتَ : فَرَسٌ ، أَوْ بَعِيرٌ ، أَوْ مَتَاعٌ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ . وَلَا يَكُونُ جَوَابَهُ زَيْدٌ وَلَا عَمْرُوٌ . وَلَكِنْ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ : مَا زَيْدٌ ؟ فَتَقُولَ : طَوِيلٌ أَوْ قَصِيرٌ أَوْ عَاقِلٌ أَوْ جَاهِلٌ .

فَإِنْ جَعَلْتَ الصِّفَةَ فِي مَوْضِعِ الْمَوْصُوفِ عَلَى الْعُمُومِ جَازَ أَنْ تَقَعَ عَلَى مَا يَعْقِلُ .

وَمِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ : سَبِّحَانَ مَا سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ ، وَسَبِّحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ لَنَا<sup>(٤)</sup>

وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا) . فَقَالَ قَوْمٌ : مَعْنَاهُ : وَمَنْ بَنَاهَا . وَقَالَ آخَرُونَ : إِنَّمَا هُوَ : وَالسَّمَاءَ وَبَنَائِهَا . كَمَا تَقُولُ : بَلَعْنِي مَا صَنَعْتَ ، أَيْ صَنِيعُكَ ؛ لِأَنَّ (م) إِذَا وُصِّلَتْ بِالْفِعْلِ كَانَتْ مُصَدَّرًا .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ) قَالَ قَوْمٌ : مَعْنَاهُ : أَوْ مِلْكُ أَيْمَانِهِمْ . وَقَالَ آخَرُونَ : بَلْ هُوَ : أَوْ مَنْ<sup>(٥)</sup> .

/ فَأَمَّا (أَيْ) وَالَّذِي فَعَامَّتَانِ ، تَقَعَانِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ عَلَى مَا شَرَحْتَهُ لَكَ فِي (أَيْ) خَاصَّةً .  $\frac{2}{64}$

- فصل بين الصلة والموصول بالنداء وهو فصل جائز . وقال الأعمش : يصح أن تكون (من) نكرة موصوفة .

« لا تخونني » : قال البطليوسي : جملة حالية . وقال غيره : هي جواب القسم الذي تضمنه « عاهدتني » .

والبيت للفرزدق من قصيدة في ديوانه ص ٨٧٠ - ٨٧٢

وانظر العيني ج ١ ص ٤٦١ والسيوطي ص ١٨٢ وسيميد ذكره المبرد في الجزء الثالث .

(١) الكهف : ١١٠

(٢) الأنبياء : ١٩

(٣) الملك : ١٦

(٤) أنظر ابن عيسى ج ٤ ص ٥ - ٦ فقد ردّد هذا الحديث وذكر شواهدنا .

(٥) تقدم هذا الحديث والآيات في الجزء الأول ص ٤١ - ٤٢ ، ٤٨ ، والجزء الثاني ص ٥٢

## هذا باب

### مسائل (أى) فى الاستفهام

نقول : أى مَنْ إن يأتينا يأتيه عبدُ الله . فالتقدير : أى الذين إن يأتونا يأتهم عبدُ الله .  
 ولو قلت : أى مَنْ إن يأت زيدا قنما يوم الجمعة أخوك - لم يجز ؛ لأنك لم تأت للجزاء بجواب . ولكن لو قلت : أى مَنْ إن يأتيه مَنْ إن يأتينا نُعطه يأت صاحبك<sup>(١)</sup> - كان الكلام جيّداً ، وكانت (أى) مرفوعةً بالابتداء . وتأويل هذا : أى الذين إن يأتهم مَنْ يأتنا نُعطه يأت صاحبك . فقولك : «يأت» جواب الجزاء الأول ، و«صاحبك» خبر الابتداء . وتقدير هذا بلا صلة : أى الذين إن يأتهم زيد يأت صاحبك ؛ لأنَّ «مَنْ» الثانية وصلتْها فى موضع زيد .

$\frac{٢}{٥٦٥}$  / ولو قلت : أى مَنْ إن يأتيه مَنْ إن يأتك تآتيه تكرمهُ نأى - كان إعراب (أى) النصب ، وكان التقدير : أيهم نأى .

واعلم أنَّ (أيّا) مضافةً ومفردةً فى الاستغناء والاحتياج إلى الصلة سواء ؛ لأنَّ المعنى واحد ؛ كما أنَّ زيدا وزيداً مناةً سواء فى الاحتياج والاستغناء<sup>(٢)</sup> ؛ لأنَّ المعنى التسمية والإيانة عن الشخص .

ولو قلت : أى الثلاثة صاحبك - كان جيّداً ؛ لأنَّ المعنى : أزيد وعمرى ؟ أم عمر وخالد . أم زيد وخالد ؟ .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٠٠ - ٤٠١ « وتقول : أى من إن يأت من إن يأتنا نُعطه يُعطه تأت يكرمك وذلك أن ( من ) الثانية صلها أن يأتنا نُعطه فصار بمنزلة زيد فكأنك قلت : أى من إن يأت زيد يُعطه تأت يكرمك فصار إن يأت زيد يُعطه صلة لـ ( من ) الأولى فكأنك قلت : أيهم تأت يكرمك فجميع ما جاز وحسن فى أيهم ها هنا جاز فى أى من إن يأت من إن يأتنا نُعطه يُعطه لأنه بمنزلة أيهم » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٩٧ « واعلم أن ( أيّا ) مضافاً وغير مضاف بمنزلة ( من ) ، ألا ترى أنك تقول : أى أفضل وأبى القوم أفضل فصار المضاف وغير المضاف يجرى ( من ) كما إن زيدا وزيداً مناةً يجرى عمرو ، فحال المضاف فى الإعراب والحسن والقبح كحال المفرد » .

واو قلت : أى الثلاثة ضرباها - كان فاسداً ، لأنك إذا قلت : «ضربا» لم يصلح أن يوصل فعلهما إلا إلى واحد ، وإلا زدت في العدد .

ولو قلت : أى الثلاثة ضربا عمرا ؟ وعمرو غير الثلاثة - لم يكن في إجازته شك . فإن كان عمرو أحد الثلاثة لم يجز . وذلك إن كنت تعرف عمراً ، لأنه قد خرج من المسألة . وإنما ينبغي أن تقول : أى الرجلين ؟ فإن كنت لا تعرف عمراً ، إلا أنك تعلم أنه من الثلاثة - فالقصة فيه كالقصة فيما قبله ، لأنك إنما تسأل عن أحد اثنين ، وتحتاج إلى أن تعرف عمرا .

واو قلت : أى الثلاثة أحدهما عمرو ؟ كان عند بعض النحويين جائزاً ، وليس يجوز عندي لما أشرحه لك ، وذلك أنك إذا قلت : أى الرجال أحدهما عمرو ، والرجال زيد وعمرو وخالد - فكأنك قلت : أهذا وهذا ؟ تعنى زيداً وخالداً ، أم هذا وهذا ؟ تعنى عمرا وخالداً . فليس في هذا بيان لتخليص خالد إذا كان مع عمرو من زيد ، لأن قصتهما فيه واحدة ، ولا فيه دليل على عمرو بعينه . وليس معنى (أى) إلا التبيين ، ولا تبين في هذا .

ومن أجزاه قال : قد وقع فيه ضرب من التبيين ؛ لأننا نعلم أن الثالث المخلف ليس بعمرو . فيقال له : (أى) إنما خبرها هو المطلوب تفسيره ، والذي بينت أنه ليس بعمرو ليس منهما .

وتقول : أى إخوانك زيد عمرو خالد يكلمه فيه عنده ؟ كما تقول : أخوك زيد عمرو خالد يكلمه فيه عنده ، لأنه ابتداء بعد ابتداء .

ولو قلت : أى الذين في الدار هذ ضاربتهم ؟ جاز أن تكون اقتطعت بأى جماعة من جماعة والوجه ضاربتهم . وليس الحمل / على المعنى ببعيد ، بل هو وجه جيد . قال الله عز وجل : (وَكُلُّ أُنثَى ذَاخِرِينَ<sup>(١)</sup>) وقال : (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا<sup>(٢)</sup>) فهذا على اللفظ ، والأول على المعنى .

(١) النمل : ٨٧ - تكلم سيويه عن ( كل ) في جملة مواضع ، فقال في ج ١ ص ٢٧٤ : « قولك كلهم ذاهب » . وقال في ص ٣٠١ : « من . أم كلهم صالح » .

وذكر هذه الآية في ج ١ ص ٢٧٣ ، ٣٠١

(٢) مريم : ٩٥

ولو قلت : أَيْ مَنْ فِي الدَّارِ يَكْرُمُكَ ؟ كَانَ جَيِّدًا ، لِأَنَّ الْمَعْنَى : أَيْ الْقَوْمِ يَكْرُمُكَ ؟

ولو قلت : أَيْ مَنْ فِي الدَّارِ يَكْرُمُكَ تَكْرُمُهُ ، فَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ (يَكْرُمُكَ) الْأَوَّلَى مِنَ الصَّلَاةِ ، فَكَانَ الْمَعْنَى : أَيْ مَنْ يَكْرُمُكَ فِي الدَّارِ ، فَيَكُونُ الْإِكْرَامُ وَقَعَ لَكَ فِي الدَّارِ . وَإِنْ شِئْتَ كَانَ فِي الصَّلَاةِ ، وَإِنْ شِئْتَ أَخْرَجْتَهُ مِنَ الصَّلَاةِ ، وَجَعَلْتَهُ خَيْرًا ، وَجَعَلْتَ (تَكْرُمُهُ) حَالًا . هَذَا فِي الرِّفْعِ وَإِنْ شِئْتَ جَزَمْتَهُمَا ، وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ (أَيْ) جِزَاءً ، وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ الْأَوَّلَ ، وَجَزَمْتَ الثَّانِي ، وَجَعَلْتَ (أَيَّا) اسْتِفْهَامًا . فَتَأَمَّنْ (مَنْ) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي ، وَفِي الدَّارِ صَلَاتُهَا . فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : أَيْ الْقَوْمِ تَكْرُمُهُ يَكْرُمُكَ إِذَا كَانَ جِزَاءً ، وَتَكْرُمُهُ يَكْرُمُكَ إِذَا كَانَتْ اسْتِفْهَامًا .

وَتَقُولُ : أَيَّا تُضْرِبُ ؟ وَتَقُولُ : أَيْ تُضْرِبُهُ ؟ ، كَمَا تَقُولُ : زَيْدٌ تُضْرِبُهُ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَمَا بِالْ نَصَبٍ لَا يَخْتَارُ هَاهُنَا كَقَوْلِكَ / : أَزِيدَا تُضْرِبُهُ ؟ لِأَنَّهُ اسْتِفْهَامٌ ٢  
٥٦٧

فَإِنَّ الْجَوَابَ فِي ذَلِكَ : : أَنْ (أَيَّا) هِيَ الْأِسْمُ وَهِيَ حَرْفُ الاسْتِفْهَامِ ، فَلَا يَكُونُ قَبْلَهَا ضَمِيرٌ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَزِيدَا ضَرْبَتُهُ ، إِنَّمَا أَوْقَعْتَ الضَّمِيرَ بَعْدَ أَلْفِ الاسْتِفْهَامِ ، فَنَصَبْتَ زَيْدًا .

وَلَكِنْ لَوْ اجْتَمَعَ بَعْدَهَا اسْمٌ وَفَعَلَ كَانَ الْمَخْتَارُ فِيهَا تَقْدِيمَ الْفِعْلِ . فَإِنْ قَدِّمْتَ الْأِسْمَ كَانَ عَلَى فِعْلِ مَضْمَرٍ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَيُّهُمْ أَخَاهُ تُضْرِبُهُ . وَلَوْ قُلْتَ : أَيُّهُمْ يَضْرِبُ أَخَاهُ كَانَ عَلَى قَوْلِكَ : زَيْدًا تُضْرِبُهُ .

وَلَوْ قُلْتَ : أَيُّهُمْ زَيْدًا ضَارِبُهُ – إِذَا كَانَ (زَيْدٌ) مَفْعُولًا – كَانَ النَّصَبُ فِي زَيْدِ الْوَجْهَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ (ضَارِبٌ) فِي مَعْنَى الْمَاضِي .

فَإِنْ رَفَعْتَ عَلَى قَوْلٍ مِنْ قَالَ : أَزِيدُ أَنْتَ ضَارِبُهُ<sup>(١)</sup> ، قُلْتَ : أَيُّهُمْ زَيْدٌ ضَارِبُهُ هُوَ . وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ (ضَارِبُهُ) خَيْرًا لِزَيْدٍ فَكَانَ (هُوَ) إِظْهَارَ الْفَاعِلِ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ جَرَى عَلَى غَيْرِ صَاحِبِهِ . وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ (هُوَ) مَقْدَمًا وَمُؤَخَّرًا عَلَى قَوْلِكَ : هُوَ ضَارِبُهُ أَوْ ضَارِبُهُ هُوَ كَانَ حَسَنًا جَمِيلًا .

---

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ١ ص ٥٥ « بَابُ مَا جَرَى فِي الاسْتِفْهَامِ مِنْ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ بِجَرَى الْفِعْلِ . . . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَزِيدَا أَنْتَ ضَارِبُهُ ، وَأَزِيدَا أَنْتَ ضَارِبٌ لَهُ ، وَأَمْرًا أَنْتَ مُكْرَمٌ أَخَاهُ ، وَأَزِيدَا أَنْتَ نَازِلٌ عَلَيْهِ . . » .



وتقول : أيُّهم أمةُ الله / المتكلِّم فيها هو . لا يكون في « أمة الله » إلاَّ الرفع ، لأنَّ الفعل في  $\frac{2}{0.68}$  الصلة ، فلا يجوز أن تضمّر إلاَّ على جهة ما ظهر .

وتقول : أيُّ يومٍ سار زيدٌ إلى عمرو ؟ كأنك قلت : أيُّومَ الجمعة سار زيد إلى عمرو ؟  
فإن قلت : أيُّ يومٍ سار فيه زيد إلى عمرو - رفعت ، إلا في قول من قال : يرمَ الجمعة سرت فيه .

وتقول : أيُّ أصحابك مَنْ إن يأتينا مَنْ يضرُّه أخوه يكرمه ، لأنك جعلت الجزاء خبراً عن أيٍّ (١) .

واو قلت : أيُّ مَنْ يأتيني آتية - كان محالاً ، لأنك إذا أضفت (أيّا) إلى (مَنْ) لم تكن (مَنْ) إلاَّ بمنزلة (الذي) . فإن قلت : أجعل (أيّا) استفهاماً ، وأجعل (مَنْ) جزاء - فقد أحلت ؛

( ١ ) ظاهر كلام المبرد هنا أن ( من ) شرطية في قوله : من إن يأتينا . والمعروف أن أدوات الشرط لما صدر الكلام ومقتضى هذا ألا تدخل أداة شرط على أخرى من غير فصل بينهما بفعل الشرط .

ونحو قوله تعالى ( فلما إن كان من المقرين . . ) « أما » نائبة فيه عن أداة الشرط وفعلها .

عرض سيبويه للحديث عن صدارة أدوات الشرط في ج ١ ص ٤٤٠ - ٤٤٢ فقال لا تقع بعد إذ ولا بعد النواسخ ولا بعد ( ما ) النافية وأجاز وقوعها بعد إذا الفجائية وبعد لكن المخففة .

والمبرد في نقده لكتاب سيبويه وافقه على أن إن وكان وليس وما الحجازية وجميع العوامل لا تدخل على أدوات الشرط وخالفه في ما التسمية فأجاز وقوع أدوات الشرط بعدها لأنها لا تغيرها عن حالها كما لم تغير الابتداء والخبر وخالفه أيضاً في ( إذ ) فقال : يجوز أن تقول في الاختيار : أتذكر إذ من يأتينا نأته كما أجاز وقوع أدوات الشرط بعد هل ، ورد عليه ابن ولاد في هذا .

ويبدو لي أن ما ذكره المبرد هنا من جعل ( من ) شرطية في قوله : من إن يأتينا من قبيل الوهم فقد تقدم له أن جعل ( من ) شرطية في مثل هذا الأسلوب فقد قال في ص ٣٤٨ من الأصل ما نصه :

من يأتيه من أن يأتينا نأته عامدين تأت يكرمك . إن رفعت يكرمك فالمسألة جيدة لأن تقديرها من يأتيه زيد تأت في حال إكرامه لك . . وقولك : من إن يأتينا نأته اسم واحد بمنزلة زيد . وقال في ص ٣٤٩ : وتقول : إن يأتيني من إن يأتيه . ثم جعل ( من ) موصولة .

وقال في ص ٣٥١ - ٣٥٢ : وتقول : من إن يأتيه زيد يكرمك . . فن في موضع الذي وإن للجزاء . وانظر ص ٢٩٧ من هذا الجزء المطبوع .

وانظر في صدارة أدوات الشرط وفي اعتراض الشرط على الشرط شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٤١ - ٢٤٤ ، ٣٦٧ ورسالة لابن هشام في الأشباه والنظائر ج ٤ ص ٣٢ - ٤٠ وأمال الشجري ج ١ ص ٢٣٤ ، ٣٥٦ والخزانة ج ٤ ص ٥٤٨

وقد عجبت من أبي سعيد السيرافي فقد مر على كلام المبرد هنا وأحدث فيه بعض تبسيحات لطيفة فرفع ( هل ) ووضع مكانها ( عن ) في هذه الجملة ( جعلت الجزاء خبراً عن أي ولم يترض بقلمه لغير ذلك هنا .

لأنك إذا أضفت إلى الجزاء اسماً دخله الجزاء ، ألا ترى أنك تقول : غلامٌ من يأنك تأنه ،  
فيصير الجزاء للغلام صلة (١) .

فإن قلت : فأجعل (أيًا) بمنزلة غلام . قيل : لا يكون كذلك إلا أن توصل ، لأنها إذا  
لم تكن جزاءً أو استفهاماً لم تكن إلا موصولة .

فإن قلت : أجعلها استفهاماً . قيل : قد أحلت ؛ لأنك قد جعلتها جزاءً واستفهاماً في  
حال ، ومتى كانت في أحدهما بطل الآخر .

فإن قلت : أرفع فأقول / : أي من يأتيني آتية ؟ - فذلك جيد ؛ لأنك جعلت (يأتيني)  
صلةً ، و(آتية) خبراً ، و(يَا) استفهاماً . فكأنك قلت : أي القوم آتية . ولو فصلت (أيًا)  
من (من) لجاز فقلت : أي من يأتيني آتية ، فكانت (أي) استفهاماً ، و(من) للجزاء .

وكذلك لو قلت : من من يأتينا نكرمهُ ؟ لكان جيداً . تجعل الهاء في نكرمهُ راجعة إلى  
(من) الأولى ، فيكون التقدير : من الرجل الذي من أئانا من الناس آتيناها ؟

(١) اكتسب ذلك من الإضافة إلى اسم الشرط .

## هذا باب

(أَيَّ) إِذَا كُنْتَ مُسْتَفْهِمًا مُسْتَفْهِمًا<sup>(١)</sup>

إِذَا قَالَ لَكَ رَجُلٌ: رَأَيْتَ رَجُلًا - قُلْتَ أَيَّ؟ وَذَلِكَ أَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَحْكِيَ كَلَامَهُ.

فَإِنْ قَالَ: جَاءَنِي رَجُلٌ. قُلْتَ: أَيَّ؟ مَوْقُوفَةٌ. فَإِنْ وَصَلْتَ قُلْتَ: أَيُّ يَا فَتَى؟ لِأَنَّهَا مَرْفُوعَةٌ كَالَّذِي اسْتَفْهِمْتَ عَنْهُ.

فَإِنْ قَالَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ. قُلْتَ فِي الْوَقْفِ: أَيُّ؟ مَوْقُوفٌ. كَمَا نَقُولُ فِي الْمَخْفُوضِ:  
مَرَرْتُ بِزَيْدٍ. فَإِنْ وَصَلْتَ قُلْتَ: أَيُّ؟/ يَا فَتَى؟

$\frac{2}{570}$

فَإِنْ قَالَ: جَاءَتْنِي امْرَأَةٌ - قُلْتَ: أَيَّةٌ؟ فَإِنْ وَصَلْتَ قُلْتَ: أَيَّةٌ يَا فَتَى؟

وَكَذَلِكَ النَّصْبُ وَالْخَفْضُ. تَنْصِبُ إِذَا نَصَبَ، وَتَخْفِضُ إِذَا خَفَضَ حِكَايَةً لِقَوْلِهِ،  
وَتَقِفُ بِلا حَرَكَةٍ وَلَا تَنْوِينٍ.

فَإِنْ نُسِيَ فَقَالَ: جَاءَنِي رَجُلَانِ - قُلْتَ: أَيَّانَ؟

فَإِنْ قَالَ: رَأَيْتَ رَجُلَيْنِ أَوْ مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ - قُلْتَ: أَيَّيْنِ؟ عَلَى حِكَايَةِ كَلَامِهِ.

وَإِنْ قَالَ: جَاءَتْنِي امْرَأَتَانِ - قُلْتَ: أَيَّتَانِ؟. وَفِي النَّصْبِ وَالْخَفْضِ: أَيَّتَيْنِ؟ وَتَكْسِرُ  
النُّونَ فِي الْوَصْلِ، لِأَنَّهَا نُونُ الْاِثْنَيْنِ.

فَإِنْ قَالَ: جَاءَنِي رَجَالٌ - قُلْتَ: أَيُّونَ؟. فَإِنْ وَصَلْتَ فَتَحْتَ النُّونَ.

(١) فِي سِيبَوِيهِ ج ١ ص ٥١: «بَابُ أَيَّ إِذَا كُنْتَ مُسْتَفْهِمًا بِهَا عَنْ تَكْرَرٍ».

وَذَلِكَ لِوَأَنَّ رَجُلًا قَالَ: رَأَيْتَ رَجُلًا قُلْتَ: أَيَّ، فَإِنْ قَالَ: رَأَيْتَ رَجُلَيْنِ قُلْتَ: أَيَّيْنِ، وَإِنْ قَالَ: رَأَيْتَ رَجُلًا قُلْتَ: أَيَّيْنِ، فَإِنْ أَلْحَقْتَ (يَا فَتَى) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَهُوَ عَلَى حَالِهَا قِيلَ أَنْ تَلْحَقَ (يَا فَتَى).  
وَإِذَا قَالَ: رَأَيْتَ امْرَأَةً قُلْتَ: أَيَّةٌ يَا فَتَى - فَإِنْ قَالَ: رَأَيْتَ امْرَأَتَيْنِ قُلْتَ: أَيَّتَيْنِ يَا فَتَى - فَإِنْ قَالَ: رَأَيْتَ نِسَاءً قُلْتَ:  
أَيَّاتِ يَا فَتَى فَإِنَّ تَكْلِمَ بِجَمِيعٍ مَا ذَكَرْنَا مَجْرُورٌ أَجْرُوتَ (أَيَّ) وَإِنْ تَكَلَّمَ بِهِ مَرْفُوعًا رَفَعْتَ (أَيَّ) لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَسْتَفْهِمُ عَلَى مَا وَضَعَ  
الْمُتَكَلِّمُ عَلَيْهِ كَلَامَهُ».

وإن قال : مررت برجال أو رأيت رجالا - قلت أيين ؟ .

وإن قال : جاعلى نساء - قلت : أيات ؟ . فإن وصلت قلت : أيات يا فتى ؟

وإن قال : مررت بنساء أو رأيت نساء - قلت : أيات يا فتى ؟ إذا وصلت ، فإن وقفت فبغير حركة ولا تنوين . على ما وصفت لك .

وإن شئت قلت في جميع هذا ، ذكرنا كان أو أنى ، جمعا كان أو واحدا ، أى يا فتى  $\frac{2}{0.71}$  إذا كان مرفوعا ، وأيآ ، وأي / ، ، إذا كان منصوبا أو مخفوضا ، لأن ( أيآ ) يجوز أن تقع للجماعة على لفظ واحد ، وللمؤنث على لفظ المذكر ، وكذلك التثنية ؛ لأنها بمنزلة ( من ) و( ما ) ؛ لأنهما في جميع ما وقعتا عليه على لفظ واحد . .

وإنما جاز في ( أى ) التثنية والجمع دون أخواتها ؛ لأنها تضاف ، وتفرد ، ويلحقها التنوين بدلا من الإضافة ؛ فلذلك خالفت أخواتها .

وإن شئت تركت الحكاية في جميع هذا ، واستأنفت . فرفعت على الابتداء والخبر ، فقلت : أى يا فتى ؟ لأنك لو أظهرت الخبر لم تكن ( أى ) إلا مرفوعة ؛ نحو قولك : أى من ذكرت ، وأي هؤلاء ؟ .

## هذا باب

(أَيَّ) إذا كنت مستثبناً بها عن معرفة

إذا قال رجل : رأيت عبد الله . فإنَّ الاستفهام أَيُّ عبد الله ؟ لا يكون إلا ذلك<sup>(١)</sup> ، لأنَّ (أَيَّاً) ابتداءً ، وعبدُ الله خبره .

ولو قلت : أَيُّ يا فتى لم يكن إلا للنكرة ؛ لأنَّك جعلتها شائعة ، إذا لم تخصَّص / بها اسماً .  $\frac{٢}{٥٧٢}$

واو قال قائل : أَيُّ يا فتى ؟ على أنه أراد أن عبد الله هذا ممن ينكره فهو عنده شائع بمنزلة رجل لجاز . وليس بالوجه . فأمَّا «مَنْ عبد الله ونحوه» ، فبإبه ظاهر .

وإذا قلت : رأيت أَخَوَيْكَ - فإنَّ الوجه أن يقول : أَيُّ أَخَوَاكَ ؟ على اللفظ أو المعنى ، والحمل على المعنى حسنٌ . وهو الذي يختاره مَنْ بَعْدَ سيبويه أن يقول : مَنْ أَخَوَايَ ؟ لأنَّه قد فهم القصَّة فعنها يجيب ، وكذلك رأيت الرجل ، ومررت بالرجل .

فإن قال : رأيت الرجلَيْنِ أو أَخَوَيْكَ فقلت : أَيَّانِ الرجلان ، وأَيَّانِ أَخَوَايَ ؟ فهذا الذي يختاره الذَّحَوِيُّونَ .

والإفراد في (أَيَّ) الذي بدأنا به حسنٌ ؛ لما ذكرنا في الباب الذي قَبْلَهُ .

ولو قلت : رأيت الرجالَ ، أو مررت بالرجالِ ، أو جاءني الرجالُ - لقلت : أَيُّونَ الرجالُ ؟ وأَيُّ الرجالُ ؟ على ما وصفت لك .

---

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠١ « فإذا قلت : رأيت عبد الله ومررت بعبد الله قال : فإنَّ الكلام إلا تقول : أيها ولكن تقول : من عبد الله وأي عبد الله لا يكون إذا جئت بأي إلا الرفع كما أنه لا يجوز إذا قال : رأيت عبد الله أن تقول : منا . وكذلك لا يجوز إذا قال : رأيت عبد الله أن تقول : أيها ولا تجوز الحكاية فيما بعد أي كما جاز فيما بعد من ، وذلك إنه إذا قال : رأيت عبد الله قلت : أي عبد الله وإذا قال : مررت بعبد الله قلت : أي عبد الله » .

واعلم أنه إذا ذُكر شيء من غير الآدميين - وقعت عليه (أى) كما تقع على الآدميين ؛  
لأنها عامة ، وايسست ك(مَنْ) .

وذلك أنه لو قال : ركبت حماراً - لكان الجواب : آيّا ؟ أو قال : مررت بحمار - لقلت .  
أى يا فتى ؟ . فإن وقفت قلت : أى ، على ما شرحت لك .

وإن قال : هذا الحمار - قلت : أى الحمار ؟ كما كنت قائلًا في الآدميين .

## هذا باب

(مَنْ) إذا كنت مستفهما بها عن نكرة<sup>(١)</sup>

إذا قال لك رجل : رأيت رجلا ، فإنَّ الجواب أن تقول : مَنْ ؟ . أو قال : جاءني رجل ، فلمَّا كنت تقول : مَنْ ؟ . أو قال : مررت برجل ، قلت : مَنْ ؟ وليست هذه الواو والياء والألف اللواحق في (مَنْ) إعراباً ، ولكنَّهنَّ لِحِقْنَ في الوقف للحكاية . فهنَّ دليل ، ولشن بإعراب .

فإن قال : جاءني رجلان ، قلت : مَنْ ؟ . وإن قال : مررت برجلين أو رأيت رجلين ، قلت : مَنْ ؟ . وإن قال : رأيت امرأة أو هذه امرأة أو مررت بامرأة قلت : مَنْ ؟ .

فإن قال : جاءني امرأتان . قلت : مَنْ ؟ . تسكَّن النون ، كما كانت في (مَنْ) ساكنة . وإنما حرَّكتها فيما قبلُ من أجل ما بعدها ؛ لأنَّ هاء التانيث لا تقع إلا بعد حرف متحرك ، وكذلك حروف التثنية ، أعني : الياء ، والألف لسكونهما /

$\frac{2}{572}$

فأمَّا قولك : مَنْ ، ومَنْ - فإنَّما حرَّكت معها التون لعلَّتين .

إحداهما : قولك في النصب ، مَنْ ؛ لأنَّ الألف لا تقع إلا بعد مفتوح . فلمَّا حرَّكت في النصب حرَّكت في الخفض والرفع ؛ ليكون المجزى واحداً .

والعلَّة الأخرى : أنَّ الياء والواو خفيتان . فإن جعلت قبل كل واحدة منهما الحركة التي هي منها ظهوراً ، وتبييناً .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠١ « بأن » من إذا كنت مستفهماً بها عن نكرة .

أعلم أنك تثنى ( مَنْ ) إذا قلت : رأيت رجلين كما تثنى أيها وذلك قولك : رأيت رجلين فتقول : منين كما تقول : أين وأتاني رجلان فتقول : منان وأتاني رجال فتقول : منون وإذا قلت : رأيت رجلاً قلت : منين كما تقول : أين وإن قال : رأيت امرأة قلت : منه كما تقول : أية فإن وصل قال : من يا فتى للواحد وللثنتين والجمع وإن قال : رأيت امرأتين قلت : متينين كما قلت : أيتين إلا أن التون مجزومة فإن قال : رأيت نساء قلت : منات كما قلت أيات » .

فإن قال لك : جاءني رجال - قلت : مَنْون ؟ .

وإن قال : مررت برجال ، أو رأيت رجالا - قلت : مَنْين ؟ .

وإن قال : رأيت نساء ، أو مررت بنساء ، أو جاءني نساء - قلت : مَنْات ؟ .

فإن وصلت قلت في جميع هذا : مَنْ يافق ؟ لأنها الأصل ، وإنما ألحقت تلك الدلائل في الوقف ، فصرن بمنزلة ما يلحق في الوقف كما لا يثبت في الوصل .

فإنما الوصل فليس فيه إلا ما ذكرت لك ؟ [لأن (من) في النصب والرفع ، والخفض ، والمؤنث ، والمذكر <sup>(١)</sup> والتثنية ، والجمع - على لفظ واحد . نقول : رأيت مَنْ في الدار ، وجاءني مَنْ في الدار . وقد شرحنا العلة في ذلك .

فإن اضطرَّ شاعر جاز أن يصل بالعلامة . وإيس ذلك بحسن . قال الشاعر :

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ : مَنْونَ أَنْتُمْ ؟      فقالوا : الجَنُّ . قلتُ : عِمُوا ظلاما <sup>(٢)</sup>

$\frac{2}{578}$

( ١ ) تصحيح البيهقي .

( ٢ ) استشهد به سيويه ج ١ ص ٤٠٢ على جمع منون في الوصل للضرورة وإنما يجمع في الوقف .

وفي الخصائص ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ « فأما قوله .

أتوا ناسري فقلت منون أنتم      فقالوا الجن قلت هموا ظلاما

ويروى :

أتوا ناري فقلت منون قالوا .

من رواه هكذا فإنه أجرى الوصل بحرى الوقف .

فإن قلت : فإنه في الوقف إنما يكون منون الساكن النون وأنت في البيت قد حركته فهذا إذن ليس على نية الوقف ولا على نية الوصل .

فالجواب : أنه لما أجراه في الوصل على حده في الوقف فثبت الواو والنون التقيا ساكنين ، فاضطر حينئذ إلى أن حرك النون لإقامة الوزن . فهذه الحركة إذن إنما هي حركة مستحدثة لم تكن في الوقف وإنما اضطر إليها الوصل .

وأما من رواه : « منون أنتم » فأمره مشكل وذلك أنه شبه (من) بأى فقال : منون أنتم على قوله : أهيون أنتم » .

\* قال ابن السيرافي : وإنما قال لهم : هموا ظلاما لأنهم جن وانتشارهم بالليل ، فناسب أن يذكر الظلام كما يقال لبي آدم إذا أصبحوا : هموا صباحا . وقال ابن السيد : معنى هموا : أنعموا . يقال : هم صباحا بكسر العين وفتحها ويقال : وهم يوم من باب وعد يعد ، وورث يرث .



ولو قال قائل - إذا قيل له : جاءني رجال - متو ؟ وإن قيل له : رأيت رجالا قال : منا ؟  
أو مررت برجال فقال : مني ؟ يلحق العلامة ، ولا يُشنى ؟ (من) ولا يجمعها - كان جائزا .  
والأكثر ما بدأنا به . وقياس (من) فيها ما ذكرت لك ما تقدّم شرحه من أنها مفردة تقع  
لجميع اللّائنين وغير ذلك ، ولا تظهر فيها علامة .

---

= وذهب قوم إلى أن يعم محلوفه من ينعم فإذا قيل : (عم) بفتح العين فهو محلوف من أنعم المفتوح العين وإذا قيل : هم فهو  
محلوف من ينعم المكسور العين .

= الفاء من (فقلت) عطفت جملة : (قلت) على أتوا وهي للترتيب الذكرى وهو عطف مفصل على مجمل ، ومنون أنتم :  
جملة محكية بالقول و (منون) مبتدأ أو خبر ، والفاء من (فقالوا) عطفت مدخولها على قلت :  
والجن خبر مبتدأ محلوف أي نحن الجن والجملة محكية بقالوا ، و (ظلاما) تمييز .

والبيت من أبيات أربعة رواها أبو زيد في نوادره ص ١٢٤ ونسبها لشاعر بن الحارث . وجاء في قصيدة حالية منسوبة لجذع  
ابن سنان انظر الخزائن ج ٣ ص ٢ - ٧ وشواهد الشافية ص ٢٩٥ .

## هذا باب

( مَنْ ) إذا كنت مسترشداً بها عن إثبات معرفة

إذا قال لك رجل : جاءني عبد الله - فإنَّ السؤال إذا كنت تعرف جماعة كلهم عبد الله : مَنْ عبد الله ؟ .

وإذا قال : رأيت عبد الله - قلت : مَنْ عبد الله ؟

وإن قال : مررت بعبد الله - قلت : مَنْ عبد الله ؟

فهذا سبيل كل اسم علم مستفهم عنه أن تحكيه كما قال المخبر .

ولو قلت : في جميع / هذا : مَنْ عبد الله ؟ . كان حسناً جيداً . وإنما حكيت ، ليعلم السامع أنك تسأله عن هذا الذي ذكر بعينه ، ولم تبتدئ السؤال عن آخر له مثل اسمه . والدليل على ذلك أنك لو قلت : «مَنْ» أو «فمن» لم يكن ما بعدهما إلا رفعا ، لأنك عطفت على كلامه ، فاستغنيت عن الحكاية ، لأن العطف لا يكون مبتدأ<sup>(١)</sup> .

فإن قال : رأيت أخاك ، أو مررت بأخيك - كان الاستفهام : مَنْ أخوك ، أو : مَنْ أخى ؟ ولا تحكى ، لأن الحكاية إنما تصلح في الأسماء الأعلام خاصة ، لما أذكره لك من أنها على غير منهاج سائر الأسماء .

وكذلك إن قال : رأيت الرجل يا فتى فقلت : مَنْ الرجل ؟

وكان يونس يُجرى الحكاية في جميع المعارف . ويرى بابها وباب الأعلام واحداً .

وقد يجوز ما قال ، وليس بالوجه . وإنما هو على قول من قيل له : عندي تمرتان فقال : دغني من تمرتان . وقيل له : رأيت قرشياً فقال : ليس بقرشياً .

(١) في سيوه ج ١ ص ٤٠٣ « وأن أدخلت الواء والفاء في ( من ) فقلت : من أو ومن لم يكن فيها بعده إلا الرفع ،

فهذا جائز وليس هو على الباب<sup>(١)</sup> . إنما تُحْكِي الجُمْل ؛ نحو : قلت : زيدٌ منطلقٌ ،  
لأنَّه كلامٌ قد عَمِلَ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ . وكذلك قرأت : الحمدُ لله ربَّ العالمين ، ورأيت على  
خاتمه : الله أكبر .

ولا يصلحُ أن / تقول إذا قلت : رأيت زيدا ، ولقيت أخاك : ؟ لأنَّ ذلك إنما هو سؤال  $\frac{2}{576}$   
شائع في النكرة .

والكنى التي هي أعلام بمنزلة الأسماء . فهذا جملة هذا الباب .

\*\*\*

وتثنية الأعلام وجمعها يردّها إلى النكرة ، فتعرّف بالألف واللام . فتصير بمنزلة رجل ،  
والرجل ؛ نحو : رأيت زيدَين ، ورأيت الزيدَين إلّا ما كان مضافاً إلى معرفة ، فإنَّ تعريفه  
بالإضافة ؛ فتعريفه باقٍ ؛ لأنَّ الذي أُضيف إليه باقٍ ، وقد ذكرنا هذا في باب المعرنة والنكرة<sup>(٢)</sup>

\*\*\*

ولو قال رجل في جميع الجواب عن (من) - رفعاً تكلم به المتكلم أو نصباً أو خفضاً - فقال  
المجيب : مَنْ عبدُ الله ؟ على الابتداء والخبر ، كان جيّداً بالغاً ، وهو الذي يختاره سيبويه .  
كما كان ذلك في (أَيُّ) وهو قول بني تميم ، وهو أقيس .

---

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٣ « اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل : رأيت زيدا : من زيدا وإذا قال :  
مررت بزيد قالوا : من زيد وإذا قال : هذا زيد قالوا : من زيد .

وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال وهو أقيس القولين .

فأما أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المستعمل كما قال بعض العرب : دعنا من تمرّتان على الحكاية  
لقوله : ما عنده تمرّتان . وسمعت أعرابياً مرة وسأله رجل فقال : أليس قرشياً فقال : ليس بقرشياً حكاية لقوله فجاز هذا في  
الإسم الذي يكون علماً غالباً على ذا الوجه ولا يجوز في غير الإسم الغالب كما جاز فيه وذلك لأنه الأكثر في كلامهم وهو العلم  
الأول الذي به يتعارفون » .

(٢) سيأتي حديث ذلك في الجزء الثالث ، باب تثنية الأسماء ص ٦٠٧ من الأصل .

وانظر قوله في ص ١٦١ من هذا الجزء : وتقول : عندي ثلاثة محمدَين وخمسة جعفرَين .

## هذا باب

( مَنْ ) إذا أردت أن يُضاف لك الذى تسأل عنه<sup>(١)</sup>

اعلم أن رجلا أو قال : رأيت زيدا ، فلم تدر أى الزيد هو ؟ - لكان الجواب على كلامه  $\frac{2}{577}$  أن تبتدىء فتقول : القرشى / أم الثقنى أم الطويل أم القصير ؟ .

وكذلك يرد عليك الجواب فيقول : القصيرُ يافى ونحو ذلك . لأن الكلام يرجع إلى أوله .  
ألا ترى لو أن قائلا قال : كيف أصبحت ، أو كيف كنت ؟ لكان الجواب أن تقول :  
صالحا ، لأن ( كيف ) فى موضع الخبر<sup>(٢)</sup> . كأنه قال : أصالحا أصبحت أم طالحا ؟ فأجبتة  
على مقدار ذلك .

واو قلت : صالح ونحوه لجاز ، ندع كلامه ، وتبتدىء كأنك قلت : أنا صالح . وكذلك  
يجوز : القرشى أم الثقنى ؟ تركت كلامه ، وابتدأت فقلت : أهذا الذى ذكرت زيد  
القرشى أم زيد الثقنى .

وكذلك لو قال لك : القرشى ( هو ) لكان جائزا حسنا ، لأنه غير خارج من المعنى .

( ١ ) فى سيبويه ج ١ ص ٤٠٤ « باب من إذا أردت أن يضاف لك من تسأل عنه .

وذلك قولك : رأيت زيدا فتقول : الذى فإذا قال : رأيت زيدا وعصرا قلت المنين فإذا ذكر ثلاثة قلت : المنين وتحمل  
الكلام على ما حمل عليه المستول إن كان مجرورا أو منصوبا أو مرفوعا كأنك قلت القرشى أم الثقنى فإن قال : القرشى نصب  
وإن شاء رفع على هو كما قال : صالح فى كيف أنت » .

( ٢ ) ( كيف ) اسم ظرف النظر الخلاف فى ذلك فى المعنى ج ١ ص ١٧٤ .

## هذا باب

الصفة التي تُجَعَل وما قبلها بمنزلة شيء واحد  
فيحذف التنوين من الموصوف

وذلك قولك : هذا زيدُ بنُ عبد الله ، وهذا عمروُ بنُ زيد . والكنية كالاسم . تقول :  
هذا أبو عمرو بن العلاء يا فتى ، وهذا زيدُ بنُ أبي زيد . فهذا الباب والوجه<sup>(١)</sup> .

فأما أكثر التحويين فيذهبون إلى أنَّ التنوين / إنما حُلِفَ لالتقاء الساكنين ، وكان في  $\frac{٢}{٥٧٨}$   
هذا لازماً ؛ لأنهما بمنزلة شيء واحد .

فإن كان في غير هذا الموضع فالمختار والوجهُ في التنوين التحريكُ لالتقاء الساكنين ؛  
لأنَّ الحذف إنما يكون في حروف الملة واللين خاصة . وإنما جاز في التنوين لمضارعته إيَّاه .  
وأنه يقع كثيراً بدلاً منها ، وتزاد في الموضع الذي تزداد فيه . لا تنفك من ذلك . فلما أشبهها  
وجرى معها - أُجْرِى مُجْراها معها في اضطرار الشاعر وفيما ذكرت من هذا الاسم والصفة .

فأما ما جاء من هذا في الشعر فبقوله :

عَمْرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ      وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْتَنْتَوْنَ عِجَافُ<sup>(٢)</sup>

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٧ « باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء . . . وذلك كل اسم غالب وصف يابن ثم أضيف إلى  
اسم غالب أو كنية أو أم وذلك قولك : هذا زيد بن عمرو وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم لأن التنوين  
حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن .

ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكتان وذلك قولك : اضرب ابن زيد وأنت تريد الخليفة وقولهم : لد الصلاة في لدن  
حيث كثر في كلامهم » .

(٢) روى المبرز هذا البيت في هذا الفصل بروايتين : عمرو الذي هشم الثريد وعمرو الملا واقتصر في الكامل ج ٣ ص ٨٦  
على الرواية الأولى ، فنقده على بن حمزة في كتابه التنبيهات على أغاليط الرواة بقوله :

« والرواية : عمرو الملا ، وتغيير مثل هذا المشهور قبيح جداً . وعمرو الملا هاشم ، وما ينبغي لماعل من المسلمين أن يجعل  
هذا البيت ، وفيه قيل ؟ وكيف روايته ؟ »

وقال الآخر :

حُمَيْدٌ الَّذِي أَمْسَجَ دَارُهُ أَخُو الْخَمْرِ ذُو الشَّيْبَةِ الْأَصْلَعِ (١)

وَيُنْشَدُ بِبَيْتِ أَبِي الْأَسْوَدِ :

فَالْفَيْنَةُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا (٢)

= وهذا تحامل من ابن حمزة فالمراد لم يجهل الرواية الأخرى وقد ذكرها في المقتضب .

وفي المنصف ج ٢ ص ٢٣١ « ومن روى عمرو العلاء فلاحجة في إنشاده لأنه مضاف »

وفي الروض الأثف ج ١ ص ٩٤ « ذكر أصحاب الأخبار أن هاشماً كان يستعين على طمام الحاج بقرش فيردونه بأموالهم ، ويعينونه ، ثم جاءت أزمة شديدة ، فكره أن يكلف قرشاً أمر الرفادة ، فاحتل إلى الشام بجميع ماله ، واشترى به أجمع كعكاً ودقيقاً ، ثم أتى الموسم ، فهشم ذلك الكعك هشياً ، ودقه دقا ، وصنع للحاج طعاماً مثل الثريد وبذلك سمى هاشماً لأن الكعك اليابس لا يثرد وإنما يهشم هشياً ، فبذلك منح حتى قال شاعرهم فيه وهو عبد الله بن الزبيري :

كَانَتْ قَرِيشٌ بَيْضَةً فَتَفَقَّاتَ فَاَلْمَحُ خَالِصُهُ لَعِبْدِ مَنْافٍ

الْمَخَالِطِينَ فَقَيَّسَرَهُمْ بِغَنِيِّهِمْ وَالظَّاعِنِينَ لِرَحْلَةِ الْأَضْيَافِ

ثم روى الشاهد هكذا :

عَمْرُو الْعَلَاءِ هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ قَوْمَ بَمَكَةَ مَسْنَتِينَ عَجَافٍ

فعل مارواه السبيل تكون القوافي مجرورة .

استو : أصابهم قحط وجذب .

وانظر لواءر أبي زيد ص ١٧٦ وفي الاشتقاق ص ١٣ نسبة لطرود بن كعب الخزاعي ونسب في اللسان لابنة هاشم في ( هشم ) ولابن الزبيري في ( سنت ، مج ) .

( ١ ) ذكره في الكامل أيضاً ج ٣ ص ٨٦ .

وفي معجم البلدان : « أمج : بالجيم وفتح أوله وثانيه بلد من أراض المدينة منها حميد الأحمي ، دخل على عمرو بن عبد العزيز وهو القائل :

شَرِبْتُ الْمَدَامَ فَلَمْ أَفْلَحْ وَعُوتِبْتُ فِيهَا فَلَمْ أَسْمَعْ

حُمَيْدُ الَّذِي أَمْسَجَ دَارُهُ أَخُو الْخَمْرِ ذُو الشَّيْبَةِ الْأَصْلَعِ

عَلَاهُ الْمَشْيَبُ عَلَى حُبِّهَا وَكَانَ كَرِيماً فَلَمْ يَنْزِعْ »

وانظر آمالي الشجري ج ١ ص ٣٨٢ والخزانة ج ٤ ص ٥٥٥ واللسان ( أمج ) .

( ٢ ) استشهد به سيويه ج ١ ص ٨٥ على حذف التنوين من ذاكر ونصب لفظ الجلالة وقال الأعمى : في حذف التنوين

لالتقاء الساكنين وجهان :

على أنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين .

وقرأ بعض القراء ( قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ )<sup>(١)</sup> . وأما الوجه فإثبات التنوين / وإنما  $\frac{2}{579}$  هذا مجاز .

فمن ذهب إلى أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين قال : « هذه هند بنت عبد الله » فيمن صرف هنداً ، لأنه لم ياتق ساكنان فكان أبو عمرو بن العلاء يذهب إلى أن الحذف جائز ، لأنهما بمنزلة اسم واحد لالتقاء الساكنين ، ويحتج بما ذكرته لك في النداء<sup>(٢)</sup> من قولهم : يا زيد بن عبد الله ، وقال : هذا هو بمنزلة قولك : هذا امرؤ ، ومررت بامرئ ، ورأيت امرأ . تكون زيد بن عبد الله ، ومررت بزيد بن عبد الله ، ورأيت بن عبد الله . فيقول : « هذه هند بنت عبد الله » فيمن صرف هنداً .

واعلم أن الشاعر إذا اضطرَّ رده إلى حكم النعت والمنعوت فقال : هذا زيد بن عبد الله ، لأنه وقف على زيد ، ثم نعت . وهذا في الكلام عندنا جائز حسن . فمن ذلك قوله :

\* جارية من قيس ابن ثعلبة<sup>(٣)</sup> \*

= أحدهما : أن يشبه بحذف النون الخفيفة إذا لقيها ساكن كقولك : اضرب الرجل تريد : اضرب . والوجه الآخر : أن يشبه بما حذف تنوينه من الأسماء الأعلام إذا وصف بابن مضاف إلى علم .

قال أبو الحسن : سمعت محمد بن يزيد المبرد يقول : سمعت حمادة يقرأ : « لا الليل سابق النهار » ( بنصب النهار دون تنوين سابق ) قال أبو الحسن : والأول « سابق النهار » ( تنوين سابق ) . ولا ذكر الله إنما الضرورة قوله : عمرو الذي هشم الثريد وهو في في الثمت أسهل منه في الخبر - وجعل ابن هشام في المعنى حذف التنوين لالتقاء الساكنين من القلة .

أنى : بمعنى وجد ينصب مفعولين ، استعجب : طلب العتاب . والمعنى : ذكرته ما كان بيننا من اليهود وعاقبته على تركها فوجدته غير طالب رضائي .

والبيت لأبي الأسود الدؤلي ، وله قصيدة في الخزانة ج ٤ ص ٥٥٤ - ٥٥٧ والسيوطي ص ٣١٦ ودلائل الإعجاز ص ٢٦٩ تقدم في ج ١ ص ١٩

( ١ ) الإخلاص : ١ - وقراءة حذف التنوين من الشواذ . انظر شواذ ابن خالويه ص ١٨٢ .

( ٢ ) سيأتي ذلك في الجزء الرابع ص ٥٥٩ من الأصل .

( ٣ ) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٤٨ على إثبات تنوين قيس الموصوف بابن الضرورة . قال ابن الحاجب في الإيضاح : وزعم قوم ( ابن ثعلبة ) بدل ليخرج البيت عن الشذوذ وهو بعيد لأن المعنى على الوصف أيضاً فإن خرج عن الشذوذ باعتبار التنوين لم يخرج باعتبار استعمال ابن بدلا .

فإن كان الثاني غير نعمت لم يكن في الأول إلا التنوين . تقول : رأيت زيدا ابن عمرو ، لأنك وقفت على زيد ، ثم أبدلت منه ما بعده .

ولو قلت : هذا زيد ابن أخيك - لم يكن في (زيد) إلا التنوين ، لأن قولك : «ابن أخيك» ليس بعلم ، ولأنك / إنما تحذف التنوين من العلم إذا كان منسوباً إلى علم مثله . وكذلك : هذا رجل ابن رجل نعرفه ، وهذا زيد ابن زيدك ؛ لأنك جعلت (زيداً) الثاني زكرة ، ثم عرفتة بالإضافة .

ولو قلت : هذا زيد بن عمرو - لم يكن إلا التنوين ؛ لأنه ليس بما كثر ، فحليف ، ولا التقي ساكنان .

ولو قلت : هذا زيد ابن أبي عمرو ، و(أبو عمرو) غير كنية ، ولكنك أردت أن أباه أبو آخر يقال له عمرو - لم يكن في (زيد) إلا التنوين ، إلا في قول من قرأ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ) وقد مضى تفسيره<sup>(١)</sup> . ومن قال بالبدل قال : يا زيد ابن عبد الله ؛ لأنه دعا زيدا ، ثم أبدل منه . فهذا كقولاه : يا زيد أخا عبد الله . فعلى هذا يجرى هذا الباب .

\*\*\*

فأما القراءة فعلى ضربين :

قرأ قوم ( وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ) ؛ لأنه ابتداء وخبر ، فلا يكون في (عزير) إلا التنوين .

= وأبو الفتح جعل البيت ضرورة في الخصائص ج ٢ ص ٤٩١

وجعل في سر الصناعة (ابن) بدلاً . جارية : خبر مبتدأ مخلوف ، أي هذه جارية ، (من قيس) صفة لها . والبيت مطلع أرجوزة للأغلب العجل وبهذه :

كريمة أخوالها والعصبة

انظر الخزانة ج ١ ص ٣٣٢ وأمال الشجرى ج ١ ص ٣٨٢

(١) انظر الصفحة السابقة .



ومن قرأ (عزير ابن الله) فإنما أراد خبر ابتداء<sup>(١)</sup> / كانوا قالوا : هو عزير بن الله ، ونحو  $\frac{2}{581}$   
هذا مما يضمن . ويكون حلف التنوين لالتقاء الساكنين وهو يريد الابتداء والخبر . فيصير  
كقولك : زيد الذي في الدار . فهذا وجه ضعيف جداً ؛ لأن حق التنوين أن يحرك لالتقاء  
الساكنين إلا أن يضطر شاعر على ما ذكرت لك فيكون كقوله :

عمرو الغلا هائم الشريد لقويم  
ورجال مكة مسنتون عجاف<sup>(٢)</sup>

---

(١) التوبة : ٣٠ - القراءتان بتنوين عزير وحذف تنوينه من السبعة . قال في الالتفات ص ٢٤١ « فاعصم والكسائي ويمتدح  
بالتنوين مكسوراً وصلاً على الأصل وهو عربي من التعزيز وهو التعظيم فهو اسم أمكن خبر عنه باين وقيل عبراني .

والباقيون بغير تنوين إما لكونه غير منصرف للمجعة والتعريف أو لالتقاء الساكنين » .

وقال أبو حيان : « وعلى كلتا القراءتين فابن خبر ومن زعم أن حذف التنوين من عزير لالتقاء الساكنين كقراءة ( قل هو  
الله أحد الله الصمد ) ، أو لأن ابنا صفة لمزير وقع بين علمين فحذف تنوينه والخبر محذوف ، أي الهنا ومعبودنا - فقوله  
معجل ؛ لأن الذي أنكر عليهم إنما هو نسبة البنوة إلى الله تعالى » .

وانظر الكشف ج ٢ ص ١٤٨ وذلال الإعجاز للشيخ عبد القاهر ص ٢٦٩

(٢) نقلنا عن المنصف أن رواية : عمرو الغلا . لاشاهد فيها إذ حذف التنوين للإضافة ويجوز أن يكون ( الغلا ) صفة على  
حذف مضاف والأصل عمرو صاحب الغلا وقد يكون المبرد لحظ هذا فاستشهد به على الروايتين لحذف التنوين .

## هذا باب

ما يلحق الاسم والفعل وغيرهما  
مما يكون آخر الكلام في الاستفهام

إذا أردت علامة الإنكار لأن يكون الأمر على ما ذكر أو على خلاف ما ذكر .  
وهي واو تلحق المرفوع والمضموم ، وياء تلحق المخفوض والمكسور ، وألف تلحق المفتوح  
والمتنصب ، وتلحقها بعد كل حرف من هذه الحروف ، لأن حروف اللين خفية . فلإنما تلحق  
الهاء لتوضيح الحرف ، كما تلحق في التثنية ونحوها .

وُجِدَ هذا الباب هكذا وهو ترجمة باب / لم نذكر شرحه والباب معروف في كتاب  
سيبويه وكلنا وقع هذا . ٢  
٥٨٢

( ١ ) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٦ « باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام .

إذا أنكرت أن تثبت رأي على ما ذكر أو أنكرت أن يكون رأي على خلاف ما ذكر فالزيادة تتبع الحرف الذي هو قبلها  
الذي ليس بينه وبينها شيء ، فإن كان مضموماً فهي واو وإن كان مكسوراً فهي ياء وإن كان مفتوحاً فهي ألف وإن كان ساكناً  
تحرّك لئلا يسكن حرفان فيتحرّك كما يتحرّك في الألف » .

والباب طويل في سيبويه ٤٠٦ - ٤٠٧ .

## هذا باب

### القسم<sup>(١)</sup>

اعلم أن للقسم أدوات تُوصَل الحَلِف إلى المُقَسِّم به ؛ لأنَّ الحَلِف مضمَر مطرَح لعلم السامع به ؛ كما كان قولك : يا عبد الله مخلوقاً منه الفعلُ لما ذكرت لك .

وكذلك كلُّ مُستغنى عنه فإن شئت أظهرت الفعل ؛ كما أنك تقول : يا زيدُ عمرا ، أيُّ عليك عمرا : وتقول : الطريقُ يا فتي ، أيُّ ظلُّ الطريق ، وترى الراي قد رمى ، فنسمع صوتا فتقول : القرطاسَ والله ، أيُّ : أصبَتْ .

وإن شئت قلت : خلَّ الطريق ، ويا زيدُ عليك عمرا ، وأصبَتْ القرطاسَ يافتي<sup>(٢)</sup> .

وكذلك قوله عز وجل : ( بَلْ مَلَّةٌ لِإِبْرَاهِيمَ<sup>(٣)</sup> ) إنما هو : اتبعوا ؛ وذلك لأنَّه جواب قوله : ( كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ) .

فهكذا القسم في إضمار الفعل وإظهاره . وذلك قوله : أحلف بالله لأفعلن . وإن شئت قلت : بالله لأفعلن . والباء موصَّلة ؛ كما كانت موصَّلة في قولك : مررت بزيد . فهي والواو تدخلان على كلِّ مُقَسِّم به<sup>(٤)</sup> ؛ لأنَّ الواو / في معنى الباء ؛ وإنما جُعِلَتْ مكانَ الباء ، والباء هي الأصل ؛  $\frac{٢}{٥٨٣}$

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٣ باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ « باب ما يضمَر فيه الفعل . . . وذلك إذا رأيت رجلاً متوجهاً وجهة الحاج قاصداً في هيئة الحاج فقلت : مكة ورب الكعبة حيث ذكرت أنه يريد مكة كأنك قلت : يريد مكة والله : ويجوز أن تقول : مكة والله على قولك : أراد مكة والله كأنك أخبرت بهذه الصفة عنه . . . ومن ذلك قوله عز وجل ( بل ملة إبراهيم حنيفاً ) أي بل اتبع ملة إبراهيم حنيفاً كأنه قيل لهم : اتبعوا حين قيل لهم ( كونوا هوداً أو نصارى ) .

أو رأيت رجلاً يسدد سهماً قبل القرطاس فقلت : القرطاس والله أي يصيب القرطاس وإذا سمعت وقع سهم في القرطاس قلت : القرطاس والله أي أصاب القرطاس . . . » .

(٣) البقرة : ١٣٥

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٣ « والقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر أكثرها الواو ثم الباء يدخلان على كل محلوف به ثم التاء ولا تدخل إلا في واحد وذلك قولك : والله لأفعلن ، والله لأفعلن ( وتالله لأكيدن أصنامكم ) . . . » .

كما كان في مررت بزيد ، وضربت بالسيف يافتي ، لأنّ الواو من مخرج الباء ، ومخرجهما جميعا من الشقة ، فلذلك أبدلت منها ، كما أبدلت من (رُب) في قوله :

• وَبَدَلِ لَيْسَ بِإِ أَنْيَسُ <sup>(١)</sup> •

لأنّها لما أبدلت من الباء دخلت على رُبّ لما أشرحه لك في بابها <sup>(٢)</sup> ، كما تدخل الإضافة بعضها على بعض . فمن ذلك قوله عز وجل : ( يَخْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ) <sup>(٣)</sup> أى : بأمر الله . وقال : ( وَلَأَصْلَبُكُمْ فِي جُلُوعِ النَّحْلِ ) <sup>(٤)</sup> أى : على . وقال : ( أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ ) <sup>(٥)</sup> أى : يستمعون عليه . وقال الشاعر :

هُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِدْعِ نَخْلَةٍ      فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا <sup>(٦)</sup>

وقال الآخر :

إِذَا رَضِيَتْ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ      لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا <sup>(٧)</sup>

( ١ ) سيأتى الحديث عنه في الاستثناء .

( ٢ ) تكلم عن معنى ( رب ) وهو التقليل في الجزء الرابع ص ٤٥٥ من الأصل وذكر أنها حرف وليست باسم في الجزء الثالث ص ٥٠ ، ٥١ من الأصل وقال عنها أنها مختصة بالاسم ولا تدخل على الفعل إلا إذا اتصلت بها ( ما ) في ص ٤٨ ، ٥٥ من هذا الجزء .

( ٣ ) الرعد : ١١

( ٤ ) طه : ٧١

( ٥ ) الطور : ٣٨

( ٦ ) العبدى نسبة إلى عبد القيس . الأجْدَع : الألف المقطوع ، والتقدير : فلا عطست شيبان إلا بأنف أجْدَع فحذف الموصوف ودعا عليهم بجِدْع الألف لصلحهم العبدى .

عطس : جاء من بابي ضرب ونصر .

.. ذكر البيت في الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ غير منسوب ، ونسبة أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٣١٣ إلى امرأة من العرب ، ونسبه الشجرى في أماليه ج ٢ ص ٢٦٧ إلى سويد بن بكاهل وكذلك السيوطى ص ١٦٤ وذكر قصيدته .

والشاهد فيه استعمال ( فى ) مكان ( على ) وانظر الاقتضاب ص ٤٣١ والجواليق ص ٣٥٢ والمخصص ج ١٤ ص ٦٤

( ٧ ) ذكره في الكامل ج ٦ ص ٢٤٥ وقال أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٣١١ : « وما جاء من الحروف في موضع غيره . . قوله : إذا رَضِيَتْ على بنو قشير . . أراد عنى ووجهه : أنه إذا رَضِيَتْ عنه أحبه وأقبلت عليه فلذلك استعمل على بمعنى عن » وانظر أيضاً ص ٣٨٩

أى غنى . وقال الآخر :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ تَنْقُضُ الطَّلَ بَعْدَ مَا رَأَتْ حَاجِبًا الشَّمْسِ اسْتَوَى فِتْرَةً<sup>(١)</sup>

وسنفرد باباً لما يصلح فيه الإبدال وما يمنع منه إن شاء الله .

— تقول / والله لأفعلن ، وتالله لأفعلن وتبدل التاء من الواو ، ولا تدخل من المقسم به إلا فى  $\frac{2}{84}$

(الله) وَحَدَّه . وذلك قواه (وَتَاللهِ لَا أَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ<sup>(٢)</sup>) ؛ وإنما امتنعت من الدخول فى جميع ما دخلت فيه الباء ، والواو ؛ لأنها لم تدخل على الباء التى هى الأصل ، وإنما دخلت على الواو الداخلة على الباء ؛ فلذلك لم تتصرف .

• فأمّا إبدالها من الواو فنحن نذكره مفسراً فى التصريف<sup>(٣)</sup> . ألا ترى أنك تقول : هذا أتقى من هذا ، والأصل أوقى ، لأنه من وقيت . وكذلك ثراث . إنما هو وراث ، لأنه من ورثت . وتجاه فعال من الوجه . وكذلك تخمة من الوخامة . وهذا أكثر من أن يخصى أو يؤتى بجميعة ، ونحن نستقصى شرحه فى باب التصريف إن شاء الله .

= وقال ابن هشام : « يحتمل أن يكون ضمن رضى معنى عطف وقد عد ابن عصفور هذا من الضرائر الشعرية فقال : ومنه إنابة حرف مكان حرف آخر ولم أره لغيره كيف وقد ورد فى القرآن والحديث » .

وقد أفرد له أبو الفتح باباً فى الخصائص ج ٢ ص ٣٠٦

البيت للحميف العقيل من قصيدة يمدح بها حكيم بن المسيب .

جواب إذا قوله : أعجبنى وجواب القمم مخلوف يدل عليه جواب إذا . انظر الخزانة ج ٤ ص ٢٤٧ - ٢٤٨ والسيوطى

ص ١٤٢ والمفنى ج ١ ص ١٢٦ ، ج ٢ ص ١٨٩

(١) ذكره فى الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ ونسبه لابن الفطرية (وهو يزيد) والشاهد فيه استعمال على إسما بمعنى فوق .

حاجب الشمس : قرنهما ، وهو فاحية من قرصها حين تبدأ فى الطلوع وانظر أمالى الشجوى ج ٢ ص ٢٢٩ وأسرار العربية

ص ٢٥٦

(٢) الأنبياء : ٥٧ - وهذه الآيات والشواهد المذكورة فى الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ - ٢٤٥

(٣) ذكر فى الجزء الأول ص ٦٣ ، ص ٩١ ثم كرر هنا لثالث مرة .

٢  
٥٨٥

واعلم أنك إذا حذفت حروف الإضافة من المقسم به نصبته<sup>(١)</sup> ، لأن الفعل يصل / فيعمل ، فتقول : الله لأفعلن ، لأنك أردت أحلف الله لأفعلن . وكذلك كل خافض في موضع نصب إذا حذفته وصل الفعل ، فعمل فيما بعده ، كما قال الله عز وجل : (واختار موسى قومه سبعين رجلاً) (٢) أى من قومه . وقال الشاعر :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُخَصِّصُهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ<sup>(٣)</sup>

أى من ذنب . وقال الشاعر :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ<sup>(٤)</sup>

فتقول : الله لأفعلن . وكذلك كل مُقْسِمٍ به .

واعلم أن للقسم تعويضات من أدواته<sup>(٥)</sup> تحل محلها ، فيكون فيها ما يكون في أدوات القسم وتعتبر ذلك بأنك لا تجمع بينها وبين ما هي عوض منه . فإن جاز الجمع بين شيئين فليس

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٤ : « واعلم أنك إذا حذفت من المخلوف به حرف الجر نصبته كما تنصب حقاً إذا قلت : إنك ذاهب حقاً فالمخلوف به مؤكد به الحديث كما تؤكد بالحق ويمر بمحروف الإضافة ، كما يمر حق إذا قلت : إنك ذاهب بحق وذلك قولك : الله لأفعلن . . . »

فأما ما الله فلا تحذف منه التاء إذا أردت معنى التعجب والله مثلها إذا تعجبت ليس إلا ومن العرب من يقول : الله لأفعلن وذلك أنه أراد حرف الجر وإياه توى . »

(٢) الأعراف : ١٥٥

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧ على أن الأصل من ذنب فحذف ( من ) واستغفر يقضى إل المفعول الثانى بمن . أراد باللفظ جميع ذنوبه بدليل « ليست محصية » والنكرة قد تم في الإثبات . الوجه : القصد .

والبيت من الأبيات الخمسين في سيبويه التي لا يعرف قائلها وانظر الخزانة ج ١ ص ٤٨٦ .

(٤) تقدم في ص ٣٦ ، ٨٦

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٥ « باب ما يكون ما قبل المخلوف به عوضاً من اللفظ بالواو وذلك قولك : أى ها الله ذا تثبت ألف ( ها ) لأن الذى بعدها مدغم ومن العرب من يقول : أى هله ذا فيحذف الألف التي بعد الهاء ولا يكون في المقسم ههنا إلا الجر لأن قولهم : ( ها ) صار عوضاً من اللفظ بالواو فحذفت تخفيفاً على اللسان ألا ترى أن الواو لا تظهر ههنا ، كما تظهر في قولك : والله - فتركهم الواو ههنا ألتي يدلك على أنها ذهبت من هنا تخفيفاً على اللسان وعوضت منها ( ها ) ولو كانت تذهب من هنا ، كما كانت تذهب من قولهم : الله لأفعلن إذن لأدخلت الواو . »

أحدهما عوضاً عن الآخر ؛ ألا ترى أنك تقول : عليك زيداً ، وإنما المعنى : خذ زيداً ، وما أشبهه من الفعل . فإن قلت : « عليك » لم تجمع بينها وبين فعل آخر / لأنها بدل من ذلك  $\frac{2}{0.89}$  الفعل .

\*\*\*

فمن هذه الحروف (هاء) التي تكون للتنبيه . تقول : لاها الله ذا ، وإن شئت قلت : لاها لله ذا . فتكون في موضع الواو إذا قلت : لا والله .

فأما قولك : (ذا) فهو الشيء الذي تقسم به ، فالتقدير : لا والله هذا ما أقسم به . فحذفت الخبر لعلم السامع به<sup>(١)</sup> .

فأما مَلَّتْهَا وإجاء المدغم بعدها في قولك : لاها لله ذا - فإنك أتيت به «ها» التي للتنبيه ، وثبتت الألف ؛ لأن حروف المَلَّ يقع بعدها الساكن المدغم . وتكون المدة عوضاً من الحركة ؛ لأنك ترفع لسانك عن المدغم رفعة واحدة . وقد مضى تفسير هذا<sup>(٢)</sup> . فيكون كقولك : دابة ، وشابة ، وراد وما أشبهه .

وأما قولك : لاها لله ذا - فإنك حذفت الألف من هاء التنبيه لما وصلتها ، وجعلتها عوضاً من الواو ؛ كما فعلت ذلك بها في هلم . و (ها) هذه .....<sup>(٣)</sup> .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٥ « وأما قولهم : ذا - فزعم الخليل أنه المحذوف عليه كأنه قال : أي والله للأمر هذا فحذفت الأمر لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم وقدم (ها) كما قدم قوم (ها) في قولهم : ها هو ذا وها أنذا وهذا قول الخليل » .

وفي شرح الكافية الرضى ج ٢ ص ٣١٢ « وقال الخليل (ذا) من جملة جواب القسم وهو خبر مبتدأ محذوف أي الأمر ذا أو فاعل أي ليكون ذا أو لا يكون ذا والجواب الذي يأتي بعده نفيًا أو إثباتًا . . بدل من الأول فلا يقاس عليه فلا يقال : ها الله أخوك أي لأنا أخوك ونحوه .

وقال الأنخفش ذا من تمام القسم أما صفة لله أي الله الحاضر الناظر أو مبتدأ محذوف الخبر أي ذا تسمى فهذا إما أن يجيء الجواب أو يحذف مع القرينة » .

ومن هنا نرى أن المبرد اختار مذهب الأنخفش وانظر الروض الأثف ج ٢ ص ٧٠ - ٧١ وسيرة ابن هشام ج ١ ص ٢١٢ ج ٢ ص ٨١ ، ١٢٦ من الروض الأثف وشرح الشافية ج ٢ ص ٢١٣ .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٨٣ - ٢٠٣

(٣) نقلنا ص ٥٥٠ مكان ص ٥٩٠ كما فعلنا المكس واستقام الكلام في الموضعين

/ هي التي تلحق في قولك : هذا . قلنا المعنى : لا والله هذا ما أقسم به لأنها للتنبيه ،  
فالتنبيه يقع قبل كل ما نبهت عليه ، كما قبل الشاعر :

تَعْلَمَنَّ هــا لعمر الله ذا قَسَمٍ مَّـا فَاَقْدِرْ بِذِرْعِكَ وَاَنْظُرْ اَيْنَ تَنْسَلِكُ<sup>(١)</sup>

أراد : تعلمن لعمر الله هذا قسما ، فقدّم (ها) . وقال الآخر :

وَنَخْنُ اقْتَسَمْنَا الْمَالَ نَصْفَيْنِ بَيْنَنَا فَقُلْتُ لَهُمْ هَذَا لَهَا وَذَا لِيَا<sup>(٢)</sup>

يريد : وهذا ليا .

\*\*\*

ومن هذه الحروف ألفُ الاستفهام إذا وقعت على الله وحدها ؛ لأنه الاسم الواقع على الذات .  
وسائر أسماء الله - عز وجل - إنما تجرى في العربية مجرى النعوت . وذلك قولك : الله  
لتفعلن .

وكذلك ألف أيمن إذا ألحقها ألفُ الاستفهام لم تحذف ، وثبتت ؛ كما ثبتت مع الألف  
واللام اللتين للتعريف في قولك : آ لرجل<sup>(٣)</sup> قال ذاك ؟

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٤٥ على الفصل بين (ها) التنبيه و (ذا) بالقسم واستشهد به في ص ١٥٠ على التوكيد  
بالتون الخفيفة .

ذرع الإنسان : طاقته - وأقصد بذرعك : مثل أوردته الميداق وقال عنه : يضرب لمن يتوعد أى كلف نفسك ما تطيق .  
والذرع عبارة عن الاستطاعة كأنه قال : أقصد الأمر بما تملكه أفت لا بما يملكه غيرك أى توعد بما تسمعه قدرتك ( مجمع الأمثال  
ج ٢ ص ٩٢ ) .

والبيت روى بروايتين : أقدر من باقى ضرب وقتل بمعنى قدر ، وأقصد بذراعك - والباء بمعنى في .  
قسما ، مصدر مؤكد لما قبله لأن معناه : أقسم - تعلمن : بمعنى أعلم ملازم للأمر .  
والشاهد لزهير من قصيدة هدد بها الحارث بن ورقاء . الديوان ص ١٦٤ - ١٨٣ . الخزانة ج ٤ ص ٢٠٨ - ٢٠٩ ،  
ج ٢ ص ٤٧٥ - ٤٧٦ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧٩ على الفصل بالواو بين (ها) وذا والأصل وهذا لى .  
وفى الخزانة - إنما جاز تقديم ها على الواو لأن (ها) تنبيه والتنبيه قد يدخل على الواو إذا عطفت جملة على أخرى كقولك :  
ألا ان زيدا خارج وألا ان عمرا مقيم .

ونسب الأعم البيت إلى ليبيد ، وكذلك نسبته إليه الأندلسى فى شرح المفصل . قال البغدادي : وأما لم أره فى ديوانه وكذلك  
قال قبل ابن المستوفى فى شرح أبيات المفصل - الخزانة ج ٢ ص ٤٧٩ - ٤٨٠ وانظر ديوان ليبيد ص ٣٦٠ فقد نقل بحقيقته  
كلام الخزانة .

(٣) تقدم فى الجزء الأول ص ٨٥ ، ١٦٤ ، ٢٥٣



وكذلك ألف الوصل إذا لحقتها الفاء جعلت / عوضا ، فثبتت ، ولم تُحذف ؛ كما ثبتت  $\frac{2}{888}$  مع ألف الاستفهام . وذلك قولك : أَهَاللهُ لتفعلن<sup>(١)</sup> .

ومن حروف القسم - إلا أنها تقع على معنى التعجب - اللام . وذلك قولك : الله ما رأيت كاليوم قط ، كما قال :

لله يَبْقَى على الأيام ذو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظِيَانُ والآسُ<sup>(٢)</sup>

وقد تقع التاء في معنى التعجب ، ولم نذكرها هنا لأن ذكرها قد تقدم<sup>(٣)</sup> . فهذا جُمْلَةٌ لهذه الحروف .

وسنبين لِمَ دخل بعضها على بعض ؟ ؛ كما شرحنا دخول الواو على التاء إن شاء الله .

( ١ ) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٠٩ - ٣١٠ : « اعلم أن حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياسا إلا في ( الله ) نسبها عند البصريين ، وأجاز الكوفية قياس سائر ألفاظ المقسم به على ( الله ) ؛ نحو : المصحف لأفعلن ، وذلك غير جائز عند البصريين ، لاختصاص لفظة ( الله ) بخصائص ليست لغيرها تبعا لاختصاص مسماها بخصائص . فنبها : اجتباع ( يا ) واللام في يا الله ، ومنها قطع الهزلة في ( يا الله ) ، وأفأ الله ، وها الله ، ومنها الجر بلا عوض من الجار ومع عوض عنه بهاء التثنية .. »

( ٢ ) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٤٤ على دخول اللام على اسم الله تعالى في القسم بمعنى التعجب . وفي الخزانة : روى المبرد : « الحيد » بفتح الحاء المهملة والمثناة التحتية وجعله مصدرا وهو اءوجاج يكون في قرن الوعل . ورواه ثعلب بكسر المهملة وكذا السكري وفسره بجمع حيدة وهي العقدة في قرن الوعل وقال بعضهم هو مصدر حاد يحيد حيدا بالسكون فحركة للضرورة ومعناه الروغان .

وروى : « ذو جيد » بالميم ، وهو جناح مائل من الجبل ، وقيل : يريد به الظبي . الوعل : التيس الجبل . المشمخر : الجبل الشامخ العالي والباء بمعنى في ، والظيان : ياسين البر . الآس : الريحان وإنما ذكرهما إشارة إلى أن الوعل في خصب فلا يحتاج إلى الإسهال فيصاد ، وقيل : الآس نقط من العسل يقع من النحل على الحنجارة .

( ٣ ) النافية حذفت من يبق وهو حذف قياسي لأن المضارع وقع جوابا للقسم . وهذا البيت من قصيدة نسبها السكري إلى أبي ذؤيب الهذلي وعزاها الحلواني إلى مالك ابن خالد الخنصاني وأنشده الزنجشري في المفصل لعبد مناف الهزلي ( في ابن يعيش ٩٨/٩ لعبد مناف الهذلي وكذلك في المفصل ج ٢ ص ٢٣٨ ) ونسبه سيبويه إلى أميرة ابن أبي عائد وقال ابن السيد هو لأبي زييد الطائي .

وهو في ديوان الهذليين ج ٣ ص ٢ للمالك بن خالد الخنصاني . وانظر الخزانة ج ٢ ص ٣٦١ - ٣٦٢ ، ج ٤ ص ٢٣١ - ٢٣٣ ، والمخصص ج ١٣ ص ١٦١ ، واللسان ( حيد - ظيان ) .

( ٣ ) انظر ص ٢٢٠

## هذا باب

### الأسماء التي يعمل بعضها في بعض وفيها معنى القسم

اعلم أن هذه الأسماء التي نذكرها لك ، إنما دخلها معنى القسم لمعانٍ تشتمل عليها ؛ كما أنك تقول : علم الله لأفعلن . فـ «حَلِمَ» فعل ماضٍ ، والله – عز وجل – فاعله ، فأعرابه كإعراب / رزق الله إلا أنك إذا قلت : علم الله – فقد استشهدت . فلذلك صار فيه معنى القسم <sup>(١)</sup> ، ألا ترى أنك تقول : غفر الله لزيد ، فلفظه لفظ ماقَد وقع ، ومعناه : أسأل الله أن يغفر له . فلمّا علم السامع أنك غير مخبر عن الله بأنّه فعَل – جاز أن يقع على ما ذكرناه ، ولم يُفهم عن قائله إلا على ذلك . فإن أخبر عن خبر صادق كان مجازة سائر الأخبار فقال : (لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ) <sup>(٢)</sup> ، وغفر الله لأصحاب محمد – صَلَّى الله عليه وسلّم – فهذا مجازة . وكذلك : شهد الله لأفعلن ؛ لأنّه بمنزلة : علم الله .

فمن تلك الأسماء قولك : لعمرُك لأفعلن ، وعلى عهد الله لأفعلن ، وعلى يمين الله لأفعلن <sup>(٣)</sup> .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤١٩ « كما أن يعلم الله يرتفع كما يرتفع . يلهب زيد ، وعلم الله ينتصب . كما ينتصب ذهب زيد ، وفيها معنى اليمين » .

وقال في ج ٢ ص ١٤٧ « ومثل ذلك يعلم الله لأفعلن وعلم الله لأفعلن فأعرابه كإعراب يلهب زيد وذهب زيد ، والمعنى : والله لأفعلن وإذا بمنزلة يرحمك الله وفيه معنى النعاه ، وبمنزلة : اتقى الله أمرؤ عمل خيرا وإعرابه إعراب (فعل) ومعناه معنى (ليعمل) ، و (ليعمل) » .

(٢) الفتح : ١٨

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٦ « باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم .

وذلك قولك : لعمر الله لأفعلن وأيم الله لأفعلن وبعض العرب يقول : أيم الكعبة لأفعلن كأنه قال : لعمر الله المقسم به وكذلك أيم الله وأيم الله إلا أن ذا أكثر في كلامهم فحللوه . . فهذه الأشياء فيها معنى القسم ومعناها كفى الإسم المجرور بالواو وتصديق هذا قول العرب : عل عهد الله لأفعلن فعهد مرتفعة وعمل مستقر لها وفيها معنى اليمين » .

وعهد الله : غير صريح في القسم فيجوز التصريح معه بالخبر أما يمين الله فهو نص في القسم فلا يذكر معه الخبر وقد ذكره المبرد .

فهذا مثل قولك : عَلَى زَيْدٍ دَرَهْمَان ، وَلَزَيْدٍ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا وَقَعَ قَسَمًا لِقَوْلِهِ .  
لَعَمْرُ اللَّهِ مَا أَقْسَمُ بِهِ . وَإِذَا قُلْتَ : عَلَى عَهْدِ اللَّهِ - فَقَدْ أُعْطِيَتْهُ عَهْدُكَ بِمَا ضَمِنْتَهُ لَهُ . وَبَعْضُ  
العَرَبِ يَنْشُدُ هَذَا الْبَيْتَ ، فَيَرْفَعُ الْقَسْمَ ، فَيَقُولُ :

فَقُلْتُ يَمْسِينُ اللَّهُ أَبْرَحُ قَاعِمْدا وَلَوْ ضَرَبْتُمَا رَأْيِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي<sup>(١)</sup>

$\frac{2}{590}$

/ يريد : يَمِينُ اللَّهِ عَلَى .

\* \* \*

واعلم أَنَّ الْمَصَادِرَ وَمَا يَجْرَى مَجْرَاهَا إِنَّمَا تَقَعُ فِي الْقَسْمِ مَنْصُوبَةً بِأَفْعَالِهَا<sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّ فِيهَا الْمَعْنَى  
الَّتِي وَصَفْنَا . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : عَمْرُكَ اللَّهُ لَا تَقِم ، وَقَعْدُكَ اللَّهُ لَا تَقِم . وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : قَعِيدُكَ  
اللَّهُ ، وَكَذَلِكَ : يَمِينُ اللَّهِ وَعَهْدُهُ .

( ١ ) اسْتَشْهَدَ بِهِ سَيَبُوه ج ٢ ص ١٤٧ عَلَى رَفْعِ يَمِينِ اللَّهِ بِالْإِبْتِدَاءِ وَحَذْفِ الْخَبَرِ .

وَفِي الْخُرَازَةِ : رَوَى يَمِينُ اللَّهِ مَرْفُوعًا وَمَنْصُوبًا ، أَمَّا الرِّفْعُ فَعَلُ الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ ، وَأَمَّا النِّصْبُ فَعَلُ أَنْ أَصْلُهُ :  
أَحْلَفَ يَمِينُ اللَّهِ . فَلَمَّا حُذِفَ الْبَاءُ وَصَلُ فَعَلُ الْقَسْمِ إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ ثُمَّ حُذِفَ فَعَلُ الْقَسْمِ وَبَقِيَ مَنْصُوبًا .  
وَأَجَازَ إِنْبَاءُ خُرُوفٍ وَعَصْفُورٌ أَنْ يَنْصَبَ بِفَعْلٍ مُقَدَّرٍ يَصِلُ إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ تَقْدِيرُهُ : أَلْزَمَ نَفْسِي يَمِينُ اللَّهِ ، وَرَدَّ بِأَنْ ( أَلْزَمَ )  
لَيْسَ بِفَعْلٍ قَسْمٌ ، وَتَضْمِينُ الْفَعْلِ مَعْنَى الْقَسْمِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ .

وَأَبْرَحُ : فَعْلٌ نَاقِصٌ وَحُذِفَتْ لَا النَّافِيَةُ عَلَى الْقِيَاسِ كَمَا قَدَّمْنَا .

الْأَوْصَالُ : الْمَفَاصِلُ وَقِيلَ بِمَجْتَمِعِ الْعِظَامِ . الْمَفْرَدُ وَصَلُ بِكسر الواو وَضَمُّهَا : كُلُّ عَظْمٍ لَا يَنْكسر وَلَا يَخْتَلِطُ بِغَيْرِهِ -  
الْخُرَازَةُ ج ٤ ص ٢٠٩ .

وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةِ لَامِرِي الْقَيْسِ فِي الدِّيْوانِ ص ١٠٥ - ١١٣ - وَشَرَحَهُ ص ٤٥ - ٦٥ .

( ٢ ) فِي سَيَبُوه ج ١ ص ١٦٢ « بَابُ مِنَ الْمَصَادِرِ يَنْصَبُ بِأَضْمَارِ الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ وَلَكِنَّهَا مَصَادِرُ وَضُمَتْ مَوْضِعًا  
وَاحِدًا لَا تَنْصَرِفُ فِي الْكَلَامِ . . وَتَنْصَرِفُ أَنَّهَا تَقَعُ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ وَالرَّفْعِ وَيَدْخُلُهَا الْأَلْفُ وَالْلامُ وَذَلِكَ قَوْلُهُ : سُبْحَانَ اللَّهِ . .  
وَعَمْرُكَ اللَّهُ أَلَا فَعَلْتُ وَقَعْدُكَ اللَّهُ أَلَا فَعَلْتُ . . »

وَكَأَنَّهُ حَيْثُ قَالَ : عَمْرُكَ اللَّهُ وَقَعْدُكَ اللَّهُ قَالَ : عَمْرُكَ اللَّهُ ، بِمَنْزِلَةِ نَشْدَتِكَ اللَّهُ ، فَصَارَتْ عَمْرُكَ اللَّهُ مَنْصُوبَةً بِعَمْرُكَ اللَّهُ  
كَأَنَّكَ قُلْتَ : عَمْرُكَ عَمْرًا وَنَشْدَتِكَ نَشْدًا وَلَكِنَّهُمْ خَزَلُوا الْفِعْلَ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ يَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ . . »

وَقَالَ فِي ص ١٦٣ « فَقَعْدُكَ اللَّهُ يَجْرَى هَذَا الْمَجْرَى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فَعْلٌ وَكَانَ قَوْلُهُ : عَمْرُكَ اللَّهُ وَقَعْدُكَ اللَّهُ بِمَنْزِلَةِ نَشْدِكَ اللَّهُ  
وَإِنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِنَشْدِكَ اللَّهُ ، وَلَكِنْ زَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ تَمْثِيلٌ يَمِثِلُ بِهِ » .

وإن شئت كان على قولك : يمين الله وما أشبهه ، فلما حذفت حرف الإضافة وصل الفعل ، فعمل<sup>(١)</sup> على ما وصفناه في أول الباب وكذلك ويمين الله .

( ١ ) في أمالي الشجرى ج ١ ص ٣٤٩ « وذكر أبو العباس محمد بن يزيد في قولهم : عمرك الله أن انتصابه على المصدر بتقدير عمرك الله تعميماً على ما قرره سيوييه وأجاز فيه أبو العباس أن ينتصب بتقدير حذف الجار لأنه ذكره مع قولهم : يمين الله وعهد الله في قول من نصبها وإنما النصب فيها بتقدير أقسم يمين الله ويهد الله فلما حذفوا الباء وصل الفعل فعمل وعلى هذا يكون قولهم : عمرك الله تقديره : أقسم بعمرك الله فيكون عمرك الله تعميماً محذوف الجواب والمراد بالسر التعمير فالمعنى أقسم بتعميرك الله أى باقرارك له بالدوام والبقاء .

وذكر أبو العباس بعد عمرك الله : عمرك الله لا تقم - فنزل عمرك الله منزلة عمرك الله . قال : وإن شئت قلت : عمرك الله . وهذا دليل قاطع على نصبه عنده بتقدير أقسم بعمرك الله » .

وقال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ١٠٧ - ١٠٨ « والأصل عند سيوييه : عمرك الله تعميماً ، فحذف الزوائد من المصدر وأقيم مقام الفعل مضافاً إلى المفعول به الأول . . . ومعنى عمرك : أعطيتك عمراً بأن سألت الله أن يعمرك فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى إلى المفعول الثانى أعنى الله .

وكذا . . . قدتلك الله ، وإن لم يستعمل ، أى : جعلتك قاعدة متمكناً بالسؤال من الله تعالى . . .

ويجوز ألا يكون انتصابها على المصدر ، ويكون التقدير أسأل الله عمرك ، أى : أسأل الله تعميرك وأسأل الله قدتلك أى تقعيدك وتمكينك على حذف الزوائد . وأسأل تمتد إلى مفعولين أو يكون المعنى . أسأل بحق تعميرك الله أى اعتقادك بقاءه وأبديته وتبقيته الله أى نسبته إياه إلى القعود أى الدوام والتمكن ، فيكون انتصابها بحذف حرف القسم ، نحو الله لأفعلن ، وهما مصدران محذوران مضافان إلى الفاعل ، و ( الله ) مفعول به للمصدرين .

ويجوز أن يكون معنى قدتلك الله بكسر القاف : بحق قدتلك أى قعيدك أى ملازمك العالم بأحوالك وهو الله فالتعطف ببيان لقعيدك » .

\* \* \*

وفي أمالي الشجرى ج ١ ص ٣٥٢ - ٣٥٣ : « وأما قولهم : قعيدك ألا تفعل كذا وقعيدك ألا تقوم وقعيدك الله وقعيدك الله فغيباً قولان :

أحدهما : أنها مصدران جاءا على الفعل والفعل كالحس والحسيس ، ومعناها المراقبة فانتصابها بتقدير أقسم فكأنك قلت : أقسم بمراقبتك الله ، ولما أضمرت ( أقسم ) عديته بنفسه .

والقول الآخر : أن معنى القعد والقعيد الرقيب الحفيظ من قوله تعالى ( عن اليمين وعن الشمال قعيد ) أى رقيب حفيظ فمعنى وقعيد فى هذا القول كحل وغليل وند ونديد وشبه وشبه ، وإذا كانا كذلك فهما من صفات القديم سبحانه وتعالى فهو الرقيب الحفيظ فإذا قلت : قدتلك الله وقعيدك الله على هذا المعنى نصبت إسم الله على البدل . .

وفى الخزانة ج ٤ ص ٢١٣ ضعف هذا بقوله : لم يسمع أنهما من أسماء الله تعالى وفى الشجرية أيضاً - ج ١ ص ٣٥٢ « وذهب أبو العلاء المعرى فى قولهم : عمرك الله إلى خلاف ما أجمع عليه أئمة النحو : فزعم أن العمر مأخوذ من قولهم : عمرت البيت الحرام : إذا زرتة قال ومنه اشتقاق الاعمار والعمره .

وإن شئت كان على قولك : عمّرتك الله تعميرا ، ونشدتك الله نشدا ، ثم وضعت عمرك في موضع التعمير . وكذلك أخواته . قال الشاعر :

= ونصب عمرك بتقدير اذكرك عمرك الله ، قال : كأنك قلت : اذكرك خدمتك الله ، قال : ويحتمل أن يكون قولهم عمرك الله مأخوذاً من عمر الديار من العارة أى بعمرك المنازل المشرفة بذكر الله وعبادته . . فخالف فحول النحويين المتقدمين والمتأخرين فراراً من غموض معنى أقوالهم فيه لأنه لم يتجه له حقيقة ما قالوه فتحمل اشتقاقاً محالاً .

### ( خلاصة النصوص السابقة )

#### ( ١ ) عمرك الله :

انتصب ( عمرك ) على المصدرية بتقدير : عمّرتك الله تعميراً أى أعطيتك عمراً بأن سألت الله أن يعمرك فانه مفعول ثان على تسمين ( عمر ) معنى سال .

وأجاز المبرد أن يكون منصوباً على نزع الخافض . التقدير : أقسم بعمرك الله ، والمراد بالعمر التعمير والمعنى : أقسم بتعميرك الله ، أى باقرارك له بالدوام والبقاء .

( ب ) يكون التقدير : أسأل الله عمرك ، أى أسأله تعميرك .

( ج ) يكون التقدير : أسأل بحق تعميرك الله ، أى اعتقادك بقاءه وأبديته فعمرك منصوب على نزع الخافض وهو مضاف للفاعل و ( الله ) مفعول به .

( د ) أبو العلاء : مأخوذ من قولهم : عمرك البيت الحرام : إذا زرتة ونصب عمرك بتقدير اذكرك عمرك الله أى زيارتك .

( هـ ) أو من العارة أى بعمرك المنازل المشرفة بذكر الله وعبادته .

\*\*\*

#### قعدك الله ، وقعيدك الله :

١ - منصوبان على المصدرية وأن لم يستعمل فعلهما ، والمعنى : جعلتك قاعداً متمكناً بالسؤال من الله تعالى .

٢ - منصوبان على المفعول به والتقدير : أسأل الله قعيدك وتمكينك .

٣ - منصوبان بنزع الخافض والتقدير : أسأل بتقعيدك الله أى نسبته إياه إلى القعود ، أى الدوام والتمكن وهما مصدران محذوران الزوائد مضافان إلى الفاعل ، ولفظ الجلالة مفعول به .

٤ - مصدران جاءا على الفعل والفعيل معناهما المراقبة فانتصابهما بنزع الخافض والتقدير : أقسم بمراقبتك الله .

٥ - اسمان بمعنى الرقيب والحفيظ فهما من صفات الله ولفظ الجلالة بهما بدل منها وضعف ذلك بأنهما لم يسمعا من أسماء الله تعالى .

\*\*\*

اسم الجلالة منصوب لأنه مفعول المصدر : عمرك ، قعدك ، قعيدك . وأجاز الأعمش فيه الرفع وحكى المازني أنه سمع فيه الرفع . فيكون المعنى : عمرك الله تعميراً ، فحذف الفعل وأضيف المصدر إلى المفعول وذكر الفاعل بعده مرفوعاً .

عَمَّرْتُكَ اللَّهُ إِلَّا مَا ذَكَرْتَ لَنَا هَلْ كُنْتَ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمٍ (١)

يريد : ذكرك الله . وقال الآخر :

عَمَّرْتُكَ اللَّهُ الْعَلِيَّ فَإِنْسَى أَلْوَى عَلَيْكَ لَوَّانَ لُبِّكَ يَهْتَدِي (٢)

والذلك جعل المصدر في موضعه فقال :

أَيُّهَا الْمَنْكِحُ الثَّرِيَّا سُهَيْلًا عَمَّرَكَ اللَّهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ ؟ (٣)

= أنظر أمالي ابن الشجري ج ١ ص ٣٤٧ - ٣٥٣ - ابن يعيش ج ١ ص ١٢٠ ج ٩ ص ٩١ شرح الكافية للرعي ج ١ ص ١٠٧ - ١٠٨ - الخزائن ج ١ ص ٢٣١ - ٢٣٤ ، ج ٤ ص ٢١٢ - ٢١٣ المخصص ج ١٧ ص ١٦٤ - ١٦٥ والكامل ج ٨ ص ٢٢٩ - والمجم ج ٢ ص ٤٥ - ٤٦ .

( ١ ) استشهد به سيويه ج ١ ص ١٦٣ على وضع « عمرك الله » موضع « عمرك الله » .

وذكره المبرد في الكامل ج ٨ ص ٢٢٩ .

ضبط أبو على (الا) بفتح الهزة فيكون أصله هلا ونقل ذلك عن الكسائي وعلى رواية كسر الهزة فهي إلا الاستثنائية والاستثناء مفرغ والفعل - وإن كان مثبتاً في اللفظ - فهو منى في المعنى والمعنى ما أسألك إلا كذا ، ومثله : نشدتك الله ألا فعلت ولما فعلت ، والفعل مؤول بمصدر بدون سابق .

و( ما ) في البيت زائدة ، وجملة : ( هل كنت جارتنا ) في «وضع المفعول لذكرت معلق بالاستفهام .

وذو سلم : موضع بالحجاز معجم البلدان ج ٣ ص ٢٤٠ .

والشعر للأحوص - الخزائن ج ١ ص ٢٣١ .

( ٢ ) استشهد به سيويه أيضاً كالبيت السابق ج ١ ص ١٦٣ .

ألوى : أعطف - أسند الهداية إلى اللب لأنه سبب الاهتمام ، أو أراد قلبك وعبر عنه باللب لأنه محله .

وهو لعمر بن أحمد الباهل - الخزائن ج ١ ص ٢٣٢ ، أمالي الشجري ج ٢ ص ٣٤٩ .

( ٣ ) أكثر استعمال عمرك الله وقعدك الله في قسم السؤال وقد يستعملان في غير القسم كما في قوله : « عمرك الله كيف يلتقيان »

فالمنى : سألت الله أن يطيل عمرك ولم يرد القسم ذكر ذلك الجوهري وابن يعيش ج ٩ ص ٩٢ .

وقال البغدادي : هو هنا قسم سؤال ، وجوابه : كيف يلتقيان .

الثريا : بنت عبد الله بن الحارث .

والشعر لعمر بن أبي ربيعة انظر الديوان ص ٤٩٥ والخزائن ج ١ ص ٢٣٨ - ٢٤٠ .

٢  
٥٩١

/ وقال الآخر :

فَعِيدَكَ أَنْ لَا تُسَمِّعَنِي مَلَامَةً وَلَا تَنْكُبْنِي قَرْحَ الْفَوَادِ فَيَبْجَعَا<sup>(١)</sup>

فكل ما كان من ابتداء أو خبر أو فعل وفاعل فيه معنى القسم فهذا مجازه .

\*\*\*

واعلم أن من هذه الحروف ايم ، [وايمن]<sup>(٢)</sup> وألفها ألف وصل ، وتمام الاسم النون تقول ايم الله لأفعلن . ايمن الله لأفعلن .

وليس بجمع يمين . ولكنه اسم موضوع المقسم . ولو كان جمع يمين لكانت ألفه ألف قطع . فوصلهم إياها بدللك على أنها زائدة ، وأنها ليست من هذا الاشتقاق . وقال الشاعر :

فقال فريق القوم لَمَّا نَشَدْتُهُمْ : نَعَمْ ، وفريق : لَيْمَنْ اللَّهُ مَا نَذَرِي<sup>(٣)</sup>

فمن قال : ايم الله قال : لَيْمَنْ اللَّهُ لأفعلن . فإن وقع عليها ألف الاستفهام مددت ، ولم تحذف ألف الوصل فيلتبس الاستفهام بالخبر ؛ كما كنت فاعلا بالألف التي مع اللام في قولك : الرجل قال ذاك ؟ . فيقول : ايم الله لقد كان ذاك<sup>(٤)</sup> .

وزعم يونس أن من العرب من يقول : ايم الله في موضع / ايم الله فهي عند هؤلاء بمنزلة ٢/٥٩٢ ابن واسم . تقول في الاستفهام : ايم الله لقد كان ذاك ؟ لأنها تسقط للوصل ، وتحدث ألف

(١) أكثر استعمال قعيدك في قسم السؤال فيكون جوابها ما فيه الطلب كالأمر والنهي وعليها مضر تستعملها في قسم غير السؤال تقول : قعيدك لتفعلن كذا و ( أن ) في البيت زائدة و ( لا ) ناهية والمفعول الثاني محذوف ، أي قعيدك الله . نكأت القرحة قشرتها . فيبيجا : مضارع منصوب بأن مضمره بعد فاء السببية الواقعة في جواب النهي .

وأصل الفعل يوجب قلبت الواو ياء على لغة بني تميم ويصح فتح ياء المضارعة وكسرها .

والبيت لم يتم بن نويرة من قصيدة ذكرت في الكامل ج ٨ ص ٢٢٣ - ٢٢٤ والمفصليات ص ٢٦٥ - ٢٧٠ وشرح الأنباري ص ٥٢٦ - ٥٤٣ . والخزانة ج ١ ص ٢٣٤ - ٢٣٨ ، ج ٤ ص ٢١٤ .

(٢) تصحيح السيراني .

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٢٨ ، الجزء الثاني ص ٩٠ وكذلك حديث همزة الوصل .

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ٨٥ ، ١٦٤ ، ٢٥٣ ، والجزء الثاني ص ٩١ .

الاستفهام ومنهم من يحلف ألف الاسم حتى يصير على حرف علما بأنه لا ينفصل بنفسه فيقول : م الله لأفعلن .

ويقال : م الله لأفعلن ، ومين ربى لأفعلن . أبدل (مين) من الباء التي في قولك : بالله لأفعلن ، وبربى لأفعلن ، كما تقول : فلان في الموضع وبالموضع فيدخل الباء على « في » ، وكذلك دخلت (مين) على الباء ، والاحتجاج يأتيك في موضعه<sup>(١)</sup> إن شاء الله .

\*\*\*

واعلم أنك إذا دلت على القسم بما تضعه في موضعه ، فما بعد ذلك الدليل بمنزلة ما بعد القسم . تقول : أقسمت لأقومن ، واستحلفته ليخرجن ، أى قال له : والله لتخرجن ، فدل هذا على القسم .

ولا يلحق هذه اللام ما النون في آخره خفيفة أو ثقيلة إلا والمعنى معنى القسم . لا تقول : زيد يقومن ، ولا زيد ليقومن إلا أن تريد القسم في هذه الأخيرة / خاصة ، فكانت قلت : زيد والله ليقومن . وتفسير هذا في إثر هذا الباب إن شاء الله .

\*\*\*

وتقول : إى والله لأفعلن . وإن شئت قلت : إى الله لأفعلن ، إنما تريد : (إى) التي في معنى (نعم)<sup>(٢)</sup> ، كما قال : (قل إى وربى إنه لحق وما أنتم بمُعْجِزِينَ)<sup>(٣)</sup> . فتصل المقسم به ؛ لأن (إى) جواب ، والقسم بعدها مستأنف . ولو كانت بدلاً من حروف القسم لم تجتمع هي وهو ؛ ألا ترى أنك تقول : إى والله لأفعلن<sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

(١) عرض لنياية بعض الحروف عن بعض فيما سبق ص ٣١٩ - ٣٢٠ .  
(٢) في سبويه ج ٢ ص ١٤٥ « وتقول : نعم الله لأفعلن وأى الله لأفعلن لأنها ليسا ببدل ألا ترى أنك تقول : أى الله ونعم والله » .

(٣) يونس : ٥٣ .

(٤) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٥٦ « و (أى) إثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم وذكر بعضهم أنها تجيء لتصديق الخبر أيضاً وذكره ابن مالك . . . ولا يستعمل بعد (أى) فعل القسم ، فلا يقال : أى أقسمت برى ، ولا يكون المقسم به بعدها إلا الرب ، والله ، ولعمري . . . »

وفي ياء (أى) من (أى الله) ثلاثة أوجه : حلفها الساكنين وفتحها تبييناً لحرف الإيجاب وإبقاؤها ساكنة والجمع بين ساكنين وانظر ابن يعيش ج ٨ ص ١٢٤ - ١٢٥ والمعنى ج ١ ص ٧١ .



ولأنما الفصل بين (بلى) و (نعم) أن (نعم) تكون جوابا لكل كلام لا نفي فيه ، و (بلى) لا تكون جوابا إلا لكلام فيه نفي<sup>(١)</sup> .

لو قال لك قائل : أنت زيد ؟ لكان الجواب (نعم) . وكذلك هل جاءك زيد ؟ وكذلك من يأتك ثأته فتقول : نعم ، ولا يصح هاهنا (بلى) .

فإن نفي فقال : أما لقيت زيدا ؟ كان الجواب : بلى . وكذلك : ألسنت قد ذهبت إلى زيد ؟ وما أخذت منه درهما ؟ وأنت لا تعطى شيئا . فجواب هذا كله (بلى) .

---

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ « وأما ( بلى ) فتوجب به بعد النفي ، وأما ( نعم ) فعدة وتصديق . تقول : قد كان كذا وكذا فيقول : نعم ، وليس اسمين » .  
وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٣٥٥ والخزانة ج ٤ ص ٤٨٤ - ٤٨٥ والمفاتيح ج ١ ص ١٠٤ ، ج ٢ ص ٢٥ - ٢٦ .

## هذا باب

ما يُقسَم عليه من الأفعال<sup>(١)</sup>

$\frac{2}{0.94}$

وما بالُ النون في كلِّ ما دخلت فيه يجوز حذفها واستعمالها  
إلا في هذا الموضع الذي أذكره لك فإنه لا يجوز حذفها؟

اعلم أنَّك إذا أقسمت على فعل لم يقع لزمته اللام ولزم اللام التَّوْنُ ، ولم يجزِ إلا ذلك .  
وذلك قولك : والله لأقومنَّ ، وبالله لأضربنَّ ، والله لتنطلقنَّ .

فإن قال قائل : فما بال هذا لا يكون كقولك في الأمر والنهي إذا قال : اضربنَّ زيدا ،  
ولا تشمتنَّ عمرا . وإن شئت قلت : اضرب زيدا ، ولا تشتم عمرا . وكذلك : هل تنطلقنَّ ؟  
وإن شئت قلت : هل تنطلقنَّ ؟

فإنما ذلك لأنَّ القسم لا يقع إلا على ما لم يقع من الأفعال ، فكرهوا أن يلتبس بما يقع  
في الحال .

فأمَّا الأمر والنهي فيفصل بينه وبينهما باللام ؛ لأنَّ اللام لا تكون في الأمر والنهي .  
وكذلك لا تكون في الاستفهام .

وإنما تفصل بالنون بين القسم وبين / هذه الأخبار التي قد تقع في الحال ؛ نحو قولك :  
إنَّ زيدا لمنطلق ، لأنَّ حدَّ هذا أن يكون في حال انطلاق . وكذلك إنَّ زيدا ليأكل . فإذا قلت :  
والله ليأكلنَّ ، عَلِمَ أنَّ الفعل لم يقع .

فإن قلت : قد جاء : ( إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ )<sup>(٢)</sup>  
أى لحاكم .

( ١ ) في سيبويه ج ١ ص ٤٥٤ باب الأفعال في القسم .

( ٢ ) النحل : ١٢٤ .

قيل : قد يكون هذا ، ولكن ليس فيه دليل على ما يقع في الحال أو يقع بعْد ، على أن أكثر الاستعمال أن يكون للحال . فإذا دخلت النون عُلِمَ أن الفعل لا يكون في الحال البتة . فذلك لزمته اللام<sup>(١)</sup> ؛ لأنك قد تذكر الأفعال ، ولا تذكر المقسم به فتقول : لأنطلقن ، فيعلم أن هذا على تقدير اليمين وأنه ليس للحال . فلهذا أجرى ما ذكرت لك .

فأما اللام فهي وُضْعَةٌ للمقسم ؛ لأنَّ للمقسم أدواتٍ تصله بالمقسم به ، ولا يتصل إلا ببعضها . فمن ذلك : اللام ، تقول : والله لأقومن ، والله لأزيد أفضل من عمرو . ولولا اللام لم تتصل .

وكذلك (إن) . تقول : والله إن زيدا لمنطلق . وإن شئت قلت : والله إن زيدا منطلق . /  $\frac{2}{596}$

وكذلك (لا) في النفي ، و (ما) . تقول : والله لا أضربك ، والله ما أكرمك<sup>(٢)</sup> ، ولا تحتاج إلى النون لأنَّ (ما) يدل على الحال ؛ كما تدل (إن) إذا قلت : والله إنني لأكرمك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٥٥ « فقلت : فلم ألزم النون آخر الكلمة ؟ فقال : لكي لا يشبه قوله : إنه ليفعل لأن الرجل إذا قال هذا فإنما يخبر بفعل واقع فيه الفاعل كما ألزموا اللام ان كان ليقول مخافة أن يلتبس بما كان يقول ذلك لأن (ان) تكون بمنزلة (ما) » .

وقال في ص ٤٥٦ « فن ثم ألزموا النون في اليمين لتلا يلتبس بما هو واقع قال الله عز وجل (إنما جعل السبت على الذين اختلفوا فيه وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة) » .

وسيبويه صرح أيضاً بوجوب توكيد المضارع المثبت الواقع في جواب القسم في غير هذين الموضعين فقال في ج ٢ ص ١٤٩ « ومن مواضعها الفعل الذي لم يجب الذي دخلته لام القسم فذلك لافتقاره الخفيفة والثقيلة ، لزمه ذلك كما لزمته اللام للقسم » .

وقال في ج ١ ص ٤٥٤ « فإذا حلفت على فعل غير منى لم يقع لزمته اللام ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة ؛

والعجيب بعد هذا أن ينقل ابن عيش عن أبي عل أن التوكيد هنا غير لازم وأن ذلك رأى سيبويه ، قال في ج ٩ ص ٣٩ :

« ذهب أبو عل إلى أن النون هنا غير لازمة وحكاها عن سيبويه » وقال في ص ٤٣ « وذهب أبو عل أنه يجوز ألا تلحق هذه النون الفعل قال : ولحقها أكثر وزعم أنه رأى سيبويه والمنصوص عليه خلاف ذلك » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٥٥ « ومثل هذه اللام . . أن إذا قلت والله أن لو فعلت فعلت » .

وقال في ص ٤٥٦ « قال عز وجل ( ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك ) وقال سبحانه ( ولئن زلنا ان أمسكهما من أحد من بعده ) » .

وقال في ص ٤٧٣ « والله انه لذهاب » .

أمرٌ قد وقع ، ولا يقال هذا إلا على شيء متقدّم ، فالأمر فيهما واحد ، إلا أن هذا على الحذف والتعجب ، والذي به (قد) على استقصاء الكلام<sup>(١)</sup> . فعلى هذا فأجبرهما .

\*\*\*

واعلم أن من العرب من يقول : الله لأفعلن<sup>(٢)</sup> ، يريد الواو ، فيحذفها . وليس هذا بجيد في القياس ، ولا معروف في اللغة ، ولا جائز عند كثير من النحويين . وإنما ذكرناه لأنه شيء قد قيل ، وليس بجائز عندى ، لأن حرف الجر / لا يحذف ويعمل إلا بعوض لما تقدّم من  $\frac{2}{98}$  الشرح .

\*\*\*

واعلم أن القسم لا يقع إلا على مقسم به ، ومقسم عليه ، وأن قوله عز وجل : (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى . وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى . وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى<sup>(٣)</sup>) . أن الواو الأولى واو قسم ، وما بعدها من الواوات للعطف لا للقسم . واو كانت للقسم لكان بعض هذا الكلام منقطعاً من بعض ،

(١) في المغني ج ١ ص ١٤٩ « ذكره ابن صفور : وهو أن القسم إذا أجيب بماض متصرف مثبت فإن كان قريباً من الحال جى باللام (قد) جيباً ، نحو : (تالله لقد آثرك الله علينا) وإن كان بعيداً جى باللام وحدها كقوله :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَالِفَةً فَاجِرٍ لَنَأْمُوا فَمَا إِنَّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي

وقال في ج ٢ ص ١٧٠ - ١٧١ « وقال الجميع : حق الماضي المثبت المحاب به القسم أن يقرن باللام وقد . . . » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٤ « ومن العرب من يقول : الله لأفعلن وذلك أنه أراد حرف الجر وإياه نوى فجاز حيث كثر في كلامهم وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه كما حذف رب . . وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم لاه أبوك . . » .

(٣) الليل : ١ - ٣ . وفي سيبويه ج ٢ ص ١٤٥ - ١٤٦ « وقال الخليل في قوله عز وجل (والليل إذا يغشى والنهار إذا تجل) وما خلق الذكر والأنثى (الواوان الآخرين ليستا بمنزلة الأولى ولكنهما الواوان اللتان تضمان الأسماء إلى الأسماء في قولك : مرت بزيد وعمر والأولى بمنزلة الباء والتاء ألا ترى أنك تقول والله لأفعلن والله لأفعلن فتدخل واو العطف عليها كما تدخلها على الباء والتاء . قلت للخليل : فلم لا تكون الآخرين بمنزلة الأولى ؟ فقال : إنما أقسم بهذه الأشياء على شيء واحد ولو كان انقضى قسمه بالأول على شيء لجاز أن يستعمل كلاماً آخر فيكون كقولك : بالله لأفعلن بالله لأخرجن اليوم ولا يقوى أن تقول : وحقك وحق زيد لأفعلن الواو الآخرة واو القسم لا يجوز إلا مستكرها لأنه لا يجوز هذا في محلوف عليه إلا أن تضم الآخر إلى الأول وتحلف بهما على المحلوف عليه » .

\*\*\*

وفي اعراب ثلاثين سورة لابن خالوية - ص ١٠٨ جواب القسم : إن سميكم لشيء وانظر التبيان لابن القيم ص ٥٥ .

وتدُلُّ (لا) على ما لم يقع<sup>(١)</sup> ، كما تدلُّ النون عليه إذا قلت : والله لأفعلن ، ثم نفيت ، فقلت : والله لا أفعل . فهذا مبين بأنفس الحروف . مُستغنى فيه عن غيرها ؛ لأنَّ النون إنما دخلت لتفصل بين معنيين ، فإذا كان الفصل بغيرها لم تحتج إليها .

واعلم أنَّ قولك : أقسمت لأفعلن ، وأقسمت لا تفعل - بمنزلة قولك : قلت : والله لا تفعل ، وقلت : والله لتفعلن .

واعلم أنَّك إذا أقسمت على فعل ماضٍ ، فأدخلت عليه اللام لم تجمع بين اللام والنون ؛ لأنَّ الفعل الماضي مبني على الفتح غير متغيرة لأمه ، وإنما تدخل النون على ما لم يقع كما ذكرت . فلما كانت لا تقع لما يكون في الحال كانت من الماضي أبعد . وذلك قولك : والله لرأيت زيدا يضرب عمرا ، فأنكرت ذلك .

$\frac{2}{97}$  وإن وصلت اللام بـ (قَدْ) فجيد بالغ . تقول : والله / لقد رأيت زيدا ، والله لقد انطلق في حاجتك . وستفسر الفصل بين الفعل بـ (قد) وبين الفعل إذا لم تدخله .

\*\*\*

أما (قَدْ) فأصلها أن تكون مخاطبة لقوم يتوقعون الخبر<sup>(٢)</sup> . فإذا قلت : قد جاء زيد - لم تضع هذا الكلام ابتداء على غير أمرٍ كان بينك وبينه ، أو أمرٍ تعلم أنه لا يتوقعه . فإن أدخلت اللام على (قد) فإنما تدخلها على هذا الوجه .

فإنما قولك : والله لكذب زيد كذباً ما أحسبُ الله يغفوه له - فإنما تقديره : لقد ؛ لأنه

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٦ « وتكون (لا) نفياً لقوله : يفعل ولم يقع الفعل فنقول لا يفعل » .  
وفي الخزانة ج ١ ص ٢٦٢ : « فإن (لا) ليست للاستقبال على الصحيح ، والمضارع المنق بها يقع حالا ؛ نحو : ( ما لم لا ترجون لله وقارا ) » .  
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ « وأما (قد) فجواب لقوله : لا يفعل فنقول : قد فعل . وزعم الخليل : أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر » .

الأول إلى آخر القسم على غير محلول عليه ، فكان التقدير : ( والليل إذا يعشَى ) ، ثم ترك هذا ، وابتدأ ( والنهار إذا تجلَّى ) . ولكنه بمنزلة قولك : والله ثم الله لأفعلن ، وإنما مثلت لك بثُمَّ<sup>(١)</sup> ، لأنها ليست من حروف القسم .

\*\*\*

واعلم أن القسم قد يؤكد بما يصدق الخبر قبل ذكر المقسم عليه ، ثم يذكر ما يقع عليه القسم . فمن ذلك قوله عز وجل : ( وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ، وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ . وَشَهِيدٍ وَمَشْهُودٍ<sup>(٢)</sup> ) ثم ذكر قصّة أصحاب الأخدود توكيدا .

وإنما وقع القسم / على قوله : ( إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ) وقد قال قوم : إنما وقع على ( قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ) ، وحذفت اللام لطول الكلام . وليس القول عندنا إلا الأول ، لأن هذه الاعتراضات توكيد .

فأتى قوله : ( وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا<sup>(٣)</sup> ) فإنما وقع القسم على قوله : ( قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَاهاً ) وحذفت اللام لطول القصّة ، لأن الكلام إذا طال كان الحذف أجمل .

( ١ ) تمثيل سيويه كما ذكرناه كان بالواو .

( ٢ ) البروج : ١ - ١٢ . في الكشف ج ٤ ص ١٩٩ « جواب القسم محلول يدل عليه قوله ( قتل أصحاب الأخدود ) كأنه قيل : أقسم بهذه الأشياء أنهم ملعونون يعني كفار قريش ، كما لن أصحاب الأخدود . وذلك أن السورة وردت في تثبيت المؤمنين وتصييرهم على أذى أهل مكة وتذكيرهم بما جرى على من تقدمهم من التعذيب على الإيمان وإلحاق أنواع الأذى . »

وفي البحر المحيط ج ٨ ص ٤٥٠ « وجواب القسم قيل محلول فقيل : لتبئن ونحوه وقيل الجواب مذكور فقيل : ( إن الذين فتنوا ) وقال المبرد : ( إن بطش ربك لشديد ) وقيل : ( قتل ) وهذا نختاره وحذفت اللام أى لقتل وحسن حذفها ، كما حسن في قوله ( والشمس وضحاها ) ثم قال ( قد أفلح من زكاهها ) أى لقد أفلح ويكون الجواب دليلا على لعنة الله على من فعل ذلك وطرده من رحمة الله وتنبها لكفار قريش الذين يؤذون المؤمنين ليفتنوهم عن دينهم على أنهم ملعونون . وانظر التبيان لابن القيم ص ٩١ وإذا كان ( قتل ) جواباً للقسم فهي جملة خبرية ، وقيل دعاء ، فيكون الجواب غيرها . »

( ٣ ) الشمس : ١ - ٩ . في إعراب ثلاثين سورة ص ١٠٠ « ( قد أفلح ) ها هنا لام مضمره هي جواب القسم والأصل لقد أفلح » وانظر التبيان لابن القيم ص ١٨ .

وفي الكشف ج ٤ ص ١١٦ « جواب القسم محلول تقديره ليدمدن الله عليهم كما دمد على ثمود ، وأما ( قد أفلح من زكاهها ) فكلام تابع لقوله ( فألمها فجورها وتقواها ) على سبيل الاستطراد وليس من جواب القسم في شيء . »

ألا ترى أنَّ الذَّحْوِيَّيْنَ لَا يَقْوَاوْنَ : قام هند ، وذهب جاريثك ، ويُجيزون : حضر القاضي اليومَ امرأةٌ يا فتى ، فيجيزون الحلف مع طول الكلام ، لأنَّهم يروُّن ما زاد عَوْضًا تما حُلِف . وتقول : وحقَّ الله ثمَّ حقك لأفعلن ثمَّ حقك تحمله على الموضع ، كان جائزا كما قال :

• فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ<sup>(١)</sup> •

وعلى هذا قرئ (فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِنَ الصَّالِحِينَ)<sup>(٢)</sup> ، لأنَّه حمّله على موضع الفاء .

= وفي البحر ج ٨ ص ٤٨١ (قد أفلح) قال الزجاج وغيره : هذا جواب القسم ، وحذفت اللام لطول الكلام ، والتقدير : لقد أفلح ، وقيل : الجواب محذوف تقديره : لتبعث .

(١) صدره :

معاويتي إننا بشر فأسجج

استشهد به سيبويه على الموضع في أربعة مواضع من كتابه ج ١ ص ٣٤ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ واستشهد به المبرد على الموضع أيضا في ثلاثة مواضع من المختضب : هذا الموضع ، وفي موضعين من الجزء الرابع . ولم يتعرض المبرد في نقده لكتاب سيبويه لهذا البيت في مواضعه الأربعة ، ثمَّ بعد هذا كله نرى البغدادي ينسب إلى المبرد أنه رد على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب . قال في الخزانة ج ١ ص ٣٤٣ .

« وقد رد المبرد على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب وتبعه جماعة منهم العسكري صاحب التصحيف ، قال : وبما غلط فيه النحويون من الشعر ودرووه موافقاً لما أرادوا ما روى عن سيبويه عندما احتج به في نسق الاسم المنصوب على المخلوص . وقد غلط على الشاعر ، لأن هذه القصيدة مشهورة ، وهي مخفوضة كلها ، وهذا البيت أولها ، وبعده :

فهيها أمة ذهب ضياعاً يزيد أمرها وأبو يزيد

وأجاب الزمخشري تبعاً لما قاله الانباري في الانصاف بأن هذا البيت روى مع أبيات منصوبة ومع أبيات مجرورة ، فن رواه بالجر روى معه الأبيات المتقدمة ، ومن رواه بالنصب روى معه :

أذ يروها بني حربٍ عليكم ولا ترموايها الغرض البعيدا

وانظر الانصاف ص ٢٠٧ وشرح المتنبي ج ١ ص ٢٢١ ، ج ٢ ص ٢٩٠ .

أسجج بمعنى أرفق ، والشعر لعقبة بن هيرة الأسدي جاهل إسلامي وفد على معاوية فدفع إليه رقعة بهذه الأبيات - الخزانة ج ١ ص ٣٤٣ - ٣٤٥ .

(٢) المنافقون : ١٠ . في سيبويه ج ١ ص ٤٥٢ « وسألت الخليل عن قوله عز وجل ( فأصدق وأكن من الصالحين ) فقال هذا كقول زهير :

وتقول : والله لأضربنك ، ثم والله لأحسننك ، لأنك عطفنت قسما على قسم .

$\frac{2}{600}$  ولو قلت : والله لأضربنك ثم لأحسننك / الله ، لم يكن في الثانی إلا النصب ، لأنك عطفنت فعلا على فعل ، ثم جئت بالقسم بعد غير معطوف . كأنك قلت : الله لأفعلن : فواصلت إليه الفعل .

فهذه جُملَة هذا الباب .

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْءٍ إِذَا كَانَ جَائِئًا

فلما جروا هذا لأن الأول قد يدخله الباء فجاءوا بالثاني وكانهم قد أثبتوا في الأول الباء فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثاني وكانهم قد جزموا قبله فعل هذا توهموا هذا .



## هذا باب

### الفرق بين (إن) و (أن)

اعلم أن (إن) مكسورة مشبهة بالفعل بانظها ، فعملها عمل الفعل المتعدي إلى مفعول وقد مضى تفسيرها في بابها<sup>(١)</sup> .

فإذا قلت : (أن) مفتوحة فهي وصلت في موضع المصدر . ولا تكون إلا في موضع الأسماء دون الأفعال ؛ لأنها مصدر ، والمصدر إنما هو اسم . وذلك قولك : بالغني انطلاقتك ، وقول : علمت أنك منطلق ، أى : علمت انطلاقتك . وكذلك أشهد أنك منطلق ، وأشهد بأنك قائم ، أى : أشهد على انطلاقتك وبقيامك . فهذا جملة هذا .

واعلم أنك إذا قلت : ظننت زيدا أخاك ، أو علمت زيدا ذا مال - أنه لا يجوز الاقتصار على / المفعول الأول<sup>(٢)</sup> لأن الشك والعلم إنما وقعا في الثاني ، ولم يكن بد من ذكر الأول  $\frac{٢}{٩٠١}$  ليعلم من الذى علم هذا منه أو شك فيه من أمره ؟ .

فإذا قلت : ظننت زيدا فأنتم لم تشك في ذاته ، فإذا قلت : (منظلة) ففيه وقع الشك ، فذكرت (زيدا) ، لتعلم أنك إنما شككت في انطلاقه لا في انطلاق غيره .

فإذا قلت : ظننت أن زيدا منطلق . لم تحتاج إلى مفعول ثانٍ ؛ لأنك قد أتيت بذكر زيد في الصلة ؛ لأن المعنى : ظننت انطلاقا من زيد ؛ فلذلك استغنييت<sup>(٣)</sup> .

(١) باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال سيأتى في الجزء الرابع ص ٤٢٧ من الأصل .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٨ « باب الفاعل . . . وإنما منك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكاً وذكرنا الأول لتعلم الذى تصيف إليه ما استقر له عندك من هو ؟ وإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقينا أو شكاً . . . » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٦١ - ٤٦٢ « تقول : ظننت أنه منطلق فظننت عاملة كأنك قلت : ظننت ذلك . وكذلك : وددت أنه ذاهب ؛ لأن هذا في موضع ذاك إذا قلت : وددت ذلك . » .

= كلام المبرد هنا صريح في أنه لا يستغنى عن المفعول الأول ولا عن المفعول الثاني في باب ظن وأخواتها وإذا قلت : ظننت أن زيدا منطلق لم يحتاج إلى المفعول الثاني واستغنى عنه ويعمل الاستغناء بقوله : لأن المعنى ظننت انطلافاً من زيد وقد ذكر زيد والانطلاق ، فالمبرد لم يخالف سيبويه في أن المصدر المؤول يسد مسد المفعولين .

وقد نسب إليه السيوطي في الجمع وكذلك الصبان القول بأن ( أن ) ومعمولها لا تنفي عن المفعول الثاني في باب ظننت فهو يقدره خلافاً لسيبويه .

في الجمع ج ١ ص ١٥١ - ١٥٢ « تسد عن المفعولين في هذا الباب أن المشددة ومعمولها نحو : ظننت أن زيدا قائم . اعلم أن الله على كل شيء قدير وان كانت بتقدير اسم مفرد للطول والجريان الخبر والخبر عنه . بالذكر في الصلة ثم لاحذف فيه عند سيبويه وذهب الأخفش والمبرد إلى أن الخبر محذوف والتقدير : أظن قيام زيد ثابتاً أو مستقراً . . » وانظر حاشية الصبان ج ١ ص ٣٦٧ .

## هذا باب من أبواب (أَنْ) المفتوحة

نقول : قصّة زيد: أنه منطلق ، وخبرُ زيد : أنه يُحبّ عبدَ الله ؛ لأنّ هذا موضع ابتداء  
وخبر ، فالتقدير : خبرُ زيد محبته عبدَ الله ، وبلغني أمرُك أنّك تُحبّ الخير ، فالغنى معنى البذل  
كأنّك قلت : بلغني أمرُك ، ثمّ قلت : محبّتك الخير ؛ لأنّ المحبة هي الأمر -/ ، كما تقول :  $\frac{2}{9.7}$   
جاعني أخوك زيد ؛ لأنّ الأخ هو زيد<sup>(١)</sup> .

وتقول : أشهد أنّ محمداً رسول الله . فكأنّ التقدير : أشهد على أنّ محمداً رسول الله ؛  
أى : أشهد على ذلك ، أو أشهد بأنّ محمداً رسول الله ، أى : أشهد بذلك .

فإذا حذف حروف الجرّ وصل الفعل فعيل<sup>(٢)</sup> ، وكان حذفها حسناً لطول الصلة ؛ كما  
قال عزّ وجلّ : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ)<sup>(٣)</sup> أى : من قومه ، فهو مع الصلة والموصول حسنٌ جداً .  
وإن شئت جئت به ؛ كما تقول : الذى ضربتُ زيدٌ ، فتحذف الهاء من الصلة . ويحسن إثباتها ؛  
لأنّها الأصل .

\* \* \*

---

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٦٦ « باب ما تكون فيه أن بدلاً من شيء هو الأول .

وذلك قولك : بلغني قصتك أنك فاعل وقد بلغني الحديث أنهم منطلقون وكذلك القصة وما أشبهها » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤٦٤ « تقول : جعلتك أنك تريد المعروف إنما تريد ؛ لأنك تريد المعروف . ولكنك حذف  
اللام ههنا . فإن حذف اللام من أن فهو نصب ، كما أنك لو حذف اللام من ( لا يلاف قريش ) كان نصبا ، هذا قول الخليل »  
وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٩ .

(٣) الأعراف : ١٥٥ . وفى سيبويه ج ١ ص ١٦ « ومن ذلك اختارت الرجال عبد الله ومثّل ذلك قوله عز وجل (وَاخْتَارَ  
موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا) » وانظر الكامل ج ١ ص ١٣٦ ، ج ٨ ص ١٩٢ . تقدمت الآية ص ٣٢١ .

واعلم أنه لا يحسن أن يلى (إن) (أن) ؛ لأن المعنى واحد<sup>(١)</sup> ؛ كما لا تقول لئن زيدا منطلق ؛ لأن اللام فى معنى (إن) ، فإن فصلت بينهما بشئ حسن واستقام ، فقلت : إن فى الدار لزيدا .

ولا تقول : إن لزيدا فى الدار [هل تقول]<sup>(٢)</sup> كما قال عز وجل : (إن فى ذلك لآية)<sup>(٣)</sup> . وعلى هذا لا تقول : إن أن زيدا منطلق بلغنى . ولكن لو قلت : إن فى الدار أنك منطلق ، وإن فى الدار أن لك ثوباً - حسن ؛ كما قال الله عز وجل : (إن لك أن لا تجوع فيها ولا تفرى) . وأنتك / - لا تظماً فيها ولا تضحى<sup>(٤)</sup> ، ويجوز (وإنك لا تظماً فيها) على القطع ، والابتداء .

فالأولى على قولك : ضربت زيدا وعمراً قائماً . والقطع على قولك : ضربت زيدا وعمرو قائم .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٦٣ « واعلم أنه ليس يحسن لـ (إن) أن تلى (أن) ولا (أن) ؛ كما قبح ابتداءك الثقيلة المفتوحة وحسن ابتداء الخفيفة لأن الخفيفة لا تزول عن الأسماء .

واعلم أنه ليس يحسن أن تلى إن أن ولا أن إن ألا ترى أنك لا تقول : إن أنك ذاهب فى الكتاب ولا تقول : قد عرفت أن إنك منطلق فى الكتاب وإنما قبح هذا ههنا كما قبح فى الابتداء ألا ترى أنه قبيح أن تقول : أنك منطلق بلغنى أو عرفت . . . » .

(٢) زيادة يقتضيهام المعنى .

(٣) البقرة : ٢٤٨ وفى غيرها أيضاً .

(٤) طه : ١١٨ - ١١٩ - فى سيبويه ج ١ ص ٤٦٣ « ونقول : أن لك هذا على وأنت لا تؤذى كأنك قلت : وإن لك ألا تؤذى ، وإن شئت ابتدأت ولم تحمل الكلام على أن لك ، وقد قرئ هذا الحرف على وجهين قال بعضهم ( وإنك لا تظماً فيها ) وقال بعضهم ( وأنتك ) .

القراءتان بفتح همزة أنك وكسرها سيميتان .

الفتح بالمطف على ألا تجوع والكسر بالمطف على جملة أن الأول أو على الاستئناف - غيث النفع ص ١٦٩ شرح الشاطبية ص ٢٤٩ النشر ج ٢ ص ٣٢٢ الأتحاف ص ٣٠٨ الكشف ج ٢ ص ٤٤٩ الكبرى ج ٢ ص ٦٧ البحر المحيط ج ٦ ص ٢٨٤

## هذا باب

(إنَّ) إذا دخلت اللام في خبرها

اعلم أنَّ هذه اللامَ تقطع ما دخلت عليه [نمّا، قبلها] <sup>(١)</sup>. وكان حدّها أن تكون أوّل الكلام ؛ كما تكون في غير هذا الموضع . وذلك قولك : قد علمت زيدا متطلقاً . فإذا أدخلت اللام قلت : علمت لزيد متطلقاً ، فنقطع بها ما بعدها نمّا قبلها ، فيصير ابتداء مستأنفاً . فكان حدّها في قولك : إنَّ زيدا لمنطلق – أن تكون قبل (إنَّ) ؛ كما تكون في قولك : لزيدٌ خيرٌ منك . فلمّا كان معناها في التوكيد ووصل القسم معنى (إنَّ) لم يجز الجمع بينهما ؛ فجعلت اللام في الخبر <sup>(٢)</sup> ، وحدّها : أن تكون مُقدّمة ؛ لأنَّ الخبر هو الأوّل في الحقيقة ، أو فيه ما يتصل بالأوّل / ،  $\frac{٢}{٦٠٤}$  ، فيصير هو وما فيه الأوّل . فلذلك قلت : إنَّ زيدا لمنطلق ؛ لأنَّ المنطلق هو زيد .

وكذلك أوّلت : إنَّ زيدا لقي داره عمرو ، أو : لعمرى يضربه ؛ لأنَّ الذى عمرو يضربه هو زيد . فهذا عبرة هذا .

(١) تصحيح السيراني .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٣ « باب آخر من أبواب إن .

تقول : أشهد أنه لمنطلق فأشهد بمنزلة قوله : والله انه للذهب و ( أن ) غير عاملة فيها أشهد لأن هذه اللام لا تلحق أبداً إلا في الابتداء ألا ترى أنك تقول : أشهد لعبد الله خير من زيد كأنك قلت والله لعبد الله خير من زيد فصار ( أن ) مبتدأة حين ذكرت اللام ، كما كان عبد الله مبتدأ حين أدخلت فيه اللام فإذا ذكرت اللام ههنا لم تكن إلا مكسورة كما أن عبد الله ، لا يكون ههنا إلا مبتدأ » .

\* \* \*

المبرد موافق لسيبويه في أن لام الابتداء توجب كسر همزة إن إذا دخلت في خبرها وكرر هذا في الباب الآتي فقال : والموضع الآخر للمكسورة أن تدخل اللام في الخبر .

وابن هشام والعيّنى والسيوطى والأشعوفى يفسبون إلى المبرد أنه يقول بجواز دخول اللام في خبر أن المفتوحة قياساً .

في المفتوح ج ١ ص ١٨٢ « وليس دخول اللام مقيساً بعد أن المفتوحة خلافاً للمبرد » . وفي المصع ج ١ ص ١٤٠ « ولا تدخل اللام على خبر أن المفتوحة وجوز المبرد » . وفي العيّن ج ٢ ص ٢٤٨ « واعلم أنه ليس دخول اللام مقيساً بعد أن المفتوحة خلافاً للمبرد » . وانظر الأشعوفى ج ١ ص ٣٣٤ .

ألا ترى أنَّك إذا فصلت بين (إن) وبين اسمها بشيء جاز إدخال اللام فقلت : إن في الدار لزيدا ، وإن من القوم لأخاك . فهذا يبيِّن لك ما ذكرت .

وذلك قولك : أشهد أنَّ زيدا منطلق ، وأعلم أنَّ زيدا خيراً منك . فإذا أدخلت اللام قلت : أشهد إن زيدا خيراً منك ، وأعلم إن زيدا لمنطلق . قال الله عز وجل : ( وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ<sup>(١)</sup> ) . فلو لا اللام لم يكن إلا (أن) ، كما تقول : أعلم زيدا خيراً منك . فإذا أدخلت اللام قلت : أعلم لزيداً خيراً منك . وقال : ( أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ ، وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ . إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ<sup>(٢)</sup> ) . فهذا مجاز اللام .

ولو قال قائل : أشهد بأنك منطلق - لم يكن - / إلا الفتح ، لأنها اسم مخفوض ، وعبرتها أبداً بـ (ذاك) فيكون (ذاك) في أنها اسم تام في موضع (أن) وصاتها . فإذا قلت : علمت أنَّ زيدا منطلق - فهو كقولك : علمت ذاك . وإذا قلت : بلغني أنَّ زيدا منطلق - فهو في موضع : بلغني ذاك . وإذا قلت : أشهد بأنك منطلق - فمعناه : أشهد بذلك .

فإن قال قائل : فكيف أقول : أشهد بأنك لمنطلق؟

قيل له : هذا محال كسرت أو فتحت ؛ لأنَّ حدَّ الكلام التقديم ، فلو أدخلت حرف الخفض على اللام كان محالاً ؛ لأنَّ عوامل الأسماء لا تدخل على غيرها . لو قلت هذا لقلت : أشهد بذلك<sup>(٣)</sup> .

وكذلك بلغني أنَّك منطلق ، لا يجوز أن تدخل اللام فتقول : بلغني أنَّك لمنطلق : لأنَّ

(١) المنافقون : ١

(٢) العاديات : ٩ - ١١

(٣) : في سبويه ج ١ ص ٤٧٣ « ولو جاز أن تقول : أشهد أنك لذهاب لقلت : أشهد بذلك فهذه اللام لا تكون إلا في الابتداء وتكون أشهد بمنزلة والله ونظير ذلك قوله عز وجل ( والله يشهد أن المنافقين لكاذبون ) وقال عز وجل ( فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين ) لأن هذه توكيد كأنه قال : يحلف بالله أنه لمن الصادقين .

وقال الخليل : أشهد بأنك لذهاب غير جائز من قبل أن حروف الجر لا تعلق وقال : أقول . أشهد أنه لذهاب . . . » .

(إن) وصلتها الفاعل ، واللام تقطع ما بعدها . فلو جاز هذا لقلت : بلغني لذلك . فهذا واضح بين جداً .

فأما قوله عز وجل : ( وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ )<sup>(١)</sup> فمعناه :  
إلا وهذا شأنهم . وهو - والله أعلم - جواب لقولهم : ( ما ليهذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق ) .

/- وأما قوله عز وجل : ( وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا )<sup>(٢)</sup> . فـ ( مانعهم )<sup>(٣)</sup>  
وصلتها في موضع الفاعل . والتقدير - والله أعلم - : وما منعهم إلا كفرهم .

ونظير التفسير الأول قول الشاعر :

ما أعطيتي ولا سألتهما إلا وإنني لحاجزى كرمي<sup>(٤)</sup>

يقول : إلا وهذه حالي . فعلى هذا وضعه سيبويه . وغيره ينشده :

\* أَلَا وَإِنِّي لِحَاجِزَى كَرْمِي \*

فهذه الرواية بخارجة من ذلك التفسير ، ومعناه : أن (ألا) تنبيه ، وأراد : أنا حاجزى كرمي من أن أسأل ، أو أقبل .

(١) الفرقان : ٢٠ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤٧٢ « ودخول اللام هنا يدل على أنه موضع ابتداء قال سبحانه ( وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام ) » .

(٢) التوبة : ٥٤ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤٧٣ « وأما قوله عز وجل ( وما منهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا بالله ) فإما حملة على ( منعهم ) .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٢ على كسر همزة إن وقال الأعمش : « الشاهد فيه كسر إن لدخول اللام في خبرها ولأنها واقعة موقع الجملة النائية مناب الحال ولو حذفت اللام لم تكن إلا مكسورة لذلك وكان المبرد يزعم أن الرواية : ألا وإن وقوله يوجب أن كثيراً لم يسألها ولا أعطياها لأن كرمه حجزه عن السؤال والصحيح قول سيبويه لأنه ذكر عبد الملك وعبد العزيز ابني مروان بن الحكم ومشهور سؤاله إياهما وإعطاؤهما إياه وإنما يريد : إذا سألهما وأعطياها حجزه كرمه عن الإلحاف بالسؤال وعن كفر النعمة » .

والمبرد لم يرد رواية سيبويه وإنما ذكر الرواية الأخرى وقال فيها أنها خارجة من ذلك التفسير .  
والبيت لكثير وقيل :

دَخَّ عَنْكَ سَلَمَى إِذْ قَاتَ مَطْلُبُهَا      وَاذْكُرْ خَلِيلِيكَ مِنْ بَنَى الْحَكَمِ

انظر مهذب الأغاني ج ٣ ص ١٥٤ والعيون ج ٢ ص ٣٠٨

اعلم أنَّ مكانَها في الكلام في أحد ثلاثة مواضع ترجع إلى موضع واحد وهو الابتداء ؛ لأنَّه موضع لا يخلُص للاسم دون الفعل .

وإنَّما تكون المفتوحة في الموضع الذي لا يجوز أن يقع فيه إلا الاسم<sup>(١)</sup> . وذلك قولك : إنَّ زيدا منطلق- / ، وإنَّ عمرا قائم ، لا يكون في هذا الموضع إلا الكسر . فأمَّا قوله : (وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً)<sup>(٢)</sup> فإنَّما المعنى معنى اللام ، والتقدير : ولأنَّ هذه أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحدة ، وأنا ربُّكم فاعبُدُون .

وكذلك قوله عند الخليل : (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا)<sup>(٣)</sup> أى : ولأنَّ . وأمَّا المفسِّرون فقالوا : هو على (أوحى) . وهذا وجهٌ حسن جميل وزعم قوم من النحويين موضع (أَنَّ) خفض في هاتين الآيتين وما أشبههما ، وأن اللام مضمرة وليس لذا بشيء . واحتجوا بإضمار رَبِّ في قوله :

\* وَبَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنْبَى \*<sup>(٤)</sup>

(١) قال أبو علي : كل موضع يصلح للإسم والفعل فالكسر ، وكل موضع تعين لأحدهما فالفتح . وقال الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٣٢٧ « الفتح في مواضع المفردات والكسر في مطلق الجمل أولى من تعريف أبي علي لأن ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والإسم كقوله تعالى (ومن عاد فينتقم الله منه) ولا يتعين الكسر فيه . وأيضاً ما بعد (إذا) المفاجأة يتعين للإسم ولم يتعين فيه الفتح » .

(٢) المؤمنون : ٥٢ - وفي البحر المحيط ج ٦ ص ٤٠٨ - ٤٠٩ : « قرأ الكوفيون بكسر الهزة والتشديد على الاستثناء والحرمان وأبو عمرو بالفتح والتشديد ، أى ولأن . وابن عامر بالفتح والتخفيف » .

وانظر النشر ج ٢ ص ٣٢٨ والاتحاف ص ٣١٩ وفي أصل المقتضب : أن هذه أمتكم من غير واو وهى آية الأنبياء وليست فيها قراءة الفتح باتفاق القراء .

(٣) الجن : ١٨ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤٦٤ « وقال أيضاً (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا) بمنزلة (وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً) والمعنى ولأن هذه أمتكم فاتقون ولأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً . وأما المفسرون فقالوا : على أوحى ولو قرئت (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ) كان جيداً » .

(٤) سيأتي في الاستثناء .



وليس كما قالوا ؛ لأنَّ الواو بدل من (رُبَّ) كما ذكرت لك ، والواو في قوله تبارك وتعالى :  
(وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ) واو عطف . ومحال أن يُحذف حرفُ الخفض ولا يأتى منه بدلٌ .

واحتمَج هؤلاء بأنك لا تقول : أنك منطلق بلغنى أو علمت .

ف قيل لم : : هي لا تتقدم إلا مكسورة ، وإنما كانت ها هنا بعد الواو منصوبة لأنَّ المعنى  
معنى اللام ، كما تقول / : جئتكَ ابتغاء الخير ، فتنصب والمعنى معنى اللام ، وكذلك قال  $\frac{2}{9.8}$   
الشاعر :

وَأَغْفِرُ غَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ الْكَلِيمِ تَكْرُمًا<sup>(١)</sup>

فإذا قلت : جئتكَ أنك تُحبُّ المعروف<sup>(٢)</sup> - فالمعنى معنى اللام ، فإلى هذا قدَّمت ، وهذا  
قد مرَّ<sup>(٣)</sup> . فهذا قول الخليل .

والموضع الآخر للمكسورة : أن تدخل اللام في الخبر . وقد مضى قولنا في هذا ، لأنَّ اللام  
تقطعها بما قبلها ، فتكون مبتدأة . فهذا بما ذكرت لك أنها ترجع إلى الابتداء .

والموضع الثالث : أن تقع بعد القول حكاية<sup>(٤)</sup> فتكون مبتدأة . كما تقول : «قال زيد :  
عمرو منطلق» ، و«قلت : الله أكبر» . وقد مضى هذا في باب الحكاية<sup>(٥)</sup> .

(١) استشهد به سيبويه في ج ١ ص ١٨٤ ، ٤٦٤ على نصب ( ادخاره ) و ( تكرما ) على المفعول لأجله والأصل لادخاره  
ولتكرم فحذف حرف الجر ووصل الفعل فعمل .  
الموراء : الكلمة القبيحة أو الفعل .

البيت من قصيدة لحاتم ، الديوان ص ١١٥ - ١٢١ والخزانة ج ١ ص ٤٩٢ - ٤٩٣ . وشروح سقط الزند ص ٦١٩  
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٤ « تقول : جئت أنك تريد المعروف إنما تريد : لأنك تريد المعروف ولكنك حلفت اللام  
هنا » .

(٣) انظر ص ٣٤١

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٧١ « باب من أبواب إن . » .  
تقول : قال عمرو : إن زيدا خير الناس وذلك لأنك أردت أن تحكى قوله ولا يجوز أن تعمل ( قال ) في ( إن ) ، كما  
لا يجوز لك أن تعملها في زيد وأشباهه إذا قلت : قال زيد : عمرو خير الناس فإن لا تعمل فيها ( قال ) : كما لا تعمل ( قال )  
فيما تعمل فيه ( أن ) لأن ( أن ) تجعل الكلام شأنا وأنت لا تقول : قال الشأن متفقا كما تقول زعم الشأن متفقا فهذه الأشياء بعد  
( قال ) حكاية مثل قوله عز وجل : ( وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم ) وقال أيضاً ( قال الله إني منزلها عليكم ) وكذا جميع  
ما جاء في القرآن من ذا » .

(٥) باب الحكاية في الجزء الرابع ص ٣٥٠ من الأصل .

فعلى هذا تقول : « قال زيد : إن عمرا منطلق » ، وقال عبد الله : إنك خير منه .  
من ذلك قوله عز وجل : ( قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ )<sup>(١)</sup> . وقال : ( وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ )<sup>(٢)</sup> وقال : ( قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ )<sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

فأما ( أتقول ) التي في معنى الظن فإنها تعمل في ( إن ) عملها في الاسم ، كما قال :

أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لَسُوَّى لَعَمْرُأَيْبِكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ<sup>(٤)</sup>

وكما قال :

أَمَّا الرَّجِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا<sup>(٥)</sup>

لأنه يريد الظن . فعلى هذا تقول : متى تقول أن زيدا منطلق<sup>(٦)</sup> ، وأقول أن عمرا خارج .  
فإن لم ترد بها معنى ( تظن ) وأردت بها الحكاية كسرت ، كما أنك تقول : زيد منطلق ،  
تريد اللفظ ، ولا تريد الظن .

(١) المائدة : ١١٥

(٢) آل عمران : ٤٢

(٣) نوح : ٢

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٦٣ على إعمال ( تقول ) عمل ( تظن ) لأنها بمعناها فلم يرد قول اللسان وإنما أراد اعتقاد القلب .

بني لوى . المفعول الأول ، و ( أجهالا ) المفعول الثاني .

وقال ابن المستوفى : أنشده سيبويه للكثير ولم أره في ديوانه والذي فيه :

أَنُؤَامًا تَقُولُ بَنِي لُسُوَّى لَعَمْرُأَيْبِكَ أَمْ مُتَنَاقِلِينَ

ر . . . . . جدا حذف خبره وجوبا أى قسى وجواب القسم محذوف أيضا .

والبيت للكثير من قصيدة تبلغ ثلاثمائة بيت . الخزائن ج ١ ص ٨٦ - ج ٤ ص ٢٤

(٥) استشهد به سيبويه أيضا كالببيت السابق ج ١ ص ٦٣

المفعولان : ( الدار ) وجملة ( تجمعا ) .

والبيت لعمر بن أبي ربيعة من قصيدة في الديوان ص ٤٩٣ - ٤٩٤

وانظر المبنى ج ٢ ص ٤٣٥

(٦) في سيبويه ج ١ ص ٤٧١ « وسألت يونس عن قوله : متى تقول أنه منطلق فقال : إذا لم ترد الحكاية وجملت ( تقول )

مثل تظن قلت : متى تقول أنك ذاهب ، وإن أردت الحكاية قلت متى تقول : لك ذاهب ، كما أنه يجوز لك أن تحكى فتقول : متى تقول : زيد منطلق وتقول : قال عمرو : إنه منطلق » .

## هذا باب

### من أبواب (إن) المكسورة

تقول : قد قاله القوم حتى إن زيدا يقول ، وقد شربوا حتى إن أحدهم يجرب بطنه ،  
لأنه موضع ابتداء . ألا ترى أنك / تقول : قد قاله القوم حتى زيد يقول :  $\frac{2}{110}$

ولو قلت في هذا الموضع : (أن) كان محالا ؛ لأن (أن) مصدر يُنبئ عن قصة ، فلو كان :  
قد قاله القوم حتى قول زيد - كان محالا (١) .

ولكن لو قلت : بلغني حديثك حتى أنك تظلم الناس - كان من مواضع (أن) المفتوحة ؛  
لأن المعنى : بلغني أمرك حتى ظلمك الناس (٢) وإنما يصلح هذا ويفسد بالمعنى .

وتقول : ظننت زيدا إنه منطلق (٣) لا تكون إلا المكسورة ؛ لأن المعنى : ظننت زيدا هو  
منطلق ؛ كما تقول : ظننت زيدا أبوه منطلق . ولو قلت : ظننت زيدا أنه منطلق ، ففتحت  
- لكان المعنى : ظننت زيدا الانطلاق ، وهذا محال .

ولكن لو قلت : ظننت أمرك أنك تظلم الناس - كان جيّدا ، لأن المعنى : ظننت أمرك  
ظلمك الناس .

وكذلك ظننت زيدا عاقلا فإذا إنه أحقق (٤) ، إنما تريد : فإذا هو أحقق ، كما قال :

---

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧١ « باب آخر من أبواب (إن) - وذلك قولك : قد قاله القوم حتى أن زيدا يقول ، وانطلق  
القوم حتى أن زيدا لمنطلق (فتحى) هنا مملقة لا تعمل شيئا في (إن) كما لا تعمل إذا قلت : حتى زيد ذاهب فهذا موضع ابتداء  
و (حتى) بمنزلة (إذا) ولو أردت أن تقول : حتى أن في هذا الموضع كنت محيلا لأن (أن) وصلتها بمنزلة الانطلاق ولو  
قلت : انطلق القوم حتى الانطلاق أو حتى الخبر كان محالا لأن (أن) تصير الكلام خبراً ، فلم يجوز على الابتداء » .  
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٢ : « وتقول : عرفت أمورك حتى أنك أحقق كأنك قلت : عرفت أمورك حتى حمقك ،  
ثم وضعت (أن) في هذا الموضع . هذا قول الخليل » .  
(٣) يجب كسر همزة إن إذا وقعت خبراً عن اسم ذات في الحال أو في الأصل .  
(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٧١ - ٤٧٢ : « وكذلك إذا قلت : مررت فإذا أنه يقول : إن زيدا غير منك . . . فقال (إذا)

ها هنا كما هنا إذا قلت : إذا هو عبد القفا والهازم وإنما جاءت أن ههنا لأنك هذا المعنى أردت ، كما أردت في حتى معنى : حتى  
هو منطلق .

وكنْتُ أَرَى زَيْدًا - كما قيلَ سَيِّدًا إذا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ<sup>(١)</sup>

<sup>٢</sup>/<sub>٦١١</sub> وتقول / : عَهْدِي بِهِ شَابًا وَإِنَّهُ يَوْمُئِذٍ يَفْخَرُ<sup>(٢)</sup> ، أَيْ : وهذه حاله . ولو قلت : أَنَّهُ جاز على بُعْد . كَأَنَّكَ قلت : عَهْدِي بِهِ شَابًا وبفخره . وكذلك لو قلت : رأيت زيدا عاقلا فإذا إِنَّهُ أَحَقُّ ، وكنْتُ أراه حراً فإذا إِنَّهُ عَبْد ، ولو قلت : أَنَّهُ جاز . كَأَنَّكَ قلت : ظننته حراً فإذا العبودية أمره .

فَأَمَّا قوله : ( لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ )<sup>(٣)</sup> . (فَأَنَّ) مرتفعة بجرم ، ومعناها : والله أعلم .

= ولو قلت : مررت فإذا أَنَّهُ عبد تريد : مررت به فإذا العبودية واللوم كأنك قلت مررت فإذا أمره العبودية واللوم ثم وضعت ( أن ) في هذا الموضع جاز .

( ١ ) استشهد به سيويه ج ١ ص ٧٢ على وقوع ( إن ) بعد إذا الفجائية فقال : سمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به ( يريد كسر الهزة ) .

أرى : بضم الهزة بمعنى أظن متعدد لثلاثة مفاعيل أولها نائب الفاعل وثانيتها زيدا وثالثها سيذا وهو ملازم للبناء للمجهول وقيل ينصب مفعولين . واللهازم : جمع لمزمة بكسر الأول والثالث وهما عظامان ناتئتان في العين تحت الأذنين وجمعهما الشاعر بما حولهما .

من جعل إذا الفجائية ظرفاً كانت هي خبر المبتدأ ومن جعلها حرفاً كان الخبر محذوفاً والتقدير : فإذا العبودية حاصلة ويجوز أن يكون المحذوف هو المبتدأ أى فإذا أمره العبودية .

والمعنى : كنت أظن زيدا سيذا شريفاً كما قيل فيه فظهر أَنَّهُ لئيم .

وهذا البيت من أبيات سيويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل .

وانظر الحصاص ج ٢ ص ٣٩٩ وابن يمش ج ٨ ص ٦١ فقد فرق في المعنى بين كسر همزة أن وفتحها في البيت . والصبيان ج ١ ص ٣٣٠

( ٢ ) على كسر همزة أن تكون الجملة حالية معطوفة على ( شاباً ) الواقع حالا أغنى عن خبر المبتدأ المحذوف وجوباً والتقدير إذ كان شاباً . وعلى فتح همزة ( إن ) يكون المصدر المؤول من أن وممولها معطوفاً على الضمير المجرور بالباء ( به ) ووجه البعد حينئذ عدم إعادة الجار مع المعطوف والذي خفف هذا الشلوذ أن حذف الجار مع أن مطرد .

والمبرد في هذا المثال إنما حاكى مثالا لسيويه قال في ج ١ ص ٦٢ « وتقول : رأيت شاباً وإنه يفخر يومئذ كأنك قلت : رأيت شاباً وهذه حالة تقول هذا ابتداء ولم تحمل ( إن ) على رأيت ، وإن شئت حملت الكلام على الفعل ففتحت » .

( ٣ ) النحل : ٦٢ - في سيويه ج ١ ص ٦٩ « وأما قوله عز وجل ( لا جرم أن لهم النار ) فد ( أن ) جرم عملت فيها ، لأنها فعل ومعناها : لقد حق عليهم أن لهم النار وقد استحق أن لهم النار .

وقول المفسرين : معناها : حقاً أن لهم النار يدل أنهما بمنزلة هذا الفعل إذا مثلت فجرم قد عملت في أن . . . » .

\* \* \*

سيويه والمبرد على أن فتح همزة أن واجب بعد ( لا جرم ) وهو ما جاء في القرآن الكريم في الآيات الخمس في القراءات السبعة ، وغيرهما يميز كسر الهزة بعد ( لا جرم ) وقد قرئ في الشواذ بالكسر في قوله تعالى ( لا جرم أن لهم النار ) ( لا جرم أن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون ) شواذ ابن خالويه ص ٧٢ البحر المحيط ج ٥ ص ٤٨٣ ، ٥٠٦

حَقٌّ أَنَّ لَمْ النار ؛ كما قال عز وجل : (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ) (١) أى : لا يُحَقِّنْكُمْ

قال الشاعر :

وَلَقَدْ طَعَنْتَ أَبَا عِيْنَةَ طَعْنَةً جَرَمَتْ فَرَارَةً بِمُودِهَا أَنْ يَغْضَبُوا (٢)

\*\*\*

وتقول : ألا إنه منطلق . ف(ألا) تنبيه ، و (إنه) مبتدأه . ونقول : أما إنه منطلق على ذلك المذهب .

ولو قلت : أما أنه منطلق ، جاز على معنى : حقاً أنه منطلق . إذا أردت بها من التحقيق والتوكيد ما أردت بقولك : ( حقاً ) ؛ لأنهم يضعونها / في موضعها ، فهذا قياس مطرود فما  $\frac{2}{612}$  ذكرت لك (٣) .

== وخلاصة توجيه فتح همزة إن وكسرها بعد لا جرم كما يأتي :

(أ) ( لا ) رد لكلام سابق أو زائدة وجرم فعل ماضٍ بمعنى وجب وحق عند سيبويه والمبرد والمصدر المؤول فاعل للفعل .  
وقيل جرم بمعنى كسب والفاعل مستتر والمصدر المؤول مفعول به أى كسب فعلهم أو قولهم أن لم النار .

(ب) جرم مصدر بمعنى القطع فـ ( لا جرم ) نظير ( لا يد ) والمعنى أنهم يستحقون النار لا انقطاع لاستحقاقهم والمصدر المؤول خبر لـ لا النافية للجنس على تقدير ( من ) الجارة المحذوفة .

(ج) ركبت ( لا ) مع ( جرم ) فكانت بمعنى حقاً والمصدر المؤول فاعل وهو رأى الفراء .  
أما توجيه كسر همزة فعل أن لا جرم بمنزلة القسم فـ ( إن ) مكسورة الهمزة لأنها وقعت في جواب القسم .  
وفى الفاضل للمبرد ص ٩٣ قال يزيد بن معاوية : لا جرم لأقسامه الجائزة ، فهى قسم هنا .

انظر شرح الرضى للكافية ج ٢ ص ٣٢٦ - ٣٢٧ وأمالى القالى ج ٣ ص ٢١٠ . والكشاف ج ٣ ص ٣٧٣ والبحر المحييط ج ٥ ص ٤٨٣ . والمخصص ج ١٣ ص ١١٧ وشرح أدب الكاتب للجوالقي ص ١٦٣ - ١٦٤ والخزانة ج ٤ ص ٣١٠ - ٣١٢

(١) المسألة : ٨ ، ٢

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٦٩ على أن ( جرم ) فعل يرفع الفاعل وجرم في البيت فعل متعد وهو في الآية فعل لازم .  
والفاعل لجرم في البيت ضمير مستتر يعود على طعنة .

البيت لأبي أسماء بن الضريبة ، وقيل بل هو لمطية بن عفيف في رثاء كرز العقيل وكان طعن أبا عيينة وهو حصن بن حذيفة ابن بدر الفزاري يوم الحاجر .

الخزانة ج ٤ ص ٣١٠ - ٣١٢ والجوالقي ص ١٦٣ - ١٦٤ - الاتضباب ص ٣١٣ - شواهد الكشاف ص ٣٢ . واللسان ( جرم ) .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٢ « وتقول : أما إنه ذاهب وأما أنه منطلق فسألت الخليل عن ذلك فقال : إذا قال : أما إنه منطلق فإنه يجعله كقولك : حقاً أنه منطلق وإذا قال : إنه منطلق فإنه بمنزلة قوله : إلا كأنك قلت : إلا إنه ذاهب وتقول : أما والله إنه ذاهب كأنك قلت : قد علمت والله أنه ذاهب وإذا قلت : أما والله أنه ذاهب فكأنك قلت : إلا والله إنك لأحق »

## هذا باب الظروف و (أما) إذا اتصلت بشيءٍ منهن (أن)

نقول : يومَ الجمعة أنك خارج ، واليومَ أنك راحل ، ولك على أنك لا تؤذى ؛ لأنه أراد :  
يومَ الجمعة خروجك ، وفي يوم الجمعة رحلتك ، ولك على ترك الأذى ؛ ألا ترى أنك  
لو وضعت (ذاك) في هذا الموضع لصلح فكنتم تقول : في يوم الجمعة ذاك ، ولك على ذاك .

فإن قال قائل : هل يجوز : اليومَ إنك منطلق ، ولك على إنك لا تؤذى ؟

فإن ذلك غير جائز ؛ لأنك تريد التقديم والتأخير ، فيكون على قولك : إنك منطلق اليوم  
٢/١١٣ وإنك لا تؤذى لك على (١) . وإن رحلتك يومَ الجمعة . وإنما فسد لأن (إن) لا يصاحُ فيها /  
التقديم والتأخير ، كما لم يصلح ذلك فيما تعمل فيه من الأسماء إذا كانت مكسورة . فإذا  
كانت مفتوحة جاز فيها التقديم والتأخير ، أعني تقديم الخبر وتأخيره ، لأنها موضوعة موضع  
المصدر .

\* \* \*

وتقول : أما يومَ الجمعة فإنك مرتحل ؛ لأن معنى (أما) : مهما يكن من شيء (٢) فإنك  
مرتحل يومَ الجمعة . فما بعد الفاء يقع مبتدأ ، ألا ترى أنك تقول : أما زيداً فضربت ، فإنما

---

(١) في سيبويه ج ١ ص ٦٨ « وسألت الخليل فقلت ما منهم أن يقولوا : أحقاً إنك منطلق على القلب كأنك قلت :  
إنك ذاهب حقاً وإنك ذاهب الحق وإنك منطلق حقاً فقال : ليس هذا من مواضع (إن) لأن (إن) لا يبتدأ بها في كل موضع  
ولو جاز هذا لجاز يوم الجمعة إنك ذاهب تريد : إنك ذاهب يوم الجمعة ونقلت أيضاً لا محالة إنك ذاهب تريد : إنك لا محالة  
ذاهب » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ « وأما (لما) فلتبني معنى الجزاء ، كأنه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فنطلق  
ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً » .

هو على التقديم والتأخير . لا يكون إلا ذلك ، لأنَّ المعنى : مهما يكن من شيء فزيدا ضربت ، أو فضربت زيда .

ولو قال قائل: أمّا يومَ الجمعة فإنّك مرتحل لجاز<sup>(١)</sup>، فيكون التقدير : مهما يكن من شيء ففي يوم الجمعة رحلتك . فهذا تقدير ما يقع في (أمّا) .

والدليل على أنّها في معنى الجزاء لزوم الفاء لجوابها ، نحو : أمّا زيد فمطلق ، (فأمّا اليتيمَ فلا تقهر)<sup>(٢)</sup> ، (وأمّا ثمودُ فهديناهم)<sup>(٣)</sup> و (أمّا من استغنى . فأنّت له تصدّي)<sup>(٤)</sup> فالمعنى : /  
٦١٤  
مهما يكن من شيء فهذا الأمر فيه . فإنّما تقديرها في الكلام كلّ التقديم والتأخير ، لا يكون إلا على ذلك .

---

(١) في سيبويه ١ : ٤٧٠ : « ويقول الرجل : ما اليوم ؟ فنقول : اليوم أنك مرتحل ، كأنه قال : في اليوم رحيلك على هذا الحد تقول : أمّا اليوم فأنت مرتحل . »

(٢) الفصحى : ٩

(٣) فصلت : ١٧ - في سيبويه ١ ص ٤١ : « ومثل ذلك قوله عز وجل : (وأمّا ثمود فهديناهم) وإنما حسن أن يبي الفعل على الإسم حيث كان مملا في المفسر وشغله به ، ولولا ذلك لم يحسن لأنك لم تشغله بشيء . »

وقال في ص ٤٢ : « وقد قرأ بعضهم (وأمّا ثمود فهديناهم) » .

وانظر ص ٧٤ . وقراءة (وأمّا ثمود) بالفتح من الشواذ .

الأنحاف ص ٣٨١ ، ابن خالويه ص ١٣٣

(٤) عيس : ٦٤٥

## هذا باب

### من أبواب (أَنْ) مكررة

وذلك قولك : قد علمت أَنْ زيدا - إذا أتاك - أنه سيكرمك ، وذلك أَنْك قد أردت :  
قد علمت أَنْ زيدا - إذا أتاك - سيكرمك ، فكررت الثانية توكيدا ، ولست تريد بها  
إلا ما أردت بالأولى . فمن ذلك قوله عز وجل : ( أَيْعِدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا  
وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ )<sup>(١)</sup> فهذا أحسن الأقاويل عندى فى هذه الآية ، وقد قيل فيها غير هذا .  
ونحن ذا كروه فى آخر الباب إن شاء الله .

ونظير تكرير (أَنْ) ها هنا قوله تبارك وتعالى : ( وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ )<sup>(٢)</sup> وقوله  
عز وجل : ( فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا )<sup>(٣)</sup> . وكذلك قوله عز وجل :  
( وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا )<sup>(٤)</sup> .

ومن هذا الباب عندنا وهو قول أبى عمر الجرمي / ( أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُخَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ  
فَأَنَّهُ لَهُ نَارُ جَهَنَّمَ )<sup>(٥)</sup> . فالتقدير : والله أعلم - فله نار جهنم ، ورُدَّتْ (أَنْ) توكيدا . وإن  
كسرهما كاسر جعلها مبتدأة بعد الفاء ؛ لأن ما بعد فاء المجازاة ابتداء ، كقوله عز وجل : ( قُلْ )

( ١ ) المؤمنون : ٣٥

فى سيبويه ج ١ ص ٤٦٧ : « وما جاء مبذلا من هذا الباب ( أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون ) ،  
فكانه عل : أيعدكم أنكم مخرجون إذا متم ، وذلك أريد بها ، ولكنها إنما قدمت ( أن ) الأولى ليعلم بعد أى شيء الإخراج . ومثل  
ذلك قولهم ، زعم أنه إذا أتاك أنه سيفعل ، وقد علمت أنه إذا فعل أنه سيمضى » .

( ٢ ) هود : ١٦

( ٣ ) الحشر : ١٧

( ٤ ) هود : ١٠٨

( ٥ ) التوبة : ٦٣ - فى سيبويه ج ١ ص ٤٦٧ : « وزعم الخليل أن مثل ذلك قوله تبارك وتعالى : ( أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُخَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّهُ لَهُ نَارُ جَهَنَّمَ ) ولو قال : فإن - كانت عربية جيدة » .

والقراءة بكسر الهزة من ( فإن ) من الشواذ . البحر ج ٥ ص ٦٥



إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ (١) (فَلِإِنْ) في هذا الموضع يجوز أن تكون الأولى التي وقعت بعد الحكاية كُرِّرَتْ ، ويجوز أن تكون وقعت مبتدأة بعد الغاء ، كقولك : من يأتي فلان سأكرمه .

وأما أبو الحسن الأخفش فقال في قوله تبارك وتعالى : (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِّثُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ) قال : المعنى : فوجوب النار له ، ثم وضع (أَنَّ) في موضع المصدر .  
فهذا قول ليس بالقوى ، لأنه يفتحها مبتدأة ، ويضم الخبر .

وكذلك قال في قوله : ( كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ) (٢) ، أى فوجوب الرحمة له .

والقول فيه عندنا التكرير على ما ذكرت لك .

فأما ما قيل في الآية / التي ذكرنا قبل سوى القول الذي اخترناه وهي ( أَيْعِدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا ٢/٦٦٦ مِثْمَ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ ) فإن يكون ( أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ ) مرتفعاً بالظرف .  
كأنه في التقدير : أيعدكم أنكم إذا مِثْمَ إخراجكم . فهذا قول حسن جميل (٣) .

( ١ ) الجملة : ٨

( ٢ ) الأنعام : ٥٤ . وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٦٧ - ٤٦٨ وقرأة الفتح والكسر في أنه وفي فإنه من السبعة : حيث النفع من ٩٠ - شرح الشاطبية ص ١٩٤ النشر ج ٢ ص ٢٥٨ وانظر المكبري ج ١ ص ١٣٧ والبحر المحيط ج ٤ ص ١٤١ .

\*\*\*

( ٣ ) خلاف المبرد مع سيبويه في إعراب الآية ( أيعدكم أنكم إذا مِثْمَ . ) كان مما تناوله نقد المبرد لكتاب سيبويه فقال :

قال محمد : وأما الآية - والله أعلم - فإن تكرار ( أن ) فيها على وجهين :

أحدهما : أيعدكم أنكم إذا مِثْمَ إخراجكم فإنكم مخرجون هو الإخراج وعمل الظرف وهو ( إذا ) فن ثم لم يجر الكسر كما لا يجوز يوم الجمعة إنك ذاهب لأن معناه : ذهابك وهذا خلاف قوله في الظروف وهو يقول أيضاً لا يجوز أيضاً يوم الجمعة إنك ذاهب وحجته قوله : لأن ( أن ) لا تبدأ في كل موضع . هذا كلام لا وجه له متى لم تحدد تلك المواضع بالعمل والمعنى فيها ما قلنا من الظروف عاملة .

والوجه الآخر : أن يكون إنما هو أيعدكم أنكم إذا مِثْمَ ، كتبه تراباً وعظاماً مخرجون فلما تباعد ( مخرجون ) عن ( أن ) ودها فوكيدا ومثل هذا في القرآن كثير من ذلك ( قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم رد ) ( أن ) ثانية والمعنى والله أعلم قل إن الموت الذي تفرون منه ملاقيكم .

وأما سبويه فكان يقول : للمعنى : أن (تبعيد) وقعت على (أن) الثانية وذكر (أن) الأولى ليُعلم بَعْدَ أى شيء يكون الإخراج ؟ .

= ومثله ( أفان مت فهم الخالدون ) رد الفاء والمعنى - والله أعلم - أفهم الخالدون إن مت . وهذا أكثر من أن يحصى وحكى عن التحليل أن مثل ذلك قوله ( ألم يطموا أنه من يحادده الله ورسوله فأن له نار جهنم ) ولم يقل صواباً لأن ما بعد الفاء لا يكون إلا مبتدأ ولكنه إنما فتح على معنى فوجوب النار . هذا قول الأَخفش والصواب عنى أن ( أن ) الأولى زيدت كما ذكرت لك من قبل وكذلك قول الجرمي .

\*\*\*

ورَدَ على المبرد ابن ولاد في الانتصار فقال :

قال أحمد : أما قوله : أن ( إذا ) عملت في ( أن ) فقد مضى رده في القول في أن الظروف لا ترفع وأتينا في ذلك بما أغنى من الإعادة إذ كانت فيه كفاية ولكننا نخص هذه المواضع من الرد بما يشاكله .

لو كان الأمر على ما ذهب إليه لجاز أن يكون الكلام مكتفياً باذا والاسم الذى فى تأويل المصدر فتقول : إذا تم الإخراج ، وإذا تم أنكم تخرجون وهذا لا يجوز لأن الإخراج من صلة الكلام الأول الذى قبل ( إذا ) وهو جواب ( اذا ) لأنها فى تأويل الجزاء ومن العرب من يجزم بها ومنهم من لا يجزم وهى بمعنى الجزاء فى الوجهين وإنما استغنينا عن الفاء والفعل ههنا لأن الفعل الذى يليها ماض فحسن تقديم الجواب وهذا كقولك : أنا إن شاء الله أزورك .

وأما تمثيله هذا بيوم الجمعة فليس كذلك لأن يوم الجمعة ليس فيه جزاء وإنما فتحت ( أن ) ولم تكسر إذا قلت : يوم الجمعة أنك ذاهب لأن يوم الجمعة من صلة الخبر فلا يجوز أن تقدم ههنا صلة الخبر على أن. كما لا يجوز أن تقدم الخبر عليها فلما لم يجر ذلك جعلت مصدراً وجعلت اليوم خبراً مقدماً .

وأما قوله : أنه جعل حجته فى ذلك قوله : ان ( أن ) لا تبدأ فى كل موضع فالذى أنكره أنه لم يصحب هذه الدعوى تحرير المواضع وذكر العلل التى توجب فتحها أو كسرها وقد ذكر ذلك وخطب به فى أبواب كثيرة ومواضع بين فيها ما يوجب الفتح أو الكسر وليس تصلح إعادتها عند كل دعوى فيطول بذلك الكتاب ولا هى علة واحدة فىأتى بها فى لفظة أو لفظات يسيرة ولا كل قول يمكن فيه ذلك فإن كان هذا ممكناً فقد كان يذكره أولى وبشرحه أحق من الطعن عليه لأن هذا يدخل فى باب الشرح لما قصر فى كشفه والدلالة عليه لا فى باب الرد فيها غلط فيه إذ كانت دعواه صحيحة .

وأما الوجه الآخر الذى ذكره فى التكرار فهو الوجه الذى ذكره سبويه فى البديل ، وهل البديل إلا تكرار الاسم الأول مؤكداً بتكرره ؟ ألا ترى إلى قول سبويه فى باب البديل : أن الاسم الثانى يثنى توكيداً فقد جعله مثنى وإنما سماه هذا مكرراً لأنه يأتى على نوعين : منه ما يرد بلفظ الأول وهو واحد وهو أقل الوجهين ، ومنه ما يأتى بغير لفظ الأول كقولك : قام أخوك زيد وهو أكثر الوجهين ، فسمى ما كان مثنى بلفظ الأول مكرراً وهو بدل بأى اسم سماه .

الأمر أنه لابد من أن يجعل لأن الثانية موضعاً من الإعراب ولا بد له من رده من أن يقول : انه يعرب الثانية بإعراب الأول وإلا جعل هذا الاسم فى الكلام لاموضع له من الإعراب ولو قلت قام زيد لكان إعرابه كإعراب قام أخوك زيد كأنك ظننت أن المخاطب لم يفهم عنك فأعدت الاسم ، وكررت توكيداً .

وأما الآيات التى استشهد فيها بالتكرار فليس ينكر أن يكون التكرار جائزاً فى الكلام وقد أصاب فى تأويل بعضها ، وأخطأ فى بعض .

## وهذا قول ليس بالقوى<sup>(١)</sup> .

— فأما ما أعطى فيه فتأويل قوله ( أفان مت فهم الخالدون ) فجعل الفاء ههنا مكررة ، وليس كما ذكر لأن الفاء الأولى عاطفة على كلام المتكلم ، والثانية جواب إهجازة ، ألا ترى أن الثانية لا يصلح الكلام إلا بها ولا يتم دونها والأولى ليست كذلك لأن المعنى بها في الكلام لا يلزم ، ألا ترى لو أن قائلنا قال لك : ما قام زيد فأردت أن تعطى على كلامه لقلت : أقام عمرو وإن شئت لم تأت بالفاء ومن العجب أنه في هذا الكلام يجعل التكرار بالحرف الأول لا بالثاني لأن الأول لا يجوز حذفه والثاني جائز حذفه من الكلام .

وأما تأويله في قوله تعالى ( ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم ) وقوله : ان ما بعد الفاء لا يكون إلا مبتدأ ، فهذا رد على القراء في قراءتهم بالفتح ثم ناقض بعد ذلك بأن قال : وإنما فتح على معنى فوجوب النار لهم وهى إذا كانت مبتدأة فلا يجوز أن تكون مفتوحة وحكى هذا القول عن الأخفش ثم رغب عنه وعدل إلى غيره ولو لزم أن يفتح على معنى ما قال الأخفش فوجوب النار له كأنه يجعلها مصدرا في موضع الابتداء فيفتحها ويضم الخبر لوجب أن يفتحها مبتدأة وينوى ذلك فيقول : أن لزيد مالا بالفتح وهذا لا يجوز أحد ولا سمع في كلام عرب ( ينظر كلام المبرد في المقتضب عن الآية ) .

وأما الذى رآه صواباً وعدل عن قول الأخفش إليه وهو التكرار الذى ذكره في المسألة الأولى فهو قول سيبويه في البذل وإنما غير الكلام بقوله : التكرار وإلا فلا بد من أن يجعل لأن الثانية موضعاً من الإعراب وذلك يلزمه أن يعربها بإعراب الأولى لا غير وإنما التيسر عليه ذلك من أجل أن الهاء الأولى كناية عن جملة وهى الجملة التى بعدها ( يريد ضمير شأن ) فإذا أراد أن يضع أن الثانية موضع الأولى صار البذل على المعنى وتغير اللفظ لأنك تقول إذا وضعت الثانية موضع الأولى : ( ألم يعلموا أن لمن يحاد الله ورسوله نار جهنم ) فبطل الجزاء من اللفظ ومعناه موجود في ( من ) فى هذه التى صارت بمعنى الذى ولم يتغير من المعنى شيء ولما كانت اللام التى فى ( له ) عاملة فى الهاء العائدة على ( من ) التى للمجازاة جعلناها عاملة بعد أن فى ( من ) التى قامت مقام حرف الجزاء لأن الهاء هى فى المعنى ( الانتصار ص ٢١٥ - ٢٢١ ) .

\*\*\*

وإعراب هذه الآية جعله أبو نزار الملقب بملك النحاة فى ( المسائل العشر المتعبدات إلى الخثر ) وقد ذكر هذه المسائل السخاوى فى كتابه سفر السعادة وكان إعراب هذه الآية أول هذه المسائل انظر مخطوطة دار الكتب ص ١٥٠ وقد نقلها أيضاً السيوطى فى الأشباه والنظائر ج ٣ ص ١٥٨ - ١٨٣ .

وإعراب الآية استغرق ص ١٥٨ - ١٦٢ .

وانظر فى إعرابها الكشف ج ٣ ص ٤٧ والمكبرى ج ٢ ص ٧٨ والبحر المحيط ج ٦ ص ٤٠٤ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٣٣ .

( ١ ) أجاز المبرد فى نحو : فى الدار عبد الله أن يكون عبد الله مرتفعاً بالظرف وهو مذهب الأخفش ورد عليه ابن ولاد فى الانتصار ص ١٢٤ - ١٣٢ .

## هذا باب

### ( أن ) و ( إن ) الخفيفتين

اعلم أن «أن» تكون في الكلام على أربعة أوجه<sup>(١)</sup> :

فوجه : أن تكون هي والفعل الذي تنصبه مصدرًا ، نحو قولك : أريد أن تقوم يافتي ،  
 $\frac{٢}{١١٧}$  أي : أريد قيامك ، وأرجو أن تذهب يافتي ، أي : أرجو ذهابك . فمن ذلك قول الله / : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ)<sup>(٢)</sup> أي والصيام خير لكم . ومثله : (وَأَنْ يَسْتَغْفِرَ خَيْرٌ لَّهُمْ)<sup>(٣)</sup> .

ووجه آخر : أن تكون مخففة من الثقيلة . وذلك قوله عز وجل : (وَأَخِرُّ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)<sup>(٤)</sup> . لو نصبت بها وهي مخففة اجاز . فإذا رفعت ما بعدها فعلى حلف التثقيل والمضمر في النية ، فكأنه قال : أنه الحمد لله رب العالمين . وقد مضى تفسير هذا في موضع عملها خفيفة<sup>(٥)</sup> .

والوجه الثالث أن تكون في معنى (أى) التي تقع للعبارة والتفسير ، وذلك قوله عز وجل :

( ١ ) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « في (أن) مفتوحة تكون على وجوه :

فأحدها أن تكون (أن) وما عملت فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها .

والآخر : أن تكون فيه بمنزلة (أى) .

ووجه آخر : هي مخففة محلوفة .

ووجه آخر تكون فيه لغوا ، وذلك نحو قولك : لما أن جاء ذهبت ، وأما والله أن لو فعلت لأكرمك » وانظر ج ٢ ص ٣٠٦

( ٢ ) البقرة : ١٨٤ .

( ٣ ) النور : ٦٠ .

( ٤ ) يونس : ١٠ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٨٠ « وأما قوله عز وجل ( وأخِر دعوهم أن الحمد لله رب العالمين ) وآخر

قولهم : أن لا إله إلا الله فعل قوله : أنه لا إله إلا الله وعلى أنه الحمد لله » .

( ٥ ) باب (أن) في هذا الجزء ص ٣٠ وانظر الأول ص ٤٨ .

(وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ) (١). ومثله : بيّنت له الحديث أن قد كان كذا وكذا . تريد : أى امشوا ، وأى قد كان كذا وكذا .

ووجه رابع : أن تكون زائدة مؤكّدة ، وذلك قولك : لما أن جاء زيد قمت ، والله أن لو فعلت لأكرمك (٢) .

\*\*\*

وأما (إن) المكسورة فإن لها أربعة أوجه مخالفة لهذه الوجوه (٣) .

فمن ذلك / (إن) الجزاء ، وذلك قولك : إن تأتني آتاك ، وهى أصل الجزاء ، كما أن  $\frac{2}{918}$  الألف أصل الاستفهام (٤) .

وتكون فى معنى (ما) (٥) . تقول : إن زيد منطلق ، أى : ما زيد منطلق .

وكان سيبويه لا يرى فيها إلّا رفع الخبر ، لأنّها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره ، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تُغيّره . وذلك كمذهب بنى تميم فى (ما) .

وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بإيس ، كما فعل ذلك فى (ما) . وهذا هو القول ، لأنّه لا فصلَ بينها وبين (ما) فى المعنى ، وذلك قوله عز وجل : (إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ) (٦) وقال : (إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا) (٧) . فهذان موضعان .

(١) سورة ص : ٦ . فى سيبويه ج ١ ص ٤٧٩ « باب ما تكون أن فيه بمنزلة أى وذلك قوله عز وجل ( وانطلق الملائكة أن امشوا واصبروا ) زعم الخليل أنه بمنزلة أى لأنك إذا قلت : انطلق بنو فلان أن امشوا فأنت لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشى . وانظر المقتضب الجزء الأول ص ٤٩ .

(٢) انظر الجزء الأول ص ٤٩

(٣) انظر الجزء الأول ص ٤٩ - ٥٠ .

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « وأما (ان) فتكون للمجازاة .

(٥) فى سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « وتكون فى معنى (ما) ، قال الله عز وجل ( إن الكافرون إلا فى غرور ) أى ما الكافرون إلا فى غرور » .

(٦) الملك : ٢٠

(٧) الكهف : ٥

والموضع الثالث : أن تكون (إن) المكسورة المخففة من الثقيلة<sup>(١)</sup> ، فإذا رفعت ما بعدها لزمك أن تدخل اللام على الخبر ، ولم يجز غير ذلك ، لأن لفظها كلفظ التي في معنى (ما) ، وإذا دخلت اللام عليم أنها الموجبة لا النافية ، وذلك قولك : إن زيد لمنطلق . وعلى هذا قوله عز وجل : / (إن كل نفس لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) (٢) (وإن كانوا ليَقُولُونَ) (٣) .

وإن نصبت بها لم تحتج إلى اللام إلا أن تدخلها توكيدا ، كما تقول : إن زيدا لمنطلق .

\*\*\*

والموضع الرابع : أن تدخل زائدة مع (ما) ، فتردها إلى الابتداء ، كما تدخل (ما) على (إن) الثقيلة ، فتمنعها عملها ، وتردها إلى الابتداء في قولك : إنما زيد أخوك<sup>(٤)</sup> ، و(إنما يحشني الله من عباده العلماء) (٥) وذلك قولك : ما إن يقوم زيد ، وما إن زيد منطلق . لا يكون الخبر إلا مرفوعا لما ذكرت لك . قال زهير :

ما إن يكاد يخليهم لوجهتهم : تخالج الأمر إن الأمر مشترك

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٣ « واعلم أنهم يقولون : إن زيد لذهب ، وإن عمرو لخير منك . لما خففها جعلها بمنزلة لكن حين خففها ، وأزعمها اللام لثلاث لتيسر بأن التي هي بمنزلة (ما) التي ينشأ بها . ومثل ذلك (إن كل نفس لماعليها حافظ) إنما هي لعلها حافظ . وقال تعالى (إن كل لما جميع لدينا محضرون) إنما هي : لجميع ، و(ما) لنو . وقال تعالى (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) (وإن ظنك لمن الكاذبين) ، وحدثنا من ثقف به أنه سمع من العرب من يقول : إن عمرا لمنطلق ؛ وأهل المدينة يقرأون (وإن كلا لما لوفيههم ربك أعمالهم) يخففون وينصبون . » وانظر ج ١ ص ٢٧٥ وانظر المقتضب ج ١ ص ٥٥ .

(٢) قرئ في السبعة بتشخيف الميم في لما وبتشديدها ، وهل التخفيف فإ زائدة وأن مخففة . وعلى التشديد فلما بمعنى (إلا) و (إن) نافية .

الأحاف ص ٤٣٦ غيث النفع ص ٢٧٥ وانظر البحر المحيط ج ٨ ص ٤٥٤ .

(٣) الصافات : ١٦٧ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « وتصرف الكلام إلى الابتداء كما صرفها (ما) إلى الابتداء في قولك : إنما . وذلك قولك : ما إن زيد ذاهب ، وقال الشاعر :

ومسا إن طبننا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا

وانظر المقتضب ج ١ ص ٥١ في الحديث عن (إن) الزائدة .

(٥) فاطر : ٢٨

(٦) لوجهتهم : لطريقتهم تخالج الأمر : اختلافهم في الرأي ، يقول بعضهم نصنع كذا وبعضهم نصنع كذا . الأمر مشترك . معناه : لا يجتمعون على رأي واحد .

والبيت من قصيدة لزهير : الديوان ص ١٦٤ - ١٨٣ . وانظر الخصائص ج ١ ص ١١٠ ج ٢ ص ٢٨٣ - ج ٣ ص ١٠٨

وقال الآخر :

ومما إن طَبْنَا جُبْنٌ ولكن منايانا ودولة آخَرِينَا<sup>(١)</sup>

فإن قال قائل : فما بالها لما خُفِّضت من الثقلية المكسورة اختيار بعدها الرفع ، ولم يصلح ذلك في المخففة من المفتوحة إلا أن ترفع على أن يضمم فيها ؟

قيل : لأنَّ المفتوحة وما بعدها مصدرٌ ، فلا معنى لها في الابتداء ، والمكسورة ، إنما دخلت على الابتداء وخبره ، فلما نقصت عن وزن الفعل رجع الكلام إلى أصله .

ومن رأى النصب بها أو بالمفتوحة مع التخفيف قال : هما بمنزلة الفعل ، فإذا خُفِّضتا كانتا بمنزلة فعل محذوف منه ، فالفعل يعمل محلوفاً عمله نأماً<sup>(٢)</sup> . فذلك قولك : لم يك زيد منطلقاً ، فعمل عمله والنون فيه . والأقيس الرفع فيما بعدها ، لأنَّ (إن) إنما أشبهت الفعل باللفظ لا بالمعنى ، فإذا نقص اللفظ ذهب الشبه . ولذلك الوجه الآخر وجه من القياس كما ذكرت لك .

وكان الخليل / يقرأ (إن هذان لساحران)<sup>(٣)</sup> ، فيؤدّي خطأ المصحف ومعنى (إن) الثقيلة  $\frac{٢}{٦٢٠}$  في قراءة ابن مسعود (إن.ذان لساحران) .

( ١ ) تقدم في الجزء الأول ص ٥١

( ٢ ) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٣ « وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله ، كما لم يغير عمل (لم يك) و (لم أبل) حين حذف .

وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء بالحذف كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها ( ما ) .

( ٣ ) في الأتحاف ص ٣٠٤ « فنافع وابن عامر وأبو بكر وحزمة والكسائي وأبو جعفر وبلقوب وحلف بتشديد ( إن ) . و ( هذان ) بالالف وتخفيف النون .

« وقرأ ابن كثير وحده بتشفيف ( أن ) و ( هذان ) بالالف مع تشديد النون .

وقرأ حفص كذلك إلا أنه خفف نون هذان .

وهاتان القراءتان أوضح القراءات في هذه الآية معنى ولفظاً وخطأً ، وذلك أن ( إن ) المخففة أملت ، و ( هذان ) مبتدأ ،

و ( ساحران ) الخبر ، واللام للفرق بين النافية والمخففة .

وقرأ أبو عمرو ( إن ) بتشديد النون ، و ( هذين ) بالياء مع تخفيف النون ، وهذه القراءة واضحة من حيث الإعراب .

لكن استشكلت من حيث غلط المصحف ، وذلك أن هذين رسم بغير ألف ولا ياء ، ولا يرد بهذا على أبي عمرو ، وكما جاء في الرسم ما هو خارج عن القياس مع صحة القراءة وتواترها .

وانظر البحر المحيط ج ٦ ص ٢٥٥ .





## فهرس أبواب الجزء الثاني من المقتضب

صفحة	
١	هذا باب إعراب الأفعال المضارعة ، وكيف صار الإعراب فيها دون سائر الأفعال ؟
٥	هذا باب تجريد إعراب الأفعال
٦	هذا باب الحروف التي تنصب الأفعال
١٠	هذا باب ( إذن )
١٣	هذا باب الفاء وما ينتصب بعدها وما يكون مطوفا بها على ما قبله
١٥	هذا باب مسائل هذا الباب وما يكون فيه مطوفا أو مبتدأ مرفوعا ، وما لا يجوز فيه إلا النصب إلا أن يضطر شاعر
٢٤	هذا باب الواو
٢٧	هذا باب ( أو )
٢٩	هذا باب ( أن )
٣٢	هذا باب الفعل بعد ( أن ) وانقطاع الآخر من الأول
٣٧	هذا باب ( حتى )
٤١	هذا باب مسائل ( حتى ) في البابين : النصب والرفع
٤٣	هذا باب الحروف التي تجزم الأفعال
٤٥	هذا باب المجازاة وحروفها
٥٨	هذا باب مسائل المجازاة ، وما يجوز فيها وما يمتنع منها
٦٣	هذا باب ما يرتفع بين المجزومين ، وما يمتنع من ذلك
٦٦	هذا باب ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه وما لا يجوز إلا في الشعر اضطرابا
٧٢	هذا باب ما تحتل حروف الجزاء من الفصل بينها وبين ما عملت فيه
٨٠	هذا باب الأفعال التي تنجزم لدخول معنى الجزاء فيها
٨٥	هذا باب ألفات الوصل والقطع
٨٦	هذا باب الأفعال التي تدخلها ألف الوصل والأفعال المقتضية من ذلك
٩٠	هذا باب دخول ألف الوصل في الأسماء غير المصادر
٩٣	هذا باب مصادر الأفعال إذا تجاوزت الثلاثة صحيحها ومعتلها ، والاحتجاج لذلك وذكر أبنيتها
١٠٢	هذا باب أفعال المطاوعة من الأفعال التي فيها الزوائد من الثلاثة ، والأفعال التي لازوائد فيها منها
١٠٥	هذا باب ما كان من بنات الأربعة . وألحق به من الثلاثة
١٠٩	هذا باب ذوات الثلاثة من الأفعال بغير زيادة
١١٢	هذا باب معرفة أسماء الفاعلين في هذه الأفعال وما يلحقها من الزيادة للمبالغة
١٢٢	هذا باب مصادر ذوات الثلاثة على اختلافها وتبيين الأصل فيها

صفحة	
١٢٧	هذا باب ما كان من الممثل فيما جاوز فعله الثلاثة فلزمه الحذف لاحتلاله والإتمام لسلامته
١٢٩	هذا باب الأمر والنهي ... ..
١٣٨	هذا باب ما وقع من الأفعال للجنس على معناه ، وتلك الأفعال : نعلم ونليس وما وقع في معناها
١٥١	هذا باب العدد وتفسير وجوهه والملة فيما وقع منه مختلفا
١٧٣	هذا باب إضافة العدد واختلاف النحويين فيه
١٧٦	هذا باب ما يضاف من الأعداد المنوثة
١٧٩	هذا باب اشتقاقك للعدد اسم الفاعل ، كقولك : هذا ثانی اثنین وثالث ثلاثة ورابع أربعة
١٨٣	هذا باب ما يضاف إليه من العدد من الأجناس وما يمتنع من الإضافة
١٨٦	هذا باب الجمع لما يكون من الأجناس على فصلة
١٩١	هذا باب ما جاء من هذا في ذوات الياه والوار التي ياماتهن وواواتهن لامات
١٩٣	هذا باب الجمع لما كان على ثلاثة أحرف
٢٠٧	هذا باب ما يجمع مما عدة حروفه أربعة
٢١٤	هذا باب جمع ما لحقته الهزمة في أوله من الثلاثة
٢٢٠	هذا باب جمع الأسماء التي هي أعلام من الثلاثة
٢٢٣	هذا باب ما كان اسما على فاعل غير نعت معرفة أو نكرة
٢٢٦	هذا باب ما كان على أربعة أحرف أصلية أو فيها حرف زائد
٢٢٨	هذا باب ما كان على خمسة أحرف كلهن أصل
٢٢٩	هذا باب ما عدته خمسة أحرف أو أكثر بزيادة تلحقه
٢٣٠	هذا باب ما كان عدته أربعة أحرف وفيه علامة التأنيث
٢٣٢	هذا باب ما كان على خمسة أحرف وفيه زيادتان ملحقتان أو غير ملحقتين
٢٣٣	هذا باب ما تلحقه زائدتان : إحداهما ملحقة والأخرى غير ملحقة
٢٣٤	هذا باب التصغير وشرح أبوابه ومذاهبه
٢٣٥	هذا باب ما كان من المذكر على ثلاثة أحرف
٢٣٨	هذا باب ما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف
٢٤١	هذا باب تصغير ما كان من المذكر على أربعة أحرف
٢٤٧	هذا باب تحقير بنات الخمسة
٢٤٩	هذا باب تصغير الاسماء المبنية من أفعالها
٢٥٣	هذا باب ما لحقته زائدتان : إحداهما ملحقة والأخرى غير ملحقة ، وذلك قولك : ثمان وثمان
٢٥٥	هذا باب ما يحقر على مثال جمعه على القياس لا على المستعمل
٢٥٧	هذا باب ما كان على أربعة أحرف مما آخره حرف تأنيث
٢٦٤	هذا باب ما لحقته الألف والنون زائدتين
٢٦٦	هذا باب ما كانت في آخره ألفان زائدتان لنبر التأنيث وذلك نحو : علباء وحرباء وزيزاء ونحوه
٢٦٨	هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف مما حذف منه حرف وجعل مكانه حرف

٢٧٠	هذا باب ما يصغر من الأماكن وما يمنع من التصغير منها	... ..
٢٧٤	هذا باب تحقيق الظروف من الأزمنة	... ..
٢٧٨	هذا باب تصغير ما كان من الجمع	... ..
٢٧٩	هذا باب ما كان على فعل من ذوات الياء والواو نحو : باب وناب ودار وما أشبهه	... ..
٢٨٢	هذا باب ما كانت الواو فيه ثالثة في موضع العين	... ..
٢٨٤	هذا باب ما كانت الواو منه في موضع اللام	... ..
٢٨٥	هذا باب ما يسمى به من الجماعة	... ..
٢٨٦	هذا باب تحقيق الأسماء المهمة	... ..
٢٩١	هذا باب أسماء الجمع التي ليس لها واحد من لفظها	... ..
٢٩٢	هذا باب التصغير الذي يسميه النحويون تصغير الترخيم	... ..
٢٩٣	هذا باب الحروف التي تكون استفهاما ونحوها وتذكرها مفسرة في أبوابها إن شاء الله	... ..
٢٩٣	هذا باب (أى) مضافة ومفردة في الاستفهام	... ..
٢٩٦	هذا باب مسائل (أى) في الاستفهام	... ..
٣٠١	هذا باب (أى) إذا كانت مستفهما مستثبنا	... ..
٣٠٣	هذا باب (أى) إذا كنت مستثبنا بها عن معرفة	... ..
٣٠٥	هذا باب (من) إذا كنت مستفهما بها عن فكرة	... ..
٣٠٨	هذا باب (من) إذا كنت مسترشدا بها عن إثبات معرفة	... ..
٣١٠	هذا باب (من) إذا أردت أن يضاف لك الذي تسأل عنه	... ..
٣١١	هذا باب الصفة التي تجعل وما قبلها بمنزلة شيء واحد فيجلب التثنية من الموصوف	... ..
٣١٦	هذا باب ما يلحق الاسم والفعل وغيرهما مما يكون آخر الكلام في الاستفهام	... ..
٣١٧	هذا باب القسم	... ..
٣٢٤	هذا باب الأسماء التي يجعل بعضها في بعض وفيها معنى القسم	... ..
	هذا باب ما يدغم عليه من الأفعال وما بال النون في كل ما دخلت فيه يجرز حلقها واستعمالها إلا في هذا الموضع الذي أذكره	
٣٣٣	لك قاله لا يجرز حلقها ؟	... ..
٣٣٨	هذا باب الفرق بين إن وأن	... ..
٣٤١	هذا باب من أبواب أن المفتوحة	... ..
٣٤٣	هذا باب إن إذا دخلت اللام في خبرها	... ..
٣٤٦	هذا باب إن المكسورة ومواقعها	... ..
٣٤٩	هذا باب من أبواب (إن) المكسورة	... ..
٣٥٢	هذا باب الظروف (أما) إذا اتصلت بشيء منها (أن)	... ..
٣٥٤	هذا باب من أبواب (أن) مكسورة	... ..
٣٥٨	هذا باب (أن) و (إن) الخفيتين	... ..

رقم الإيداع ٤٦٩٦ / ١٩٧٩
التوزيع الدولي . ٩٩-٠٢٤١-٩٧٧ ISBN

مطبع الأهرام التجارية - كتيب - مصر







